

مَجْمَعُ الطَّلَاحِ وَأَوَّلِيهِ

للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الطحاوي الحنفي المتوفى سنة ٣٢١ هجرية

من بتحقيق أصوله والتعليق عليه

أبو الوفاء الأقباني

رئيس اللجنة العلمية لجامعة إحياء المعارف لعمادة

مُنِيَّتْ بَشِيرَ لِمَنْعَةِ الْحَيَاةِ لِلْمَعَارِفِ النَّعْمَانِيَّةِ
بمبادرة آباء الدكن بالهند

٨ هرة

مطبعة دار الفقه، الطبعة الأولى

١٣٧٠ هـ

[illegible]

مكتبة (ديار المعارف) الشامية
في المكتبة المصغرة الفراء

عرجيل
الكتاب

مختصر الطحاوي

للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الطحاوي الحنفى المتوفى سنة ٣٢١ هجرية



على تحقيق سنده والتعليق عليه

أبو الوفاء الأصفهاني

رئيس اللجنة العلمية للغة (ب) - المعروف (ب) -

مُخْتَصَرٌ بِشَرِّهَ لَجْنَةُ إِحْيَاءِ الْمَسْكُوفَةِ النَّصْرَانِيَّةِ
بمبادرة آباء لم يكن بالهند

مكتبة - راجحة -
١٣٦٠

أشرف على طبعه

رضوان مجيد، خزان

وكيل لجنة إحياء المعارف الحماة مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله
وصحبه أجمعين .

أما بعد فإن الإمام الطحاوي لأنحى جلاله وبهره وإمامته في على الحديث
والعقده . ذكر العقده أبو إسحاق الشيرازي في طقاته أن رجلا من الأعيان قال له
(أى للطحاوي) في قصة طويلة : رأيتك المشية مع الفقهاء في مديهم ، ورأيتك
الآن في ميدان أهل الحديث وقل من يجمع ذلك . فقال : هذا من فضل الله
وإيمانه . لسان الميزان ص ٢٧٧ ج ١ طبع دائرة المعارف

وهو أول من جمع مختصراً في العقده من أبحاثنا^(١) بذكر أمهات المسائل وعيونها
وروائتها المصيرة ومخاربه الظاهرة للمعول عليها عند العقهاء . قال في كتيف الفنون :
محصن الطحاوي في فروع الحفمة للإمام أبي حمزة الطحاوي الحنفى ألقه كبيراً
وصغيراً ، ورويه كترتنب مختصر المزنى . وتوفى سنة إحدى وعشرين وثمانمائة .

(١) ثم صف الإمام أبو الحسن عبد الله بن الحسين الكرخى المندائى المتوفى سنة ٣٤٠ محصنه
ثم صف هذه تلميذه الإمام أبو بكر أحمد بن على الحنصلى الراى المندائى المتوفى سنة ٢٧٠ محصنه
وله الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد المدورى المندائى المتوفى سنة ٤٢٨ صف محصنه ، وبعده
صف الإمام علاء الدين محمد بن أحمد البرقى محصراً وسماه بحفمة الفقهاء ، وبعده صف الإمام
برهان الدين الرعيانى السمرقندى المتوفى سنة ٦٩٣ محصراً وسماه بحفمة المندائى ، وبعده صف الإمام
أبو شعاع بكترى التترى المتوفى سنة ٦٥٢ صف محصراً وسماه الطحاوي ، والإمام ناصر الدين
أبو اسمعيل محمد بن يوسف السمرقندى المتوفى سنة ٦٥٦ صف الحفمة الباع ، ثم كثر المتون
كالخيار للإمام عبد الله بن محمد بن المودود المودلى المتوفى سنة ٦٩٣ ، والوفاية للإمام
برهان السمرقندى محمد بن أحمد صف شرحه من حيد الله المودى البخارى الكرخى ، وغيره
أحرى للإمام ابن السمان مطهر الدين أحمد بن على بن تاج المندائى المتوفى سنة ٦٩٤ . والوفاء
وعشره كثر الدقائق للإمام جاسق بن على تركت عبد الله بن أحمد السمرقندى المتوفى سنة ٧١٠
والإمام صفى الشيرازى المتوفى سنة ٧١٠ من مذهب الإمام أبي حمزة الطحاوي . وسماه
لسان ، وأمثالها من . ون إلى يومه هذا .

أوله : بحمد الله أستهدى وإياه أستهدى — إلى أن قال : قال جمت في كتابي هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ... الخ .

هنا — كما ترى — أول المختصرات في مذهبنا وأبدعها ، وأحسنها تهذيباً ، وأصحها رواية من أصحابنا ، وأقواها دراية ، وأرجحها فتوى . ترى المسائل فيه على وجهها معروفة معزوة إلى من رواها عن الأئمة ، أئمة المذهب : كأبي يوسف ، ومحمد ، وزفر ، والحسن بن زياد . فإن كانت المسألة فيها أقوال تراه يرجح بعضها على بعض ويختاره بقوله : وبه نأخذ كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم . وهذا مسلك لم يسلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلاً ، وإنما دأب أصحاب المتون إما أن يذكروا أقوال الإمام فقط كما فعل صاحب الكنز ، أو اختلاف أصحابه أيضاً كما فعل غيره من غير ترجيح قول على قول إلا في بعض المواضع تراه يرجح قول الإمام في مسألة ، وتارة قول أبي يوسف ، وتارة قول محمد ، وتارة يخالف ثلاثهم ، ويرجع قول زفر مرة والحسن بن زياد مرة أخرى ، وتارة يخالف الكل ويرجح رأيه ويقول بما يؤدى إليه اجتهداه كإلياحة الضب ونحوها وإن قل هذا . وإذا اضطربت الروايات عن الأئمة تراه يرجح بعضها على بعض ويرى أقوالهم بسنده ويبين وجه الترجيح . وترى فيه مسائل لم ترو عن أئمتنا بها وإنما استنبطها من نصوصهم أو أخذها مما يلزم من نصوصهم في غير تلك المسائل ، أو أخذها من إشارات نصوصهم ، ويصرح بدأبه هذا . ومع صغر حجمه تجد فيه مسائل لا تجددها فيما سواه من المتون بل لا تجددها في كثير من المطولات المؤلفة بعده . وهو مع اختصاره لا يخلو من حجاج من الكتاب والسنة والقياس ، وهو كما قلنا عن الكشف مرتب بترتيب مختصر الزنى : بدأ فيه بذكر المياه دون فرائض الوضوء كما هو دأب أكثر كتب الفقه عندنا ؛ لأن أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله كان خاله وكان الطحاوي في بدء أمره يتفقه عليه فانتقل منه إلى أبي جعفر أحمد بن أبي عمران وتفقه عليه ، وكذلك على القاضي بكار ، ثم سافر إلى الشام وتفقه على القاضي أبي خازم عبد الحميد ، وكذلك أخذ

عن سليمان بن شعيب الكيسانى ، وهو يروى عن أبيه شعيب ، وهو أخذ عن الإمام محمد . وأما أبو جعفر بن أبى عمران وصاحبا فأخذوا عن محمد بن سماعة ، وهو تفقه على الإمام أبى يوسف والإمام محمد رحمهما الله . وله مختصران غير هذا المختصر كبير وصغير كما مر عن كشف الظنون . وفى الجواهر المضيئة : والمختصر فى الفقه ولىع الناس بشرحه وعليه عدة شروح — إلى أن قال : والمختصر الكبير ، والمختصر الصغير . فلم من نص القرشى أنهما غير الذى ولىع الناس بشرحه . وهذا هو المختصر الوسيط الذى نحن بصدد نشره والله أعلم . فله رضى الله عنه صنف أولاً مختصراً ثم اختصره ثم اختصره ثانياً ، واختار الأئمة للشروح الأوسط لأن خير الأمور أوسطها ، ولم أر من نص على هذا . فالمختصر هذا مع صغر حجمه رفيع القدر ، كبير الشأن ، معتبر مقبول عند الفقهاء ، معمول عليه إلى يومنا هذا . فلهذا ترى الأئمة الكبار من فقهاءنا كتبوا له شروحاً كثيرة : منهم ذو التصانيف الشهيرة الإمام أبو بكر أحمد بن على الجصاص الرازى المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة ؛ شرح المختصر فى أربعة مجلدات كبار ، وسمعت أن نسخته موجودة فى بعض مكتبات الأستانة لا زالت معمورة ، والمجلد الرابع من هذا الشرح موجود فى دار الكتب المصرية فى نحو ٢٣٩ ورقة يحتوى على معظم كتاب السير وعلى ما بعده من المباحث إلى آخر الكتاب ، وعشرون ورقة من آخره بخط الإيتافى شارح الهداية ، وقد قال فى آخره : ولم يصنف مثل هذا قط إلى يومنا هذا فليس الخبر كالمعاينة ، ولن يصنف مثله إلى يوم القيامة :

فمن فاته قد فات جُلُّ المطالب ومن ناله نال جُلَّ المآرب
ألا إن من أنشأه تحرير عالم فقد حاز فى التبيان أقصى المراتب
أبو بكر الرازى هو إمامنا إمام الهدى شيخ التقى ذو المناقب
نسكنه هجر وقد من أيدى الناس فى سائر البلاد ، ولا يكاد يوجد "در" ^{در}
وذلت سبب توافى الطلبة وتكاسلهم ، وقلة رغبتهم فى "الحقيق" ، وكثرتهم

بالمختصرات التي لا تشيع ولا تُنقع ، والذي يوجد من نسخه لا يوجد إلا سقيا .
كنا أفادني العلامة المحقق للفضال مولانا الأستاذ الكورمى زاده الله مجدداً
من القاهرة في بعض خطاياه ناقلا من ذلك المجلد . ومنهم الإمام البارح أبو بكر
محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي صاحب المبسوط وصاحب الأصول
وشروح ظاهر الرواية المتوفى سنة تسعين وأربعمائة ؛ شرح المختصر شرحا بسيطا
في خمسة أجزاء ، ومجلد منها في مكتبة السليمانية بالآستانة . ومنهم الإمام أبو الحسن
علي بن بكر الإسيجاني ، ذكره القاضي أبو نصر أحمد بن منصور في آخر كتاب
الكرامية من شرحه . قال في الجواهر المضيئة في ترجمته (ج ١ ص ٣٥٤) ناقلا عن
شرح الإسيجاني : « وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر نشرهذه وكان في نشرها
وذكرها سابقا إمام كل عصر وقوام كل دهر إلا أنه لم يعملها في مصنف ولم يجمعها
في مؤلف » وإنما جعلها في مصنف الحافظ الطبري ، واختصر شرح الطبري
القاضي المظفر الإسيجاني ، ونذكر كلا منها فيما بعد . ومنهم الشيخ الإمام أحمد
ابن منصور الطبري الحافظ المتوطن بسمرقند ؛ شرحه في غاية من التلويل ، جمع
فيه المسائل التي جمعها الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن بكر المذكور الذي
توفي ولم ينشرها ولم يعملها في تصنيف . ومنهم الفقيه أبو نصر أحمد بن منصور المظفر
الإسيجاني القاضي المتوفى سنة ثمانين وأربعمائة ؛ اختصر شرح الحافظ الطبري
المذكور آنفاً وعليه معمول العلماء بعده . قال في كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٢٧)
قال الإسيجاني في آخر شرحه : وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر ينشرهذه للمسائل
إلا أنه لم يعملها في تصنيف ولم يجمعها في مؤلف . وبهذه الشيخ أبو نصر أحمد بن منصور
الطبري السمرقندي جمعها في غاية من التلويل ، فهذبت هذا منه متوسطا ، وكنت
فيما سلف هذبه على غاية من الإيجاز في العبادات خصوصا في البيوع فوق السهر
مضى قرأت أن أزيد ، فاضمت إلى العبادات مسائل الفتاوى والعيون ، وحذفت
منها ما لا يشاكلها وجعلتها على أنواع ورتبتها على مصنف الطحاوي ، فذكرت

نقطة روايته أولاً والجمع ثانياً كما في الكشف للطبوع حديثاً في الأستانة . قلت :
ونسخ هذا الشرح موجودة في الحرمين الشريفين زادها الله تعالى شرفاً ، وفي
مكتبات الأستانة وحلب وغيرها من مكتبات العالم . ومنهم شيخ الإسلام بهاء الدين
علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق السمرقندي الإسييجاني
شيخ صاحب الهداية المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسة ، وهو أيضاً اختصر شرح
الحافظ الطبري المذكور ، وشرحه يوجد في أكثر مكتبات الأستانة وقطعة منه
في مكتبة مرقد الشيخ محمد شاه في أحمد آباد من بلاد كُجرات من الهند ، وطلبت
تصويره من الأستانة من مكتبة يكي جامع ، وهو الموجود الآن في الأصفية ، وهو
شرح وسيط مفيد استفدت منه في تصحيح المختصر . ومنهم الإمام محمد بن أحمد
النجندي الإسييجاني ، ذكره في كشف الظنون ، وليس هو أباً الحمد محمد بن أحمد
ابن يوسف بهاء الدين الإسييجاني شيخ الإمام عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد جمال الدين
الحجوي المعروف بأبي حنيفة الثاني الملقب صدر الشريعة الأول المولود سنة ٥٤٦
والمتوفى في حدود سنة ٦٣٠ لأنه متأخر عن الأول بكثير . والإمام النجندي هذا
فقيه كبير مقدم على الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبيد العزيز البخاري المتوفى
سنة ٥٣٦ . ينقل عنه كثيراً في كتبه ، كشرحه لكتاب النفقات ، وشرحه لكتاب
أدب القاضي وسواهما ، وينقل عنه أيضاً مجد الأئمة أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد
النسفي صاحب مقدمة الصلاة وفتاوى النوازل وخزانة الفقه المتوفى شهيداً سنة ٥٥٢
في كتبه . قال في خزانة الفقه في كتاب الصلح : قال الشيخ الإمام النجندي : ذكر
أستاذنا أبو اليسر في كتاب الصلح الخ . فلم منه أن النجندي الإمام المشهور عنده
تلميذ أبي اليسر محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد
البرزدوي أخى فخر الإسلام علي بن محمد البردوي صاحب الأصول المتوفى سنة ٤٩٣
ولعله الذي روى عنه شيخه أبو اليسر . قال في الجواهر : روى عن تلميذه أبي بكر محمد
ابن أحمد السمرقندي . وذكر الحمد أبو الليث النسفي في خزانة في باب تنفيذ القضاء

بالمختصرات التي لاتشيع ولا تُمنع ، والذي يوجد من نسخه لا يوجد إلا سقيا .
 كذا أفادني العلامة المحقق الفضال مولانا الأستاذ الكوثري زاده الله مجداً
 من القاهرة في بعض خطابه ناقلًا من ذلك المجلد . ومنهم الإمام البارع أبو بكر
 محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة المرخسى صاحب البسوط وصاحب الأصول
 وشروح ظاهر الرواية المتوفى سنة تسعين وأربعمائة ؛ شرح المختصر شرحاً بسيطاً
 في خمسة أجزاء ، ومجلد منها في مكتبة السلمانية بالأستانة . ومنهم الإمام أبو الحسن
 علي بن بكر الإسيبجاني ، ذكره القاضي أبو نصر أحمد بن منصور في آخر كتاب
 السكاهية من شرحه . قال في الجواهر للضيئة في ترجمته (ج ١ ص ٣٥٤) ناقلًا عن
 شرح الإسيبجاني : « وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر نشر هذه وكان في نشرها
 وذكرها سابقاً لإمام كل عصر وقوام كل دهر إلا أنه لم يجعلها في مصنف ولم يجمعها
 في مؤلف » وإنما جعلها في مصنف الحافظ الطبري ، واختصر شرح الطبري
 القاضي للمظفرى الإسيبجاني ، ونذكر كلا منهما فيما بعد . ومنهم الشيخ الإمام أحمد
 ابن منصور الطبري الحافظ للثوطين بسمرقند ؛ شرحه في غاية من التطويل ، جمع
 فيه المسائل التي جمعها الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن بكر المذكور الذي
 توفي ولم ينشرها ولم يجعلها في تصنيف . ومنهم الفقيه أبو نصر أحمد بن منصور المظفرى
 الإسيبجاني القاضي المتوفى سنة ثمانين وأربعمائة ؛ اختصر شرح الحافظ الطبري
 المذكور آتفاً وعليه معمول العلماء بعده . قال في كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٢٧)
 قال الإسيبجاني في آخر شرحه : وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر ينشر هذه المسائل
 إلا أنه لم يجعلها في تصنيف ولم يجمعها في مؤلف . وبعده الشيخ أبو نصر أحمد بن منصور
 الطبري السمرقندى جمعها في غاية من التطويل ، فهذبت هذا منه متوسطاً ، وكنت
 فيما سلف هذبه على غابة من الإيجاز في العبادات خصوصاً في البيوع فوقع السهو
 مني فأريت أن أزيد ، فضمت إلى العبادات مسائل الفتاوى والعيون ، وحذفت
 منها ما لا يشاكلها وجعلتها على أنواع ورتبتها على مصنف الطحاوى ، فذكرت

نقطة روايته أولاً والجمع ثانياً كما في الكشف للطبوع حديثاً في الأستانة . قلت :
ونسخ هذا الشرح موجودة في الحرمين الشريفين زادها الله تعالى شرفاً ، وفي
مكتبات الأستانة وحلب وغيرها من مكتبات العالم . ومنهم شيخ الإسلام بهاء الدين
علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق السمرقندي الإسبيجاني
شيخ صاحب الهداية المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسة ، وهو أيضاً اختصر شرح
الحافظ الطبري المذكور ، وشرحه يوجد في أكثر مكتبات الأستانة وقطعة منه
في مكتبة مرقد الشيخ محمد شاه في أحد آباد من بلاد كُجرات من الهند ، وطلبت
نصيره من الأستانة من مكتبة يكي جامع ، وهو الموجود الآن في الأصفية ، وهو
شرح وسيط مفيد استفدت منه في تصحيح المختصر . ومنهم الإمام محمد بن أحمد
النجندي الإسبيجاني ، ذكره في كشف الظنون ، وليس هو أباً الحمد محمد بن أحمد
ابن يوسف بهاء الدين الإسبيجاني شيخ الإمام عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد جمال الدين
المجوبى المعروف بأبي حنيفة الثاني الملقب صدر الشريعة الأول للولود سنة ٥٤٦
والمتوفى في حدود سنة ٦٣٠ لأنه متأخر عن الأول بكثير . والإمام النجندی هذا
فيه كبير مقدم على الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري المتوفى
سنة ٥٣٦ ينقل عنه كثيراً في كتبه ، كشرحه لكتاب النفقات ، وشرحه لكتاب
أدب القاضي وسواها ، وينقل عنه أيضاً مجد الأئمة أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد
النسفي صاحب مقدمة الصلاة وفتاوى النوازل وخزانة الفقه المتوفى شهيداً سنة ٥٥٢
في كتبه . قال في خزانة الفقه في كتاب الصلح : قال الشيخ الإمام النجندی : ذكر
أستاذنا أبو اليسر في كتاب الصلح الخ . فلم منه أن النجندی الإمام المشهور عندهم
تلميذ أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد
البرزدي أخى نحر الإسلام علي بن محمد البرزدي صاحب الأصول المتوفى سنة ٤٩٣
ولعله الذي روى عنه شيخه أبو اليسر . قال في الجواهر : روى عن نعيمه أبي بكر محمد
ابن أحمد السمرقندي . وذكر المجد أبو الليث النسفي في الخزانة : باب تنفيذ القضاء

قال الشيخ الإمام الخجندی لم يردده صاحب الكتاب الخ . قلت : لعل المراد من صاحب الكتاب الإمام أبو بكر الخصاص صاحب أدب القاضي ويمكن أن يكون للخجندی شرح لكتاب أدب القاضي للخصاص فقال هذا القول في شرحه والله أعلم . ومنهم الإمام الجليل أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري المتوفى سنة أربع وثلاثين وأربعمائة ، وهو صاحب كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه الكتاب المشهور في الناقب من أصحابنا العراقيين . ومنهم أبو بكر أحمد بن علي الوراق الرازي الإمام ، ذكره في كشف الظنون وقال هو شرح بسيط في أربعة مجلدات ، ودأبه أنه يذكر مسائل المتن أولاً ثم يشرح بأن يقول أولاً قال أحمد أوله : الحمد لله رب العالمين الخ قال : سألتني بعض إخواني عمل شرح مختصر الطحاوي ، فأجبتة قرابة لله تعالى إذ كان هذا الكتاب يشتمل على عامة مسائل الخلاف وكثير من الفروع . وذكره في الجواهر أيضاً وقال ذكره أبو الفرج (كذا) محمد بن إسحاق في الفهرست في جملة أصحابنا بعد أن ذكر الكرخي فقال : وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي ولم يزد . فلم منه أنه من أقران الإمام أبي بكر الجصاص الرازي أو من بعده ، والله أعلم . ولم أر أحداً ذكر سنة وفاته ، ونظرت في الفهرست المطبوع الذي بيدنا اليوم فلم أجده ذكره فيه ، بل فيه بعد الكرخي ذكر الجصاص فلمل ذكره الشريف سقط من النسخة المطبوعة ، ويسلم من ذكر صاحب كشف الظنون لهذا الشرح مفصلاً أنه رآه ، وما أظن أنه رآه إلا في بعض مكتبات الآستانة . فالظن الغالب أن يكون موجوداً الآن أيضاً في مكتبات الآستانة . ثم رأيت في الفوائد البهية في ترجمة الإمام أبي القاسم إسحاق ابن محمد الحكيم السمرقندي للتوفى سنة ٣٤٣ أنه أخذ الفقه والكلام عن أبي منصور محمد الماتريدي . وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ في زمانه وأخذ عنهم التصوف . قلت : فإن كان الوراق الصوفي والفقيه واحداً فإن هو من أقران الماتريدي للتوفى سنة ٣٣٣ والكرخي للتوفى سنة ٣٤٠ فيمد من أول الشراح . والوراق

الزاهد المشهور من أهل بلخ ، اسمه محمد بن عمرو بن أحمد بن علي ، وهذا من أهل
الري وهو من بلخ ، والله أعلم بحقيقة الحال ، وزهده يعلم من حكاية حبه التي حكها
في الجواهر . ومنهم أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المروفي بالأقطع المتوفى سنة أربع
وسبعين وأربعمائة . قال في الجواهر في ترجمة الأقطع وعد تصانيفه وعد منها شرح المختصر
ولم ينسبه . وفي القوائد البهية : شرح مختصر القدوري . قلت : ذكره في كشف
الظنون في شراح مختصر الطحاوي أيضاً . وأما شرحه لمختصر القدوري فعرف عند
أهل العلم وموجود في مكتبات مصر والأستانة ، وهو تلميذ الإمام أبي الحسين
القدوري البغدادى وشارح مختصره . ومنهم أبو نصر أحمد بن محمد بن مسعود
الوبري ، ذكره في كشف الظنون وقال وهو شرح ممزوج متوسط في مجلدين .
وذكره في الجواهر أيضاً في ترجمة الوبري وقال : وله شرح مختصر الطحاوي
في مجلدين ولم يذكر سنة وفاته . قلت : وهو من الذين ذكرهم الزاهد في القنية
في عداد من ينقل منهم فالظن أنه من القرن الرابع وأقل ما يكون أن يكون من
القرن الخامس ، والله أعلم .

قلت : ومع جلالة قدر هذا المختصر وقبوله عند الفقهاء ندرت نسخه في
المكتبات حتى لم نجد له مع السعي البالغ والتفتيش الكامل في مكتبات البلاد
الإسلامية وغيرها إلا نسختين : نسخة في مكتبة الجامع الأزهر الشريف وهي الأصل
الذي نطبعه وهي مع ما فيها من الأغلاط والبياضات غنية ، والثانية نسخة مكتبة
شيخ الإسلام العلامة السيد فيض الله بالأستانة ، فنسخت لنا الأولى بوساطة الأستاذ
رضوان محمد رضوان وكيل اللجنة بمصر ، وطلبنا تصوير الثانية بواسطة الدكتور روبر
المستشرق الألماني حفظه الله راشداً ، وهي المعبر عنها بالقيضية في هوامش الكتاب
وما زدنا منها وضعا بين مرابين ولم نده عليه إلا قليلا ، لأننا لم نظفر بامثاله حتى
تمس الحاجة إلى تسمية كل منها ، وما زدنا من شرح الإمام عر بن محمد إلا بيده
نهبنا عليه بالهامش ، فقابلنا الأصل الأزهرى على النسخة الاستنباطية مع حجب المكتبة

بحمد الله تعالى إلا مواضع يسيرة بقيت بعد فصاحت من الشرح المذكور ، وأدرجنا اختلاف القيسية بالهامش إلا من قوله : وبه نأخذ ، لأنه ساقط من القيسية في الكتاب الإماضي يسيرة ، ولهذا لم ننبه عليه إلا قليلا .

وأما الطحاوي فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الإمام المجتهد الحافظ المؤرخ النسابة ، ولد بطحا الأشمونين بالصعيد الأدنى كما ذكره ياقوت في المشرك ، وميلاده سنة تسع وعشرين ومائتين على الصحيح على ما ذكره أبو سعيد يونس رواية عن الطحاوي نفسه ، ومثل ذلك في أنساب السمعاني . وفي كتاب العقيدة لمعرفة رواة المسانيد لابن قطة : تفقه على بكارين قتيبة ، وابن أبي عمران ، وأبي خازم عبد الحميد بعد أن أخذ العلم عن خاله المزني صاحب الشافعي ، وفي شيوخه كثرة . وقد جمع عبد العزيز بن أبي طاهر التميمي جزءاً في مشايخ الطحاوي . وقال الحافظ أبو يعلی الخليلي في الإرشاد في ترجمة المزني : كان الطحاوي ابن أخت المزني وقال له محمد بن أحمد الشروطي : لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة ؟ فقال : لأني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة فأنزلت إليه . وأما ما ذكره الصيمري نقلاً عن أبي بكر الخوارزمي في سبب انتقاله إلى مذهب أهل العراق فخير منقطع لا تقوم بمثله حجة ، على أن لفظ « والله لا جاء منك شيء » ليس بما يوجب الكفارة في المذهبيين على الصورة المبينة في الخبر المنقطع .

والطحاوي شارك مسلماً في الرواية عن يونس بن عبد الأعلى كما شارك أبا داود وابن ماجه والنسائي في الرواية عن سعيد الأيلي مثله . قال البدر العيني رحمه الله : كان عمر الطحاوي حين مات البخاري صاحب الصحيح سبعمائة وعشرين سنة ، وحين مات مسلم اثنتين وثلاثين سنة ، وحين مات أبو داود ستاً وأربعين سنة ، وحين مات الترمذي خمسين سنة ، وحين مات النسائي أربعاً وسبعين سنة ، وحين مات ابن ماجه أربعاً وأربعين سنة ، وحين مات الإمام أحمد بن حنبل اثنتي عشرة سنة . ثم قال : ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي أثبت في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره

سنا أو شاركه رواية من أصحاب الصحاح والسنن ، وهذا إنما يظهر بالنظر في كلامه وكلامهم . قال أبو سعيد بن يونس في تاريخ العلماء المصريين : كان الطحاوى ثقة ثيباً فقيهاً لم يخلف مثله ومثله في تاريخ ابن عساكر . وقال ابن عبد البر : كان الطحاوى كوفى المذهب ، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء . وقال السمعاني : كان الطحاوى إماماً ثقة فقيهاً عاقلاً . وقال ابن الجوزى في المنتظم : وكان الطحاوى ثيباً فهاً فقيهاً عاقلاً . وقال سبط ابن الجوزى : وأما الطحاوى فإنه يجمع عليه في ثقته وديانته وفضيلته السامة ويده الطولى في الحديث وعلمه وناسخه ومنسوخه ولم يخلفه فيها أحد ، ولقد أثنى عليه السلف والخلف . وقال الذهبي : كان ثقة ديناً عالماً عاقلاً . وذكر في طبقاته ما يدل على مبلغ براعة الطحاوى في الفقه والحديث وإمامته فيهما . وقال ابن كثير في البداية والنهاية : وهو أحد الثقات الأتبات والحفاظ الجهابذة . وما ذكره ابن تيمية في حقه عند توهين حديث أسماء إنما هو مجازفة من مجازفاته ، وليس أدل على ذلك من الاطلاع على كتبه . وما كتبه كثير من الحفاظ في حديث أسماء رغم ابن تيمية الذي ألف في أغلاطه في الرجال خاصة أبو بكر الصامت الحنبلى جزءاً ، وحق لئله أن يقيم ولا يتكلم في مثل ذلك ، ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة ، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية ، ومعرفة الطحاوى بالعلل لا يتجاهلها إلا من اعتل بطل لا دواء لها ، نسأل الله السلامة .

ومن جملة من روى عنه من الحفاظ أبو القاسم بن أبي العوام ، ومسلمة بن القاسم القرطبي ، والطبراني صاحب المعجم ، وابن يونس صاحب التاريخ ، وغنبر البغدادي وأبو بكر بن المقرئ ، وابن الخشاب ، وابن المقرئ ، وأبي عدى صاحب البكمال وغيرهم . وقد ألف بعضهم جزءاً في الذين أخذوا العلم عنه .

وأما تصانيفه ففي غاية من احسن والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد . وذأ تحفظ مصر بطبع شيء منها رغم كون مصنفها من مفاخر وأدى الفنون سوى رسالة صغيرة سبقها

بلاد في طبعها وهذا مما يؤسف له . ومن مصنفاته المئمة كتاب معاني الآثار^(١) وهو يحاكم بين أكلة المسائل الخلافية فيسوق بسنده الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل ويخرج من الأبحاث بما يقنع الباحث المنصف المتبصر من التقليد الأعمى . وليس لهذا الكتاب نظير في التفقيه وتعليم طرق التفقه وتنمية ملكة الققه رغم إعراض من أعرض عنه ، ولذلك كان شيخنا العلامة للظهور له الأستاذ محمد خالص الشرواني رحمه الله اختاره في عداد كتب الدراسة مع الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله . وكان لأهل العلم عناية خاصة بتدريس كتاب معاني الآثار وروايته وتلخيصه وشرحه ، ومن شراحه الحافظ أبو محمد للنيجي مؤلف اللباب في الجمع بين السنة والكتب ، والحافظ عبد القادر القرشي صاحب الحاوي في تخرير أحاديث الطحاوي ، والحافظ البدر العيني ، وله شرحان كبيران عليه ، أحدهما خلوص الكلام في رجاله بخلاف الآخر ، وكلا الشرحين في غاية من النفع في الكلام على أحاديث الأحكام ، وقد عني بتدريسه سنين متطاولة في المؤيدية ، وله أيضاً كتاب مفرد لرجال ، وكتاب القرشي وكتب العيني من محفوظات دار الكتب المصرية^(٢) على خرم فيها ، فها حبذا لو طبعت تلك الكتب القيمة . وكتاب معاني الآثار طبع مراراً في الهند لكن أين جمال الطبع المصري من الطبع الهندي ؟ ورواية هذا الكتاب أبو بكر بن المقرئ . ومنها بيان مشكل الحديث المعروف بمشكل الآثار في بني التضاد عن الأحاديث واستخراج الأحكام منها ، وروايته أبو القاسم هشام بن محمد بن أبي خليفة الرعيي ، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله تبيخ الإسلام في اصطبلول تحت أرقام (٢٧٣ — ٢٧٩) في سبعة مجلدات ضخام وهي نسخة صحيحة مقروءة من رواية الرعيي المذكور فأبلاها وصحها ابن السابق المترجم

(١) قال العلامة المرحوم الشيخ محمد الحصري في تاريخ التصريح الإسلامي ص ٣١٠ : وقد اطلعا على هذا الكتاب فوجدناه كتاب رجل مليء علما وعكس من حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تمام الاخلاص على أقاويل الفقهاء ومستنداتهم فيما ذهبوا إليه — ف (٢) وعملان منه في الآصفية بميدركاد ، وعمل منه في السند بمكتبة صاحب العلم الخامس في قرية تسمى (بيرجنو) — ف

في الضوء اللامع ، والقسم المطبوع منه في أربعة مجلدات في حيدر آباد الذكري رجا
لا يكون نصف الكتاب . ومن اطلع على اختلاف الحديث للإمام الشافعي رضى
الله عنه وعختلف الحديث لابن قتيبة ثم اطلع على كتاب الطحاوي هذا يزداد
إجلالا له وإكباراً ومعرفة لمقداره العظيم ، ولم كنا نود لو طبع بمصر تمام الكتاب
من النسخة المذكورة . ومنها أحكام القرآن في نحو عشرين جزءاً ، ويقول القاضي
عياض في الإكمال : إن له ألف ورقة في تفسير القرآن . ومنها اختلاف علماء الأمصار
في نحو مائة وثلاثين جزءاً ، اختصره أبو بكر الرازي ، واختصاره هو الموجود في
مكتبة جاز الله باصطنبول وغيرها . وأما الأصل فلم أعثر به ، وأما القطعة الموجودة
بدار الكتب المصرية فهي من المختصر . وفي المختصر يذكر أقوال الأئمة الأربعة
وأصحابهم وأقوال النخعي وثمان البقي والأوزاعي والثوري والليث بن سعد وابن شبرمة
وابن أبي ليلى والحسن بن حي وغيرهم ممن صعب الاطلاع على آرائهم في المسائل
الخلافية ، فيأيت الأصل بحث عنه وطبع هو أو مختصره . ومنها كتاب الشروط
الكبير في التوثيق في نحو أربعين جزءاً ، قام بطبع جزء يسير منه بعض المستشرقين
وقطع منه توجد في مكتبة مراد ملا ، وفي مكتبة علي باشا الشهيد باصطنبول بدون
أن تتم بهما نسخة كاملة . وله أيضاً كتاب الشروط الأوسط ، ومختصر الشروط في خمسة
أجزاء ، والأخير من محفوظات مكتبة فيض الله المذكور . ومختصر الطحاوي
في الفقه من محفوظات مكتبة الأزهر ، ومكتبتى جاز الله وفيض الله المذكورتين .
ومن أحسن شروحه شرح أبي بكر الرازي وقطعة منه بدار الكتب المصرية .
وله النوادر الفقهية في عشرة أجزاء ، وكتاب النوادر والحكايات في نحو عشرين
جزءاً . وجزء في حكم أرض مكة ، وجزء في قسم الفى . والفنائم ، والرد في خمسة
أجزاء على كتاب المداين حسين بن علي الكرايسى الذى أعطى حجة لأعداء
اسم بكتابه هذا حيث حاول فيه توهين "رواة من غير" لاجل ركة .
في كذب "الكرايسى" المذكورة في شرح عليه التز. في نسخة . به .

جزآن في الرد على عيسى بن أبان ، وجزء في الرد على أبي عبيد في النسب ، وجزآن في اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين ، وجزء في الزرية . وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد ، وشرح الجامع الصغير له أيضاً ، وكتاب المحاضر والمسجلات ، وكتاب الوصايا والفرائض ، وكتاب التاريخ الكبير ، وكتاب في النحل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما روى فيها من خبر في نحو أربعين جزءاً ، وكتاب مناقب أبي حنيفة وأصحابه في مجلد ، والعقيدة المشهورة ، والتسوية بين حدثنا وأخبرنا وقد تلخصها ابن عبد البر في جامع بيان العلم . وله كتاب سنن الشافعي جمع فيه ما سمعه من المزي رحمه الله من أحاديث الشافعي ، والشافعية يروون تلك الأحاديث بطريقه . وله غير ذلك .

توفي بمصر سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، أغدق الله على جدته سحائب رضوانه . وقبره ظاهر يزار على يمين السالك لشارع الليث قبل الإمام الشافعي قرب آخر موقف الترام في الشارع الموازي لشارع الترام يمينا .

وتلك شذرة من فضائل هذا الإمام الجليل ، وكتبه في حاجة إلى حراسة خاصة وبحث خاص . ولو كان مثل هذا العالم في القرب لاتدب أهل الشأن لتلك الدراسة وذلك البحث رجالا خاصة ، بل تراهم يعملون هذا في بعض رجال الشرق لكن أصحابنا بعدا عن تقدير مقادير الرجال ونحن أغنياء بما نستقي من أعمقنا فقط عن البحث والتقيق ، ولو زاحمناهم في البحث والتعب وراء اجتلاء معارفنا وباعدناهم في الموبقات وصنوف السقوط لسكان لنا شأن غير شأننا ومن الله الهداية والإنهاض . هذا صنوة ما كتبه العلامة المحقق البقري ، مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري حفظه الله تعالى في ترجمة هذا الإمام الجليل ، ومن شاء زيادة الاطلاع فسياله بالحوارى في سيرة الإمام الطحاوى له ، وقد نشر بمصر ، فإنه كتاب مفيد يدل على تبحر مصنفه . والحمد لله وسلامه على عباده الذين اصطفى .

أبو الوفاء موفى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة [بن سلمة] الأزدي المعروف بالطحاوي :
 بحمد الله أبتدى وإياه أستهدى ، وأسأله أن يصلى على محمد عبده ورسوله ، وخيرته
 من خلقه ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .
 أما بعد : فقد ^(١) جمعت فى كتابى هذا أصناف الفقه التى لا يسع جهلها
 ولا التحلف عن علمها ، وبنيت الجوابات عنها من قول أبى حنيفة النعمان بن ثابت
 ومن قول أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم [بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنيفة]
 الأنصارى ، و[من] قول محمد بن الحسن الشيبانى ، التماسا للشواهد من الله عز وجل
 فى تقرير ذلك على ملتقى تعليمه ، والله أسأل التوفيق والتسديد . فأول ما أبتدىء
 بذكره من ذلك الطهارات [إن شاء الله تعالى] .

كتاب الطهارة

باب ما يكون به الطهارة

قال أبو جعفر : قال أبو حنيفة : لا طهارة إلا بالماء ، أو بالصعيد فى غير الأمصار
 وفى غير القرى ^(٢) إذا عدم الماء ، أو بنبيذ التمر خاصة دون ماسواه من الأنبذة فى غير
 الأمصار وفى غير القرى . ووافقه على ذلك كله أبو يوسف إلا فى نبيذ التمر فإنه قال
 لا تنوضأ به كما لا تنوضأ بما سواه من الأنبذة . قال أبو جعفر : وبه تأخذ . ووافقه
 محمد بن الحسن فى ذلك كله إلا فى نبيذ التمر فإنه [قال] بنوضأ به ثم يقيم . وأبى
 لما ^(٣) اعتصر من الشجر والتمر فى ذلك حكم الماء . وما خالف الماء بما رواه فتايب

(١) وفى نسخة : كتبه شيخ الإسلام . من نسخة أمية : فى حجت .

(٢) وفى القهية : ربيع القرى .

(٣) وكان فى الأصل : بالصواب ما فى نسخة : لما .

عليه صار الحكم له لا للماء ، وإن لم يغلب عليه كان الحكم للماء لا له . وما توضئ به من المياه أو اغتسل به منها أو تبرّد به منها^(١) فقد صار مستعملاً لا يجوز التوضؤ به ولا الاغتسال به^(٢) . وإذا وقعت نجاسة في الماء فظهر فيه نونها أو طعمها أو ريحها أو لم يظهر ذلك فيه فقد نجسته قليلاً كان ذلك أو كثيراً إلا أن يكون بجرأ أو ماحكه حكم البحر وهو مالا يتحرك أحد أطرافه بتحرك ما سواه من أطرافه . وكل يتروقت فيها فأرة أو مصفورة فانت ولم تنفخ ولم تنفسخ [أخرج منها] واستقى منها عشرون دلواً فكانت طهارة لها وإن وقت فيها سنور أو دجاجة فانت ولم تنفخ ولم تنفسخ أخرجت واستقى [منها] أربعون دلواً فكانت طهارة لها ؛ وإن وقت فيها شاة [فانت] فانتفخت أو لم تنفخ أو تفسخت أو لم تنفسخ نزحت كلها حتى يغلب الماء فيكون ذلك طهارة لها ، وما انتفخ أو تفسخ من القارة أو المصفورة أو من الدجاجة أو من السنور نزحت البئر كلها فكان ذلك طهارة لها . وما مات في الماء القليل مما ليست له نفس سائلة كالزناير ونحوها لم يفسد الماء بذلك ، وما وقع فيه من حوت لم يطف قبل ذلك في بحر أو من جراداة ميتة لم يفسده . وسؤر كل طائر مأكول لحمه طاهر غير مكروه غير سؤر الدجاجة المحلاة فإنه مكروه . وسؤر كل طائر مكروه أكل لحمه مكروه . وسؤر الدواب المأكول لحمها^(٣) طاهر . وسؤر الدواب المحرم أكلها وهي الخنازير حرام . وسؤر ما سواها في حكم لحومها ، فما كان [منها] لحم طاهر مأكول^(٤) فسؤره كذلك وما كان منها مكروه لحمه فسؤره كذلك . وما ولغ بمالا يؤكل لحمه منها في إماء فيه ماء أهر بق ذلك الماء وغسل الإماء حتى يطهر ، ولا وقت في ذلك عندهم . ومن

(١) وفي القيسية : أو برد به فيها .

(٢) وزاد في القيسية ما بين السطور : ياب ما يجس الماء .

(٣) وكان في الأصل : المأكول لحمها ، ونصواب ما في القيسية : المأكول لحمها .

(٤) وكان في الأصل : مأكولا ، والنصواب ما في القيسية : مأكول .

كأن معه في سفره إمامان فيهما ماء وأحد ماثبها نجس واشتبا^(١) عليه خلط ماءهما وتوهم . ولا يستعمل التجرى إلا في ثلاثة أوان أو أكثر منها^(٢) .

باب الآنية وجلود الميتات سوى الخنزير

قال أبو جعفر: وإذا دبر الإهاب مما ذكرنا بما يرفع به ^(٢) حكم الميتة وبعبارة إلى حكم الذهب من القرط وسائر ما يدبر به سواء [قد] صار حللاً وصار غنمه حللاً وواجب التوضؤ فيه والصلاة عليه. وكل إنا غير الذهب والفضة فغير مكروه في شيء من ذلك. وصوف الميتة وعظامها وعصبها وعصبها ^(٣) وشعرها كجلدها فيما ذكرنا.

باب السوالك ومئة الوضوء

والسواك سنة . والاهلّة نساء من الأحداث كلها بلانية جاتز^(٥) والمتطهر كذلك أن يصلي بعهوده — ما يحدث — ما شاء من القرائض والنوازل . والوضوء ثلاثة ثلاثاً أفضل ما توصى به ، والوضوء مرتين مرتين دون ذلك في الفضل ، والوضوء مرة مرة دون ذلك [كله] في الفضل وذلك كله جاتز^(٦) . والبياض الذي بين الصدّار وبين الأذن من الوجه . وما زال عنه الشعر من الرأس فحكه حكة

(١٠) وفي الحقيقة يستلزم عليه .

٢٠) وكان في الأصل كدلة أو «كتر» منها و هو ما حذف كدلة كما هو في العيصه وفي شرح آتافي اختلاف الأواي مضر إذ كانت لعلسة ناصر جبر له إحدى نحو «إذا كان له ممتز أو اوان ثمان منها طاهران وواحد غس فيه بحري يوقق بخره على حسن ميهريقه ويز له مريق جبر وسمعل اماقين واذ كانت علسه لجس أو كالمسوسه» فانه يقرر له إحدى ولكن بعضهم و تيمم ريكول «مد من الاختلاف لأن من معناه من يجوز بحري في الإي» وهو من الخاص في حقه.

(٢١) وفي الحقيقة : مرة واحدة

(١) وفي نصيصة ووريه مكان عصب : ت : ومثل : ١ - ٢ - ٣ - ٤

(۵) وکلی فی الاما۔۔۔ واعلم بانہ ترکیباً و روضۃ

۱- رکوع فی الزمر - حدیث در حدیث ابی - فی الزمر حدیث

الرأس لاحكم الوجه . ومسح^(١) مقدار الناصية من الرأس جاز ، والأذنان من الرأس يمسحهما مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به الرأس . وعلى للتوضوء غسل^(٢) سرقته وكفيه في الوضوء . ومن وإلى وضوءه أو فرقه أو قدم شيئاً [منه] على شيء لم يضره . ومن ترك مسح أذنيه والمضغضة والاستنشاق في الوضوء حتى صلى كان مكروهاً وكان مأموراً بإعادة ما ترك من ذلك لما يستأنف ، ومن ترك شيئاً من ذلك في طهور من جنابة حتى صلى غسل ما ترك من ذلك وأعاد صلاته . ولا يقرأ الجنب ولا الخائض الآية التامة ، ولا يحمل للمصحف مباشرةً لجله بيده إلا طاهرًا ، ولا بأس أن يحمله بفلاته وهو غير طاهر .

باب الاستطابة والحدث

قال أبو جعفر : ليس على من نام أو أحدث حدثاً سوى الفائط والبول استنجاء والاستنجاء من البول والفائط سواء . ومن استنجى بأحجار أو ماسواها من الأشياء الطاهرة فأتى أجره ، ولا عدد في ذلك لا يجزئ أقل منه . وما عدا من البول ومن الفائط مخرجه فكان أكثر من قدر الدرهم لم يطهر إلا بالماء أو بما يفسه كقسل الماء . وما خرج من فئس أو ذبر أو فر بعد أن يملأه^(٣) أو مما سوى ذلك من البدن نقض الوضوء غير اللغم فإنه لا ينقص الوضوء في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وابن ملائمة ، وينقصه في قول أبي يوسف . قال أبو جعفر : وبه تأخذ^(٤) . وما خرج من الداء من أي موضع خرج من البدن فزال عن مخرجه نقض الوضوء . ومن غلب على عقله نثر النوى فعليه الوضوء . ومن نام جالساً أو قاعاً فلا وضوء عليه .

(١) كذا في الأصلين ، وأظهرهما سموت من أدوات شرط نحو إذ أو إن أو لو سديرة وإذا مسح إن والله أعلم .

(٢) لفظ غسل كالساقط من الأصل زيد من الفيض .

(٣) وفي الفيضية مع أن يكون يملأه .

(٤) وفي الفيضية ويقول أي يوسف أحد .

ومن نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط كان عليه الوضوء . ومن نام [قائماً أو] على ما سوى الحالين الأولين اللتين ^(١) ذكرنا ألا وضوء عليه فيها فعليه الوضوء . ولا وضوء على من مس شيئاً من بدنه ولا من بدن غيره بمس فرج ولا بما سواه ^(٢) . ومن أيقن طهارة فلا يزول عنها بشك في حدث ، ومن أيقن بحدث فلا يزول عنه بشك في طهارة . ومن أنزل بشهوة بغير جماع ^(٣) من رجل أو امرأة فعليه الغسل . ومن غابت حشفته في فرج فليس عليه الغسل وإن لم ينزل . ومن غاب ذلك في فرجه فهو كذلك أيضاً في وجوب الغسل عليه . وإذا انقطع دم الحائض ^(٤) عنها فعليها الغسل وكذلك النفساء ، ولا غسل من جهة الفرض سوى ما ذكرنا ^(٥) . ومن أراد الاغتسال من جنابة أو من حيض ومن نفاس غسّل ما به من الأذى ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفاض الماء على رأسه وسائر جسده إفاضة يصل بها الماء إلى شعره وبشره ، ولا بدله في ذلك من المضمضة والاستنشاق . ولا يجب له ^(٦) أن يغتسل من الماء بدون الصاع ولا يوضأ منه بأقل من المد ، وإن أسبغ الوضوء والاغتسال بدونهما أحزاه . والصاع في قول أبي حنيفة وعبد بن الحسن ثمانية أرطال بالبشادى مما يستوي كيله ووزنه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل بالبشادى مما يستوي كيله ووزنه . ولا بأس بأسار بنى آدم من مسلميهم ومشركيهم [ذكورهم] وإناثمهم طاهريهم وحيضهم ومن [سوى] ذلك منهم .

(١) وفي المصيبة الأولى اللدن .

(٢) وفي المصيبة من فرج أو مما سواه .

(٣) وفي المصيبة من غير جماع .

(٤) وكان في الأصل الحائض وأنصوب الحائض كما هو في المصيبة .

(٥) وفي المصيبة غير ما ذكرنا .

(٦) كذا في الأصول ولعل النصب ولا نص به صيغة جمع المسكوك لأن لوصوه وأصل بهه اعتماداً مستحب ولا يستحب له أن يغتسل من ذلك وقت غير وه بعد البعد في شرح وبه طول شرح انتهى .

باب التيمم

قال أبو جعفر: ويتيمم في غير الأمصار والقرى إذا أعوز الماء ^(١). والتيمم أن يقصد إلى صعيد طيب فيضرب بيديه عليه [ثم ينفضهما] فيمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما ضربة أخرى [ثم ينفضهما] فيمسح يمينه إلى المرفق من خراعيه على أصابع يده اليسرى وعلى ظاهر راحته حتى يبلغ مرفقه اليمنى ثم يمر باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ويفعل في يده اليسرى كذلك. وإن تيمم من موضع من الأرض غير طاهر لم يميزه، وكل شيء تيمم به من تراب أو طين أو جص أو نورة أو زرنينخ أو مما يكون من الأرض سوى ذلك فإنه يميزه في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وهو قول أبي يوسف القديم. وروى عنه أصحاب الإماء أنه قال الصعيد هو التراب خاصة لا ما سواه. قال أبو جعفر: وبه نأخذ. ومن كان به جرح يضر به الماء ^(٢) في مكان من جسده ووجب عليه الفسل غسل سائر جسده سواء ولم يكن عليه أن يتيمم مع ذلك، وكذلك إن كان في غير موضع من جسده إلا أن يكون في أكثره فتتيمم ولا يفسل بقية جسده. ومن وجب له [أن يتيمم] لإعواز الماء ^(٣) أو لعله يبدنه فتتيمم كان على تيممه ما لم يحدث أو يجد من الماء ما لو وجده في البده لم يتيمم. ومن خاف العطش وأعوز الماء إلا مقدار ما يظهره تيمم واحتبس الماء لنفسه. ولا ينبغي لمن أعوز ^(٤) الماء وهو مسافر إذا كان يرجو وجوده أن يجعل بالتيمم ما كان في الوقت سعة فإذا [بلغ] آخر الوقت إلا مقدار التيمم والصلاة تيمم وصلى وإن كان لا يرجو وجود الماء إلى خروج

(١) وفي القبية أعبر وهو تصحيف والصواب أعوز بمعنى فقد يقال أعوزته للصلوب أى أعجزه وصعب عليه نيله، وأعوزني المعنى لم أقدر عليه واحتجت إليه، وأعوز الله تعالى تذر. وفي القرب: وإن يعوزك الشيء أى يقل عندك وأنت محتاج إليه.

(٢) وفي القبية يضره الماء.

(٣) وفي القبية لإعوز الماء.

(٤) وفي القبية من أعزده الماء.

الوقت تيمم في أول الوقت وصلى كما يفعل في الوضوء . ومن تيمم ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة أو بعد دخوله فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد في آخرها انتقضت طهارته وتوضأ واستأنف الصلاة ، وإن وجده بعد ما قعد في صلاته مقدار التشهد فإن أيا حنيفة كان يقول هذا وما قبله سواء . وقال أبو يوسف ومحمد هذا يخرج به من الصلاة ولا يجب عليه أن يعيدها ويتوضأ لما يستأنف . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ولا بأس بالمسح على الجائر ، والمسح عليها كالنسل لما تحتها وسواء شدها وهو على طهارة أو وهو محدث^(١) ولا يشبه ذلك للمسح على الخفين . ولو سقطت جباثره عن غير بره كانت طهارته على حالها وإن كان سقوطها عن بره غسل مكانها ولم يجزئه إلا ذلك .

باب المسح على الخفين

قال أبو جعفر : وإذا أدخل الرجل رجله في خفيه على طهارة من رجله وقد كل وضوءه قبل ذلك أو لم يكله ثم كله بعد إدخاله رجله في خفيه قبل أن يحدث فإنه إن أحدث بعد ذلك مسح عليهما يوما وليلة إن كان مقيا وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافرا من الحدث إلى الحدث ثم يخلع خفيه ويغسل قدميه . ولو دخل في المسح وهو مقيم ثم سافر قبل أن يكل وقت مسح للقيم عاد إلى حكم وقت المسافر . ولو كان دخل في المسح وهو مسافر ثم أقام فإن كان قد بقي عليه من قس مسح للقيم منذ كان وقت حدثه مسح إلى انقطاع ذلك الوقت^(٢) ثم خلع خفيه . وإن كان لم يبق من وقت مسح للقيم شيء خلع خفيه . ومن خلع خفيه أو أحدهما أو أخرج عقبه من موضعه من خفه حتى صار في ساقه كان عليه أن يغسل رجله جميعا ولا يقضى ذلك بقية وضوءه . والمسح على الجوربين إذا كانا [مجدبين كالسح على

(١) وفي الميضية وهو على حدث .

(٢) وفي الميضية إلى انقضاء ذلك الوقت .

الخفين سواء ، وإن [كانا غير مجلدين وما صفيقان ^(١) لا يشفان فإن أبا حنيفة قال لا أمسح عليهما . قال أبو جعفر وبه نأخذ ^(٢)] وقال أبو يوسف ومحمد يمسح عليهما [وإن كان في أحد الخفين خرق في موضع واحد أو في مواضع مختلفة منه فإن كان مقدارا ما يخرج من ذلك ثلاث أصابع فصاعداً لم يمسح عليه ، وإن كان دون ذلك مسح عليه . والمسح على الخفين خطوط بالأصابع يبتدىء من مقدم القدم حتى يبلغ إلى آخر العقب ^(٣) والرجل والمرأة في ذلك سواء .

باب الحيض

قال أبو جعفر : ويستمتع من الخائض بما عدا مؤزرها ويحتب ما تحته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وبه نأخذ . وقال محمد : يحتب منها شمار الدم ولا بأس عليه بما ^(٤) سواء مما هو حلال منها في غير الحيض . وإذا انقطع حيضها ^(٥) لم يصحبها حتى تنقسل . وإذا استحاضت تركت الصلاة أيام حيضها ولم ينظر في ذلك إلى أيام غيرها من نساءها ولا إلى لون دمها . فإذا مضت أيامها اغتسلت وتوضأت لكل وقت صلاة ما كانت في استحاضتها ^(٦) حتى زاتى أيام حيضها فتعود إلى حكم الخائض ، ولزوجها إصابتها في أيام استحاضتها وتصلى فيها وتصوم وتقرأ القرآن وتطوف بالبيت وإن كانت لا أيام لها ، وإذا ابتدأت مستحاضة أمسكت عن الصلاة أكثر الحيض وهو عشرة أيام ثم اغتسلت وكان حكمها في بعد حكم للمستحاضة حتى يأتي [أيام] مثل أيامها التي رأت فيها الدم من التبر المستقبل . فيكون حيضها على الأغلب من حيض النساء في كل شهر مرة ومقداره عشرة أيام ومقدار طهرها عشرون يوماً . وأقل الحيض

(١) وفي المرب : وتوب صفيق خلاف سحيق . وفي المعتمد : ثوب صفيق كثيف سمح .

(٢) سقط قوله : قال أبو جعفر وبه نأخذ من مبيعة .

(٣) وفي النخبة من مقدم الخب حتى يمسح آخر سكب .

(٤) وفي النخبة ما سواه .

(٥) وفي النخبة : وإن انقطع دمها .

(٦) هذا ما في النخبة وكان في الأصل واستحاضتها .

ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام . والصفره والحرة والكدره فى أيام الحيض حيض فى قول أبى حنيفه ، ولا تكون الكدره فى قول أبى يوسف ومحمد حيضا إلا أن يكون قبلها شيء من الحيض . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . والذي يتبلى بالدم من أى موضع ما كان من بدنه أو بما سواه من الفائض . ومن البول وبما سوى ذلك مما حكمه حكم الحدث حكمه للمستحاضه فى جميع ما ذكرنا . وأكثر النفاس أربعون يوما وأقله لا مقدار له إنما هو ما كان الدم . وأقل الطهر خمسة عشر يوما والله أعلم .

كتاب الصلاة

باب المواقيت ^(١)

إذا طلع الفجر فقد دخل وقت صلاة الفجر ، ويخرج وقتها بطول الشمس . وإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر . وروى أبو يوسف عن أبى حنيفه أنه لا يخرج وقتها حتى يصير الظل متايه . وروى الحسن بن زياد اللؤلؤى وغيره رحمه الله عن أبى حنيفه رضى الله عنه أن الظل إذا صار مثله خرج وقتها ، وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله . قال أبو جعفر : وبه نأخذ ^(٢) . وإذا خرج وقت الظهر تلاه وقت العصر وآخر وقتها غروب الشمس . وإذا خرج وقتها تلاه وقت المغرب ، وآخر وقتها فى قول أبى حنيفه المياض الذى بعد الحرة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ ^(٣) . وفى قول أبى يوسف ومحمد الحرة التى قبل المياض . وإذا خرج وقتها تلاه وقت المساء ، وآخر وقتها طلوع الفجر وهو المياض المستطير ^(٤) الذى يشرق الأفق . والاختيار فى صلاة الظهر أن يعجل فى [أيام] الشتاء وأن يمد بها فى أيام الصيف .

(١) وفى الفقهية : باب مواقيت الصلاة .

(٢) وفى الفقهية وبقرضا آخر .

٣ وفى الفقهية قول أبى حنيفه حدود مكان وه أحد وهو مؤخر عن يوسف فى الفكر .

(٤) وفى عمدة البزار وأبو جعفر . الحرة موزنة وعرف فى ذلك شرح المنصور .

والاختيار في العصر التأخير في الزمان كله غير أنه لا ينبغي لأحد أن يصلحها إلا والشمس بيضاء لم يدخلها صفرة . والاختيار في صلاة المغرب التعميل في الزمان كله . والاختيار في صلاة العشاء التسهيل قبل مضي ثلث الليل ، فإن فات ذلك قبل مضي نصف الليل ؛ فإن فات ذلك دخل تاركها بلا عذر له في ذلك في الإساءة والتضييع . والاختيار في الصبح جمع التفلّيس والإسفار جميعاً ، فإن فات ذلك فإن الإسفار أفضل من التفلّيس . ولا يقضى أحد صلاة عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها ، ولا عند قيام قائم الظهيرة غير عصر يومه خاصة فإنه لا بأس أن يصلحها عند غروب الشمس ^(١) من يومها . ولا يتطوع في هذه الثلاثة الأوقات ، ولا يصلي على جنازة . ولا يسجد لتلاوة . ولا يصلي لطواف ، ولا يتطوع أيضاً بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس . ولا بأس أن يصلي على الجنازة ^(٢) ويسجد للتلاوة ، ويقضى الصلوات الفاتتات في هذين الوقتين ، ولا يصلي فيها لطواف . ومن أغنى عنه خمس صلوات فأقل ^(٣) منها ثم أفاق قضاها ، وإن أغنى عنه ^(٤) أكثر من ذلك ثم أفاق لم يقضه . ومن طهر من الحيض أو بلغ من الصبيان أو أسلم من الكفر أنه يكن عليه أن يصلي شيئاً مما فات وقته وإنما يقضى ما أدرك وقته . وينبغي للرجل في يوم القيمة أن يصلي الفجر مؤخراً [لها] وأن يصلي الظهر مؤخراً لها . وأن يصلي العصر معجلاً لها ، والمغرب مؤخراً لها ، والعشاء معجلاً لها .

باب الأذان

قال أبو جعفر : والأذان : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، أتشهد أن لا إله إلا الله أتشهد أن لا إله إلا الله ، أتشهد أن محمداً رسول الله أتشهد

(١) هذا في النجاسة وكان في أصله - عروب من الشمس -

(٢) وفي النجاسة على الخضر .

(٣) وفي النجاسة أو قل منها .

(٤) وفي النجاسة ومن أغنى عنه .

أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة حى على الصلاة ، حى على الفلاح حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ولا ترجيع ^(١) فى شيء من الأذان . والإقامة كالأذان سواء إلا أنه يزيد فى آخرها بعد [حى على] الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة [مرتين] . ويرسل فى الأذان ويحذف الإقامة ^(٢) . ولا يؤذن لصلاة من الصلوات إلا بعد دخول وقتها فى قول أبى حنيفة ومحمد . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال أبو يوسف لا بأس بأن يؤذن لصلاة الصبح فى الليل قبل دخول وقتها . ومن صلى فى بيته أذن وأقام ، وإن لم يؤذن وأقام أجزاء ، وإن لم يؤذن ولم يتم أجزاء . ومن كان مسافراً فكالمقيم ^(٣) فى ذلك إلا أنه مكروه أن يصلى بلا أذان ولا إقامة . ومن سمع المؤذن ^(٤) وليس فى صلاة قال كما يقول للمؤذن إلا قوله حى على الصلاة حى على الفلاح فإنه يقول مكان ذلك : لاحول ولا قوة إلا بالله ^(٥) والله تعالى أعلم ^(٦) .

باب استقبال القبلة

وإذا اشتد الخوف صلى الخائف حيث توجه . ومن كان فى غير مصر فلا بأس أن يصلى على راحلته حيث كان وجهه ولا يضره فى ذلك [أن يكون] افتتاحه للصلاة إلى غير القبلة ، وذلك فى النوافل لا فى الصلوات الخمس ولا فى الوتر . ومن كان على دابة فى المصر فليس [له] أن يصلى كذلك فى قول أبى حنيفة ومحمد وهو قول أبى يوسف فى القديم . وروى أصحاب الإمام عن أبى يوسف أنه يصليها فى المصر أيضاً كما يصليها فى غيره . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن كان مصباً

(١) وفى القيفية ولا يرجع فى شيء .

(٢) وفى القيفية ويرسل الأذان ويجزئ الإقامة .

(٣) وفى القيفية فهو كالمقيم فى ذلك .

(٤) وفى القيفية ومن سمع النداء .

(٥) وكان فى الأصل زيادة العلى وهو من سهو الناس واصوب سوطه كما هو فى النسخة .

(٦) ريد والله أعلم من المصنوعة فى أكثر لكتاب فى خم .

للكعبة أو مجتهداً في طلبها فلا يجوز له أن يصلي إلا إليها إن كان معانقاً لها أو إلى ما أدى إليه اجتهداه في طلبه إليها . ومن صلى بالاجتهاد إلى جهة يرى أنها جهة الكعبة ثم علم أنه صلى إلى غير الكعبة لم يُعَد . ومن صلى في ظلمة على تمر ولم يسأل من بحضرته ثم علم أنه صلى إلى غير الكعبة أعاد ، والله أعلم .

باب صفة الصلاة

وإذا قام الرجل إلى الصلاة المكتوبة كبر لها تكبيراً مخالفاً لبيته إياها ورفع يديه حدو آذنيه ناشراً لأصابعه ، ثم أخذ يده اليسرى بيده اليمنى وجعلهما تحت سترته ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن كان إماماً وكان في صلاة من صلوات الجهر أسر ذلك كله ثم جهر بالقراءة في قول أبي حنيفة ومحمد ، وكان أبو يوسف قد قال بآخره فيما روى عنه أصحاب الإملاء أنه يقول قبل التعوذ أيضاً وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي وسكوتي وعيالي وعماق الله رب العالمين لا تنريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين يقدم ماشاء من سبحانك اللهم وبحمدك ومن وجهت وجهي ويؤخر الأخرى . قال أبو جعفر: وبه نأخذ^(١) . ومن كان مأموراً قال ذلك على ما ذكرناه من كل واحد من المدهبين ولم يتعوذ ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم ، وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين وأما من خلفه ويقولها للإمام سرا ، ثم يقرأ الإمام أو المصلى وحده سورة ، فإذا فرغ منها حرراكها وهو يكبر ولم يرفع يديه ، ثم يضع يديه على ركبتيه ويفرج بين أصابعه ويمد ظهره ولا يصوب رأسه ثم يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ، ثم يقول سمع الله لمن حمده رافعاً معها رأسه غير رافع أيديه^(٢) فإذا اعتدل

(١) وفي القمبية : وقول أبي يوسف أحب إليّ ، مكانه به نأخذ .

(٢) وفي القمبية عن رفع يديه .

فإنما وكان مصليا وحده قال ربنا لك الحمد^(١) وإن كان إماما لم يقلها في قول
أبي حنيفة رحمه الله ويقولها في قول أبي يوسف وعمرهما الله . قال أبو جعفر :
وبه نأخذ . ثم يخر ساجداً وهو يكبر من غير رفع يديه ويكون أول ما يقع منه
إلى الأرض ركبته ثم يدها ثم وجهه ويكون في سجوده معتدلاً بجافاً لمرقبيه عن
جنبه رافعا بطنه عن تحذبه مستقبلاً بأصابع رجله القبلة ، ثم يقول في سجوده
سبحان ربى الأعلى ثلاثاً ثم يرفع بتكبير ، فإذا جالس كبر وخر ساجداً مكبراً ثم رفع
رأسه مكبراً ناهضاً حتى يستوى قائماً^(٢) ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى
فإذا قصد للتشهد قعد على رجله اليسرى مفترشاً لها ونصب رجله اليمنى واستقبل بأصابعها
القبلة ثم ييسط كفيه على ركبتيه وينشر أصابعه ولم يشر بشيء منها ثم يتشهد والتشهد :
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
عني وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
ثم ينهض مكبراً معتمداً على الأرض بيده ، فإذا جالس في ترتبة وتشهد صلى على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه ولوالديه إن كان مؤمناً ولمؤمنين سواء
ويكون دعاؤه بما في القرآن وبما يشبه الدعاء لا بما يشبه الحديث ، وكذلك
يفعل في كل تشهد يتلوه السلام من الصلاة ، ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم
ورحمة الله وعن يساره كذلك ، وينوي بكل واحدة من التسليمتين من في الجهة
انتهى يسلم إليها من الرجال والنساء والحفظة . وينوي المأموم كذلك ، ويدخل الإمام
مع أهل الجهة التي هو فيها ، وإن كان تلقاء وجهه أدخله مع أهل الجهة الذين^(٣)
عن يمينه . وأفضل للمصلي أن يكون نظره في قيامه إلى موضع سجوده وفي ركوعه
إلى قدميه وفي سجوده إلى أذنه وفي قعوده إلى حجره . ولا يقرأ المأموم خفي
الإمام جهراً إمامه أو أمراً . ويسر القراءة في الظهر والعصر ويهر [الإمام] في الأوبين

(١) وفي النسخة رتبة ذلك الحمد .

(٢) هذا في النسخة وكان في الأصل حتى يستوي قائماً .

(٣) وفي النسخة اني عن يمينه .

من المغرب والعشاء وفي الصبح كلها . وأفضل للإمام ولمن يصلي وحده في الآخرين من الظهر والمصر والعشاء وفي الثالثة من للمغرب أن يقرأ في كل واحدة منهن فاتحة الكتاب^(١) وإن شاء سبح ولم يقرأها وإن شاء سكت بغير قراءة ولا تسبيح . ولا قنوت في شيء من الصلاة غير الوتر فإنه يقنت في السنة كلها قبل الركوع . والوتر ثلاث ركعات يجلس في الاثنتين منهن وفي آخرهن . ولا سلام^(٢) إلا في آخرهن . وإذا أراد المصلي أن يقنت في وتر كبير ورفع يديه ثم أرسلها وقنت في قول أبي حنيفة وعمره الله ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول وقد كان في آخر عمره رأى رفع اليدين في الدعاء في الوتر . والقراءة في الصلوات [كلها] في السفر سواء أقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شئت . وأما في الحضر فإن الفجر والأوليين من الظهر يقرأ في كل ركعة منها بأربعين آية^(٣) سوى فاتحة الكتاب ، والمصر والعشاء القراءة في الأوليين منها سواء دون القراءة في الصبح ودون القراءة في الأوليين من الظهر ، والقراءة في المغرب دون ذلك كله . وتطالع الركعة الأولى من صلاة الفجر على الثانية وركعتا الظهر سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال محمد يطيل الأولى من الصلوات كلها أحب إلّ . ومن قرأ في صلاته بدون ما ذكرنا مع فاتحة الكتاب أجزاء ، ومن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقرأ مكانها آية طويلة [أو اثنتين] أو ثلاث آيات دونها أجزاء ذلك وقد أساء . وقد كان أبو حنيفة قبل ذلك يقول ما قرأ به من القرآن أجزاء . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن صلى من الرجال فستر ما دون سرته إلى ركبته ووارى ركبته في ذلك أجزاء . وأما المرأة فتوازي في صلاتها كل شيء منها إلا وجهها وكفها وقدميها ، ولا يجب على الأمة ولا على أمّ النوء ولا على المكاتب ولا على المدبرة تفصية رؤوسهن في صلاتهن . ومن ذكر صلاة فاته^(٤)

(١) وفي مصبه فاتحة الكتاب .

(٢) وفي الفصيحة ولا يسلم إلا في آخرهن .

(٣) هذا في الفصيحة وفي الأصل يقرأ في كل اثنتين منها أربعين حين سبح آية .

(٤) وفي الفصيحة صلاة مائة .

وهو [في] أخرى من الصلوات الخمس فإن كان بين ما ذكره وبين ما هو فيه أكثر من خمس الصلوات مضى فيها هو فيه ثم قضى التي [هي] عليه . وإن كان أقل من ذلك قطع ما هو فيه وصلى التي ذكر أنها عليه إلا أن يكون في آخر وقت التي دخل فيها ويخاف فوتها إن تشاغل بغيرها فإنه [إن] كان كذلك أتتها ثم قضى الأخرى التي ذكرها . ومن ذكر في صلاة الصبح أن عليه صلاة الوتر من ليلته الماضية فسدت عليه صلاة الصبح وصلى الوتر^(١) إلا أن يكون في آخر وقتها يخاف فوتها إن تشاغل بغيرها ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأما أبو يوسف فقال ذكره الوتر في صلاة الفجر لا يبطل صلاة الفجر . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٢) . ويؤدب الرجل ولده على الطهارة والصلاة إذا عقلهما ، ولا يجب عليه القرائن منهما ولا من غيرها حتى يبلغ . وسجود القرآن أربع عشرة سجدة : في الأعراف سجدة ، وفي الرعد سجدة ، وفي التحل سجدة ، وفي بني إسرائيل سجدة ، وفي مريم سجدة ، وفي الحج سجدة وهي الأولى ، وفي الفدان سجدة ، وفي العمل سجدة ، وفي المآ [تنزيل] سجدة وفي صـ سجدة ، وفي حمـ تنزيل سجدة عند قوله « يأمون » . وفي النجم سجدة [في آخرها] وفي إذا السياء اشقت سجدة ، وفي اقرأ باسم ربك سجدة . والسجود واجب على التالي وعلى السامع . ويكبر لسجود التلاوة مستقبل القبلة ويرفع رأسه من سجوده تكبير من غير تشهد ولا تسليم . ولا بقضى المرتد تيناً من الصلوات ولا بما تعبد به^(٣) سواه ، ويكون بإرتداده كمن لم يزل كافراً ، والله أعلم .

باب | قل | ما يحزى من حمل الصلاة

ول أبو جعفر : لا فريضة في الصلاة ، لا ست : السكينة الأولى . والقيام

(١) وفي القمزة وقضى صلاة الوتر .

(٢) وفي القمزة هو كما قال أبو يوسف . وكان هو يحد .

(٣) وفي القمزة ولا شدة بعد .

والقراءة في الركعتين ، والركوع ، والسجود ، والقعود مقدار التشهد الذي يتلوه التسليم^(١) فمن ترك [شيئاً] من هذه الست أعاد الصلاة ، ومن ترك [ما] سواها لم يمد الصلاة وكان مسيئاً إن كان ترك متعمداً^(٢) .

باب سجود السهو

إذا سها الرجل في صلاته فترك القعود الأول منها أو قعد في غير موضع القعود منها أو ترك القراءة بقائمة الكتاب^(٣) فيها أو ترك القنوت في الوتر أو التكبيرة في العيدين كان عليه سجدة السهو فيما سها عنه من ذلك بعد التسليم ، يتشهد فيها ثم يسلم منهما عن يمينه وعن يساره . ومن لم يدر أصل ثلاثاً أم أربعاً^(٤) فإن كان ذلك أول ما أصابه استأنف الصلاة وإن كان قد أصابه قبل ذلك تحرى وعمل على ما يؤديه إليه تحريه وسجد للسهو وإن كان لا تحرى معه في ذلك بنى على اليقين وكان عليه سجود السهو . وإذا ذكر الرجل في التشهد الأخير من صلاته أنه ترك سجدة من ركعة سجدها وتشهد وسلم ثم يسجد^(٥) للسهو ، وكذلك لو ذكر أنه ترك سجدة من كل ركعة وهو في صلاة الظهر أو العصر أو العشاء سجدة أربع سجديات وتشهد وسلم ثم سجد للسهو ، ونو ذكر أنه ترك سجدة ركعة من صلاته^(٦) فإن كانت الركعة هي الأخيرة سجدها وتشهد وسلم وسجد للسهو . وإن كانت غير الركعة الأخيرة هم فأتى بها بركوعها وسجودها وكان في حكم من لم يصلها . وسهو الإمام يوجب على من خلفه اتباعه في السجود له^(٧) وسهو المأموم لا يوجب عليه سجوداً .

(١) وفي نهيية لم يتلوه سلام .

(٢) وفي نهيية لم كان لذلك متعمداً .

(٣) وفي نهيية قراءة قائمة الكتاب .

(٤) وفي نهيية ثلاثاً أصل أو أربعاً .

(٥) وفي نهيية وسجد .

(٦) وفي نهيية سجدين من ركعة من صلاة .

(٧) وفي نهيية من أتبعه سجوداً .

باب الصلاة بالنجاسة

قال أبو جعفر : وإذا كان في ثوب المصلي من الدم أو القيح أو الصديد أو الفائط أو البول أو ما يجري مجراهما ^(١) أكثر من قدر الدرهم لم تجزه صلاته . والدرهم أكبر ما يكون من الدرهم وإن كان أقل من ذلك لم يفسد عليه صلاته . ومن صلى فكان قيامه ^(٢) على نجاسة يابسة أفسد ذلك صلاته ، وإن كانت في موضع ركبتيه أو في موضع يديه لم يفسد ذلك صلاته . وإن كان في موضع سجوده أفسد ذلك صلاته ، وهذا قول أبي حنيفة الذي رواه محمد عن أبي يوسف عنه ، وقدرى أصحاب الإمام عن أبي يوسف عنه أن ذلك لا يفسد [عليه] صلاته والقول الأول أصح عنه وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وبه نأخذ . وإذا خفي موضع النجاسة [من الثوب] غسل كله . وبول ما يؤكل لحمه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يفسد [الصلاة] إذا كان كثيراً فاحشاً ، وبه نأخذ . والكثير الفاحش عند أبي حنيفة ربع الثوب الذي يكون ذلك فيه ، وفي قول أبي يوسف ذراع في ذراع . وأما محمد فكان يذهب إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وأما بول ما لا يؤكل لحمه فنجس ^(٣) في قومه جميعاً . وأبوالصبيان الذكران والإماء من لا يأكل الطعام كأبوال من سوام من بني آدم ممن يأكل الطعام . والخمر نجسة كالبول . ومن بال على الأرض فطهارة ذلك المكان إن كان مما إذا صب ^(٤) عليه الماء نزل إلى ما هو أسفل منه من الأرض صب الماء عليه حتى يغسل وجه الأرض وينخفض إلى ما تحته ، وإن كانت حجراً فحتى تغسل غسلاً يظهرها ، وإن كانت غير ذلك من الأرضين الصلبة فإن يحفر مكان البول منها حتى تعود طاهرة منه . ولا توقيت في الماء الذي ذكرناه في تطهير الأرض الرخوة . ومن صلى بالناس جنباً أعاد وأعادوا . والمني نجس إن وقع في ماء نكسه وإن أصاب ثوباً لم يظهر ما كان رطباً إلا غسله ، ويجزئه إذا كان يابس فركه .

(١) وكان في الأصل عظام . والأفضل عظام كاهن في امضية .

(٢) وفي النقيضة وإن صلى وكان نيمه .

(٣) وفي النقيضة وأما لا يبرك لحمه فهو نجس .

(٤) وكان في الأصل من صب و صواب ما في النقيضة من اد صب .

باب الحدث في الصلاة^(١)

قال أبو جعفر : ومن رفع في صلاته أو غلبه قىء أو بول أو غائط خرج فوضاً^(٢) وغسل ما أصابه من ذلك ثم رجع فيني على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم^(٣) ولو تكلم واستأنف الصلاة كان أحب إليهم . ولو نام [وهو] في الصلاة فاحتلم كان القياس عندهم أن يخرج فيقتسل ثم يرجع فيني على ما مضى من صلاته ولكنهم استحسنوا في ذلك أن يبتدىء الصلاة . ومن أحدث وهو إمام حدثاً بيني بعده على ما مضى من صلاته انقل وقدم غيره فصلى بالناس ما بقي من صلاته ومضى هو فظهر ثم رجع فكان كأحد المأمومين ، وينبئ له إن كان الذي استخلفه قد سبقه بشيء من صلاته في حال تشاغله أن يبتدىء بالذي سبقه فيصليه بلا قراءة^(٤) يتوخى فيه مقدار قيام الإمام كان فيه ومقدار ركوعه ومقدار سجوده ، وإن زاد على شيء من ذلك لم يقره . ولو أنه [لما] أحدث خرج من المسجد قيل أن يستخاف أحداً فإن كان المأمومون قبل خروجه من المسجد قد قدموا مكانه رجلاً كانت الصلاة جائزة وكان تقديمهم ذلك الرجل كتقديم المحدث إياه ، وإن كان المأمومون لم يقدموا رجلاً مكانه حتى خرج المحدث من المسجد اطلت صلاتهم وصلاة المحدث .

باب الإمامة

قال أبو جعفر : أحق القوم بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله عز وجل وأعلمهم بالسنة^(٥) فإن كان فيه كذلك رجلاً أو ثلاثة فأكرمهم سناً ، فإن كان غيره أروع منه وأبين صلاحاً وهما في القراءة والفتنة سواء فأفضلهما ورعاً وأبينهما صلاحاً .

(١) هذا الباب في البيضة مؤخر عن باب الآتي .

(٢) وفي البيضة خرج وتيمناً .

(٣) هـ . في البيضة وكان في الأصل هـ . يكس . يكاه .

(٤) في الأصل : الأفراد . وقوله يتوخى من غير الأمر مصدح وتوخى وخياً وأخى تأخيراً . أمر مصدح وصليه دون سوء .

(٥) وفي البيضة وأعلمهم هـ . رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن أم قوماً يغير استحقاق للإمامة بما ذكرنا فأقام الصلاة أجراً لمن اتهم به . ومن اتهم وهو يقرأ بأنى لم يقرأ لم يجز للمأموم . ومن [اتهم من] الرجال بالمرأة أو بخفى مشكل لم تجزه صلاته . وصلاة النساء فرادى [أفضل] من صلاة بعضهم ببعض ، فإن أم بعضهم ببعض قامت التي تؤم بينهم ^(١) في الصف وسطاً . وصاحب البيت أولى بالإمامة في بيته ^(٢) من سواه إلا أن يكون من معه ذا سلطان، فإنه إن كان كذلك ^(٣) كان أحق بالإمامة منه . ولا بأس أن يصلى للمأموم في مكان أرفع من مكان الإمام . ولا ينبغي للإمام أن يكون أرفع من المأمومين بما يجاوز القامة . ولا بأس أن يكون أرفع منهم بما دون القامة . والصلاة خارج المسجد [بصلاة الإمام في المسجد] جائزة إذا كانت الصلوف متصلة .

باب صلاة المسافر

قال أبو جعفر : ومن سافر يريد مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً قصر الصلاة إذا جاوز بيوت مصره ، وإن سافر يريد دون ذلك لم يقصر . والتقصير واجب على المسافر فيما يُقصر من الصلوات ، وهو الظهر والعصر والعشاء دون ماسواهن من الصلاة إلا أن يصلى خلفه مقيم فيتم الصلاة . ومن صلى من المسافرين وحده أرباعاً فيما يقصر من الصلاة ، فإن كان قد قعد في الاثنتين مقدار التشهد أجزأته صلاته وإلا لم تجزه . ومن دخل عليه وقت صلاة وهو مقيم فلم يصلها حتى سافر فإنه يقصرها . ومن دخل عليه وقت صلاة وهو مسافر فلم يصلها حتى أقام أتمها : إنما ينظر في ذلك إلى خروج الوقت لا إلى دخوله . وكيفية الجمع بين الصلاتين ، في السفر وفي المطر وفي سواهما مما يبيح الجمع فيما سوى عرفة وجمع الحج ، أن يصلى الأولى منهما وهي الظهر ^(٤)

(١) وفي القياسية منه .

(٢) وفي القياسية منزله .

(٣) كان في الأصل ذلك وما دوا في القياسية كذلك .

(٤) وفي القياسية أن يصلى 'رؤوس' وهو الظهر .

أو المغرب في آخر وقتها ثم يدخل وقت الأخرى منها فيصليها^(١) وهي العصر والمشاء . ومن صلى وهو مسافر بمقيمين صلوا بعد فراغه من صلاته بهم صلاة المقيم^(٢) وحْدانا . وينبغي للإمام في هذا إذا سلم أن يقول للمقيمين أتوا صلاتكم فلما قوم سقر . ومن صلى [فريضة]^(٣) في سفينة قاعداً وهو يطيق القيام فإن ذلك يحرّجه في قول أبي حنيفة ، وله في قول أن يصلّيها كذلك^(٤) . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا لا يصلّيها في السفينة إلا قائماً^(٥) . وإن صلاها قاعداً من غير عذر لم يحرّجه ، وبه نأخذ^(٦) .

باب صلاة الجمعة

قال أبو جعفر^(٧) وإذا زالت الشمس يوم الجمعة جلس الإمام على المنبر وأذن المؤذّنون بين يديه وامتنع الناس من البيع والشراء^(٨) وأخذوا في السعي إلى الجمعة ، فإذا فرغ المؤذّنون من الأذان قام الإمام [على المنبر]^(٩) فخطب خطبتين يفصل بينهما بمجلس خفيفة ، فإذا فرغ من خطبته أقام المؤذّنون الصلاة فصلى بهم الجمعة ركعتين يقرأ في الأولى [منها]^(١٠) بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية منها بفاتحة الكتاب وإذا جاءك المنافقون ، ويجهر^(١١) ، وإن قرأ بشيرها

(١) وفي النسخة فيصليها .

(٢) وفي النسخة تمام صلاة الله .

(٣) ما بين المربعين ريدة من الفريضة .

(٤) من قوله وله في قول ساقط من الفريضة .

(٥) وفي نسخة وأما أبو يوسف ومحمد فإنهما قالاً يصلّيها قائماً .

(٦) وفي نسخة و'مياي عندنا ما قال أبو يوسف مكان وبه نأخذ . قلت وسقط من 'معد محمد بعد أبي يوسف .

(٧) قوله قال أبو جعفر ساقط من الفريضة .

(٨) وفي النسخة من الغراء والبيع .

(٩) وفي النسخة ويجهر فإن الخ قلت أي يجهر بالمرأة .

أجزأه . ومن أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد أو فيما سواه من صلاة الجمعة^(١) صلى ما أدرك^(٢) معه وقضى ما فاتة كما صلاه الإمام^(٣) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبه نأخذ . وأما في قول محمد فإن أدرك معه ركعة قضى أخرى وإن دخل معه في التشهد صلى أربعاً لا بد له من القعود في ثانيتهما^(٤) مقدار التشهد ، فإن^(٥) لم يفعل صلى الظهر أربعاً^(٦) . ولا تجزئ الجمعة إلا في وقت الظهر في سائر الأيام ، ولا تكون إلا في مصر جامع ، ولا يقوم بها إلا ذو سلطان ، ولا تقوم الجمعة أيضاً إلا بجماعة ، وهم ثلاثة سوى الإمام ، وقد قال أبو يوسف بآخره اثنان سوى الإمام ، وبه نأخذ^(٧) . ومن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب مجلس^(٨) ولم يركع ، ولا بأس بأن^(٩) يجتمع الإمام بالناس في المصير في مسجدين ، ولا يجتمع فيها هو^(١٠) أكثر من ذلك ، هكذا روى عن محمد ابن الحسن ، وبه نأخذ . وروى^(١١) أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه لا يجوز أن يجتمع في مسجدين في مصر واحد إلا أن يكون بينهما^(١٢) نهر فيكون حكمه حكم المصيرين ، وإن لم يكن بينهما نهر فالجمعة لمن سبق^(١٣) منهما وعلى الآخرين

(١) من قوله في التشهد سقط من الفيضية وهو لا بد منه .

(٢) هذا ما في الفيضية وفي الأصل صلى على ما أدرك .

(٣) وفي الفيضية كما صلى الإمام .

(٤) وفي الفيضية ثانياً .

(٥) وفي الفيضية وثناً .

(٦) وفي الفيضية بعد قوله أربعاً قال أبو جعفر يقول أدرك حنيفة وأبي يوسف نأخذ وهو

قياس وليس فيها وبه نأخذ قبل ذلك كما في الأزهرية .

(٧) قوله وبه نأخذ ساقط من الفيضية .

(٨) وفي الفيضية جلس .

(٩) وفي الفيضية أن سكان مأد .

(١٠) وفي الفيضية فيما سوى أكثر .

(١١) وفي الفيضية حكنا روى محمد بن الحسن وروى .

(١٢) حكنا في الفيضية وفي الأصل بينهما .

(١٣) وفي الفيضية لمن سبق .

أن يعيدوا ظهراً ، فإن صلى أهل المصرين جميعاً^(١) كانت صلاتهم جميعاً فاسدة .
ومن صلى الجمعة فينبئني له أن يتطوع بأربع ركعات لا يسلم إلا في آخرهن ، وهذا
قول أبي حنيفة . وأما أبو يوسف فقال : ينبغي له أن يتطوع بعدها بست ركعات
أربعا كما قال أبو حنيفة ثم اثنتين ، وبه نأخذ^(٢) . والتطوع في النهار من شاء أن
يعله أربعا لا يسلم إلا في آخرهن [فصل]^(٣) ومن شاء سلم بين كل اثنتين^(٤) .
والتطوع في الليل من شاء صلى بتكبير ركعتين ، ومن شاء أربعا ، ومن شاء ستا ،
ومن شاء صلى ثمانيا^(٥) في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد في صلاة
النهار كما قال أبو حنيفة ، وقالوا في صلاة الليل مثنى مثنى لا غير ذلك ، وبه نأخذ .
ولا تجب الجمعة على مسافر ولا على عبد ولا على امرأة ولا على صبي . وإن صلوا
أجزأهم . ومن صلى يوم الجمعة في بيته الظهر أجزأه^(٦) ما لم يخرج بعد ذلك يريد
الجمعة قبل فراغ الإمام منها فإنه إن فعل ذلك عاد [إلى] حكمه لو لم يصلها .
وقال أبو يوسف ومحمد : لا يعود إلى حكمه لو لم يصلها حتى يدخل في الجمعة مع
الإمام ، وبه نأخذ . ومن خطب يوم الجمعة بتسبيحة واحدة أجزأه ذلك وكان له
خطبة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد لا يجزئه حتى يكون كلاما
يسمى خطبة ، وبه نأخذ^(٧) . ومن اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن . ومن ترك
فلا حرج عليه في تركه إياه .

-
- (١) وفي الفريضة أهل المسجدين معاً .
(٢) وبه نأخذ سقط من الفريضة . وزادت هنا ومن اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن ترك
ذلك فلا حرج عليه في تركه . قلت : ونحى عنه نمارة عند ختم الباب في نسخة الأزهر .
(٣) ما بين المربعين زيادة من الفريضة .
(٤) وفي الفريضة في كل اثنين .
(٥) وفي الفريضة ومن شاء ثمانياً .
(٦) وفي الفريضة أجزأته .
(٧) وفي الفريضة وهذا أحسن مكان وبه أخذ والباقي إلى ختم الباب سائط منها .

باب صلاة العيدين

قال أبو جعفر : ويستحب للرجل يوم القدر أن يقتسل ، وأن يستاك ، وأن يتعطى ، وأن يطعم ، وأن يضع فطرته في أهلها الذين ينبغي وضعها فيهم ، وأن يلبس من أحسن ثيابه فيندو إلى مصلاه كذلك جاهراً بالتكبير يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد حتى يأتي المصلي وهو كذلك ، ثم يقطع التكبير بعد ذلك ويفصل يوم النحر كذلك إلا أنه إن شاء طعم وإن شاء لم يطعم ، وليس عليه فيه إخراج صدقة كما عليه في القدر . وينبغي له في انصرافه من مصلاه أن يأخذ في طريق غير الطريق الذي أتى المصلي منه ، والإمام فيما ذكرنا كسائر الناس سواء . وينبغي للإمام أن يصلي بالناس صلاة العيد^(١) إذا حلت الصلاة ، وهي ركعتان يكبر تكبيرة^(٢) يدخل بها فيها ، ثم يستفتح كما يستفتح في سائر الصلوات سواها ، ويتنمذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة منهن ويقرأ^(٣) بفاتحة الكتاب وسورة ، ثم يكبر ولا يرفع يديه ، ثم يركع ويسجد ، فإذا قام في الثانية قرأ فاتحة الكتاب^(٤) وسورة ، ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة منهن ، ثم يكبر أخرى فيركع بها ولا يرفع يديه فيها ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد مثل ذلك إلا أنه قال يؤخر التعوذ إلى موضع القراءة ، وبه نأخذ . ولا يصلي قبل صلاة العيد . ومن أحب أن يصلي بعدها صلى أربعاً وإن شاء لم يصل . ومن حضر ليصلي صلاة العيد وهو على غير وضوء ولا ماء بحضرته تيمم وصلى ، وإن دخل طاهراً ثم أحدث ولا ماء بحضرته أجزأه في قول أبي حنيفة أن يتيمم ويصلي بقيتها ولم يجزه في قول أبي يوسف ومحمد إلا أن يتوضأ ، لأنه لا يخاف فوتها ، وبه نأخذ . ومن فاتته صلاة العيد

(١) وفي القليلة صلاة العيدين .

(٢) وفي القليلة بتكبير .

(٣) وفي القليلة ثم يقرأ .

(٤) وفي القليلة فإذا فرغ قام في الثانية قرأ بفاتحة الكتاب . قلت : ولعل الرواية قبل غير

سقطت منها .

لم يقضها . والتكبير في أيام التشريق في قول أبي حنيفة من صلاة الفجر [من] يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يكبر في العصر ثم يقطع . وأما في قول أبي يوسف وعبد فن صلاة الفجر [من] يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق يكبر إلى ^(١) العصر ثم يقطع ، وبه نأخذ . والتكبير في قولهم جميعاً [هو] التكبير الذي يكبره الرجل في طريقه إلى المصلى يوم العيد على ما ذكرنا ، ولا يكبر في قول أبي حنيفة من صلى وحده ، ولا المسافرون إذا لم يصلوا مع المقيمين ، ولا النساء إذا لم يأتعن برجل . وقال أبو يوسف وعبد يكبرون جميعاً ، وبه نأخذ .

باب صلاة الخوف

قال : وإذا كان القوم بمحضرة عدوهم وهم مسافرون فحضرت صلاة الصبح أو الظهر أو العصر أو العشاء صلى الإمام بطائفة منهم ركعة بسجديتها وطائفة منهم [يقومون] وجأة العدو ، ثم تذهب الطائفة التي صلت مع الإمام فتقوم بإزاء العدو وتأتى الطائفة الأخرى فيصلى بها ^(٢) الإمام ركعة بسجديتها ثم يشهد بهم ويسلم ولا يسلمون ثم يمضون وجاء العدو ، وتأتى الطائفة الأخرى فيقضون ركعة وخداً بسجديتها بلا قراءة وينشبدون ويسلمون ثم يمضون فيقومون بإزاء العدو . وتأتى الطائفة الأخرى فيقضون ركعة أخرى وخداً بقراءة . فإن كان ذلك في صلاة المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة ، وإن كان ذلك في الظهر [أو العصر] أو العشاء وهو مقيم صلى بكل طائفة منهم ركعتين ثم امتثلوا في القضاء [على] ما ذكره في صلاة السفر ، وهذا قول أبي حنيفة وعبد ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف بخبرة في حكاية عنه أصحاب الإمام إن كان العدو في غير القبلة صلاها هكذا ^(٣) وإن كان العدو في القبلة حمل الناس صفيين فكبر وكبروا جميعاً ثم ركع

(١) وفي الفيضة في مصر .

(٢) وفي لمية في مصر .

(٣) وفي الفيضة من هكذا .

[وركعوا جميعاً] ثم رفع وركعوا [جميعاً] ثم سجد وسجد الصف الذي يليه والآخرين يحرسونهم ، ثم رفع وركعوا ثم سجد الصف المؤخر والآخرين يحرسونهم ، فإذا ركعوا سجد الإمام والصف المقدم ، فإذا ركعوا سجد الصف المؤخر ، ويفعلون في الركعة الثانية هكذا أيضاً ، ولا يصلون وهم يقاتلون . وإذا لم يتهياً لهم النزول عن دوابهم صلوا عليها يومئذون إيماء ، ويحصلون السجود أخفض من الركوع حيثما كانت وجوههم من قبلة أو غيرها .

باب صلاة الكسوف

قال أبو جعفر : ولا يصلى لكسوف الشمس في وقت لا يكون^(١) التطوع فيه وصلاة الكسوف ركعتان كصلاة التطوع في ركوعهما وسجودهما إن شئت أطلتهما وإن شئت قصرتهما . ثم الدعاء بعدهما حتى تتجلى الشمس ، ولا بأس أن يصلها الإمام بالناس جماعة . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : يخافت القراءة^(٢) فيها ، وكان أبو يوسف ومحمد يقولان : يجهر بالقراءة فيها ، وبه تأخذ^(٣) . ويصلى الناس في كسوف القمر كما يصلون في كسوف الشمس ، إلا أنهم يصون فرادى لا يجمعون^(٤) .

باب صلاة الاستسقاء

قال أبو جعفر : كان أبو حنيفة يقول ليس في الاستسقاء صلاة ولكن يخرج الإمام بالناس فيدعو . وكان أبو يوسف يقول يخرج [الإمام] بالناس فيصلى بهم ركعتين ويجهر فيهما بالقراءة ثم يستقبل الناس بوجهه قائماً على الأرض لا على منبر فيخطب ويدعو الله عز وجل ويتضرع إليه ويستغفر المؤمنين وهو في ذلك

(١) وفي القمبية لا يجوز .

(٢) وفي القمبية يمامت للقراءة .

(٣) وفي القمبية وهذا أجود مكان وبه أخذ .

(٤) وفي القمبية ولا يجمعون .

مكتكب قوساً^(١) ، فإذا مضى صدر من خطبته قلب رداؤه ، وقلبه إياه أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه ، فإن كان طليساناً لا أسفل له أو خيصة يتقل قلبها حول يمينه على شماله وشماله على يمينه^(٢) والتاس متبولون عليه لا يقبلون أريدتهم ، وبه نأخذ . وقال محمد يجمع في الاستسقاء ، ويجهز بالقراءة ، ويخطب بعد الصلاة بمنزلة العيد .

باب صلاة الجنائز

قال أبو جعفر : يجرد لليت إذا أريد غسله ، ويوضع على تخت ، وي طرح على عورته خرقة ثم يوضأ وضوء الصلاة^(٣) من غير مضمضة ولا استنشاق ، ثم يسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يشرح . ثم يوضع على شقه الأيسر فيسل بالماء القراح^(٤) حتى يبقى ويرى أن الماء قد خاض إلى ما يلي التخت منه وقد أمر غاسله قبل ذلك بالماء [فلي] بالسدر ، فإن لم يكن بالسدر فخرص ، فإن لم يكن واحد منهما فالماء القراح . ثم يضيغ على شقه الأيمن فيسل كذلك حتى يرى أن الماء قد خلس إلى ما يلي التخت منه . ثم نشف في ثوب وقد أمر غاسله قبل ذلك بأكفانه وسريره فأجر وتر . ثم بسط^(٥) اللقافة [سبطاً] وهي الرداء [طولاً] و بسط^(٦) الإزار عابب كذلك ، فإن كان له قميص ألبسه إياه . وبين أن يكن له قميص لم يصر . ثم يضع الحنوط^(٧) على لحيته ورأسه ، والكافور

(١) يقال اشك الرجل كساته أو فوسه ألقاه على مكه . قلت وفي هامش الأصل ودكر الكرخي أنه يعتمد على سيقه .

(٢) وفي القيصية أو خيصة يثنى فيها حول عبيه عن شماله وشماله عن يمينه .

(٣) وفي القيصية وضوء للصلاة .

(٤) قراح منتج اللقاف : الماء الخالص .

(٥) وفي القيصية سبط صيغة القسي وكذا في اللفظ الآتي .

(٦) وفي القيصية سبط .

(٧) في فتح البدرج ١ ص ٢٥١ : واخنوط عصر مركب من أشياء طيبة . وفي مجمع عار الأنور ج ١ ص ٣١٠ والحنوط والحنط ما يحام من الصب في كتمان الموت وأحدهم حنط .

على مساجده ، فإن لم يكن له كافور لم يضره ، ثم تطفئ اللقافة عليه وهي الرداء ، فإن خفت أن تنتشر أكفاته عقدته عليه لتحمله على سريره ، فإذا وضع في قبره حلت عقدته . وأدنى ما تكفن المرأة فيه ^(١) ثوبان وخمار ، والرجل في ثوبين . والسنة في المرأة أن تكفن في خمسة أثواب حريم وخمار وإزار ولقافة وخرقة ، وتجعل انحرقة فوق ثدييها والبطن . والسنة في الرجل ثلاثة أثواب : إزار وقميص ولقافة . والمحرم في ذلك كالللال . ويكفن الجنين الميت ويغسل ويدفن ولا يصلى عليه إلا أن تعلم حياته باستهلال أو بغيره . ومن قتل في المعركة لم يغسل وصلى عليه ودفن في ثيابه إلا أنه ينزع عنه الحشو والجسد والقرو والسلاح والقلنسوة . ويزيد أولياؤه ما شاءوا أو ينقصون ما شاءوا . ولو حمل قبل موته أو أكل في مكانه الذي جرح فيه أو شرب أو باع أو ابتاع أو بات ^(٢) غسل ، وإن أوصى ولم يفعل مما ذكرنا شيئاً لم يغسل . ومن قتله الخوارج في جميع ما ذكرنا كمن قتله أهل الحرب ، وكذلك كل من قتل مظلوماً بحديدة ، ومثله في قول محمد بن الحسن من قتل نسير الحديد مما يقوم مقام الحديد . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ونسل المرأة زوجها إذا مات ، ولا يغسل الرجل زوجته إذا ماتت . ويغسل المسلم ذا قرابته من الكفار . والكفن والحنوط من رأس اللال . والمشي بالجنائز ما دون التلبس ^(٣) . وأحق الناس بالصلاة على الميت سلطان بلده ، فإن لم يكن فإمام حيه ، فإن لم يكن فأبوه . فإن لم يكن فابنه ثم كذلك من أولى قرابته به ، فإن كان فيه أخوان لأب وأم أو ولدان أو عمان [أو رجلا] مستويان ^(٤) في القرابة وأحد من ذكرنا أكبر من الآخر منا هو أولى بالصلاة من الآخر . ويقوم المصلى على الرجل الميت وعلى المرأة

(١) وفي الغيبة وأدنى ما تكفن به المرأة .

(٢) وفي الغيبة ومات .

(٣) وفي القرب أحب ضرب من الممدودين من نأى عن سبيح دون حق . وفيه .

سبح سبيح واسع ومه ذعوا إليه . وقال في سرعوى ص ٣٠٠ .

(٤) وفي الغيبة مـ .

الميتة منهما بحذاء الصدر في قول أبي حنيفة وعمر ، وهو قول أبي يوسف التقديم ، ثم روى عنه أصحاب الإمام أنه قال : يقوم من الرجل عند رأسه ، ومن المرأة عند وسطها ، وبه تأخذ . قال أبو جعفر : روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ^(١) . ولا يصلى على جنازة عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها ، ولا عند قيامها ، ولا بأس بالصلاة عليها بعد الصبح قبل طلوع الشمس ، وبعد العصر قبل تغير الشمس . والصلاة على الجنازة أن تكبر تكبيرة كما تكبر لافتتاح الصلاة ، وترفع يديك معها ، ثم تحمد الله عز وجل وتثنى عليه ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع معها يديك ، ثم تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع معها يديك ، فتدعو ^(٢) للميت وتشفع له ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع يديك ، ثم تسلم على يمينك ثم تسلم على شمالك كما تسلم في الصلاة . ولا قراءة في الصلاة على الجنازة ولا استفتاح ولا تشهد . ولا يصلى على جنازة مرتين إلا أن يكون الذى صلى عليها غير وليها ^(٣) فيميد وليها الصلاة عليها إن كانت لم تدفن ، وإن كانت قد دفنت أعادها على القبر . والمشي خلف الجنازة أفضل من المشي أمامها ، وكل ذلك مباح . ويسجى قبر المرأة ولا يسجى قبر الرجل . وتسبى القبور ويرش عليها الماء . ولا بأس بتعزية أهل الميت ، وبالإذن بالجنازة ^(٤) . ولا بأس باليكاء على الميت من غير أن يخطئ ذلك بتدب أو بياحة .

(١) من قوله قال أبو جعفر إلى قوله هل ذلك ساقط من العبثية .

(٢) وفي العبثية وتدعو .

(٣) وفي العبثية صلى عليه غير وبه .

(٤) وفي العبثية لأحد .

كتاب الزكاة

باب صدقة الإبل

قال أبو جعفر : وليس فيها دون خمس من الإبل صدقة بعد أن تكون سائمة قد حال عليها الحول وهي كذلك في ملك من هي له من رجل أو امرأة من البالغين العقلاء الأحرار المسلمين ، فإذا كانت كذلك ففيها شاة إلى تسع ، فإذا كانت عشراً ففيها شاتان إلى أربع عشرة ، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض لا غيرها : غير أن أبا يوسف قد قال بأخرة فيها حكي عنه أصحاب الإماء : إن لم يكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر ، وبه نأخذ إلى خمس وثلاثين ، فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة إلى ستين ، فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها ثمانية لبون إلى تسعين ، فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة . ثم تستأنف الفريضة في زاد على العشرين واثنتي عشرة ، فإذا كملت خمسين ومائة كان فيها ثلاث حقائق ^(٢) ثم تستأنف الفريضة أيضاً كذلك يكمل خمسين ^(٣) فإذا كملت خمسين كانت حقة أخرى كذلك يفعل ^(٤) بدأ في كل خمسين . والعرب والبغاتي سواء ^(٥) .

باب صدقة البقر

قال أبو جعفر : وليس فيها دون ثلاثين من البقر السائمة صدقة . فإذا كانت

(١) وفي القصة أبواب الزكاة .

(٢) وفي القصة كان فيها حقة أخرى .

(٣) كسد في الأصل وستعت هذه عبارة من القصة ومن مصوب حتى يكمل خمسين . وثمة علم
(٤) لعرب جمع عرب للهامة والذمامي عرب ففروم بينهما في الجمع (بحر) وانحاز وبحث
جمع يحق وهو ماله ستان مصوب إلى تسعين لأنه أول من جمع بين امرئ ومحب فوهم منه
فمن حبيا (الدر المختار) .

ثلاثين وسال عليها الحول فيها تبيع أو تبعة إلى تسع وثلاثين ، فإذا كانت أربعين فيها مسنة ؟ ثم اختلف عن أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين ، فروى عنه أبو يوسف أن ما زاد عليها ففيه من الزكاة بحساب ذلك ، وروى أسد بن عمرو وغيره عنه أنه قال لا شيء في الزيادة حتى يكون البقر ستين ، فإذا كانت ستين ففيها تبيعان ، ثم كذلك زيادتها في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة . وفي قول أبي يوسف ومحمد في هذا كله من رأيها كما روى أسد عن أبي حنيفة ، لا كما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وبه نأخذ .

باب صدقة الغنم

قال أبو جعفر : وليس فيما دون أربعين من الغنم صدقة ، فإذا كانت أربعين [منها سائمة] وسال عليها الحول ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ، ثم لا شيء في زيادتها حتى تتم الغنم ^(١) أربع مائة ففيها أربع شياه ، ثم كذلك أبداً في كل مائة شاة . والمعز والضأن في الزكاة كالغنم ، إلا أنه لا يؤخذ في ذلك إلا ما يجوز في الأغصية منها . ولا يؤخذ في الزكاة الرى ^(٢) ولا الماخض . ولا غل الغنم ، ولا الأكولة ^(٣) . ومن حال عليه ^(٤) أحوال في ماشيته ولم يؤد زكاتها أدى زكاة الحول الأول منها ثم نظر إلى ما بقي منها ، فإن كانت فيه زكاة ركاه للحول الثاني وإلا لم يركه . والغليطان في المواشي كثير الغليطين لا يجب على واحد منهما فيما يملك منها شيء لأمثل الذي يجب عليه فيه لو كان غير خليط . وكذلك الذهب والفضة والزروع كلها . وإذا أخذ المصدق الصدقة من ماشيتهما تراجعها ما أخذ بينهما حتى تعود ماشيتهما لم ينقص

(١) وفي الفضية تحذف ثم أعى لاشيء في زيودها حتى يسكون الغنم أربع .

(٢) في العرب وبارى الحديثة إنتاج من الشاء ، وعن أبي يوسف رحمه الله التي معها ودها والخدرية الغنم - قلت قال الإمام محمد في الآمر : الرى التي تربي ولدها والماخض التي في بطنها ولد .

(٣) في القرب والأكولة هي التي تسمى الأكولة - قلت : وهي الأميلة التي ذكرها الإمام في كتاب الآمن وصرفها كما صرفها العرب .

(٤) كان في الأصل عليها والمواشي ما في الفضية عليه والصغير يرجع إلى من والمراد صاحب الماشية .

من مال واحد منهما إلا مقدار ما كان عليه من الزكاة في حصته . وتفسير ذلك أن يكون لها عشرون ومائة من الإبل والتم لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثاها فلا يجب على المصدق انتظار قسمتهما ، ولكن يأخذ من عرضها شاتين ، فيكون بذلك أخذاً من مال صاحب الثلثين شاة وثلثا ، وإنما كانت عليه شاة ، ومن مال الآخر ثلثي شاة ، وقد كانت عليه شاة فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بثلث الشاة الذي يأخذ المصدق^(١) من حصته زيادة على الواجب كان عليه فيها فتعود حصة صاحب الثلثين [إلى تسع وسبعين وحصة صاحب الثلث إلى تسع وثلاثين] . ولا زكاة على طفل ولا على مجنون في مواشيهما ولا في ذهبيهما ولا في فضتيهما ، وكذلك للمكاتب والذي . وجائز تقديم الزكاة قبل وجوبها إذا كان^(٢) للذي قدمها من المال ما لو حال عليه الحول وجب عليه فيه الزكاة . ولا تجزئ الزكاة عن أخرجهما إلا بنية مخالطة لإخراجها إليهما . ومن امتنع من أدائها فأخذها الإمام منه كرهاً فوضعهما في أهلهما أجزاء عنه . ولا زكاة في الحلال ، ولا في الفُصْلان ، ولا في المعاجيل في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وأما في قول أبي يوسف رضي الله عنه ففيها الزكاة منها ، وبه تأخذ . ومن باع ماشيته قبل الحول بماشية سواها استقبل بها حولا . ومن باع ماشيته بعد وجوب الصدقة فيها والمصدق قائم كان للمصدق الخيار^(٣) إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها ، وإن شاء أخذها مما بيد المشتري .

باب الخيل فيها زكاة

كان أبو حنيفة رضي الله عنه يوجب الزكاة في الخيل السائمة إذا حال عليها الحول وهي كذلك ، وفسر عنه الحسن بن زياد^(٤) في روايته عنه بم لا نخذه

(١) وفي القبيصة أخذه المصدق .

(٢) كان في الأصل إذا كانت والموثوق ما في القبيصة كان بدكر فهل لأن اسمه م نعت

في مد .

(٣) وفي القبيصة كان المصدق الخيار .

(٤) وفي القبيصة مرس حسن بن زياد سلفه مما فاض عنه .

في رواية غيره عنه أن الزكاة لا تجب فيها حتى تكون ذكوراً وإناثاً يلتبس صاحبها نسلها مع ذلك ، فيكون المصدق بالخيار إن شاء أخذ منه لكل رأس منها ديناراً وإن شاء قومها دراهم ثم زكاهما كما يزكي الدراهم . ثم وجدنا هذا التفسير بعد ذلك عنه في رواية محمد بن الحسن^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما ليس في الخيل صدقة على حال ، وبه نأخذ .

باب زكاة الثمار والزروع

كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : في قليل الثمار وكثيرها وفي قليل الزروع وكثيرها الصدقة ، فإن كانت مما سقته السماء كان فيها العشر ، وإن كانت مما يسقى بالترويب أو بالنسواني^(٢) أو بما يشبه ذلك كان فيها نصف العشر ، إلا الخطب والقصب والحشيش فإنه لا عشر في ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء في [ذلك] حتى يبلغ خمسة أوسق . والوسق ستون صاعاً بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبه نأخذ . وقد ذكرنا مقدار الصاع [فيما تقدم] من كتابنا هذا . وهذا في التمر والزبيب والحنطة والشمر وأشياء ذلك من السهم والأرز والحبوب ، فأما الخضر [كلها] والقواكه والخضر والقواكه التي ليست لها ثمرة باقية كالبطيخ فإنه لا عشر في ذلك ، وهذا الذي ذكرناه بعد أن تمحصر ذلك جافاً ، وبعد أن يكون في أرض عشر ، فإن كان بأرض خراج فلا صدقة فيه ، وسواء كان على صاحبه دين أو لم يكن ، أو كان صغيراً أو كبيراً ، أو عاقلاً أو مجنوناً ، أو مكاتباً أو حراً . وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه في الزعفران والورس إنما يعتبران^(٣) بالأثمان فليس فيما دون خمسة أثمان من كل واحد منهما صدقة ،

(١) ومن قوله ثم وجدنا إلى محمد بن الحسن سائط من القبيضة .

(٢) وفي المغرب لغرب : الدلو العظيم من مسك الثور وفيه أيضاً السانية البير يسي عليه أي يستق من البئر ومنها سير السواني سفر لا يتقطع ، ويقال للغرب مع أدواته سانية أيضاً .

(٣) وفي القبيضة يعمر .

وكذلك القطن إنما يعتبر^(١) بالأحمال فليس فيما دون خمسة أحمال منه صدقة .
والجل ثلثائة منّ بالعراق . فأما المصفر والكتان فلهما بذر يقع في الكيل ،
فإذا خرج من المصفر خمسة أوسق أو من القرطم^(٢) كان في المصفر وفي قرطمه
الصدقة والمصفر تبع للقرطم . فأما السيل فإنما يعتبر بالأفراق فليس فيما دون
خسة أفراق [منه] صدقة . والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراق . وكان أبو حنيفة
رضي الله عنه يأخذ من ذلك كله العشر أو نصفه بغير مقدار منه معلوم . ويقول
محمد في هذا نأخذ . وروى أصحاب الإمام عن أبي يوسف أنه قال في هذه
الأشياء المحتبة بالوزن إنها تقوّم ، فإن بلغت قيمتها مثل قيمة خمسة أوسق من
أدى ما يكال كانت فيها الصدقة ، ولا يضاف بعضها إلى بعض كما لا يضاف
بعض ما يكال إلى غير جنسه مما يكال .

باب زكاة الذهب والورق^(٣)

قال أبو جعفر : وليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في أقل
من خمس أواق من الورق وهي مائتا درهم ، صدقة ، فإذا بلغ الذهب عشرين
مثقالا أو الورق خمس أواق ففيه ربع عشره بعد أن يحول الحول عليه^(٤) قبل
ذلك ، وبعد أن يكون لا دين على صاحبه ، وبعد أن يكون صاحبه حراً ،
بالتأ عاقلاً مسلماً ، وما زاد على خمس أواق من الورق^(٥) فلا شيء فيه حتى
يكون أوقية وهي أربعون درهما ، فيكون فيها ربع عشرها و [هو] درهم واحد .
ثم كذلك تعتبر زيادتها لا شيء فيها حتى يكون أربعين ، وكذلك في الذهب
لا شيء في الزيادة منه على عشرين مثقالا حتى تكون الزيادة أربعة مثقال

(١) وفي الفيضية يمشر .

(٢) وفي المغرب القرط بالضم والكسر حب المصفر .

(٣) وفي الفيضية والفضة .

(٤) وفي الفيضية عنها الحول .

(٥) وفي الفيضية في الورق .

فيكون فيها ربع عشرها ، ثم كذلك ما زاد على كل أربعة مثاقيل فلا شيء فيه حتى تكون الزيادة أربعة مثاقيل في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ما زاد في ذلك ففيه من الزكاة بحساب ذلك [قال أبو جعفر : لا شيء في الزيادة حتى يبلغ المقدار الذى قال أبو حنيفة رضى الله عنه فيها ، وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه] . ومن كان له ذهب أقل مما تجب فيه الصدقة من الذهب ، وورق أقل مما تجب فيه الصدقة من الورق فوُزم أحد الصنفين بالصنف الآخر ، فإن بلغت قيمته قيمة ما تجب فيه الزكاة من ذلك^(٢) الصنف جملها كلهما كأنهما من ذلك الصنف وزكاهما زكاة ذلك الصنف ، وإن كانت قيمة كل واحد من الصنفين تبلغ من الصنف الآخر المقدار الذى تجب فيه الزكاة منه نظر ما فيه الحفظ للسكين فجعل الصنفين كأنهما من ذلك الصنف وجعل فيهما زكاة ذلك الصنف ، وهذا قول أبي حنيفة خاصة . فأما أبو يوسف ومحمد فكانا لا يرجحان في هذا^(٣) شيئاً على القيمة ولكنهما كانا [يرجحان] فيه الصدقة على تكامل الأجزاء ، فإن كانت الأجزاء تتكامل كان في ذلك الصدقة ، مثل أن يكون عنده من كل واحد من الصنفين نصفه ، أو يكون عنده من أحدهما ثلثاه ومن الآخر ثلثه على هذا المعنى ، فإن كانت الأجزاء على هذا المعنى غير متكاملة فلا صدقة في ذلك حتى تكون^(٤) عنده من أحد الصنفين ما لو لم يكن عنده غيره وجبت عليه فيه الزكاة ، وهو قول ابن أبي إيلي والشافعي . هل أبو جعفر : والقياس عندى لاشيء عليه في ذلك .

(١) قوله وبه نأخذ ساقط من مبيضة .

(٢) وفي المبيضة مع ذلك مكان من ذلك .

(٣) وفي مبيضة في ذلك .

(٤) قوله حتى يكون إلى قوله لاشيء عليه في ذلك ساقط من نسخة الماسة وفيها بعد قوله فلا صدقة في ذلك قوله و صدقة واحدة في لذهب من مذهب .

والصدقة واجبة في الذهب وفي الورق وفي عيونهما وفي قمرهما^(١) وفي حليتهما وفي الخواتيم منهما ، وفي حلية الناطق والمصاحف منهما . ومن أفاد فائدة من ذهب أو ورق في الحول وعنده ما تجب فيه الزكاة لو حال عليه الحول ضمها إلى ما عنده وزكى ذلك كله زكاة واحدة ، وكذلك إن أفادها من هبة أو صدقة أو ماسواها ولا زكاة فيما خرج من معدن ولا فيما وجد من ركاز حتى يكون مقداره ما تجب فيه الزكاة بعد أداء الخمس من الركاز إلى من يجب إليه أدائه ، وبعد أن يحول الحول على مالكه إلا أن يكون عنده مال سواء مما تجب فيه الزكاة فيضمه إليه ويكون حكمه حكمه . ولا شيء فيما يوجد في الجبال ولا فيما يخرج من البحار في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : في المنبر واللؤلؤ وكل حلية تخرج من البحر الخمس . ومن وجد ركازاً فظليه فيه الخمس يوصع موضع الأتخاس من الثنائيم ويكون له ما بقي إلا أن يكون وجده في دار قد احتلت فإن أبا حنيفة كان يقول هو صاحب الخطة وفيه الخمس ، وهو قول محمد . ومن أبو يوسف : هو للذي وجده وفيه [الخمس] . هل أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن وجد معدناً في داره فإن أبا حنيفة كان يقول : لاشئ عليه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : فيه الخمس ، وبه نأخذ . ومن وجد ركازاً في دار الحرب وقد دخلها بأمان فإنه إن كان وجده في دار بعضهم ردّه عليه ، وإن وجده في صحراء كان له ولا شيء فيه عايه . ولا شيء في المعادن إلا أن تكون معادن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو صفر : فإن في الوجود من ذلك كله الخمس والباقي منه لو اجدته . وقد روى أصحاب الإمام عن أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الزئبق . فقال : لاشئ فيه . هل : فلأزل به حتى قل فيه الخمس ، ثم رأيت بعد

(١) وفي البضية تبرهما . قلت المراجع مرة - لصد وهي النقعة - لصد من الذهب وصدقة .
وبه مكان غير مصروب من الذهب ونقعة ، ومن طرح كل جوهرة قد تم استعمالها كالحجر
والصخر وغيرها - كزئبق في الحرب .

ذلك أنه كالنقط فقلت : لا شيء فيه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ولا زكاة في زبرجد ، ولا في اللؤلؤ .

باب زكاة التجارة

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل سلعة ينوي بها التجارة لحكمها كحكم الورق والذهب إذا حال عليها الحول قومها ثم ضم قيمتها إلى ماله سواها ثم زكاها زكاة واحدة . ولو لم يكن [له] مال غيرها فبلفت قيمتها ما تجب فيه الزكاة زكاها ، وذلك إذا كانت قيمتها يوم اشتراها ما تجب فيه الزكاة وقيمتها يوم حال عليها الحول كذلك ، ولا ينظر إلى نقصانها ولا إلى تغير قيمتها بين طرفي الحول ، وإن كان له مال سواها [وكان حول ماله قبل حولها ردها إلى ماله وزكاها مع ماله سواها] وإن باعها في الحول بسلعة أخرى للتجارة ، أو لم يرد بها التجارة ولا غيرها كانت السلعة الثانية كالسلعة الأولى في جميع أحكامها ، وإن نوى في الحول أن تكون للقفية خرجت من التجارة وكانت للقفية^(١) ولم تجب فيها زكاة بعد ذلك ، وإن نواها بعد ذلك أن تكون للتجارة لم تكن للتجارة . ولو ورث سلعة فنوى بها التجارة لم تكن للتجارة . ولو وهبت له أو خلع عليها زوجته أو صالح عليها من دم عمد وهو ينوي بها في ذلك كله التجارة ، أو كانت امرأة فزوجت عليها وهي تنوي بها التجارة فإن أبا يوسف كان يقول في ذلك كله يكون للتجارة كالذي يشتريه وهو ينوي به التجارة ، وبه نأخذ . وقال محمد بن الحسن : لا يكون شيء من ذلك للتجارة وهو كالسلعة الموروثة [كما قال أبو يوسف] .

باب الدين على رجل وله مال هل يمنع الزكاة

وهل فيه إذا كان للرجل زكاة

وإذا كان للرجل مائتا درهم وعليه دين مثاها أو مثل بعضها وحال عليها الحول

(١) وفي القفية نسبة في الموصفين .

فلا زكاة عليه فيها ، فإذا كانت له مائتا درهم دين على رجل ملئ مقرر له بها خال عليها الحول لم يجب عليه أن يزكيها حتى يقبضها ، فإن قبض بعضها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : لا يزكى ما قبض حتى تكون أربعين فيزكى عنه درهما واحداً ، ثم كذلك ما قبض منها حتى يقبضها كلها . وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقولان ما قبض منها أدى إلى اللساكين منه ربع عشرة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وإن كانت على جاحد لها فلا زكاة عليه فيها . وإن قبضها بعد ذلك فلا زكاة عليه لما مضى من الوقت الذى كان مجعوداً فيه ، وإن كانت على مقرر بها غير أنه معدم خال عليها الحول ثم قبضها بعد ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالا يزكيها لما مضى . وقال محمد بن الحسن : ليس عليه أن يزكيها لما مضى . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(١) .

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر نصف صاع من بر ، أو دقيق بر ، أو سويق بر ، أو زبيب ، أو صاع من تمر أو شعير ، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما . وروى أسد بن عمرو وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أن الزبيب فى ذلك كالشعير ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما من رأيهما . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ويجب على الرجل أن يؤدى زكاة الفطر إذا كان غنياً عن نفسه وعن ولده الصغار وعن ممتلكيه الذين لغير التجارة مسنين كانوا أو كفوفاً ، ولا يجب عليه أن يؤدى عن سواهم . ولا [يجب] زكاة الفطر على المقبر ، ويجب زكاة الفطر فى المولودين والمملوكين إذا ولدوا أو ملكوا قبل طلوع الفجر يوم الفطر ، ومن ملك منهم أو ولد بعد ذلك فلا يجب إخراج زكاة الفطر عنه . ومن كان فقيراً لآمال له وله ابن صغير له مال فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله

(١) وفى النسخة هو كافه محمد مكان وه نأخذ .

عنهما كانا يقولان يؤدي عنه أبوه من ماله ^(١) زكاة الفطر ، وعن عبيده إن كانوا له [و] يؤدي عنه وصيه إن كان أبوه ميتا كذلك . وقال زفر ومحمد رضى الله عنهما : لا يؤدي عنه أبوه ولا وصيه من ماله شيئا يفتيان مال الصبي ، فإن فعلا ضمنا ، وبه نأخذ . ومن مات وعليه زكاة الفطر أو زكاة مال لم يؤخذ ذلك من تركته إلا أن يشاء ورثته أن يتبرعوا بذلك عنه ، وإن أوصى بذلك كان ذلك في ثلثه غير مبتدأ ^(٢) على ماسواه من وصاياء .

باب مواضع الصدقات

[قال] : الفقراء الذين ذكرهم الله في آية الصدقات هم في المسكنة أكبر من المساكين الذين ليسوا فقراء ، والعاملون على الصدقات هم السعاة [عليها] ، والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا ، والرقاب هم المكاتبون يعاونون في رقابهم ، والفسارمون هم المديونون ^(٣) وأهل سبيل الله عز وجل هم أهل الجهاد من الفقراء ، وابن السبيل [هم] للقطع بهم عن أموالهم . وينبغي للإمام أن يحمل للعاملين على الصدقة من الصدقة ما يكفيهم ويكفي أعوانهم ، ثم يحمل ما بقي منها في أى هذه الأصناف رأى فيه الحاجة إليها . ولا يعطى [من] الزكاة إلا مسلم . ولا يعطى منها ولا من سائر الصدقات سواها أحد من بنى هائمه ولا من ولاؤه لأحد منهم . ولا بأس بأن يدفع صدقة الفطر في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وفي قول أبي يوسف القديم إلى الفقراء من النصارى واليهود وسائر الكفار غير الحريين . وقد روى أصحاب الإجملاء عن أبي يوسف أنه قال : لا يعطى صدقة الفطر ولا زكاة المال ولا كفارات الإيمان غير المسلمين . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . والغنى الذى تحرم عليه الصدقة هو الذى يملك المقدار الذى تجب عليه فيه الصدقة . ومن كان ممن لا تجب عليه

(١) كان في الأصل مد قوله من ماله : ميان مال الصبي . وم يوجد في أمسية وأخرجه من الأصل ، وأصله كان على غاشش وأدخله الناس في الأصل .

(٢) وفي القيسية مبتدأ .

(٣) وفي النسخة المبررة وأسماء .

السدقة وله فضل عن مسكنه وكسوته وتبلغ قيمته ما يجب فيه الصدقة فهو كالأغنياء في جميع ما ذكرنا . ولا يعطى الرجل من الزكاة والدأ وإن بمد ولا أماً^(١) وإن بدت ولا ولدأ وإن سفل ، ولا زوجة . ولا تعطى المرأة زوجها من زكاة مالها في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ ، وتعطيه في قول أبي يوسف ومحمد إذا كان فقيراً . ومن دفع زكاته إلى رجل على أنه عنده فقير ثم تبين له بعد ذلك أنه غنى فإن أبا حنيفة ومحمدأ قالأ يجرئه [ذلك] . وقال أبو يوسف لا يجرئه ، وبه نأخذ . فإن دفعها إلى رجل يرى أنه مسلم ثم علم أنه كافر ، أودعها إلى رجل يراه أجنبياً منه ثم علم أنه أبوه أو ابنه فإن محمدأ روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يجرئه . قال محمد : وهو قولنا . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن ذلك لا يجرئه . وقال أبو يوسف من رأيه في الرويتين جميعاً : إن ذلك لا يجرئه ، وبه نأخذ .

كتاب الصيام^(٢)

قال أبو حمزة : وإذا مضى [من شعبان] تسعة وعشرون يوماً طاب الهلال ، فإن رقى فقد وجب الصوم ، وإن لم ير أكل شعبان ثلاثين سم استقبل الصيام . ويحتاج من عليه الصيام أن يتوى ذلك في ليلة كل يوم أو فيها بعدها من ذلك اليوم فيما بينه وبين الزوال ، فإن لم يفعل ذلك أسسك عن الطعام بقية يومه وقضى يوماً مكانه . ويجزئ في صوم التطوع أيضاً النية كذلك ولا تجزئ . في الصوم الواجب لا في يوم بعينه النية إلا في الليلة التي قبلها . ومن نوى الصوم في الليل من رمضان فأغنى عليه قبل الفجر وأصبح كذلك حتى خرج من يومه أجزاء صيام ذلك اليوم . ومن سافر قبل الفجر فله أن يفطر^(٣) إذا كانت مسافة سفره المسافة التي تنصرف فيها الصلاة . ومن سافر حد الفجر لم يفطر قيمة يومه ذلك .

(١) وفي نسخة كذا . والدأ وإن . ولا ومة .

(٢) وفي نسخة أبواب الصيام

(٣) وفي نسخة : لا يفطر

فإن أفطر من عذر أو من غير عذر كان عليه القضاء ولا كفارة عليه . ومن أكل أو شرب أو أتى ما سوى ذلك مما يمنع منه^(١) الصيام في رمضان نهياً تاسيياً لصومه فلا قضاء عليه وبمضى^(٢) في صومه ، ولو فعل ذلك وهو ذاكر لصومه كان عليه في الجماع في الفرج وفي الأكل وفي الشرب القضاء والكفارة ، ولم يكن عليه فيها سوى ذلك إلا القضاء خاصة بلا كفارة . والكفارة في ذلك عتق رقبة يجزىء فيها المؤمن وغير المؤمن فمن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطلع ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع من بر ، أو صاع شعير أو تمر على مثل ما ذكرنا في صدقة الفطر . ومن أفطر في يوم من شهر رمضان فطراً يوجب عليه الكفارة ثم أفطر كذلك في يوم آخر من ذلك الشهر فإن كان كفر لليوم الأول قبل أن يفعل ما فصل في اليوم الثاني فعليه كفارة أخرى وإلا فكفارة واحدة . وللصائم أن يقبل زوجته ومملوكته ما لم يخف من ذلك ما يحمله^(٣) على مجاوزته إلى غيره فإن قبل وأنزل وهو ذاكر صومه^(٤) فعليه القضاء ولا كفارة عليه . ومن أكل وهو يرى أنه في ليل ثم علم أنه كان في نهار كان عليه القضاء ولا كفارة . ولا بأس بالحجامة للصائم وإذا خافت الحامل أو المرضع على ولديهما أفطرتا وكان عليهما القضاء ولا إطعام عليهما مع ذلك . ومن كبر معجز عن الصوم وبئس^(٥) من القدرة عليه في المستأنف أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً مثل الذي يطعمه عن نفسه في صدقة الفطر . وإذا حاضت المرأة أو نفست أفطرت وقضت بمدد ما أفطرت من الأيام إن شاءت تابعت ذلك^(٦) وإن شاءت فرقت ، فإن لم يمكنها القضاء حتى ماتت فلا شيء عليها ، وإن أمكنها ففرطت في ذلك حتى ماتت فقد وجب عليها

(١) وفي الفقيهة عنه .

(٢) وفي الفقيهة معي .

(٣) وفي الفقيهة معي .

(٤) وفي الفقيهة ذاكر لصومه .

(٥) وفي الفقيهة أس .

(٦) وفي الفقيهة في ذلك .

أن يطعم [عنها] لكل يوم مسكيناً كما يطعم في صدقة الفطر، فإن كانت أوصت بذلك أخرج عنها من ثلث مالها، وإن لم تكن أوصت بذلك لم يخرج عنها من مالها إلا أن يتبرع بذلك وارثها، وإن أمكنها قضاء بعض ما عليها ولم يمكنها قضاء بقيته حتى ماتت ولم تقض ما أمكنها قضاؤه فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا هذا والأول سواء. وقال محمد رضى الله عنه: لم يجب عليها من الأيام إلا مقدار ما قدرت على قضاؤه منها، وبه نأخذ. والمسافر والمريض فيما يفتران كالحائض والنفساء في جميع ما ذكرنا. ولكل واحد منهما أن يقضى صومه إن شاء متتابعاً وإن شاء متفرقاً. ومن خاف أن تزداد عينه وجعاً أو تزداد حماه شدة إن صام في رمضان أفطر وقضى. ومن بلغ من الأطفال، أو أسلم من الكفار في يوم من شهر رمضان أمسك عن الطعام في بقية يومه وصام ما بقي من شهره، فإن أكل أو فعل شيئاً مما يفطر الصائم في يومه ذلك لم يقضه. ومن جن قبل^(١) شهر رمضان فلم يزل كذلك حتى خرج الشهر ثم أفاق بعد ذلك وصح فلا قضاء عليه، وإن أفاق في شيء من الشهر قضاء كله. ومن أغى^(٢) عليه قبل شهر رمضان فلم يزل كذلك حتى خرج شهر رمضان ثم أفاق فعليه أن يقضيه. ومن رأى هلال رمضان وحده صام. ومن رأى هلال شوال وحده لم يفطر. ومن اشتبهت عليه الشهور من الأسارى^(٣) في أيدي العدو فحرق شهر رمضان فقامه فوافقه أو وافق شهر سواه مما بعثه أجزاءه إلا أن يكون مما صام يوم فطر أو نحر أو أيام شريق. وفي هذه الآباء صام لم يجزته؛ لأن هذه الأيام لا يجزى صومها عن واجب. ولا يحل لأحد صومها تطوعاً. ويقبل في الشهادة على رؤية

(١) وفي البصية في شهر رمضان.

(٢) 'تدأ' أبواب البصية في البصية من فوه ومن أغى عليه إلى آخره. باب من سد
- إلى آخره. باب ذكر ما ساء به في الأجرة والصواب في هذه الأمثلة. دون في البصية
هو من تصرفه. مسح وشهره.

(٣) كله في البصية وكان في الأصل: وإن شئت عليه شهور من الأسارى.

هلال رمضان^(١) رجل واحد مسلم وامرأة واحدة مسلمة أيهما شهد بذلك وحده قبلت شهادته عليه^(٢) عدلاً كان الشاهد بذلك^(٣) أو غير عدل بعد أن يكون يشهد أنه رآه^(٤) خارج مصر ، وأنه رآه في المصر وفي السماء علة تتمتع العامة من التساوى في رؤيته ، وإن كان ذلك في المصر ولا علة بالسماء لم يقبل في ذلك إلا الجماعة^(٥) . ولا يقبل في هلال الفطر فيما يقبل فيه شهادة الواحد في هلال رمضان^(٦) إلا رجلان عدلان أو رجل وامرأتان أحرار عدول . وإن^(٧) رُئي هلال رمضان أو هلال شوال نهراً قبل الزوال أو بعد الزوال فهو لليلة الجاثية . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٨) . وقد كان أبو يوسف [قد قال] بأخراً إنه إن كان قبل الزوال فهو للماضية وإن كان بعد الزوال فهو للجاثية . ولا يأثم بالكحل والسرثاق للصائم في الغداة وفي العشي . ومن زرعه القي . وهو صائم لم يفطر . ومن استقاء فقاء فقد أفطر^(٩) ووجب عليه قضاء يوم بلا كفارة^(١٠) . ومن استعط أو احتقن وهو صائم ذاكراً لصومه كان عليه القضاء بلا كفارة . وكذلك من قطر في أذنه قطوراً وهو صائم ذاكراً لصومه فمليه القضاء بلا كفارة . ومن قضر في إحليله قطوراً وهو صائم ذاكراً لصومه فإن ما حنيفة رضي الله عنه كان يقول لأقضاء عليه في ذلك ولا كفارة . وقال أبو يوسف [و نأخذ] : عليه القضاء .

(١) وفي النسخة في شهادة رؤية هلال رمضان .

(٢) من قوله أيهما شهد بل عليه سماع من الغيبة

(٣) كان في أصل كرمك والاصوب دلت كما في النسخة .

(٤) وفي النسخة عدل يكون شهادته رآه .

(٥) كان في أصل جماعة والاصوب في قبضة جماعة .

(٦) وفي النسخة شهر رمضان

(٧) وفي نسخة وذا رء .

(٨) قوله هل أبو جعفر : وأخذ . ساقط من نسخة وفيها مكاء وإيسر هو نحو

الأول بل قوله ولا تأثم .

(٩) وفي نسخة ومن استقاء فقاء

(١٠) وفي نسخة وزح ع . قضاء كفارة .

ولا كفارة^(١) [وبه نأخذ] . ومن أكل ناسياً في صيامه أو شرب ناسياً أو جامع ناسياً ثم أكل بعد ذلك [عامداً] أو شرب أو جامع^(٢) متعمداً فعليه القضاء بلا كفارة . ومن داوى جاتقة به أو مأمومة^(٣) وهو صائم في رمضان ذاكراً لصومه فإن أبا حنيفة كان يقول إن كان داواها بدواء رطب فعليه القضاء بلا كفارة ، وإن كان داواها بدواء يابس فلا قضاء عليه ولا كفارة . وقال أبو يوسف ومحمد لا قضاء عليه في ذلك^(٤) ولا كفارة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن أصبح في يوم من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صوم ثم أكل أو شرب أو جامع متعمداً فإن أبا حنيفة كان يقول عليه القضاء بلا كفارة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٥) وكان أبو يوسف ومحمد يقولان إن كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة وإن كان منه بعد الزوال فعليه القضاء ولا كفارة ، ويقول أبي حنيفة نأخذ^(٦) .

باب الاعتكاف

قال أبو جعفر : الاعتكاف سنة ، ولا يجوز إلا بصوم . ويجوز الاعتكاف في مسجد كان له إمام^(٧) ومؤذن كان مسجد جماعة أو لم يكن . ويخرج المعتكف لحاجة الإنسان عن المسجد . ولا بأس أن يبيع ويبتاع ويشهد ويتحدث ويتزوج

(١) وفي الميضية : لا كفارة .

(٢) وفي الميضية أو جامع أو شرب .

(٣) وفي الميضية مأمومة .

(٤) كان في الأصل عليه القضاء والصواب في الثانية لا قضاء عليه في ذلك . وفي حجر لكن في ما إذا لم يعلم بقبأ أحدهما أي الوصول وعدمه ، وكان رطبا ، صدر أي حيلة عصر الوصول عادة وقالوا : لا أعلم لمرة فانه فطر . شك ، بخلاف ما إذا كان يابس . وفيه فلا مصر اتفاقا . كذا في صحيح للعدير

(٥) قوله قال أبو جعفر الخ سقط من نسخة . وسدوه هو صواب لأنه تعالى «مد ذلك في آخر الباب

(٦) وفي الميضية : وقول كذا قال أبو حنيفة .

(٧) وفي نسخة في كل مسجد له إمام .

ويراجع في اعتكافه من غير إصابة لأهله في ذلك ، وإن أصاب أهله في ليل أو نهار خرج بذلك من اعتكافه ، فإن كان قد أوجبه قبل ذلك لوقت لم ينقض^(١) وجب عليه استثنائه . ولا تمتكف المرأة في المسجد كما يمتكف الرجل ولكنها تمتكف في مسجد بيتها . ولا بأس على الممتكف إذا كان اعتكافه في مسجد غير المسجد الذي تمام فيه الجماعات^(٢) أن يخرج يوم الجمعة إلى مسجد الجماعة حتى يصلي فيه الجمعة ، ويكون المقدار الذي يقيمه فيه قبل صلاة الجمعة مقدار ما يصلي أربع ركعات أو ستا وكذلك مقامه بعد صلاة الجمعة ، فإن زاد على ذلك أو نقص شيئاً منه لم يضره . وإن خرج الممتكف إلى جنازة أو إلى عيادة مريض ، أو إلى ما سوى ذلك سوى خروجه منه للفاط والحول والجمعة ، فإن ذلك قد قضى اعتكافه في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف وعبد بن كان ذلك أقل من نصف النهار^(٣) لم يقض اعتكافه وإن كان أكثر من ذلك نقض اعتكافه . ولا بأس على الممتكف أن يخرج إلى المئذنة التي للمسجد الذي هو ممتكف فيه حتى يصعد لها للأذان وإن كانت خارجة من المسجد . والاعتكاف يجوز^(٤) يوماً فما فوقه من الأيام . ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام كانت متتابعة ، ذكرها في إيجابها بإياها بالتتابع أولم يذكرها به فيه أو نواها في إيجابها بإياها بالتتابع أو لم ينوها [به] ويدخل الليل فيها^(٥) مع النهار فيكون عليه من الليالي بعدد الأيام التي أوجبها إلا أن يكون نوى الأيام دون الليالي فيكون على ما نوى . ومن أوجب على نفسه اعتكاف ليلة فلا شيء عليه . ومن أوجب على نفسه اعتكاف ليلتين أو أكثر منهما من الليالي وجب ذلك عليه من الأيام بعددها . ومن أوجب على نفسه اعتكاف شهر كان عليه اعتكافه بلياليه وأيامه ، وإن نوى في ذلك الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي كانت نيته باطلة . ولا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد^(٦) .

(١) وفي الفريضة لم يقض .

(٢) كذلك في الفريضة ، وكان في الأصل في مسجد غير المساجد التي تقوم فيها الجماعات .

(٣) وفي الفريضة يصح يوم . (٤) وفي الفريضة يكون .

(٥) وفي الفريضة بها .

(٦) وفي الفريضة ولا يمتكف أحد عن أحد مكان ولا يصلي أحد عن أحد .

كتاب الحج^(١)

باب وجوب الحج

وال أبو جعفر : ومن لم يستطع الثبوت على الرجل^(٢) أو كان يستطيع الثبوت عليه إلا أنه زمن من رجليه سقط عنه الحج ، وإن كان واجدا المال يحج^(٣) به غيره عنه أحبيه وأجزاء ذلك من حجة الإسلام إن بقي كذلك حتى يموت ، وإن صح قبل موته وأطلق الحج كان عليه الحج عن نفسه . وأما الأعمى فكالبصير^(٤) في قول محمد ابن الحسن ولم يحك^(٥) خلافا في ذلك بينه وبين أحد [من] أصحابه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وروى المولى بن منصور عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أنه كالتقعد في سقوط الفرض عنه في الحج . والمرأة في وجوب الحج عليها كالرجل إذا كان خروجها إلى ذلك مع زوجها أو ذى [رحم] محرم ، فإن لم يكن لها زوج ولا ذو محرم يخرج بها . لا تحرج ولا حج على أحد غير حجة واحدة . والعمرة سنة ويستبرأ . ومن وجب عليه [الحج] فلم يحج حتى مات فأوصى أن يحج عنه حج عنه من ثلث تركته . وإن لم يوص بذلك فتبرع به وارثه أجزاء ذلك . ولا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء من الطاعات ، ولا على شيء من المعاشي ، وإنما تدفع النفقة إلى من يحج على أن ما فصل من ذلك رده . ومن حج وهو طفل ثم بلغ ، أو وهو عبد ثم عتق فعليه الحج . ومن خرج للحج من الصبيان أو من البائسين فعجز عن النامية لدخول في الحج أو عجز سواه من أمير الحج ففعل ذلك عنه .^(٦)

(١) وفي مفيضه أبواب الحج وسقط منها عنوان الباب لدى هذه .

(٢) كذا في نسخة . وكان في الأصل على المرأة .

(٣) وفي المفيض وجب على من . ولكن نحوه .

(٤) وفي المفيض مهر كالبصير .

(٥) وفي المفيض : وهو حد حلال .

(٦) وفي المفيض من حج له فيه حد حلال .

لوفعله بنفسه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكذلك أيضا إلا في الإحرام الذى يدخل به في الحج فإنه لا يكون من غير الرجل الذى يريد الإحرام بالحج ، وبه تأخذ . ومن طيف به محمولا أجزأه ، فإن كان حامله نوى الطواف عن نفسه في حجة هو فيها أو عمره أجزأه . وينبئ لولى من أحرم من الصبيان أن يجرده^(١) ، ويحببه ما يحتنبه المحرم في إحرامه ، فإن وقع في شيء من ذلك فلا شيء عليه [والله تعالى أعلم] .

باب ذكر الحج والعمرة

قال أبو جعفر : الحرامون أربعة : معتمر غير متمتع بالعمرة إلى الحج ، ومعتمر متمتع بالعمرة إلى الحج ، ومفرد بالحج ، وفارق للحج إلى العمرة . وللمتعمتون والقارنون فريقان : فريق من حاضرى المسجد الحرام ، فأولئك داخلون في إسادة ؛ لأن الله عز وجل إنما جعل التمتع لفريقهم ، والقرآن في معنى التمتع ، فعلى من يفعل ذلك منهم دم لإسأته ويجزئه منه شاة ولا يجزئ الصوم عنه ولا بأكل من ذلك الدم وفريق من غير حاضرى المسجد الحرام ففهم التمتع بالعمرة إلى الحج ولهم القرآن بينهما ، ثم على من تمتع منهم أو قرّن ما استبسر من الهدى وهو شاة فما أعلى منها ، وإن لم يجد فصياح ثلاثة أيام في الخبز وسبعة إذا رجع . ولو دخل في الصوم لم يبرع أو دبر منه فلم يخل حتى وجد الهدى أهدى وحل بالهدى ولا يجزئه غير ذلك وحضرو لمسجد الحرام أهل المواقيت التى وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى : ذو الحليفة لأهل المدينة . ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرّن ، ولأهل اليمن أكمة ، ولأهل العراق ذات عرق ، فمن كان من أهل هذه المواقيت أو من أهل ما وراءها إلى مكة فهو من حاضرى المسجد الحرام . والتمتع الذى يوجب الهدى أو الصياح هو الإحرام بالعمرة وترتد العود إلى الأهل حتى يجهج في عمه

ذلك ، فمن رجع إلى أهله بينهما لم يكن متمتعا ، وإن رجع إلى غير أهله الذين كانوا أهله يوم أنشأ العمرة من الأفاق التي لأهلها التمتع والقران ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال ^(١) هو على تمتعه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا رجع إلى مكان لأهله التمتع والقران لم يكن متمتعا وكان ذلك كرجوعه إلى أهله ، ويقول أبى يوسف ومحمد نأخذ . وأشهر الحج شوال وذوالقعدة والعشر الأول من ذى الحجة . والقران جمع الحج والعمرة في الإحرام هما ^(٢) . والتمتع الذى ذكرنا هو الطواف والسعى في أشهر الحج ثم الحج بعده . وجائز إدخال الحج على العمرة ^(٣) ، ومكروه إدخال العمرة على الحج . ومن أدخلها عليها قبل الطواف لها كان قارنا ، ومن أدخلها عليها بعد الطواف لها أمر أن يرفضها وكان عليه دم لرفضها وعمرة مكانها ، والقران أفضل مما سواه . ثم التمتع بالعمرة إلى الحج ، ثم الأفراد وكل ذلك واسع .

باب المواقيت

قال أبو جعفر : قد ذكرنا في الباب الذى قبل هذا الباب المواقيت التى وقَّتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن مر وهو يريد الحج أو العمرة بميقات منها فهو كاهل ذلك الميقات فلا يجاوزه إلا محرما ، ومن كان أهله دون الميقات ^(١) إلى مكة فيقاته من حيث ينشئ الإحرام . ومن جاوز الميقات وهو يريد الإحرام بغير حرام ثم أحرم بمحج أمر أن يرجع إليه قبل منه ، فإن رجع إليه قبل أن يقف بعرفة فلا ينسب منه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا يسقط عنه بذات الدم [الذى

(١) وفى البيهقي كذا يدل .

(٢) وفى البيهقي هذا .

(٣) كان في الأصل وجائز إدخال العمرة على الحج وليس صواب . لأن هذا متى حرم

نفسه حرمه ، والاصواب ما في نسخة إدخال الحج على العمرة .

(٤) وفى البيهقي ومن كان من أهله دون المواقيت .

وجب عليه بمجاوزته للميقات غير محرم [. قال أبو جعفر : والقياس عندى أن عليه دماً رجع أو لم يرجع ، وهو قول مالك وروى^(١) . ومن مر بميقات من هذه المواقيت فلم يحرم منه وهو يريد الحج وجاوزه ثم رجع إلى وقت غيره من المواقيت قبل أن يقف بعرفة فإن محمداً روى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهم أن الدم قد سقط عنه ولم يحك خلافاً . وروى أصحاب الإماماء عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهم أنه إن كان رجع إلى ميقات يحاذى الميقات^(٢) الأول فهو كرجوعه إلى الميقات الأول ، وإن رجع إلى ميقات بين الميقات الأول وبين الحرم لم يسقط عنه ذلك الدم ، والقياس على أصولهم ما روى أصحاب الإماماء^(٣) . ومن جاور الميقات وهو يريد الإحرام بتغير إحرام ثم أحرم بمرة فإن رجع إلى الوقت قبل أن يطوف لها قلى منه سقط عنه الدم ، وإن رجع إليه فلم يلب منه كان عليه الدم في قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهم إذا رجع إلى الوقت محرماً قبل أن يطوف بالبيت سقط عنه الدم أبى أو لم يلب .

باب ذكر ما يعمل عند الميقات

ول أبو حمزة : وإذا أتى الرجل الميقات وهو يريد العمرة آخرد واغسل أو وضاً والغسل أفضل ، ثم لبس ثوبين إزاراً ورداء ، ومس من طيبه إن شاء ولا يصبره ماء الطيب عليه بعد الإحرام في قول أبى حنيفة وأبى يوسف^(٤) . وأما محمد فكان^(٥) يكره له ذلك وبهائه عنه ، وقول محمد عندنا أجود ، وبه تأخذ [وهو قول أهل المدينة] ثم [يحرم] بالعمرة بعد صلاة مكتوبة أو نافلة تكون

(١) وفي المسند مكان قوله قال أبو جعفر روى عنه مالك ومحمد بن سعد عن مالك روى عنه مالك ومحمد بن سعد .

(٢) وفي المسند مكان قوله روى عنه مالك ومحمد بن سعد .

(٣) قوله في الإحرام ساقط من نسخة ماية .

(٤) سقط من أبى يوسف في نسخة ماية .

(٥) وفي نسخة ماية كان .

إحرامه عقيباً لها . والإحرام بها التلبية ، والتلبية لها : لبيك اللهم لبيك ^(١) لبيك
لا شريك لك إبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، ثم يلبى إذا استوى
على راحلته ، وكلما علا شرفاً ، وكلما هبط وادياً وبالأسحار ، وفي أديار الصلوات
المكتوبات غير الفائتات ، ثم لا يزال يلبى حتى يفتح الطواف لمصرته فيقطع التلبية
ويطوف سبعة أتواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ويرمل في الثلاثة الأول
منها ويمشي في بقيتها ، ويستلم الحجر الأسود ويقبله كلما مر به إن أمكنه ذلك ،
فإن لم يستطع استقبله وكبر ورفع يديه يستقبل بظهورهما وجهه وبطنونهما الحجر
فيفعل ذلك في الأتواط السبعة . وأما الركن اليماني فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله
عنهما قالاً إن استلمه فحسن وإن تركه لم يضره ، وهو قول محمد رضى الله عنه القديم ،
ثم قال بعد ذلك يستلمه ويقبله وبفعل فيه كما يفعل في الحجر الأسود سواء ، وبه
نأخذ . فإذا فرغ من هذه السبعة الأتواط صلى ركعتين إلا أن يكون بعد الصبح
ولم تطلع الشمس ، أو بعد العصر ولم تغرب الشمس ، أو بعد طلوع الشمس قبل
ارتدائها ، أو عندما يقوم فأنتم الظهيرة قبل أن تزول فإنه لا يصليهما حتى تحل الصلاة
ثم يخرج من باب الصفا أو من حيث ما نيسر عليه حتى يقف على الصفا من حيث يرى
البيت فيكبر الله ويهلله ويحمده ويصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو بما أحب
ثم ينزل ماشياً حتى إذا كان عند الميل الأخضر سمى سعيّاً حتى يجاوز للميلين
الأخضرين . ثم تخف على المروة فيفعل عليها كما يفعل على الصفا حتى يفعل ذلك
سبع مرات . مدنى . في كل مرة منها نصفاً ويحتم بالمروة . فإذا فعل ذلك حاق
أوقصر والحلق أفضل ثم قد حل من كل شيء . والداء في العمرة كالرجل إلا أنهن

(١) كما في الأصل وسقط من نصية لبيك ثلثي وهو مكرر في وثائق الحديث
كما في صحيح البخاري وغيره ورواه المحدثون أنه يصلى في سرج مع الأعراس عند
رمي الأعمدة مرفوعاً وكذا ذكره غيره . وسقط من نصية لبيك ثلثي وهو مكرر في
الاصحاحين فوجئت به لمعجب مكرراً كما في الأثرية أعني لبيك
وهو انموذج ! في كتب الحديث وكتب غيره .

لا يسمين ولا يملن ولا يخلتن إننا يقرن . وإذا أقيمت الصلاة وهو يطوف ويسعى بى ، ولو طاف لعمرة محمولا اهله لم يضره ، ولو كان تغير علة كان عليه دم وأجزأه : والعمره جائزة فى السنة كلها إلا فى يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق فإنها مكروهة فيها . ومن طاف بالبيت لعمرة وهو جنب أو على غير وضوء فإن أعاد الطواف لها وهو طاهر أجزأه ذلك ولم يكن عليه شيء وإن لم يعده كذلك حتى رجع إلى أهله كان عليه دم ويجزئه . وإن طاف لعمرة فى ثوب نجس فلا شيء عليه وقد أساء ، وإن طاف لها مكشوف العورة ثم رجع إلى أهله قبل أن يعيد الطواف بالبيت مستور العورة كان عليه دم وأجزأه ، ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة فلا شيء عليه .

باب ذكر الحج

قال أبو جعفر : وإذا أراد الرجل الإحرام بالحج [فمل] كما وصفنا فى العمره غير أنه لا يقطع التلبية عند أخذه فى الطواف ويقم على إحرامه ويطوف بالبيت متى شاء . و [لا] يرمل فى طوافه ولا يسعى بين الصفا والمروة ويركع لكل أسبوع ركعتين . فإذا كان يوم التروية خرج إلى منى فصلى بها الظهر وبات بها ، فإذا أصبح وطلعت الشمس دفع إلى عرفة فأقام بها حتى يصلى الظهر والعصر فى وقت الظهر مع الإمام ، فإن فاتته أو إحداهما مع الإمام صلى كل واحدة منهما ليقتهما فى قول أى حنيفة رضى الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقتلا يصلحهما فى رحله كما يصلحهما مع الإمام ، وبه نأخذ . ويجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان وإقامتين ، ثم وقف بعرفة ، وكل عرفة موقف إلا غرنة ^(١) فاجتهد فى الدعاء

(١) وفى مجمع البحار الأبواب ومن حرمه نعم عين ومجمع راه . وضع عبد الله موقف بعرفة ح ٢ ص ٣٧ - وفى المغرب واحد بمخاض عرفات ح ٢ ص ٢٠ . وكذلك ماله فى مجمع البلدان عن ذرهرى ، ثم قل وقال غيره : بطن عرفة مسجد عرفة والسبل كله - ح ٦ ص ١٥٩ . قد أخرج الصرافى عن ابن عباس والحاكم عنه وقال عن شرط مسلم مرهوما : « عرفة كلها موقف وأرجو ، عن من عرفة » ذكره . الفاهم فى شرح الهداية - ح ٢ ص ١٦٦ .

إلى الغروب ثم دفع إلى مزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء ونزل منها حيث أحب ، وكلها موقف إلا بطن مُحَسَّرٍ^(١) وإن صلاهما دونها فإن أبا حنيفة قال لا يجوزانه وعليه أن يبيدهما بالمزدلفة ، وهو قول محمد . وقال أبو يوسف يجوزانه ، وبه تأخذ . ويجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان وإقامتين ، ويأخذ منها حصى الجمار أو من حيث تيسر [عليه] وهى مثل حصى الخذف^(٢) فإذا أصبح وصلى الفجر وقف عند اشعر الحرام ودعا ثم دفع قبل طلوع الشمس إلى منى يرمى جرة العقبة بسبع حصيات وكبر مع كل حصاة منهن وقطع التلبية مع أول حصاة ، وإن كان معه هدى نحره ثم حلق أو قصر والحلق أفضل ، ثم قد حل له كل شيء إلا النساء ، ثم أتى البيت فطاف به سبعة أشواط لا يزمل فيهن ولا يسعى بين الصفا والمروة معهن وهو طواف الزيارة ، فإذا فعل ذلك فقد حل له النساء ، ثم ركع ركعتين ثم رجع إلى منى فبات بها فإذا أصبح وزالت الشمس روى الجمرة الأولى بسبع حصيات ووقف عندها ودعا ، ثم روى الوسطى كذلك ووقف عندها كذلك ، ثم روى القصوى بسبع حصيات ولم يقف عندها ومات متى . فإذا أصبح وزالت الشمس روى الثلاثة كما روى يلمس ، فإن أحب أن يتعجل خرج قبل الغروب عن منى ، وإن غربت الشمس وهو بها فأفضل له أن يقيم إلى النحر الآخر ، فإن لم يقبل ونفر فيها بينه وبين طلوع الفجر فلا شيء عليه وقد أساء . وإن طلع العجر قبل أن ينفر فقد وجبت عليه الإقامة إلى النحر الآخر ويرى في ذلك اليوم كما يرى في اليوم الذى قبله ثم خرج إلى مكة وأتى البيت فطاف به سبعا وهو طواف الصدر ، وركع ركعتين ثم خرج إلى أهله ،

(١) المحسر بكسر الميم يشدده قلها حاء مهلة مفتوحة اسم فاعل من باب التفعيل . وأوله من امرئ المعروف من الجبل الذى على صدر الزاهب إلى منى . لأن قيل أصحاب "قبل أعيا فيه وأهل مكة يسمونه وادى ناز قيل لأن شخصاً اصطاد فيه ذوات ناز من نسمة فأجره" ، وآخره أول من وهى من العقبة لى يرى بها الجمرة يوم النحر وليس وادى محسر من منى ولا من المزدلفة . قلت : ورد من طرق عند ابن حبه من حديث جرير بن عبد الله بن وهب : "كان عروة بن نوفل وأزوف بن نوفل من بني عروة . وكان مزدلفه موقف وجمعوا من بني محسر الحديث . (٢) في المغرب ج ١ ص ١٠٠ خذف أن ترمى شصاة أو واة أو شصاة تأخذ من سببتيك وتبين أنه صعب مرف إليهم على طرف . شصة ووه من يد مرف . وفى الحديث : وهو دفع حصى حذف : يدها حصى . مـ ولورد حصى صـ .

ولا ينبغي له أن يقدم ثقله . ولا بأس أن ينزل الأبطح فيقيم به ساعة قبل أن يصير^(١) إلى مكة لطوافه لوداعه^(٢) . ولا ينبغي لأحد من الحاج أن يتفر من مكة حتى يطوف طواف الصدر إلا أن يكون امرأة حائضاً فلا بأس [عليها] أن تتفر ولائىء عليها . ومن ترك طواف الصدر سوى الخائف حتى رجع إلى أهله أجزأه حجه وكان عليه دم يدمج عنه بمكة . ومن ترك طواف الزيارة وطاف طواف الصدر أجزأه من طواف الزيارة وكان عليه دم لطواف الصدر . ومن لم يطف طواف الزيارة ولا طواف الصدر حتى رجع إلى أهله كان حراماً أبداً حتى يرجع فيطوف طواف الزيارة ويقضى بعده ما بقى من حجه . والقارن يطوف عند قدومه مكة طوافين ويسعى سعيين : يطوف أولاً لعمرة ويركع ركعتين ، ويسعى بين الصفا والمروة كما وصفنا في العمرة ، ثم يطوف بعد ذلك لحجته ويركع ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة كما وصفنا في الحج ، ثم يفعل بعد ذلك كما يفعل المفرد حتى إذا كان يوم النحر رعى جمره العقبة ثم ذبح هدى قرانه ثم حلق ، فإن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في حجه آخرها يوم عرفة [فلا يجزئه أن يصوم شيئاً منها بعد يوم عرفة] ثم يصوم سبعة إذا رجع . ومن اعتزم في أشهر الحج أو طاف أكثر طواف عمرته فيها وليس من حاضري المسجد الحرام ثم حج من عامه كان متمتعاً وعليه من الهدى إن وجدته ، ومن الصيام إن عدمه كما على القارن ، ومن سعى بين الصفا والمروة في طواف قدومه يسعى بين الصفا والمروة في طواف يوم النحر . وإذا توجه القارن إلى عرفة قبل أن يطوف لعمرة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول قد صار بذلك رافضاً لعمرة حين توجه إلى عرفة وعليه لرفضه دم وعمرة مكاتها ويمضي في حجته . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا يكون رافضاً لعمرة حتى يقف بمرقة لحجته بعد زوال الشمس ، وبه نأخذ . وإذا دخلت المرأة مكة معتمرة وهي تريد الحج بعد

(١) وفي القليلة قبل أن يمضي .

(٢) كان في الأصل "ووداعه" واصوابه "في غيبة طوافه لوداعه" .

العمرة أو دخلتها قارئة فحاضت قبل أن تطوف لعمرتها رفضت العمرة وكان عليها لرفضها دم وعمرة مكانها ومضت في حبها إن كانت قارئة ، أو أحرمت بالحج إن لم تكن قارئة . ومن جامع امرأته في حبه قبل وقوفه برفة مطاوعة أو مكروهة كان على كل واحد منهما دم ويمضيان في حبهما حتى يفرغا منه وعليهما قضاء الحج من قابل ولا يتفرقان ، وهذا حكمه في الجماع ما لم يقف برفة بعد الزوال . فإن جامع بعد ما وقف برفة بعد الزوال كانت عليه بدنة ، وكان على زوجته الجماع بدنة ولا يرجع عليه بشيء لا كراهه إياها ويجزيهما حبهما ولا يجب عليهما له قضاء . ومن جامع في حبه مراراً قبل وقوفه برفة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : إن كان ذلك في موطن واحد كان عليه دم واحد ، وإن كان في مواطن كان عليه لكل موطن دم . وقال محمد رضى الله عنه : عليه دم واحد ما لم يهد ثم يجامع بعد ذلك فإنه إن أهدى ثم جامع بعد ذلك كان عليه دم آخر ، وبه نأخذ . ومن جامع في عمرته ما لم يطف (١) لها أربعة أشواط من طوافها فقد أفسدها وعليه دم لإفساده إياها وعليه عمرة مكانها ، فإن كان ذلك منه بعد ما طاف لها أربعة أشواط كان عليه دم ويجزئه منه شاة وأجزأته عمرته ولم يجب عليه [لها] قضاء ، والمرأة في ذلك كالرجل . ومن قبل امرأته وهو محرم فأنزل أو لم ينزل فعليه دم ويجزئه حجه أو عمرته . والمرأة في ذلك كالرجل .

باب ما يحتنبه المحرم

[قال] ومن أحرم من الرجال لم ينصّب ولم يلبس نو . مصبوغ مورس

(١) وفي نسخة وم يصف .

ولا يزعران^(١) ولا عصفور^(٢) ولا قيصا ولا قباء ولا برنسا^(٣) ولم يسط له^(٤) رأسا ولا وجها ولا يلبس سراويل ولا خُفًا ولم يقتل صيدا من صيد البر، ولم يصب له أهلا، ولم يميز له^(٥) شعرا، ولم يقص ظفرا، ولم يدهن له لحية ولا رأسا ولا ما سواهما من بدنه^(٦) بدهن مُطَيَّب ولا غير مُطَيَّب. ولا بأس [عليه] أن يتزوج من غير أن يدخل بمن يتزوج، ولا ينبغي له أن يقطع من الحرم شجرا غير الإذخر، وكذلك الحلال في شجر الحرم هو بهذه الميزة أيضا. وأما النساء فهن في اجتناب الطيب كالرجال، ولا بأس أن يلبسن ما بدا لهن من القميص وما سواها مما لا طيب فيه، غير أنهن لا يغطين وجوههن ولكنهن يسدن على وجوههن ويحافين ذلك عن وجوههن. ولا بأس أن تغطي المرأة فاهها في إحرامها إلا في الصلاة فإنها لا تغطي فيها. ومن لبس من المحرمين قيصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة يوما كاملا من غير ضرورة فعليه لذلك دم لا يميزه غيره، ويميزه من ذلك شاة، وإن لبسه أقل من يوم فعليه لذلك إطعام، وإن لبس ذلك من ضرورة يوما كاملا كان عليه أي كفارة شاة؛ إن شاء ذبح شاة وإن

(١) وفي رد المحتار ج ٢ ص ١٧٦ الورس نبات أصفر يكون باليمن يتخذ منه الفمرة للوجه .
وفي النهاية عن القانون : الورس شيء أحمر فاني حقه سحق الزعفران وهو محبوب من اليمن . وفي التجدد الورس نبات كالسمسم يصعب به ويتخذ منه السمرة . قلت : والفمرة كالظلمة ملالة يتخذ لوجه من الورس . وفي المغرب : الورس هو صبيغ أصفر وقيل نبات طيب الرائحة . ثم قل من القانون ما مر قبل وقال في آخره : ويقال له ينبت من أشجاره . قلت : والزعفران نبات أصفر الزهر له أصل كالبصل كما في كتب الفقه يستعمل في الأدوية ويتخذ منه الصبيغ الأصفر .
(٢) وفي الثانية ولا بعصفر . قلت : وفي قانون الشيخ أبي علي بن سينا ج ١ ص ٣٩٦ : العصفور هو نوات له ورق ضوال مقرف خشن مثوكة وساق ضوله نحو من ذراعين بلا شوكة عليها دوس مدورة مثل حب لثيون السكار وزهر شبيه بالزعفران وبور أبيض ومنه ما يضره ثل الحجرة ، وقد يستعمل زهره في طعام . وفي التجدد هو صبيغ أصفر اللون . قلت وهو يصنع من زهر العصفور .

(٣) وفي المغرب (ج ١ ص ٣٥) البرنس : قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام . وعن الأزهري : كل ثوب رأسه منه لثرق به ذراعة كانت أو جبة أو مغطرا .

(٤) سقط لفظ له من القيسية .

(٥) وفي القيسية ولم يدهن خفيه ولا ما سواها من بدنه .

شاء صام ثلاثة أيام وإن شاء أطعم قرعاً من حنطة — وهو ثلاثة أصع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم — ستة مساكين كل مسكين^(١) منهم نصف صاع ، فيطعم في ذلك حيث أحب من البلدان ، وكذلك هو في الصيام ، ولا ينسك عن ذلك إلا في الحرم . ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وكذلك إن لم يجد إزاراً شق سراويله ولبسه كذلك . ومن^(٢) حلق من المحرمين رأسه من غير ضرورة كان عليه دم لا يميزه غيره ، وإن كان من ضرورة كان عليه أى الكفارات الثلاث ذكرناهن في اللباس شاء ، وكذلك إن حلق ربع رأسه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، ولا يجب عليه الدم في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما في حلقه بعض رأسه حتى يخلق أكثر رأسه فيجب [عليه] دم ، وبه نأخذ . وإن حلق شاربته كان عليه إطعام ، وإن حلق موضع الحاجة كان عليه دم في قول أبي حنيفة . وفي قول أبي يوسف ومحمد عليه إطعام . وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب عليه الدم إلا في العصور الكامل . ومن حلق إبطيه أو أحدهما كان عليه دم . وإن قصّ أظافيره كلها كان عليه دم ، وإن قصّ أظافير يد ورجل كان عليه دم أيضاً ، وإن قصّ خمسة أظافير من يدين أو رجلين فإن أنا حنيفة وأبا يوسف قالوا عليه صدقة . وقال محمد عليه دم . ومن قطع من شجر الحرم حراماً كان أو حلالاً مما قد ذكرناه أنه ليس له قطعه كانت عليه قيمته ، ويميزه أن يشتري بها هدياً فيفحره في الحرم ويتصدق به على انسكين ، أو يشتري بها حنطة فيطعم كل نصف صاع منها مسكيناً ، ولا يميزه في ذلك صوم . ولا ينبغي لأحد أن يحتس من حشيش الحرم ، ولا يرعيه بسميره في قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وأم

(١) وفي الفيضية بين ستة مساكين اسكنا مسكين

(٢) وفي ثمانية وكذلك من .

في قول أبي يوسف فلا بأس أن يرعيه^(١) بعيره ، ولا ينبغي له أن يحنثه^(٢) وشجر الحرم الذي نهينا عنه هو ما لا يثبت الناس من الحشيش وما أشبهه ، إلا الإذخر فإنه لا بأس به ، فأما ما تنهت الناس فلا بأس بقطعه . ولا يأكل الحرم من صيد البر ما تولى صيده ولا ما تولى صيده غيره من المحرمين . ولا بأس بأن يأكل مما اصطاده حلال ، وإن كان صاده من أجله إذا كان صاده في الحل بغير أمره . ولا بأس أن يذبح ما بدا له من الأنعام . ولا بأس أن يستظل راكباً ونازلاً . ومن أذهن وهو محرم بزيت كان عليه دم . ولا بأس للمحرم بقتل البرغوث والخلة والبقعة ، وإن قتل قلة أطعم شيئاً . ومن حلق وهو محرم شعر رأس غيره أو قص أظفار غيره أطعم شيئاً .

باب الفدية وجزاء الصيد

قال أبو جعفر : ومن تطيب من المحرمين عامداً أو ساهياً أو حلق رأسه عامداً أو ساهياً أو قصل شيئاً سواهما مما لو فعله عامداً كان عليه شيء . كان عليه ذلك الشيء في السهو والنسيان كما يكون عليه في العمد . ومن وقف بعرفة من المحرمين بالحج ودفع منها قبل الغروب فعليه دم ، فإن كان الإمام واقفاً على حاله رجع فوقف معه ما بقي من الوقوف والدم عليه [على حاله] . ومن بات في غير منى في أيام منى كان مسيئاً ولا شيء عليه ، وسواء كان من أهل السقاية أو من الرعاة^(٣) أو غيرهم ، وإن قتل محرم صيداً حكم عليه في ذلك ذوا عدل فتوأمه في المكان الذي أصابه فيه ، وإن بلغت قيمته ثمن هدى صرفه في هدى ، وإن شاء ابتاع بها طعاماً فأطعم كل

(١) في الفقيهية بأن يرعاه من غير ذكر بعير .

(٢) في المغرب الحشيش من السكالا اليابس إلى أن قال : وحششت الحشيش قطعته ، واحتشنته حنثه عن الجوهرى وفيه نظر وعليه قول القدوري في السكالا لبس له أن يحنثه ولا أن يمينه حتى يحنثه فيحرمه . قلت : وعلى هذا قول الطحاوى : أى لا ينبغي له أن يحنثه . وقال في التجدد : احتش الحشيش سمي في طلبه وجهه وهو أيضاً قريب منه في المعنى .

(٣) قوله أو من الرعاة ساقط من الأهرية .

مسكين نصف صاع من بر ، وإن شاء قوّمها طعاماً ثم صام عن كل نصف صاع بر^(١) منه يوماً ، هو بخير في ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه يحكم به ذوا عدل فإن حكماً هدياً نظر إلى نظيره من النعم الذى يشبهه في المنظر ولم ينظر إلى قيمته ، فيكون عليه في الظن شاة وفي الأرنب عتاق أوجدى ، وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها ، وسواء كانت الحمامة من حمام مكة أو من حمام غيرها ففيه قيمته طعاماً . وقول أبى حنيفة^(٢) في القيمة أجود ، وقول محمد في الاختيار أنه إلى المسكين على قاتل الصيد أجود ، وإن شاء أن يصوم عن كل نصف صاع من ذلك الطعام يوماً فقل ، وإن حكم المسكين [بالطعام أو حكماً] بالصيام فقل ما قال أبو حنيفة وقتله الصيد عامداً أو قتله لإياه ساهياً سواء ، وكلما قتل صيداً حكم عليه كما ذكرنا . وإذا قتل الحر من صيداً كان على كل واحد منهما جزاء . وإذا قتل القارن صيداً كان له جزاءان ، وكذلك كل ما فعله في قرّنه مما يجب على الحاج أو على المعتصر شيئاً وجب عليه مثلاً ذلك^(٣) "سواء . وإذا قتل الحلال صيداً [كان] في الحرم كان عليه في ذلك مثل الذى على الحرام إذا قتله في الإحرام إلا أنه لا يخزه في ذلك صوم^(٤) ومن صدّ من الحرمين^(٥) عن الحرم بدو . أو حصّره عنه أو حسّسه عنه مرض . أو ما حبسه^(٦) عنه من شئ ، كان ذلك حصراً وثبت على إحرامه حتى ينحر عنه اغدى في الحرم فيمحل به ويكون عليه قضاء ما حل منه ، وإن كان الذى حل منه

(١) وفي لفظة نصف صاع من بر .

(٢) كان في الأصل وفي قول أبى حنيفة وليس صواب فعونا حرف في وسط هدا . ومن لفظة وفي المخرج : وأما إذا حكماً عليه طعاماً أو صياماً من . قال أبو حنيفة وأبو يوسف . (٣) كان في الأصل مثل ذلك وليس صواب وإلى الصواب . في لفظة مثلاً ذلك لأن حر .

عذر يصعب عليه جزء لأمره وجزاء ففتح .

(٤) وفي لفظة صوم .

(٥) وفي لفظة الحرمين والصواب الحرم مكان في الحرم .

(٦) وفي لفظة أمر .

عمره كانت عليه عمره مكانها ، وإن كانت حجة كانت عليه حجة وعمره مكانها ، ولا يكون الإحصار بمكة وإنما يكون قبلها ، ولا يكون الحاج محصرا بعد ما يقف برفة وإنما يكون محصرا قبل ذلك . ومن أحصر في حج يمشي بهدى وواعدهم أن ينحروه عنه في أي العشر شاء ، فإذا انحروه عنه حل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ولا يجوز له أن يواعدهم أن ينحروه عنه في قول أبي يوسف ومحمد إلا في يوم النحر ، وبه نأخذ . ولا ينحر عنه في قولهم [جميعا] إلا في الحرم . وإذا نحر عنه المدي فإن أبا حنيفة ومحمد أقالا ليس عليه أن يحلق رأسه . وقال أبو يوسف فيما روى عنه محمد : يحلقه ، فإن لم يحلقه فلا شيء عليه . وقال أبو يوسف فيما ^(١) بعد ذلك فيما روى عنه محمد بن سماعة لا بد له من حلقه ، وبه نأخذ . ويفعل المحصر بالعمرة كما يفعل المحصر بالحج إلا أنه لا وقت لنحر المدي لها . ومن فاته من الحاج الوقوف برفة حتى يطلع الفجر ^(٢) من يوم النحر فقد فاته الحج فيفعل ما يفعل للمتمتع وعليه القضاء ولا هدى عليه . وإذا أحرم العبد بتير إذن سيده ، والمرأة بتير إذن زوجها بسوى ^(٣) حجة الإسلام التي هي على المرأة دون العبد فتمتعها وحلاهما ^(٤) حلا وكان عليهما مثل ما على المحصر ^(٥) مما ذكرنا ، إلا أن العبد إما يفعل ذلك بعد ما يعتق . وإذا أحرم المرأة بحجة الإسلام وهي من واجدى السبيل في وقت إحرام أهل بيدها فليس تزوجها منها من ذلك . والمدي من الإبل والبقر والغنم . ويجزئ فيه ما يجزئ في الأضاحي ، ولا تكل من شيء من أهدا ، إلا هدى المتعة وهدى القرآن . وهدى التطوع إذا بلغ محله . وكل هدى عض دون محله فلصاحبه أن يفعل ما شاء إلا هدى التطوع فإنه ينحرد وبشمس به

(١) نغض ما ساقط من قمعية .

(٢) وفي الأصل شيء حتى يطلع فجر .

(٣) وفي القمعية سوى .

(٤) كان في الأصل حلالها وفي قمعية حلالها والعديد وحرامها .

(٥) كان في الأصل من يحل المحصر وفي القمعية مثل ما على المحصر وهو المصروع .

فى دمه ثم يضرب بها صفحته ويحل بينه وبين الناس يأكلونه ولا يأكل هو منه ولا بدل عليه فيه ، وعليه فيما سوى التطوع البدل .

باب خطب الحج

قال أبو جعفر : فى الحج ثلاث خطب : إحداهنّ قبل التروية بيوم بمكة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة لا يجلس فيها ، وخطبة يوم عرفة بمرفة بعد الزوال قبل الصلاة ، وهى خطبتان يجاس بينهما جلسة خفيفة . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : يتندى الخطبة إذا فرغ المؤذنون من الأذان بين يديه كما يفعل فى الجمعة ، وهو قول محمد رضى الله عنه ، وهو قول أبى يوسف القديم أيضا . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك يخطب الإمام قبل الأذان ، فإذا مضى من خطبته صدر أذن المؤذنون ، وبه نأخذ . وخطبة بعد النحر بيوم معنى كالخطبة التى قبل التروية

باب الإشعار

قال أبو جعفر : وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يكره الإشعار ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا يريان به بأساً ، وبه نأخذ . ولا يشعر فى قولها إلا البدن . ولا يشعر البدن إلا فى التطوع وفى القرآن . وفى المتعة ، ولا يشعر فيما سوى ذلك . ولا بأس بتجليل الإين والبقر فى قولهم جميعاً ، ولا بأس أيضا بتقليدها . والتقليد [أن تجعل] فى رقبة كل واحد منها عروة مزادة أو مالا جديدة ، ثم تصدق بذلك كله إذا نحرث . والإشعار فى الجانب الأيسر من السند إلا أن تكون إلا مائة مائة مائة بعض فى جانبها الأيسر وبعضها فى جانبها الأيمن لمسقة فى ذلك . ولا بأس بترك التعريف بأحد ، ^(١) .

باب حكم التمتع في سياقته^(١) الهدى

عند إحرامه وفي تركه سياقته^(٢)

قال أبو حنيفة : وإذا أحرم الرجل بعمرة وهو يريد التمتع ولم يسق لها هديا وليس من حاضري المسجد الحرام ؛ فإنه إذا فرغ من عمرته صار حلالا ولا يزال كذلك حتى يحرم بالحج فيصير حراما ، ولو كان ساق هديا لمتعته عند إحرامه لعمرته لم يحل من عمرته حتى يحل من حجته ، ولو أحرم بعمرة وهو يريد التمتع وساق لها هديا ثم بدا له ألا تمتنع [كان ذلك له] وكان له بيع الهدى ولم يكن عليه سوى ذلك ، ولو أنه بعد إحلاله بعد^(٣) عمرته وبعد استهلاكه الهدى بدا له أن يحرم بالحج من عامه ذلك ولم يرجع إلى أهله كان ذلك له ، وكان عليه هدى لمتعته وهدى آخر لإحلاله بين عمره وبين حجته بعد سياقته^(٤) الهدى الأول لمتعته .

كتاب البيوع^(٥)

قال أبو جعفر : وإذا حاقد الرجلان البيع اجابا . منهما لا خيار اشترطه فيه واحد منهما فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك مرقا بأداهما عن موطن البيع أو لا يتفرقا . واخيار الذي جاءت به السنة هو بن قول المانع قد بعثك وبين قول صاحبه قد قبلت منك : للمخاطب بالبيع الرجوع فل قول صاحبه عما قال ، وللمخاطب قبول ذلك القول ما لم يفسق^(٦) هو وصاحبه بأداهما ، فإذا افترا بأدائهما لم تكن له أن يصل مد ذلك ، وإليه شور له أن يقل

(١) وفي الثانية سياقه .

(٢) وفي البيعية من عمره مكان مد عمرته

(٣) وفي البيعية أبواب احترت باب البيوع .

(٤) وفي البيعية مد يتهدى هو وصاحبه المد به من عمره .

من صاحبه ما لم يكن أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر ، وما لا يمكن صاحبه أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر قبل ذلك . ولا يجوز اشتراط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ، محمد رضي الله عنهما فلا بأس به ثلاثة أيام وأكثر منها إذا كان إلى نهاية معلومة ، وبه تأخذ . وعناق المشتري فيما له فيه الخيار جائز وعليه ضمان ثمنه . وعناق المشتري فيما فيه الخيار للبايع باطل . وإن مات في يد المشتري ما له فيه الخيار كان عليه ضمان ثمنه لبايعه ، وإن مات في يده ما لباعه فيه الخيار كان عليه ضمان ثمنه لبايعه . والخيار لا يرث .

باب الزبا والصرف^(١)

ور أبو جعفر : ولا يجوز بيع للذهب بالذهب إلا متلا مثل سواء [سواء] . ومن قاده هذا الصرف فيه قيل أن يفرد دنداهم ، والقصة بالقصة كذا في جميع ما ذكر . ولا يجوز إخبار في الصرف . والزبا دخل في كل مكبل وفي كل موزون ما كولا كان أو غير ما كولا . وكل جس من أحسن المسكيل أو من أجناس الموزون فلا يجوز أن يباع بحسه متفاضلا . ولا يجوز أن يترق^(٢) بتباعد عن الموزن الذي تباعد^(٣) فيه قبل قبضه . به ، إلا أن تكون بيعة من سوى الذهب والفضة : فإنه إذا كان كذلك^(٤) لم يضرهم تباعد قبل قبضه . ولا يجوز بيع نسي من تكليات ولا من الموروث شيء من حاسبه سبعة . ولا نسي بيعة عتبه شيء من حاسبه غير عتبه إذا تقاض ما كان منه حاسبه قبل أن يترق^(٥) .

١ في الأصل ريذة وغيره وكسب في شرح وهو سبعة من قبضة وحسب إسماعيل
٢ نسي فيه شيء سوى ما في الصرف ويرد . وثقة غير
٣ وفي القصة من تترق .
٤ وفي القصة ما جاء .
٥ وفي القصة من تترق .

بأبدانها عن موطن البيع^(١). والتَّمَوْر^(٢) كلها جنس واحد وإن اختلفت أسمائها ، وكذلك الحنطة جنس واحد وإن اختلفت أسمائها وبلدانها . ولحوم الضأن ولحوم الماعز نوع واحد ؛ ولا يباع بعضها ببعض إلا كما يباع النوع بقوعه مما يدخله^(٣) الربا . ولحوم الإبل العراب [منها] والبخت نوع واحد . ولحوم البقر والجواميس^(٤) نوع واحد ، وكل نوع من هذه الأنواع فلا بأس ببيعه بالنوع الآخر ؛ واحد بأمثاله إذا كان يداً بيد . والشعير والحنطة نوعان مختلفان . والحبوب كلها من القُطْنِيَّة^(٥) وغيرها أنواع مختلفة . ولا بأس ببيع الحيوان باللحم من جنسه وإن كان الحيوان فيه من ذلك اللحم أكثر [من] اللحم الذى يبيع به فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما . وأما فى قول محمد فلا يجوز ذلك^(٦) إلا أن يحيط العلم أن فى الحيوان المبيع من اللحم أقل من ذلك اللحم المبيع به فيكون

(١) وفى المرح : ويان هذا هو أن يقول بمت هذه الحنطة على أنها قفيز بقفيز . أو قال بمت منك هذه الحنطة على أنها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لأنه جعل الدين منها مبيعاً والدين الموصوف ثماً . ولكن قبض الدين منهما قبل التفرق بالأبدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن مدين بين وما كان ديناً لا يتبين إلا بالبض . ولو قبض الدين منهما ثم تفرقا جاز البيع قبض الدين منهما أو لم يقبض الخ ومن شاء زيادة الاطلاق فعليه بالمرح .
(٢) التمور والتمران والتمرات جمع ثمرة وهو اليابس من تمر النخل .
(٣) كان فى الأصل حتى يدخله والأصوب مما يدخله ، كما هو فى القبيضة .

(٤) الجواميس : جمع جاموس وهو مربي كاوميش لفظ فارسي مركب من كاو بالكاف الفارسي بمعنى بقر ومن -يش- بالعين المعجمة بمعنى الضأن وهو ضرب من كبار البقر يكون داجناً ومنه أصناف وحشية . قلت : وهو من حيوانات الهند لا يوجد فى بلاد آخر إلا نادراً ، وقام يمكن له اسم فى لسان أهل الفرس فاخترعوا له اسماً مركباً لما كان له شبه من كلا النوعين ، ولم يكن فى أرض العرب فأخذوه من الفرس وعربوه .

(٥) وفى ثمر : القبيضة بكسر القاف وتشديد الباء بعد النون . وحكى الأزهرى بالضم عن اللبرد . وهى من الجبوب ما سوى الحنطة والقمير ، وهى مثل الدس والماش والبالق والأوياء والخمس والأرز والمسم والخابان عن الدينورى . وعن أبى معاذ الطائى خضر الصيف . وقال غيره : وهى اسم جامع لهذه الجبوب التى تدر وتضخ ، سميت بذلك لأنه لا بد منها لكل من قطن بالسكان أى أقام ، وقيل لأنها تتحد مع غصن .

(٦) وفى القبيضة وأما محمد فلا يجيز ذلك .

ذلك اللحم بمثله ويكون الباقي منه بما في الحيوان سوى اللحم ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون إلا أن يعلم أن ما في الزيتون من الزيت أقل من ذلك الزيت فيكون الزيت بمثله ويكون ما بقي منه بالزيتون . وبيع الشاة التي في ضرعها لبن بلبن من جنس لبنها كبيع الشاة باللحم من جنس لحمها على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك . ولا بأس ببيع الرطب بالتمر يداً بيد مثلاً بمثل في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف ومحمد ، ولا يجوز متفاضلاً في قولهم جميعاً . وإذا اشترى الرجل شيتين كميدن أو كثنوين فلم يقبضهما حتى رأى أحدهما عيباً فإنه يردهما جميعاً أو يأخذهما جميعاً ليس له غير ذلك ، وإن كان قد قبضهما جميعاً ردَّ المغيب منهما بمحضته من الثمن على الصحة ، وإن كان قد قبض بعض المبيع وبقي بعضه فهو في حكم من لم يقبض شيئاً منه في ذلك . وإذا وجد الرجل درهما معيباً في دراهم صرفها بعد ما افترق هو والذي صارفه لإياها فإن كان زائناً أو نهرجاً^(١) كجاء ردُّه واستبداله ، ولا يفارق صاحبه عن موطن البذل حتى يقبض البدل منه فإن فارقه قبل أن يقبض البدل منه انتقض الصرف في ذلك الدرهم خاصة وكان شريكاً في الدينار الذي صارفه به^(٢) تلك الدراهم بذلك الدرهم ، وكذلك لو وجد فيها زائناً أو نهرجاً أكثر من درهم فيها بينه وبين نصف الدراهم ، فإن وجد فيها كذلك أكثر من نصف الدراهم ردَّ ما وجد منها كذلك وكان شريكاً في الدينار بحسابها في قول أبي حنيفة . وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإنه يردّها ويستبدلها ولو كانت كلها كذلك ، وبه نأخذ . وإن وجد في الدراهم واحداً فما فوقه سقواً أو رصاصاً^(٣) أمداً ما افترقا رده وانتقض الصرف فيه وعاد هو والذي صارفه الدراهم شريكين في الدينار الذي كان قبضه منه .

(١) وفي النسخة الثانية بهرج وكذا في الحرف الآتي . والبهرج والنهريج بتقديم النون الدرهم الذي فضته ردية . وقيل : الذي الغبة فيه الفضة . لإعراب بهرة بكلة فارسية . وقيل : حندية أصابها بهله . وقيل : إلى الفارسية . وقيل : بهرة ثم عريت فعمل بهرج .

(٢) كن في الأصل صارف والأفضل صارفه كما هو في المغيبة .

(٣) وفي المغرب . استوق دافع : أردأ من بهرج . وعن السكري استوق عندهم . كان =

باب العرية

قال أبو جعفر : العرية أن يرى الرجل الرجل ثمر نخله فلا يحذها المرء حتى يبدو للمرء أن يمنعه منها أو يوضه منها خرمها تمرًا ، أو يقبل ذلك منه المرء فيعطيه ذلك للمرء والمرء ؛ يخرج المرء من حكم من وعد وعدًا ثم أخلفه ، ويخرج المرء من حكم من أخذ عوضًا عن^(١) شيء لم يكن ملكه .

باب بيع أصول الشجر والنخل والثمار

قال أبو جعفر : وإذا باع الرجل شجرًا أو نخلاً فيه ثمر قد بدا منها فالثمر للبائع وعليه قلمه من شجر المشتري ومن نخله وليس للبائع تركه إلى جذاذ ولا إلى غيره وسواء أثمر أو لم يؤثر إذا ظهر في نخله وبان فيها ، وإن اشترى الثمرة دون الأصل فالمشتري جائز وعلى المشتري أن يحذها أثمرت قبل ذلك أو لم تؤثر ، فإن اشترط في البيع تركها إلى جذاذها فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : البيع على ذلك فاسد . وقال محمد : إن كان صلاحها لم يبد فالبيع فاسد ، وإن كان قد بدا فالبيع جائز والشرط جائز ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الثمرة إلا صاعًا منها . ولا بأس ببيع الجزء المعلوم من أجزائها . وما أصاب الثمرة^(٢) بعد قبض مبتاعها إياها من الساء أو من جنابة جازع عليها فن مال المشتري ، وإن كان ذلك قبل قبض المشتري إياها فن مال البائع ، ويبطل البيع فيما تلف منها بذلك إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ الباقي منها بعد ما ذهب منها من الساء بحصته من الثمن وإن شاء^(٣) في جنابة الجاني

== لصغر أو النحاس هو الغالب الأكثر . وفي الرسالة اليوسفية البهجة إذا عليها النحاس لم تؤخذ وأما المستوفة غرام أخذها لأنها طوس . وقيل : تريب سه نو . وفي النجد : الستوق والستوق درهم زيب ملبس بالفضة . وفي الغرب وفي الزبوف من الدرهم هو الموه .
(١) وفي القيفية من شيء .

(٢) كان في الأصل من الثمرة والصواب ما في القيفية وما أصاب ثمرة . قلت : ولعل أفض من كان من تزوك الأصل بالعامن فأدخله الناسخ قبل الثمرة وهو ما أصاب الثمرة من بعد قبض ، والله أعلم .

(٣) وفي القيفية أو يشاء تشتري .

عليها أن يمضى البيع ويبيع الجاني قيمة ما جناها عليها فيكون ذلك له . وإذا اشترى الرجل الرطبة القائمة في الأرض جاز ذلك وكان عليه جذاتها ، وإن اشترط ذلك على البائع كان البيع فاسداً . وإذا باع الرجل للرجل أرضاً دخل ما كان فيها من بناء ونخل وشجر في البيع ، ولم يدخل فيه ما كان فيها من زرع ولا من نحر وكان للبائع أن يقلعها لنفسه . ومن ابتاع شيئاً بعينه فهلك في يد بائعه بطل البيع فيه . ومن اشترى شيئاً [بعينه فما زاد في ذمة بائعه لم يجوز بيعه قبل قبضه ، فإن هلك في يد بائعه بطل البيع فيه . ومن اشترى شيئاً بعينه] أو في ذمة لم يجوز بيعه قبل قبضه ولا الشركة [منه] ولا التولية فيه ، والحالة به كالبيع فيه ، ولا يجوز في شيء من ذلك ^(١) والإقالة قبل قبض المبيع فسخ للبيع فيه ، وهي بعد قبض للمبيع في قول أبي حنيفة رضي الله عنه كذلك ، وبه تأخذ . وهي في قول أبي يوسف رضي الله عنه بعد قبض المبيع بيع مستقبل ، وقبل قبضه فسخ للبيع . ومن وجب له حق من قرض أو من ثمن مبيع فابتاع به شيئاً بعينه جاز قبضه أو لم يقبضه . وإن ابتاع به شيئاً بغير عينه فإن قبضه قبل أن يفتقر هو وبائعه إياه عن موطن البيع ثم البيع ، وإن تفرقا قبل أن يقبضه بطل البيع . ومن اشترى طعاماً صبرة فقبضه جاز له بيعه نقله عن موضعه الذي ابتاعه فيه أو لم ينقله . ومن اشترى صبرة طعام على أن كل قفيز منها بدرهم فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك إنما وقع البيع على قفيز واحد بدرهم واحد فإذا كالمها البائع للمشتري كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ بقيتها بعد القفيز الذي لزمه منها كل قفيز بدرهم وإن شاء ترك . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : يلزمه البيع فيها كلها كل قفيز بدرهم ، وبه تأخذ . وإن اشترى الصبرة كلها بمائة درهم كل قفيز منها بدرهم فقد وقع البيع على جميعها كل قفيز منها بدرهم في قولهم جميعاً .

باب المصراة وغيرها

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل ناقة أو بقرة أو شاة على أنها تبون

(١) وفي الفقيه لا يجوز شيء من ذلك .

ثم حلبها مرة بعد مرة^(١) فحين له بنقصان^(٢) لبنها أنها مصرة فإنه يرجع على بائعه بنقصان عيها وليس له ردها عليه دون لبنها ولا مع لبنها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه القديم ، وبه نأخذ . وقد قال [أبو يوسف] بأخرة فيما روى عنه أصحاب الإجملاء إنه يردها بقيمة صاع من تمر ويحتبس لبنها لنفسه . ومن اشترى أمة فاستفلسها ثم أصاب بها عيها ردها على بائعه واحتبس غلتها وكانت طيبة له ، ولو جامعها ثم وجد^(٣) بها عيها كان بائعه بالخيار إن شاء أخذها ولا شيء له [عليه] غيرها وإن شاء رد أرض عيها من ثمنها وسواء كانت بكرًا أو ثيبًا . وكذلك لو جنى عليها جناية [ثم أصاب بها عيها ، ولو كانت تزوجها أو جنى عليها غيره جناية] فوجب لها مهر أو أرض ثم أصاب بها عيها رجع على بائعه بأرض عيها من ثمنها الذي ابتاعها به منه ولم يكن لبائعه أخذها . ولو اشتراها ثم باعها ثم ظهر على عيب^(٤) كان بها في يد بائعه فلا شيء له على بائعه . ولو أعنتها ثم علم بعيبها رجع بأرضه على بائعه . ولو قتلها غيره ثم علم بعيبها لم يرجع على بائعه بشيء . ولو قتلها هو ثم علم بعيبها لم يرجع على بائعه في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه القديم . وروى عن أصحاب الإجملاء عن أبي يوسف بعد ذلك أنه قال^(٥) يرجع على البائع بأرض عيها ، وبه نأخذ . ولو اشترى طماعاً فأكله ثم علم أنه كان مبيعاً عند بائعه فإن أبا حنيفة قال لا شيء له على البائع . وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع عليه بنقصان العيب ، وبه نأخذ . وإذا ظهر بها عيب يحتمل أن يكون كان في يد البائع ويحتمل أن يكون حدث في يد المشتري فادعى المشتري أنه كان في يد البائع وأنكر البائع

(١) وفي الفضية بعد أخرى .

(٢) وفي الفضية نقصان .

(٣) وفي الفضية ثم أصاب .

(٤) أي اطلع على عيب يقال ظهر عليه إذا اطلع عليه .

(٥) وفي الفضية وروى عنه أصحاب الإجملاء أنه قال بعد ذلك . قلت فالصواب روى أصحاب الإجملاء عن الخ ، وأما عن الأول فن تصرفات النساء .

ذلك فطلب المشتري يمينه فعليه اليمين على البعثة لقد باعها منه وسلمها إليه وما بها هذا العيب ، فإن حلف برىء إلا أن يقوم عليه بينة [بخلاف ذلك] فتكون البينة أولى من يمينه ، وإن نكل عن اليمين ألزمه القاضي ذلك وردها للمشتري على البائع . ومن اشترى شيئاً ما كوله في جوفه^(١) فكسره فوجده قاسداً فإن كان لقشره قيمة كان البائع بالخيار إن شاء أخذ قشره وردّ ثمنه على المشتري ، وإن شاء أبى ذلك ورد من ثمنه ما بين قيمته معيباً وبين قيمته صحيحاً على المشتري ، وإن كان لا قيمة له رجع بثمنه كله على البائع . ومن باع عبداً له مال فحاله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له على ما تحمل عليه البياعات ، فإن كان له مائة درهم [والتمن درهم] صار البائع كأنه باع من المشتري العبد ومائة درهم بالتمن التي وقع به البيع فإن كان الثمن ذهباً جاز ذلك إذا تقابضا قبل أن يتفرقا ، فإن كان قضة أكثر من المائة الدرهم جاز ذلك إذا تقابضا قبل أن يتفرقا فكان ثمن المائة الدرهم مثلها من الثمن وكان ما بقي ثمناً للعبد ، وإن كانت القضة مثل المائة الدرهم أو أقل من ذلك لم يجز البيع . وإذا جنى العبد جنابة في بى آدم ثم باعه مولاه فإن كان باعه على علم منه بجنابته كان غتاراً لها وكان عليه أرشها ، وإن كان عن غير علم^(٢) منه بها كان عليه الأقل من قيمة العبد ومن أرشها وتم البيع . وإن كانت الجنابة في مال كان ولها بالخيار إن شاء أمضى البيع وأخذ الثمن في الواجب له فيها إلا أن يكون الثمن أكثر منه فيكون الفضل للبائع ، وسواء باع العبد على علم بها أو على جهل منه [بها] وإن شاء أبطل البيع وأخذ البائع ببيع العبد في الواجب له فيها إلا أن يفرم له ذلك البائع من ماله . والبيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وفيما سوى الحيوان ، ويدخل في ذلك ما علمه البائع وما لم يعلمه ، وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه .

(١) وفي الفرج ما كولا جوفه وهو الأسوب .

(٢) وفي الفقيهة على غير علم منه .

ومن اشترى شيئاً بثمن معلوم حال أو آجل فقبض ما اشترى ولم يرفع ثمنه فلا يجوز لبائعه أن يبتاعه من مبتاعه منه بأقل من ثمنه الذي باع به منه ، وكذلك لو بقي عليه من ثمنه شيء وإن قل . وإذا باع الرجل من الرجل شيئاً مراعاة ثم علم المشتري بخيانة كانت من البائع له في ثمنه زادها عليه فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالاً للمشتري بالخيار إن شاء حسبه ولا شيء له^(١) غير ذلك وإن شاء رده وقبض البيع فيه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه يرجع المشتري على البائع بالخيانة وبمحبتها من الربح ، وإن كان ذلك في تولية فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضي الله عنهما قالاً يحط [له] أخيانة عن المشتري ويلزمه المبيع . وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه لا يحط عنه شيء والقول فيه كما قال أبو حنيفة في أخيانة في المراجعة ، وبه نأخذ . وإذا اختلف المتبايعان في الثمن والمبيع فأثم تحالفاً وتراداً البيع ، وإن كان قائماً فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالاً القول قول المشتري في الثمن مع يمينه إن طلب البائع يمينه على ذلك ولا يترادآن البيع . وقال محمد بن الحسن : يتحالفان في ذلك ويترادآن قيمة المبيع والقول فيها قول المشتري مع يمينه [إن طلب البائع يمينه] على ذلك ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الآبق على حال ولا يجوز بيع طير لم يصطد ولا سمك لا يؤخذ إلا بصيد مستأنف . ومن باع شيئاً بغير أمر مالكة بغير عرض^(٢) فالسك

(١) كان في الأصل عليه والصواب له كما هو في القضيّة . قلت : ولو جمع له وعليه لكان أصوب أمي لا شيء له عليه لكن لم يكن فأبينا على أحد الأصلين الأقرب إلى الأصوب .

(٢) وفي الثرب : والمرض أيضاً خلاف النقد . وفي المرح قال : ومن باع ملك النير بغير إذن مالكة فهو على وجهين إما أن يبيعه بدين أو بدين عين فإن باعه بدين دين كالدرهم والدنانير والفلوس والكيلى والوزن للوصف بغير عينه فإن البيع موقوف إلى إجازة المالك . وقيام الأربع فيه شرط للحقوق الإجازة فيه وهو البائع والمشتري والمالك والمبيع . وقيام الثمن في يدى البائع ليس بضرط فإن أجازته المالك بعد قيام الأربع جاز البيع وتكون الإجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون البائع كالوكيل للمعيز في يمينه والثمن يكون للمعيز إن كان قائماً وإن حلك في يد البائع حلك أمانة للمعيز لأن الثمن في يد الوكيل أمانة إلى أن قال : وأما إذا باعه بغير عرض فماتين للمعد إذا عينه فها هنا قيام الخمس شرط للحقوق الإجازة : الأربع ماذكر والخامس قيام العرض وهو =

بالتحليل ما لم يمت واحد من متعاقبي البيع ومن المالك المبيع وما لم يظن
 المبيع إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه . وإن باع برضى كان مالك المبيع
 بالتحليل إن شاء أمضى البيع فجاز البيع الذى تولاه وكان عليه قيمة المبيع الذى
 كان يملكه وإن شاء أبطل البيع . وإن اشترى رجل لرجل شيئاً بغير أمره
 كان ما اشترى من ذلك لنفسه أجازته الذى اشتراه له أو لم يجزه . وبيع الأعمى
 جائز وابتاعه جائز ، وله فيما اشترى التحليل بالجلس إن كان مما يمس ، وإن
 كان مما لا يمس فإن محمد بن الحسن رضى الله عنه قال : إذا وصف له فكان
 كما وصف له قام ذلك مقام رؤيته إياه لو كان بصيراً ، وبه نأخذ . وقال مرة
 أخرى إذا قام من المبيع المقام الذى لو كان بصيراً كان ذلك رؤية له كان ذلك
 المقام منه وهو أعمى كذلك . وبيع الملامسة والمناذرة لا يتصدق بهما بيع ، وما
 يمان كانا فى زمن الجاهلية : يتراوض الرجلان على السلعة فيلصقها المشتري
 بيده فيكون ذلك ابتاعاً لها ^(١) رضى مالكها بذلك أو لم يرض ، فهذه
 الملامسة . وأما المناذرة فكان الرجلان يتراوضان ^(٢) على السلعة فيحب مالكها
 إلزام المسام له عليها إياها فيبذلها إليه فيلزمه بذلك ولا يكون له ارتجاعه ^(٣) .
 وبيع آخر قد كان أهل الجاهلية يتبايعونه ويسونونه بيع الحصاة ؛ وهو أنهم
 كانوا يتراوضون ويتسامون على السلعة فإذا وضع الطالب لشرائها حصاة عليها
 يجب ^(٤) له البيع فيها على صاحبها ولم يكن لصاحبها ارتجاعها ، قهى ^(٥) رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله . ولا يجوز بيع الحبل دون أمه ، ولا بيع الأم دون

== الثمن شرط أيضاً فإذا لحقت الإجازة عند قيام المجلس جاز البيع ويكون الثمن للبائع دون المغير
 وله أن يرجع على البائع بقيمة ماله إن لم يكن له مثل فإن كان له مثل يرجع عليه بثله الخ والتفصيل
 فى المصريح بما لا مزيد عليه -

- (١) وفى القضية ابتاعها .
- (٢) وفى الترتيب : وفى الإجازات البائع وللمشتري إذا تراوصا السلعة أى تداريا فيها الخ .
- (٣) وفى القضية رده عليه .
- (٤) وفى القضية أنه له .
- (٥) وفى القضية قهى .

أهلها ، ولا بيع اللين في الفزع ، ولا بيع عَسَب الفعل^(١) . ومن اشترى مالم يرد قله فيه خيار الرؤية . ومن باع عبده من رجل بثمان على أن يبيعه الآخر عبده بثمان ذكراه لم يميز البيع . ولا يحل النجش . ولا يصح تلقى السلعة في البلد التي يضر ذلك أهله^(٢) ولا بأس به في البلد التي لا يضر ذلك أهله^(٣) وكذلك بيع الحاضر لليادي . ولا ينبغي أن يسوم الرجل على سوم أخيه إذا جئ^(٤) البائع إلى بيعه . ومن كان عليه دين من غير قرض فأخر به إلى أجل لزم التأخير [وجاز] وكان كأنه كان في أصله ، وإن كان من قرض لم يميز ذلك وكان حالا . ولا بأس أن يتجر الوصي بمال اليتيم ولا ضمان عليه إن أصيب في ذلك . وإذا أقر العبد بدين وكذبه مولاه فإن كان مأذوناً له في التجارة لزمه وبيع ما في يده من التجارات فيه ، فإن قصر ثمنه عن ذلك بيع العبد فيه ، فإن قصر ثمنه عن ذلك كانت البقية عليه إذا عتق ، وإن كان محجوراً عليه لم يلزمه من ذلك شيء حتى يحتق . وبيع الكلاب التي ينفع بها والصقور والقهود والمهر جائز . ومن قتل شيئاً من ذلك غرم قيمته ماله . وأجر وزان الثمن على المشتري ، وأجر كيال المبيع ووزانه وعاده وذارعه على البائع . ولا يجوز بيع مالم يقبض من الأشياء المبيعات إلا العقار فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يميز بيعه قبل قبضه . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فساكناً لا يميزان بيع ذلك أيضاً حتى يقبض ، وبه نأخذ . ثم رجع أبو يوسف عن ذلك إلى قول أبي حنيفة . ولا يجوز لمن اشترى شيئاً كيلاً وإن قبضه أن يبيعه حتى يكتبه ، وكذلك حتى يتزنه إن كان اشتراه وزناً ، وكذلك حتى يصد له إن كان اشتراه عدداً . ولا بأس أن يبيعه قبل أن يذرع له إن كان اشتراه مذارعة . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضى الله عنهم ،

(١) وفي المغرب : نهى عن عَسَب المحل وهو ضرابه يقال عَسَب الفعل الناقة يسبها عسباً إذا قرعها . والمراد من كراه 'الصب على حذب المضاف .

(٢) وفي القضية بأهله في الموضعين .

(٣) حنم جنوحاً مال واجتنب مثله وفي التنزيل : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » مقرب .

وجه نأخذ . غير أن أبا يوسف قد قال بأخرة في الممدود : له [أن يبيعه] قبل أن يمد له
 إن كان قد قبضه . وقد روى ذلك أيضاً عن محمد بن الحسن . وبيع الأخرس
 وابنياعه وعقوده على نفسه بالإشارات المفهومات منه جائز كله ، وهو في إشارته
 كالتمسك في كلامه . وهذا إذا كان ولد أخرس ، فأما إن كان [طرا] ^(١) عليه الخرس
 فإنه ليس كذلك ، ولا يجوز شيء من هذا منه كما يجوز من الأخرس الأصلي
 إلا أن يكون ذلك قد دام به حتى يئس من كلامه فإنه بذلك يقوم مقام الأخرس
 الأصلي . ومن اشترى شيئين لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه كالخفين وكالنملين قبضهما
 وأصاب بأحدهما عيباً فهما كالشيء الواحد إن شاء ردهما وإن شاء احتبسهما .
 وللبائع احتباس ما يباع ما بقي له على المتابع أو على حويل إن أحاله عليه شيء من
 الثمن إن كان الثمن حلاً ، وإن كان آجلاً لم يكن له ذلك . ولا ينبغي لأحد
 أن يفرق بين ذوى رحم محرمة فيهما ^(٢) صغير ، فإن فعل فإن أبا حنيفة كان يكره
 ذلك ولا يفسخ البيع فيه ، وكان أبو يوسف يكره ويفسخ البيع فيه ^(٣) وبه نأخذ .
 وكذلك الحكم في هذا حتى يبلغ الصغير . وقال ^(٤) محمد بن الحسن في الصبي
 إذا كان له أخوان أو اختان أو عمتان ^(٥) أو خالتان فإنه لا بأس ببيع واحد
 من ذلك واحتباس الصغير مع الآخر .

باب أحكام البيوع الفاسدة

قال أبو جعفر : ومن اشترى شيئاً شراء فاسداً لم يقبضه بأمر بآئمه لم يخرج
 من ملك بآئمه ، وإن قبضه بأمر بآئمه خرج من ملكه إلى ملك مبتاعه منه ،

(١) في الأصل كان عليه وسقطت هذه البارة من الأصل الثاني وفي الفرج طراً مكان كان
 وعبارة أو طراً عليه الخرس فزدنا طراً بعد كان .

(٢) كذا في الفضية ، وكان في الأصل : بين ذى رحم محرمة فيها صغير . وفي الشرح بين
 ذوى رحم محرمة فيها الصغير .

(٣) وفي المفضية وكان أبو يوسف ومحمد يكرهان ذلك ويفسخان البيع فيه .

(٤) وفي الفضية غير أن مكان قال .

(٥) وفي الثانية عمان .

فلنكس عليه ملك قاسد ، فإن قوته يبيع أو تمليك منه إياه غيره جاز ما فصل من ذلك وكان عليه ضمان قيمته يوم قبضه لئامه . وكذلك إن كان عبداً فأحقه أو دبره أو كاتبه ، أو كانت أمة فأولدها .

باب السلم

قال أبو جعفر : ولا يجوز بيع السلم ولا آجال البياعات إلى الحصاد ، ولا إلى الجداد^(١) ولا إلى الدياس^(٢) ولا إلى صوم النصارى ، ولا إلى فطر اليهود^(٣) قبل دخولهم في صومهم ، فإن كانوا قد دخلوا في صومهم فقد صار آخره معروفاً تجاز [أن يكون] أجلاً فياً ذكرنا . ولا يجوز السلم بلا أجل ، ولا يجوز السلم في شيء من الحيوان ، ويجوز السلم في الأشياء المسكيلات ، وفي الأشياء الموزونات ، وفي الأشياء للذروعات مثل الثياب ونحوها ، وفي الأشياء المددوات ، مما لا يختلف ومما هو مضبوط بصفته بالجودة من نوعه أو بالوسط من نوعه أو بالردى من نوعه ، وما كان من ذلك مما لا يضبط بما ذكرنا لم يميز فيه السلم . وصغير البيض وكبيره سواء . ولا يجوز السلم في طعام من موضع بيئته مما قد يجوز أن لا يكون له طعام ، وإنما يجوز في الأشياء للأمانة . ولا يجوز السلم إلا في موجود في وقت وقوع السلم ، وفي حين حلول السلم ، وفيما بعد وقوع السلم إلى حلوله . ولا يجوز السلم حتى يقبض للسلم إليه رأس مال السلم قبل افتراقه والتي أسلم إليه بأبدانها عن موطن السلم ، عرضاً^(٤) كان رأس مال السلم أو ديناً . ولا يجوز السلم فياً لم يشترط فيه مكان قبض له في قول أبي حنيفة رضي الله عنه إذا كان له حل ومؤونة ؛ فإن لم يكن له

(١) في المغرب حصد الزرع : جزء حصداً وحصافاً من بابي ضرب وطلب . وفيه أيضاً : وجد النخل صرمة : أي قطع ثمره جذاذاً فهو جاد .

(٢) في المغرب الدياسة في الطعام : أن يوطأ بقوائم الدواب أو يكرر عليه المدوس بها الجرجر حتى يصير تيناً . والدياس سقل السيف . واستعمال الفقهاء إياه في موضع الدياسة جائز . إلى أن قال : وأصل الفوس شدة وطء الشيء . بالقدم .

(٣) وفي التبيينية ولا إلى فطرم .

(٤) أي نقداً كما مر .

حل ولا مؤونة جاز السلم ووجب على المسلم إليه أن يوفيه المسلم^(١) في الموضع الذي تماقدا فيه السلم . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : كل ما كان من السلم له حل ومؤونة أولا حل له ولا مؤونة قد ذكر^(٢) له موضع قبض في السلم جاز السلم وقبض هناك ، وما لم يذكر له منه موضع قبض جاز السلم ووجب للسلم قبضه من السلم إليه حيث تماقدا السلم ، وقد كان أبو حنيفة قبل قوله الذي ذكرناه عنه يقول : لا يجوز السلم في شيء من الأشياء له حل ومؤونة أولا حل له ولا مؤونة إلا باشتراط السلم على المسلم إليه موافاته به في مكان يعينه يذكره له في السلم ، وإن وقع بخلاف ذلك كان فاسداً . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن مات وعليه سلم أو غيره إلى أجل حل ما عليه من ذلك فصار حالا . ولا بأس بالكفالة والحوالة للسلم من السلم إليه بما أسلم إليه فيه . فأما الكفالة والحوالة للسلم إليه من المسلم برأس مال السلم^(٣) فإن قبض السلم إليه منهما رأس المال قبل افتراقه وصاحبه الذي أسلم إليه عن موطن السلم تم السلم بينهما . وإن لم يتقابضاه كذلك بطل . ولا يجوز السلم كيلا إلا بمكيال يؤمن فقده ، وكذلك إن كان وزناً . ولا بأس بالسلم في المكيال وزناً وفي الموزون كيلا . ولا بأس بإسلام ما يكال فيما يوزن وما يوزن فيما يكال . ولا يجوز أن يسلم موزون في موزون ولا مكيل في مكيل^(٤) . ولا يجوز بيع السلم قبل قبضه ممن هو عليه ولا من غيره . ولا بأس بالرهن بالسلم فإن هلك الرهن في يد المرتهن فكان في قيمته وفاء بالسلم

(١) وفي الفريضة السلم .

(٢) وفي الفريضة فذكر له ، مكان قد ذكر له .

(٣) وفي الفريضة : والكفالة والحوالة برأس المال جائز لأنها لما تماقدا عقد السلم صار رأس المال ديناً حاضراً على رب السلم للسلم إليه . والكفالة والحوالة بالدين المضمون جائز إلا أن في الكفالة لا يبرأ رب السلم من رأس المال إلا إذا كانت بصروط برادة الأصيل فحينئذ يبرأ ، وفي الحوالة يبرأ قبل أن يفتقر الماقدان بالأيدان إذا قبض السلم رأس المال من المكفل أو من المحتال عليه أو من رب السلم تم العقد بينهما ولا يضرهما فرقة المكفل والمحتال عليه ، إما لأنه ليس سائداً . ولو تفرقا قبل استيفاء رأس [مال] السلم بطل السلم وبطلت الكفالة والحوالة .

(٤) وفي الفريضة ولا يجوز السلم موزوناً في موزون ولا مكيلاً في مكيال .

كان بذلك مستوفياً ، وإن كان مقصراً عن ذلك رجع المسلم بالنقيصة على المسلم إليه [وإن كان الرحمن من المسلم للمسلم إليه وضاع في يد المسلم إليه] اعتبر فيه مثل الذي ذكرنا أيضاً ، وهذا إذا كان ضياعه قبل افتراق المتعاقدين عن موطن السلم ، وإن تفرقا عنه قبل ذلك بطل السلم . ولا تجوز الشركة ولا التولية في السلم . ولا بأس بالإقالة في السلم من السلم كله ، ومن بعضه دون بقيته إذا كان الباقي منه جزءاً معلوماً كنصفه أو كما أشبهه من أجزائه . وإذا أسلم الرجل إلى الرجل في شيئين من جنسين مختلفين مالاً واحداً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يميز ذلك ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يميزانه ، وبه نأخذ . ولا يجوز في قولها الإقالة من واحد منهما دون صاحبه^(١) . ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال أو مما يوزن على أن يكون حلول بعضه في وقت وحلول بقيته في وقت آخر^(٢) وإذا لم يقبض المسلم المسلم حتى فات فصار مثله غير موجود^(٣) فالمسلم بالخيار إن شاء فسخ السلم وارتجع رأس ماله ، وإن شاء صبر إلى وجود مثله فأخذه حينئذ من السلم إليه . ومن قبض ما أسلم فيه ثم أصاب به عيبا رده ، وطالب المسلم إليه بما أسلم إليه فيه غير معيب ، فإن كان حدث به في يده عيب آخر قبل ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول المسلم إليه بالخيار إن شاء أخذه معيبا العيبين جميعاً وعاد عليه المسلم بسله ، وإن شاء

(١) وفي المرح وذكر الطحاوي هنا أنه إذا أسلم مالا واحداً في شيئين مختلفين يجوز السلم في قولهم جميعاً ثم لا يجوز عندهما الإقالة في أحدهما دون صاحبه ، وهذا غير سديد فلي قولها وجب أن يجوز الإقالة في أحدهما دون صاحبه ، لأن الإقالة نسخ والنسخ جائز في أحدهما دون صاحبه ، ألا ترى أنه لو قسمها ثم وجد بأحدهما عيباً كان له أن يرده . قلت وهذا كما ترى مخالف لما في الأصول هنا من ادعاء الاتفاق بينهم ونسبته إلى الطحاوي متنبه له .

(٢) وفي المرح ولا يحتاج إلى بيان حصة كل واحد منهما ؟ أما على قولها فلا يشك ، وأما على قول أبي حنيفة فكذلك لأن حصة كل واحد منهما معلوم يتوصل إليه بلا حوز ، خلاف ما إذا كان السلم في جنسين .

(٣) وفي المرح قال : وإذا لم يقبض المسلم المسلم حتى فات فصار مثله غير موجود فإن السلم لا يبطل عند علمائنا الثلاثة ، وعند زفر يبطل السلم ويرجع رب السلم برأس ماله . وعندنا لا يبطل ولكن رب السلم بالخيار إن شاء انتظر إلى وجود مثله فأخذه منه ، وإن شاء لم يصبر إلى ذلك الوقت وأخذ رأس ماله . قلت : وكان في الفضيحة فصار عليه مثله وزيادة عليه ليس بغيره .

أبى أخذه^(١) ولا شيء عليه^(٢). وكان أبو يوسف يقول : المسلم إليه بالخيار إن شاء أخذ ما دفع مميماً معيناً جديماً ودفع إلى المسلم ما كان أسلم إليه فيه غير معين ، وإن شاء أبى ذلك وكان المسلم بالخيار ، إن شاء احتبس ما قبض من المسلم إليه ولا شيء له غيره ، وإن شاء رد على المسلم إليه مثله مميماً العيب الأول ويرجع عليه سلمه . وقال محمد : المسلم إليه بالخيار إن شاء قبل سلمه مميماً معيناً جديماً وعاد السلم عليه للمسلم كما كان عليه في الأصل ، وإن شاء أبى ذلك [و] غرم^(٣) قصاص عيبه من رأس مال السلم للمسلم ، وهذا إذا كان العيب من جنابة المسلم أو من السماء ، فإن [كان] جنابة جاني وجب بها شيء للمسلم ولا سبيل له إلى رده على المسلم إليه ، ولا سبيل للمسلم إليه إلى قبوله ، ولا شيء لواحد منهما على صاحبه في قول أبي حنيفة . وأما على قول أبي يوسف فيغرم المسلم للمسلم إليه مثل ما قبض منه ويرجع عليه بمثل سلمه^(٤) . وأما في قول محمد فيرجع المسلم على المسلم إليه بنقصان عيب سلمه من رأس ماله . ولا بأس أن يبيع المسلم السلم بمد قبضه إياه مرا بعة وأن يوليه من شاء كما يكون له ذلك لو كان ابتاعه عيباً^(٥) . ولا يجوز للمسلم بمد الإقالة

(١) سقط لفظ أبى من النسخة وفيها وإن شاء أخذه - وليس بهي .

(٢) وفي الفصح : أعلم بأن السلم ثبت فيه خيار العيب ولا يثبت فيه خيار الرؤية ولا خيار العسر ، فإذا وجد بها عيباً فإن شاء تجوز به وإن شاء رده ، فإن حدث به عيب آخر فالمسلم إليه بالخيار إن شاء رضى بزيادة العيب وقبله [وإن شاء أخذه] وسلم إليه سلماً غير معين فإن أبى قبله اختلقوا فيه على ثلاثة أقوال : قال أبو حنيفة جلت حق السلم وليس له الرد ولا الرجوع بحصة العيب ، وقال أبو يوسف يرد على السلم إليه مثل ما قبض مميماً بعيب واحد مثل عيب القبوض الذي عند السلم إليه فإذا رده رجع عليه بتسليمه غير معين وإن شاء تجوز به في قول محمد ويرجع عليه بحصة العيب من رأس المال فيقوم للقبوض غير معين وهو مميماً بالعيب الذي عند المسلم إليه فينظر إلى النقصان ، فإن كان النقصان من قيمته غير معين بذلك العيب عسرهما يرجع عليه بعسر رأس المال . وهذا الاختلاف ذكره الصنعاوي ولم يذكر في المبسوط .

(٣) وفي النسخة وعمره .

(٤) وفي الفصح : ويجوز منه سلمه غير معين .

(٥) وفي النسخة يما .

أن يشتري برأس مال السلم شيئاً قبل قبضه إياه من المسلم إليه . ولا يجوز التسعير على الناس ولا يصلح ذلك لأن الله عز وجل قال : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم »^(١) .

كتاب الاستبراء^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا كان للرجل جارية يطؤها فأراد أن يخرجها من ملكه إلى ملك غيره يبيع أو هبة أو ماسوى ذلك فإنه لا ينبغي له ذلك حتى يستبرئها بميضة إن كانت من تحيض ، أو بشهر إن كانت من لا تحيض . وإذا قبضها للمبتاع منه أو من ملكه إياها بما سوى الابتاع فإنه لا ينبغي له أن يطأها بعد ذلك حتى يستبرئها بميضة إن كانت من تحيض ، أو بشهر إن كانت من لا تحيض ، فينبغي له في حال استبرائه إياها أن لا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها من شهوة حتى تخرج من الاستبراء . ومن ابتاع جارية حاملاً من غير مولاها أو من غير زوج لها فإنه لا يطؤها حتى تضع حملها . ومن ابتاع جارية من تحيض أو من لا تحيض فلم يقبضها حتى حاضت في يد بائعها إن [كان^(٣)] استبرأها الحيض أو مر عليها [شهر]^(٤) إن كان استبرأها الشهر ثم قبضها بعد ذلك فإن ذلك لا يجرى من الاستبراء في قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف القديم ، ثم قال بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإملاء إنه يجرى بذلك الاستبراء^(٥) وبه نأخذ . ومن ابتاع جارية من تحيض قبضها

(١) زاد في الصرح وقوله عليه السلام : « لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » .
وإذا سمر السلطان على الحجاز أو على الفصاف سمر الحبز وسمر اللحم وما أشبه ذلك هل يجوز بيعهم بعد التسعير أم لا ؟ فإنه ينظر إن كان بحال لو لم يبع مثل ماسر السلطان عليه حبس في السجن فيمنه لا يجوز كأنه باعه مكرهاً وإن كان باعه برضاه صح البيع .

(٢) هذا الكتاب ساقط من النسخة وفي الصرح باب مكان كتاب .

(٣) زدنا هذا اللفظ الذي بين المربع لأنه يستفاد من سياق الكلام وسقط من الأصل ولم يذكر الشارح هذه العبارة بهذا اللفظ .

(٤) وفي الصرح يجزئ به ذلك الحيفة وكان في الأصل بذلك بعد الاستبراء ، فلفظ بعد لا يناسب وهو من سهو الشارح .

فارتفع حيضها لامن حمل يعلم أنه بها فإن محمداً روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا يطؤها حتى يعلم أنها غير حامل ولم يستبرأ ذلك بشيء^(١) . وأما أصحاب الإمام فرووا عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل ذلك ؛ إلا أنهم رَوَوْا عنه أن مقدار ذلك أن يمضي عليها ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر ، فإذا مضت عليها ولم يعلم حلا كان له وطؤها ، ولم يحك محمد عن أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة في ذلك ، ولا حكماء أصحاب الإمام . وقال محمد : من رآه لا يطؤها حتى يمضي عليها شهران وخمسة أيام ، فإذا مضت ولم يعلم حلا كان له وطؤها ، ثم رجع عن ذلك فقال لا يطؤها حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشرة أيام ، فإذا مضت عليها ولم يعلم بها حلا كان له وطؤها . ومذهبنا في ذلك أنه لا يطؤها حتى يمضي عليها حولان إلا أن تمحى قبل ذلك ، وهو مذهب سفيان الثوري وزفر ابن الهذيل رضى الله عنهما ، وهو معنى قول أبي حنيفة رضى الله عنه الذى رواه محمد عن أبي يوسف عنه^(٢) . ومن ابتاع جارية ولها زوج لم يدخل بها وقبضها وهى كذلك ثم طلقها زوجها حل له وطؤها ولم يكن عليه أن يستبرئها . ومن ابتاع جارية ولم يفارق بانمها عن موطن البيع ولم يكن قبضها حتى تقايل البيع فيها فإن أبا حنيفة قال في ذلك [فيا^(٣)] روى محمد عن أبي يوسف عنه أن القياس أن لا يكون له أن يطأها حتى يستبرئها ، ولكن استحسن فأجمل له وطأها من غير استبراء . وروى أصحاب الإمام عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا يطؤها حتى يستبرئها ، وبه نأخذ . قال أبو يوسف إنه إن وطئها بلا استبراء^(٤) [جازله] لأن علمه يحيط أنها لم توطأ . وروى

(١) وفي المرح : ولم يوقت لذلك وقتاً .

(٢) أى قوله الذى من قبل ذلك وهو لا يطؤها حتى يعلم أنها غير حامل لأن أكثر مدة الحمل حولان ، فالحمل وعدمه يعلم بمضيها .

(٣) سقط لفظ قيا من الأصل أو ما بمناه نحو على . ولم نجد اللفظ بينه في المرح مزداه لترتيب العبارة .

(٤) كذا في الأصل ولم نجد هذه لسارة في المرح ولعل لفظ جازله سقط هنا من الأصل ، والله أعلم بصدقنا بين المربين لارتباط العبارة .

محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن أنه ليس عليه أن يستبرئها ، قال وهو القياس لأن ملك للمشتري لم يكن تم عليها^(١) .

كتاب الرهن^(٢)

قال أبو جعفر : ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً مفرعاً محوذاً خارجاً عن يد راعته إلى يد مرتته أو إلى يد من يثق راعته ومرته أنه يكون في يده دون أيديهما عدلاً فيه لها . ولا يجوز رهن بعض عيد ولا بعض دار^(٣) مشاع فيها

(١) زاد الشارح ولو قابلاً بعد التسليم إلى المشتري وجب على البائع الاستبراء قياساً واستحساناً ، ولو لم يقابلاً ولكن للمشتري رد عليه الجارية بخيار ميب أو بخيار رؤية يجب على البائع الاستبراء أيضاً ، وإن كان شرط الخيار للمشتري وعادت الجارية إلى البائع فإن كان الفسخ قبل القبض فلا يجب الاستبراء على البائع بالإجماع ، وإن كان الفسخ بعد القبض فكذا عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يجب على البائع الاستبراء . ولو كان البيع فاسداً ففسخ البيع وردت إلى البائع لأن كان قبل القبض فلا استبراء على البائع في قولهم جيباً ، وإن كان الفسخ بعد القبض فعل البائع الاستبراء في قولهم جيباً ، ولو أسرها المدون ثم عادت إليه بعد الإحراز بدار الحرب فعليه الاستبراء ، ولو أخذت من المدون قبل الإحراز بداره فردت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليه ، ولو أفلتت إلى دار الحرب ثم عادت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليه في قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد عليه الاستبراء . ولو أخذوها في دار الإسلام وهي آقية وأحرزوها بدارهم ملكوها في قولهم جميعاً فإذا عادت إلى مولاهما فعليه الاستبراء في قولهم ومن اشترى جارية وهي محتدة من الزوج عدة وفاة أو طلاق وتقي من عدتها يوم أو بعض يوم واتقضت عدتها بعد قس المشتري لا استبراء عليه ، وإن اقضت عدتها قبل القبض لا تحل له إلا بالاستبراء . قلت : ثم ذكر مسألة الجارية التي ارتفعت حيضتها وقد صرحت هنا في المتن قبل ذلك ، ثم ذكر مسألة غل الإمام الجند فقال : وإذا غل الإمام الجند وقال من أصاب منكم جارية فهي له فأصاب واحد من الجند جارية فاستبرأها بمحضة فأراد أن يطلأها في دار الحرب أو قسم الإمام الفتناء في دار الحرب فأصاب واحد منهم جارية فاستبرأها بمحضة وأراد أن يحامسها أو باع الإمام الفتنية من رجل فاستبرأها للمشتري بمحضة وأراد أن يطلأها في دار الحرب - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : يكره له أن يطلأها قبل الإحراز بالدار فإذا أحرزها بدار الإسلام فعليه أن يستبرئها ثم يطلأها . وقال محمد لا بأس بوطئها ، ولم يدخل واحد غائماً ففتم جارية فاستبرأها في دار الحرب فليس له وطؤها بالإجماع - قلت أظن أن هذه المسائل من مسائل التي سقطت منه أو فرعها الشارح ، وكذلك زاد مسائل في أول الباب من شراء الجارية من عبده أو مكاتبه أو ابنه الصغير أو امرأة أو اشتراها وهي بكر ولم أذكرها اختصاراً والله أعلم أي من المتن أم فرعها الشارح رحمه الله .

(٢) وفي الفضية أبواب الرهن .

(٣) وفي الفضية ولا دار مشاع .

ولا بعض ماسواهما كذلك.، كان مما يقسم أو كان مما لا يقسم . ولا يؤاجر
 الرهن ولا يخرج ولا شيء منه من يد من قبضه بحق الرهن إلا ببراعة المرتهن من
 الدين كله . وجاز للرجل رهن عبد ابنه الصغير بالدين الذى على الأب قليلا
 كان [الدين] أو كثيراً . وإن هلك العبد فى يدى المرتهن كان ما بطل بهلاكه
 فى يدى المرتهن من الدين على الأب للابن ، والوصى فى ذلك كالأب . وإذا
 ضاع الرهن فى يدى للمرتهن أو فى يدى الأمين عليه وهو يساوى مارهن به أو أكثر
 منه ضاع بالدين الذى رهن به ولم يكن على مرتنه غرم شيء من قيمته ، وإن
 كانت قيمته أقل من الدين الذى رهن به رجع المرتهن على الراهن من دينه .
 بما جاوز قيمة الرهن . وإذا أعتق الراهن عبده المرهون كان حراً وخرج من
 الرهن ، فإن [كان] الراهن موسراً وكان الدين حالا أخذ بقرمه للمرتهن . وإن
 كان الدين إلى أجل لم يحمل كان على الراهن قيمة الرهن تكون مكان الرهن
 على حكمه الذى كان عليه ، وإن كان الراهن معسراً استسعى^(١) العبد فى الأقل
 من قيمته ومن الدين ، وبأخذ المرتهن قضاء من دينه ، ثم يرجع به العبد
 المعتق على الراهن ، ويرجع المرتهن على الراهن ببقية إن بقيت له بعد ذلك
 [قضاء] من دينه . وإن كان الرهن أمة غنمت فادعى الراهن حملها فوضعت^(٢)
 بعد ذلك فإن كان الراهن موسراً كان عليه ضمان الدين للمرتهن إن كان الدين
 حالا ، وإن كان الدين إلى أجل كانت عليه قيمته تكون رهناً مكان الأمة ،
 وإن كان الراهن معسراً سعت الأمة فى الدين بالغاً ما بلغ ، ولم ترجع به على
 الراهن ، وأخذ المرتهن قضاء من دينه ، ولا سعاية على الولد . وإن كان
 الدين إلى أجل سعت فى قيمته فكانت رهناً فى يد المرتهن مكانها فإذا حل
 الدين أخذها من دينه وسعت له الأمة فى بقية دينه ، وإن كان الراهن

(١) وفى الفضية سعى .

(٢) وفى لغيرضة ثم وضعت .

ادعى الجمل أنه منه بسد وضع الأمة إياه والراهن معسر قسم الدين على قيمة الأم^(١) يوم وقع الرهن عليها وعلى قيمة ولدها يوم كانت الدعوة ، فما أصاب الأمة سمت فيه بالنكاح ما بلغ للمرتين ولم ترجع به على مولاه ، وما أصاب الولد سعى في الأهل منه ومن قيمته ورجع بذلك على الراهن وقبض المرتين ماسعى فيه الولد من دينه ورجع للمرتين أيضا ببقية الدين على الراهن . وإن كان الرهن لم يولد الأمة الرهن ولم يستقها ولكنه دبرها خرجت بذلك من الرهن وكان حكمها في السعاية إن وجبت عليها يعسر الراهن كحكم الأمة التي ادعى الراهن ولدها قبل وضعها إياه في جميع ما ذكرنا . والزيادة في الرهن جائزة لاحقة بالدين ، والزيادة في الدين كذلك في قول أبي يوسف رضى الله عنه . وأما في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فلا يجوز ، ولا يكون الرهن رهنا بها ، وبه نأخذ . وإذا جنى العبد المهرمون جنابة فقتل رجلا خطأ وفي قيمته وفاة بالدين لأفضل فيها فالمرتين بالخيار إن شاء مداه بأرشها وكان الرهن على حاله ، وإن شاء أبى ذلك وقيل للراهن ادفمه بالجنابة ، أو ادفه بأرشها ، فلايهما^(٢) فعل خرج العبد من الرهن وبطل الدين الذي كان رهنا به على الراهن ، فإن كان في قيمة الرهن فضل عن الدين كان على الراهن فداء الفضل وكان على المرتين فداء المضمون إلا أن يأبى ذلك المرتين فيعود الحكم في العبد كله إلى الراهن فبما يجب لولي الجنابة بالجنابة مما ذكرنا ويبطل الدين عن الراهن . وما أصيب^(٣) به العبد الرهن من جنابة نفسه أو في بدنه فانلصم فيها المرتين دون الراهن حتى يمسد الواجب بها إلى يده رهنا مع العبد . وإذا ولدت الأمة الرهن ولداً من غير مولاه ، أو أثمرت النخلة المهرونة ثمرة في يد المرتين ، أو كانت شاة فدرّ لبنها في يد المرتين فذلك كله داخل في الرهن ، غير أنه إن ضاعت هذه الحوادث

(١) وفي البصة قيمة الأمة -

(٢) وفي البصة فأيها -

(٣) وفي الأصل الأخرى وما أصاب ، والصواب ما في البصة : وما أصيب .

في يد المرتهن ضاعت بغير شيء وجعلت كأنها لم تكن ، وإن ضاعت الأشياء التي كانت منها قسم الدين على قيمتها يوم رهنت وعلى قيمة ما كان حدث فيها يوم يفتك فما أصاب قيمة ما حدث منها بقي به رهنا ، وما أصاب قيمة ما كان الرهن وقع عليه بطل من الدين على الراهن ، فإن مات الحادث بعد ذلك جمل كأنه لم يكن ، وجعل ما كان وقع عليه الرهن ذاهبا بالدين كله ، والقول قول الراهن في مقدار الدين الذي وقع به الرهن إذا اختلف هو والمرتهن فيه مع يمينه بالله عز وجل على ذلك إن طلب المرتهن يمينه عليه ، والقول قول المرتهن في قيمة الرهن إذا ضاع في يده واختلف هو والراهن في قيمته مع يمينه بالله على ذلك إن طلب الراهن يمينه عليه ؛ فإن حلف برى ، وإن نكل عن اليمين لزمه ما ادّعا عليه الراهن فيه . والمرتهن أحق بالرهن وبشئته إن بيع ، في حياة الراهن كان ذلك أو بعد وفاته .

كتاب المدائينات^(١)

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل من الرجل سلعة شراء جائزا وقبضها منه بتسليمه إيها إليه فبات أو أفلس قبل أن يدفع ثمنها أو بعد دفعه طائفة من ثمنها وعليه ديون لأناس شتى فالترمأ في ذلك أسوة وليس باتها بأحق بها منهم ، وإن سأل الترمأ القاضي حبس المطلوب [بدينهم] وقد أئتموه عليه عنده أو أقر لهم به عنده فعل ذلك به ، فإن سألوه بيع السلعة أو ما سواها مما يملكه المطلوب لم يجيبهم إلى ذلك ، إلا أن يكون الذي سألوه في ذلك دناير وديونهم دراهم ، أو دراهم وديونهم دناير ، فإنه يجيبهم إلى ذلك ، وإن كان المطلوب توفي باع لهم القاضى جميع ما سألوه^(٢) يمينه من ذلك بعد

(١) وفي العيشية أبواب المدائينات .

(٢) وفي العيشية ما يستزمه .

أن يثبت عنده ملك المتوفى كان لذلك^(١) إلى أن يتوفى ويجعل عهده ما يبيعه لهم من ذلك إن كان تولى لهم يسه أو [كان] تولاه أمنيته لهم بأمره عليهم دون الميث ثم يرجعون بديونهم في مال الميث ، وهذا كله قول أبي حنيفة [وأبي يوسف] ومحمد رضى الله عنهم إلا في عروض المديون فإن القاضى يبيعهما في دينه في قول أبي يوسف ومحمد إذا سأله غرماؤه ذلك ، وبه نأخذ . ومن مات وعليه دين إلى أجل فقد حلَّ دينه . ومن ثبت عند القاضى عنده بعد حبسه إياه أطلقه ولم يحل بينه وبين غرمائه وبين لزومه . وإذا ثبت دين الغرماء عند القاضى على رجل وقضى لهم به عليه فسألوه حبسه فأدعى الغريم إعساراً وكذبه غرماؤه حبسه لهم القاضى ثم سأل عنه بعد أن يمضى له في حبسه شهر ، فإن وقف على أن له مالاً حبسه القاضى حتى يقضى ديونه أو سأله غرماؤه لإطلاقه قبل ذلك فيفعل ، وإن وقف على أن لأمال له أطلق سبيله ، وإن كانت عليه ديون عاجلة وديون آجلة فأمر القاضى ببيع ما يجب يبيعه من ماله لغمائه الذين ديونهم عاجلة وطلب غرماؤه الذين ديونهم آجلة أن يقضى لهم بحلول ديونهم والدخول في مال غريمهم لم يكن لهم ذلك ودفعت الأثمان إلى أصحاب الديون العاجلة خاصة دونهم ، فإذا حلت الديون الآجلة دخل أهلها عليهم فيما قبضوا من ذلك لخاصتهم^(٢) فيه بديونهم . ومن حبس بدين عليه تقوم ثم أقرَّ بدين تقوم آخرين فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان في ذلك إقراره جائز ويشارك من أقرَّ لهم أهل الديون الأول فيما يصرف من مال المطلوب في قضاء ديونه . وإن سأل الغرماء الأولون القاضى قبل إقرار غريمهم لغريم بدين الحاجر^(٣) على غريمهم ومنته [من] الإقرار لغريم فإن أبا حنيفة وأبا يوسف

(١) وفي الفضية كان له ذلك ، والصواب ما في الأصل : كان لذلك ، ومعناه بعد ما ثبت عنده أن ملك المتوفى كان لذلك المالك إلى أن يتوفى والله أعلم . وعبارة الصرح : بعد أن ثبت عنده أنه ملك المتوفى وقت الموت ، فلعل لفظ أن سقط قبل قوله ملك المتوفى من الأصول ، والله أعلم .

(٢) وفي المتن وتحاس الغرماء أو الغرماء أى اقتسوا المال بينهم حصصاً .

(٣) وفي الفضية أن يحجر .

رضى الله عنها قال لا يبيحهم إلى ذلك . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه :
يبيحهم إلى ذلك ويحجر على المطلوب ، ويمتنع من الإقرار لعيرهم ، ومن صرف
ماله في صدقة أو في هبة حتى يبرأ من الدين التي حبسه فيها ، ويقول محمد
نأخذ . ولا يقضى بشاهد ويمين في شيء . وينفق في قول محمد من مال
المحجور عليه المحبوس على من يجب عليه الإئفاق عليه . ومن وجب عليه
حق إلى أجل كان له السفر قبل حلول ما يجب عليه ، قرب حلوله أو بعد ،
وليس لعيريه أن يمتنع من ذلك .

كتاب الحجر^(١)

قال أبو جعفر : إذا بلغ الغلام رشداً دفع إليه ماله ، وكذلك الجارية ، وإن
لم يتزوج ، وإن بلغ واحد منهما غير رشيد ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان
لا يطلق^(٢) يده في ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، فإذا أكملها دفع إليه
ماله ولم ينظر إلى رشد ولا إلى ما سوى^(٣) ذلك من أحواله ؛ بعد أن يكون
صحيحاً في عقله . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا وقف القاضي من أحواله
على غير الرشد حجر عليه فماد بحجر عليه^(٤) إلى حكم الأطلاق في ماله ، إلا أنه
إن تزوج أجاز تزويجه ، ولم يطلق لزوجته من الصداق من ماله فوق صداق مثلها
من نساءها . وإن أعتق مملوكاً له جاز عتقه فيه ، ويسعى له المملوك في قيمته ،
فتكون مردودة في ماله فلا يزال كذلك^(٥) حتى يثبت عند القاضي رشده .
والرشد والله أعلم^(٦) عنده الصلاح في المال^(٧) ، فإذا ثبت ذلك منه أطلق

(١) وفي الفيزية أبواب الحجر .

(٢) وفي الثانية لا يطلق .

(٣) كان في الأصل إلى سوى ، وفي الفيزية : إلى ما سوى ، تزيد لفظ ما منها .

(٤) وفي الثانية ماد حجره عليه .

(٥) وفي الفيزية ولا يزال كذلك .

(٦) كان في الأصل والله وهو تصحيف ، والصواب والله أعلم كما في الفيزية .

(٧) وفي المرح ميبا قول أبي حنيفة والرشد المذكور في القرآن هو 'صلاح في الشئ' =

عنه الحبر وخطى بينه وبين ماله . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه : إذا بلغ اجل امره ، فإن وقف على رشده دفع إليه ماله ، وإن وقف على غير ذلك منه كان بذلك مجبوراً عليه ، حبر القاضى عليه أو لم يحبر ، ثم لا يزال كذلك حتى تمود أحواله^(١) إلى الرشد فيكون بذلك غير مجبور عليه ، أطلق القاضى الحبر عنه أو لم يطلقه ، وبه تأخذ . وقوله فى التزويج من المحجور عليه كقول أبى يوسف فيه ، وقد كان قوله أيضاً فى العتاق من المحجور عليه كقول أبى يوسف فيه ثم رجع عن ذلك فأجاز عتق المحجور عليه بتبر سعاية على المتق . وقول محمد فى هذا الباب كله أحب إلينا من قول مخالفه فيه . وقوله فى نفي السعاية عن العبد إذا أعتقه أحب إلينا من قوله فى إثباتها عليه إذا أعتقه . وما أقر به المحجور عليه مما يوجب عليه حداً أو عقوبة فى بدنه أو طلق زوجته لزمه ذلك وكان فيه كثير المحجور عليه .

كتاب الصلح^(٢)

قال أبو جعفر : والصلح جائز على الإقرار وعلى الإنكار وعلى السكوت الذى لا إقرار معه ولا إنكار . وإذا ادعى الرجل داراً فى يد رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعى على دعواه ، فإن كان المدعى عليه صالحه على إقرار منه له بالدار سلم إليه الدار ، وإن كان صالحه منها على غير إقرار رجع المدعى على دعواه كما كان قبل الصلح ، وإن كان صالحه منها على خدمة عبد له سنة فخدمه بعض السنة ثم مات العبد رجع المدعى بمقدار ما بقى من الخدمة فيما قابله من الدار فكان حكمه فيه كحكم العبد المستحق على ما ذكرنا

== دون الصلح فى الدين والاعتقاد . قلت : وشبر عنده لآى حنيفة .

(١) كان فى الأصل تمود إليه أحواله واللفظ إليه ساقط من القبضية وهو الظاهر فأخرجناه من الأصل .

(٢) وفى القبضية أبواب الصلح .

من حكم الإقرار ومن حكم الإنكار ، وإن لم يمت السبد ولكن مات المصالح أو المصالح فسكذلك أيضا . ولا يستحق الخدمة في هذا إلا المصالح والمصالح والصيد المصالح على خدمته أحياء على مثل حكم الإجابات المقودات على ذلك . وإذا كان الجدار حاجزاً [بين دارين وادعى كل واحد من صاحبي الدارين فإن كان الجدار] داخلاً في ترايع^(١) بناء إحدى الدارين دون بناء الأخرى فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى ، وإن كان غير داخل في ترايع بناء واحدة من الدارين وكان مرتبطاً ببناء إحدى الدارين فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى وإن كان غير داخل في ترايع بناء واحدة من الدارين وغير مرتبط ببنائها ، وكانت عليه حولة خشب لإحدى الدارين فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى ، وإن كان لإحدى الدارين فيه رباط أو كان داخلاً في ترايع بنائها وللأخرى عليه حولة خشب كان لصاحب الدار الداخل في ترايع بنائها أو المرتبط ببنائها غير المحولة التي عليه فإنها ثابتة فيه لصاحبها ، وإن طلب غير المحكوم له من هذين المتداعيين يمين صاحبه على ما يذممه عليه من هذا الجدار استخلف له على ذلك ، فإن حلف برىء ، وإن نكل عن اليمين عليه أزم ذلك وقضى به عليه للدمى ، وإن كان لرجل سفلى وآخر عليه علو فسقطا جميعاً فأبى صاحب السفلى أن يبنى سفله لم يُجبر على ذلك وقيل لصاحب العلو إن بنيت^(٢) فإن سفله وابن عليه العلو الذى كان لك عليه وامنع صاحب السفلى من سفله حتى يؤدي إليك فيه ما أنفقته^(٣) فيه . وإذا أشرع رجل

(١) وفي المرح وصورة الترييع أن يبنى هذا الجدار الذى وقع فيه المنازعة متربطاً وبينت (كذا) حيطان دار أحدهما أو يبنى أحدهما داخلاً أنصاب اللين بمحاطة إحدى الدارين فيكون ذلك معنى النتائج . وروى من أبى يوسف أنه قال : صورة الترييع أن يكون طرف هذا الحائط الذى وقع فيه المنازعة متداخلاً بمحاطة إحدى الدارين سواء كان مربطاً أو غير مربط بعد أن كان طرفاه متداخلين في بناء أحدهما قضى بالحائط لصاحب الترييع .

(٢) وفي النقيضة إن شئت .

(٣) كان في الأصل ما أبنته ، والأصوب ما في النقيضة : ما أنفقته .

جناحاً^(١) على طريق نافذة فلان أبا حنيفة رضى الله عنه قال : له الانتفاع به ما لم ينتمه من ذلك أحد أو يخاصمه فيه أحد ، فإن منعه من ذلك أحد أو خاصمه فيه لم يسمه الانتفاع به وكان عليه نزع . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما جميعاً قتالا : إذا كان ذلك مما لا ضرر فيه لم يكن لأحد منعه منه وكان له الانتفاع به منع ذلك أو لم يمنع منه ، وبه نأخذ . وإذا كان للرجل على الرجل مال [إلى أجل] لم يحل فصله على أن يعطيه بعضه حالا وعلى أنه برى . مما بقى منه فإن ذلك لا يجوز . وإن كان لرجل على رجل ألف درهم فصله منها على خمسمائة [درهم] على أن يدفعها إليه في يومه هذا وعلى أنه إن لم يدفعها إليه حتى يضي يومه هذا عاد للمال عليه كما كان [كان] الصلح على ذلك جائزاً^(٢) فإن دفع إليه الخمسمائة [الدرهم] التي صلح عليها في يومه ذلك برىء من بقية المال ، وإن لم يدفع إليه الخمسمائة حتى مضى ذلك اليوم عاد للمال كله عليه . وإن كان صلحه منها على خمسمائة درهم على أن يدفعها إليه في هذا اليوم ولم يذكر شيئاً سوى ذلك كان الصلح جائزاً ، وكان هذا [و] الأول سواء على ما ذكرنا في قول أبي حنيفة ومحمد . وأما في قول أبي يوسف فالصلح جائز وهو برىء من بقية المال دفع إليه الخمسمائة الدرهم التي شرط له دفعها إليه في ذلك اليوم أو لم يدفعها [إليه] وبه نأخذ . وإذا ادعى الرجل على الرجل داراً فأنكره ما ادعى عليه فيها فصله من دعواه على جارية وسلمها إليه فوطئها المصالح فأولدها ولدان ثم جاء مستحق فاستحق الجارية فقصى له بها [عليه] فإنه يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة ولدها من التى كان صلحه ويرجع المدعى على دعواه في الدار كما كان

(١) الجناح : الروشن ، يقال : أشرع فلان جناحاً لك الطريق أى روشاً ونظراً (محيط)
وفى المغرب : وهو الرب عن الأزهرى . وعن القاسمى الصدر : الممر على الملو وهو مثل الرب .
قلت : الرب خفية أو تحوها تشد إلى الحائط فتوضع عليها طرائف البيت كما هو فى المجد .

(٢) وفى النقصية كما كان فالصلح من ذلك جائز وسقط من الأصل لفظ كان الثانى ويدل عليه نصب جائزاً فأثبتناه فى الأصل بين المربعين .

قبل الصلح ، فإن أقام البيعة على ما ادعى من الدار قضى له بها وقضى له بقيمة الولد على الذى صلحه على الجارية ، وإن لم يقر على ذلك بيعة يستحق بها الدار لم يكن له على المدعى عليه شيء غير الرجوع عليه على دعواه . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا أو ماسواه فأنكره ذلك ولم يكن له عليه بيعة فطلب بينه فأوجب القاضى ذلك له عليه فصلحه على دراهم سماها على أن لا يستحلفه على ذلك فإن الصلح جائز وهو بذلك برىء من البين . وإذا ادعى الرجل داراً في يد رجل فأقر له بها أو أنكره إليها ثم صلحه من دعواه على دراهم معلومة ثم جاء شقيق الدار يطلبها بشفعته فيها فإنه إن كان صلحه منها على إقرار كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة بما وقع عليه الصلح ، وإن كان صلحه منها على إنكار لم يكن للشفيع فيها شفعة ، إلا أن يقيم الشفيع البيعة على ملك المدعى للدار فإنه إن أقام البيعة على ذلك سمع منه ^(١) وقضى له يأخذ الدار بشفعته فيها بما وقع عليه الصلح منها ، وإن كان الصلح لم يقع على دراهم ولكنه وقع على عرض بعينه والمسألة على حالها كان للشفيع أن يأخذ الدار بقيمة ذلك العرض . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا من دراهم فأنكره ذلك وصلحه منه ^(٢) على دنائير ثم افترقا قبل أن يتقابضا بطل الصلح ورجع المدعى على دعواه ، ولو كان صلحه منها على عرض بعينه [وقبضه] ثم أصاب به عيباً كان له أن يردده على المدعى عليه ويتنقض الصلح بذلك ويرجع على دعواه . هذا إن كان صلحه على إقرار ، فإن كان صلحه على إنكار وكان العيب فاحشاً فإن الجواب فى ذلك كذلك أيضاً ، وإن كان غير فاحش كان الصلح ماضياً . قال أبو جعفر : وهذا التفصيل بين العيب الفاحش وبين العيب الغير الفاحش ليس بموجود فى كتبهم ولكنه مما تدل عليه مذاهبتهم ^(٣) . ولو كان ما قبض

(١) فى الأصل منها والصواب منه كما هو فى النقيضة .

(٢) وفى النقيضة منها وضمر منه يرجع إلى المدل كما أن ضمير منها يرجع إلى الدار .

(٣) قوله قال أبو جعفر إلى قوله مذاهبتهم سقط من النقيضة .

العرض لم يجد به عيباً حتى جنى عليه جان جنابة فأخذ لها أرضاً ثم وجد بالعرض الذى كان صولج عليه عيباً فاحتشاً قديماً فإنه يرجع بمحضة ذلك العيب من الشيء الذى كان ادعاه على دعواه فيه . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا فأذكره ذلك فصالحه غيره عنه بأمره أو بغير أمره فإنه إن كان صالحه [عنه] بأمره فقد تم الصلح ووجب ما صالحه^(١) عليه ، والمطلوب بالدرهم المدعى عليه لا المصلح ، وإن كان صالحه بغير أمره فالصلح موقوف على إجازة المدعى عليه ، فإن أجاز الصلح وقبله جاز الصلح وكانت الدرهم عليه ، وإن لم يقبله ورده بطل الصلح وعاد المدعى على دعواه .

كتاب

الكفالة والحوالة والضمان^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا أحال الرجل رجلاً بماله له عليه على رجل له عليه مثله فرضى المحتال والمحتال عليه^(٣) بذلك وضمن المحتال عليه للمحتال المال وقبل ذلك منه المحتال فقد برىء المحيل من مال المحتال وصار مال المحتال على المحتال عليه ولم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل بشيء ما لم يتو المال^(٤) [على المحتال عليه فإذا توى رجع المحتال بماله على المحيل] . والتوى فى قول أبى حنيفة وجه من كل واحد [من] وجهين وهما أن يحدد المحتال عليه المحتال

(١) كذا فى القيفية . وكان فى الأصل كما صالحه .

(٢) وفى القيفية أبواب الحوالة والضمان والكفالة .

(٣) كان فى الأصل المحال عليه ، والصواب : المحتال عليه كما فى القيفية والفرح .

(٤) وهما صد قوله المال زيادة فى القيفية وهى «على المحتال عليه رجع المحتال بماله على المحيل» وهذه العبارة لا تستقيم إلا أن تكون مثل الآتى «ما لم يتو المال على المحتال عليه فإذا توى رجع المحتال على المحيل» فإذا سقط لفظ إذا توى منها وعبارة الفرع إلا أن يتوى على المحتال عليه فإذا توى عليه بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل الخ . وهذه العبارة تؤيد قولنا فلهذا زدت العبارة بين المربعين هكذا وزدت فيها فإذا توى .

الحوالة ويخلف له عليها عند القاضى ولا يكون للمحتال بها بيعة أو يموت المحتال عليه ممدماً (١) لا يترك شيئاً فيه وفاء الدين (٢) الذى أحيل به عليه ، فأى هذين الوجهين كان فإن للمحتال أن يرجع بماله على الحيليل . وأما أبو يوسف وعبد قنالا (٣) اتفقوا وجه من كل واحد من ثلاثة أوجه ، هذان وجهان منها والوجه الآخر منها أن يقضى للقاضى بعدم الاحتال عليه ويطلقه من السجن ، فأى هذه الثلاثة الوجوه كان رجع المحتال بدينه على الحيليل ، وبه نأخذ . وإن كانت الحوالة بنير أمر الذى كان عليه المال كان هذا والأول سواء ، غير أن المحتال عليه إذا أدى للمال إلى المحتال لم يرجع به على الذى كان عليه المال إذا كانت الحوالة ولا شيء على المحتال عليه للمطلوب ، وإن كانت الحوالة وله عليه مال مثله كان للمال عليه على حاله للمطلوب . وإذا أحال رجل رجلاً على رجل بمال له عليه بمثله وقبل المحتال الحوالة وضمن له المحتال عليه المال الذى أحيل به عليه فإنه جائز للمحتال أن يصارف المحتال عليه من الذى أحيل به عليه فيأخذ منه به درهم إن كان الذى أحيل به عليه دنائير ، ويأخذ منه دنائير إن كان الذى أحيل به عليه دراهم إذا رضى بذلك المحتال عليه ، ودفع ما صورف عليه إلى المحتال فى موطن الصرف قبل أن يتعرفا منه بأبدانها . وإذا ضمن الرجل للرجل مالا عن رجل بأمره ولا شيء للضمنين عنه على الضامن فقد وجب الضمان ، وللضمنين له أن يطالب بالمال ككل واحد من المطلوب ومن الضمين ، فإن طالب به الضمين فأداه إليه فإن له أن يرجع به على المطلوب ، وإن طالب الضمين المطلوب بالمال قبل أدائه إياه عنه إلى الطالب لم يكن له أن يطالبه بالمال [ولكن له أن يطالبه بتخليصه عما أدخله فيه ، وإنما يكون له أن يطالبه بالمال] إذا كان قد أداه قبل ذلك عنه . وإن

(١) يقال أمدم الرجل إمدماً إذا انقضى فمه ممدماً وممدى كما فى كتب الفقه على مذهب مالك .

(٢) كان فى الأصل قضاء الدين ، والأصوب : وفاء الدين كما هو فى الفقهية .

(٣) وفى الفقهية قولها فلا .

كان الضمان بغير أمر المطلوب ألزم الضامن وكان للطالب أن يطلب ماله من كل واحد من المطلوب ومن الضامن ، وليس للضامن أن يطلب المطلوب بتخليصه من ذلك الضامن ، وليس له أن يرجع عليه بالمال الذي ضمنه عنه إذا أدها إلى من ضمنه له . والكفالة والحالة^(١) كالضمان في جميع ما وصفنا . ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحالة ، ولا تجب في قول أبي حنيفة إلا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل^(٢) بها له [كان] ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك إلا في خصلة واحدة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه^(٣) كان يميز الضمان فيها بغير قبول عن ضمن له ، وهي أن يحضر رجلاً الوفاة فيقول لورثته إن علىّ ديوناً فاضمتوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذى هو عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جازماً استحساناً . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يميزان الضمان والكفالة والحالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له في جميع ما ذكرنا ، وبه نأخذ . والحالة^(٤) في قبولها وفي ترك الذى له المال فيها قبولها كالـكفالة في جميع ما ذكرنا من قبولها ومن ترك الذى له المال قبولها على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك . وإذا أبرأ المكفول له المطلوب من المال الذى كفل له به وقبل ذلك منه برىء منه المطلوب والكفيل جميعاً ، ولو لم يبرىء منه المطلوب ولكنه أبرأ منه الكفيل وقبل ذلك منه الكفيل برىء الكفيل من المال الذى كفل به ، وكان للطالب أن يرجع بالمال على المطلوب ، وسواء في ذلك قبل

(١) وفي التقيضية والحالة .

(٢) وفي التقيضية والحميل له .

(٣) وذكر الشارح قول محمد مع الإمام وذكر خلاف أبي يوسف منفرداً في هذه المسألة .

(٤) وفي التقيضية والحالة في قولها في قبول الذى له المال فيها قبولها ، فالضمان له في جميع ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك . قلت : والظاهر أن هنا سقطات وتحريفات والله أعلم لأن المقصود غير مفهوم .

الكفيل البراءة^(١) أو لم يقبلها ، وإن لم يبرئه من المال ولكنه وهبه له أو تصدق به عليه وقبل ذلك منه الكفيل فإن الهبة والصدقة جائزتان ، والكفيل أن يرجع بالمال على المطلوب ، وإن لم يقبل الكفيل الهبة ولا الصدقة بطلتا وكانت الكفالة على حاملها والمال على حاله يأخذ به الطالب من شاء من الكفيل ومن المطلوب وإذا أصر الطالب المال عن الكفيل إلى مدة معلومة لم يكن له أن يطالب الكفيل بالمال دون تلك المدة ، وكان له أن يطالب المطلوب بماله حالا ؛ وإن لم يؤخر المال عن الكفيل ولكنه أخره عن المطلوب كان المال مؤخرأ على المطلوب وعلى الكفيل^(٢) إلى المدة التي أخرها الطالب المطلوب بالمال . وإذا كفّل الرجل للرجل بماله له على رجل بأمر المكفول عنه بذلك ثم صالح الكفيل الطالب بما كفّل له به على بعضه فالصلح جائز ، فإن كان الصلح وقع على براءته وعلى براءة المطلوب مما بقي من المال كان الصلح جائزاً وقد برىء المطلوب والكفيل من بقية المال ، وإن كان الصلح وقع على براءة الكفيل من بقية المال برىء الكفيل من بقية المال وكانت بقية المال على المطلوب دون الكفيل وكان للطالب أن يطالب بالذي صالح عليه كل واحد من المطلوب ومن الكفيل ، وإن كان الصلح وقع بنير شيء ذكر فيه من براءة [واحد] من الكفيل ومن المطلوب فإن ذلك الصلح براءة للمطلوب وللکفيل من بقية المال بعد الذي وقع عليه الصلح^(٣) . ومن ضمن لرجل

(١) وفي الصرح قال (إبي الطحاوي) وإذا ضمن الرجل لرجل مالا عن رجل بأمره هذا لا يخلو إما أن يكون كفالة بصرط براءة الأصيل أو كفالة بنير شرط براءة الأصيل ؛ فإن كانت بصرط براءة الأصيل صارت حوالة وأحكامها على ما ذكرنا وإن لم يشترط براءة الأصيل فهي كفالة . وفي الفيزية والحوالة في قولها في قبول الذي له المال فيها قبولها ، فالضمان له في جميع ما ذكرنا من قبولها ومن ترك قبول الذي له المال قبولها على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك .

(٢) كذا في الأصلين على المطلوب وعلى الكفيل ولعلّ الصواب عن مكان على في الحرفين . وفي الصرح وإذا أصر الطالب الدين عن الكفيل إلى مدة قبل الكفيل هذا التأخير معه صح التأخير عن الكفيل خاصة ولا يكون ذلك تأخيراً عن الأصيل .

(٣) وفي الصرح : والوجه الذي أن يصالح على خصامة درهم برثاً حياً لأن الصلح وقع عن أصل الدين والدين كان أصله على المكفول عنه فيتضمن هذا الصلح براءتهما جميعاً .

عهدة في دار ابتاعها فإن أبا حنيفة قال ضمانه باطل ، وقال ضمان العهدة عندى إنما هو ضمان الصحيفة^(١) وقال أبو يوسف ومحمد الضمان في ذلك جائز ، وهو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فإن استحققت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائنها ، وبقيمة بناء إن كان أحدثه فيها فاقعة^(٢) على بائنه فإذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائنه ومن الضامن له العهدة^(٣) على بائنه ، وبه نأخذ^(٤).

كتاب الشراكة^(٥)

قال أبو جعفر : والشركة المفاوضة جائزة ، وهو أن يخرج كل واحد من حرين

(١) قال في الصرح : وذكر الطحاوى عن أبي حنيفة أن ضمان العهدة ضمان الصحيفة متى ضمان المالك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به .

(٢) وفي الفيزية فإنها مكان فاقعة وهو تصحيف . وفي الصرح : ولو أن المشتري يبي في الدار ثم استحقها رجل بالينة ونقض عليه بناءه فللمشتري أن يرجع على البائع بثمنه وبقيمة بنائه مبيعاً إذا سلم النقص إلى البائع وإن حبس النقص ولم يسلمه إلى البائع لا يرجع عليه إلا بالبائن خاصة . وروى عن أبي يوسف أنه قال يرجع عليه البائن وقيمة بنائه مبيعاً . قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعاً أيهما شاء إن شاء أخذهما من البائع ، وإن شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ورجع الكفيل على البائع إن كانت كفاله بأمره وجعل الطحاوى هذا غير سديد ، وذكر محمد في ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع خاصة ولم يؤخذ بها الكفيل الخ .

(٣) وفي الفيزية بمهدة وسقط منها ما بعدها إلى حتم الباب .

(٤) زاد الشارح هنا في آخر الباب مسألة سقطت هنا من الأصولين وهي قال : وإذا ضمن رجل لرجل ما دأب فلاناً أو ما قضى له عليه أو بما ذاب له عليه كان جائزاً إلى أن قال : ويان ذلك أن من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن له ثمن ما يبيعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من سلّه فإن هذه الكفالة صحيحة وإن لم يكن الضمان ما يتأق الحال لأنه أضيف إلى سبب مضمون والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الإيفاء ، فإن قال الكفيل ما يبيع فلاناً قيمته على ، أو قال كذا يبيع فلاناً ، أو قال الذى يبيع فإنه يقع ذلك في جميع ما يبيعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال إن يبعته فتمته على أو قال إذا يبعته أو قال متى يبعته فأيما يؤخذ الكفيل بثمن أول المبيعة ، ولا يؤخذ بثمن ما يبيعه بعدها . ولو قال لرجل ما ذاب لك على أحد من الناس فهو على فإنه لا يصح لجهالة المضمون عنه ، وكذلك لو قال ما ذاب عليك لأحد من الناس فهو على فإنه لا يصح لجهالة المضمون له . وأما الكفالة بالمضمون في الحال كالديون والأعيان المضمونة بأنفسها عند رجل لرجل يضمن لصاحبه فإن الضمان صحيح في الدين يأخذ أيهما شاء . ولو كانت الدين مضمونة بشئيه أو أمانة كالبيع على البائع فالضمان صحيح في تسليم الدين إليه فإذا هلكت الدين بطلت الكفالة لأنه غير مضمون على المكفول عنه والله أعلم .

(٥) وفي الفيزية أبواب الشركة .

مسلمين بالتين دراهم يتساويان فيها فيتعاقدان عليها الشركة على أن ما ربحا بينهما بالسوية ، ولا يكون لواحد منهما من المال للعين غير الدراهم التي شارك بها صاحبه ، ولا من الدنانير شيء ، وسواء خلطا ما لهما أو لم يخلطاهما . وما ورث كل واحد منهما بعد ذلك أو طرأ على ملكه من غير شركتهما كان له خاصة دون صاحبه ، ولا يفسد ذلك الشركة المفاوضة حتى يقبضه الذي هو له ويكون دنانير أو دراهم فيخرج هو وشريكه بذلك من المفاوضة . وما أقر به كل واحد منهما على نفسه من مال من أسباب المفاوضة لزم الشريك المفاوض كما يلزم المقر . والشركة القنان تجوز مع تفاضل الشريكين في الربح ، ومع ملك كل واحد منهما من الدنانير ومن الدراهم ما يملك سوى ما شارك عليه صاحبه . وما أقر به كل واحد منهما من دين بسبب الشركة التي بينهما وكذبه في ذلك صاحبه لزمه دون صاحبه ، وجائز أن يتعاقدها المسلم والنسي وإن كان ذلك مكروهاً للمسلم في دينه . وجائز أن يتعاقدها الحر والعبد المأذون له في التجارة ، والبالغ والصبي المأذون له في التجارة . والشركة بالأندان جائزة في كل ما تجوز فيه الوكالة ، ولا تجوز فيما لا تجوز فيه الوكالة . وتفسير ذلك أنه يجوز للرجل أن يوكل صاحبه بالابتياح له وبالاستئجار عليه ، ولا يجوز له أن يوكل صاحبه بالاصطياد له ، فإما تجوز فيه الوكالة من هذا^(١) يجوز فيه الشركة وما لم يميز فيه الوكالة من هذا لم يميز فيه الشركة . ويجوز للرجلين أن يشتركا في الصناعتين ، وكذلك المرأتان ، وكذلك المرأة والرجل ، سواء في هذا كانت الصناعتان المعقودة عليهما الشركة متفتحتين أو مختلفتين ، ولا يجوز في هذا أن يفضل أحد الشريكين صاحبه في الربح كما يجوز في شركة القنان . ولا تجوز شركة القنان إلا على الدراهم والدنانير ، ولا تجوز على ما سواهما غير الفلوس ؛ فإن أبا يوسف رضى الله عنه كان أجاز الشركة عليها ثم رجع عن ذلك ، ويقول الذي رجع

(١) وفي النونية من هنا من شيء .

إليه نأخذ . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فكان يميز الشركة عليها . وكل ما جاز عقد الشركة الثمنان عليه من الأموال جاز عقد الشركة المفاوضة عليه [من الأموال . والشريكان] في جميع ما ذكرنا^(١) فيما بينهما أمانة مقبول قول كل واحد منهما على صاحبه في ضياع المال منه ، وللمدعى في ذلك استحقاق المدعى عليه على ما يدعيه عليه من ذلك ، وأى الشريكين مات في جميع ما ذكرنا انفسخت الشركة فيما بينه وبين صاحبه . وإسكل واحد من الشريكين أن يفسخ الشركة [التى] بينه وبين صاحبه ما كان للمال عينا ، وليس لصاحبه بعد علمه بذلك صرف المال فى شيء مما كانت الشركة تطلقه له ، وما لم يعلم بفسخ صاحبه الشركة أو ينهى إياه عن صرف المال فيما كاتا تعاقداها عليه كانت الشركة على حالها . وإن مات أحدها أو ماتا جميعاً انفسخت الشركة بينهما ، علم بذلك الباقي منهما أو لم يعلم .

كتاب الوكالة^(٢)

قال أبو جعفر : وللرجل أن يوكل بحفظ ماله وبيعه وبالزواج عليه وبطلاق نسائه وبعث عبده ومكاتبتهم^(٣) من شاء ، وليس له أن يوكل فى خصومة لنفسه ولا فى خصومة فيما يطالبه به غيره إلا برضاء من يخصمه بذلك إلا أن يكون مريضاً لا يستطيع الحضور للخصومة ، أو يكون غائباً على مسيرة ثلاثة أيام ولياليهن فإنه إن كان كذلك قبلت الوكالة منه فى هذا فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه^(٤) وسواء عنده فى ذلك النساء والرجال . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فيقبلان الوكالة فى ذلك من الناس جميعاً رضى الخصم أو لم يرض ، وبه نأخذ . وليس للوكيل

(١) وفى الفيضية ما وصفا .

(٢) وفى الفيضية أبواب الوكالة .

(٣) وفى الفيضية ومكاتبتهم .

(٤) وفى الفيضية وهذا قول أبى حنيفة

أن يوكل ما وكل به إلا أن يطلق ذلك له الذي وكله أو يميز أمره فيما وكله به فيكون له ذلك . وللموكل أن يعزل الوكيل متى شاء ، ويكون بعرله إياه خارجاً من وكالته إذا خاطبه بذلك أو بلفظه^(١) إياه عنه رجلان أو رجل عدل ، وهذا قول أبي حنيفة . وأما أبو يوسف وعبد قنالا^(٢) من أخبره بذلك وكان خبره حقاً كان ذلك عزلاً له عن الوكالة ، وبه نأخذ . وليس لأحد وكل رجلاً في خصومة رجل برضا خصمه فيها يخصه فيه أن يعزل الوكيل عن ذلك إلا بمحض من وكله له ، وما فعله الوكيل قبل علمه بالوكالة فغير نافذ ، وإن بلفظه الوكالة ففعل ما وكل به فيها وكان الذي بلفظه ذلك رجلاً أو امرأة وكان الذي بلفظه حقاً كان ما فعل من ذلك جائزاً إذا كان على ما توجه به الوكالة له في قولهم جميعاً . وكل ما فعله الوكيل قبل علمه بعزل الموكل إياه عن الوكالة مما كان وكلاً به كان فله لازماً للذي وكله . ولا يجوز الوكالة في الحدود ولا في القصاص إلا في إثبات البينات عليها ، فإذا وجبت إقامتها لم تتم إلا بمحض [من] الموكل بها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رحمه الله : لا تقبل الوكالة في شيء من ذلك من خصومة فيها ولا من إثبات بينة عليها ولا من غير ذلك منها . وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبده غداً كان وكلاً في بيعه^(٣) في غد وفيما بعده ، وليس بوكيل في ذلك^(٤) قبل غد . وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبده فقبض الثمن في ذلك إلى الوكيل لا إلى الموكل ، وتسليم المبيع في ذلك أيضاً على الوكيل لا على الموكل . وانضم في حقوق البيع من الاستحقاقات والمطالبات في العيوب في ذلك الوكيل لا الموكل ، وكذلك الوكالة بالشراء فحكمها فيما ذكرنا حكم الوكالة بالبيع . والوكالة بالإجارة كالوكالة بالشراء والبيع في جميع ما ذكرنا . وإذا وكل رجل رجلاً أن يعقد عليه نكاحاً

(١) وفي الثانيه أو يلفظه .

(٢) وفي الثانية إياها هـ

(٣) وفي التيسية ببيعه .

(٤) وفي التيسية بذلك .

قفيل فالصديق في ذلك على الزوج لا على الوكيل ، وكذلك حكم الوكالة بالملع على
 الجبل والصلح من الدم السعد على الجبل . وموت الموكل يخرج الوكيل ^(١) من
 الوكالة علم بذلك الوكيل أو لم يعلم . وإذا وكل الحر البالغ صبيا أو عبداً محجوراً عليه
 ببيع عبده قفلاً ذلك فالهبة في ذلك على الأمر لا على الصبي ولا على العبد ، وهذا
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ^(٢) ، وهو قول أبي يوسف القديم رحمه الله .
 ثم روى عنه أصحاب الإملاء أنه قال في ذلك : إن كان المشتري يعلم أن بائه صبي
 محجور عليه أو أنه عبد محجور عليه فكذلك وإن كان لا يعلم بذلك ثم علم به كان
 بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أمضاه وكانت عهده على الأمر ، وبه نأخذ .
 وإذا باع الوكيل ثم ادعى تلف الثمن منه كان القول في ذلك قوله مع يمينه إن
 طلب الأمر يمينه على ذلك . ولو ادعى دفع الثمن إلى الأمر كان كذلك أيضاً
 و[كذلك] لو أقر أن الأمر قبضه من البائع أو ادعى البائع ذلك وأنكره الأمر ؛
 غير أن المشتري إن أصاب بالمبيع عيباً كان له رده على الوكيل وأخذ ثمنه منه ،
 ولم يكن للوكيل أن يرجع بالثمن على الأمر ، وكان للوكيل بيع العبد وأخذ ثمنه فيما
 كان غرمه للمشتري ^(٣) إلا أن يكون فيه فضل فيدفع ذلك الفضل [إلى] الأمر
 وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي حنيفة
 رحمه الله فليس للوكيل بيع العبد في ذلك . وإذا دفع رجل إلى رجل مالا
 ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال
 فالقول قول الوكيل في براءة نفسه ، ولا يصدق على إلزام المأمور له بالمال ذلك
 للمال . ولا يجوز شراء الوكيل من نفسه ولا يبيعه منها فأما أبو الطفل فهما
 جائزان منه للطفل ، وكذلك الجد أبو الأب وإن علا إذا لم يكن دونه أب
 يحجبه عن الولاية . فأما الوصي في ذلك من قبل الأب فإن أبا حنيفة رحمه الله

(١) وفي الميضية يبرح به الوكيل .

(٢) وفي القيفية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله .

(٣) وفي الميضية المشتري .

كان يقول إن كان ما فعل من ذلك خيراً فليس جاز عليه ، وإن كان بخلاف ذلك لم يجوز عليه . وأما أبو يوسف وعبد ربهما الله فكان قولهما في ذلك أنه لا يجوز شيء منه من الوصي ، كان الوصي باتماً أو كان مبتاعاً ، وبه نأخذ . ولا يجوز ابتياع الوكيل ما وكل بابتياحه إلا أن يبتاعه بما يتقآن الناس فيه إذا لم يسم له في الوكالة ما يبتاعه به ، وجاز في قول أبي حنيفة بيع الوكيل ما وكل ببيعه بما يتقآن الناس فيه وبما لا يتقآنون فيه ، ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف وعبد إلا بما يتقآن الناس فيه لا بما سواه ، وبه نأخذ . والمقدار الذي يتقآن [الناس] فيه نصف العشر فأقل منه . هذا غير متصوص عنهم ولكن مذاههم تدل عليه . وإذا وكل الرجل رجلاً بابتياح عبد فابتاع له نصفه أو ما سواه من أجزائه لم يلزم الأمر إلا أن يبتاع له ما بقي منه قبل خروجه من الوكالة ، وكذلك الوكالة بالبيع في قول أبي يوسف وعبد ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي حنيفة ، فإن ذلك كله جائز ، وخالف بينه وبين الشراء . ولا يجوز لمن وكل بابتياح عبد أو بما سواه أن يبتاعه إلا بالدنانير أو بالدرهم ، ومن وكل ببيع عبد أو بما سواه كان له في قول أبي حنيفة أن يبيعه بما شاء من عرض ومن غيره ، ولا يجوز له في قول أبي يوسف وعبد أن يبيعه إلا بالدنانير أو بالدرهم ، وبه نأخذ . وجاز لمن وكل ببيع شيء ولم يسم له ثداً ولا نسيئة أن يبيعه بنسيئة^(١) في قول أبي حنيفة وعبد . وهو قول أبي يوسف القديم ثم روى عنه أصحاب الإملاء أنه قال بعد ذلك إن كان الأمر أمره ببيع ما أمره ببيعه لحاجته إلى ثمنه وبيّن ذلك له في توكيله إياه فقال بع عبدى لأقضى دينى بثمنه ، أو قال له بع عبدى لأبتاع بثمنه دقيقتاً لأهلى ، فساء في ذلك من قوله كهو لو قال له بع عبدى بثمنه فلا يجوز له أن يبيعه بغير ذلك ، وبه نأخذ .

(١) وفي نسخة سيئة .

وإن كانت الوكالة وقعت مطلقة لم يذكر الوكيل فيها من هنا شيئاً كان للوكيل أن يبيع ما وكل به بالنقد والنسيئة . ومن وكل ببيع شيء فوكل غيره بذلك ففعله بمحضره^(١) كان جائزاً ، وإن فعله بنسيته^(٢) لم يميز إلا أن يميزه فيجوز بإجازته . وإذا باع رجل عبد رجل بغير أمره كان لمولى العبد أن يميز ذلك ما كان هو والميتاع والعبد أحياء ، فإن مات واحد منهم لم يميز له أن يميز البيع . ومن ابتاع شيئاً لرجل بغير أمره كان ميتاعاً له لنفسه ولا تعمل في ذلك إجازة من المشتري له . وإذا وكل الرجل الرجلين ببيع [عبد] أو ابتاعه ، أو يتزويجه امرأة ، أو يخلع امرأته منه على مال ، أو يعتق عبده على مال ، أو بمكاتبته ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لم يميز إلا أن يميزه الآخر فيجوز ، وإن وكلهما يعتق عبده بغير مال ، أو يطلق امرأته بغير مال ففعل ذلك أحدهما دون الآخر جاز . ومن وكل بابتياح عبد ولم يسم جنساً ولا مالاً كانت الوكالة بذلك باطلة . ولا تجوز الوكالة في ذلك إلا أن يسمى من العبيد جنساً أو يسمى من الأئمان ثمناً . ومن وكل بابتياح دابة ، أو بابتياح ثوب ولم يسم صنفاً لم يميز ذلك ، وإن سمي صنفاً جازت الوكالة بذلك ، وسواء سمي في ذلك ثمناً أو لم يسمه . ومن وكل بابتياح دار ولم يسم ثمناً لم يميز ذلك [وإن سمي ثمناً جاز ذلك] وكان ذلك على دور المصر الذي وقعت فيه الوكالة ؛ لأعلى دور ما سواه من الأمصار في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف التقديم ، ثم رجع عن ذلك فيما روى أصحاب الإملاء فقال : لا تجوز الوكالة في ذلك وأن يسمى فيه الثمن حتى يسمى فيه مصرراً بعينه ، وبه نأخذ .

(١) وفي الميضية بمحضره مه .

(٢) وفي الفبيضة بنية عمه .

كتاب الاقرارات^(١)

قال أبو جعفر : إذا أقر الرجل قتال لفلان^(٢) على شيء ثم قال هو كذا شيء ذكره لم يلزمه غيره وكانت عليه اليمين على زيادة إن ادعاها المقر له^(٣) وطلب يمينه عليها . ولو قال : له على عشرة دراهم إلا سبعة دراهم لم يلزمه إلا ثلاثة دراهم . ولو قال : له على عشرة دراهم إلا ثلاثة دراهم إلا درهما كان له عليه ثمانية دراهم ، كأنه قال له على عشرة دراهم إلا ثلاثة دراهم غير درهم . ولو قال له على عشرة دراهم إلى شهر قتال المقر له بل هي حالة لى عليه كان القول قول المقر له مع يمينه بالله عز وجل على ما يدعى المقر^(٤) من الأجل إن طلب ذلك المقر . ولو قال كفتلت له بعشرة دراهم إلى شهر قتال المقر له بل كفتلت لى بها حالة كان القول قول المقر فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبى يوسف القديم ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك : القول قول المقر له مع يمينه بالله عز وجل [على] ما يدعى المقر من الأجل إذا طلب المقر يمينه على ذلك . ولو قال له على عشرة دراهم ثم سكت ثم قال إلا درهما كانت عليه عشرة دراهم وكان استنأؤه باطلا لأنه لم يصله بإقراره . ولو قال له على عشرة ودرهم كانت له^(٥) عشرة دراهم ودرهم . ولو قال له على عشرة وثوب كان عليه ثوب ، وكان القول قوله فى العشرة أى عشرة هي ومن أى صنف هي ، فما أقربه من ذلك كان القول قوله فيه مع يمينه على خلافه إذا ادعاها المقر له وطلب يمينه عليه . وكذلك لو قال له على عشرة وثوبان كان له عليه ثوبان ورجع فى العشرة إلى ما يقوله المقر فيها [ولو قال له على عشرة وثلاثة أثواب كان له عليه ثلاثة عشر ثوباً] ولو قال له على درهم لا بل دينار لزمه [له] درهم ودينار إذا طلبهما المقر له وادعاها عليه .

(١) وفى القضية أبواب الإقرار . حقوق .

(٢) وفى القضية وإذا قال الرجل لعلى .

(٣) وفى القضية على زيادة ادعاها عليه المقر له .

(٤) وفى القضية ما يدعى المقر .

(٥) وفى القضية كانت عليه .

ولو قال : له على درهم لا بل درهمان لزمه درهمان . ولو قال هذا العبد يزيد لا بل لمرو سلمه إلى زيد ولم يكن عليه لمرو شيء . ولو قال هو يزيد فسلمه إلى [زيد] بقضاء قاض أو بنير قضاء قاض ، ثم قال لا بل هو لمرو فإن كان سلمه إلى زيد بقضاء قاض فلا شيء عليه لمرو ، وإن كان سلمه إليه بنير قضاء قاض ضمن قيمته لمرو . ولو قال غصبت هذا العبد من زيد فسلمه إليه ثم قال بل غصبت من عمرو ضمن لمرو قيمته ، وسواء كان سلمه إلى زيد بقضاء قاض أو بنير قضاء قاض . وإذا قال لفلان على من درهم إلى عشرة دراهم كان له عليه تسعة دراهم في قول أبي حنيفة ، وكانت له عليه في قول أبي يوسف ومحمد عشرة دراهم . وكذلك لو قال له على ما بين درهم وعشرة دراهم كان القول في ذلك على الاختلاف الذي ذكرناه في المسألة الأولى . وقال زفر له عليه ثمانية دراهم ، وبه نأخذ ^(١) . ولو قال لفلان من هذه الدار ما بين هذا الحائط وبين هذا الحائط ، أو قال لفلان ما بين هذين الحائطين كان له ما بينهما وليس له من الحائطين شيء في قولهم جميعاً . ولو قال له على دينار إلا درهما ، أو إلا قفيز حنطة أو إلا فلساً أو إلا مائة جوزة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالاه عليه دينار إلا مقدار قيمة [ذلك] منه . ولو قال له على دينار إلا ثوباً كان عليه دينار وكان استثنائه الثوب منه باطلاً ، وقالوا إنما يجيز ^(٢) أن يستثنى من غير صنف الإقرار ما يكال أو يوزن وما يمد ، فأما ما سوى ذلك فإنما لا يجيزه ، وهذا قولها استحساناً لا قياساً . وأما محمد بن الحسن فساكن لا يجيز أن يستثنى شيئاً من ذلك مما أقر به مما هو من خلاف جنسه ، وبه نأخذ . وهو قول زفر ^(٣) . ومن قال لرجل أخذت منك ألف درهم وديعة فهلكت منى وقال صاحب المال بل أخذتها منى غصباً ، فإن المقر ضامن لها للمقر له مع يمين المقر نه على ما يدعى عليه المقر من إيداعه إياه إياها إن طلب يمينه على ذلك . وإن قال أعطيتني ألف درهم وديعة فهلكت فقال له الآخر بل أخذتها

(١) سقط من النص من قوله وقال زفر له وبه نأخذ .

(٢) وفي النصية وقال أيضاً يجوز

(٣) سقط من النصية من قوله وبه نأخذ .

حتى غصباً كان القول قول المقر مع يمينه بالله عز وجل على ما يلحق عليه المقر له إن طلب يمينه على ذلك. وإن قال له على ألف درهم من ثمن متاع ثم قال هي زيوف^(١) أو نهرجة لم يصدق. وكذلك لو وصل لم يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة خاصة. وقال أبو يوسف ومحمد: يصدق إذا وصل، وبه نأخذ. ولو قال له على ألف درهم من ثمن متاع ستوفة أو رصاص^(٢) ووصل ذلك بإقراره فإن أبا يوسف قال له عليه ألف درهم جياداً وقال لا أصدق على ما ادعى مما ذكرنا لأن لو صدقته على ذلك أفسدت البيع. وقال محمد بن الحسن: القول في ذلك قوله وأصدق فيه لأنه لم يقر إلا ببيع فاسد، وعليه الميمن على ما ادعى عليه المقر له لأنه يدعى عليه بيعاً صحيحاً، وبه نأخذ. ولو قال أقرضتني^(٣) ألف درهم ثم قال بعد ذلك هو زيوف أو نهرجة لم يصدق في قول أبي حنيفة وصل أو قطع، وصدق في قول أبي يوسف ومحمد إذا وصل، وبه نأخذ. ولو قال غصبتك ألف درهم ثم قال [بعد] ذلك هي زيوف أو نهرجة صدق [وكذلك إذا قال أودعني ألف درهم ثم قال بعد ذلك هي زيوف أو نهرجة صدق] إذا وصل. ولو قال له على ألف درهم ثم قال بعد ذلك هي من ثمن عبد باعنيته ولم أقبضه منه فإن أبا حنيفة قال لا أصدق وألزمه الدراهم التي أمر بها^(٤) للمقر له إلا أن يقول^(٥) موصولاً بإقراره: من ثمن هذا العبد لعبد قائم في يد المقر له فيكون القول في ذلك قوله. وأما أبو يوسف ومحمد فكاما يقولان في ذلك إن صدق المقر له المقر أن الدراهم

(١) في المغرب: رأت عليه دراهمه أي سارت مهددة به خشيب، وقد ربت إذا ردت ودرهم ريب ورائب ودرهم ريف وزيف. وقيل هي دون الهرج في الرداءة لأن الزيف ما يرد بهيت من البحر ما ترد التجار.

(٢) في المغرب: استوف بالفتح: أردأ من بهرج، وعص سكر حتى استوف عدده ما كان سعر أو لمعس هو الخافل الأكبر. وفي الرسالة: يرشقة نهرجة: عسها لحاسم توجب، وأما ستوفة غير متعدها لأبى فليس. وقيل هو نصيب سه تو - وبه: والرصاص - ذب ورت زوف من درهم هو لموه.

(٣) كان في الأصل أقرضى ولم يرد في "قصيدة" ردي.

(٤) وفي نسخة: لا له لدى امره.

(٥) كما في نسخة، وكان في الأصل يكون.

التي أقر له بها المقر من ثمن عبد باعه إياه كما ذكر كان القول قول المقر أنه لم يقبض ذلك العبد ، وإن قال المقر له هي لي عليه لا من ثمن عبد بعته إياه كان القول قوله وكان له أخذ المقر بالدرام وكان للمقر استحقاقه على ما يدعي عليه مما قد أنكره من دعواه ، وبه نأخذ . ومن أقر بدين في مرضه لزمه ، كما يلزمه لو أقر في صحته إلا أن يكون عليه دين في صحته فيبدأ^(١) أهله على من أقر له في مرضه ولا يجوز إقرار المريض بدين لأحد من ورثته إذا مات في مرضه ذلك^(٢) .

كتاب العارية^(٣)

والعارية غير مضمونة إلا أن يتعدى فيها المستعير فيضمن قيمتها ساعة تعدى فيها . ومن استعار دابة فلم يسم شيئاً كان له أن يعيرها غيره ، وإن سعى شيئاً لم يكن له أن يتجاوزها إلى غيره ، فإن تجاوزها إلى غيره ضمنه . ومن استعار من رجل أرضاً إلى مدة معلومة وقبضها منه على ذلك كان للعير أخذها منه دون مضى المدة^(٤) وقض العارية فيها . ولو استعارها منه على أن يبني فيها ماشاء وعلى أن يفرس فيها ماشاء بغير مدة ذكرها فيها فبني فيها أو فرس فيها ثم بدا للعير أخذها منه كان ذلك له ، وكان له أخذ المستعير بهدم بنائه وبقلع شجره

(١) قوله فيبدأ أهله : أي يقدم أهل الدين التي لزم في الصحة على من أقر له في مرض . وفي الصرح : قال ومن أقر بدين في مرض موته لأجنبي جاز إقراره وإن أتى ذلك على جميع ماله ، وهو مقدم على الميراث والوصية إلا أنه مؤخر من دين الصحة . ودين الصحة ما كان موته بالبينة أو بالإقرار في حال الصحة . ودين لمرض ما كان ثبوته بإقراره في مرض موته . وأما ما كان ثبوته بالماينة فهو ودين الصحة سواء . قلت : وكان في القضيصة فيبدأ مكان فيبدأ ، ولا يصح .

(٢) وفي الصرح ولو أقر لورثته بين أو دين أو وحب له هبة أو أوصى له بوصية لم يجوز ذلك وإن لم يكن عليه دين إلا بإجازة سائر الورثة إلا أن يكون أقر لاسمائه بغير فيصدق إلى تمام مهر مثلاً ، ولا يصدق من الفضل على مهر مثلاً لأن القول قولها إلى تمام مهر المثل من غير إقرار الزوج فذلك صدق .

(٣) وفي القضيصة أبواب العارية .

(٤) وفي القضيصة أخذها في المدة دون مضىها .

وقروسه منها إلا أن يشاء أن يمنه^(١) من ذلك لما فيه من تخريب أرضه
وبسطه قيمته مقلوعاً فيكون ذلك له . ولو كانت العارية إلى وقت بيته لم
ينقض وللأساة على حالها كان على المير قيمة البناء وقيمة الفرس اللذين أحدهما
المستعير للمستعير^(٢) قائمين في الأرض .

كتاب الغصب^(٣)

قال أبو جعفر : وكل ما غصبه رجل من رجل من شيء مما ينقل من
مكان إلى مكان فخلف في يده بشير فقله فقله قيمته يوم غصبه إلا أن يكون
حاله له مثل فيكون عليه مثله . وإذا نقص للغصب عند الغاصب في يديه^(٤)
خلى الغاصب ضمان قيمة نقصانه للغصب منه يرداه مع المنصوب على المنصوب
منه . وإذا زاد للغصب في يد غاصبه ثم هلك^(٥) في يديه قبل أن يرد
على الذي غصبه^(٦) إياه كان عليه ضمان قيمته يوم غصبه للذي غصبه إياه ،
ولا ضمان عليه في زيادته إلا أن يكون استهلكها فيجب عليه ضمانها باستهلاكه
إياه ، كذا روى محمد بن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهم . وقد روى
أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لا يجب على الغاصب

(١) وفي العرش : ومن استعار من رجل أرضاً ليبني فيها أو يفرس أشجاراً أو يزرع
فيها زرعاً فهذا لا يخلو إما أن تكون العارية مؤقتة أو غير مؤقتة ، فأما إذا كانت غير مؤقتة فأراد
[أن يجبر] المستعير على قلع الزرع [له ذلك] ولكن يترك في الأرض حتى يستعصم ، وإنما
يترك لأجرة حتى لا يتضرر المير في ذلك لأن الزرع له نهاية مطوعة . ولو كان في الأرض بناء وغراس
وكروم فإنه يجبر المستعير على القلع إذا طلب المير ذلك لأنه لا نهاية له وكان في الترك ضرر للمير
إلا أن يكون في القلع مضرة بالأرض وتقصان يدخل فيها فإنه يترك [ويأخذ] قيمتها مقلوعة غير ثابتة
إذا سب المستعير ذلك .

(٢) متعلق بما تعلق به الغير وهو قوله على المير ، أي كان على المستعير قيمة البناء والفرس .

(٣) وفي الفحشية أبواب الغصب .

(٤) وفي الفحشية في يد الغاصب مكان عند الغاصب في يديه .

(٥) كان في الأزهرية في يد غاصبه في يديه ، وظاهر أن في يديه . وخبر في الأصل عن هلك

عندهم . تناسخ خطأ .

(٦) كذا في الفحشية وكان في الأصل تضمنه .

ضمان الزيادة وإن استهلكه إلا أن يكون المنصوب عبداً فيقتله بعد الزيادة خطأً ، فيختار المنصوب منه تضمين مائة الناصب بالجناية ، فإنه يضمها قيمة العبد زائداً . و [أما] أبو يوسف ومحمد ققولهما^(١) في ذلك مثل القول الأول من القولين الأولين اللذين رويناها عن أبي حنيفة لا اختلاف عنهما فيه ، وبه نأخذ . وإذا غصب رجل رجلاً جارية فحملت في يد الناصب فولدت ثم مات ولدها من غير فعل الناصب فلا ضمان عليه فيه وعليه ضمان نقصان الجارية بالولادة للمنصوب منه^(٢) . ولو لم يمت الولد في يد الناصب نظر إلى قيمة الولد وإلى قيمة النقصان بالولادة ، فإن كان في قيمة الولد ما بقي به فلا ضمان على الناصب فيه ، وإن كان لا يبقى به ضمن للمنصوب قيمة نقصان الولادة . ومن حال بين رجل وبين داره فحدث فيها في تلك الحال هدم أو ما أشبهه من غير فعل الخائن بينه وبينها فإن أبا حنيفة كان يقول لا ضمان في ذلك ، وكان مذهبه أن الدور لا تنصب ، وأنه لا ينصب إلا ما يجوز تحويله ونقله من مكان إلى غيره . وأما أبو يوسف ومحمد فكانا يجعلانها بذلك مضمونة ويوجبان على ضمانها^(٣) قيمة ما حدث فيها ، وبه نأخذ . ولا أجرة على غاصب في استخدام عبيد غصبه ولا في سكناء داراً غصبها . وإذا أبق العبد للمنصوب في يد الناصب فطلب المنصوب منه تضمينه قيمته فخصمه فيها إلى القاضي فضمنه إياها بتصدقهما على ذلك أو بيئته أقامها المنصوب منه عليها فقضى له القاضي بها ثم حضر العبد بعد ذلك كان للناصب ولا سبيل للمنصوب منه عليه ، وإن كان القاضي ضمنه له القيمة بقوله فقبضها ثم ظهر العبد بعد ذلك كان المنصوب منه بالخيار ، إن شاء رد القيمة على الناصب وأرجع منه العبد للمنصوب ، وإن شاء احتبس القيمة وسلم له

(١) وفي القيسية منهما قال -

(٢) كان في الأصل المنصورة منه ولصواب ما في القيسية للمنصوب منه أي الذي غصبت منه الخاتمة .

(٣) وفي الثانية صاحبها .

السيد المنصوب . ومن أتلّف لشيء خيراً أو شراً وكان اللطف مسلماً أو ذمياً كان عليه ضمان قيمة ما أتلّف من ذلك لصاحبه إلا أن يكون اللطف ذمياً فيكون عليه ضمان مثل الخمر لصاحبها . ومن أتلّف شيئاً لرجل بما له مثل ثم اقتلع مثله فلم يقدر عليه كان عليه ضمان قيمته يوم يخافه فيه صاحبه لصاحبه . وقال محمد بعد ذلك عليه ضمان قيمته لصاحبه آخر ما كان موجوداً ، وبه تأخذ ، وهو قول زفر . ومن عدا على قلب^(١) رجل فشه^(٢) وكان القلب [من] فضة كان صاحب القلب بالخيار إن شاء أخذه مهشوماً لا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته مصوغاً ذهباً ، وإن كان ذهباً كان بالخيار إن شاء أخذه مهشوماً لا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته مصوغاً فضة ثم لا يضره بعد ذلك ، قبض ما وجب له عليه قبل فراقه إياه أو لم يقبضه منه حتى تفرقا بأبدانهما عن موطن التضمين . وإذا كسر رجل لرجل ديناراً أو درهماً كان ربه بالخيار إن شاء أخذه مكسوراً لا شيء له غيره ، وإن شاء سلمه إليه وضمنه في الدينار ديناراً مثله ، وفي درهم درهماً مثله . ومن غصب رجلاً ثوباً فقطعه فإن كان ذلك مما حكمه حكم الاستهلاك له كان صاحبه بالخيار إن شاء أخذه كذلك وأخذ قصاصه من الناصب وإن شاء سلمه إلى الناصب وضمنه قيمته صحيحاً ، وإن كان ما أحده في لا يستهلكه أخذه منه وأخذ مع ذلك قصاصه منه . ومن غصب ثوباً أبيض من رجل فصبغه بمصفر أو زعفران فالمنصوب منه بالخيار إن شاء أخذه كذلك وضمن للناصب ما زاد الصبغ فيه وإن شاء أبى ذلك وسلمه إلى الناصب [وضمن التناصب] قيمته أبيض يوم غصبه إياه ، وإن كان صبغه بسواد فإن أبا حنيفة كان يقول إن شاء صاحبه سلمه إلى الناصب كذلك وضمنه قيمته أبيض يوم

(١) في المغرب : وفي يدها قلب فضة أي سوار غير ملوى مستعار من قلب الحقة وهي جارتها نافية من لباس . وقيل على مكسر .
(٢) هشم الشيء كسره .

غصبه ، وإن شاء احتبسه ولم يقرم للناصب شيئاً . وقياس قوله ^(١) أنه يضمن الناصب نقصان قيمته بما أحدثه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : صاحب الثوب بالخيار إن شاء سلمه إلى الناصب وضمنه قيمته أبيض يوم غصبه وإن شاء احتبسه وضمن للناصب ما زاد الصبغ . قال أبو يوسف : وذلك لأن السواد زيادة عند قوم ونقصان عند قوم آخرين ، كالحمرة زيادة عند قوم ونقصان عند آخرين ، فكما حل أمره في الحمرية على الزيادة لا على النقصان فكذلك يحل أمره في السواد على الزيادة لا على النقصان ، وبه نأخذ ^(٢) .

كتاب الشفعة ^(٣)

قال أبو جعفر : ولا شفعة فيا سوى الدور والأرضين ، والشفعة في ذلك مقسوماً كان أو مشاعاً . وأولى الشفعة بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم ، ثم يتلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق ، ثم يتلوه الجار الملاصق ^(٤) وإذا وقع البيع فيا يجب فيه الشفعة فلم بذلك الشفع ، فإن أشهد مكانه أنه على شفخته وإلا بطلت شفخته ، وسواء أخضر عند ذلك مالاً مقدار ^(٥) ثمن المبيع أو لم يحضره . وقد روى عن محمد بن الحسن رضى الله عنه خاصة أنه قال : وينبغي أن يكون الإشهاد بمحضر المطلوب بالشفعة أو بمحضرة المبيع المشفوع فيه . وإذا قضى القاضى بالشفعة كان للمقضى عليه بها احتباس المشفوع فيه حتى يدفع إليه ثمنه . وقد روى عن محمد بن الحسن أنه قال : لا يقضى القاضى بالشفعة للشفيع حتى يحضره

(١) وفي النسخة وقياس ذلك قوله .

(٢) قلت : وهذا بناء على العرف فإن كان في البلاد التي وقع فيها الغصب ينقص قيمته بالاتفاق فيسكون إذا قوت الإسم معمولاً ، وإن كان في بلاد يزيد السواد قيمة الثوب بالاتفاق فسكنا قال صاحباه . والله أعلم .

(٣) وفي النسخة أبواب الشفعة .

(٤) كسنا في النسخة وكان في الأصل الملاصق .

(٥) وفي النسخة بمقدار ثمن المبيع .

مثل الثمن الذى وجبت له الشفعة [به] ، وبه نأخذ . والشفعة تجب بالمبيع وتستحق بالإشهاد والطلب ، وتملك بالأخذ . وإذا كان ثمن الشفوع فيه له مثل أخذه الشفع بمثله ، وإن كان لا مثل له أخذه بقيمته . ولا شفعة فى صدق ، ولا فى أجرة ، ولا فى جبل فى خلع ، ولا فى شيء صولح عليه من دم عد^(١) . وإذا أشهد الشفع على شفعته ثم تراخى بعد ذلك عن طلبها وقد أسكنه ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا هو على شفعته أبدا ما لم يسلها ، وبه نأخذ . وقال محمد : إن طلبها فيما بينه وبين شهر قضى له بها ، وإن تركها حتى يمضى [لها] شهر لا يطلبها فيه لم يقض له بها . والخصم فى الشفعة الذى يقضى [له] بها بمحضره إذا كان المبيع فى يد البائع ، المشتري والبائع جميعا ، ولا يقضى بها وأحدهما غائب ، فإذا قضى بها بمحضرها للشفع أخذ [المبيع] بما قضى به فيه وكتب عهده على البائع ، وإن كان المشتري قد قبضه فأنضم فيه هو للمشتري دون البائع ، ويكتب الشفع الهبة وفيه على المشتري دون البائع . والشفعة للشفعا على [عدد] رهوسهم لا على تقادير^(٢) أنصبتهم . ومن طلبها منهم استحقها كلها ، فإن طلبها بعد ذلك شفع مثله شرکه فيها ، وإن طلبها شفع أشفع منه لأن^(٣) الأول كان شفعاً بجوار وكان هذا الثانى شفعاً بمخالطة ، أخذها الشفع بالمخالطة كلها . وإذا اختلف المطلوب بالشفعة والشفيع فى الثمن فالقول قول المطلوب بالشفعة فى ذلك مع يمينه بالله عز وجل عليه إن طلب الشفع يمينه عليه ،

(١) وفى الفرح وإنما تجب الشفعة فيما إذا ملك بموسم معين مال وأما إذا ملك بنهر عوض كالمبة والصدقة والوصية والميراث أو ملكه بموسم ليس بين مال فلا شفعة فيها كما إذا جبل ثمنها فى النكاح أو بدل الخلع أو صولح عليها من دم العمد . ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باع داره بمثل النخل تجب فيها الشفعة . ولو تزوجها على الدار أو تزوجها بنهر مهر مسمى ثم فرض لها داره مهرأ فلا شفعة فيها . ولو صولح على الدار من الجناية التى توجب الأرض دون القصاص تجب فيها الشفعة بالأرض . ولو جعلت أجرة فى الإجازات فلا شفعة فيها لأن بدلها ليس بين مال أو يعنى به المسكنة مثلا لأنها ليست بمال يمينه وإن كانت الدار مالا .

(٢) وفى الفرضية لا على مقادير .

(٣) كذا فى الأصول وظاهر أن الأنسب بأن مكان لأن .

وإن أقام كل واحد منهما على ما ادعى من ذلك بيته كانت البيته بيته الشفع في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن^(١). وقال أبو يوسف البيته بيته للمشتري في ذلك . وإن اختلفا في قيمة المتي هو ثمن الشفعة وكان تمنها عرضا فاقول فيها قول للمشتري أيضا مع بيته إن طلب الشفع يمينه ، وإن أقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى من ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول البيته بيته الشفع . وقال أبو يوسف ومحمد البيته في ذلك بيته المشتري لا بيته الشفع ، فوافق محمد أبا يوسف في هذه المسألة ، ووافق أبا حنيفة في المسألة الأولى^(٢) ، وبه نأخذ . وللشفيع خيار الرؤية فيما يأخذه بالشفعة إذا لم يكن رآه^(٣) قبل ذلك ، وله الخصومة في عيب إن وجده فيه كما يكون للمشتري . ومن اشترى دارا من رجلين وقبضها أو لم يقبضها صفقة واحدة فأراد الشفع أن يأخذ ما باع^(٤) أحدهما دون ما باع الآخر فليس ذلك له وإنما له أن يأخذها كلها أو يدها كلها ، وإن كان الذي ابتاع الدار رجلين كان للشفيع أن يأخذ

(١) وفي المرح ولو أقام أحدهما البيته على الاغراد قبلت بيته وإن أقاما جميعا البيته فالبيته بيته الشفع في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف البيته بيته المشتري لأنه أثبت الفضل كما لو اختلف البائع والمشتري في الثمن وأقاما البيته قبلت بيته البائع بالإجماع . ولأبي حنيفة عتقان في المسألة إحداهما علما أبو يوسف لأبي حنيفة ولم يأخذ بها ، والأخرى علل بها محمد له وأخذ بها . وأما علة أبي يوسف فهي أن الشفع ههنا أشبه بالمدعي ، لأن علامة المدعي أن يكون غفيرا في الدعوى والمشتري مجبور على الدعوى ، والبيته إنما تقبل من المدعي . وأما علة محمد لأبي حنيفة التي أخذ بها وهي أن المشتري ظهر منه إقرار بما قال الشفع وإقرار بما يقول نفسه بعد أن ظهر في حق الشفع والمشتري عتقان له أن يأخذ بأيهما شاء أن العقد الثاني لا يفسخ العقد الأول في حق الشفع ، ألا ترى أنها لو تبايعا دارا بألف درهم ثم تبايعا بنفسها فإن الشفع يأخذ بأبي المقدين شاء كذلك ههنا ، بخلاف البائع والمشتري إذا أقاما بيته فالبيته بيته البائع لأن هناك لم يظهر إلا عقد ، واختلف العقد الثاني برفع الأول من عقد ، وكذلك على المباشرة الأولى لأن البائع أشبه بالمدعي لأنه لو ترك دعواه ترك ، ولو اختلف الشفع والمشتري في مقدار قيمة المرس الذي هو بدل الدار فإن القول قول المشتري مع بيته ، فإن أقاما جميعا البيته فالبيته أيضا بيته لأنه أثبت الفضل في القصة ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، وهو قول أبي حنيفة على قياس الملة التي علل بها محمد لأنه ما ظهر ههنا إلا العقد وهو المقعد على العرض بينه وإنما اختلفا في قيمة العرض الذي وقع عليه العقد . وفي قول أبي حنيفة على قياس دليل أبي يوسف له يجب أن تكون البيته بيته الشفع لأنها أشبه بالمدعي . وهكذا ذكر الطحاوي .

(٢) وفي النقيضة إذا كان لم يره .

(٣) كان في الأصل أن يأخذه ما باع وأنصوب في النقيضة أن يأخذ ما باع .

ما ابتاع أحدهما وبدع ما ابتاع الآخر . والشفعة لا تورث . ومن اشترى دارين صفقة واحدة ولما شفع واحد فأراد الشفع أن يأخذ إحداها دون الأخرى فليس له ذلك ، والمشتري مالك لما اشترى مما فيه الشفعة مالم يأخذ الشفع^(١) بشفته فيه ، فإن باعه كان يبعه جائزاً ، وكان الشفع بالخيار إن شاء أخذه بحق شفخته بالبيع الأول وإن شاء أخذه بحق شفخته بالبيع الثاني ، وإن لم يبعه ولكنه وهبه^(٢) وكان مما يجوز فيه الهبة وسلمه إلى الموهوب له وقبضه منه ثم جاء الشفع كان له أن يأخذه بشفته وفي أخذه إياه بها إبطال لهبة المشتري التي تقدمت فيه إذا كان أخذه بها قبضاً قاض له به . وللشفع أن يمتنع من أخذ المبيع بالشفعة ، وإن بذل له^(٣) المشتري حتى يقضى له به القاضي . و[من] أخذ داراً بشفعة فبني فيها بناء ثم استحقها عليه مستحق فنقض بناءه رجع الشفع على المأخوذ منه بالشفعة بالتبن الذي دفعه إليه ولم يرجع عليه بقيمة البناء الذي قضى عليه ، ولم يكن في ذلك كالمشتري في مثله ، لأن المشتري مفرور والشفع غير مفرور^(٤) . ومن اشترى داراً وقبضها فبني فيها بناء ثم حضر شفيعها فطلب أخذها بالشفعة فقضى له بذلك فيها فإنه يقال للمشتري انقض بناءك لأنك بنيت فيها كان الشفع أولى به منك إلا أن يشاء الشفع أن يمنعه من ذلك ويعطيه قيمة بنائه^(٥) متقوضاً فيكون ذلك له ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وهو الصحيح عن أبي يوسف ، وبه نأخذ . وقد روى عن أبي يوسف أنه قال :

(١) كان في الأصل مما يأخذه والصواب متى قبضه مالم يأخذه . وعبرة الصرح : والمشتري مالك لما اشترى حتى يأخذ الشفع بالشفعة الخ .

(٢) وعبرة الصراح : ولو وهب المشتري الأول جيبه لدار وسلمها إليه ثم حضر الشفع ، واشترى الموهوب له حاضراً ، كان له أن يأخذ الدار بحق شفخته بالبيع دون الهبة . وإذا أخذهما به بطلت لهبة والتبن المشتري ، وإن حضر الشفع ووجد الموهوب له فلا خصومة فيه حتى يحضر المشتري ثم يأخذها بالبيع ويعطل الهبة ... الخ .

(٣) كذا في الأصل بذل له المشتري . وفي تقيضية بنده المشتري . وفي الصرح بذلها له المشتري وهو الأحسن .

(٤) وفي الصرح بخلاف المشتري لأن المشتري مفرور وبأيه ضمن له فيها قرار بنائه حيث زعم أنه يجوز يبعه والشفيع غير مفرور ... الخ .

(٥) كان في الأصل بناء والصواب متى تقيضية بنائه .

إن شاء الشفيع أخذها بالتمن وبقيمة البناء قائما وإن شاء ترك لاشيء له غير ذلك . ومن باع داراً من رجل على أنه بالخيار في بيعة إياها ثلاثة أيام لم يكن للشفيع أخذها بالشفعة حتى يتقطع الخيار ويجوز البيع فيها ، وإن لم يكن البائع بالخيار فيها ثلاثة أيام ولكن المشتري كان فيها بالخيار ثلاثة أيام كان للشفيع أخذها بالشفعة ، وكان أخذه إياها قطعاً لخيار المشتري وإمضاء للبيع . والشفعة الذي كهي للسلم ، والشفعة للصغير كهي للكبير ، فإن سلمها وليه فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالا تسليمه عليه جائز ، وقال زفر ومحمد تسليمه عليه باطل ، وبه تأخذ . ومن اشترى داراً لرجل بأمره وقبضها ثم جاء شفيها فإن أبا يوسف كان يقول يقال لمشتريها سلمها إلى الذي أمرك بشرائها حتى يأخذها الشفيع منه بشفعته فيها ويكتب عهده عليه . وقال محمد : للشفيع أن يأخذها من الوكيل إن جاء وهي في يد الوكيل ويكتب عهده عليه فيها ، وإن جاء وقد سلمها إلى الموكل أخذها من الموكل ويكتب عهده عليه فيها ، وبه تأخذ .

كتاب المضاربة^(١)

قال : وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة على أن ما أطعم الله عز وجل فيه من ربح كان للمضارب منه نصفه أو ثلثه أو جزء من أجزائه كان ذلك جائزاً . ولا تجوز المضاربة إلا بما تجوز به الشركة من الدنانير ومن الدراهم ومن الفلوس في قول من أجازها بالفلوس على ما قد ذكرنا في كتاب الشركة . ولا تجوز المضاربة إذا عقدت على أن لواحد من رب المال أو من المضارب دراهم مذكورة ولا دنانير مذكورة له من ربحها ، وإن عقدت المضاربة كذلك كانت فاسدة ، وكان ما ربح فيها للمضارب [كله] لرب المال فكان للمضارب في عمله على رب المال أجر مثله . والمضارب في المضاربة الصحيحة أمين مقبول قوله فيما يدعيه من ضياع المال

(١) وفي القيفية أبواب المضاربة .

منه ، ومن رده إياه على رب المال مع يمينه بالله عز وجل على ذلك إن طلب يمينه رب المال عليه . والمضارب في المضاربة الفاسدة كالأجير فيها وإن ضاع منه [المال] وهو على ذلك ، ولا ضمان عليه فيه في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . وعليه الضمان . في قول أبي يوسف ومحمد . وللمضارب في المضاربة الصحيحة أن يعمل في المضاربة بنفسه ويستعمل فيها غيره بأجرة وبغيرها ، وليس له أن يدفعها مضاربة إلى غيره إلا أن يكون رب المال أمره أن يعمل فيها برأيه فيكون له ذلك . ولو أراد أن يسافر بماله المضاربة وقد كان رب المال [أمره] أن يعمل فيه برأيه كان له ذلك ، وإن لم يكن رب المال أمره بذلك فإن محمد بن الحسن روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن له أن يسافر به حيث شاء ^(١) في بر وبحر . قال : وهو قول أبي يوسف وقولنا ، وبه نأخذ . وروى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه ليس له أن يسافر به . قالوا : وقال أبو يوسف من رأيه ^(٢) له أن يسافر به إلى الموضع الذي يقدر على الرجوع منه إلى أهله فيبيت فيهم كتحقيق قطرب ^(٣) من بغداد . وثقة للمضارب في عمله في المال المضاربة في مصره على نفسه لا على المال المضاربة ^(٤) وثقته في سفره به في طعامه ^(٥) وشرايه وكسوته وركوبه في المال المضاربة ^(٦) فأما ما تدأى به أو احتج به فن مال له دون المال المضاربة ^(٧) . وإذا عقدت المضاربة على العمل بالكوفة خاصة لم يكن للمضارب أن يتعداها إلى غيرها وإن تعداها

(١) وفي القبيضة إلى حيث شاء .

(٢) وفي القبيضة من رأيه خاصة .

(٣) في الشرب وتضريب بالضم فتشديد الياء والتام موضع بالمراف تنسب إليه المحذور . وفي صحيح البلدان بالضم ثم السكون ثم فتح الراء وباء موحدة مشددة مضومة ولام . وقد روى بفتح أوله ولامه وأما الياء فتشدة مضومة في الروايتين وهي كلمة أعجمية اسم قرية بين بغداد وعكبرا .

(٤) وفي القبيضة لا في المضاربة .

(٥) وفي القبيضة وثقته وسفره في طعامه .

(٦) وفي القبيضة والصرح في مال المضاربة .

(٧) وفي القبيضة مال المضاربة وفي الصرح في ماله خاصة .

[إلى] غيرها^(١) ففضل للمال هنا لك كان ضامنا له وكان ربحه له ويؤمر أن يتصدق به في قول أبي حنيفة ولا [يؤمر أن] يتصدق في قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وبه نأخذ . وإذا أذن المضارب للمال المضاربة^(٢) ثم امتنع من تقاضيه فإن ذلك له [فيه] إذا كان لا فضل له فيه ، ولكنه يؤخذ بأن يحيل رب المال به على من هو عليه حتى يتقاضاه لنفسه ، وإن كان فيه فضل أجبر على أن يتقاضاه . وإذا مات المضارب ولم يوجد المال المضاربة^(٣) فيما خلف فإنه يعود ديننا فيما خلف ، وإن اشترى المضارب بالمال المضاربة^(٤) عبداً فيه فضل عن المال المضاربة^(٥) أو اشتراه ولا فضل فيه عنه ثم صار فيه فضل عنه كان المضارب مالكا لحصة من ذلك الفضل ما كان الفضل موجوداً ، فإن أعتق المضارب العبد المضاربة^(٦) وفيه فضل جاز عتقه فيه وكان كعبد بين رجلين [أعتقه أحدهما ، وإن اشترى المضارب بمال المضاربة عيدين قيمة] كل واحد منهما مثل رأس المال فأعتق المضارب أحدهما كان عتقه باطلاً وكان العبدان في ذلك بخلاف العبد الواحد فيه ، وكذلك لو أعتقهما المضارب جميعاً في كلمة واحدة أو في كلمتين كان عتقه باطلاً . ولو أعتقهما رب المال جميعاً كان عتقه جائزاً وكان عليه للمضارب ضمان قيمة فضله فيهما موسراً كان رب المال أومعسراً . وسواء كان عتقه لإيهما معا أو كان أعتق أحدهما ثم أعتق الآخر . ونيس للمضارب أن يشتري بالمال المضاربة^(٧) من لا يقدر على بيعه ؛ ليس له أن يشتري أحداً من ذوى أرحام رب المال المحرمات الذين يستقون عليه بملكه لإيهما ، وإن فعل ذلك كان ما اشترى لنفسه . ونيس له أن يبتاع به من الإمام من قد ولد من رب المال لأنه لو جاز ابتياعه ذلك لم يكن له بيع ما ابتاع منه ، وليس له أن يبتاع به ذوى أرحام أنفسه^(٨) المحرمات ، ولا من قد ولد منه من الإمام إذا كان في المال

(١) كان في الأصل غيرها وسقط هو في الأصل . ما وزدت إلى قبله ليستقيم المعنى وهو لهذا ينزح -

(٢) وفي القيسية مال مضاربة .

(٣) وفي القيسية عند مضاربة . (٤) وفي القيسية بمال المضاربة .

(٥) كذا في قيسية عنه وهو صواب وكان في الأصل بنفسه .

فضل ، وإن كان المال لا فضل فيه كان ابتياعه ما ابتاع من ذلك جائزاً [عليه]
وداخل في المضاربة ، وإن زادت قيمته بعد ذلك خرج [من] المضاربة ؛ فإن كان
المشتري أحداً من ذوى أرحامه المحرمات سعى لرب المال في قيمة رأس ماله وفي حصته
من الربح ، وإن كان المشتري بعض من قد ولد من المضارب من الإماء ضمن
للمضارب لرب المال قيمة رأس ماله منه وقيمة حصته من الربح فيه ، ولا سعاية
في ذلك على الأمة المشتراة لأنها قد صارت أم ولد للمضارب .

كتاب المساقاة^(١)

قال أبو جعفر: كان أبو حنيفة رضى الله عنه لا يميز المساقاة على حال من
الأحوال ، وكان أبو يوسف ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما يميزانها في النخل
وحدات الأقناب وسائر الأشجار التي تثمر سواها على جزء معلوم مشروط فيها
للمساق بعد^(٢) أن تكون المساقاة معقودة على وقت معلوم مشروط^(٣) العمل فيها
من تلقيح نخلا أو إبارها^(٤) وحفظها على المساق ، فإن ترك ذلك فلم يشترط
في المساقاة نظر ، فإن كان ما وقعت عليه المساقاة يحتاج إلى حفظ وترك اشتراط
ذلك على المساق في المساقاة كانت المساقاة [فاسدة ، فإن كان لا يحتاج إلى حفظ
كانت المساقاة] جائزة ، وكذلك التلقيح والإبار أيضاً ، ويقول أبي يوسف ومحمد
في ذلك تأخذ^(٥) .

(١) وفي تقيضية أبواب المساقاة .

(٢) وفي التقيضية والمساقى مد ذلك .

(٣) وفي الأصل شئ مشروط .

(٤) في المغرب بر . جعل له وأصلحه وإبار وتأير .

(٥) وفي تقيضية وأبو أبي يوسف أجود ولا يذكره . تون محمد .

كتاب الاجارات^(١)

وإذا استأجر الرجل من الرجل داراً أو عبداً أو شيئاً سواهما وقبضه من المأجر بغير اشتراط من المأجر في الأجرة حلولاً ولا غيره فإنه لا يجب للمأجر أن يطلب للمستأجر بالأجرة حالة، ولكنه كل ما مضى من وقت الإجارة أخذه بأجرته، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمر بن عبد الله بن وهب جميعاً، وبه نأخذ. وقد كان أبو حنيفة قبل ذلك يقول: ليس له أن يأخذه بشيء من الأجرة حتى يستحقها كلها عليه بمضى مدتها واستيفاء المستأجر الواجب له فيها. ولو وقعت الإجارة على أن الأجرة آجلة أو عاجلة أو منجمة كانت على ما اشترطا فيها. ولو وقعت الإجارة بأجرة عاجلة أو آجلة أو منجمة أو مسكوت عن ذلك كله فيها ثم دفع الأجر^(٢) الأجرة إلى المأجر وقبضها منه ملكها بذلك. ولو انتقضت الإجارة بعد قبض المأجر الأجرة كان له منها بحساب ما مضى مما قد استوفى منافعه ورد على المستأجر ما بقي منها. ومن مات من المستأجر أو المأجر في مدة الإجارة انتقض ما بقي من الإجارة بموته. ومن استأجر دابة إلى مكان فجاوز بها إلى مكان آخر كان ضماناً لها ساعة جاوز بها وكان عليه الأجر. ولا شيء في مجاوزته بها بعد سلامتها. وإن عطبت في مجاوزته بها كان عليه ضمان قيمتها ساعة تجاوز بها. ولو قبضها بحق الإجارة وقد استأجرها إلى مكان بعينه فلم ينفذ بها إلى ذلك المكان لم يكن عليه فيها أجرة، ولو نفذ بها إليه كانت عليه أجرتها ركبها أو لم يركبها. ولو استأجر داراً مدة معلومة فقبضها فلم تزل في يده حتى مضت المدة كان عليه أجرتها سكنها أو لم يسكنها. ولو قبضها ثم حال بينه وبينها حائل من ساعان أو غيره لم يكن عليه فيها ما كانت كذلك أجرة. ومن استأجر

(١) وفي القيسية أبواب الإجارة -

(٢) وفي القيسية دفع الأجر -

داراً لم يرهما ثم رآها بعد ذلك فله خيار الرؤية فيها ، إن شاء احتبسها وإن شاء ردها ونقض الإجارة فيها وإن عطيت دابة مستأجرة أو عبد مستأجر في يده مستأجرهما بغير تمد منه فيها ولا خلاف ولا جناية منه فلا ضمان عليه في ذلك . ومن استأجر داراً فليس له أن يؤاجرها حتى يقبضها ، وليس له بعد قبضه إياها أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها به ، فإن فعل كانت الأجرة له وأمر أن يتصدق بفضلها عما استأجرها به ، وإن كان لما قبضها زاد فيها زيادة قليلة كانت أو كثيرة كانت الزيادة في الأجرة طيبة له^(١) . ومن استأجر داراً وقبضها ثم حدث بها عيب يضر به في سكنها فهو بالخيار إن شاء احتبسها وكانت الإجارة على حالها وإن شاء نقض الإجارة فيها . ومن استأجر على عبد يحبسه^(٢) أو على دابة يبرئها^(٣) ففعل ذلك فمطبا في فعله فلا ضمان عليه . ومن استأجر رجلاً على خياطة ثوبه أو على قصارته وقبضه ففعل في يده بغير فعله وبغير تمد منه فيه فإن أبا حنيفة كان يقول في هذا وفي كل أجير مشترك سواء : لا ضمان عليهم في ذلك ، ولا أجرة لم فيه وإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : هم ضامنون لذلك ، فإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه فيه فالمستأجر بالخيار إن شاء ضمنهم قيمة ما دفعه إليهم يوم دفعه ولم يكن عليه أجر وإن شاء ضمنهم قيمته يوم ضاع وكان عليه أجر ما عملوه^(٤) فيه . ومن كان

(١) وفي الفرح : ولو أنه زاد في الدار زيادة كما إذا وفد فيها وتمداً أو حفر بئراً أو ألقيها وما أشبه ذلك فإنه يطالب له الزيادة . وأما الذين لا يكون زيادة وله أن يؤاجرها ممن شاء إلا الحفاد والقصار والطحان وما أشبه ذلك ممن يوعن الباء والمحيطان .

(٢) وفي القضيعة : ومن استأجر على عبد لحبسه . وفي الفرح : إذا استأجر رجلاً على عبده ليحبسه أو على دابة يبرئها ففعل ذلك فمطبا لا ضمان عليه ، لأن أصل العمل كان مأذونه فيه فأنفد منه لا يكون مضموناً عليه إلا إذا تعدى ففعل يضمن ، وكذلك إذا كان في يده أكمله فمستأجر رجلاً ليطلع بده ففعل فاب لا ضمان عليه كما ذكرنا .

(٣) في الفرب : بزغ البطار الدابة شدا بالفرغ وهو مش مضطرب المحيول .

(٤) وفي الثانية : وقال أبو يوسف ومحمد هم ضامنون لذلك ، فإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه فيه فمستأجر بالخيار إن شاء ضمنهم قيمة ما دفعه إليهم يوم دفعه ولم يكن عليهم أجرة ، وإن شاءوا ضمنهم قيمته يوم ضاع فمكان عبده أجر ، محبو فيه .

من ذكرنا أجيراً خاصاً ، وانخاص هو المستأجر على مدة معلومة [والعالم هو المستأجر على الأفعال لا على مدة معلومة] فلا ضمان على انخاص الذي ذكرنا في قولهم جميعاً فيما ضاع من يده بشيء تصد منه فيه . ومن استأجر على خياطة ثوب أو على قصارته فزعم أنه قد رده على صاحبه وأتكر ذلك صاحبه وحلف على ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك : القول قول الصانع ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : القول في ذلك قول رب الثوب . وللصباغ والخطاط والحائك احتباس ما استؤجروا على عمله حتى يوفوا أجرته ، وليس للحال ولا للجمال احتباس ما حلا حتى يستوفيا الأجرة ، لأنه لا عمل لها في ذلك فأنم فيه ، وفي للسألة الأولى لم فيما استؤجروا عليه عمل فأنم فيه . ومن استأجر على قصارة ثوب فدفقه فطلب الثوب بذلك أو حدث به منه عيب كان عليه ضمان ، تمدى في ذلك أو لم يتد فيه . ومن استأجر حائوناً إلى مدة فليس له أن ينقض الإجارة فيه قبل انقضاء تلك المدة ، وكذلك ليس للمؤاجر نقض الإجارة فيه إلى انقضاء [تلك] المدة إلا من عذر . ومن العذر في ذلك من المستأجر قيامه من السوق وتركه التجارة ، ومن العذر في ذلك من قبل للمؤجر أن يحبس القاضي في دين عليه ولا يكون له مال سوى الحائون الذي ذكرنا ، ويرى القاضي بيعه في دينه فيبيعه فيكون بيعه إياه فسخاً للإجارة فيه . ومن استأجر داراً^(١) ثم باعها قبل انقضاء مدة الإجارة فيها فإن أبا حنيفة [ومحمد]^(٢) فلا للمستأجر منع المشتري منها ونقض البيع عليه فيها ، فإن نقضه كان منتقضاً ولم يمد^(٣) بعد ذلك ، وإن لم ينقضه [حتى] فرغت الدار من الإجارة ثم ذلك البيع فيها . وهذا قول أبي يوسف القديم . وقد روى عنه أصحاب الإملاء أنه

(١) وفي الميضية : ومن أكبر دارة .

(٢) كان في الأصل فإن أبا حنيفة قال وإنما زده قول محمد من الصيغة وكذلك صير النثية .

(٣) وفي الصرح إلا إذا طاب نائع فاستأجر على انقضاء مدة الإجارة يمكنه ذلك ومسح القاضي المقعد بينهما فإنه لا مود جازراً على المدة .

مقال : لا سيّئ للمستأجر إلى قرض البيع فيها ، والإجارة فيها كالمبيع فيها ، فإن كان المشتري عالماً به فقد جرى البائع منه ، وللمشتري قبض الدار بعد انقضاء الإجارة فيها ، وإن لم يكن له علم بذلك كان بالخيار إن شاء قرض البيع فيها للمبيع الذي وجد به وإن شاء أمضاه . والذي يرويه محمد من قول أبي حنيفة أنه ليس للمستأجر قرض البيع فيها ولكنه إن أجاز البيع كان في ذلك إبطال ما بقي من إجارته . والقول [الأول المروي] إنما رواه من قول أبي حنيفة غيره ، وقد رواه أصحاب الإماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة . فمن رواه منهم الكيساني حدثناه عن أبيه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وهو الأولى بأبي حنيفة على أصوله التي لم يختلف عليه فيها ، وبه نأخذ^(١) . والراعي فيما تلف منه كالصياغ فيما تلف منهم بغير تعد منهم فيه على ما ذكرنا في ذلك من اختلاف أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فيه . ومن استأجر حائوياً ولم يسم ما يعمل فيه فله أن يعمل فيه ما بدا له إلا أنه ليس له أن يعمل فيه حداً ولا قصاراً ولا طحاناً . ومن استأجر داراً سنة لم تدخل بعد فالإجارة جائزة . ومن استأجر من رجل حصته من دار وحصته فيها شائعة وذكر مقدارها في الإجارة إلى مدة معلومة بأجرة معلومة فإن أبا حنيفة كان لا يميز ذلك إلا أن يكون المستأجر مالكا لبقية الدار ، فإنه إن كان كذلك كانت الإجارة عنده جائزة ، وبه نأخذ . وأما أبو يوسف ومحمد فكأنما يميزان الإجارة في ذلك كله . ومن استأجر داراً من رجلين إلى مدة معلومة صفقة واحدة فأت أحدهما^(٢) في مدة الإجارة فانتقضت الإجارة في حصته فإنها غير منتقضة بذلك في حصته ذلك الآخر . ومن استأجر رجلاً على أن يعمل سنة مسافة معلومة فعمله [بعض المسافة] ثم طاله أجرة ما عمله من المسافة التي استأجره على عمله ، يبيح قُدس عليه أن يعطيه سنة من الأجرة حتى يستوفي منه

(١) هذا القول من رواية يرويه محمد بن زياد عن أبيه .

(٢) وفي نسخة : أحد من .

المحولة كلها . ومن استأجر رجلا على أن يحمله إلى موضع بينه بأجرة معلومة ، فطالبه بأجرته بحمله [له] إياه إلى بعض الطريق إلى ذلك الموضع الذى استأجره على حمله إليه كأنه عليه أن يسطيه حصته من الأجرة^(١) . ومن استأجر رجلا على حفر بئر فى مكان [أراه إياه ووصف له سقبها وذكر له عمقها بأجرة معلومة] فحفر له بعضها ثم طالبه بأجرة ما حفره منها لم يكن عليه أن يدفع إليه شيئا من أجرته حتى يفرغ له منها^(٢) .

كتاب المزارعة^(٣)

وما جاز أن يستأجر به المنازل والعبيد وما سوى ذلك مما تجوز عقود الإجازات عليه من حرام أو دنائير أو مكمل أو موزون أو معدود ، جاز استئجار الأرض به للزرع . ولا بأس باستئجار الأرض للزرع إلى طويل المدة وقصيرها بمد أن يكون معلوما . ولا بأس باستئجارها للزرع قبل ريها^(٤) بمد أن تكون

(١) وفي الصرح : ومن استأجر رجلا على أن يحمل شيئا مسافة معلومة فهذا لا يخلو : إما أن يستأجره ليحمله إلى موضع بينه ، أو استأجره ليحمل له شيئا بينه . أما إذا استأجره ليحمله إلى موضع كذا فخله بين الضيق ثم طالبه بالأجرة بمقدار ما حمله فله ذلك ولكنه يحمل إلى المكان الذى شرط فإذ حمله يستوفى جميع الأجرة . ولو استأجره ليحمل له حوطة من مكان إلى مكان فحمل بفضه فطلب حصته من الأجرة ذكر الطحاوى أنه ليس له ذلك ما لم يحمل الباقي ولا فرق بينهما فى ظاهر الرواية فى كل من الفصلين له أن يطالبه بالأجرة بمقدار ما يحمل ويحجر على حل الباقي ويسقط الباقي من الأجرة . وكان أبو حنيفة يقول أولا لأنه لا يستحق الأجرة ما لم يفرغ من العمل وكذلك الحال ما لم يحمل إلى المكان الذى شرط وكذلك المسكارى إلا أنه رجىح من ذلك وقال بأنه يجب لأجرة ساعة فساعة يوما فيوما بقدر ما استوفى من العمل بمد أن كان لذلك القدر أجرة معلومة .

(٢) قلت زاد فى الصرح مسألة ضرب الثمن ومسألة الخياط لأن خطته اليوم فلك درهم وإن خدمته غدا فلك نصف درهم ، وكذلك ذكر اختلاف خياطة النوعين وذكر كلا عن الإمام الطحاوى وأمال الكلام فيها ولم نجدما فى المتن فملطهما سقطنا من الأصول أو هو اختلاف الرواية ثم ذكر مسألة العبد المستأجر الذى أعنته المولى فى أثناء مدة الإجارة ثم ذكر مسألة استئجار العبد المحجور فملطها كله من ثلثين وسقطت هنا من ثلث وثلاثة أعين .

(٣) وفى القيصية أبواب المزارعة .

(٤) روى شجر ديا وريا ثمه واخضر .

معتادة لارى في مثل المدة التى يعقد الإجارة فيها^(١) ، فإن لم يأتها اللباء الذى تزوع به لم يجب عليه فيها أجرة ، أو جاءها من الماء ما يزوع به بعضها ولا يزوع به بقيتها كان المستأجر بالخيار إن شاء قضى فيها^(٢) وإن شاء لم يقضها وكان عليه من الأجر بحساب ما روى منها . ولا بأس بالمزاعة على جزء من أجزاء ما تخرج فى قول أبى يوسف ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ولا يجوز ذلك فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . قال محمد بن الحسن : للمزاعة على أربعة أوجه ، فثلاثة أوجه منها تجوز المزاعة عليها ، ووجه منها لا تجوز المزاعة عليه : فأما الثلاثة الأوجه التى تجوز المزاعة عليها فإن يكون البذر من قبل المزارع والعمل والآلة المستعملة فيها كلها من قبله ، فهذا وجه ؛ أو يكون [البذر] من قبل رب الأرض والآلة كلها من قبل المزارع ، فهذا وجه ؛ أو يكون البذر والآلة كلها من قبل رب الأرض والعمل من قبل المزارع ، فهذا وجه ؛ فالمزاعة فى كل واحد من هذه الثلاثة الأوجه جائزة ببعض ما تخرج الأرض^(٣) . وأما الوجه الآخر الذى لا يجوز المزاعة عليه ببعض ما تخرج الأرض فإن يكون البذر من قبل المزارع والآلة من قبل رب الأرض ، فذلك غير جائز . وإذا استأجر الرجل أرضاً سنة بأجرة معلومة على أن يزرعها وهى أرض عشر فزرعها ، فإن أبا حنيفة كان يقول : عشر ما أخرجت على رب الأرض . وقال أبو يوسف ومحمد : عشر ما أخرجت فيها أخرجت ، وبه نأخذ . ولو منعها مالكها [رجلاً] فزرعها كان الواجب فيما أخرجت من ذلك على الممنوع فى قولهم جميعاً . ومن استأجر أرضاً بإجارة فاسدة فاستعملها ثم خوصم فى ذلك كان عليه لصاحبها الأقل مما آجرها به ومن أجز مثلاً . ومن دفع أرضه مزاعة على وجه من الثلاثة الأوجه التى ذكرنا جواز المزاعة عليها فى قول أبى يوسف ومحمد فى هذا الباب

(١) وفى القيفية عليه .

(٢) وفى القيفية قس الإجارة مكان فيها .

(٣) وفى القيفية يفرج من الأرض .

فخرج من زرعها تبن ، فإن عمداً كان يقول : التبن لصاحب البذر دون الآخر -
وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أن المزارعة لا يجوز حتى تكون معقودة
لكل واحد من المزارع ، ومن رب الأرض يجره من التبن معلوم ، فإن قصرا
عن ذلك كانت المزارعة فاسدة ، وبه نأخذ . وجعل أبو يوسف التبن في هذه
الرواية كالنصفين من البذر يعقد المزارعة عليهما فلا يجوز انفراد من رب الأرض
ومن للمزارع بأحدهما ، وجعل محمد التبن لصاحب البذر إلا أن يقطع^(١) الشرط
بينهما فيه بخلاف ذلك . ثم وجدنا لمحمد بعد ذلك ما يدل على رجوعه عن
قوله الذي ذكرناه عنه ، إلى ما قال أبو يوسف في الإملاء ، وهو الصحيح على
أصله ، وبه نأخذ . وإذا استأجر الرجل أرض مزروع ولم يسم ما يزرع فيها
فالمزارعة فاسدة ، فإن اختصا فيها قيل أن يزرع^(٢) فسخت ، وإن لم يختصا
فيها حتى زرعت وحصد زرعها وانقضت مدة الإجارة فيها كان لرب الأرض
الأجر الذي وقعت الإجارة به ؛ لاشئ له غيره .

كتاب أحكام الارضين الموات^(٣)

وكل أرض يملكها مسلم أو ذى لا يزول ملكه عنها بخزائها . وما قرب من
العامر فليس بموات [وما بعد من ذلك لم يملك قبل ذلك فهو موات] .
وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أن الموات هو الذى إذا وقف رجل على
أدناه من العامر فنادى بأعلى صوته لم يسمعه من فى أقرب العامر إليه . وقال
أبو حنيفة رضى الله عنه : ليس لأحد أن يحمي مواتاً إلا بأمر الإمام [ولا يملكه
إلا بتملك الإمام] إياه ذلك ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله
عنهما : من أحيا مواتاً من الأرض فقد ملكه بذلك ، أذن له الإمام فى ذلك أو لم

(١) وفى القضية يقع .

(٢) وفى القضية أن يزرعها .

(٣) وفى القضية كتاب أحكام أحياء الموات .

يأذن له فيه . ولا ينبغي للإمام أن يُقطع ما لا غنى بالمسلمين عنه كالبهار التي يشربون منها وكذلك الذي يتناون^(١) منه وما أشبه ذلك^(٢) مما لا غنى بهم عنه . ومن ملكه الإمام مَوَاتَا فَأَحْيَاهُ وأخرجه من الموات إلى العمران فيما بينه وبين ثلاث سنين تَمَّ ملكه فيه ، وإن تركه فلم يسره كذلك حتى تمضي ثلاث سنين بطل إقطاع الإمام إياه ذلك وعاد إلى ما كان عليه قبل إقطاع الإمام إياه ذلك . ومن ملك شيئاً من المَوَات يقطع أو يحييه على ما ذكرنا من الاختلاف فيه حتى صار مَرْوَعاً بِمَاءٍ الْمَطَرِ فهو من الأرض العشر^(٣) وإن ساق الذي أحياه أو أقطعه إليه [من] الماء من نهر من أنهار المسلمين فإن أبا يوسف قال : حكمه حكم الأرض التي فيها ذلك النهر ، فإن كانت من الأرض الخراج [فهو من الأرض الخراج] وإن كانت من الأرض العشر [فهو من الأرض العشر]^(٤) وقال محمد إن كان الماء الذي ساقه إليه من مياه الأنهار العظام التي [هي] لله عز وجل كالنيل والفرات وما أشبههما فهو من أرض العشر ؛ وإن كان ساقه إليه من نهر حفره الإمام من مال الخراج فهو من أرض الخراج ، وبه نأخذ . وأرض الخراج مملوكات يجوز بيعهن وهبتهن ووقفهن ، ويجرى فيهن للوارث كما يجري فيما سواهن . ومن حفر نهراً^(٥) في أرض ميتة يأذن الإمام في قول أبي حنيفة ، أو يأذنه أو بتير إذنه في قول أبي يوسف ومحمد فإنه لا حريم له في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد له حريم وهو ملق طينه^(٦) وبه نأخذ . ومن حفر بئراً لعطن في أرض ميتة فملكها على ما ذكرنا من الاختلاف في الوجه الذي يملكها به فله حريمها من كل جانب

(١) في المغرب : سر أهله أتاها ثمانية ومئتين وستمائة .

(٢) ذكرنا في قبضية وكان في الأصل : وكما أشبه ذلك .

(٣) وفي الصرح : من أرض العشر .

(٤) وفي الصرح : كل ذلك أرض الخراج وأرض العشر غير الآله .

(٥) وفي أبيهية بئراً .

(٦) كان في الأصل وهو : في طينه وفي تميمية وهو ما في طينه وهو لأصرب . وو مبرج

له حريم ملق طينه .

من جوانبها أربعون ذراعاً إلا أن يكون الحبل^(١) يتجاوز الأربعين فيكون له إلى ما يتناهى إليه الحبل ، وإن كانت بئر ناضح غريمها ستون ذراعاً من كل جانب من جوانبها إلا أن يكون حبلها يتجاوز الستين فيكون له إلى منتهى حبلها^(٢) . ومن حفر عينا في أرض موات وملكها بما يملك به مما قد ذكرنا فله حريمها خمسمائة ذراع من كل جانب من جوانبها . ومن كانت في أرضه بئر أو عين كان له منع الناس من دخول أرضه إلا أن يكون بالناس إلى ذلك حاجة ولا يحدون ماء من غيرها فيكون عليه إباحتهم ماءها^(٣) لسقائهم ولواشيهم ، وليس عليه إباحتهم ذلك لزروعهم . ومن غلبه [رجل] فدخل أرضه فأخذ شيئاً من أنهارها أو من ماء آبارها فقد ملكه وليس لرب الأرض أخذ ذلك منه ، وكذلك الكلاً والنارهما في ذلك كلاً سواء . ولا يجوز لأحد بيع ما في نهره ولا في بئره من الماء ولا بيع كلاً ولا نار في أرضه إلا أن يأخذه ذلك فيكون مالكاً له بأخذه لياه ، ويجوز له بيعه بعد ذلك كما يجوز بيعه لسائر ما له سواء .

كتاب العطايا [والوقوف]^(٤)

ولا يجوز تحييس الرجل داره ولا أرضه ولا وقفه^(٥) لها ولا صدقته لها وإن جمل آخرها لله عز وجل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أن يكون فصل ذلك في مرضه الذي مات فيه فيخرج مخرج الوصايا ويجوز كما تجوز الوصايا . وقد روى

(١) يريد حبل اللؤلؤ .

(٢) زاد في الصرح هنا مسألة وهي : ولو أن نهرًا لرجل وأرضا على شط النهر لرجل آخر تنازما في المسافة فإن كان بين الأرض وبين النهر حائل كالحائط ونحوه فالمسافة لصاحب النهر بالإجماع . ولو لم يكن بينهما حائل قال أبو حنيفة هي لصاحب الأرض ولصاحب النهر فيها حق حتى إن صاحب الأرض إذا أراد دفعها كان لصاحب النهر منه عن ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد المسافة لصاحب النهر .

(٣) كان في الأصل ماء والأصوب ما في الفيضية منها .

(٤) في الصرح كتاب الوصايا والعطايا والمهبة .

(٥) وفي الفيضية ولا إلفانه .

عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز منه في مرضه كما لا يجوز منه في صحته وأنه لا يخرج مخرج الوصايا وهو الصحيح على أصوله . وقال أبو يوسف إذا جمل^(١) حبسا كان ذلك باطلا إلا أن يجعلها حبسا موقوفاً أو حبسا^(٢) صدقة فيكون ذلك جائزاً وتكون رقبته لله عز وجل [ومنافعها لمن اشترطها له وإن اقتضوا رجعت إلى الله عز وجل فتكون] مصروفة في وجوه القرب منه ، وسواء أخرجها من يده أو لم يخرجها منها ، وسواء كانت في كامل أو في جزء شائع ، وسواء جعلها الواقف لها وقفاً على نفسه أو على من سواه ، وبه نأخذ . وقال محمد في ذلك يقول أبي يوسف إلا أنه قال لا تجوز صدقة ولا الوقوف^(٣) حتى يخرجها للتصدق بها والواقف لها من يده إلى يد سواها . ولا يجوز إلا في مقسوم ، كما لا يجوز الصدقة ولا الهبة للملوك كان من القار إلا في مقسوم . ولا يجوز اشتراط الوقف^(٤) منافعها ولا شيئاً منها لنفسه ، فإن فعل كان ذلك الوقف باطلاً وكانت الصدقة أيضاً باطلة^(٥) . ولا يجوز الوقف إلا على شرائط لا تنقطع ما كانت الدنيا قال أبو جعفر : القول في هذا كله عندنا كما قال أبو يوسف^(٦) . ولا يجوز الوقف في عید ولا في أمة ولا في شيء سوى القار والأرضين إلا أن يكون في أرض فيها بقر أو عبيد لمصالحها فيشترط ذلك في الصدقة بها وفي الوقف^(٧) لها فيكون ذلك وقفاً معها . وقال محمد : لا بأس بتحييس الخليل في سبيل الله ، وكذلك قال أبو يوسف . ولا بأس ببيع ما هم من ذلك أو صار بحال^(٨) لا ينضم [به] فيها في الوقف

(١) وفي القبيضة جعلها .

(٢) وفي القبيضة حبسا في هذا الحرف وفيها قبله من الحروف كلها .

(٣) وفي القبيضة الصدقة ولا الوقف .

(٤) كذا في الأصل وفي 'مقبضة' الموقوف هنا وكذا في الحرف الأول وليس بعينه . ولعل

لصواب الواقف والله أعلم .

(٥) كذا في القبيضة . وكان في الأصل باطلاً .

(٦) من قوله قال أبو جعفر إلى أبو يوسف سنخ من 'مقبضة' .

(٧) وفي القبيضة ولا في الأضلاع .

(٨) وفي القبيضة في حال .

وفي الصدقة اللتين^(١) لله عز وجل جميعا ورد ثمن ما يباع من ذلك في مثله للصدقة وللوقف الذين كانا منه ، ولا يخرج [المية] ولا الصدقة للملوك من ملك صاحبها^(٢) إلى ملك الذي يملك إياها حتى يقبضها منه بإذنه . ويقبض^(٣) للعقل أبوه ووصى أبيه بمد أبيه ، وجده^(٤) أو أبيه بمدهما ، ووصى جده أبي أبيه بمدهم^(٥) وكذلك من علا من أجداده [من قبل الأب وأوصياؤهم بمدهم] ، ويقبض له أيضا من هو في عياله إن لم يكن أحد^(٦) من هؤلاء . وينبغي للرجل أن يسدل بين أولاده في المطايا ، والعدل في ذلك في قول أبي يوسف : التسوية بينهم ذكورهم وإناثهم ، وبه نأخذ^(٧) . و [في] قول محمد يجرهم على سبيل موارثهم منه لو توفي ، وإن أجرى الأمر بخلاف^(٨) ذلك كرهناه له وأمضيناه عليه . وكل هبة وقعت على اشتراط عوض فيها فهي والعوض منها في حكم الهبة ما لم يتقاضى المتعاقدان عليهما ، فإذا قبضاهما حلا محل للبيعين ؛ ولكل واحد من متقاضي الهبة أو الصدقة فيها كذلك أن يرد ما قبضه منهما بسبب إن وجده فيه . وللأب أن يقبض لابنه الصغير ما وهبه له أو ما تصدق به عليه ، وكذلك من فوقه من الآباء إذا كان هو الوالي عليه وقبضه [كذلك] من نفسه وإشهاده على ما كان منه وإعلانه به^(٩) . وكل صدقة كانت فليس للمتصدق بها الرجوع فيها . وكل هبة كانت وقبضت فلوأهبها الرجوع فيها في حياته ما لم ترد في يديه أو يزيد فيها الموهوب له ، وما لم يمت واحد منهما .

(١) وفي الفضية اللذين .

(٢) كذا بالأصل ، والحكم ظاهر على الرعم من عدم مواقة الضائر (المصحح) .

(٣) وفي الفضية ويقبل .

(٤) وفي الفضية ويقبض له حده .

(٥) وفي الفضية ووصيه بمده .

(٦) وفي الفضية لأن لم يوجد مكان لم يكن أحد .

(٧) ومن قوله ذكورهم ساقط من الغيبة .

(٨) وفي الفضية على خلاف ذلك .

(٩) وفي آخره : ولو قبض الصغير نفسه وهو يقبل جاز استحسانا . ولو وهب للصغير أبوه فلا بد حوالته يقبض نفسه وكذلك كل من كان حوالته يقبض إليه من الأولوية ، وقبضه في ذلك لإعلامه والإشهاد عليه ، والإشهاد الاستيثاق . ولو لم يمسد جاز فيما بينه وبين الله تعالى .

وما لم تخرج الهبة من ملك الموهوب له إلى ملك غيره ، وما لم يمضى الموهوب له .
 واهبها عوضا يقبله ويقبضه منه ، وما لم يكن أحدهما ذارح محرمة من الآخر ،
 وما لم يكونا زوجين ؛ فأى هذه الأشياء كان فلا رجوع في الهبة معه ، وإذا لم يكن
 [شئ من] هذه الأشياء كلها كان للواهب الرجوع في الهبة ، ولا يرجع إليه .
 إلا بحكم الحاكم له بها [أو بتسليم الحاكم له بها] أو بتسليم من الموهوب له إياها
 [إليه] والعمرى كالهبة في جميع ما وصفنا ، وهى أن يقول الرجل للرجل قد أعرمتك
 دارى هذه حياتك ويسلمها إليه ويقبضها منه على ذلك ، واشترط الممر [رجوعها] .
 إليه . باطل ^(١) . والرقي في قول أبى يوسف كذلك ، وهى أن يقول الرجل للرجل
 قد أرقيتك دارى هذه ويقبضه إياها على ذلك ، وبه نأخذ . وفي قول أبى حنيفة
 ومحمد : الرقي عارية لا يملكها للرقب ^(٢) . ولا تجوز الهبة ولا الصدقة في جزء مشاع
 مما يقسم ، وهما جائزتان في مثله مما لا يقسم ، والأشياء التى تقسم هى الأرضون
 [والدور والبساتين] والأرز والخنطة والشمير وما أشبه ذلك ، والأشياء التى لا تقسم
 الواحد من الثياب والماليك والحمامات والرحى وما أشبه ذلك . ومن وهب أو تصدق
 بدار على رجلين لم يجز ذلك في قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وجاز
 في قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما .

كتاب اللقطة والابق

ولإذا وجد الرجل اللقطة فينبئى له أن يعرف عفاصها ووكاءها ^(٣) وعددها
 ووزنها وأن يشهد أنه إنما يأخذها ليعرف بها ثم يعرقها بعد ذلك سنة في
 الأسواق وعلى أبواب المساجد ، فإن جاء صاحبها فاستحقها بيئته أفاضها عليها

(١) وفى شرح : وثقله عشت دارى أو عشتيت أو مسكتك - وهبت منك كانت هدية
 إلا أن يريد به الهبة . ولو قال مسكتك كانت عارية .

(٢) وفى الأصل ثاقى ليرقوب .

(٣) فى القرب : لغاص الوعاء الذى تكون فيه حفرة من ... وحيته أو عيرته . وبه :
 والوكاء هو الزهد ومنه سقاء نوكى .

دفعها إليه وإلا تصدق بها ولم يأكلها إلا أن يكون ذا حاجة إليها ، فإن تصدق بها ثم جاء صاحبها فاستحقها كان بالخيار ، إن شاء أمضى الصدقة بها وكان له ثوابها ، وإن شاء ضمنها الذي كان وجدها ، وإن كان للمساكين الذين تصدق بها عليهم معروفين فأراد مستحقها أن يضمّنهم إياها كان له ذلك ، وإن لم يتصدق بها الذي التقطها حتى ضاعت من يده وقد كان أشهد حين التقطها أنه إنما التقطها ليعرف بها أو لم يشهد على ذلك فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول إن كان أشهد على ذلك فلا ضمان عليه فيها ، وإن كان لم يشهد على ذلك كان عليه ضمانها . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا ضمان عليه فيها ، أشهد على أنه إنما أخذها ليعرف بها أو لم يشهد بعد أن يحلف بالله عز وجل ما أخذها إلا ليعرفها ، وبه نأخذ . وإن كان الذى ادعاهها وصف وكادها ووعاها ووزنها وعددها وقال له الذى التقطها ليست لك ولا أعطيتك إلا بيينة لم يجبره القاضى على أن يعطيه إياها إلا بيينة تشهد له عليها . وإن كانت اللقطة مما لا يبقى إذا أتى [عليها] يوم أو يومان ، عرفها الذى التقطها حتى إذا خاف أن تفسد تصدق بها . وإن كانت اللقطة شاة أو بغيراً أو بقرة أو حماراً أو بطلاً أو فرساً فحبسها وعرفها وأتفق عليها ثم جاء صاحبها [فاستحقها] كان متبرعاً بما أتفق عليها إلا أن يكون أشفقه بأمر القاضى ^(١) فيكون ما أشفقه من ذلك دنأ فيها ؛ فإن جاء صاحبها فدفعت ذلك إليه وإلا بيعت له فيه فأخذ فقتته من ثمنها ، وإن رأى القاضى قبل مجيء صاحبها الأمر يبيعها لما رأى في ذلك من الصلاح لصاحبها أمر يبيعها ويحفظ ثمنها على صاحبها ، وجعل حكم ثمنها حكم اللقطة نفسها بما ذكرنا من أحكامها . وإن كانت اللقطة غلاماً أجره القاضى ثم أشفق عليه من أجرته ، وإن كانت دابة فرأى أن يؤاجرها وأن ينفق عليها من أجرتها وألا يتابع على صاحبها ، فل . ومن وجد بغيراً ضالاً كان الأفضل له أخذه وتربيته ، وأن لا يتركه

(١) وفى مبضية بأمر حاكم .

فيكون ذلك سبباً لضياعه . والذي روى في المظهر « مالك ولها معها سقائهما وحنائهما » ذلك إذا أمن ألا يقع في يد من لا يعرفها^(١) . ومن وجد عبداً أبناً خارجاً من المصر على مسيرة ثلاثة أيام فرده على مولاه استحق عليه جملته أربعين درهما ، فإن كان لا يساويها كان للذي جاء به قيمته إلا درهما في قول أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف الأول ، ثم قال بعد ذلك له أربعون درهما وإن كانت قيمته درهما واحداً . وحكم الآبق في النفقة عليه وفي ضياعه من يد الذي أخذه بعد إشتهاده على أنه إنما أخذه ليعرفه وليرده على ربه إن وجده وقبل إشتهاده على ذلك ، مثل الذي ذكرنا في اللقطة في جميع ما ذكرنا .

كتاب اللقيط

وإذا وجد اللقيط بقرية ليس بها^(٢) مسلم فادعى رجل أنه ابنه فهو ابنه وهو على دينه ، وإن كان وجد في مصر من أمصار المسلمين وكان الذي ادعاه ذمياً لم يصدق ولم يكن في القياس ابنه ، ولكنهم جعلوه ابنه^(٣) استحساناً وجعلوه مسلماً . وإن ادعى أنه عبده لم يصدق على ذلك لأن اللقيط حر . وإن ادعته امرأة أنه ابنها لم تصدق ، فإن ادعت أنه ابنها من زوج وصدقها الزوج على ذلك قضى به لها وجعل ابنها . وإن ادعاه رجلان كل واحد منهما يزعم^(٤) أنه ابنه ووصف أحدهما علامات في جسده ولم يصف الآخر شيئاً فإنه يجعل ابن صاحب الصفة ويصدق عليه ، ولو لم يصف واحد منهما شيئاً منه جعلناه ابنهما جميعاً . وما أتفق الملتقط على اللقيط كان فيه متطوعاً لا يرجع به على أحد .

(١) من قوله والذي روى في الخبر الخ سقطت من العبارة .

(٢) وفي نفيضة فيها .

(٣) وفي لميضة أباه .

(٤) وفي ميضة يده .

كتاب الفرائض^(١)

ولا يرث القاتل عدداً ولا خطأً من المقتول مالا ولا دية . والعبد لا يرث
أحدًا . ولا يرثه أحد لأنه لا مال له وإنما هو مال لغيره . والمرد لا يرث أحدًا
مسلمًا ولا مرتدًا . وإذا مات المرتد على رده أو قتل عليها قتاله لورثته من
المسلمين^(٢) على فرائض الله جل وعز التي يُورث عليها لو مات على غير ردة^(٣)
والكافرون سوى المرتدين يرث بعضهم بعضًا أثقلت ملهم أو اختلفت لأن
الكفر كله ملة واحدة ، ولا يرثون مسلمًا ولا يرثهم مسلم . وإذا غرق
للتوارثان أو ماتا تحت هدم أو ماتا بما سوى ذلك فجعل تقدم موت أحدهما
بعينه موت الآخر منهما لم يتوارثا^(٤) وورثهما من سواهما^(٥) من الأحياء .
ومن لم يرث عن ذكرنا لم يحجب . والأب لا يرث معه [من فوقه] من
الآباء ولا أحد من أمهاته ولا أحد من الإخوة ولا من الأخوات ، لأب وأم
كانوا أو لأب أو لأم . ولا يرث مع الأم جدة ، من قبلها كانت أو من قبل
الأب . ولا يرث مع الجد ابن أخ للتوفى ، ولا أحد من إخوة المتوفى ، ولا
من أخواته لأمه . ولا يرث الإخوة ولا الأخوات للأم مع بنت الصلب وإن
سفلت . ولا ترث المرأة بالولاء إلا من أعتقت أو من أعتق من أعتقت .

باب قسمة الموارث

وللزوج النصف من ميراث زوجته إذا لم يكن لها ولد ولا ولد ابن^(٦) قرب

(١) زادى 'مبصرة وأبوابها .

(٢) وفي الفقيسية لورثته بالمسلمين .

(٣) وفي الفقيسية في غير الردة .

(٤) وفي الصرح وإذا غرق التوارثان أو ماتا تحت هدم وجعل تقدم موت أحدهما على الآخر
كأب والابن إذا ماتا ولا يسرى أيهما مات أولاً فانه لا يرث أحدهما من صاحبه وليسكن ميراث
كل واحد منهما لورثته الأب غير لاني وحمل كأنه يكن له ابن ، ومال الابن لورثته غير الأب
وجعل كأن لم يكن له أب .

(٥) وفي الفقيسية وورثهما من بقى لها من الأحياء من ورثهما .

(٦) وفي الفقيسية : وله الولد .

حنها أو بعد ، فإن كان لها ولد أو ولد ابن^(١) فله الرج من ميراثها ، وإنما
نعني من ولد الولد من هو لها عصبة أو من يرث منها بغرض مسمى . وللرأة
من ميراث الزوج الرج إذا لم يكن له ولد ولا ولد ابن^(٢) ، فإن كان له ولد أو ولد
ابن وإن سفل فلها الثمن . والمرأتان والثلاث والأربع شركاء في الرج إذا لم يكن
ولد قرب أو بعد ، وفي الثمن إذا كان ولد . وللأم الثلث إذا لم يكن للمتوفى ولد ولا ولد
ولد وإن سفل ، ولا اثنتان^(٣) من الإخوة أو من الأخوات فصاعداً ، فإن كان له ولد
وإن سفل أو اثنتان من الإخوة أو [من] الأخوات فصاعداً فلها السدس إلا في
فريضتين : إحداها زوج وأبوان ، والأخرى امرأة وأبوان . ولا ولد للمتوفى
ولا للمتوفاة وإن سفل ولا إخوة ولا أخوات فإنه يكون في هاتين المسألتين^(٤)
للأم ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة ، وما بقي فللأب ، وإن كان
في موضع الأب في هاتين الفريضتين حدّ وإن علا ، فإنه يكون للأم الثلث
كاملاً ، وللبنت النصف ، وللابنتين الثلثان ، وكذلك ما كثر من البنات لم يزدن
على الثلثين ، ولبنات الابن مع ابنة الصلب السدس تسكلة الثلثين^(٥) ، ولا شيء
لابنة الابن مع ابنتين من بنات الصلب ، ولا مع أكثر منهن من بنات الصلب
لأنهن قد استكملن الثلثين وحجبنا عنه ، إلا أن يكون لليت ابن ابن ،
فيكون ما بقي بعد نصيب الابنة للصلب ، وبعد أنصبا البنات للصلب^(٥) له
ولن في درجته من بنات البنين لذكر منه ومنهن من ذلك مثل حظ الأثنيين
فإن كان للمتوفى بنت أصلية ، أو بنات لأصلية وبنات [ابن] وابن ابن ابن أسفل
منهن كان ما بقي بعد نصيب الابنة وبعد نصيب البنات بين ابن ابن الابن

(١) وفي الفريضة ولد الوالد .

(٢) وفي الفريضة ولا اثنتان .

(٣) وفي الفريضة امرأتان .

(٤) وفي الفريضة تسكلة الثلثين .

(٥) كان في الأصل فيكون ما يحد نصيب الابنة لأربعة أمهات - بنت أمهات
ولا فهم مقصود المأز ، وصواب في الفريضة وهو - أمهات -

وبين من فوقه من بنات ابن الميت للذكر منه ومنهن مثل حظ الاثنتين ^(١) .
ولا يجب الجدة من الجدات أحداً إلا من كان منهن من قبله . فأما من كان
منهن من قبل الام فإنه لا يحبهن وإن بمدن ، وللواحد من الإخوة ومن
الأخوات للأم السدس وللأثنين منهم فصاعداً الثلث وذكورهم ولأناثهم في ذلك .

(١) وفي المرح ولا شيء لبنات الابن مع ابني الصلب إلا إذا كان منهن ذكر فليقتد بصرن
عصبة والباقي بينهم فذكر مثل حظ الاثنتين . واعلم أن أولاد الابن يهيمون مقام أولاد الصلب
عند عدم أولاد الصلب ذكورهم مقام ذكورهم ولأناثهم مقام إناثهم يرثون ما يرثون ويحيون
ما يحيون ومع أولاد الصلب لا يرثون إلا إذا كان أولاد الصلب بنات وأولاد الابن ذكور أو
ذكور تحتفظ بالأناث فليقتد يرثون على ما ذكرنا - والأصل في بنات الابن أنه يرث الأقرب
فالأقرب ، فإن كن في الدرجة الأولى اثنتين أحزنت الثلثين والباقي للسنة وتسقط الباقيات ، وإن
كان في الدرجة الأولى واحدة استغقت النصف ولقي عليها السدس تسكة الثلثين والباقي للسنة
وتسقط الباقيات إلا أن يكون مع الواحدة من الباقيات ذكر فيقتد صرن عصبة ويكون الباقي
بعد نصيب العليات أو العليا والتي عليها بينهما يرثان على من فوقهما ومن يحياهما فذكر مثل حظ
الاثنتين - يان ذلك رجل مات وترك ثلاث بنات ابن بضمه أسفل من بش فقلها من بنات الابن
النصف ولقي بينهما وهي الوسطى السدس تسكة الثلثين ولا شيء لسفل لأنه استوفى حصة
البنات وهو الثثان ، ولو كان مع السفلى غلام أو أسفل من السفلى غلام فالباقي للغلام مع السفلى
من بنات الابن فذكر مثل حظ الأثنين . ولو ترك ابنة وثلاث بنات ابن بضمه أسفل من بش
فقلبت النصف ولقي عليها وهي العليا من بنات الابن السدس تسكة الثلثين ولا شيء للوسطى
والسفل - ولو كان مع السفلى غلام فإن الباقي يكون بين الغلام والسفل والوسطى للذكر مثل حظ
الأثنين . ولو ترك ثلاث بنات ابن بضمه أسفل من بش وثلاث بنات ابن ابن بضمه أسفل
من بش فقلها من بنات الابن النصف والتي عليها وهي الوسطى من بنات الابن والعليا من بنات
ابن الابن السدس تسكة الثلثين وتسقط الباقيات ، فإن كان مع السفلى من بنات الابن غلام فإن
الباقي للغلام والسفل يرثان على من فوقهما ومن يحياهما أحد ومن فوقهما الوسطى من بنات ابن
الابن والسفل من بنات الابن وليس يحياها أحد . ولو ترك ثلاث بنات ابن بضمه أسفل من
بش وثلاث بنات ابن ابن بضمه أسفل من بش وثلاث بنات ابن ابن بضمه أسفل
من بش فقلها من بنات الابن النصف والتي عليها وهي الوسطى من بنات الابن والعليا من بنات
ابن الابن السدس تسكة الثلثين وتسقط الباقيات ، فإن كان مع السفلى من بنات ابن الابن أو أسفل
منها غلام فإن الباقي للغلام والسفل من بنات ابن الابن يرد على ما فوقهما ومن فوقهما الوسطى
والعليا من بنات ابن الابن والسفل والوسطى من بنات ابن الابن والسفل من بنات الابن للذكر
مثل حظ الاثنتين ولو كان مع السفلى من بنات ابن الابن والسفل من بنات الابن والعليا من بنات
ابن ابن بضمه أسفل من بنات ابن الابن ولا شيء للسفل من بنات ابن ابن الابن
ولا شيء أيضاً لبنات الابن الذي حصل له من السدس شيء . وقس على هذه المسائل على هذا
الاعتبار .

سواء ، وللأخت من الأب والأم النصف ، وللأختين فـأكثر من ذلك منهن الثلثان . وإذا استوفى الأخوات للأب والأم الثلثين من الميراث فلا شيء للأخوات من الأب منه إلا أن يكون مهن أخ لأب فيكون ما بقى له ولمن للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأشيين ، فإن لم يكن من الأخوات إلا أخت واحدة لأب وأم وكان معها أخت أو أخوات لأب كان للأخت وللأب والأم النصف وللأخت أو الأخوات من الأب السدس تكملة الثلثين ، وإن كان مع الأخت أو الأخوات للأب أخ لأب فلا سدس لمن ، ولمن وللأخ الذي مهن ما بقى للذكر مثل حظ الأشيين . ولا يرث [مع] أخ لأب^(١) وأم من الإخوة ولا من الأخوات من قبل الأب أحد والميراث كله للأخ للأب والأم ، ولا مشاركة^(٢) بين الإخوة للأب والأم وبين الإخوة والأخوات للأم على حال في سدس ولا في ثلث ، وإنما أردنا بذلك الوقوف على مذهبنا في المشاركة^(٣) وهي زوج وأم وأخوات وإخوة لأم وإخوة لأب وأم : فلزوج النصف من

(١) وفي التيسيه الأخ لأب .

(٢) وفي مبسوط السرخسي ج ٢٩ ص ١٥٤ واختلفوا أنهم (أي بي الأخياش) لا يستقنون بين الأعيان ولا بين المالات ولا ينقسم نصيبهم بين المالات وإنما يختلفون في أنه هل ينقسم نصيبهم بين الأعيان أم لا . وبين هذا الاختلاف في إسرأة ماتت وترك زوجا وأما وأخوين لأم أو أختين أو أختا وأختا وأخوين لأب وأم فالمذهب عند علي وأبي موسى الأشعري وأبي بن كعب رضي الله عنهم أن للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة لأم الثلث وللأخت لأب وأم وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله . وقال عثمان وزيد رضي الله عنهما الثلث مقسوم بين الإخوة لأم وبين الإخوة لأب وأم بالنسبة ، وهو مذهب شريح والنوري والشافعي ، وهذه المسألة المشركة ، وكان عمر رضي الله عنه ينفي التفريق ثم رجع إلى التفريق . وعن ابن عباس روايتان أظهرهما التفريق ، وعن ابن مسعود روايتان أظهرهما نفي التفريق الخ . ونصرح وعلى قول من يصرح بكون الثلث بينهم بالنسبة بترابرة الأم ويستوي فيه الذكر والأنثى .

(٣) كان في الأصل للمشركة والصواب ما في التيسيه بغير المشركة قال في مبسوط السرخسي ج ٢٩ ص ١٥٤ وهذه المسألة المشركة إلى أن قال وعن ابن مسعود روايتان أظهرهما نفي التفريق . وتسمى هذه المسألة مسألة التفريق والخارية ، وذلك لأنه روي أن الإخوة لأب وأم سألوا عمر رضي الله عنه عن هذه المسألة فأبى نفي التفريق كما كان يقول ولا . هذا جواب أن إذا كان حاضرا السأ من ثم واحدة ؟ فقال عمر رضي الله عنه : مدقه ، ووجه إلى قول بالتفريق الخ .

الميراث ، وللأم السدس ، وللإخوة والأخوات من الأم الثلث ، ويسقط الإخوة
للأب والأم ومن كان معهم من الأخوات للأب والأم فلا يرثون شيئاً .
ولا يكون الأخوات من قبل الأب والأم ولا من قبل الأب إذا لم يكن
معهم ذكر عصبية في شيء من الفرائض إلا مع البنات وإن سفلن فلهن يكن
معهم عصبية ، فإن كانت بنتاً واحدة كان لها النصف ، وإن كانت اثنتين أو أكثر
من ذلك من البنات كان لهن الثلثان وكان ما بقي بعد ذلك للأخت أو الأخوات
من قبل الأب والأم ، فإن لم يكن هناك أخوات لأب وأم ولا أخت لأب وأم
وكان هناك أخوات لأب كان ما بقي لهن أيضاً ، وكذلك إن لم يكن من
الأخوات للأب إلا واحدة كان ما بقي لها والأخوات من الأب في ذلك كالأخوات
من الأب والأم إذا لم يكن أخوات لأب وأم . وللأب السدس مع الولد وإن
سفل ، وإن بقيت بقية بعد سدسه وبعد استيفاء أهل الفرائض سواء فرائضهم^(١) كانت
البقية له ، وهو يرث جميع المال إذا لم يكن معه أحد يحجبه عنه . وللجدات
وإن كثرن إذا تساوين السدس لا يزدن عليه ، فإن قربت الجدة من قبل الأم
وبعدت الجدة من قبل الأب ، أو قربت التي من قبل الأب وبعدت التي من
قبل الأم ، فالقربى منهما أولى من البعدى منهما ، وإذا اجتمع أربع جدات
اثنان من قبل الأم واثنان من قبل الأب وهن أم أم أم ، وأم أبي أم ،
وأم أم أب ، وأم أب أب ، فانسدس بينهما جميعاً إلا أم أبي الأم فإنها تسقط
ولا ترث شيئاً^(٢) .

(١) وفي التقيية وبعد استيفاء أهل لفرائض فرائضهم سوى فرائضهم إحد ونيس بهي
والصواب ما في الأصل هنا ومعنى سواء أى أصحاب الفرائض سوى الأب لا استوفوا فرائضهم كانت
البقية منهم له .

(٢) قلت لأنها فاسدة حال بينهما وبين نسبه إلى الميت جد فاسد وإبائيتان لمن كذلك بل
عما صححان .

باب العصبة

وإذا كان ابن أو أكثر منه من البنين المذكور فهو أوم [أقرب] العصبة ثم بنوم المذكور لأصلابهم كذلك وإن سفلوا ، فإذا لم يكونوا كان الأب هو العصبة ، فإذا لم يكن كان من قرب بمن فوقه من آتائه هو العصبة في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فالإخوة للأب والأم أو للأب يشاركون الجد في ذلك غير أنه لا يكون الإخوة من قبل الأب والأم ، ولا من قبل الأب عصبه مع الجد في قولهما ؛ إلا أن يكون أحد من الإخوة من قبل الأب والأم ، ولا من الإخوة من الأب^(١) ثم بنو الإخوة المذكور للأب والأم ثم بنو الإخوة المذكور للأب يجرى ذلك فيهم درجة بعد درجة ، ثم للم للأب والأم ، ثم للم للأب ، ثم بنوها المذكور كذلك . يتقدم في ذلك من قرب على من هو أبعد منه ، وإذا لم يكن عصبه من نسب فولى النعمة هو العصبة ، ثم كذلك عصبته م عصبه للمعتق ، ثم مولى الموالاة ، ثم عصبته كذلك بعد أن لا يكون للموالى أحد من ذوى أرحامه ممن هو عصبه ولا بمن ليس هو عصبته^(٢) .

باب ميراث الجد أب الأب

وللجد مع الولد السدس ، فإن كان الولد غير ذكر كان ما بقى بعد الواجب له للجد أيضاً ، وإن كان مع الجد أحد من الإخوة والأخوات للأب والأم وليس معهم من له فرض معلوم فإن أبا حنيفة كان يقول للال كله للجد ولا يرث معه أحد من الإخوة ولا من الأخوات وأقامه في ذلك مقام الأب ، وهو قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه . وبه نأخذ^(٣) . وأما أبو يوسف

(١) كذا في الأصل وفي القيفية غير أنه لا يكون إخوة من قبل الأب عصبه مع الجد في قولهما إلا أن يكون أحد من الإخوة من قبل الأب أم وحى غير واضح

(٢) من قوله ثم مولى الموالاة إلى آخر باب ساقط من القيفية

(٣) من قوله وهو قول أبي بكر ساقط من القيفية .

ومحمد فكانا يقولان في ذلك إن الجلد يقاسم الأخ الواحد والأخت الواحدة وأكثر من ذلك من الإخوة ومن الأخوات من الأب والأم ما كان حظ الجلد بالمقاسمة ثلث للمال فصاعداً ، فإن نقص حظه بالمقاسمة من ثلث المال أكل له ثلث المال ثم قسم ما بقى بين الإخوة والأخوات للأب والأم للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأثنين ، وإن لم يكن للمتوفى إخوة لأب وأم ولا أخوات لأب وأم وله إخوة أو أخوات لأب كانوا في ذلك كالإخوة والأخوات للأب والأم ، وإن كان في شيء مما ذكرنا مع الجلد أحد من له فرض معلوم زوج أو امرأة أو أم أو جدة أو بنت أو بنت ابن ، وكان ذلك الفرض للمعلوم نصف المال أو أقل منه ، بدى بأهل القرائن فوفوا فرائضهم ثم قسم ما بقى بين الجلد وبين الإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأثنين ما كان الذي نصيب الجلد بالمقاسمة ثلث ما يبقى فصاعداً وكان ما يبقى للإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأثنين ، وإن كثرت القرائن فزادت على النصف ولم يتجاوز الثلثين فاسم الجلد من معه من الإخوة والأخوات ما كان حظه السدس من المال ، فإن نقص عن ذلك بالمقاسمة كان له السدس من المال كاملاً وكان ما بقى من المال [بينه و] بين من معه من الإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأثنين ، وإن زادت القرائن على الثلثين لم يقاسم الجلد أحداً من الإخوة ولا من الأخوات وكان له السدس وكان ما بقى للإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأثنين ، وإن عالت القريضة فاسم الجلد من المال . والعول يدخل عليه منه كما يدخل على غيره منه ، وليس يمال لأحد من الإخوة والأخوات مع الجلد إلا في الأكدية ، وهي زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد : فلزوج النصف ، والأم الثلث ، وللجد السدس ، وللأخت النصف يمال به ما^(١) ثم يضم الجلد سدسه إلى نصف الأخت فيقسمان ذلك للذكر منها

مثل حظ الأثنيين ، وتصحيح سهامها من سبعة وعشرين : للزوج منها سبعة ، وللأم منها ستة ، وللجد منها ثمانية ، وللأخت منها أربعة ، وللإخوة والأخوات للأب والأم يسادون الجد بالإخوة والأخوات للأب ، ولا يصير في أيدي الذين للأب شيء إلا أن يكون أخت واحدة لأب وأم فيصيرها بالقائمة أكثر من النصف فتزد ما زاد على النصف على الإخوة والأخوات لأب . وهذا قول زيد ابن ثابت رضي الله عنه^(١) . وأكثر ما تقول به القرائن ثلثاها .

باب ميراث ولد الملائنة وولد الزنا

وإذا مات ولد الملائنة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل ، وورث إخوته لأمه حقوقهم في كتاب الله ، فإن كانت أمه مولاة لقوم ولاء عتاقة كان ما بقي لمواليها ، وإن لم يكن كذلك كان ما بقي ردا على أمه وعلى إخوته لأمه على ما دبر فرأيتهم . وإن كان اللعان بين رجل وامرأته فوالت ولدين في بطن واحد كانا في ميراث كل واحد منهما صاحبه كالأنثى للأنثى في ميراثه من أخيه لأمه ، وكذلك ابنا الزنا إذا كانا ولدا في بطن واحد^(٢) . وإذا ادعى الملائن الولد الذي لآعن عليه ضرب الحد ورد نسبه إليه ، فإن كان الولد قد توفي قبل ذلك ولم يخلف ولداً ولا ولد له لم يكن له من ميراثه شيء ، وكان ميراثه لوارثه سواء ، وإن كان له ولد من صلبه ورث معهم كما يرث من ولده الذي لم يلاعن به ، وإن كان له ابن بنت فقبها قولان : أحدهما فالدعوة جائزة^(٣) ويرد السب إليه وهو قول أبي حنيفة ، وفي قول آخر الدعوة باطلة^(٤) ولا يرد السب إليه ولا يرث ، وهو قول أبي يوسف ومعنى قول

(١) سقط من نسخة قوية وهو : يورث من ثلث .

(٢) من قوله ولداً كان لآعن من سائر من مبيضة .

(٣) كبريا في أمهين وعلى صواب مدونه أو أن الدعوة أو هو حكية .

(٤) كبريا في نسخة ، وكان في الأصل من .

محمد^(١) وبه نأخذ . قال أبو جعفر : وأما أنا فأرى أن دعواه جائزة ، وأن يحد ويرد النسب إليه ويرث . وهو قول الثوري^(٢) .

باب ميراث المجوسى

[قال] ولا يتوارث المجوسى بالنكاح إلا ما كان منه صحيحاً حلالاً ، فأما ما كان منه فاسداً حراماً فإنهم لا يتوارثون به . وإذا مات المجوسى وترك امرأة وهى أمه التى ولدته وهى أيضاً أخته لأبيه كان الأب تزوج ابنته فأولدها إياه ، ورثته ثلث المال بأنها أمه ، ونصف المال بأنها أخته لأبيه ، وكان ما بقى من المال رداً عليها برحميها اللتين ورثت المتوفى بهما يرد عليها بكل واحد منهما بقدر ما ورثت به ، وإن ترك امرأة هى ابنته وهى أخته لأمه كأنه كان تزوج أمه فأولدها إياها كان لها

(١) وفي المرح : وإن كان ولد للملاعة أنثى سواء كان ولدها ذكراً أو أنثى اختلفوا فيه : قال أبو حنيفة لا تهمل دعواه وعندهما تهمل . قلت : فقوله وبه نأخذ لا يناسب هنا لأن مذهب المصنف يجهل . يحد ، وسقط هذا من المرح أيضاً .

(٢) من قوله ومدعى قول محمد ساقط من القضيّة . قلت وفي مبسوط السرخسى : في هذه المسألة قولان متناقضان : أحدهما في آخر كتاب الولاء ج ٨ ص ١٢٤ وإن كان الابن ميتاً لم تجز دعوة الأب إلا أن يكون بقى له ولد لأنه بالموت استغنى عن النسب فدعوى الأب لا تكون إقراراً بالنسب بل تكون دعوى الميراث وهو في ذلك متناقض . فان خلف الولد ابناً غلابة ابن الابن كحاجة الابن في تصحيح دعوى الأب . ولو كان ولد للملاعة بنتاً فدانت وترك ولداً ثم ادعاه الأب جازت دعوته في قول أبي يوسف ومحمد لأن موتها عن ولد كوت ابن الملاعة ، وهذا لأن ولدها محتاج إلى إثبات نسب أمه ليسير كريم الطرفين ، وفي قول أبي حنيفة لم تجز دعوته لأن نسبة هذا الولد إلى أبيه دون أمه فإن الولد من قوم أبيه الخ ، والثاني في ح ٧ ص ٢٠ ولذا لا عن يولد ونزوم أمه ثم مات الولد عن مال فدعاه الأب لم يصدق على النسب والميراث لأن الولد بالموت قد استغنى عن النسب فكان هذا منه دعوى الميراث وهو متناقض في دعواه لكن يضرب الحد لأنه أكذب نفسه وأقر أنه كان هذه لها في كلمات القمان ، فإن كان الولد ابناً له فانت وترك ولداً ذكراً أو أنثى ثبت نسب من المدعى وورث الأب منه لأن الولد الباقى محتاج إلى النسب فيجاءه بكفاه الولد الأول ، فأما إذا كان ولد للملاعة بنتاً فماتت عن ولد ثم أكذب الملاعة عن نسب الولد القائم من جانب أبيه لا من جانب أمه الخ . قلت : فلهذا اختلاف الروايين ، واختار الإسماعيلى في مختصره رواية كتاب الطلاق دون كتاب الولاء وقوله ففيها قولان إشارة إلى هذا ، والله أعلم .

ف لأنتها ابنته ، ولا شيء لها لأنتها أخته ، لأن الأخت للأُم لا تَرث مع الابنة

باب الميراث بالأرحام

وإذا ترك الرجل ابنته أو أمه أو أخته لأمه أو أخاه لأمه ولم يترك وارثاً سواه من عسبة ولا من قهرها ، كان له من الميراث ما فرض الله عز وجل له منه ، وكان ما بقي منه رداً عليه برحمه ، وإن ترك أمه وأخاه لأمه كان لأمه الثلث بالقرض ، ولأخيه لأمه السدس بالقرض ، وكان له ما بقي رداً عليهما بأرحامهما على مقادير موارثتهما ، وكذلك يرد على ذوى السهام من ذوى الأرحام ولا يرد على زوج ولا زوجة ، وإنما يرد على ذوى الأرحام دون ما سواهم ، ولا يرد على غير ذى سهم مع من له سهم . وإن لم يكن المتوفى أحد من ذوى القرائن المأومة ، وكان له أحد من ولد ولده الذين لا فريضة لهم كأولاد البنات ، كان الميراث لهم للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يرث أحد برحم^(١) معهم . وإن ترك هذا المتوفى ابن ابنته وابنة بنت له أخرى كان للميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كان المتوفى ترك ابنة أخيه لأبيه وأمه وابن أخته لأبيه وأمه ، فإن أبا يوسف قال : الميراث بينهما للذكر منها منه مثل حظ الأنثيين وكان يورثهما^(٢) في ذلك على أبدانتهما ، وكان محمد يقول : الميراث بينهما نصفان لأرحامهما يدلان بهما^(٣) متساوية ، وبه نأخذ . ولا يرث أحد برحمه معهما ممن ليس يرجع إلى المتوفى بولادة ، وإن كان المتوفى ترك بنت أخيه لأبيه وأمه وابن أخيه لأبيه وأمه ، فإن أبا يوسف قال : الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين . وقال محمد : لابنة الأخ الأب والأم منه الثلثان ، ولابن الأخت للأب والأم منه

(١) وفي تقيضية برحمه .

(٢) كان في الأصل في قول أبي يوسف يورثهما وهذا أن هذا مكرر لأحاجة إليه وبعده
في تقيضية كان يورثهما ، من غير ذكر قول أبي يوسف .

(٣) وفي التقيضية بها .

الثالث . وكان أبو يوسف يورثهما في ذلك على أبدانهما ، وكان محمد بن الحسن يقول : الميراث بينهما على أرحامهما التي يدلان بها ، وبه نأخذ . ولا يرث [أحد] برسم مهمما من ليس يرجع إلى المتوفى بولادة . وإن كان المتوفى ترك ولد أخت لأب وأم ، وولد أخت لأب ، وولد أخت للأم ، فلإن أبا حنيفة ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما قالا : لولد الأخت للأب والأم ^(١) النصف ، ولولد الأخت من الأب السدس تسكئة الثلثين ^(٢) ولولد الأخت من الأم السدس ، وما بقى كان مردوداً عليهم على مقادير موارثهم ، فيعود الميراث بينهم على خمسة : لولد الأخت للأب والأم منه ثلاثة أخماسه ، ولولد الأخت للأب خمسة ، ولولد الأخت من الأم خمسة . وقال أبو يوسف للمال لابنة الأخت من الأب والأم ويسقط من سواها ، وكان قوله قبل ذلك كقول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن . وإن ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين ، فلبنت الأخ من الأم السدس وما بقى فلابنة الأخ من الأب والأم وسقطت ابنة الأخ من الأب ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف الآخر : فالميراث لابنة الأخ من الأب والأم خاصة وسقط من سواها بمن ذكرنا ، ولا يرث مع هؤلاء أحد من عمة ، ولا من خالة ، ولا [أحد] من أولادها . وإن ترك عمة وخالة كان للعمة [الثلثان وللخالة الثلث وإن ترك خالة وابن عمة كان المال للخالة] ، وكذلك إن ترك عمة وابن خالة أو ابن خال ، فالمال للعمة ولا شيء لابن الخال ولا لابن الخالة . وإن ترك ثلاث عمات متفرقات فالمال للعمة التي من قبل الأب والأم ، وكذلك [إن ترك] ثلاث خالات متفرقات ، فالمال للخالة من قبل الأب والأم ، وإن ترك خالا وخالة متساويين في القرابة منه ، فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن ترك جده أبا أمه وابنة أخيه لأمه فلإن أبا حنيفة [كان] يقول : المال للجد . وقال أبو يوسف ومحمد : هو لانية الأخ للأم لأنهن من ولد الأم ، وبه نأخذ .

(١) كان في الأصل أب والامه و سواها منى مبيضة للأب والأم .

(٢) وى مبيضة تسكئة للجد .

باب الميراث بالموالة

وإذا والى الرجل الرجل ثم مات الموالى ولم يترك وارثاً من عصبته ، ولا من ذوى أرحامه ، فاللأل للذى والاه ، وإن كان له ذو رحم من خالة أو من عمه فاللأل لها دون مولى للموالة .

باب من يجوز للرجل أو للمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه من عصبته أو من ذوى أرحامه

ولا يجوز دعوى الرجل إلا فى أربعة : أن يقول هذا ابنى ، أو هذا أبى أو هذا مولأى الذى أعتقتى ، أو هذه زوجتى ، بعد أن يكون فى دعواه البنوة أو الأبوّة موهوماً ما قال فيها . ولا يجوز دعوى المرأة إلا فى ثلاثة : أن تقول هذا أبى بعد أن يكون [جاثراً أن يكون] مثله [أباه] أو هذا زوجى ، أو هذا مولأى الذى أعتقتى ؛ ولا يجوز قولها هذا ابنى لأنها إنما تحمل السب فى ذلك على غيرها . [والله أعلم] .

باب إقرار بعض الورثة بوارث مجهول

[قال] : وإذا توفى الرجل وترك ابنين فأقر أحدهما بزوجة لأبيه وكذبه فيها أخوه فإنتها تقاسمه^(١) ما فى يده على تسعة أسهم ، لها منه سهمان ، وله منه سبعة أسهم لأنه يقول : كان الواجب أن يكون لك من مال أبى^(٢) سهمان ولكل واحد منى ومن أخى سبعة أسهم ، ففك حملك أخى فأخذ من الميراث فصلا عن الواجب كان له فيه ، كان ما بقى منه يبنى وبذلك على مقادير سهامها كانت فيه ، وإن لم يقر بزوجة ولكنه أقر بأخ [له من] يهـ وكذبه أخوه فيه فأسهم المقر له المقر ما صار إليه من الميراث بصنين ، وإن أقر بخوين له لأبيه مصادقه أخوه فى أحدهما وكذبه

(١) وفى بعض النسخة .

(٢) وفى بعض النسخة من ميراثى .

فى الآخر ، فإن أبى يوسف قال : يأخذ المصدق منهما من الذى أقر بهما ربع مافى يده فيضمه إلى مافى يده الذى^(١) أقر به خاصة فيقتسمان ذلك نصفين ، ويرجع المكذب به إلى الذى أقر به خاصة فيقاسمه مابقى فى يده [نصفين ، قال : وهذا قياس قول أبى حنيفة . وقال محمد :] يأخذ المصدق به من يد المقر به وبالأخر خمس مافى يده فيضمه إلى مافى يد المقر به^(٢) خاصة فيقاسمه إياه نصفين ، ويرجع المكذب به على المقر به وبالأخر فيقاسمه مابقى فى يده نصفين . وقد روى الحسن بن زياد هذا القول عن أبى حنيفة وهو الصحيح على مذاهبهم ، وبه نأخذ . وهذا الذى ذكرنا إذا كان المقر بهما متكاذبين كل واحد منهما يدفع صاحبه ، فإن كانا متصادقين فيما بينهما فإن محمد بن الحسن قال^(٣) : يأخذ المكذب به من يد الذى أقر به خاصة ثلث مافى يده فيضمه إلى مافى يدي الآخر ، ثم يقتسمانه والمقر به الآخر بالسوية ، ولم يحك محمد فى هذا خلافاً . وإذا أقر أحد الابنين بآبى مجهول وكذبه فيه أخوه لم يثبت نسبه وإن كان يأخذ من الميراث ما ذكرنا أنه يأخذه منه . ومن توفى وترك ابنين معروفين أو ورثة سواهم معروفين فأقروا بآبى للهالك غير معروف ، قضى بنسبه من الهالك وجعل ابنه ، وإن كان الهالك لم يترك إلا وارثاً واحداً فأقر بآبى للهالك فإن أبى حنيفة ومحمداً فالأ : يدخل فى الميراث ولا يثبت نسبه من الهالك . وهذا القول هو المشهور من قول أبى يوسف . وقد روى أصحاب الإجماع عنه أنه قال : إذا كان وارث [واحد] لا يعرف للهالك وارث غيره ، فأقر بآبى للهالك ، قضى بنسبه من الهالك ، وجعل إقرار هذا المقر كإقرار ورثته^(٤) لو كانوا للهالك جميعاً به .

باب الخنثى^(١)

قال أبو حنيفة : إذا هلك الرجل عن ولد خنثى وعن ابن غير خنثى فإن الخنثى

(١) وفى البيضة يدي الذى ويدي المقر به . بيضة الثانية فى الحرمين من غير ضمير .

(٢) وفى البيضة كان يقول .

(٣) وفى البيضة ورثة .

(٤) هذا الباب ساقط من البيضة وفى الصرح كتاب الخصى .

على أنه ابنه حتى يعلم ما سوى ذلك ، وبه تأخذ ، وبعد أن يكون أسوأ حال الخنثى في ذلك الميراث أن يكون أتي . وإذا كان أسوأ أحواله في ذلك أن يكون ذكراً وأحسن أحواله في ذلك أن يكون أتي كامرأة ماتت وترك زوجها وأختها لأبيها وأما وخشي لأبيها ، فإن كان ذلك الخنثى أتي كان لها السدس تكةة الثلثين . **تَعَالَى** به ، وإن كان ذكراً كان لأبيه له ، لأنه عصبية ولم يفضل من المال شيء فيكون له ، وأسوأ أحواله فيما ذكرنا أن يكون ذكراً ، وأحسن أحواله أن يكون أتي ، فهو في ذلك عندنا على حكم الذكر حتى يعلم ما سوى ذلك . قال أبو يوسف : يكون المال بينه وبين الابن المعروف على سبعة : للابن المعروف منه أربعة ، وللخنثى منه ثلاثة ، لأن الابن المعروف يضرب له في نصيب بن كامل ، ويضرب للخنثى بثلاثة أرباع نصيب ابن كامل . وقال محمد بن الحسن : يقسم الميراث بينهما على تنزيل الأحوال ، فيكون للخنثى منه خمسة من نفي عشر ، والمستقر سبعة من اثني عشر . وقال أبو حنيفة : إن بال الخنثى من حيث يبول الرجل كان رجلاً ، وإن بأن من حيث تبول المرأة كان امرأة ، وإن بال منها جميعاً فإنه لا علم لى به^(١) . وقال أبو يوسف : إن بال منها جميعاً فمن أيهما سبق البول جعلت له الحكم ، وإن بال منها جميعاً معاً فلا علم لى به^(٢) . وقالوا جميعاً : إذا بلغ باحتلام أو ببيض أو بشيء مما يدل عليه واحد منها صار من أهل ذلك الدليل الذي وقف عليه منه واقطع عنه الإشكال . وقال محمد بن الحسن : الإشكال فيمن لم يبلغ ، فإذا كان البلوغ ذهب الإشكال ، وإن احتج إلى الختان ، فإن كان له مال اشترت له منه جارية ختانة فختنته^(٣)

(١) وفي شرح على الاستيعادي ود خرج منهم . حميد . أن أبو حنيفة لا أعلم بهذا . وقد أبو يوسف ومحمد يعتبر الأكثر منهم . وإن تساوى في السكثرة قالوا جميعاً لا علم لنا بذلك .

(٢) وفي الفرج : وقد أبو يوسف ومحمد يعتبر الأكثر منهم . وإن تساوى في السكثرة قالوا جميعاً لا علم لنا بذلك .

(٣) وفي الفرج : ولكنه إن كان له مال بشرى له حرية خدته فتحته ثم تراج ، وفيه من الإلزام يزوجه امرأة خدته فتحته حتى . لو كان ذكر كانت حرمة فتحت زوجها . وإن كان من ينظر المرأة إلى عورة امرأة بعد ضرورة .

حوان لم يكن [له] ^(١) مال اشترى له الإمام من بيت مال المسلمين ختانة ، فإذا ختنته .
 بأعما ورد ثمنها في بيت مال المسلمين . ولم يحك محمد في ذلك خلافا بينه وبين
 أبي يوسف . وموقفه في الصلاة بين صفوف الرجال و صفوف النساء ولا يقف
 في واحد منهما . وسمعت ابن أبي عمران رحمه الله يقول : القياس عندي في الخنثى
 إذا احتاج إلى الختان أن يزوجه الإمام امرأة ختانة فتحنه ، فإن كان ذكراً
 كانت زوجته وحل لها النظر إلى فرجه ، وإن كانت أُنثى كان مباحاً لها ذلك ،
 وبه نأخذ . وإن مات الخنثى يم ولم يسلمه الرجال ولا النساء ، وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . والذي يتولى ذلك منه إن كان بمحضته رجال
 رجل منهم ، فإن كان ذلك الرجل ذا رحم محرم منه يمه بوقوع يده على الأعضاء
 التي يَوْمه عليها ، وإن كان أجنبياً منه يمه من وراء ثوب من ^(٢) بمحضته نساء
 جميعاً لارجل فيهن فكذلك أيضاً كما ذكرنا في الرجال الذين لانساء معهم ^(٣) .
 وإن حضر الخنثى قتالا فقتل أهله غنية لم يضرب له فيها بسهم ورضخ له منها
 وكان في جميع ما ذكرنا على حكم النساء حتى يعلم منه ماسوى ذلك .

كتاب الوصايا

ولا وصية لوارث إلا أن يميز ذلك سائر الورثة سواء بعد موت الموصى
 وهم أحماء بالنون . ولا وصية لحربي وإن أجاز ذلك [له] الورثة . ولا وصية
 لقاتل من المقتول إلا أن يميز ذلك له الورثة في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله
 عنهما ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف فلا يجوز ذلك له وإن أجاز له
 الورثة . ومن أوصى به أكثر من ثلثه فأجاز ذلك له ورثته في حياته كان لهم
 أن يرجعوا [عن ذلك] بعد وفاته . والأفضل لمن كان ماله قليلاً وله ورثة

(١) لم نجد هذه العبارة في النسخ والظاهر أن لفظه له سقط من الأصل فزدناه بين المربعين .

(٢) كذا بالأصل ، ولعل هنا سقطاً يستقيم به التفصيل ، تقديره ينعو : فإن كان من (المصحح)

(٣) وفي النسخ والذي يؤممه سواء كان رجلاً أو امرأة إن كان ذا رحم محرم منه يؤممه من
 غير خرقه ، وإن كان أجنبياً يؤممه مع الخرقه ويكف بصره عن ذراعيه .

أن لاوصى فيه بشيء ، وأن يبقيه ميراثا لورثته . والأفضل لمن كان ماله كثيرا^(١) الوصية بما لايتجاوز به الثلث مما لامصية فيه . ومن أوصى بأكثر من ثلثه لأجنبي ، فأجاز ذلك بعض ورثته بعد موته ولم تميزه بقيتهم ، جازله من ذلك الثلث من مال الوصى ، وجاز له من نصيب من أجاز له ما كان يرجع إليه لو لم يميز له ، لم يميز له ما سوى ذلك^(٢) . ومن أوصى لرجل بوصية ثم مات الموصى له في حياة الموصى ، أو مع موته ، بطل ما أوصى له به من ذلك . ومن مات بعد موت الموصى قبل قبوله الوصية وقيل رده إليها كان موته كقبوله إياها وصارت الوصية كسائر ماله سواها . ومن أوصى لرجل بمحظ من ماله أو شيء من ماله كان للورثة أن يبطوه ما شاءوا . ومن أوصى لرجل بسهم من ماله فإن أبا حنيفة كان يقول إن كانت القرينة أقل من ستة أسهم كان له السدس ، وإن كانت القرينة أكثر من ستة أسهم كان له كأخس سهم الورثة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : له أخس سهام الورثة في هذه الوجوه كلها ما لم يتجاوز ذلك الثلث . فإن جاوز الثلث جاز له منه ثلث ولم يميز له ما سواه ، وبه نأخذ . ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه ثم مات ولا وارث له غير ذلك الابن فقد أوصى له بالنصف من ماله فإن أجاز ذلك له الابن أخذه ، وإن لم يميز ذلك الابن لم يكن له غير الثلث . ومن أوصى لرجل بنصيب ابن وله بنون فوصيته باطلّة ، فإن كان لا ابن له كان له بحق الوصية [مثل] الذى كان يكون لابن لو كان له من تركته . ولو أوصى

(١) وفي القرينة لمن كان له مال كثير .

(٢) وفي المرح ولو أجاز بعض الورثة ولم يميز البعض في حق الذى أجاز كأنهم كلهم أجازوا وحق الذى لم يميز كأنهم كلهم لم يميزوا . وإن خذا إذا مات رجل وترك ابين وأوصى لرجل بنصف ماله فإن أجازت الورثة ماله بينهم أرباعا للموصى له ربان وهو نصف وربان لابنين لكل واحد ربع الماله ، وإن لم يميزوا فله وصى له ثلثا وثلثان لابنين ، لكل واحد ثلث ثلث ، ولو أجاز أحدهم ولم يميز الآخر يجعل في حق الذى أجاز كأنهم كلهم أجازوا يعطى ربع ثلث وفي حق الذى لم يميز كأنهم كلهم لم يميزوا يعطى ثلثا وثلثا ويكون الموصى له يجعل الماله على اثنى عشر خاتجا إلى الثلث والربع ، فالربع لذى أجاز وهو ثلاثة وثلث لذى لم يميز وهو أربعة وثلاث خسة وهو الموصى له . وفي القرينة ولم يميز له ما سوى ذلك بزيادة الوارث .

له بمثل نصيب ابن لوكان^(١) صححت الفريضة ثم زدت عليها نصيب ابن لوكان للموصى ، ثم زدت عليها بعد ذلك مثل ذلك النصيب للموصى له ، فيكون ذلك له إن حمله الثلث ، وإن لم يحمله الثلث لم يكن له منه ما جاوز الثلث إلا أن يميزه له الورثة . ووصية المسلم للكافر غير الحربي جائزة . ومن أوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصفه فأجاز ذلك الورثة بعد موته كان للموصى لها ما أوصى لها به الموصى وكان ما بقى من المال — وهو ربه — لورثة الموصى ، وإن لم يميزوا فإن أبا حنيفة كان يقول الثلث بين الموصى لها على سبعة أسهم لصاحب النصف منه أربعة أسهم ولصاحب الربع منه ثلاثة أسهم . ووجه قوله ذلك^(٢) أن الموصى له بالنصف لا يضرب مما أوصى له به بما جاوز الثلث ، لأن الورثة قد استحقوا ذلك عليه ولكنه يضرب بالثلث وهو أربعة من اثني عشر ، ويضرب الموصى له بالربع بجميع الربع الذى أوصى له به ، وهو ثلاثة من اثني عشر ، وهو قول زفر ، وبه نأخذ . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد فإن الثلث يكون بين الموصى لها على ثلاثة أسهم لصاحب النصف منه اثنان ولصاحب الربع منه سهم [ولا يضرب] فى قول أبى حنيفة [أحد] من أوصى له بشئ بما جاوز منه الثلث إلا بالدراهم للرسلة^(٣) ، وبقية نفسه^(٤) إن كان معقفاً فى المرض ، وبقية نفسه إن كان موصى بعقده ، وبمحاباة^(٥) فى بيع إن كان جرى بينه وبين الميت^(٦) . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا فى ذلك :

(١) وفى القضيّة نوامات .

(٢) وفى القضيّة فى ذلك .

(٣) فى الغرب والأموال الرسالة فى المصلحة فى تثبيت بدون أسبابها من الإرسال خلاف عقيدته ومنه الوصية بالمال المرسل إلى المعلن غير المعلن بصفة المثلث أو الأربع .

(٤) وفى القضيّة وبهذه الورثة نفسه .

(٥) وفى القضيّة وفى محاباة .

(٦) وفى الشرح : والأصل عند أبى حنيفة أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب فى الست إلا فى ثلاث وصايا : فى الوصية بالعتق ، وفى المحاباة ، وفى الدراهم بالرسلة . وإذا كانت الوصية أقل من ثلث الربع والندس ونحوه فإنه يضرب بجميع وصيته عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد =

يضرب بالوصايا كلها . والوصية بالجل والحمل جائزة إذا ولد لما يعلم أنه كان عموماً به يوم كانت الوصية . ومن أوصى بأمة لرجل ثم أوصى بها لآخر كانت بينهما نصفين . ولو كان قال الأمة التي [كنت] أوصيت بها لفلان — يعني الموصى له الأول — فقد أوصيت بها لفلان ، كان ذلك رجوعاً منه عما كان أوصى به للأول ووصيةً منه بها للآخر . ومن أوصى لرجل بأمة ثم باعها أو أعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو كاتبها أو دبرها أو أخرجها من ملكه بوجه سوى ما ذكرنا ، أو كان قحاً فطحنه ، كان ذلك رجوعاً فيما كان أوصى به . وكل مرض صار به [صاحبه] ذا فراش ثم مات فيه كان حكم ما كان فيه من ذلك للمرض في حكم الوصايا إذا كان ذلك بلا عوض يوضه منه فيه وقام به ^(١) ، وكانت هباته وصدقاته ومحاباته في يوبه وفي مهور نسائه من ثلثه . ومن أصابه ما لا يخاف عليه منه الموت كالفاالج وكالس الذي يتناول أثر صاحبهما فيها فإنه في حاله فيها كأحوال الأصحاء . والحامل إذا ضربها الطلق في أفعالها كالمرضى إذا ماتت من ذلك ، وكذلك من قدم ليقتل في

== يضرب بجميع وصيته في الواضع كلها وتفسير الوصية بالمتق هو أنه إذا أوصى بمتق هذين العبدین وقيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألفان وليس له مال غير العبدین ، فإن أجازت الورثة يمتان ، وإن لم يجزوا متق (كذا) من الثلث وتبت ألف درهم فالألف بينهما على قدر وصيتهما فلما الألف لذی قيته ألفان ويصبي في الباقي والثلث لذی قيته ألف ويصبي في الباقي إلى أن قال : وكذلك في الدرام الرسالة كما إذا أوصى له بألف وللآخر بألفين وثلاث مائة ألف فإن الثلث يكون بينهما أثلاثاً كل واحد منهما يضرب بجميع وصيته ولأما يضرب للموصى له في هذه المواضع بجميع وصيته لأن الوصية في عرجها صحيحة بلواز أن يكون له مال آخر لأن الفظة في عرجها غير صحيحة لأن ماله قل أو أكثر أو خرج له من آخر إلى لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فإن للمال يقسم بينهما على طريق العول ، ويضرب كل واحد منهما بجميع وصيته ، الموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم ، والموصى له بالجميع يضرب المال وهو ثلاثة أسهم بينهما على أربعة أسهم لصاحب الثلث سهم ولصاحب الجميع ثلاثة ، هذا إذا أجازت الورثة ، ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث ، ثلث المال يكون بينهما نصفين ، ولأما يقسم عند أبي حنيفة بينهما نصفين لأن نوصي له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث . وأما على قول أبي يوسف وعمد يضرب كل واحد منهما وصيته أرباباً .

(١) وفي التقيضة في وقته .

قصاص أو يبرجم في زنا كان في ذلك بمنزلة المريض بصد أن يكون بلغه ذلك . وأما أفضال المرتد في حال ارتداده فإن أبا حنيفة كان يقول ينتظر بها ما ينتهي به الأمور فيها ، فإن قتل على رده أو مات عليها بطلت ، وإن أسلم جازت . وقال أبو يوسف : هو كالصحيح في أفضاله كلها . وقال محمد : هو كالمرضى في أفضاله كلها لأنه يقتل ، وبه نأخذ . ومن أوصى بوصايا في مرضه وأعتق عبيداً له بدىء بالتقوى فأخرج من الثلث ، فإن فضل شيء كان لأهل الوصايا ، وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم . ومن حابي في مرضه في بيع وأعتق عبيداً له فإنه إن كان بدأ بالحياة [بدئت بالحياة] على التقى وإن كان بدأ بالتقوى [المحاص]^(١) المعتقون وصاحب الحياة ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد^(٢) : يبدأ بالتقوى في ذلك كله ، مقدماً كان أو مؤخراً ، وبه نأخذ . ومن أوصى بوصايا لقوم بأعيانهم وأوصى بزكاة عليه وبكفارات إيمان وببيع عنه فكان الثلث مقصراً عن ذلك ، ضرب بالوصايا كلها فيه ، فما أصاب أحداً من أصحاب الوصايا الذين أوصى لهم بأعيانهم دفع إليهم ، وما أصاب ما سوى ذلك من وجوه القرب إلى الله عز وجل بدىء من ذلك بما أوصى به من الزكاة ، ثم ثنى بما أوصى به من ذلك في حج مفروض عليه ، ثم ثلث بما أوصى به من ذلك في كفارات إيمانه ، يبدأ في ذلك بالأولى من الأشياء على ما هو أولى منها^(٣) فإن تساوت بدىء منها بما بدأ به الموصى في وصيته . والأوصياء الأحرار الباقون على ثلاث مراتب : وصى مأمون على ما أوصى به إليه مضطلم^(٤) بالقيام به فلا ينبغي للحاكم أن يعترض عليه فيما أوصى به إليه ما لم يعلم منه خروجاً عن الواجب عليه فيه إلى غيره ، ووصى مأمون على ما أوصى به إليه غير مضطلم

(١) في القرب : وتحاص القريمان أو الفرمان أي اقتسوا المال بينهما حصصاً

(٢) وفي الفيضيه وأما أبو يوسف ومحمد فقالا .

(٣) كذا في الفيضيه ، وكان في الأصل منه .

(٤) اضطلع قوى بعمله نهض به وقوى عليه .

بالقيام به فهذا ينبغي للمالك أن يشده بغيره ، ووصى بخوف منه على ما أوصى به إليه فهذا واجب على المالك إخراجه من الرصاية ورد الأمر فيها إلى من يؤمن عليها ويضطلع بالقيام فيها . وللموصى أن يوصى بما أوصى به إليه أطلق ذلك له للموصى أو لم يطلقه . ومن أوصى إلى عبده فإن أبا حنيفة كان يقول إن كان الورثة صغاراً كلهم فالوصية جائزة ، وإن كان فيهم كبير واحد فأكثر منه فالوصية إليه باطلة . وقال أبو يوسف ومحمد : الوصية إليه باطلة في الوجوه كلها ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجلين فليس لأحدهما أن يشتري للورثة إذا كانوا صغاراً إلا الكسوة والطعام وليس له أن يشتري لم خادماً إن احتاجوا إليها إلا بأمر صاحبه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : فصل أحد الوصيين جائز كفضلهما جميعاً . وقال أبو حنيفة : لأحد الوصيين ابتياع كفن الميت وإن لم يأمره بذلك صاحبه . وقال محمد بن الحسن بأخرة في نوادره : ليس لأحدهما أن يفعل شيئاً دون صاحبه ، ولا يجوز ذلك منه أن يفعله إلا في ستة أشياء فإنها تجوز له دون أمر صاحبه وهي : شراء كفن للميت ، وقضاء دينه ، وإنفاذ وصيته فيما أوصى به من صدقة ونحوها ، أو شيء لرجل كان له بهينه في يد الميت يدفعه إليه ، وفي الخصومة فيما يدعى على الميت [به] ، وفي الخصومة للميت فيما يدعيه له في الحقوق ^(١) قبل الناس ، فأما غير ذلك من شراء أو بيع فإنه لا يجوز [له] دون صاحبه ، وبه نأخذ . وإن مات أحد الموصى إليهما وقد كان في حياته جعل صاحبه وصيته فيما كان للميت أوصى به إليه فإن محمد بن الحسن قال هذا جائز ، وهو قياس قول أبي حنيفة . وقد روى عن أبي حنيفة من ^(٢) غير هذا الوجه أن ذلك لا يجوز ، لأن الميت إنما كان رد الأمور إلى رأيين . فإن جازت وصية أحد الوصيين إلى صاحبه رجعت إلى رجل ^(٣) واحد ، وهذا :

(١) وفي النسخة من الحقوق .

(٢) وفي الثانية في .

(٣) وفي النسخة إلى رأى واحد .

هو القياس على أصوله ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجل ثم مات فباع الموصى إليه شيئا من تركة الموصى ولم يعلم بوصيته إليه كان بيعه إلام جائزا ولم يكن له بعد ذلك رد الوصية . ومن أوصى إلى رجل في خاص من ماله كان في قول أبي حنيفة وصيا في كل ماله وفي كل ما كان إليه من وصاية . وقال أبو يوسف ومحمد : يكون وصيا فيما أوصى به إليه خاصة دون ما سواه ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجل قبل وصيته في حياته ثم مات الموصى فقد لزمته الوصية وليس له ردها في حياة الموصى في غير وجهه لم يكن رده ردًا وله قبولها بعد ذلك . ومن أوصى إلى رجل ثم مات فقال الوصى لا أقبل ثم قبل ، فإن قبوله جائز إلا أن يكون التقاضى أخرجه من الوصاية حين قال لا أقبلها . وللوصى أن يبيع عروض الميت لقضاء ديونه بغير محضر من غرمائه . ولا يجوز بيع الوصى شيئا من مال الميت إلا بما يتضاهى الناس فيه . ومن أوصى لرجل بسدس ماله ثم أوصى له بعد ذلك بسدس ماله في مجلس واحد أو في مجلسين مختلفين لم يكن له إلا سدس واحد . فإن كان أوصى له في إحدى الوصيتين بثلاث ماله كان له ثلث ماله ودخل فيه ما أوصى له به من سدس ماله . وللوصى أن يحتال بمال اليتيم الصغير على غير الذى هو عليه إذا كان ذلك خيرا لليتيم . ومن أوصى بثلاث ماله لرجلين فكان أحدهما ميتا فالثالث كله للحي منهما علم الموصى بموت الآخر أو لم يعلم في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه الأول^(١) . ثم قال بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإمام إن كان يعلم بموته فاقول كذلك ، وإن كان لا يعلم بموته فلهي نصف الثلث ويرجع نصفه الباقي إلى ورثة الموصى . ومن أوصى بثلاثة لأجنبي ولأحد ورثته كان للأجنبي نصف الثلث وكان نصفه الباقي في حكم

(١) وفي تقيضية القديس .

ما أوصى به لأحد ورثته منفرداً . ومن أوصى بثلاث ماله بين زيد وعمرو^(١) فكان أحدهما ميتاً كان للحي منها نصف الثلث ونصفه الباقي لورثة الموصى . ووصية الجد أب الأب على الصبي الصغير ابن ابنه كوصية أبيه عليه إذا لم يكن [له أب وكذلك من فوقه من الآباء فوصيتهم عليه كذلك ما لم يكن] دونهم من يحجبهم عن الولاية عليه من الآباء . ومن مات وقد أوصى إلى رجل وله ابن كبير غائب لم يكن للموصى أن يبيع عقاراً من مال الميت ، وله بيع ما سواه منه^(٢) ، وليس له أن يتجر بشيء من مال الميت . وحكم أوصياء غير الآباء كحكم أوصياء الآباء على الكبير الغائب . ولوصى الأب^(٣) أن يتجر بمال الصبي الصغير . والوصية بخدمة العبد ويسكنى العقار وبشرة النخل وبغلة العبيد والعقار جائزة . ومن أوصى لرجل بشجرة بستانه ثم مات الموصى وفيه ثمرة قائمة فلا شيء للموصى له غيرها ، وإن مات ولا ثمرة فيه كانت له ثمرة فيما يستقبل مادام حياً ولا يورث عنه ذلك . وإن أوصى له بغلة بستان ثم مات وفيه ثمرة كانت له تلك الثمرة وثمرته أبداً ما عاش . ولا تجوز وصية المسلم إلى الذي . وليس للموصى أن يأكل من مال اليتيم قرصاً ولا غيره . ومن أوصى إلى رجلين ثم مات وخلف مالا كان ماله في أيديهما ، فإن طلب كل واحد منهما التفرد ببطاقة منه كان له التفرد بنصفه ولصاحبه التفرد بنصفه ، إذا كان مما يقسم ، وإن كان مما لا يقسم كان في يد كل واحد منهما يوماً ، ولها أن يودعها إن شاء^(٤) .

(١) والفرق بين المسألة الأولى وبين هذه لفظ بين في قوله بين زيد وعمرو . وفي العرح : ولو قال أوصيت بثلاث ملى لسرو وزيد ، إن كانا حين يكون لها وإن كان أحدهما ميتاً فنصف الثلث يكون للحي ويرجع نصيب الآخر إلى الورثة وفي نصف الثلث للآخر . ومثله لو قال أوصيت بثلاث ملى لفلان ولمقه يكون الثالث كله لفلان لأن الإضافة إلى تعقب لا تصح لأنها لا يجتمعان مما أبداً لأن التعقب يكون بعده . ولو أوصى بثلاث ماله بين فلان وفلان وأحدهما كان ميتاً فإن للحي ثلث الثلث بأنها خلاف المسألة الأولى [لأن] كلة بين كلة تحزمة وتقسيم فقد وصى لشخص واحد بنصف الثلث .

(٢) لفظ منه ساقط من القضيّة .

(٣) كان في الأصل ولو أوصى لأب وليس عى . والصواب ما في فصيحة ووصى لأب .

(٤) كان في الأصول شاء مفرداً . والصواب الثنية كما هو ظاهر فزدنا لأب . والهمز .

كتاب الوديعة

والوديعة أمانة غير مضمونة . ومن أودع رجلاً شيئاً ثم سألَهُ رده إليه فأبى خلق عليه ومنعه [منه] ضمنه . ومن أودع رجلاً مالا كان للمودّع أن يخرج به وأن يضمه حيث شاء من ملكه مما هو حرز له ، وأن يدفعه إلى من شاء من عياله ، فإن نهاه المودّع أن يخرج به فخرج به فهلك منه فهو ضامن له ، وإن نهاه أن يدفعه إلى أحد من عياله فدفعه إليه فلن كان [ذلك] مما^(١) لا بد له منه فلا ضمان عليه ، وإن كان مما^(٢) له منه بد فهو ضامن . ومن أودع رجلاً مالا وأمره أن يحمله في داره ونهاه أن يحمله في دار له أخرى فجعله في الدار التي نهاه أن يحمله فيها فهلك ، فالستودع ضامن ، وإن كان في داره بيتان فأمره أن يحمله في أحدهما ونهاه أن يحمله في الآخر [فجعله] في البيت الذي نهاه أن يحمله فيه فهلك فلا ضمان عليه . ومن مات وعنده وديعة ولم تعرف بعينها ولم يعلم له ضياع منه في حياته ولم يعلم من الذي كانت في يده دعوى لضياعها منه أو لرد^(٣) منه إياها إلى الذي أودعه إياها فقد صارت ديناً [له] في مال الذي أودعه إياها . ولو علت سلامتها بعد وفاة المودّع ووقعها في يد وصيه كذلك كان الوصي مؤتمناً [فيها] و [كان] في الأمانة فيها كاليت كان في ذلك . ومن استودعه ثلاثة نقر دراهم أو ماسواها مما يقسم ثم جاء أحدهم يطلب نصيبه منها ولم يحضر صاحبا لم يكن عليه أن يعطيه منها شيئاً ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : عليه أن يعطيه ثلثها . ومن استودع رجلاً وديعة فأودعها للمودّع رجلاً آخر فضاعت منه فإن لصاحبها أن يضمها المستودع الأول وليس له أن يضمها

(١) كان في الأصل من والصواب ما في النسخة مما .

(٢) وفي النسخة أو برد .

المستودع الثاني في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يضمها أيها شاء ، فإن ضمها الأول لم يرجع على الآخر ، فإن ضمها الآخر رجع بها على الأول ، وبه نأخذ . ومن كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد منهما يدعى أنه أودعه إياها ، قال الذي هي في يده أودعني إياها أحدا ولا أدري أيكما هو فإنه يستحلف لهما ، فإذا حلف لهما برىء منهما ولم يكن [لهما] عليه غير الألف الذي في يده ، وإن أبى أن يحلف لهما كانت الألف بينهما وقرم لهما مثله فكان بينهما .

كتاب قسمة الغنائم والفيء

وفي القسمة^(١) الخمس الذي ذكر الله عز وجل فيها^(٢) يوضع في مواضعه التي يجب وضعه فيها . والمشهور عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهم أن يقسم في ثلاثة أصناف وهم البتاي والمساكين وأبناء السبيل . وقد روى أصحاب الإماماء عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقسم في ذوى القربى برسول الله صلى الله عليه وسلم والبتاي والمساكين وأبناء السبيل ، وبه نأخذ . وأما الفيء فيقسم كله كذلك على ما ذكرنا مما يقسم عليه الخمس من الغنائم في كل واحد من^(٣) القولين اللذين ذكرنا . وما أخذ من مال المشرك^(٤) ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، أو من خراج الأرضين أو من خراج رقاب المشركين ، أو من المختلفين من أهل الئمة ، أو من أهل الحرب في التجارات في بلدان السفين، فإن في ذلك كله أرزاق القضاة وسد الثغور وأرزاق المقاتلة وإصلاح الجسور والقنطرة وبناء المساجد ، فما فضل بعد ذلك قسمة الإمام بين المسلمين على ما يرى

(١) وفي القسمة وفي غنائم .

(٢) وفي القسمة ذكره الله في السكك .

(٣) كان في الأصل في والأصوب من القسمة من .

(٤) كان في الأصل من مشترك وصوب من القسمة من المشترك .

قسمته ، ولا يدخل في ذلك عبداً ولا أحراراً^(١) من أعراب^(٢) المسلمين الذين لا يحضرون قتال أعداء المسلمين مع المسلمين ، وإنما يقصد بذلك أهل الأمصار ومن حكمه حكمهم من سواهم فيعطى رجالهم ونساءهم وذرايعهم على ما يرى من حاجتهم في ذلك ، ومن تفضيل إن رآه ، ومن تسوية إن رآها من غير أن يحيل في ذلك إلى هوى^(٣) ومن غير أن يقصد فيه محاباة لأحد . وأما أربعة أخماس الغنيمة مما سوى الأرضين فيقسم بين الذين غنموها على ما تجب^(٤) قسمتها عليه ، فإن كان فيهم نساء أو عبيد أو أهل ذمة حضروا القتال بأمر الإمام أَرْضِخَ لهم الإمام منها ما يراه وأعطى كل واحد من الرجال الأحرار البالغين لنفسه سهماً ولقرسه في قول أبي حنيفة سهماً واحداً ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف ومحمد يعطيه لقرسه سهمين ، ويسوى في ذلك بين الضعيف والقوى وبين المريض والصحيح . ومن كان معه فرسان لم يعطه في قول أبي حنيفة ومحمد إلا لقرس واحد ، وهو قول أبي يوسف المشهور عنه ، وبه نأخذ . إلا أن أصحاب الإماماء قد رووا عنه أنه يعطيه لفرسين ولا يعطيه لأكثر منهما^(٥) ، ويسوى في ذلك بين العرَّاب والمجن^(٦) . ولا يفرض لقرس ابتاعه صاحبه في دار الحرب . ويفرض لمن تقق فرسه في دار الحرب لقرسه . ومن مات في دار الحرب قبل أن تفتح وقبل أن تقسم الغنائم فيها وقبل أن يبيعها الإمام فيها لم يسهم له من الغنيمة . ومن مات بعد خروجه من دار الحرب أو بعد قسمة الإمام الغنيمة في دار الحرب أو بعد بيعه إياها قبل قسمتها لم يسقط سهمه

(١) وفي الفيضة عبد ولا أحد .

(٢) كان في الأصل الأعراب والأنب أعراب كما في الفيضة .

(٣) وفي الفيضة إلى أحد .

(٤) وفي الفيضة على من تجب .

(٥) كان في الأصل أكثر والأصوب . في الفيضة لا أكثر فأثبتناه .

(٦) في القرب والمجنين الذي ولدته أمة أو غير عربية وخلافه القرب والجمع مجن ، قال الميرد أصه يابض الروم والصقالبة ويقال للثمن مجن على الاستمارة الخ وفي المنجد : يقال درس وبرذونة مجن أي غير عتيق أو المجن من الخيل الذي ولدته برذونة من حصان عرق .

منها . و [من] لحق الإمام في دار الحرب قبل خروجه منها وقبل افتتاحه لإياها طالباً للقتال معه ، أسهم له من الفدية وجعله كمن حضر القتال وإن كان إنما حصر^(١) . بعد انقطاع القتال . ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل القعة في قتال العدو إلا أن يكون الإسلام هو الغالب^(٢) . ولا ينبغي للإمام أن يقسم^(٣) الفنائم في دار الحرب حتى يخرجها إلى^(٤) دار الإسلام . وما غنمه المسلمون من الأرضين كان إلى الإمام أن يقسمها على ما تقسم عليه الفنائم إن رأى ذلك حقا ، وإليه أن يعقلها للمسلمين^(٥) ويحطها أرض خراج فيكون خراجها فيئاً لهم منصرفاً إلى ما ينصرف^(٦) إليه فيئهم^(٧) على ما ذكرنا من وجوهه في هذا الباب ، وإن شاء أن يمن على أهلها المفتومة [من] عليهم كما منَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أهل السواد^(٨) فسكون الأرض إذا فعل ذلك بهم ملكا لهم يتوارثونها كما يتوارثون سائر أموالهم سواها ، وإن شاء أن ينقل إليها قوماً من

(١) وفي الفدية إنا حقه .

(٢) وفي الصرح : ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل القعة على القتال مع أهل الحرب لأنه لا يؤمن غدورهم بالمسلمين لأن عداوتهم بالمسلمين ظاهرة إلا أن يكونوا معهودين مغلوبين من بين المسلمين ما يخاف من غدورهم وخيانتهم بالمسلمين فلا بأس بأن يستعين بهم الإمام على القتال مع أهل الحرب ، وإذا فعل ذلك يرضخ لهم ولم يعطهم شيئاً معلوماً كاملاً من الفدية .

(٣) كذا في الفية ، وكان في الأصل أن يقاسم .

(٤) كان في الأصل في الأصوب إلى كما في الفية .

(٥) وفي الفية يوقتها للمسلمين وكان في الأصل المسلمين .

(٦) وفي الفية منصرفاً إلى من يصرف .

(٧) وفي الفية منهم وهو مصحف والأصواب فيئهم كما يعلم من الأصل المصحف أي فيئهم . (٨) وفي الصرح : وإذا فتح الإمام أرضاً من أراضي الحرب فهو فيها بالخير والرأى فيها إلى

الإمام يفعل ما هو خير للمسلمين ومنفعة لهم إن شاء رفع الحرس من رجاله ونسائه وذراريهم وفسد أربعة أخماس بين الفاتحين ، وهذا إذا لم يعلم رجاله وأبوا الإسلام أما إذا أسلوا سقط عنهم الفتن ولا يسقط عنهم الاسترقاق والأسر إذا أسلوا بعد الفهور ونبلة والقهر ، وإن شاء قسم سكن وترك الأراضي وجعلها بمنزلة التوبة على المغالبة أبداً ونقل إليها قومه من أهل القعة وجعلها خراجية بإخراج مقاسمة أو خراج مقاسمة فيصرف خراجها إلى المغالبة ، وإن شاء من عبيده وجعلهم محرراً وبترك أموالهم وأراضيهم على أيديهم ملكاً لهم ويضع على أعناقهم جزية وعلى أرضهم خراج كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأهل السواد ، فإن أسعوا سقطت عنهم جزية رموس ولا بد من خراج الأرض .

أهل النمة سواهم فيجسدهم في ذلك كهم ، أو من عليهم فيها ، فإن قسمها الإمام بين مفتحيها كما ذكرنا صارت أرض عشر ، وإن وقفها أو من على أهلها فيها أو قل إليها قوماً من أهل النمة سواهم فلكم لها صارت أرض خراج ورجع خراجها [فينا] للسلمين . ومن باع من أهل النمة الذين ذكرنا شيئاً من الأرض التي ملكها بوجه من الوجوه التي ذكرنا من مسلم ، كانت له على ما كانت عليه للذي الذي باعها إياه ، وكان عليه فيها الخراج كما كان على الذي . ومن ابتاع من أهل النمة أرض عشر من مسلم فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : قد صارت بذلك أرض خراج كالأرض التي لم تكن قبل ذلك أرض عشر ، ثم لا ترجع بعد ذلك إلى العشر أبداً وإن ملكها مسلم . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقال : لا تكون أرض خراج ولكن يؤخذ من الذي فيها عشرين ويوضعان موضع الخراج . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فقال : هي أرض عشر على حالها ويؤخذ مما يخرج منها العشر فيوضع في مواضع العشر ؛ وهذا أحب هذه الأقوال إلينا . ومن أسلم من أهل النمة وله أرض خراج ، كانت بعد إسلامه على ما كانت عليه قبل ذلك إلا أن يكون أصلها كان عشراً فأتاعها فضحلت إلى ما نحولت إليه ، فإن أبا يوسف كان يقول ترجع إلى حكمه وتصير أرض عشر . وأما أبو حنيفة فكان يقول : هي على حالها من الخراج لا تزول عنه إلى غيره . وأما محمد فقد ذكرنا عنه فيما تقدم من هذا الباب ما يدل على أنه لا يراعى مالكى الأرضين وإنما يراعى الأرضين في أنفسها ، فإن كانت عشراً في أصلها لم ينقلها عن ذلك أبداً ، وإن كانت خراجاً في أصلها لم ينقلها عن ذلك أبداً . وبه نأخذ . وأما أبو تغلب النصارى فما ملكوا من أرض المسلمين العشرية فإن أبا حنيفة كان يجعل عليهم فيها العشر مضاعفاً ثم لا ينقلها عن ذلك أبداً ويجعل ذلك موضع الخراج . وأما أبو يوسف فكان يجعل فيها العشر مضاعفاً ويصمه موضع الخراج ويقول إن ملكها مسلم بعد

ذلك أو أسلم [بعد ذلك] الذي التظلي الذي يملكها عادت إلى العشر فصار
أرض عشر ورجع عشرها إلى ما ترجع إليه الأعشار من الصدقات . وأما محمد
فكان يقول : تكون الأرض في ملك التظلي الذي على ما كانت عليه
في ملك المسلم الذي كان يملكها قبله ولا تتحول إلى غير ذلك أبداً ، وبه نأخذ .

كتاب النكاح^(١)

ولا نكاح إلا بشهود أحرار مسلمين بالغين : شاهدين أو أكثر أو رجل
وامرأتين^(٢) أو أكثر من ذلك . وولي المرأة في تزويجها أبوها ، ثم من فوقه من الآباء
درجة بعد درجة ، لا ولاية لأحد منهم مع من هو أقرب إليها منه ؛ فإن كان لها ابن
وأب ، فإن أباً يوسف قال : وليها منهما ابنها دون أبيها . وقال محمد : وليها أبوها دون
ابنها ، وبه نأخذ . والولاية في قول أبي يوسف في بنى بيبها الأقرب فالأقرب إليها
حتى لا يبقى منهم أحد ، ثم ترجع الولاية بعدهم في آباؤها ، ثم الولاية بعد انقضاء
الآباء والأبناء في قول أبي يوسف وبعد انقضاء الآباء خاصة في قول محمد إلى
الإخوة للأب والأم ، ثم إلى الإخوة للأب ، ثم إلى بنى الإخوة للأب والأم .
ثم إلى بنى الإخوة للأب ، يقدم في ذلك من كان منهم للأب والأم ، ثم يخلفه من
كان في درجته للأب ، يجرى ذلك كذلك أبداً فيهم حتى يقرضوا ، ثم الولاية إلى
العم أخ الأب [للأب] والأم ، ثم إلى العم أخى الأب للأب ، [ثم] يجرى ذلك
في بنينهم وفي بنى بنينهم [على حسب ما ذكرنا في الإخوة للأب والأم وفي الإخوة
لأب] وفي بنى بنينهم ، ثم كذلك من يكون عصبه [من] مدهم من ذوى الأسس
حتى لا يبقى أحد من العصبه كذلك ، ثم تكون الولاية إلى أمولى المعتق . يستوى
في ذلك المعتق والمعتقة ، لأن كل واحد منهما ، في وجوب ولاية المأثوق كعصبه .

(١) رادى للقيمة وأبوابه .

(٢) كان في الأصل و امرأتان و صوب في المصيبة .

ثم من بعده إلى من هو منه ^(١) مثل ما ذكرنا في ولاية النكاح في هذا الباب ،
ثم من بعدهم إلى مولى المولاة ، ثم إلى الأولى ^(٢) به على ما ذكرنا في مولى النعمة .
ومن كان متولياً على عقله عن ذكرنا أو كان مملوكاً أو كافراً ، والمرأة مسلمة فلا ولاية
له في نكاحها ، وهو كالليت ، الولاية إلى الذي يتلوه عن ذكرنا . ومن كان منهم
غائباً غيبة منقطعة مقدارها فيها ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف كما بين بشداد والري
وهي عشرون مرحلة ، كان كالليت ، وكانت الولاية إلى الذي يتلوه عن ذكرنا ،
وإذا كان في درجة من درجات ^(٣) الولاية اثنان ، وكل واحد منهما في الولاية
لكصاحبه فيستغنى ^(٤) بنفسه عن ^(٥) صاحبه إذا عقد كما يجب عقده عن لا يجب ^(٦)
فيه على صاحبه ^(٧) . ولا يكون المسلم ولياً للكافرة ولا الكافر ولياً للمسلمة . وإذا امتنع
ولي المرأة أن يزوجهما عن تسأله تزويجها إياه عن هو كفؤها ، زوجها إياه الحاكم .
وقريش بعضهم أكفاء لبعض ، والعرب بعضهم أكفاء لبعض ، وللوالى من كان
له منهم أبوان فصاعداً أكفاء بعضهم لبعض . ولا يكون كفواً في شيء من
ذكرنا إلا بوجود للمهر والنفقة ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو [قول] ^(٨)

(١) وفي القيسية إلى من موضعه .

(٢) كان في الأصل أولى والأصوب الأول كما هو في القيسية .

(٣) كان في الأصل الدرجات والصواب ما في القيسية درجات .

(٤) وفي القيسية مستغن .

(٥) كان في الأصل في صاحبه والصواب ما في القيسية عن صاحبه .

(٦) وفي القيسية لا يجب .

(٧) وفي النسخ ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج أحدهما
جاء أجاز الآخر أو فسخ بخلاف الجاري إذا كانت بين اثنين فزوجها أحدهما لا يجوز إلا بإجازة
الآخر ، فإن زوج كل واحد من الوليين رجلاً على حدة فالأول يجوز والآخر لا يجوز ، وإن وهما
معاً ساعة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحدة منهما ، وإن كان أحدهما قبل الآخر ولا يدعى السابق
من الآخر فكنفك أيضاً لا يجوز لأنه لو جاز جاز بالتحري والتحري في القروج حرام .
هذا إذا كان الوليان في الدرجة سواء ، أما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد
مع الأقرب فإن زوج كل واحد منهما يجوز نكاح الأقرب سبق أولحق ، ونكاح الأبعد لا يجوز
إلا إذا كان لا يدعى السابق من الآخر لأن الأقرب والأبعد صاروا في الدرجة وفي الحكم سواء
لأن الأقرب بعد تدبير وقرب قرابة ، والأبعد قرب تدبير وبعد قرابة فصارا سواء .

(٨) بين البربين زيادة من القيسية .

أبي يوسف الأول ، ثم روى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف في ذوى الأنساب وذوى الولاء كذلك أيضاً قال : وأهل الصناعات وأهل التجارات كذلك ما قرب بعضه من بعض منها تكافأ أهلهم ، كالمطار مع البراز وما أشبه ذلك ، وما تباعد بعضه من بعض وتباين كالبراز مع الحجام ، أو [مع] الحائك فليس بكفو له ، وبه نأخذ . وإذا تزوجت المرأة البالغة الصحيحة العقل بغير أمر وليها فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك : ينظر إلى الذى تزوجته ، فإن كان كفواً لها كان النكاح جائزاً ولم يكن لوليها فسخه عليها ، وإن كان غير كفواً لها كان لوليها فسخه عليها ، فهما ^(١) زوجان ما لم يفسخ نكاحهما . وقال أبو يوسف : ينظر القاضى فى حال ^(٢) الذى تزوجها ، فإن كان غير كفواً لها فسخ نكاحه عنها وجعل أصله غير جائز عليها ، وإن كان كفواً لها أمر وليها بإجازة نكاحها ^(٣) فإن أجازته [جاز] بإجازته إياه وإن أبى أن يعيزه قضى عليه بمصلها ^(٤) وأخرجها من ولايتها وأجاز نكاحها ، فصار بذلك جائزاً . وقال [محمد بن الحسن] مثل

(١) وفي النفيسة وحده .

(٢) كان في الأصل في خلال والأصوب ما في النفيسة حال .

(٣) كان في الأصل بإيجاز نكاحها والصواب ما في النفيسة بإجازة نكاحها .

(٤) كان في الأصل بعضها وهو تصحيح والصواب بأكملها يدل عليه ما يأتي في المرح بالمصل إذا قال : والمرأة البالغة إذا زوجت نفسها بغير إذن الولي فالنكاح جائز إلا أنه انظر إن كان الزوج كفواً ولم يقصر عن مهر فلا يكون للأولياء حق التفريق ، وإن كان الزوج كفواً لكن قصر عن مهر مثلها كان للأولياء حق التبليغ إلى تمام مهر المثل فيخاصونه فإن بلغ إلى تمام مهر المثل لا يفرق الحاكم بينهما ، وإذا فرق الحاكم بينهما لأن كان بعد الدخول فلها نكح الذي سمى لها ، وإن كان قبل الدخول فلا شيء لها لأن الفرقة جاءت من قبلها ، وإن كان الرجل غير كفواً فلاولياء حق التسخير سواء قصر عن مهر مثلها أو لم يقصر ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية ، وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رواه الضعافى قال إن كان غير كفواً يفسخ القاضي بينهما وجعل أصله غير جائز ، وإن كان كفواً يأمر الولي بإجازة ذلك ، فإن أجاز جاز بإجازته ، وإن أبى يقضى القاضي عليه بالمصل ويعجز المقعد بنفسه . وفي قول محمد في ظاهر الرواية المقعد موقوف على إجازة الولي ، فإن تجزى جاز ، وإن رد رد فمضى إلى الحاكم حتى يعيزه إن كان كفواً لها . وفي رواية الضعافى إن أجازته جاز وإن رده بطل فإن كان الزوج كفواً لها يستأنف القاضي المقعد عليها وأبطل المقعد للتقدم . قلت وقوله قضى عليه عضها معناه والله أعلم بقضى عليه بأنه عضها أى منعه عن حقها وظلمها فيستحق حينئذ أن يخرج من ولايتها .

ذلك إلا في إياه ولها إجازة نكاحها فإنه قال : يخرج القاضى بذلك من ولايتها ويبطل
 العقد المتقدم ، ويستأنف عقد النكاح عليها للذى كانت عقدت النكاح له على
 نفسها . ومن تزوج امرأة شهادة رجل وامرأتين كان ذلك جائزاً . ومن تزوج
 امرأة بشهادة شاهدين عيدين لم يتعد نكاحه [لها بذلك] ، وإن كانا فاسقين
 أو محدودين أو أعميين ، فالنكاح [بهما] منقذ . وإن كانا كافرين والزوج^(١)
 كذلك كان النكاح منقذاً بهما ، فإن كانا كافرين والمرأة كافرة والزوج مسلم
 فإن أيا حنيفة وأبا يوسف كانا بقولان النكاح جائز . وإن جعلت المرأة بعد ذلك
 النكاح فشهد الكافران عليها قبلت شهادتهما عليها ، وإن لم تجعل المرأة ولكن
 جعله الزوج فشهد الكافران عليه لم تقبل شهادتهما . وقال محمد : لا يجوز العقد
 في هذا النكاح إلا بشهادة شاهدين^(٢) مسلمين وهو قول رفر وبه نأخذ^(٣) ولا ينبغي للرجل
 أن يزوجه ابنته البكر البالغ^(٤) الصحيحة العقل حتى يستأنفها ، فإن سكنت كان
 ذلك كإذنها بلسانها في تزويجها ، وإن أبت لم يزوجه ، فإن روجها ولم يستأنفها
 فإن بلغها ذلك فصحت جاز عليها ، وإن بلغها فردت بطل ذلك عنها ، وإن
 بلغها ثم اختلعت هي والذي عقد النكاح له عليها فقالت بلغني فرددت وقال
 الذي عقد النكاح له عليها بلفك فصمت ، فإن القول في ذلك قولها ، فإن طلب
 يمينها على ما ادعى عليها من صحتها فإن مذهب أى حنيفة في ذلك أن لا يمين
 له عليها ، ومذهب أبى يوسف ومحمد أن فيه اليمين ، وإن حلفت برئت ، وإن
 نكحت عن اليمين ألزمت ذلك الذى^(٥) عقد له النكاح عليها ، وبه نأخذ .
 وإن كانت نكحت لم يسغ لأبيها أن يزوجه حتى تستأمرها ، فإن أمرته زوجه
 وإن لم تأمره لم يزوجه ، وإن روجها فغير أمرها ثم بلغها بعد ذلك كان لها

(١) وفي الأصل المار اروحان .

(٢) كان في الأصل إلا شاهدين والأصوب ما في ليعصيه إلا شهادة شاهدين .

(٣) وفي ليعصية هو أو حصر وهو قوم رفر وهو قوم الصحيح .

(٤) وفي ليعصية - ثمة .

(٥) وفي ليعصية لدى .

أن يتميزه فيجوز أو تبطله فيبطل . وسائر الأولياء غير الآباء في جميع ما ذكرناه كالآباء سواء . ومن زوج ابنته وهي صغيرة من كثر بدون صداق مثلها ، أو زوج ابنه وهو صغير من امرأة بفوق صداق مثلها ، فإن أبا حنيفة كان يميز ذلك ، وكان أبو يوسف ومحمد لا يميزانه إلا أن يكون النقيصة فيها ذكرنا فيه هيصة والزيادة فيها ذكرنا فيه زيادة عما يتخابن الناس فيه ، وبه نأخذ . ومن زوج صبياً لم يبلغ أوصية لم يتباخ وهو وليه أو وليها من سائر الأولياء الذين ذكرنا فالنكاح جائز ويوارثان بذلك ، فإذا بلغا فإن أبا حنيفة ومحمد كانا يصلان لهما الخيار فأيهما اختار المقام على ما هو عليه أظام ، وأيهما اختار رد ذلك عن نفسه رده عنها ، غير أنه لا يكون ذلك فرقة حتى يفرق الحاكم بينهما . وأما أبو يوسف فقال : لا خيار لهما والنكاح جائز عليهما ، وبه نأخذ . والذي ذكرناه عن أبي حنيفة ومحمد عما يميزان فيه النكاح ويميلان فيه الخيار بعد البلوغ إنما هو في غير الأب وغير الجد أب الأب وغير من هو فوقهما من الآباء . ولا ولاية نوصى بحق الوصاية في عقد نكاح . وإن زوج القاضى صغيرة لم تبلغ أو صغيراً^(١) لم يبلغ فإن محمداً قال : هو كزوج الولي غير الأب وغير الجد أب لأب وغير من هو فوقهما وفيه الخيار بعد البلوغ ، وبه نأخذ ، وهذا مما لا يحد عن أبي حنيفة فيه رواية إلا شيئاً رواه هشام ابن عبد الله الرازي عن حنبل بن صبيح^(٢) عن أبي حنيفة أن ذلك العقد من

١١١ وفي لمصبة صبية .

٢ هو حنبل بن صبيح بن هب أو هو حماد بن أحمد بن عمرو وقصم . كان من ثقات أصحاب
 (١) قال ابن كثير : روى عن عكرمة وإسماعيل بن رافع . روى عنه حماد بن عدي
 الرازي ، قال بن أبي حنيفة : كان سبب روى وكان صدوقاً ، وفي مناقب الرازي ٢٦٠
 من ٢٢٢ ذكره في أهل مرو من أصحاب الإمام محمد : إنه أهل مرو وكان ورعاً عادلاً قد ذكره شيوخه
 من أهل مرو والحسن بن سعيد . قال ابن أبي عمير : رأيته في مجلس ابن المبارك وكان يروي عنه للسائلة
 ومرويه عداً لله وأدبه في الحديث . ثم ذكره البخاري في تاريخه الكبير وفيه يذكر فيه
 حديثاً . وأما أشجار الرازي من أحاده مع المؤمنين من ٥٥٠ من مناقب سفيان
 من عمل من الحديث كمن يذكره حنبل بن علي قال وهو قاضي يمشي ترك دخل بن صبيح
 وآب صبيح بن الحسن بن محمد ، قال وكذا في تاريخه . وفي تاريخه ٧٠

القاضي كعقد الأب على الصغير وعلى الصغيرة ولا خيار فيه بعد البلوغ ، كما لا خيار في عقد الأب . ومن زوّج رجلاً امرأة بغير إذنه ثم بطله فأجاز ذلك فإن أبا حنيفة ومحمداً كانا لا يميزان ذلك إلا أن يكون المأقداً عقد النكاح قال له رجل قد قبلت منك ذلك لفلان [ابن فلان] فإنه إن كان ذلك كذلك ثم أجاز فلان النكاح كان جائزاً ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : النكاح جائز بالإجازة في الوجهين جميعاً . وكذلك كان أبو حنيفة يقول في الرجل يعقد لنفسه النكاح على المرأة الغائبة بغير أمرها ثم يبطلها فتبيخ ذلك : إنه لا يجوز إلا أن تكون قد قبل لها ذلك قابل فيجوز لها أن تميز النكاح . وجائز للرجل أن يزوّج أمته وإن كانت كارهة . وأما عبده في ذلك فهو كأمته في قول أبي يوسف ومحمد . وقد اختلف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في ذلك فروى عنه هذا القول ، وروى عنه أن لا يزوّجه إلا برضاه أو يبلّغه وقد زوّجه بغير رضاه فيجوز ذلك . وإذا زوّج المرأة وليّها زوّجها هذا رجلاً وهذا رجلاً ولم يدر أيهما الأول فسخ النكاحان عنها إذا كان الوليان قد زوّجها بأمرها ، وإن كانا زوّجها بغير أمرها كان لها أن تميز أيّ النكاحين شأت فيجوز ويبطل الآخر ، وإن كانا زوّجها بأمرها وقد تقدم أحدهما صاحبه في ذلك . كان الذي تقدم نكاحه منها أولى ، دخل بها الآخر أو لم يدخل . ومن انتسب إلى قوم فزوّجوه ثم علم أنه ليس كما انتسب أبطل نكاحه ^(١) .

== أو أكثر من يصلحون للقضاء ، وركب مع خالد إبراهيم بن رستم وسهل بن مزاحم (القصة مضمورة) في احتجاج المأمون للامام أبي حنيفة وزجره المحدثين وعقده حلقة مائتي فقيه في جلعه بعد ذلك . قلت وكفى خالداً فضلاً أن يكون في أهل بيته أكثر من حسين فقيهاً يصلحون للقضاء . (١) وفي التفهيمية عليهم لبطلان نكاحه . وفي الصريح وإذا انتسب الرجل إلى قوم فزوّجوه امرأة ثم ظهر نسب خلافه . أظهر فإنه لا يخلو إما أن يكون المنكوح أعلى من المظهر لها الخيار لأنها إنما رضيت بالمظهر لأن الأعلى ربما لا يحتل عنها مثل ما يحتل الأدنى كما لو أظهر أنه عرى فإذا هو قرشي . وأما إذا كان أدون من المظهر فلها الخيار ، سواء كان نسب المنكوح كقوّاً لها أو ليس كقوّاً لأنها رضيت بهرط الزيادة وقد فأت شرطها ، فقدم رضاهما فلها الخيار ، هذا إذا كان الرجل هو الذي فعل ذلك ، ولو كانت المرأة هي التي فعلت هذا فإنه لا خيار للزوج في هذا سواء تبين أنها حرة أو أمة .

ومن تزوّج امرأة على أنها حرة فولدت منه ثم ظلمت البينة أنها مملوكة
خصّص عليها بذلك كان لمولاهما أن يميز نكاحها أو يبطله . وأما ولدها غرة ،
على أيّيه قيمته يوم يختصان بمستحقها ، ويرجع أبوه بتلك القيمة على من كان
غرة في أمه إن كان غيرها غرة منها ، وإن كانت هي غرة من نفسها رجع
بتلك ^(١) عليها إذا اعتقت وعلى هذا المرفور منها عقرها لمستحقها ولا يرجع به
على أحد ^(٢) . ومن تزوّج عبده أو أخته بغير إذنه فله إجازة ما كان منها ، وله
إبطاله ، فإن أبطله وقد كان العبد دخل بالمرأة وهي حرة بالنسة صحيحة كان لها
عليه صداق مثلها إذا اعتق . ومن اعتق أخته على أن تزوجه نفسها ثم زوّجته
نفسها كان لها عليه صداق مثلها في قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وأما

(١) وفي الثانية بذلك .

(٢) هذه المسألة بينها في المرح وفصلها تفصيلاً شافياً ، وما إذا أظلمها بأسرها .
قال الشارح : ثم الرجل إذا تزوج امرأة على أنها حرة فأظلم رجل البينة أنها أمته فاستحقها
وقد ولدت من الزوج أولاداً فإن الولي بالخيار إن شاء أجاز النكاح ، وإن شاء أبطل والزوج
يهرم القيمة ، والولد حر بالقيمة ، هذا لا يخلو إما أن يكون الفار أجنبياً أو كانت هي التي غرته
أو الولي غره ، أما إذا كان الأجنبي غره كما إذا قال للزوج تزوج بها فانها حرة فإذا هي أمة فانه
يهرم الفار للزوج والنكاح فاسد إذا كان بغير إذن الولي إلا إذا أجاز له وأولاد أحرار
يهرم قيمة الأولاد للولي ويرجع الزوج على الفار بقيمة الأولاد ولا يرجع بالفار . هذا إذا أمره
بأن يزوجه ، وكذلك لو لم يأمره ولكن زوجهها منه على أنها حرة فالجواب على هذا : أما إذا قال
هي حرة ولم يأمره بذلك ولم يزوجهها منه فإنه لا يرجع على المميز بهي . هذا إذا كان الفار
أجنبياً وأما إذا كان الولي هو الذي غره فإنه لا يضمن من قيمة الأولاد شيئاً لأنه لو ضمن للولي
كان له أن يرجع عليه بما ضمن فلا فائدة في وجوب الضمان ، ولو كانت الأمة هي التي غرته فإنه
يرجع على الأمة بعد اتفاق إذا كان للولي لم يأمرها بذلك ، وإن كان الولي أمرها بذلك يرجع
عنها في الحال ، وإن كان أجنبياً لم يرجع لأن لم يأمره الولي بذلك ، وإن أمره الولي بذلك يرجع
عليه في الحال ، فإن كانت مكتوبة فلا يصح أمر الولي لها بذلك ، وتتخذ بعد الاتفاق أمرها للولي
أو لم يأمرها ، هذا إذا غره أحد . وأما إذا لم يهره أحد ولكن [ظن] أن المرأة حرة فإذا
هي أمة فانه لا يرجع على أحد بهي . والأولاد رقيق لولي المرأة ، هذا كله إذا كان الولد حراً
وإن كان الولد ميتاً لا يهرم من قيمة الأولاد شيئاً لأنه إما يهرم ببنين ولم يوجد بنين لأنه
لا صنع له في موته ، وإن مات لابن وترك مالا لا يجب على الأب شيء ، وإن كان الولد قتله رجس
وأخذ الدية فإنه يهرم قيمته لأن القيمة بدل عنه والبدل يقوم مقام الميت فصار كأن الولد حي .
ولي أن قال : ولو كان المرفور عبداً فإن الأولاد يكونون أرقاء لمستحق عند أبي حنيفة
وأي يوسف ، وعند محمد الأولاد أحرار ويكونون أولاد مرفور .

في قول أبي يوسف فلا صداق لما . وإن أبت أن تزوجه نفسها كان عليها أن تسعى له في قيمتها في قولهم جميعاً غير زفر ، فإنه قال لاسماية له في ذلك عليها ، وبه تأخذ . وليس للحران يجمع من الزوجات بين أكثر من أربع ، وليس للعبد أن يجمع بين أكثر من اثنين ^(١) . وليس له أن يتسرى وإن أذن له مولاه في ذلك . ومن طلق امرأته طلاقاً بائناً ، أو طلاقاً يملك فيه رجعتها لم يكن له تزويج أختها ولا أربع سواها حتى تنقضي عدتها .

باب ما يحرم نكاحه من النساء و

ما يحرم الجمع بينه وغير ذلك ^(٢)

وأما الرجل عليه حرام ، وكذلك سائر أمهاته من قبل أبيه ومن قبل أمه . وأمه من الرضاع وأمهاها كأمه من النسب . وأمهاته وأخواته ^(٣) من النسب وما ولدن وإن سفان عليه حرام ، وكذلك أخته من الرضاع وما ولدت وإن سف ^(٤) ، وعماته من النسب ومن الرضاعة وخالاته من النسب ومن الرضاع محرمات عليه ، وبناتهن حلال له . وامرأة أبي الرجل حرام عليه دخل بها أبوه أو لم يدخل . وسائر آباءه في ذلك كآبيه الأدنى ، وآبأؤه من الرضاعة في ذلك كآبائه من النسب . ومن أصاب امرأة حراماً كانت حراماً على أبيه كمن لو كان أصابها حلالاً . وأمها الزوجات من النسب ومن الرضاع حرام على أزواجهن ، دخلوا بيناتهن أو لم يدخلوا ، والرضاع في ذلك كالنسب . وبنات النساء للدخول بهن

(١) كذا في الأصولين ولعل المصواب اثنين وفي المشرح وأما في البدع يجوز له أن يتزوج امرأتين يجمع بينهما حريمين كذا أو أربعين ، ولا يجوز أكثر من هذا في النكاح . وأما في الملك ميسر له أن يتسرى ولا يسريه مولاه . ولا يملك نكاح ولا العبد شيئاً إلا الطلاق .

(٢) وعنوان الباب في المشرح هكذا باب ما يحرم بنفس أو غير ذلك .
(٣) وفي الفيضية وأمهاها وأخواته وكل ذلك تصحيف والمصواب وبناته وأخواته لأن السلت لا بد من ذكرها ولم تذكر وأمهاته ذكر ، وكذلك أمهات أمه من الرضاع .

(٤) وفي الفيضية وإن سفلى .

من الولادة ومن الرضاع محرمات على أزواج أمهاتهن . وإن لم يكن أزواج الأمهات^(١) دخلوا بالأمهات كانت بفاتهن لم حلال ، والرضاع في ذلك كالنسب سواء . وكل من أصاب امرأة حراماً فهي في جميع ما ذكرنا كهي لو أصابها حلالاً . ومن تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقد واحد فرق بينه وبينهما ، وإن تزوجها في عقدتين كان نكاح الأولى منهما صحيحاً ، ونكاح الثانية منها باطلاً . وكذلك للمرأة وعنتها والمرأة وخالتها لا يجوز الجمع بينهما . وكذلك كل امرأتين حكم كل واحدة منهما أنها لو كانت رجلاً لم يصح له نكاح الأخرى فلا يصح الجمع بينهما . والرضاع في جميع ما ذكرنا كالنسب . ومن تزوج أخته من الرضاعة أو من النسب وأجنبية في عقد واحد ثبت نكاح^(٢) الأجنبية وبطل نكاح الأخت . ومن ملك مملوكتين ممن لا يصح^(٣) الجمع بينهما في النكاح لم يصح له الجمع بينهما في الوطء ، وله أن يطأ إحداها دون الأخرى ، فإن وطئ إحداها تم أراد وطء الأخرى لم يصح^(٤) له ذلك حتى يحرم فرج الأولى عليه إما بتسليك منه لإياها سواء ، أو بتزويج منه لإياها غيره ، فإذا فعل ذلك حلت له الأخرى ، وإن كاتبها حلت له الأخرى . هذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الأول ، وقال بعد ذلك [فيما روى عنه أصحاب الإملاء إنه] لا يحل له وطء الأخرى بمكاتبته الأولى ، وبه نأخذ . ودل أيضاً في هذه الرواية : وإن ملك فرج الأولى عليه^(٥) غيره لم يكن له أن يطأ الأخرى حتى يكون بين وطئه وإياها وبين آخر وطء^(٦) وطئها الأولى حيضة كاملة إذا كانت ممن تحيض . ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة أبيها . ومن روى براءة حرمت عليه أمها وابنتها وحرمت على آباءه

(١) وفي القبضية أزواج أمهاتهن .

(٢) وكان في الأصل نسب الأجنبية والصواب - في نعيمة نكاح لأجنبية .

(٣) وفي القبضية لا يصلح .

(٤) وفي القبضية لم يصلح .

(٥) كذا في الأصول وظاهر أن معاً عليه لا بأس . فاء ومن الصواب معه .

(٦) أو وطء سالف من أجنبية .

وأبنائه . وحرائر نساء أهل الكتاب وذبايحهم حلال للمسلمين « سواء في ذلك الإسرائيليات ومن سواهن من العرب ومن العجم ممن يتحلل دين أهل الكتاب ، وسواء في ذلك من اتحلله^(١) قبل نزول القرآن ومن اتحلله بعد نزوله . ولا يجوز للمسلم تزويج مجوسية ولا طوؤها ، وجائز للمسلم تزويج الأمة كناية كانت أو مسلمة إذا لم تكن عنده حرة . ونساء الصابئين في قول أبي حنيفة كسائر أهل الكتاب سواهن . ولا بأس بتزويجهم ، ولا بأس بوطئهن بالملك ، ولا بأس بأكل ذبايحهم . وقال أبو يوسف ومحمد : النساء الصابئات في ذلك كالنساء المجوسيات لا يحل منهن إلا ما يحل من نساء المجوسيات ، وبه نأخذ . ومن كان أحد أبويه مجوسيا والآخر كناية كان حكمه حكم أهل الكتاب . ومن تزوج من المسلمين كناية لم يكن له إجبارها على الفل من الحيض ، وكان له منعها من الخروج إلى كنائس النصارى وأعيادهم . ومن تزوج من المسلمين كناية فتمجست حرمت عليه وانفسخ نكاحها . ولو كانت نصرانية قهوت خلى بينها وبين ما اختارت من اليهود^(٢) وكانت زوجته على حالها ، وكذلك لو كانت يهودية فتنصرت . ومن خطب امرأة فلم تترك إلى خطبته إياها لم يكن على غيره بأس في خطبتها وإنما يكره له خطبتها بعد خطبة غيره إياها إذا كانت قد ركنت إلى خطبتها الأولى^(٣) والتصریح بالخطبة في العدة مكروه ، والتعريض بذلك مباح

باب نكاح أهل الكتاب^(٤)

وإذا تزوج النصراني النصرانية على غير صداق ، وذلك في دينه نكاح ، فدخل بها [ثم طلقها] أو طلقها قبل أن يدخل بها أو مات عنها فلا صداق لها [عليه] . وكذلك الحربي إذا تزوج الحربية في دار الحرب . وكذلك لو تزوجها على ميتة

(١) كذا في الفيزية وفي الأصل اتحلل

(٢) وفي الفيزية من اليهودية .

(٣) وفي الفيزية خاطبها الأول .

(٤) وفي الفيزية أهل نصر .

لم يكن لها شيء . وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في الحريرين في دار الحرب مثل ذلك ، فأما القديان في دار الإسلام فلها صدق مثلها إن لم يسم لها صداقا ، فإن طلقها قبل أن يدخل بها كانت لها النكحة ؛ لأن النكاح وقع في دار الإسلام بحكم الإسلام جار عليها ، وبه نأخذ . ومن تزوج من أهل القعة امرأة في علة من زوج ذى قد مات أو طلقها ، وذلك في دينهم جائز ، فهو نكاح جائز . وكذلك من تزوج منهم ذات رحم محرمة منه وذلك في دينهم جائز خلى بينهم وبين ذلك لأنه من دينهم وليس هو بأشد من تركهم على عبادة غير الله عز وجل . وكذلك من جمع منهم بين خمس نسوة في عقد أو بين أختين في عقد وذلك في دينهم جائز فإنه يخلى بينه وبين ذلك ما لم يراض الزوجان في ذلك بأحكام المسلمين فلينهما إذا تراضيا [بها] ردا إليها ، ولا يردان إليها برضا أحدهما دون الآخر . وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا تعرض لها في شيء من ذلك ما لم يرضه أحدهما إلى حاكم المسلمين [فإذا رضى أحدهما إلى حاكم المسلمين حكم فيه بينه وبين صاحبه بحكم الإسلام] رضى بذلك صاحبه أو كرهه ، وبه نأخذ . ومن تزوج من المسلمين ذمية فدخل بها ثم طلقها أو مات عنها فتزوجها في علتها منه مسلم أو ذمى ، فرق بينهما لأنها تعد من مسلم . وإذا تزوج المجوسى امرأة مجوسية ثم أسلم قبل دخوله بها أو بعد ذلك ، عرض عليها الإسلام ، فإن أسلمت كانت امرأته على حالها ، وإن أبت فرق بينه وبينها . فإن كان دخل بها فلها الصداق الذى كان تزوجها عليه ، وإن لم يكن دخل بها لم يكن لها عليه صداق . ولو أن نصرانيا تزوج نصرانية ثم أسلمت عرض على زوجها الإسلام ، فإن أسلم كانت امرأته على حالها ، وإن أبى الإسلام فرق بينه وبينها ، فإن كان دخل بها كان لها الصداق الذى تزوجها عيه ، وإن لم يكن دخل بها كان لها نصف الصداق الذى تزوجها عليه . ولا حكم للعدة في شيء مما ذكرناه في هذه المسألة . ولا في المسألة التى قبل . ومن تزوج

في دار الحرب أختين ثم أسلم وأسلمتا فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان : إن كان تزوجهما [في عقدة واحدة فرق بينه وبينهما ، وإن كان تزوجهما] في عقدتين كانت الأولى منها امرأته وفرق بينه وبين الأخرى ، وبه نأخذ . وقال محمد : يخير فيهما فيمسك إحداها ويفارق الأخرى ، ولا فرق عنده في ذلك بين^(١) تزويجه إياها في عقدة واحدة أو في عقدتين مختلفتين . وكذلك لو كان تزوج من النساء الثلاث لاقراة بينهما أكثر من أربع نسوة ثم أسلم وأسلمن ، كان الجواب في ذلك على ما ذكرنا من الاختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد في الأختين اللتين وصفنا . ولو تزوج أمًا وابنة في عقدة واحدة أو في عقدتين ثم أسلم وأسلمتا ، كان الجواب في ذلك على قول أبي حنيفة وأبي يوسف على ما ذكرنا عنهما من الجواب قبل هذا . وأما في قول محمد فإنه إن كان دخل بهما فرق بينه وبينهما ؛ لأن كل واحدة منهما محرمة عليه حرمة أبدية لا تحل له بعدها أبدًا ، وإن كان لم يدخل بإحدة منها حرمت عليه الأم وكان له احتباس الابنة . وكل امرأة فرقنا بينها وبين زوجها شيء مما ذكرنا من إسلامه وإسلامها وقد كان دخل بها قبل ذلك فعليها العدة كعدة المطلقة ، ولها النفقة والسكنى على الذى فرقنا بينها وبينه . وكل امرأة فرقنا بينها وبين زوجها لإسلامه وإلإبائها^(٢) الإسلام ولتمسكها بالجوسية وقد كان دخل بها فعليها العدة كعدة المطلقة ، ولا نفقة لها فيها على الذى فرقنا بينها وبينه لأنها بانت منه بمصية فهي في تلك العدة في حكم الناشز^(٣) فلا نفقة لها ، وعلى الذى فرقنا بينه وبينها سكنها في عتتها لأن السكن ليس من حقوقها فتبطله بشوزها ، إما هو حق عليها . ومن أرى الإسلام وقد أسلمت زوجته وتمسك بدينه فرقنا بينه وبين زوجته وقد كان دخل بها فلها السكنى

(١) كان في الأصل من وهو تصحيح بن كاهو في الفضية .

(٢) كال في الأصل ولا بأبيها وهو تصحيح ولصواب ما في الفضية وإلإبائها .

(٣) وفي الفضية ناشزة .

والنفقة ما كانت في عتقها . وأى الزوجين ارتد وقعت الفرقة بينهما ، فإن كان ذلك بعد الدخول فللزوجة الصداق وعليها المدة ، وإن كانت هي المرتدة فلا نفقة لها في عتقها ، وإن كان الزوج هو المرتد فلها النفقة في عتقها ، وإن ارتدا معا بقيا على نكاحهما ، فإن رجعا إلى الإسلام معا بقيا على نكاحهما ، وإن رجع إليه أحدهما دون الآخر أو رجع إليه أحدهما قبل الآخر فرق بينهما ، ولا تراعى المدة في شيء مما ذكرنا . ولا يصح^(١) الشغار وهو أن يزوج كل واحد من رجلين صاحبه وليته أو أمته على أن لا صداق لكل واحدة منهما غير بضع الأخرى ، فإن وقع النكاح كذلك جاز المقد ولم يجر الشاغر المقود عليه وكان لكل واحدة من المرأتين صداق مثلها على الرجل الذي تزوجها . وإذا تزوج الذمي النعمية على خير بعينها أو على خنزير بعينه ثم أسلم أو أسلم أحدهما فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا شيء للمرأة غير ما تزوجت عليه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال محمد رضى الله عنه : لها القيمة في الوجهين جميعا ، وبه نأخذ . ولو كان تزوجها على خير غير عينها أو على خنزير نصير عينه ثم أسلم أو أسلم أحدهما فإن أبا حنيفة قال : لها في الخمر قيمتها ، ولها في الخنزير مهر مثلها . وقال أبو يوسف : لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال محمد : لها القيمة في الوجهين جميعا ، وبه نأخذ . ونكاح التمة غير جائز وهو أن يتزوج الرجل للمرأة وقتا معلوما . ولا بأس على المحرم أن يتزوج واسكنه لا يدخل حتى يحل ، والمحرم في ذلك كالحرم سواء . ولا يفسخ النكاح بين الرجل والمرأة بمحنون في أحدهما ، ولا يحدام ولا يبرص ولا بما سوى ذلك من عيوب الرجال ومن عيوب النساء ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وقد كان محمد رضى الله عنه قال بأخرة : إذا كان الرجل من الجنون ما يمنعه من الوصول

(١) وفي المصنف ولا يصح .

إلى زوجته أو من البرص^(١) مالا يستطيع معه الوصول إلى زوجته في جماعها وكان الجنون جنونا سادئا ، كان في ذلك كالتنين ينتظر برؤه منه حولا ، فإن برأ منه حتى أمكنه الوصول إلى زوجته في جماعها في الحول كانت امرأته على حالها ، وإن ثبت على ذلك حتى مضى الحول خُيرت في اللقّام معه على ذلك وفي فراقه ، وبه تأخذ . وإن كان ما به من الجنون جنون إطباق أو ما به من البرص^(٢) ما حكمه كذلك خُيرت بين اللقّام معه وبين فراقه ولم يراع في ذلك حكم الحول وكان فيها ذكرنا كالجبوب ، ولبست المرأة في ذلك كالرجل؛ المرأة في ذلك كله في قوله^(٣) كهي فيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . ومن تزوج حرة فلم يدخل بها حتى قتلت نفسها فلها الصداق عليه [كاملا] وورثتها وسائر وورثتها معه ، ويدخل صداقتها في تركتها سواء . ومن تزوج أمة فلم يدخل بها حتى قتلها مولاهما فإن أبا حنيفة قال : لا صداق في ذلك على زوجها . وقال أبو يوسف وعمر : على زوجها الصداق في ذلك لمولاهما ، وبه تأخذ . وإذا عتقت الأمة وزوجها حر أو عبد فلها الخيار في فسخ النكاح عنها وفي ثبوتها عليه مع زوجها إذا كانت بالنكاح^(٤) صحيحة ، فإن كانت صغيرة لم تبلغ كان لها الخيار إذا بلغت صحيحة . وإذا أعتقت المكاتبية وقد كان مولاهما زوجها بأمرها في حال كتابتها فإن لها الخيار في ذلك كخيار الأمة سواء .

باب أجل المئين والخمى والمجبوب والمختنى

ومن تزوج امرأة فادّعت أنه لا يصل إليها وصداقتها الرجل بذلك وطلبت الواجب لها فإنه يؤجل حولا ، فإن وصل إليها في ذلك الحول كانت

(١) وفي الفيصية المرض .

(٢) وفي الفيصية في قولهم ولا يصح .

(٣) وفي الفيصية بالهـ .

زوجته على حالها ، وإن لم يصل إليها فيه خيرت بين المقام معه وبين فراقه فإن اختارت المقام معه كانت زوجته على حالها ولم يكن لها خيار بعد ذلك ، وإن اختارت فراقه فرق بينها وبينه ، وكانت بذلك بائنة منه بطلاقه . وإن ادعى أنه قد وصل إليها في الحول وأنكرت هي ذلك ، فإن كانت بكرًا في وقت خصومتها في ذلك أريها النساء الآن ، فإن قلن إنها بكر على حالها كان القول قولها في ذلك وغيرت ، وإن كانت ثيبًا كان القول في ذلك قول الزوج مع يمينه بالله عز وجل على ما تدعى عليه المرأة إن طلبت يمينه عليه ، وسواء كان هذا الرجل يصل إلى من سوى [هذه] المرأة من أزواجه وإمائه أو لا يصل . وإن لم يكن هذا الرجل عتيبًا ولكنه كان محبوبًا وتزوجته هذه المرأة [و] لم تعلم بذلك منه خيرت مكانها ، فإن شامت فراقه فارقته ، وإن شامت المقام معه أقامت معه ولم يكن لها خيار بعد ذلك . وإذا فرق بين العتيب [بين] زوجته كانت عليها العدة وكان حكمها في عدتها حكم المطلقة في عدتها وكان لها جميع الصداق . وإذا فرق بين المحبوب وبين زوجته بعد خلوته بها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لها عليه جميع الصداق وعليها العدة في قياس قوله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لها نصف الصداق وعليها العدة استحسانًا ولا عدة عليها في القياس ، وبالقياس نأخذ . وإن لم يكن محبوبًا ولكنه كان خصيًا ، وانحصى الذى يمنونه [هو] الذى قد أخرجت أنثياه وبقي ذكره على حاله . فإنه في ذلك كالعتيب سواء في جميع ما ذكرنا . ومن وصل إلى زوجته وجامعها مرة واحدة فما فوقها ثم عنّ عنها كانت زوجته على حالها ولم يؤجل كما يؤجل العتيب الذى ذكرناه قبله . وإن لم يكن عتيبًا ولكنه كان ختى فإن وصل إليها كانت زوجته على حالها . وإن لم يصل إليها كان كالعتيب في جميع ما ذكرنا .

باب الأصدقة

وإذا كانت المرأة بالغة صحيحة العقل فأرادت تزويج رجل كقولها على أقل من صدقاتها فأبى ذلك أولياؤها وطلبوا أن يبلغ^(١) بها صداق مثلها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لم ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس لهم ذلك . ولا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم أو ما يساويها . ومن تزوج امرأة على غير صداق سماه لها في تزويجه إياها كان تزويجه جائزاً ، وكان لها صداق مثلها من نساؤها ، ونساؤها أخواتها لأبيها وعماتها وبنات عمها ، وليست أمها ولا خالاتها من نساؤها إلا أن يكن من عشيرتها ومن بنات عمومتها . ولا ينظر في ذلك إلى نساؤها من غير أهل بلدها . إنما ينظر إلى نساؤها من أهل بلدها ، لأن أصدقة البلدان مختلفة . وإن طلقت هذه المرأة بعد ذلك وقد دخل بها زوجها أو مات عنها وقد دخل بها [أو لم يدخل بها] أو ماتت هي وقد دخل بها أو لم يدخل^(٢) كان الصداق الذى قضى به لها عليه . وإن طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النعمة وبطل ما سواها مما كان قضى به لها عليه . وأدنى النعمة درع وخمار وملحفة : إلا أن يكون صداق مثل المرأة أقل من عشرة دراهم فيكون لها خمسة دراهم ويقضى في ذلك بالتمتع . ويمس الرجل فيها للمرأة إن طلبت ذلك . وإن مات أحدهما قبل أن يفرض بينهما صداق ، وقبل أن يقع بينهما طلاق كان للمرأة صداق مثلها ، وإن كان الزوج هو المتوفى كانت عليها العدة منه . وإذا اختلف الزوجان في الصداق والنكاح قائم بينهما على حاله ، فإن أبا حنيفة ومحمد^(٣) فلا القول قول المرأة فيما بينها وبين صداق

(١) وفي النسخة أن يبلغوا بها .

(٢) قوله أو لم يدخل سقط من النسخة ، والصواب تبوته ، قال في الصرح : وإن طلقها بعد الدخول أو بعد الحيوة الصحيحة أو مات الزوج أو ماتت هي فإن لها مهر المثل أو للمسي إن كان مسي . قلت ويأتى ذكر موت أحدهما إذا لم يكن بينهما المهر للمسي أن لها مهر المثل .

سطلها ، والقول قول الزوج في زيادة إن أقر لها بها . وإن كان ذلك وقد جلتها قبل أن يدخل بها فإن أبا حنيفة قال : القول قول الزوج فيما أقر لها به . وقال محمد : قياس قول أبي حنيفة في ذلك أن يكون القول قول المرأة فيما بينه وبين متعة مثلها [والقول قول الرجل في زيادة على ذلك إن أقر لها به . قال محمد] : وهو قولنا ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : القول قول الزوج في مقدار الصداق ، طلق أو لم يطلق ، إلا أن يأتي من ذلك بشيء قليل مستنكر جدا فلا صدق^(١) . ولا يكون دخول الزوج بزوجه قطعاً لها عن طلب صداقتها ولا إقراراً منها بقبضها إياه منه^(٢) . وإذا مات الزوجان ثم ادعى ورثة المرأة الصداق أنه باق للمرأة [على الزوج] على حاله وأسكر ذلك ورثة الزوج فإن أبا حنيفة كان يستحسن لإبطال الصداق في ذلك وترك الفصل^(٣) وكان يفرق في ذلك بين طلب المرأة الصداق في حياة زوجها وطلب ورثتها إياه بعد وفاتها من زوجها وطلبها إياه من تركه زوجها بعد وفاته ، وبين طلب ورثتها إياه من تركه زوجها بعد وفاتها ، وبعد وفاته على ما ذكرناه من قوله في كل فرع من هذه الأنواع . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما في ذلك كله إنه سواء في الموت من^(٤) الزوجين ومن أحدهما وفي حياتهما^(٥) وإن الموت لا يبطل شيئاً مما كان ثابتاً في الحياة من صداق ، وبه نأخذ^(٦) . ومن تزوج امرأة

(١) وفي المرح : وقال أبو يوسف : القول قول الزوج في الأحوال كلها إلا أن يأتي بشيء مستنكر جداً ثم المستنكر الجدل قال سفيان : هو أن يأتي شيئاً دون مهر مثلها ، وقال بعضه للمستنكر أخذ ما استنكره المهر وهو أقل من عشرة دراهم ، وهذا هو الأصح .
(٢) ويأتي تفصيل هذه المسألة والمخلاف فيها بين الإمام وساحبيه بعد في هذا الباب .

(٣) وفي القيسية نزول القضاء وأظن أن نزول تصحيح ترك والصواب ترك القضاء وانه أعم .

(٤) كان في الأصل أنه سوى في الموت بين والصواب سواء في الموت من كاف في القيسية .

(٥) وفي القيسية كله سواء في الموت من الزوجين أو أحدهما في حياتهما .

(٦) وفي المرح : ولو وقع الاختلاف بين ورثة الزوج وورثة المرأة فله أبو حنيفة : لا أقضي بشيء حتى يثبت بالبينة على أصل التسمية ، وعلى قول أبي يوسف نقول قول ورثة الزوج إلا أن يأتي بشيء مستنكر جداً ، وعلى قول محمد القول قول ورثة المرأة إلى قدر مهر مشها ، والقول قول ورثة الزوج في الزيادة .

على أقل من عشرة دراهم ، أو على ما قيمته أقل من عشرة دراهم ، كان تزويجه إياها على ذلك كتزويجه إياها على عشرة دراهم ، وللرأفة أن تهب مالها على زوجها من صدق الزوجها ، دخل بها قبل ذلك أو لم يدخل ، وليس لأحد من أوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها في ذلك . والذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لا الولي . ولأب البكر أن يقبض صدقها من زوجها ويكون ذلك براءة لزوجها منه ، وإن لم تكن ابنته وكلته به . وكذلك من كان وليا لها سوى أبيها من أجدادها آباء أبيها فهم في ذلك كأبيها ، وليس ذلك لمن سواهم [من] أوليائها . ومن تزوج امرأة على عبد بينه قبضته فوجدت به عيباً نظراً ، فإن كان عيباً فاحشاً ردته وأخذت من زوجها قيمته صحيحاً لا عيب به ، وإن كان غير فاحش لزمها ، ولا شيء لها غيره . وإن وجدته حرّاً فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما كانا يقولان : لها صدق مثلها ، وبه تأخذ . وقال أبو يوسف : لها^(١) قيمته لو كان عبداً . وإن لم يكن حرّاً ولكنه استحق عليها كانت لها قيمته على زوجها في قولهم جميعاً . ومن تزوج امرأة على وصيف أبيض غير عينه كان ذلك جائزاً ، وكان لها عليه خمسون ديناراً في قول أبي حنيفة ، فإن أعطاه وصيفاً أبيض يساوي^(٢) ذلك كان لها وإلا أخذته بالخسين الدينار . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : هذا على وصيف وسط لا توقيت في قيمته ولكنه على ما يكون عليه في الأزمنة والبلدان التي يقع فيها النكاحات ، وبه تأخذ . ومن تزوج امرأة على بيت وخدام ولم يسم لذلك ثمناً فإن لها من ذلك خادماً وسطاً وبيتاً وسطاً قيمة كل واحد منهما أربعون ديناراً . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا وقت [في]

(١) كان في الأصل هنا ومحمد ولا يصح لأنه يخالف أبا يوسف في هذه المسألة والصواب حذفه كما في التقيضة .

(٢) كان في الأصل يساوي وهو تصحيف والصواب يساوي كما هو في التقيضة .

القيمة في هذا ولكنه يعتبر في ذلك الغلاء والرخس في البلد الذي يقع^(١) فيه التكاح ، وإن كان ذلك في البادية كان للمرأة خادم وسط بيت من بيوت النحر على ما يتعارف أهل البادية في ذلك . ومن تزوج [امرأة] وهو مسلم على خمر أو على خنزير كان التكاح جائزاً ، وكانت للمرأة في ذلك في حكم من تزوجها على غير صداق . ومن تزوج امرأتين في عقد واحد على صداق واحد كان ذلك جائزاً ، وكان الصداق الذي تزوجهما عليه مقسوماً على صداق كل واحدة منهما من نسائها ، فأصاب صداق كل واحدة منهما من الصداق الذي تزوجها عليه كان لها . ومن تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية أكثر منه ، فإن اتفقا على ذلك رجع الصداق إلى ما كانا أسرا منه^(٢) وإن اختلفا فيه رجع إلى العلانية فحكم به مع يمين المرأة على ما يدعى من السر إن طلب الزوج يمينها عليه . ومن تزوج امرأة على عبد بينه وسلمه إليها فاستغلته ، أو تزوجها على دار وسلمه إليها فاستغلتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ردت إلى الزوج^(٣) نصف العبد ونصف الدار ، وكانت النسلة للمرأة لا شيء للزوج منها . ولو نقص العبد أو نقصت الدار في يد المرأة قبل الطلاق ثم وقع الطلاق ، كان الزوج بالخيار إن شاء أخذ النصف منها ناقصاً لا شيء له غيره ، وإن شاء أبى قبولها وضمن المرأة نصف قيمتها يوم سلمها^(٤) إليها . ولو أحدثت في الدار بناء ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن للزوج على الدار سبيل ، وكان له على المرأة نصف قيمتها يوم سلمها إليها . وإن زاد العبد في بدنه في يد المرأة قبل الطلاق فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنها قالا : لا سبيل للزوج عليه وله على المرأة نصف قيمته يوم سلمه

(١) وفي الفريضة يقوم به .

(٢) في الأصل أسرا من والأصوب أسر منه كما هو في الفريضة .

(٣) وفي الفريضة على الزوج .

(٤) كان في الأصلين سلمها وفي مصرية تأبى لغيره في منها وقبولها وفيهتا أيضا .

إليها . وقال محمد : له أن يأخذ نصفه منها زائداً ، وليس لها الاستماع عليه من ذلك ، وبه تأخذ . ومن تزوج امرأة على أمة وسلمها إليها فولدت في يدها ، أو على مائتة فولدت في يدها ، أو على نخل أو شجر فأعمرت في يدها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإنه لا سبيل للزوج على شيء من ذلك ، وعلى المرأة أن تنرم [له] نصف قيمتها يوم دفعها^(١) إليها . ومن تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها وقبضته منه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان نصف العبد بعد ذلك على ملكها في حكم المالك على البيع الفاسد حتى تسلمه إلى الزوج [ويقضى] به القاضي له عليها . ومن تزوج امرأة على صداق عاجل كان لها أن تمنعه من الدخول بها ما بقي لها عليه منه شيء ، وإن دخل بها برضاها ثم أرادت منه حتى يدفع صداقها إليها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال [لها] ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس لها ذلك ، وبه تأخذ . ومن تزوج امرأة على صداق معلوم ثم زادها فيه زيادة وقبلتها منه ، كانت الزيادة لاحقة بالصداق الذى تزوجا عليه وجرى فيها حكمه إلا أن يطلقها قبل الدخول فتبطل الزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وقد^(٢) كان أبو يوسف رضى الله عنه قال إنها لا تبطل ، وإن نصفها^(٣) يرجع إلى الزوج والنصف الباقي منها للمرأة ثم رجع عن ذلك إلى قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه تأخذ . ومن تزوج امرأة على دراهم بينهما كان له أن يعطيها^(٤) غيرها مثلاً ، وكذلك الدنانير ، ولا يشبهان ما سواهما من المسكيات ولا من الموزونات ولا من المسدودات ، وكذلك إن قبضتها منه ثم طلقها قبل أن يدخل بها وهى قائمة في يدها كان

(١) كان في الأصل قيمته ودفعه بتذكير الضائر والصواب تأنيث الضائر كما في الفضية .

(٢) كان في الأصل فقد والصواب ما في الفضية وقد .

(٣) كان في الأصل لها لا تبطل وإن طلقها والصواب ما في الفضية إنها لا تبطل وإن مضى حصة الكليتان في الأصل .

(٤) كان في الأصل لها يعطيها ، والصواب : له أن يعطيها كما هو في الفضية ، ولله كان في الأصل كان لها وله أن يعطيها فسقط لفظ وله أن ، وانه أعم .

لها أن تعطيه مثل نفسها . ومن تزوج امرأة على دنانير أو على دراهم أو ما بهوامة فلم يقبض ذلك منه حتى وهبته له وقبل ذلك منها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا شيء له عليها ، وإن كانت قبضت ذلك منه ثم وهبته له وقبله منها وقبضه . بتسليمها إياه إليه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فما كان من ذلك واجباً عليها أن تعطيه لو وقع الطلاق من عينه فلا شيء له عليها ؛ لأنه قد رجع [إليه] بغير عوض ، وما كان من ذلك لها أن تعطيه غيره لو وقع الطلاق ولم تهبه له كان له أن يرجع عليها بعد الهبة بمثل الذي كان يرجع به عليها لو لم تكن الهبة^(١) . ومن تزوج امرأة على حكمه [أو حكمها] كان كمن تزوجها على غير صداق سماه لها . ولا يجب على الرجل النفقة على زوجته إذا كانت صغيرة . لا يدخل بها . ويجب في ملك الصغير^(٢) النفقة على زوجته الكبيرة .

باب ولية وعشرة النساء

ولا ينبغي التخلف عن إجابة الدعوة إلى ولية العرس ، ومن أجاب إليها فقد فعل ما عليه ، أكل أو لم يأكل ، وإن أجاب إليها فرأى هناك لهواً لم يكن

(١) وفي المرح : ولو أن المرأة وهبت صداقها من زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها ، فلا يخلو إما أن يكون المهر عينا أو ديباً فلا يخلو إما أن تهب السك أو البعض قبل القبض أو بعد القبض ، أما إذا كان المهر عينا فوهبت السك قبل القبض أو بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول بها فلا شيء . للزوج عليها بالإجماع . وإن كان عينا فغير عينه كالسك والوزن أو التمدد الوسط بغير عينه أو كانت دراهم أو دنانير فوهبت السك قبل القبض فكذلك أخواب عندنا . وقد زعم : يرجع الزوج عليها بنصف ذلك . ولو وهبت نصف فإنه لا يرجع عليها بشيء عند أبي حنيفة . وإن كانت الهبة أقل من النصف فيرجع الزوج إلى تمام نصف . وقال أبو يوسف ومحمد يرجع عليها بنصف المهر قبل أو أكثر . ولو قبضت ثم وهبت نصف من كان مما يتعين لمرد فلا شيء . أزواج عليها ، وإن كان مما لا يتعين لمرد فلا يرجع عنها بنصف القيمة يوم قبضت ، وإن قبضت النصف ثم وهبت فالزوج لا يرجع عليها بشيء . لأن الباقي سقط عنه بالصالح إلا أن كان المهر أكثر من النصف فيرجع إلى تمام نصف .

(٢) وفي النفقة : مال الصغير .

عليه أن يتصرف عنها لذلك . ولا بأس بنثار العرس ، وليس بنهبة إنما التهمة ما انتهب بنير طيب أنفس أهله . وإذا كان للرجل زوجتان حرتان كان عليه أن يعدل بينهما في القسم ولا يفضل إحداها فيه على الأخرى ، وإن كانت إحداها أمة كان لها من القسم مثل نصف ما لحرّة ، وإن كانت له زوجة واحدة حرة فطالبته بالواجب لها من القسم من نفسه ، كان عليه أن يقسم لها يوماً وليلة ثم يتصرف في أمور نفسه ثلاثة أيام بثلاث ليال ، وإن كانت زوجته هذه أمة والمسألة على حالها كان لها كل سبعة أيام يوم ، ومن كل سبع ليال ليلة ، لأن له أن يتزوج عليها ثلاثة حرائر ، فيكون الواجب لكل واحدة منهن من القسم يومين وليلتين ، ولها يوم وليلة ، والمسلمة والكافرة من الزوجات في ذلك سواء . ومن أباحه منهن قسمها وجعلته لسائر أزواجه سواها أو لبعضهن ، كان ذلك على ما جعلته عليه ، وكان لها أن ترجع فيه متى شاءت ، فيجربى في المستأنف على الواجب فيه . ومن تزوج بكرة أو ثيباً وله نسوة سواها فأقام عندها وقتاً فإنه يقيم عند كل واحدة من نسائه مثله ولا يفضلها في ذلك على واحدة منهن . ومن كان له أربع نسوة فأراد أن يسافر ببعضهن دون بعض كان له ذلك ، لأن له أن يسافر دونهن ، فكذلك له أن يسافر ببعضهن دون بعض ، ولكن أحسن ذلك أن لا يفعل [هذا] فيظهر به ميلاً إلى بعضهن دون بعض ، وأن يقرع بينهما فيسافر بمن قرع منهن . وليس للرجل أن يعزل عن زوجته إلا بإذنها له في ذلك إن كانت حرة ، وإن كانت أمة فالإذن إلى مولاهما في ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وكذلك روى عن محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما ، وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رضى الله عنهما أن الإذن في ذلك إليها لا إلى مولاهما ، وبه تأخذ . والرجل أن يعزل عن أمته وإن لم يستأذنها في قولهم جميعاً . ومن تزوج حرة وأمة في عقدة واحدة جاز نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة . ومن تزوج أمة

في عدة حرة منه من طلاق بائن لم يحز ذلك [له] في قول أبي حنيفة رضى الله عنه
وجاز ذلك له في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ومن وقع
بينه وبين زوجته شقاق فله أن يطلقها على جمل يأخذ منها بعد أن لا يتجاوز به
ماسافه إليها ، وإن كان النشوز من قبله لم ينبغي له أن يأخذ منها على ذلك شيئاً ،
فإن فعل لم يحير على رده عليها ، وكذلك إن كان النشوز من قبلها فافتدت منه
بأكثر مما سافه إليها لم يحير على رد الزيادة إليها وكرهناها له في دينه . وليس
للمحكين في الشقاق أن يفروا إلا أن يحصل ذلك إليهما الزوج . والخلع تطليقة بائنة
إلا أن يسمى فيه أكثر من تطليقة فيكون كما سمي فيه . والعدة فيه كالعدة
في الطلاق . وللرأة فيه النفقة والسكنى حتى تنقضى عدتها . فإن كان لواحد
من الزوجين على صاحبه حق بسبب النكاح الذي كان بينهما من صدق أو نفقة
فالخلع براءة منه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه وليس ببراءة منه في قول أبي يوسف
ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ولو كان مكان الخلع مبارأة كانت كالخلع الذي
ذكرناه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وكانت أيضاً ^(١) براءة مما لكل واحد
من الزوجين على الآخر بسبب النكاح الذي كان بينهما في قول أبي يوسف
رضى الله عنه ، ولا يكون ذلك براءة منه في قول محمد بن الحسن رضى الله عنه ،
ويقول محمد رضى الله عنه في هذا الباب كله نأخذ ^(٢) .

كتاب الطلاق ^(٣)

وطلاق المكره لازم له كطلاق من سواه ممن ليس بمكره ، وطلاق من لم يبلغ
العلم باطل ، وطلاق المجنون كذلك ، وطلاق السكران جائز عليه . ومن أراد
أن يطلق زوجته وهي من تحيص وقد دخل بها فينبئ له أن يطلقها طاهراً من غير

(١) قوله أيضاً سافط من الفيصية .

(٢) من قوله ويقول محمد سافط من ميصية .

(٣) زاد بعده في الميصية وأبو به .

جماع [طلاقاً بملك فيه الرجعة] فيقول لها : أنت طالق ، أو قد طلقك ، فتكون بذلك طالقاً طلاقاً بملك فيه رجعتها^(١) فإن شاء راجعها فيها بيته^(٢) وبين اهتضاء عدتها ، وإن شاء تركها فلم يراجعها حتى تنقضي عدتها فتحل لمن سواه من الأزواج . والمراجعة أن يشهد على رجعتها كان ذلك برضاها أو بغير رضاها . ولا ينبغي له أن يراجعها بما سوى ذلك من جماع ولا من قبلة ، فإن جامعها أو قبلها بشهوة كان بذلك مراجعاً [لها] وكان مسيئاً في مراجعتها إياها بذلك دون الإشهاد وأشهد على مراجعتها إياها بعد ذلك . ولو نظر إلى فرجها بشهوة^(٣) كان بذلك مراجعاً لها . ولا يكون نظره إلى شيء من بدنها رجعة لها إلا إلى فرجها خاصة . ولو كان قد جامعها ثم أراد أن يطلقها للسنة فإنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك حتى يكون بين جماعها إياها و [بين] طلاقه لها حيضة كاملة . ولو طلقها لتغير السنة وهي حائض كان بذلك غلطاً ولزمه الطلاق الذي^(٤) طلقها إياه ، ثلاثاً كان أو أقل منها ، فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين أسر أن يراجعها فيخرجها بذلك من الاعتداد من الطلاق الذي أوقعه عليها في غير موضعه الذي أمره الله جل وعز بالطلاق فيه ، ولا يجبر^(٥) على ذلك ، فإن راجعها ثم أراد أن يطلقها أيضاً للسنة فإن أباحنيفة رضي الله عنه^(٦) كان يقول : إذا طهرت من حيضتها هذه طلقها ،

(١) وفي القيسية الرجعة .

(٢) وفي القيسية بينها .

(٣) كذلك في القيسية وكان في الأصل من شهوة .

(٤) كان في الأصل للذي ، والصواب ما في القيسية : الذي .

(٥) في القيسية ولا تحبر والصواب : ولا يجبر .

(٦) لم يذكر قول محمد هنا ، والظاهر أنه سقط من الأصول وهو مع أبي حنيفة . قال في التمرح : ولو كانت الرجعة بالقول قال أبو حنيفة له أن يطلقها للسنة وهو قول زهر . وقال أبو يوسف : ليس له أن يطلقها للسنة في هذا الظاهر ما لم تحصن وتظهر ، وقول محمد مع أبي حنيفة في رواية الضحاوي . وذكر الفقيه أبو الليث هذه المسألة في مختلفه ، وذكر قول محمد مع أبي يوسف . وفي الهداية : فإذا طهرت وحاضت ثم طهرت فربما شاء طلقها وإن شاء أمسكها . قال رضي الله عنه : وهكذا ذكر في الأصل ، وذكر الضحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي على الحيضة الأولى ، قال أبو الحسن السكري ، ذكر الضحاوي قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولها =

ولم يحك محمد رضى الله عنه في روايته هذه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما خلافاً^(١) بينه وبين واحد منها . وروى أصحاب الإسلام عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه خالف أبا حنيفة رضى الله عنه في ذلك فقال : لا يطلقها حتى تطهر من هذه الحيضة ثم تحيض بعدها حيضة أخرى ثم تطهر منها ، وبه تأخذ . ولو كانت هذه للمرأة ممن لا تحيض من صفر أو من كبر ثم أراد زوجها أن يطلقها للسنة طلقها متى شاء ، ولم يمنعه من ذلك إصابتها [وكذلك إن كانت حاملاً طلقها متى شاء ولم يمنعه من ذلك إصابتها] . وإن^(٢) أراد رجل أن يطلق امرأته ثلاثاً للسنة وهى ممن تحيض فقال [لها] : أنت طالق ثلاثاً للسنة وهى في موضع سنة^(٣) وقت عليها واحدة ، ثم إذا حاضت وطهرت وقت عليها أخرى [ثم إذا حاضت وطهرت وقت عليها أخرى] وكان قد مضى من عنتها حيضتان ، فإذا حاضت حيضة أخرى وخرجت منها كملت عنتها وحلت للأزواج ، وإن أراد لزوج بقوله لها أنت طالق ثلاثاً للسنة أن يقعن معا وقعن كذلك ولم يكن للسنة ومن قال لامرأته وهى ممن لا تحيض من صفر أو كبر أنت طالق ثلاثاً للسنة وقت عليها تطليقة منهن الآن ، ثم إذا مضى شهر وقت عليها أخرى ثم إذا مضى شهر وقت عليها أخرى^(٤) وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ،

== وفى صحيح القدير : والظاهر أن ما في الأصل قول الكل ثلثة موضوع لإثبات مذهب أبي حنيفة إلا أن يحمى الخلاف ولم يحك خلافاً به ، فلهذا قال في الكافي أنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، وبه قال الشافعى في المشهور . للث واحد . وما ذكر الطحاوى رواية عن أبي حنيفة وهو وجه للشافعية . قلت : والإمام الضحاوى أعطى مكتبى أصحابنا ومذاهبهم أنه يذكر ما رواه محمد بن أبي يوسف عن الإمام في أى كتاب رواه . ورواية الأصل خلاف هذه الرواية ، وكما ذكر هنا كذب ذكره في معاني الآثار من مذهب الإمام والإمام أبو يوسف أنه يذكر مذهب محمد . والله أعلم .

(١) كذا في القليوبيه وكان في الأصل فيها بئنه .

٢ . وفى القليوبيه وإن أراد .

(٣) وفى الصريح يقع عليه إذا صدق الوقت والوقت هو حصة من يوم لا جمع له خبر .

ولا في مذهبا ، ولو لم يصدق الوقت . يقع إلى أن يصدق ولو صدق . . .

٤ . سقط من ميسية الحجة ثمانية عشر قوله : ثم إذا مضى شهر وقت عليها أخرى .

وإذا مضت بقية عدتها وهي شهر حلت للأزواج . ومن أراد أن يطلق زوجته ثلاثاً للسنة وهي حامل قتل لها أنت طالق ثلاثاً للسنة كانت في ذلك في حكم^(١) من لا تحيض من صغر أو كبر فوقت عليها واحدة ساعتئذ ، ثم بعد شهر أخرى ، ثم بعد شهر أخرى ، فإذا وضعت افقت عدتها وحلت ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما . فأما في قول محمد رضى الله عنه فإن حكم الحامل في طلاقها ليس كحكم من لا تحيض من صغر أو كبر في الطلاق للشهور ؛ لأن عدتها غير الشهور ولا يصلح له أن يطلقها في حملها كله للسنة غير واحدة ، فإذا وضعت حملها افقت عدتها ، وبه تأخذ . ومن أراد أن يطلق امرأته وهي غير مدخول بها للسنة ، فإنه لا سنة لها لأنها ليست من أهل المدد اللاتي يطلق النساء لها ولكنه يطلقها متى شاء . ومن طلق امرأته ثلاثاً للسنة وهي من تحيض وقد دخل بها فوقت عليها واحدة منهن ثم قال لها قد راجعت وقت عليها أخرى منهن في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . وأما في قول أبي يوسف رضى الله عنه فلا يقع عليها شيء حتى تحيض ثم تطهر كما كان يقع عليها لو لم يراجعها ، وبه تأخذ . ولو لم يراجعها بقول ولكنه راجعها بقبلة كان كذلك أيضاً . ولو كان راجعها بإصابة منه لها لم يقع الطلاق بتلك المراجعة في قولهم جميعاً . ومن قال بزوجه وهي في حال سنة أو في حال بدعة : أنت طالق للبدعة أو دل لها أنت طالق ولم يقل للبدعة ولا للسنة ولم يرد بذلك طلاق السنة ، كانت طاقه ساعتئذ .

باب صريح الطلاق وغيره

قال أبو جعفر : ونفى المطلق زوجته بعد دخوله بها أن يمتها ونحوه^(٢) على ذلك ولا نجبره عليه كما نجبر المطلق [لها] قبل الدخول ولم يسم لها صداقاً . ومن

(١) وفي نسخة وهي كانت في ذلك كحكم .

(٢) وفي المصحح قال أبو جعفر يعني 'يسلم' زوجته بعد دخوله أن يمتها ويمنه على ذلك .

قلت : وكان المهر من غير مسموعين ومما وينق ويمنه .

حال تزوجه وقد دخل بها : أنت طالق ، أو أنت واحدة وأراد الطلاق ، أو اعتدى وأراد الطلاق ، أو استبرأى رجمك وأراد الطلاق ، وقت عليها تطليقة يملك فيها رجعتها ، ولا يقع بهذا القول من الطلاق أكثر من واحدة وإن أراد ذلك ؛ والطلاق لكل واحدة من هذه الأربعة الأوجه طلاق يملك فيه الرجعة ، ولا قول سوى ذلك يكون به الطلاق للرجعة . ومن قال لزوجه : أنت خلية أو برية أو بائن أو بقة أو حرام أو اعتدى أو أمرك بيدك أو اختارى ، فقالت : قد اخترت نفسى ، فقال الزوج : لم أرد بذلك طلاقاً ، فإن كان ذلك فى ذكر طلاق لم يقبل قوله وكان ذلك طلاقاً بائناً غير اعتدى فإنها تكون تطليقة يملك فيها الرجعة ، وإن قال فى شيء من هذا غير اعتدى : نويت به ثلاث تطليقات قبل ذلك منه وكانت طالقاً ثلاثاً غير الخيرة فإنها لا تكون بالاختيار طالقاً غير تطليقة واحدة بائن وإن نوى أكثر منها ، وإن قال فى غير اعتدى أو فى غير اختارى قد نويت واحدة أو اثنتين أو طلاقاً يلا عدد أردته منه كانت طالقاً واحدة بائناً ، وإن كان شيء من هذا [جرى] فى رضا وفى غير ذكر الطلاق فقال لم أرد به الطلاق ، كان القول فى ذلك قوله مع يمينه بالله عز وجل على ذلك ، وإن كان ذلك منه فى غضب وقال لم أرد به طلاقاً ، لم يصدق فى اعتدى وأمرك بيدك واختارى ، وصدق فى الخمس الباقى ، وهكذا روى عن محمد وعن أبى يوسف^(١) عن أبى حنيفة رضى الله عنهم ، ولم يحكم فى ذلك خلافاً بينه وبين واحد منهما . وقد روى عن أبى يوسف رضى الله عنه أنه من إن قوله^(٢) قد خلعت سبيلك ولا ملك لى عليك ولا سبيل لى عايذك بمنزلة هذه الخمس التى أوقع أبو حنيفة رضى الله عنه الطلاق فيها . وروى عن أبى يوسف رضى الله عنه أيضاً أنه قال : قد فارقتك وقد خيمت بك بمنزلة .

(١) وفى لقيمية وعنه رواية محمد عن أبى يوسف .

(٢) وفى لقيمية أنه قال فى قوله .

ومن طلق زوجته ثلاثاً في كلمة واحدة وقد دخل بها أو لم يدخل لزمه ذلك وحرمت عليه ولم يحل له وطؤها بنكاح ولا بملك حتى تنكح زوجاً غيره . ومن قال لامرأته : اذهبي أو قومي أو استبرئي أو تقنعي أو تخصري ونوى به الطلاق فإن كان [نوى] منه ثلاثاً كانت طالقاً ثلاثاً ، وإن كان [نوى] منه واحدة أو اثنتين أو طلاقاً لا عد فيه كانت طالقاً واحدة بآثمة . ومن خير امرأته أو جل أمرها بينها فإن لما الخيار ما دامت في مجلسها ، فإن مكثت يوماً لم تقم [منه] أو تأخذ في عمل آخر وإن كانت قائمة فجلس في مجلسها ، وكذلك إن كانت معكئة فجلس ، وكذلك إن كانت قاعدة فأتكأت ؛ وإن كانت تسير على دابة فإن وقت كان لها الخيار ، وإن سارت فلا خيار لها ، وكذلك الحمل ؛ وأما السفينة فهي بمنزلة البيت . وإن كانت في مجلسها فقالت ادع لي أبي أستشيريه أو ادع لي شهوداً أشهدهم على اختياري نفسي فهي على خيارها . ومن قال لامرأته : بارك الله فيك أو أطعميني [رغيفاً] أو اسقيني ونوى بذلك الطلاق لم يقع به طلاق ، وإنما يقع الطلاق بالكلام الذي يشبه الطلاق وينوى به فأنه الطلاق ، فأما ما كان لا يشبه الطلاق لم يقع به الطلاق وإن نواه . ومن قال لامرأته : طلق نفسك إن شئت أو طلق نفسك ولم يقل إن شئت أو جعل إليها الطلاق بما سوى^(١) ذلك فإنما ذلك إليها في مجلسها ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر أو في كلام آخر ، وليس له أن ينهها عن ذلك ولا يخرجها من يدها ، ولو جعل ذلك في غيره كان ما جعله إليه بقره طلقها كالوكالة على المجلس وعلى ما سده ، وكان له أن ينهها عن ذلك ، وكان فيما سوى ذلك مما ذكرنا كالمرأة فيه ليس له أن ينهها عن ذلك ، ولا يكون للمجول إليه إلا في المجلس الذي جعله إليه فيه خاصة ما لم يقتاضل عنه بقيام عنه أو يأخذ

على عمل آخر أو في كلام سواه . ومن قال لامرأته اختارى فقال أنا اختار نفسي كانت طالقا وكان هذا جائزا . ولو قال لها طلق نفسك فقالت أنا أطلق نفسي لم يكن هذا طلاقا . ومن قال لامرأته أنت طالق طلاقا ، فإن نوى واحدة كانت واحدة يملك فيها الرجعة ، وإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى اثنتين كانت واحدة يملك فيها الرجعة . وكذلك لو قال لها أنت طالق^(١) الطلاق . ولو قال لها أنت الطلاق كان كذلك أيضا . ولو قال لها أنت طالق كانت طالقا واحدة يملك فيها الرجعة ، وإن نوى أكثر منها كانت نيته باطلا . ومن قال لامرأته طلق نفسك فبنوى ثلاثا فطلقت نفسها كانت طالقا ثلاثا . ومن قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد أبنت نفسي كانت طالقا ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تكن بذلك طالقا . ومن قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ، فإن كانت مدخولا بها كانت طالقا ثلاثا ، وإن كانت غير مدخول بها بانت [منه] بالأولى منهن وبطلت الباقيتان . وإن كان قال لها أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار فدخلت الدار كانت بعد دخولها طالقا ثلاثا مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها . ولو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار طلقت واحدة ، وهي الأولى مسن في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ولم تطلق في قوله غيرها ، وطلقت في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ثلاث تطليقات يقمن عليها [معا] لا يتقدم حضرن على بعض ، وبه يأخذ . ولو قال لها أنت طالق فطالق فطالق إن دخلت الدار أو إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق كانت الفاء في جميع ذلك كالواو في جميع ما ذكرنا . ونوهل لها أنت طلق ثم طالق ثم طلق إن دعت لدروهي غير مدخول بها فإنها حنيفة رضي الله عنه كان يقول إن ثم لا تصل لكلام كما تصله الواو والفاء فتقع عليها الأولى من تطليقات الثلاث حين قال لها

(١) كان في الأصل " أنت طالق وما تكرره من سهو وهم وصواب من مبيعة ومخرج أنت طالق الطلاق من غير تكرر " .

ما قال وتبطل الباقيتان . قال : ولو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق . ثم طالق وقمت عليها الثانية حين قال لها ما قال وبانت بها منه وبطلت الثالثة فلم تقع عليها أبداً ، وكانت الأولى معلقة عليها فإن دخلت الدار وهى فى نكاح [ثان] قد عقده عليها ولم تكن دخلتها قبل ذلك طلقها . وأما فى قول أبى يوسف وعمر بن عبد الله بن وهب فإن ثم نكاح الكلام كما تصله الراوى والقهاء إلا أن الطلاق يقع [بها] بمضه تاليا لبعض فتبين بأوله ويبطل عليها ما سواه منه ، ويكون ذلك كقول^(١) لو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق تطليقة وبمدها تطليقة وبمدها تطليقة . أو أنت طالق تطليقة وبمدها تطليقة وبمدها تطليقة إن دخلت الدار . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن قال لأمراته وهى غير مدخول بها أنت طالق واحدة بعد واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله بعد واحدة أى بعد واحدة قد كانت . ولو قال لها أنت طالق واحدة وبمدها واحدة كانت طالقا واحدة ؛ لأن معنى أى قبل واحدة تكون . ولو قال لها أنت طالق واحدة وبمدها واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله قبلها واحدة إنما هو معنى قد كانت . ولو قال لها أنت طالق واحدة مع واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى مع ههنا إنما هو مع واحدة قد كانت ، ولو قال لها أنت طالق واحدة معها واحدة كانت أيضا طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله معها واحدة أى معها واحدة قد كانت قبلها . ومن قال لأمراته أنت طالق مع مولى أو مع موتك فليس ذلك بشئ ؛ لأن الطلاق فى هذا إنما يقع بعد موت الذى علقه مع موته منهما . ومن قال لأمراته أنت طالق إذا كان كذا وكذا لما هو كائن لعمالة أو لما قد يكون وقد لا يكون ، كان ذلك كله سواء ولم يقع الطلاق حتى يكون ، ولم يجب فى ذلك على قائله اعتزال زوجته قبل أن يكون

(١) وفى التفسيرية كبر .

التي به تطلق . ومن قال لامرأته أنت طالق في غد^(١) طلقت إذا طلع القمر في غد ، وإن قال نويت آخر النهار دين في قول أبي حنيفة رضى الله عنه في القضاء ودين في قول أبي يوسف وعمر رضى الله عنهما فيا بينه وبين الله جل وعز ولم يدين في القضاء . ومن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، وكذلك إن قال لما أنت طالق إن لم يشأ الله لم تطلق . ومن قال لامرأته أنت طالق نصف تطليقة أو ذكر جزءاً من أجزائها سوى ذلك كانت طالقاً تطليقة كاملة ، وإن قال لما أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين كانت طالقاً ثلاثاً . ومن قال لامرأته أنت طالق قبل أن أتزوجك كان هذا القول باطلاً ، وإن قال لما أنت طالق أمس وإنما تزوجها اليوم كان كذلك أيضاً ، وإن كان تزوجها قبل ذلك وقع الطلاق . ومن قال لزوجة رأسك طالق ، أو وجهك طالق ، أو روحك طالق ، أو رقبته طالق أو فرجك طالق ، طلقت عليه بذلك . ولو قال يدك طالق أو رجلك طالق لم تطلق عليه بذلك ، وكذلك كل مامنه معنى المصولامعنى النفس . وأما الرأس [فليس] ممناه^(٢) معنى العضو ، وكذلك ما ذكرنا معه في الفصل الأول لأنه قد يقول الرجل للرجل معنى به هذا الرأس ليس معنى به العضو ، ويقول هذا وجه القوم ليس معنى به العضو ، ويقول على عتق رقبة ، ويقول على حراء فرج هذه المرأة ، ويقول في بيتي كذا وكذا فرجاً ولا يريد بشئ مما ذكرناه الأعضاء ، فما كان في هذا المعنى وقع فيه الطلاق ، وما كان في خلافه مما يرجع [إلى] الأعضاء لا إلى ما سواها لم يقع به الطلاق . ومن دخل عليه الشك فم يدر أطلق زوجته أو لم يطلقها لم يجب عليه الطلاق ولا اجتناب زوجته وكان على يقينه حتى يعلم وقوع الطلاق يقيناً . ومن قال لزوجتي إحداكم طالق ثلاثاً وبه بنو واحدة منهما بمنه فقد وقع الطلاق على إحداها شبر عينها ويؤخذ أن يرقه

(١) وفي القضيعة للمعد وليس بصواب وفيها في الخبر لآي من عد .

(٢) كان في الرأس فمناه وقوله ليس كان سائناً منه كذلك وليس بصواب و... صواب ما في القضيعة فليس ممناه .

على إحداها بينهما فتكون هي المطلقة وتبقى الأخرى زوجة له على حلما ، وإن كانتا غير مدخول بهما فأت قبل أن يقع الطلاق على إحداها وقد كان تزوج كل واحدة منهما على صداق معلوم كان لها صداق ونصف بينهما نصفين لكل واحدة منهما ثلاثة أرباع الصداق الذى تزوجها عليه وكان لليراث بينهما نصفين . ومن قال تزوجه أنت طالق مثل الجبل وقد دخل بها كانت طالقا تطليقة بائنا فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما فإنها طالقة تطليقة يملك [فيها] الرجعة . ولو قال لها أنت طالق مثل عظم الجبل كانت طالقا تطليقة بائنا فى قولهم جميعا . ولو قال لها أنت طالق ملء هذا الكوز^(١) كانت طالقا تطليقة بائنا إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا كذلك ، وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هي طالقة تطليقة يملك فيها الرجعة إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا ثلاثا ، وبه نأخذ . ولو قال لها أنت طالق تطليقة تملأ الكوز كانت طالقا تطليقة بائنا^(٢) فى قولهم جميعا . ومن قال تزوجه^(٣) أنت طالق كأنك كانت طالقا واحدة [بائنا] إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا ثلاثا . ومن قال لامرأته أنت طالق إن شئت قتالت قد شئت إن كان كذا وكذا ، فإن كان ذلك الشيء قد مضى وقع الطلاق ، وإن كان لم يمض لم يقع الطلاق ولم يكن لها بعد ذلك أن تطلق نفسها . ومن طلق امرأته تطليقة شديدة أو طولية أو عريضة كانت طالقا تطليقة بائنا . وإن قال لها أنت طالق من ههنا إلى مكان كذا وكذا كانت طالقا تطليقة يملك فيها الرجعة . وإن قال لها أنت طالق أفتح الطلاق كانت طالقا تطليقة بائنا إلا أن ينوى ثلاثا فتكون ثلاثا . ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق كانت طالقا تطليقة للسنة على ما ذكرنا من حكم طلاق السنة

(١) وفى الفريضة يسكون .

(٢) وفى الفريضة بائنة .

(٣) هذه للأمة فى الأصل الثانى مؤخره عما بعدهما

في موضعه من كتابنا هذا . ولو قال لما أنت طالق تطليقة حسنة أو جميلة كانت طالقاً تطليقة يملك فيها رجعتها حائضاً كانت أو غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة [وهكذا قال محمد رضي الله عنه ولم يحك في ذلك خلافاً] . وقد روى أصحاب الإجملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه أنها طالق تطليقة للسنة كقولها قال لما أنت طالق تطليقة أحسن التطليقات . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن قال لأمر أنه اختارى اختارى اختارى فقالت : قد اخترت نفسي بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة^(١) فإن أباحتها رضي الله عنه قال : هي طالق ثلاثاً . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضي الله عنهما : هي طالق واحدة ، وبه نأخذ . ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة كانت طالقاً واحدة بائناً في قولهم جميعاً . ولو قالت قد اخترت نفسي بواحدة ، أو قالت قد اخترت نفسي واحدة كانت طالقاً ثلاثاً في قولهم جميعاً ، وكذلك لو قال لما اختارى واختارى واختارى فهو على ما ذكرنا في الفصل الأول في جميع ما ذكرنا فيه . و [كذلك] لو قال لما اختارى اختارى اختارى بألف درهم فاختارت نفسها بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة^(٢) كانت طالقاً ثلاثاً وكانت الألف درهم عليها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ، فإن اختارت نفسها بالآخرة كانت طالقاً تطليقة واحدة وعليها ألف درهم ، وإن اختارت نفسها بواحدة من الباقيتين كانت طالقاً واحدة ولا شيء عليها ، وبه نأخذ . وإن [كان] قال لما اختارى واختارى واختارى بألف درهم فاختارت نفسها بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة كانت طالقاً ثلاثاً في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وعليها ألف درهم . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فلا تعلق لأنه أمرها أن تحرم^(٣) نفسها عليه بألف درهم فحرمت نفسها عليه بأقل منها ، كرجل قال لأمر أنه طالق نفسك ثلاثاً بألف درهم فطلقت نفسها واحدة فلا يقع عليها شيء ،

(١) وفي الثانية أو بالآخرى .

(٢) وفي الأصل اثنى ، الآخرة .

(٣) كان في الأصل تخير و"صوب" في "مقدمة" نحو .

وبه نأخذ . ومن قالت له امرأته طلقني ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة كانت طالقاً واحدة بثلاث الألف بلا اختلاف في ذلك ؛ لأن الزوج ههنا أبان المرأة من نفسه بأقل مما سألته أن يبينها به فقد زادها خيراً . ومن قالت له امرأته طلقني ثلاثا على ألف درهم فطلقها واحدة فإن أباحني فـ كان يقول هي طالق واحدة يملك فيها الرجعة بشئ ، وكان يفرق بين قولها له في هذا بألف درهم وبين قولها له فيه على ألف درهم . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فـ كانا يقولان هما سواء وهي طالق فيهما جميعاً واحدة بثلاث الألف بأن^(١) ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته أنت طالق من واحدة إلى ثلاث أو قال أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت اثنتين في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : هي طالق ثلاثا . ومن قال لامرأته أنت طالق ما لم أطلقك فإن سكت فلم يطلقها طلقت ، وإن طلقها برّ ولم يقع عليها من الطلاق غير ما طلقها ، وإن كان قال لها أنت طالق إذا لم أطلقك أو إن لم أطلقك فإن أباحني فـ طلقك رضي الله عنه قال : لا تطلق حتى يموت ولم يطلقها قبل ذلك ، فإذا مات كذلك طلقت يعني في آخر جزء من أجزاء حياته في الحين الذي لو آثر أن يطلقها فيه قطعه عنه الموت . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما مثل قوله فيه إذا قال إن لم أطلقك . وخالفاه في قوله إذا لم أطلقك وجعلاه كقوله ما لم أطلقك ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته أنت طالق كم شئت أو ما شئت لم تطلق إلا ما شئت من الطلاق [في] مجلسها ذلك وقبل أخذها في عمل آخر أو في كلام آخر . ولو قال لها طلق نفسك كلما شئت كان ذلك لها وإن قامت من مجلسها واحدة بعد واحدة حتى تبين منه بثلاث تطليقات . ولو قال أنت طالق كيف شئت فإن أباحني فـ طلقك رضي الله عنه قال : قد وقع الطلاق عليها وهو واحدة ويملك فيها رجعتها ، ولما أن تبطل الطلاق ثلاثا وأن تبطل باننا . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا يقع عليها الطلاق حتى تطلق نفسها ، وبه نأخذ . ومن

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب باننا .

طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم قضت عدتها وتزوجت بعدها^(١) زوجها ودخل بها ثم طلقها أو مات عنها فاقضت عدتها ثم رجعت إلى الأول فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنها قالوا ترجع إليه على طلاق جديد وهو ثلاث تطليقات . وقال محمد رضى الله عنه ترجع إليه على ما بقى من الطلاق ، وبه نأخذ . ومن طلق امرأته تطليقة يملك فيها رجعتها ثم قال لما قبل انقضاء عدتها قد جعلت التطليقة التي أوقعها عليك ثلاثاً أو قد جعلتها بائناً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : تكون كما جعلها . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن جعلها ثلاثاً لم تكن ثلاثاً ، وإن جعلها بائناً كانت بائناً . وقال محمد رضى الله عنه : لا تكون ثلاثاً ولا تكون بائناً ، وهى على ما وقعت فى الوقت الذى أوقعها فيه ، وبه نأخذ . ومن قال 'امرأة أجنبية إذا تزوجتك فأنت طالق فتزوجها طلقت ، فإن دخل بها كان لها بوقوع الطلاق عليها ما المطلقة قبل الدخول بها ، وكان لها بالدخول بها صداق مثلها ، وإن تزوجها بعد ذلك لم يقع عليها طلاق . وكذلك لو قال لها متى تزوجتك أو إن تزوجتك . ولو كان قال لها كلما تزوجتك فأنت طالق كانت طالقاً كلما تزوجها . ومن خلا بزوجه ثم طلقها ولم يصبها كان لها جميع الصداق الذى تزوجها عليه إن كان تزوجها على صداق ، أو صداق مثلها إن كان تزوجها على غير صداق ، إلا أن يكون أحدهما محرماً قطعاً أو فريضة ، أو يكونا صاعين فى شهر رمضان ، أو يكون أحدهما كذلك ، أو يكون بالمرأة ما يمنع زوجها منها فيكون لها نصف الصداق إن كان سمي لها صداقاً فى تزويجه إياها وإن لم يكن سمي لها صداقاً كانت لها المنة . ومن طلق زوجته وهو مريض مرض موته بشير سؤال منها إياه ذلك ثم مات وهى فى العدة ولم يخرج الزوج من ذلك المرض ورثته ، وإن خرج منه أو اقضت عدتها قبل أن يموت لم ترثه ، وإن ورثته بما ذكرنا أنها ترثه اعتدت منه فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه أربعة أشهر وعشراً عدة الوفاة فيها ثلاث حيض عدة الطلاق . وقال أبو يوسف

(١) كذا فى البيهقيّة وكان فى الأصل سه .

و محمد رضى الله عنهما اتفقد منه ثلاث حيض لا عدة وفاة عليها فيها ، وبه نأخذ . ومن قال لزوجه أنت طالق إذا حضت وقالت قد حضت صدقت وطلقت [تطبيقاً واحدة^(١)] بعد أن يستمر بها الدم مقدار أقل الحيض . ولو قال لها إذا حضت حيضة فأنت طالق كان ذلك^(٢) على حيضة كاملة ، فإذا قالت قد حضت حيضة كاملة صدقت وطلقت . ولو قال لها إن حضت فصدى حر ، أو قال فأمرأتى الأخرى طالق فقالت قد حضت فصدى حر لم يملك من ذلك ، وإن كذبها لم يلزمه [فيه] شيء من [ذلك] . ومن قال لأمرأته إذا حضتاً حيضة فأنتا طالقان ، أو إذا ولدتما ولدتاً فأنتا طالقان ، كان ذلك على حيضة تكون من إحداهما أو على ولد يكون من إحداهما . ومن قال لزوجه أنت طالق اثنتين في اثنتين ، فإن كان نوى الضرب بالحساب كانت طالقاً اثنتين ؛ وإن كان [نوى] اثنتين واثنتين كانت طالقاً ثلاثاً . وطلاق المرأة الحرة ثلاث تطليقات حراً كان زوجها أو عبداً ، وكذلك عدتها ثلاث حيض حراً كان زوجها أو عبداً . وطلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيضتان حراً كان زوجها أو عبداً . الطلاق بالنساء والمدة بالنساء . وتحل النصرانية لزوجها المسلم الذى قد طلقها ثلاثاً من^(٣) زوجها بعده من الأزواج على الصحة من المسلمين الباقين ، ومن [المسلمين] المراهقين غير الباقين ، ومن العبيد ، ومن النصارى . ومن طلق زوجته ولم يدخل بها ثم جاءت [بولد] فيها بينها وبين أقل من ستة أشهر من يوم طلقها لزمه ، وإن جاءت به لأكثر من ذلك لم يلزمه ، وإن كان قد دخل بها فإن جاءت به لأقل من ستين من يوم طلقها لزمه ، وإن جاءت به لأكثر من ذلك لم يلزمه إلا أن يكون بعد ما طلقها أقرت بانقضاء العدة ، فإنها إن كانت كذلك لم يلزمه إلا أن تأتى به لأقل من ستة أشهر من يوم أقرت بانقضاء العدة فيلزمه . ومن توفي عن زوجته ثم جاءت بولد

(١) هذه الريادة لم تذكر في نسخة الصريح أصلاً ولذا أمرت القيسية بها ولابد منها .

(٢) كان في الأصول كذلك والصواب أنه كان ذلك يدل عليه ما في الصريح قال الفارح : ولو قال إذا حضت حيضة فأنت طالق ثلاثاً لا يقع الطلاق ما لم تحبس وتطهر .

(٣) ونى قيسية في مكان من .

وقد كان دخل بها أو لم يدخل بها لزمه فيها بينه وبين سنتين إلا أن تقر باقضاء العدة . فيلزمه فيها بينه وبين أقل من ستة أشهر بعد ذلك . ومن طلق زوجته وهي عن لحيض من صفر [أو كبر] ثم جاءت بولد لزمه فيها بينه وبين أقل من تسعة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عن محمد ، وبه تأخذ . وقد روى أصحاب الإجملاء عنه أنه يلزمه فيها بينه وبين أقل من سنتين إلا أن تقر باقضاء العدة قبل ذلك فيلزمه فيها بينه وبين أقل من ستة أشهر سد إقرارها باقضاء العدة ، وهذا كله ما لم تنزوج المرأة . فإن كانت قد تزوجت رجلاً ثم جاءت بولد بعد ذلك لسته أشهر فصاعداً كان من زوجها الثاني ، وإن كان لأقل من ستة أشهر لم يكن من زوجها الثاني ، ونظر فإن كانت جاءت به لأقل من سنتين منذ يوم طلقها زوجها الأول كان من زوجها الأول ، وإن كان لأكثر من سنتين منذ يوم طلقها الأول لم يكن من واحد^(١) من زوجها الأول ولا من زوجها الثاني . ومن طلق زوجته تطايقة باناً الخلع أو بما سواه ، ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاق عليها إذا كان الطلاق ممرحاً غير مكثي . ولو قال لها أنت على حرام أو خلية أو برة ، أو ما أشبه ذلك من الطلاق المكثي وراد به الطلاق لم تطلق ، وإذا عتقت الأمة كان لها الخيار في المقام مع زوجها وفي فراقه حراً كان [زوجها] أو عبداً .

باب الرجعة

[هـ] ومن طلق زوجته طلاقاً ميه رجعتها^(٢) كان له أن يراجعها مادامت في عدتها . ويتوارثن في عدة كـ يتوارثن لو لم يطلتها . وليس له أن يسهر بها حتى يشهد على رجعتها . ولا ينبغي له أن يدخل عليها حتى يؤدبها بالتنحيخ خوف أن يرى من بدنها شميرة ما يكون رزيقته إليه مراحم . وإن قرع قد

(١) وفي نسخة لوحد مكثي من واحد

(٢) وفي نسخة ماله عليه رجعة فيه .

راجعتك فقالت قد انقضت عدتي قبل ذلك لم تصدق ولزمتها الرجعة . وإن قالت قد انقضت عدتي فقال لما قد راجعتك قبل ذلك لم يصدق وكانت إنشأ منه ، وإنما تصدق المرأة في هذا فيما قد يجوز فيه ما قالت ، فأما ما لا يجوز فيه ما قالت فإنها غير مضدقة فيه . وأقل المدة التي تصدق فيها في ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ستون يوماً وتختلف عنه في تسيرها . فأما أبو يوسف رضي الله عنه فذكر عنه أنه قال : أجعلها حائضاً خمسة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً ، وحائضاً خمسة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً خمسة أيام الحسن المولود فيذكر عنه أنه قال : أجعلها حائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً ، وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام [قال أبو جعفر] وهذا أشبه بقوله ^(١) . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فقالا : لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوماً ، وذلك أنها تكون حائضاً ثلاثة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام ، وبه نأخذ . ولو كان طلقها بمقب ولادة [فطلقها] وهي نفساء ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : لا تصدق في انقضاء السدة في أقل من خمسة وثلاثين يوماً في رواية أبي يوسف عنه ، قال : وذلك أني أجعلها نساء خمسة وعشرين يوماً . ثم أجعلها في المدة كما جعلتها في المسألة الأولى . وفي قياس رواية الحسن عنه أنها لا تصدق في أقل من مائة يوم ^(٢) ؛ لأنها تكون نساء خمسة وعشرين يوماً وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام . وأما أبو يوسف فقال : لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً لأنه جعلها نساء أحد عشر يوماً وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام

(١) وهذا كما ترى سارت خمسة وأربعين يوماً للقروض ستون يوماً .

(٢) لأنه قال لا تصدق في أقل من ستين يوماً وهذه هي الستون .

(٣) لأن خمسة عشر يوماً زادت بين النفاس والحيض وإلا لسكانت خمسة وسبعين .

وطاها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام وطاها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فإنه قال : لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوماً وساعة ، وجعلها نساء ساعة وطاها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام وطاها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام وطاها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام . [قال أبو جعفر] : ولا اختلاف بينهم في مقدار النفاس المستعمل للصوات أنه قد يكون ساعة وأكثر منها إلى تمام الأربعين .

باب الإيلاء

قال أبو جعفر : ومن حلف بالله جل وعزّ [أن] لا يقرب زوجته أربعة أشهر فأكثر منها ، فإن قربها في الأربعة [الأشهر] حنث ، وهو النفي الذي ذكره الله تبارك اسمه في آية الإيلاء ، وكانت عليه كفارة يمين ، وإن لم يقربها حتى تمضي أربعة أشهر وقعت عليها طليقة بائنة ، وهو عزم الطلاق ^(١) الذي ذكره الله في آية الإيلاء . وكذلك لو حلف على ذلك بعتق ، أو بطلاق ، أو بمشي إلى بيت الله الحرام أو بصيام ، كان بذلك موليا . ولو حلف على ذلك بصلاة لم يكن موليا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهم ، وكان مونا في قول محمد رضى الله عنه ، وبه نأخذ . والحلف المراد في هذا هو الإيبيد ، والعبد في الإيلاء كالحر ، وإنما ينظر في ذلك إلى الزوجة لا إلى الزوج : فإن كانت الزوجة أمة فالإيلاء ^(٢) منها شهران ، وإن ^(٣) كانت حرة فالإيلاء منها أربعة أشهر . ومن آلى من امرأته وبينه وبينها مسيرة أربعة أشهر فأكثر منها فإن ميته بسنته أن يقول : قد فئت ، فإن ف ذلك

(١) وفي «افضية عمر» تصديق .

(٢) كان في أداس والإيلاء و صواب متى غيبية بالإيلاء .

(٣) كان في أداس فإن و صواب متى مبينة وإن .

لم يلزمه طلاق بمضى الأربعة أشهر ، وإن قربها بعد ذلك حث في مجته . وكذلك لو آلى منها وهو مريض أو مريضة مرضاً لا يصل معه إلى قربها فكان كذلك حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه . وإن فاء^(١) في الأربعة الأشهر بلسانه كان ذلك فيثاً ، وكذلك لو كان به أو بها ما يمنعه من قربها فكان محبوباً ، أو كانت هي رتقاء كان فيثه الرضا بلسانه أن يقول قد فثت . وإن قدر المريض الذى ذكرنا أو زوج المريضة التى وصفنا على القرب في الأربعة الأشهر بعد فيثه أو قبل فيثه ، لم يكن فيثه إن كان فاء بلسانه فيثاً ، ولم يكن فيثه إلا كفى . الصحيح للذى لا مانع له من القرب . ومن أحرم بالحج قبل وقته بأكثر من أربعة أشهر ، ثم آلى من امرأته ساعته لم يكن فيثه الرضا بلسانه وكان فيثه الجماع . وإن كان لا يصل إليها إلا حراماً . ومن حلف على قرب امرأته بمتى عيـد له ثم باعه سقط الإيلاء . وإن عاد فابتنه ، أو ملكه بما سوى الابتياح كان مولياً لإيلاء مستقبلاً من زوجته التى حلف عليها . ومن حلف أن لا يقرب امرأته لا إلى وقت وقته في نفسه^(٢) فضت أربعة أشهر ولم يقربها فيها بانت منه بتطبيقه ، فإن عاد فتزوجها عاد عليه الإيلاء ، فإن مضت أربعة أشهر ولم يقربها [فيها] بانت منه أيضاً بتطبيقه ، ثم كذلك إن تزوجها ثالثة ، فإن تزوجها بعد الثالثة وقد حل له أن يتزوجها لم يكن مولياً منها ، ولكنه إن قربها^(٣) حث ووجب عليه كفارة إن كان ما حلف به له كفارة ، ولزمه طلاق إن كان حلف به ، أو عتاق إن كان حلف به ، أو ما سوى ذلك من الأشياء التى يحلف بها . ومن قال لامرأته إن قربتك فأنت على حرام سئل عما نوى بتلك الحرمة ، فإن قال نويت بها طلاقاً كان مولياً وكان كمن حلف بطلاقها أن لا يقربها ، وإن قال نويت بها يميناً فإن محمداً روى عن أبى يوسف

(١) كان في الأصل وإن قال والأمر ب ما في الغيبة وإن فاء .

(٢) وفي لغيرية في مجته .

(٣) كان في الأصل إلى تزوجها ، والصواب ما في الغيبة إن قربها .

كل عالم يوجبته تقربها لم يكن به مولياً^(١) إذا جسد غاية تقربها ، وهو قول زفر رضى الله عنه ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته والله لا أقرب بكما كان مولياً منها [جميعاً] استحساناً ، وكان القياس عندهم ألا يكون مولياً حتى يقرب إحداها فيكون حينئذ مولياً من الأخرى ، كقول لو قال لزوجته وأمته والله لا أقرب بكما يكون مولياً من زوجته بقرب أمته . وإن قال والله لا أقرب إحداها كان مولياً من إحداها ، فإن أراد إيقاع الإيلاء على واحدة منهما بينهما في الأربعة الأشهر لم يكن له ذلك ، فإذا مضت الأربعة الأشهر كان عليه أن يوقع الطلاق على إحداها ثم يكون مولياً من الأخرى ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد متابته إياها على ذلك إنه إذا وقع الطلاق على إحداها كانت هي التي لزما الإيلاء وكان حكمها في ذلك حكم المقصود بالإيلاء إليها ولم يلزمه في الباقية إيلاء بذلك القول أبداً . ولو قال لها والله لا أقرب واحدة منكما كان مولياً منها جميعاً استحساناً وفى القياس عندهم إنما يكون مولياً من إحداها . ومن قال لزوجته والله لا أقرب سنة إلا يوماً لم يكن مولياً حتى يقربها وقد بقى من السنة بعد قربه إياها أربعة أشهر أو أكثر منها فيكون حينئذ مولياً . ومن آلى من امرأته فضت أربعة أشهر فبانت منه ثم مضت أربعة أشهر أخرى وهى في العدة فلا شيء عليه فيها سوى التطليقة التى وقعت عليها لأنه لم يكن مستطيعاً للقاء إليها فكذلك لم يكن

في رجب فانه يكون مولياً ، وكذلك إذا قال والله لا أقربك إلا في مكان كذا وبين ذلك المكان مسيرة أربعة أشهر فصاعداً فانه يكون مولياً ، وإن كان أقل من ذلك لا يكون مولياً . وكذلك إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج السجّال كان في القياس أن لا يكون مولياً لأنه يرجى وجوده ساعة فاعية ولكن في الاستحسان أن يكون مولياً لأن هذا اللفظ في العرف والمادة إنما يكون للأبدي . وكذلك إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يبلج الجبل في سم الحياض فانه يكون مولياً . ومعنى قولنا يرجى وجودها لا مع بقاء لسكاح فان الرجل إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تموت أو حتى تقتلني أو حتى تقتلك فانه يكون مولياً بالانقضاء .

(١) من قوله وكان أبو يوسف إلى مولياً ساقط من القضية ولعل بعض المبراة سقط من هنا أيضاً والله أعلم .

مضى الأربعة أشهر عليها عزماً منه بوقوع الطلاق ^(١) ولو آلى منها ثم طلقها بتطليقة يائناً أو بتطليقة يملك فيها رجعتها كان الإيلاء على حاله ، فإن مضى تمام أربعة أشهر وهي في العدة ولم يقربها وقع الطلاق عليها ، وإن خرجت من العدة قبل ذلك لم يقع الطلاق عليها . ومن آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد يريد بذلك التضييق والتشديد ثم تركها أربعة أشهر فإنها تبين منه بتطليقة واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، استحسنا ذلك وقالوا قد كان ينبغي في القياس ^(٢) أن تبين منه بثلاث تطليقات ، وخالفهما محمد بن الحسن رضى الله عنه وقال [في] ذلك بالقياس ^(٣) وبه نأخذ . وأهل الذمة في الإيلاء من نسائهم كأهل الإسلام في الإيلاء من نسائهم في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فهم في الإيلاء من نسائهم بالخلف على قريبهم إلا أن يطلق أو عتاق كأهل الإسلام ، وليسوا كلهم في الخلف بالله وبالحلف وبالصيام على ذلك ؛ لأن ذلك لا يلزمهم إياه الخلف ، وبه نأخذ .

(١) وفي الفرج : ولو آلى من امرأته ففوت أربعة أشهر ولم ينفه إليها بائناً من بتطليقة ثم مضت أربعة أشهر أخرى قبل أن يتزوجها لا تبين بأخرى لم يتزوجها فلو تزوجها ولم ينفه إليها حتى مضت أربعة أشهر أخرى بائناً من بتطليقة أخرى ثم إذا تزوجها ولم ينفه إليها حتى مضت أربعة أشهر أخرى بائناً من بتطليقة أخرى وقع عليها ثلاث تطليقات فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو أنها تزوجت زوجاً آخر ثم عادت إلى الزوج الأول لا ينقض الإيلاء ولكن إذا تزوجها حدث في بينه ووجبت عليه كفارة البين . قلت : ولم يذكر العدة ومضى أربعة أشهر أخرى في العدة وبهم حكمها من المسألة إن ذكرتها وصحبها أكها ، والله أعلم .

(٢) كان في الأصل لقياس والنسواب في القياس في القياس .

(٣) وفي شرح وإن أراد به التضييق والتشديد كان الإيلاء واحداً والبين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بائناً من بتطليقة ولو قربها وجبت عليه ثلاث كفارات ؟ وفي قول محمد وزفر الإيلاء ثلاث والبين ثلاث في الإيلاء الأول ينقض حبه ينقض ثانياً ، والثالث ينقض حبه ينقض الأول . والثاني ينقض حبه ينقض الثاني ، والثالث ينقض حبه ينقض الثاني . فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بائناً من بتطليقة فإذا مضت ساعة بائناً من بتطليقة أخرى ثم إذا مضت ساعة أخرى بائناً من بتطليقة أخرى وإن قربها وجبت عليه ثلاث كفارات . وهو معناه

ثم إذا آلى من امرأته ثلاث مرات في ثلاث مجالس في الإيلاء ثلاث والبين ثلاث .

باب الظهار

[قال] والعبد في الظهار كالحر، غير أنه لا يحرز عنه في ظهاره إلا الصيام ليس لمولاه أن يمتعه من الصيام في ذلك ، كما يمتعه من الصيام المنذور وفي كفارات الأيمان ؛ لأن الصيام في هذا من حق زوجته أن تأخذه به حتى تصل إلى حقها الواجب لها بحق النكاح . ولا ظهار إلا من زوجته حرة كانت أو أمة ، مسلمة كانت أو نصرانية . والظهار بالأمهات وبمن سواهن من النساء اللاتي لا يملأن لمن ظاهر بهن أبداً ، وسواء كان ذلك من نسب أو رضاع ، ويستوى في ذلك من طرأت حرمة على المظاهر قبل ظهاره ، ومن لم يكن للمظاهر قط إلا وحرمة لازمة له . ولا ظهار بالرجال كقول الرجل ل امرأته : أنت عليّ كظهر أبي ، إنما الظهار بالنساء . ومن أصاب امرأة حراماً فحرمت عليه أمها وابنتها ثم قال لزوجته أنت عليّ حرام كظهر أمها أو ابنتها لم يكن بذلك مظاهراً ؛ لأن هذا مما يختلف فيه ؛ ألا ترى أن قاضياً لو قضى بإجازة ذلك ثم رفع إلينا أننا ننفيه . ومن قال لامرأته أنت عليّ كظهر أمك كان بذلك مظاهراً ، ولو قال كظهر ابنتك ، فإن كان قد دخل بها كان مظاهراً ، وإن كان لم يدخل بها لم يكن مظاهراً . ومن ظاهر من امرأته بشيء من أمه سوى ظهرها لم يكن به مظاهراً إلا بطلها أو فرجها أو فخذها فإن ذلك كظهرها ، والظهار به كالظهار بظهرها ، فأما ما سوى ذلك من رأسها أو وجهها فلا يكون به مظاهراً . ومن ظاهر من امرأته وقتاً ذكره لم يكن مظاهراً [إلا في ذلك الوقت خاصة ، ولم يكن مظاهراً منها فيما بعده] . ومن ظاهر من زوجته ثم ماتت بطل عنه الظهار وسقطت عنه الكفارة . والظهار يجب بقول واحد لا يحتاج معه إلى قول ثان . والموعد المتأول في قول الله عز وجل : « ثُمَّ يَتَوَدَّونَ مِمَّا قَالُوا » إنما^(١)

(١) كان في الأصل إنه و دسوب إنما كما هو في النسخة .

هو إرادة القرب بعد التحريم فلا يوصل إليه إلا بالكفارة التي ذكرها الله عز وجل . ومن ظاهر من أمراته يقول واحد أو بقولين مختلفين كان مظاهراً من كل واحدة منهما ظاهراً على حدة . ولو ظاهر من أمراته ثم طلقها ثلاثاً ثم عاد فزوجها بعد حلها له عاد الظهار عليه . ومن ظاهر من زوجته لم يحل له قربها ولا شيء منها حتى يكفر ، وسواء كان من أهل العتاق أو [من] أهل الصيام ، أو [من] أهل الإطعام . والكفارة في ذلك لو اجد الرقة عتق رقبة يجرى فيها الذكر والآتى ، والصتير والكبير ، والمؤمن والكافر ، إلا أن تكون الرقة مستهلكة كالعمياء أو كالمعمدة أو كالمقطوعة يداً ورجلا من جانب واحد ، فأما إن كانت مقطوعة يد أو رجل ، أو ذاهبة عين ، أو مقطوعة يد ورجل من خلاف فلها تجزى ، ولا يجرى في ذلك مدبر ولا أم ولد ، ويجزى في ذلك المكاتب إذا لم يكن أدى شيئاً من كتابته استحساناً ، وإن كان أدى شيئاً منها لم يجزئه ، ولا يجوز^(١) في ذلك عبد مقطوع الإبهامين ، ولا مقطوع ثلاث أصابع من كل كف سوى الإبهامين ، وإن كان مقطوعاً من أصابعه أقل من ذلك أجراً . ومن أعتق في ذلك عبداً بينه وبين آخر لم يجزه موسراً كان أو مسيراً في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، ويجزئه في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا كان موسراً ، ولا يجزى له إذا كان موسراً ، وبه نأخذ . ومن كان لا يقدر على الرقة صام شهرين متتابعين ليس فيهما يوم فطر ولا يوم نحر ولا شيء من أيام التشريق ، فإن قطع صومه عليه مرض أو ما سواه كان عليه استئنافه ، وإن قدر على الرقة قبل خروجه من صومه بطل ما مضى من صومه ولم يجزئه إلا العتاق . ومن كان لا يقدر على انصيامه كان عليه إطعام ستين مسكيناً يجزئه في ذلك إطعام المؤمنين وأهل التمة

(١) وفي الأصل: لا يجزى .

والمؤمنون أحب إليهم في ذلك ، ويطعم كل مسكين من الحنطة أو من سويقته
أو من دقيقها في ذلك نصف صاع ، ومن الشعير أو من سويقه أو من دقيقه
صاعاً ، ومن التمر كذلك ، ومن الزبيب في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة
رضي الله عنهما نصف صاع ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما
صاعاً ، وهو الصحيح على أصله ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ،
من رأيهما ، وبه نأخذ . ومن أراد أن لا يطعم المساكين الطعام في أيديهم
ولكن يطعمهم إياه أجزأه في ذلك أن يطعمهم إطامين غداء وعشاء ، أو غداء
وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو غداء وسحوراً ، أو عشاء وسحوراً ، أي ذلك فصل
أجزأه ، وإن أطعم مسكيناً واحداً ثم كرر عليه فأطعمه من القد حتى فصل
ذلك به ستين يوماً ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال يجوزته ، وهو قول محمد
رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقد اختلف عن أبي يوسف رضي الله عنه في ذلك
فروى عنه محمد رضي الله عنه أنه يجوزته ، وروى عنه الحسن بن زياد أنه
لا يجوزته عنه . ومن أصاب أهله بعد الظهر قبل الكفارة لم يكن عليه إلا كفارة
واحدة ، ومن كان ذلك منه في الصيام ليلاً أو في النهار ناسياً والجماعة
هي المظاهر منها ، فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ظالا يستأنف الصيام .
وقال أبو يوسف رضي الله عنه يمضي على صيامه ولا يستأنف ، وبه نأخذ .
وإن فصل ذلك نهراً متمداً بالمظاهر منها أو بمن سواها استأنف الصيام في قولهم
جميعاً ، وإن كان ذلك منه وهو من أهل الإطعام بعد أن أطعم بعض المساكين
لم يقطع عليه الإطعام وكان عليه إطعم بقية المساكين لأشياء عليه غير ذلك .
ولا يجوز عن أئمة إذا ظهر إطعام مولاة عنه ، ولا عتاقه عنه . ومن
ظهر من أهل الذمة من زوجته لم يكن مظهراً .

باب اللعان

وإذا قال الرجل لزوجته وهو حر مسلم بالغ غير محدود في قذف وهي كذلك : زنيته أو يازانية أو رأيتك تزنين ، كان عليه اللعان إذا طالته بذلك ، وأيهما لم يلعن حبس حتى يلعن ، أو يقر الزوج بكذبه على المرأة فيما رماها به فيحد لها حد القاذف ، أو تقرر المرأة بالزنا الذي رماها به الزوج فيسقط به اللعان عن الزوج ، فإن أقرت المرأة به تنمة أربع مرات في مجالس مختلفة حدث حد الزنا ، فإن كان الزوج في هذا عبداً أو محدوداً في قذف والمرأة حرة مسلمة كان عليه الحد ؛ لأنه لا يستطيع اللعان ، وإن كانت المرأة أمة أو كافرة فلا حد عليه لها ولا لعان ؛ وإن كانت محدودة في قذف وهو حر مسلم لم يكن عليه لعان ولا حد ؛ لأنها لا تستطيع اللعان ؛ ولو كان محدوداً في قذف وهي كذلك ، أو ليست كذلك إلا أنها حرة مسلمة فنيه اخذ ؛ لأنه هو الذي يتبدأ به في اللعان قبلها وهو لا يستطيعه . وإذا تلاعن الزوجان وكل اللعان منهما لم يكن ذلك فرقة حتى يفرق الحاكم [بينهما] فإذ فرق بينهما وقعت الفرقة حينئذ ، وكانت في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فرقة بتطليقة بائنة ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإجماع يكون فسحاً بغير طلاق . وليس لتلاعن تزويج الملاءنة أبداً في قول أبي يوسف رضي الله عنه . وله ^(١) في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما إن أكذب نفسه فحد بذلك أو قذف غيره فحد لذلك أو قذفت هي [رجلاً] فحدت لذلك أو زنت فحدت لذلك أن ينزوجه ، لأنهم قد صاروا في حال لا يجوز اللعان فيها منها ^(٢) ، فما ما كان على خلاف ذلك ، وكان لتلاعن مقية على قذفه لم يجتمعا أبداً

(١) كان في الأصل وثراً وصوب منه في مبينة وهذا حرمه ونهيه أن يزوجها كذا ونهيه أن لا يكون له حر . لأن يكون معه من له . أن يزوج . فإذ يسمي نسكاً ومه نسكاً .

(٢) وفي مبينة في بيها .

في قولهم جميعا ، فإن نفى ولدها بمحضرة ولادتها إياه أو بعد ذلك بيوم أو يومين لاعتبارها به
 واتقن الولد عنه وصار ابناً لها لا أب له ، وإن لم ينفه بمحضرة الولادة ، أو بالتقدير
 الذي ذكرناه بعدها لم يكن له أن ينفه بعد ذلك في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ،
 وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فله أن ينفه فيما بينه وبين
 مدة أكثر النفاس منذ ولد ، وهى أربعون يوماً ، وإن مضت وقد كان حاضراً
 للولادة لم يكن له أن ينفه بعد ذلك ، وإن نفاه بعد ذلك لاعتن بالتدفع وكان الولد
 ابنه على حاله ، وإن كان غائباً قدّم فيما بينه وبين حولين كان له أن ينفه فيما بينه
 وبين أقصى مدة النفاس ، وهى أربعون يوماً ما كان^(١) ذلك في الحولين ،
 فإن خرج الحولان لم يكن له أن ينفه بعد ذلك ، وإن نفاه لاعتن بالتدفع
 وكان ابنه على حاله . ولو نفى رجل حمل امرأته فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال
 لا لمان بينهما في حال الحمل ولا بعد الولادة^(٢) . وقال محمد رضى الله عنه لا لمان
 بينهما في حال الحمل ، وإن ولدته ثانياً يعلم أنه كان محمولاً به يوم قذفها لاعتن ،
 وإلا لم يلاعن . قال محمد رضى الله عنه وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه ،
 وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإماماء عن أبي يوسف أنه يلاعن بينهما بالحمل
 قبل وضع المرأة إياه ، وليس للمشهور من قوله . ومن قال لزوجه يا زانية ابنة
 الزانية كان بذلك قاذفاً لها وقاذفاً لأمتها ، فإن اجتمعا جميعاً على مطالبتها حد
 لأمتها وسقط اللعان فيما بينه وبينها ، وإن لم تطالبه أمتها بالتدفع وطالبته المرأة
 باللعان لو عن بينه وبينها وافرقت بينهما ، ولم يحد بعد ذلك لأمتها إن طالبته بعد
 ذلك بالحد لتدفعه إياها . واللعان أن يحضر الحاكم الزوج والمرأة فيبتدئ بالزوج
 فيقول له قل أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما دميته به من الزنا ، حتى يقل
 ذلك به أربع مرات . ثم يقول له قل لعنة الله على إن كنت من الكاذبين

(١) كان في الأصل يوماً كان واذن يوماً ما كان كما في النسخة .

(٢) كان في الأصل إلا بعد الولادة ولصواب ولا بعد الولادة كما في النسخة .

حبا رميتها به من الزنا ، ثم يرجع إلى المرأة فيقول لها قولي أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ، فإذا فعل ذلك بها أربع مرات قال لها قولي غضب الله عليّ إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا ، فإذا كمل اللعان كذلك من كل واحد منهما فرق بينهما بعد ذلك . هذا إن كان اللعان بغير ولد ، فإن كان بولد كان كذلك إلا أن الرجل يقول في كل التمانة من التماناته : فيما رميتها به من الزنا في نفي ولدها هذا ، وتقول في كل التمانة من التماناتها : فيما رماني به من الزنا في نفيه ولده هذا . ومن قذف امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو ما دونها من الطلاق البائن سقط اللعان ولم يجب فيه حد . ولو طلقها هذا الطلاق ثم قذفها بولد أو بغير ولد حد ولم يلاعنه بقذف ولا بولد . ومن جاءت امرأته بولدين في بطن فأقر بالأول منهما ونفى الثاني لأعن الثاني بالقذف ولزماء جميعاً ، وإن نفى الأول وأقر بالثاني لزماء جميعاً وحد [لها] .

باب العدة

قال أبو جعفر : وإذا طلق الرجل زوجته بعد دخوله بها وهي حرة فعدتها ثلاثة قروء كما قال الله عز وجل . والأقراء الحيض ، فإذا^(١) طهرت من الحيضة الثالثة فقد انقطع ما بينه وبينها وحلت لغيره ، وإن أخرت النسل من الحيضة الثالثة وكان حيضها دون العشرة الأيام كانت في العدة على حالها حتى تنقسل أو يمضي عليها وقت صلاة ، ولو كانت في سفر ولا ماء معها فكان^(٢) حكمها التيمم فتمت فإن أباحتها فمضى الله عنه قال هي في العدة على حالها حتى تصلى بتيممها ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم إذا تيممت فقد خرجت من العدة ، وبه نأخذ . وإذا كان حيضها عشرة أيام كانت خروجه من العدة ينقطع لهم عنها اغتسلت أو تنقسل . وإن كانت هذه الزوجة صريفة

(١) كان الأمس وإذا وفي تيممة فذ وهو عيب .

(٢) وفي مبيضة ولا تحمد .

كانت خارجة من المدة بانقطاع الدم عنها . ومن طلق زوجته وهي أمة
ثم أعتقت بعد ذلك وهي في المدة فإنه ينظر في ذلك ، فإن كان الطلاق
الذي طلقها إياه طلاقاً يملك فيه رجعتها^(١) كانت عدتها متقلة إلى حكم عدة
الحرّة ، وإن كان الطلاق بائناً كانت عدتها على حالها عدة أمة . ومن طلق
زوجته وهي من نحيض فارتفع حيضها لا يحمل^(٢) بها كانت في عدتها أبداً
حتى نحيض ثلاث حيض أو تياس من الحيض فترجع إلى استقبال عدة الآية
وهي ثلاثة أشهر ، وإن طلقها وهي من لا نحيض من صغر أو كبر فعدتها إن
كانت حرة ثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ، وإن كانت أمة فعدتها شهر
ونصف^(٣) . وإن كانت [أمة] وهي من نحيض كانت عدتها حيتين ، وإن
كانت حرة [وهي] من لا نحيض من صغر أو كانت أمة وهي كذلك
فدخلت في المدة فحاضت قبل خروجها منها استأنفت الاعتداد بالحيض .
ومن مات عن زوجته وهي حرة قبل دخوله بها أو بعد ذلك^(٤) كانت عدتها
أربعة أشهر وعشراً ، وإن كانت أمة كانت عدتها شهرين^(٥) وخمسة أيام .
وكل من ذكرنا من قد وجبت عليها عدة بشيء مما وصفنا فكانت حاملاً
فعدتها وضع حملها لا غير ذلك وعدة أم الولد من مولاهما إن أعتقها أو توفي عنها
وضع الحمل^(٦) . إن كان بها منه ، وإن لم تكن حاملاً فثلاث حيض إن كانت
من نحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت من لا نحيض . ومن أعتق أمته وقد كان
بمسها لم يكن عليها عدة منه ، ولها أن تتزوج ساعتئذ . ولا عدة على الزانية
حاملًا كانت من الزنا أو غير حامل ، ولها أن تتزوج^(٧) في قول أبي حنيفة

(١) وفي القيسية الرجعة .

(٢) وفي القيسية لا كل .

(٣) وفي القيسية كانت عدتها شهراً ونصف شهر .

(٤) وفي القيسية بعد دخوله بها أو قبل ذلك .

(٥) وفي القيسية فعدتها شهرين .

(٦) وفي الثانية حملها .

(٧) كان في الأصل لها أن يتزوجها ولصواب ما في القيسية لها أن تتزوج .

ومحمد رضى الله عنها ، وبه تأخذ . فإن كانت حاملا لم يدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وكذلك قال أبو يوسف رضى الله عنه فى غير الحامل ، فأما الحامل فإنه قال : لا يجوز لها أن تزوج حتى تضع حملها . وتجنب للعدة من الرقاة ومن الطلاق إذا كانت مسلة الطيب والزينة والكحل ولبس الثياب إذا كانت مصيبة بالورس والزعفران أو المصفر ، والبيتوتة فى غير منزلها ، فأما الخروج فى النهار . فإن ذلك مباح للمتوفى عنها زوجها وغير مباح للمطلقة . ولا حداد على صبية لم تبلغ ولا على كافرة ، وعلى الأمة المسلة ^(١) الإحداد ^(٢) كما على الحرة ، إلا أنه لا بأس أن تخرج فى حوائج مولاهما ، ولا إحداد على المعتدة من النكاح الفاسد ، ولا على أم الولد إذا أعتقها مولاهما أو مات عنها . ومن خرج بنجوتها من بلده يريد الحج بها فسات عنها فى بلد من البلدان وبينها وبين بلدها الذى خرجت منه ثلاثة أيام فصاعداً ، فإنها لا تخرج إلى بلدها ولا إلى مكة إلا مع ذى محرم ، فإن كان لها ذو محرم لم تخرج ما كانت فى عدتها ، ولا بأس أن تخرج إذا انقضت عدتها ، وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنها : إذا كان معها ذو محرم فلا بأس أن تخرج فى عدتها ؛ لأنها ليست فى منزلها ، وبه تأخذ . وإن كان مات عنها فى غير مصر من الأمصار فإن شامت رجعت إلى مصرها ، وإن شامت عادت ^(٣) فى حجبها ، وإن كان بينها وبين مصرها أقل من مسيرة ثلاثة أيام فلا بأس عليها بالرجوع إليه . وإن كان ليس معها محرم . والمعدة ونجسة على المنطقة والمتوفى عنها زوجها من يوم كان الطلاق ، ومن يوم كان الموت ، علمت بذات المرأة أو لم تعلم به .

(١) كره فى الأصل ولا على الأمة شملة ، وأصوب حذف لا كما فى القبطية .
(٢) وفى القرب : وحداد امرأة تركت زيفتها وخضبت ، وهو حدودة زوجها ؛ أى سمته عن ذنوبه أو منعت نفسها عنه . وقد حدث إحداداً معنى حد . وحداد نساء ضد الله وكمره حداد ، ولحداد أيضاً ثياب المرأة السود .
(٣) وفى القبطية : عادت مكان عادت .

ولا سكتى للمتوفى عنها زوجها ، ولا نفقة في ماله ، حاملاً كانت أو غير حاملاً .
ومن خرج إلينا من دار الحرب من نسلهم بإسلام أو بئمة وقد كان لها زوج
في دار الحرب ليست بحامل فلا عدّة عليها منه ، ولما أن تزوج في قول أبي حنيفة
رضى الله عنه ، وبه تأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فليها
العدّة وليس لها أن تزوج إلا بعد انقضائها ، وإن كانت حاملاً فإن هذا مما
قد اختلف فيه عن أبي حنيفة رضى الله عنه ؛ فروى محمد عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رضى الله عنهم أنه ليس لها أن تزوج حتى تضع حملها . وروى
أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أن لها أن تزوج
ولا يدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وهذا أولى القولين به . وقال أبو يوسف
ومحمد رضى الله عنهما ، من رأيهما : ليس لها أن تزوج ، حاملاً كانت أو غير
حامل ، حتى تنقضى عدتها .

باب الرضاع

قال أبو جعفر : وإذا حملت المرأة من لحق^(١) نسب ولدها به فصار لها
لبن فأرضعت به صبياً رضعة واحدة فما فوقها في الحولين حرّمت عليه وصارت
بذلك له أمّاً وصار أولادها له به إخوة ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضى الله
عنهما ، وبه تأخذ . وأما أبو حنيفة رضى الله عنه فقال^(٢) : إذا كان ذلك
في الحولين أو في ستة أشهر بعد الحولين ؛ يعنى في ثلاثين شهراً من يوم ولد ، فله
هذا الحكم أيضاً ، وصار أبو^(٣) هذا الحمل لهذا الرضّع أباً محرماً على هذا الرضّع^(٤)
تزوج أحد من بناته ؛ لأنهن جميعاً له أخوات لأب ، فإن كن من المرأة التي
أرضعته كن أخواته لأبيه وأمه ، وكذلك ما كان لهذه المرأة المرضعة من ولد

(١) وفي القيسية يلحق .

(٢) وفي القيسية مكان يقول .

(٣) كان في الأصل : وصار هو أبو . بزيادة هو ، والصواب سقوطه كما في القيسية .

(٤) كذا في الأصلين ما وفي الحروف الآتية وإشراء منه أرضيع .

غير أبى هذا الحل صاروا بهذا الرضاع إخوة لهذا للرضع لأمه ، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . ولو كان حمل هذه المرأة المرضعة بمن لا يلحق نسب ولها به كانت لمن أرضته برضاها إياه به أمّا وكان أولادها به له إخوة لأمه . ولو تزوج رجل امرأة كبيرة وصغيرة ولم يدخل بالكبيرة حتى أرضعت الصغيرة انسخ نكاحهما ولا صداق للكبيرة ؛ لأن فسخ نكاحهما جاء من قبلها^(١) ، وعليه للصغيرة نصف صداقها الذى كان تزوجها عليه ، فإن كانت الكبيرة أرضت الصغيرة فاصدة لفساد نكاحها على زوجها عاد زوجها عليها بذلك ، وإن كانت لم تقصد إلى ذلك لم يرجع عليها بشئ منه ، والقول قولها أنها لم تقصد إلى ذلك مع يمينها بالله عز وجل عليه إن ادعى عليها الزوج أنها قصدت برضاها التحريم عليه ، فإن حلفت برئت ، وإن نكلت عن اليمين لزمها ذلك له ، وليس للزوج بعد هذا أن يتزوج الكبيرة ؛ لأنها من أمهات نسائه ، وله أن يتزوج الصغيرة لأنها من بنات نسائه اللاتي لم يدخل بهن ، فإن كان قد دخل بالكبيرة قبل رضاها الصغيرة حرمتا عليه جميعا ، وكان الجواب فى الصغيرة فى الصداق على ما ذكرنا ، وكان للكبيرة جميع الصداق ، ولم يكن له تزويج الصغيرة أبداً لأنها من بنات نسائه اللاتي قد دخل بهن . والسقوط والوجور يحزمان كما يحرم الرضاع ، والحفنة ليست كهما ولا تحرم شيئاً . ومن تزوج امرأة ثم قال قبل دخوله بها : هى أختى من الرضاة انسخ النكاح بينه وبينها ، فإن صدقته فلا صدق لها ، وإن كذبه على ذلك وحلفت باستحلافه إياها عليه كان لها نصف الصداق الذى تزوجها عليه ؛ إلا أن تقوم بيئة عادلة تشهد على ما ادعى من الرضاع ، ولا يقبل [فى] ذلك [من] اثينة [إلا رجلان أو رجل وامرأتان عدول . ومن طلق امرأته ولها ثمن من ولد كانت ولده منه فاقضت عتقها وتزوجت زوج

(١) زاد فى غيبة بعد قوله من قبلها « وإذا كان قد دخل بالكبيرة انسخ نكاحها . ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن نساءه تحيى بعد ذلك .

هو كذا فأرضعت صبيا ، كان ابنها وابن زوجها الأول . ولو حلت من الثاني ثم أرضعت صبيا فإن أبا حنيفة كان يقول هو ابنها وابن الأول ، واللبن للأول في قوله حتى تضع ، فإذا وضعت صار اللبن للثاني ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا عرف أن هذا اللبن الذى أرضعت به هذا الصبي من الثاني كان ذلك الصبي [ابناً] للثاني بذلك الرضاع . وقال محمد استحصانا : إن هذا اللبن للزوجين جميعاً ، ويكون به الصبي للرضع ابناً لهما . وجعل [بذلك] اللبن [في حال الحمل] للزوجين جميعاً حتى يكون الوضع ، فإذا كان الوضع كان للثاني خاصة . ولا يحرم رضاع الكبير شيئاً . ولبن الميت كلبن الحى في التحريم سواء . كل لبن صب في ماء ثم أوجره صبي فإن كان اللبن هو الغالب على الماء كان في التحريم كاللبن الذى لم يخالطه ماء ، ولو كان للماء هو الغالب عليه لم يحرم شيئاً ، وإن كان اللبن لم يخالط بماء ولكنه خلط بلبن امرأة أخرى فلب أحد البنين لكثرة ولقطة اللبن الآخر ثم أوجر [به] ذلك الصبي فإن أبا يوسف رضى الله عنه كان يقول الحكم في ذلك اللبن للغالب من البنين ويكون الصبي ابناً لصاحبه دون الأخرى . وقال محمد رضى الله عنه : يكون ذلك الصبي بذلك اللبن ابناً للمرأةين جميعاً ، ويستوى في ذلك القليل من ذنبك^(١) للبنين والكثير منها ، وبه نأخذ . وإذا نزل للمرأة [لبن] وهى بكر لم تزوج قط كان من أرضعت من الصبين بذلك اللبن أولاداً لها . وإذا تزوج الرجل صبيتين فأرضعت إحداها امرأة ليست من الزوج في شيء ثم أرضعت الأخرى فقد صارتا أختين وحرمتا جميعاً على زوجها . ولو تزوج ثلاث صبايا فأرضعت امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة حرمت الأوليان منهن على الزوج^(٢) ؛ لأنهما صارتا أختين [ولم تحرم عليه الثالثة لأنها إنما صارت أختاً للأولين بعد ما صارتا

(١) كان في الأصل ذلك وهو صحيح والصواب ذنبك كما هو في الفحشية .

(٢) كان في الأصل على الزوجين وليس بصواب ، والصواب ما في الفحشية على الزوج

لأن هنا زوجاً واحداً وزوجيت متعددت .

أجنبيتين [من الزوج . ولا يحرم من الألبان الحُرمة التي ذكرنا إلا ألبان بنات آدم خاصة دون ألبان من سواهن] [من التَّم] .

باب النفقة على الأقارب والزوجات والمطلقات

قال أبو جعفر : وعلى الزوج النفقة على زوجته^(١) فيما لا غنى بها عنه : من طعام ومن شراب ومن كسوة ومن خدمة بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، وعلى الزوج أن ينفق لزوجته على خادما و [ليس] عليه أن ينفق لها على أكثر منها من الخدم ، بعد أن تكون تلك الخادم متفرغة لخدمتها ، لا تشغل لها غيرها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو المشهور عن أبي يوسف رضى الله عنه . وقد^(٢) روى أصحاب الإجماع عنه أنه قال : إن كانت المرأة ممن يحمل مقدارها من خدمة خادم واحدة أتفق على من^(٣) لا بد لها منه من الخدم ممن هو أكثر من الخادم الواحدة اثنتين أو أكثر من ذلك . وبه نأخذ . وعلى العبد النفقة لزوجته الحرة يكون ذلك ديناً في عنقه يبيع فيه إلا أن يفديه المولى به ، وليس عليه نفقة على ولد له ، من حرة كان أو من أمة . ومن أعسر عن نفقة زوجته وعجز عنها استدين عليه وأتفق على زوجته فلأن حاجة بر على ذلك فرض لها عليه النفقة فكانت ديناً لها عليه إذا أيسر أخذته به . وكل ما أتفقته المرأة على نفسها بنير إذن من زوجها لها في ذلك ، وبغير فرض من الخاك إياه لها عليه كانت متبرعة في ذلك ، ولم يكن لها أخذ زوجها بشيء منه . ولمصلحة ثلاثاً أو طلاقاً^(٤) سوى هذا^(٥) النفقة والسكى على انطق لها ، حملاً كانت أو غير حامل حتى تنقضى عدتها . ومن طلق زوجته وهي أمة

(١) وفي النفقة الزوجة .

(٢) كان في الأصل وذلك وصواب ما في النفقة وقد .

(٣) كان في الأصل على من ، وصواب على من كما هو في النفقة .

(٤) وفي النفقة سواها .

مطلقاً بائناً وقد كان مولاهما يؤاها معه بيتاً وضمتها إليه وقطعها عن خدمته فإن النفقة لها على مطلقها ، [و] إن كان مولاهما لم ييؤنها بيتاً فلا نفقة لها .
ويجبر الرجل على نفقة أبويه إذا كانا محتاجين وإن لم يكونا زمتين . ويجبر على نفقة أولاده الصغار إذا كانوا فقراء ذكوراً [كانوا] أو إناثاً ، وإن كانوا كباراً محتاجين [أجبر] على نفقة الإناث منهم ولم يجبر على نفقة الذكور منهم . ومن كان من ذكورهم به زمانة كالعمى أو كالشلل في اليدين أو ما أشبه ذلك فإنه يجبر على نفقته ، وكذلك كل ذى رحم محرم من الصبيان والرجال والنساء فهم كما ذكرنا يجبر كل ذى رحم محرم منهم على النفقة عليهم إذا كان ممن يرثهم يرأى في صغارهم الفقر خاصة ، وفي ذكران كبارهم الفقر والزمانة ، وفي إناث كبارهم الفقر دون الزمانة ، ولا يجبر في ذلك على نفقة أحد من ليس بنذى رحم محرمة منه ، وإن كانوا جماعة كذلك سوى الأب والولد كانت النفقة عليهم على مقادير موارثهم ، وهذا كله مع اختلاف الأديان ، فإن اختلفت الأديان لم يجبر أحد منهم على نفقة أحد سواه إلا الزوج المسلم على زوجته النصرانية ، وإلا الأب الكافر على أولاده الصغار الذين صاروا مسلمين بإسلام أمهم . والرجل على أبيه الفقير المخالف له في دينه وأمه الفقيرة في القياس [مثله] . ولا يشارك الرجل في النفقة على ولده أحد ، ولا يجبر فقير على نفقة أحد إلا الأب على ولده الصغار [وإلا الرجل على أمه الفقيرة ، وإلا الزوج على زوجته] وإلا المرأة على أمها الفقيرة ، فأما الأب فإنه لا يجبر ولده الفقير على النفقة عليه إلا أن يكون الأب زمتاً لأن الولد إنما يكسب بقوته فلأب من القوة مثل الذى له منها فلا يجبر على النفقة عليه . وهو كذلك حتى يكون الأب في العجز عن الاكتساب بقوته بخلاف ولده في القوة على ذلك فيؤخذ ولده حيثن يدخله فيما يكسب معه وبالإئفاق عليه معه منه . وإذا ^(١) كان الصبي [معسراً] وأبوه معسراً وأمه موسرة فإن أباً يوسف

(١) وفي القبطية فإن ويريد الوالد إذا يستقر 'سكناه' وفي المصحح ولو كان الأب معسراً غير ممن فلقاصى يأمر الأم بأمره عليه ويصير ذلك ذنباً له على الأب ترجع بذلك عليه .

وعهداً رضى الله عنها كانا يأمران الأم بالنفقة عليه ويحصلان ذلك ديناً لما على أبيه ، وإذا كان الصبي فقيراً وله أم موسرة وجيدٌ موسر وقد مات أبوه قبل ذلك فإن نفقته على أمه وعلى جده على حساب موارثهما منه لو توفى ، وكذلك المم مع الأم ، وكذلك سائر المصبة سواء معها ، وليس أحد منهم في ذلك كالأب . ومن كان له ابن عم موسر وخال موسر وهو معسر زمن أو صغير صحيح فقير فإن نفقته على خاله دون ابن عمه ؛ لأن خاله ذو رحم محرمة منه وابن عمه نيس كذلك إما هو ذو رحم غير محرمة منه . وإذا كان الرجل معسراً زمنًا وله ابنة مصرة وله ثلاثة إخوة متفرون فإن نفقته على أخيه لأبيه وأمّه خاصة دون أخويه الآخرين ؛ لأنه وارثه لو توفى مع ابنته ، ونفقة الابنة على عمها أخى أبيها لأبيه وأمّه خاصة دون عميها الآخرين . ولو كان مكان الابنة ابن زمن فقير كانت نفقة الأب على أخيه لأبيه وأمّه وعلى أخيه لأمه على ستة أسهم : على أخيه لأبيه وأمه من ذلك خمسة ، وعلى أخيه لأمه من ذلك واحد ؛ لأن الابن لما كان يعجبهم عن الميراث جعل كالكنت . ونفقة الابن على عمه أخى أبيه لأبيه وأمّه خاصة دون عميه الآخرين . وإذا كان الرجل زمنًا فقيراً وله أب موسر [وابن موسر] فنفقته على الابن دون الأب .

باب أحكام المطلقات في عدهن والنفقة والسكنى

قال أبو جعفر : وإذا طلق الرجل امرأته وقد دخل به فإياها النفقة والسكنى حتى تنقضى عدتها ، حاملًا كانت أو غير حامل . مؤيسة كانت من الحيض أو صغيرة ممن لا حيض ، أو كبيرة تحيض ؛ ذنت كه سواء . وسواء كانت مسلمة أو كافرة ، فإن كانت ممة وقد كان مولاه حرًا معه يت وهب "سكنى والنفقة" ، وإن كان من يهود بيت ؛ يكن هب سكنى ولا نفقة ؛ وكذلك كل دين من زوج . بخلاف أو بغير طلاق . بقسم أو غير معه . مد أن يكون فعه لا معصية فيه . مثل

اختيارها نفسها في عتاق مولاهما لإياها ، ومثل اختيارها نفسها بعد بلوغها في قول أبي حنيفة ومحمد بن أبي حنيفة وقد كان زوجها في صغرها من يجوز تزويجه لإياها من أوليائها سوى أبيها وسوى جدها أبي أبيها . وكل عدة وجبت عليها بينونة وقعت [عليها] بينها وبين زوجها بمصية منها كارتدادها عن الإسلام وكتبيلها بأزوجها أو ابنه من شهوة فإنها لافقة لما في ذلك ولها السكنى حتى تنقضي عدتها . وكل عدة وجبت من نكاح فاسد أو مما سوى النكاح كعدة أم الولد إذا أعتقها مولاهما أو مات عنها فلا نفقة في ذلك ولا سكنى . ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها ولا سكنى في ماله حاملا كانت أو غير حامل . ومن طلق امرأته فأفحق عليها في عدتها حتى مضى أكثر من حولين ثم جاءت بولد فإن أيا حنيفة ومحمد بن أبي حنيفة رضي الله عنهما قالا : ترد على زوجها نفقة ستة أشهر مما كان أنفقه عليها ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه لا ترد شيئا .

باب الحضانة

قال أبو جعفر : وإذا طلقت المرأة طلاقاً بائناً أو مات عنها زوجها ولها منه ابن أو ابنة صغيران فإن الأم أحق بحضاتهما ، ثم الجدة التي من قبل الأم ، ثم الجدة التي من قبل الأب ، ثم الأخت من قبل الأب والأم ، ثم الأخت من قبل الأم ، ثم الخالة ، ثم الأخت من قبل الأب ، ثم العمة . والأم والجدة التي من قبل الأم والجدة من قبل الأب أحق بالسلام حتى يستغنى قياً كل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده ، وأحق بالجارية حتى تمحيض . وأما الأخوات والعمات والخالات فهن أحق بالسلام والجارية حتى يأكلأ وحدها ويشربا وحدها ويلبسا وحده . وانجسية واليهودية والنصرانية في ذلك بمنزلة المسلمة . وأم الولد إذا مات عنها سيدها أو أعتقها بمنزلة الحرة المسلمة الزوجة في ذلك . وكل ما تزوجت واحدة ممن ذكرنا أحداً لارحم محرمة بينه وبين من مضى ، ذكرأ كان الذي تمحضه أو أنثى ، انقطع حقها من الحضانة ووجبت

الحضانة لمن كانت تحجب^(١) له لو توفيت^(٢) ممن ذكرنا ، فإن جلت غير ذات زوج عادت إلى حقها [من] الحضانة . وإذا استغنى القلام والجارية وخرجا من الحضانة فالأب أحق بالقلام وبالجارية بغير تخيير في ذلك للقلام ولا للجارية . ولا يحرم أحد مما ذكرنا الحضانة بزواج ذى رحم محرمة من الصبي والصبية في شيء من ذكرنا . وإذا انقطعت الحضانة عن النساء كما ذكرنا ، وكان أبو الصبي أو الصبية ميتا كان من سواء من العصبة أولى . وإن^(٣) أرادت المرأة المطلقة أن تنتقل بولدها إلى بلد آخر سوى البلد الذى طلقت فيه فتضمن الولد هناك فإن التزويج إن كان وقع بينها وبين أى الولد هناك كان لها ذلك ، وإن كان وقع في بلد آخر لم يكن لها ذلك ، وإنما ينظر في هذا إلى عقدة النكاح أين وقعت لا إلى ما سوى ذلك ، وإن كان النكاح وقع بينها وبين أبى الصبي [أو الصبية] في قرية فأرادت أن تنقلهما إلى قرية أخرى نظر في ذلك ، فإن كان "بها" أو عصبتها ، سواء يقدر على إنقاذ تلك القرية والإيلام بالصبي وبالصبية وانحصر إلى منزلهم حتى يبيتوا فيها كان ذلك لها ، وإن كان الأمر على خلاف ذلك لم يكن ذلك لها . وكذلك إن أرادت أن تنقلهما من قرية إلى مصر ، وإن أرادت أن تنقلهما من مصر إلى قرية لم يكن لها ذلك على نوجوه كلها وقيل لها : إن شئت أقمى على حضاتهما حيث أنت وإلا فخلي بينهما وبين عصبتهم^(٤) وذهى حيث شئت .

باب نفقة المالك والبهائم

عن أبو جعفر : وعنى مالك المملوك الذكر والأنثى إذا تنقلها باستخدامه

(١) كان في رأس من حب و صواب حذف من كاي فمبينة .

(٢) أي ذروحة مبرحمة نصي .

(٣) وفي رأس شريد .

(٤) وفي مبيبة تخصيبها .

لإلحاقها أن ينفق عليهما ، وأن يكسوها بالمعروف ، فإن أبى ذلك أو جراً وأغلق عليهما من أجرتهما ، فإن كانت الجارية لاتصلح لإجارة مثلها أو كانت زمنة أو كان التلام زمناً أجبر على الإنفاق عليهما ، أو يبعها عليه إن رأى الحاكم ذلك . وأما البهائم فإنه يؤمر مالكها بالإنفاق عليها فيما تحتاج إليه من علف وما لا تقوم أنفسها إلا به ، فإن أبوا ذلك فإن عمداً رضى الله عنه روى عن أصحابه أنه يقال للمالكين اتقوا الله وأغفوا عليها ، فإن أبوا ذلك لم يجبروا عليه ، ووافقهم عمد على ذلك . وقد روى أصحاب الإماماء عن أبي يوسف رضى الله عنه عالم يحك فيه خلافاً بينه وبين أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يجبر أرباب البهائم على النفقة عليها أو على بيعها ، وله تأخذ .

باب الزوجين يختلفان في متاع البيت

قال أبو جعفر : وإذا اختلف الرجل ^(١) وامرأته وهما زوجان حران في متاع البيت الذي يسكنانه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : ما كان فيه من متاع الرجال فهو للرجل مع يمين الرجل عليه للمرأة في دعواها إياه عليه ، وما كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمين المرأة عليه للزوج في دعواها إياه عليها ، وما كان فيه مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل مع يمينه على دعوى المرأة إياه عليه ، فإن كان أحد الزوجين قد مات والآخر منهما حي كان الجواب كذلك أيضاً : إلا أنه يحيل ما يكون للرجال والنساء في ذلك للباقي منهما أيهما كان . وقال أبو يوسف رضى الله عنه في الحياة والموت في ذلك كقول أبي حنيفة رضى الله عنه ، إلا أنه قال : يدعى إلى المرأة من متاع النساء خاصة ما يميز به

(١) كفافي انقيمية وكان في الأصل : الزوج

مثله إلى زوجها ويكون ما يبقى سوى ذلك للزوج . وقال محمد بن عبد الله عنه في ذلك كله في الحياة والموت كقول أبي حنيفة رضي الله عنه في الحياة . وأما زفر رضي الله عنه فقد روى عنه أن ذلك كله يكون بينهما نصفين مع عمن كل واحد من الزوجين في ذلك على ما يذيعه صاحبه في ذلك ، وبه تأخذ . وقد روى عن زفر خلاف ذلك أيضا . والذميان في ذلك والتمية فيه تحت السلم كالزوجين المسلمين في جميع ما وصفنا . وإن كان أحد الزوجين عبداً فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : المتاع للحر منهما في حياته ولورثته بعد وفاته . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : نرى العبد^(١) للأذن له في التجارة والمكاتب في ذلك بمنزلة الحر ، وبه تأخذ .

كتاب القصاص والديات والجراحات^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا جنى الصبي الذي لم يبلغ أو المجنون في حال جنونه ، على رجل فقتله كانت دية على عاقلته ؛ لأنه لا عمد له^(٣) . وكذلك كل جناية تكون منه فيما دون النفس على يد أو رجل أو عين ، أو ما أشبه ذلك فديتها على عاقلته ، وما كان مما وجب فيه الدية [كاملة] بمجانيته كانت على عاقلته في ثلاث سنين . وما كان مما وجب فيه ثلثا الدية كان عليها في سنتين ، وما كان مما فيه نصف الدية كان عليها في سنتين أيضا ؛ في السنة الأولى مئمة ، ثلث الدية ، وفي السنة الثانية مئمة سدس الدية ، وما كان مما فيه ثلث الدية كان في سنة واحدة ، وما كان من ذلك مقداره نصف عشر الدية فصاعدا إلا أنه لا يتجاوز^(٤) ثلث الدية كان عليها أيضا في سنة واحدة ،

(١) وفي قبضية إلى مد .

(٢) وفي قبضية والجرح وأوبى .

(٣) وفي قبضية لأعمه له وليس يحيى .

(٤) وفي : بة لا يتجاوز .

وما كان منه دون نصف عشر الدية كان على الجاني منهما^(١) في ماله ؛ لا تحمله عنه عاقبته . والقصاص بين الرجال الأحرار القتلاء البائسين في الأنفس وفي دنوئها ، مسلمين كانوا أو كفارا ، غير الحربيين فإنه لا قصاص بحري^(٢) وإن كان في أمانته على مسلم ، ولا على ذمي ، وله دية ما جنى عليه في نفس كان ذلك أو فيما دونها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف الذي رواه محمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عنه في ذلك أن الحربى في أمانته كالذمي في ذمته فيما يجب له من القصاص [سواء مما أصابه به مسلم أو ذمي في بدنه ، والعبيد والأحرار في القصاص] في الأنفس سواء ؛ يقتص للحر من العبد ، ولولي العبد من الجاني على عبده ، لا يختلفون في ذلك . وما جناه حرٌّ على عبد فيما دون النفس أو جناه عبد على حر فيما دون النفس فلا قصاص بينهما في ذلك . والواجب فيما جناه العبد على الحر أن يدفعه به مولاه إلى ولي الحر أو يدفعه منه بدنه . والواجب فيما جناه الحر في ذلك على العبد في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ما قصه لمولاه في ماله لا على عاقبته ، إلا أن يكون الذي جناه عليه يستهلكه كفقء عينيه أو كقطع يديه^(٣) أو كقطع رجله أو ما أشبه ذلك مما يكون به مستهلكه ، فيكون مولاه بالخيار إن شاء احتبسه وضمن الجاني ما بين قيمته بدينار أو ما بين قيمته قبلها ، وإن شاء سلمه إلى الجاني [و] ضمن الجاني قيمته يوم جنى عليه في ماله وأما أبو حنيفة رضي الله عنه فكان يقول في ذلك : ما جناه الحر عليه من قطع عضو^(٤) أو من فقء^(٥) عين وجب عليه فيه جزء^(٦) من قيمته ، إلا حصه من

(١) كذا في الأصل وفي التاية عليها . قلت - وأمل صير منهما رجعا إلى الصبي والحرور . والله أعلم .

(٢) وفي النصيحة لحرر .

(٣) وفي النصيحة كففته عينيه أو كقصه يديه

(٤) وفي النصيحة قطع عظم .

(٥) كان في الأصل أو من كفقء عين والأصوب أو من فقء عين كما هو في نصيبه .

(٦) كان في الأصل قيمة حرره والأصوب - في نصيحة به جزء .

عشرة دراهم من قيمته ، إلا أن يكون قطع له أذنًا فبراً منها ، أو تنف له حاجباً فلم يثبت فإنه كان يجعل في ذلك غرم نقصانه لمولاه لا ماسوى ذلك ، وإلا أن يكون [جنى] عليه جناية مستهلكة ، ويجب في مثلها لو جتيت^(١) على حر ديتة كاملة ، فيكون مولاه بالغيار ، إن شاء احتبسه ولا شيء له غيره ، وإن شاء سلمه إلى الجاني وضمنه قيمته يوم جنى عليه . ولا قصاص بين العبيد ولا بين العبيد والأحرار فيما دون النفس ، والقصاص بينهم في الأنفس كالقصاص بين الأحرار فيها ، والقصاص بين النساء الحرائر في الأنفس وفيها دونها ، والقصاص بينهم وبين الرجال في الأنفس كالقصاص بين الرجال فيها ، ولا قصاص بينهم وبين الرجال فيما دون النفس ، والواجب في ذلك الديات أو الأرش^(٢) لا ماسواها . ويقتل الجماعة بالرجل الواحد ، ولا يقطع يدان بيد ، ولا رجلان برجل . ولا يفتق عيشت بعين ، والواجب في ذلك الأرش لا ما سواه . ولا قصص بين ولد وبين وئمه فيه جنده إيراد على الولد في نفس ، ولا فيه دونها على حل من لأحوا . والواجب في ذلك الدية لا ماسواها . والقصاص واجب للوالد على الولد في جناه الولد عليه في النفس وفيها دونها على ما يجب في ذلك لو كان أحنبيين . وإذا قطع رجل يمين رجلين عدماً كان لها أن يقطعا يده اليمنى ويضمنتا دية يد بينهما . وإذا قتل رجل رجلين عدماً قُتل بهما لا شيء عليه [لم] سوى ذلك . وإذا اجتمع في اجنبية من نو تفرد بها [وجب عليه القصص فيها ومن نو تفرد بها] لم يجب عليه القصص فيها ، لم يكن عيها في قصص . وكان عيها ديتها على الذي لو تفرد بها منها كان عليه القصص في منه^(٣) وعلى الآخر على عاقبته^(٤) والله أعلم .

(١) وفي نسخة حدثت .

(٢) وفي نسخة وأرش .

(٣) قل و هرج : لأن عد عد في حته و مائة لا مقل عد .

(٤) رد و هرج : مقل كحاص .

باب كيفيات القتل والجراحات

قال أبو جعفر : القتل على ثلاثة أوجه : عمد وخطأ وشبه عمد . فأما الصد [فهو] ما تسده بالسلاح أو بما سواه مما يخرج قتله به ، ففيه القود ، وهو القصاص بالسيف لا بما سواه ، ولا شيء فيه من دية ولا بما سواه^(١) إلا أن يصطلىح على ذلك الجاني وولى المجنى عليه فيجوز عليهما من ذلك ما اصطالحا عليه ويبطل به القود ويكون ما اصطالحا عليه على الجاني في ماله حالا إلا أن يكون الصلح وقع بينهما على أنه إلى أجل فيكون إلى ذلك الأجل ، ولا كفارة في ذلك على الجاني ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضى الله عنهم ، إلا أن أبا يوسف ومحمد رضى الله عنهما قالوا : كل ما قتل به مما مثله يقتل وإن كان لا يخرج فهو كالسلاح وكما سواه مما يخرج في جميع ما ذكرنا . وبه نأخذ . وأما الخطأ فهو ما أصابه قتله مما لم يردده وإنما أراد غيره ، ففي ذلك الدية على العاقلة في ثلاث سنين في كل سنة منها ثلثها . والدية في ذلك من الإبل أخماس : عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مَخَض وعشرون ابنة مَخَض وعشرون بنت لبون^(٢) . وهي من الورق عشرة آلاف درهم ، ومن الذهب ألف دينار . ولا صنف للدية في قول أبي حنيفة رضى الله عنه غير هذه الثلاثة الأصناف . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : الدية في كل صنف من هذه الثلاثة الأصناف كما قال أبو حنيفة رضى الله عنه . وهي أيضاً من الشياه ألفا شاة مَسِنَّة قبية^(٣) ، ومن البقر مائتا بقرة ، ومن الخلل مئة حلة ، ولا صنف للدية في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما غير هذه الأصناف الثلاثة ذكرنا . وفي ذلك الكفارة

(١) كذا في النسخة وكان في الأصل ولا بما سواه .

(٢) ذكر في قبضة ست نود من خدعة

(٣) أقبية بالهمزة وسكسر . كقصد وجمع قى . يقال : له عن يمينه وقبية أى خالصة له تامة عليه .

وهي ما قال الله عز وجل تحرير رقبة مؤمنة . وأقوى يجزىء فيها من الرقاب مثل الذي ذكرناه من الرقاب في كفارة الفهار، إلا أنه لا يجزىء في هذا^(١) من الرقاب إلا من كان من أهل الإيمان ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لا يجزىء في الكفارة إلا ذلك . والعاقلة هي أهل الديوان التي تأخذ الأعطية ، ولا يدخل في ذلك النساء ولا الصبيان ولا المالك ولا من لا عطاء له في ديوان . ولا يعقل في ذلك ذو رحم عن ذى رحمه إذا لم يحسمه وإياه ديوان واحد . ومعنى ثلاث سنين في قولهم إنما هو ثلاثة أعطية ، قدمت لأهلها قبل ثلاث سنين أو أخرت عن أهلها إلى أكثر من ذلك من الثلاثين . ويعقل الجاني مع عاقلته جنابة نفسه إذا كان رجلاً حراً صحيح العقل ، فإن لم يكن ديوان عادت الدية على القبائل على ما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ردها عمر رضي الله عنه إلى الدواوين فجعلها فيها دون القبائل . ولذى يفرمه كل رجل من الدية ثلاثة دراهم أو أربعة لا أكثر من ذلك . فإن تجاوز ذلك في التضييق إلى ما هو أكثر من ذلك ضم إلى العاقلة أقرب القبائل إليها في النسب حتى يصيب كل رجل في التضييق من الدية مقدار الذي ذكرناه . وإن كان الجاني لا عاقلة له فقد روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أن الدية عليه في ماله وذبحك في ذلك خلافاً . والمشهور عنه مما قد ذكره في غير موضع من كتبه أن الدية في بيت مال المسلمين . وأما شبه العمد فهو ما أريد وتعمد فصيب به النفس مما لا قصاص فيه مما مشبه يقتل ومثله لا يقتل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم ما يأتي به^(٢) على النفس بم مثله غير موهوم منه القتل

(١) وروى ناسك بن أبي .

(٢) وروى موصية .

كالضربة بالسوط أو بالعصا أو كالسكرة باليد أو كاللطة بها إلا إن تكرّر ذلك حتى يكون جلته موهوماً منها القتل فيخرج ذلك في قولها من شبه العمد ، ويدخل في باب العمد الموجب للقود ، وكذلك في قولها كل ما مثله يقتل مما يجرح ومما لا يجرح إذا أتى به على النفس على العمد لذلك فهو عمد وفيه القود بالسيف لا بما سواه . وفي شبه العمد في قولهم جميعاً السكفارة كالسكفارة التي ذكرناها في الخطأ ، والدية تناط فيها في الإيل خاصة دون ما سواها من أصناف الدية ، وهي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما أربعاً : خمس وعشرون جَذَعَةً وخمس وعشرون جَذَعَةً وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون ، وهي في قول محمد رضى الله عنه ثلاثون جَذَعَةً وثلاثون جَذَعَةً وأربعون ما بين ثنية إلى بازل^(١) عامها كلها خَلْفَةٌ^(٢) في بطونها أولاً ، وبه تأخذ . وكل ما ذكرنا في النفس أنه شبه العمد فهو فيما دون النفس عمد . فالقتل على ثلاثة أوجه على ما ذكرنا ، والجراحات فيما دون النفس إذا برأ منها على وجهين : خطأ وعد ، ولا ثالث لها .

باب من أحكام العمد

قال أبو جعفر : وإذا عدا رجل على رجل فشق بطنه وأخرج^(٣) حشوته ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل له الذي يجب عليه القود هو الذي ضرب عنقه بالسيف دون الآخر ، وكذلك كل ما فعله به مما قد يعيش بعده يوماً أو بعض يوم ثم يموت فضرِب رجل عنقه بالسيف في تلك الحال ،

(١) الثنية من الإيل التي أنثى : أي أنثى نثيته وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة ، ومن الخلف ما استكمل الثانية ودخل في الثالثة ، ومن الخافر ما استكمل الثالثة ودخل في الرابعة . وهو في كلها بعد الجذع وقيل الراعي والجمع نان ونناء ، وبإزالة من الإيل ما دخل في السنة التاسعة ، والذكر والأنثى فيه سواء (مغرب) .

(٢) وفي المغرب : والخلفة الحامل من النوق ، وجمعها غلّاس وقد يقال خلفات .

(٣) وفي القبطية خرج حشوته .

فالتقود عليه أيضاً لا على الأول ، وعلى الأول فيا أصلب منه الأرض ولا قود فيه عليه ، وإن كان الأول قد أتى على نفسه ولم يبق منها إلا الاضطراب للموت من الجناية التي جناها عليه ثم جاء رجل فضرب عنقه بالسيف عمداً ، فالتقاتل هو الأول وعليه القود ، ويقاب الثاني على ما كان منه . وإذا قطع رجل يدي رجل ورجليه عمداً فإن براً من ذلك [كله] كان عليه القصاص فتقطع يده ورجلاه ، وإن مات من ذلك كله كان عليه القصاص في النفس خاصة ولم يقطع يده و [لا] رجلاه . ومن قطع يد رجل عمداً ثم قتله بعد ذلك عمداً بسيف فإنه إن كان لم يبرأ من قطع يده حتى قتله فإنما عليه القصاص في النفس [خاصة] ولا قصاص عليه في اليد ، وإن كان براً من اليد ثم قتله بعد ذلك كان عليه القصاص في اليد وكان عليه القصاص في النفس جميعاً . ومن رمى رجلاً مسلماً بسهم فارتد المرمى ثم وقع به السهم فقتله وهو كذلك ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال على الرامي دية المرمى . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا شيء عليه ، وبه نأخذ . وإن رماه وهو مرتد ثم أسلم ثم وقع به السهم فقتله وهو مسلم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً . ومن رمى عبداً بسهم فأعتقه مولاه ثم وقع به السهم فقتله فإن محمداً رضى الله عنه قال : على الرامي لمولى العبد ما بين قيمة عبد مرمى ^(١) إلى قيمته ^(٢) غير مرمى ولا شيء عليه سوى ذلك ، وبه نأخذ ، وعليه في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه قيمته عبداً لمولاه ^(٣) . ومن قطع يد مرتد فأسلم ثم مات فلا شيء على القاطع . وإن قطعه وهو مسلم ثم ارتد ثم مات أو قتل على الردة فعلى القاطع دية اليد لا شيء عليه سواها ، وإن رجع إلى الإسلام قبل أن يتوت ثم مات منها

(١) كان في الأصل عبده مرمى وأصوب - في القضيّة عبد مرمى وعلى تقدير عبده لا .
 أن يكون مرمى أو مرمياً .

(٢) وفي القضيّة : إلى ما بين قيمته .

(٣) وفي القضيّة قيمة عبد لمولاه .

بعد ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : له على قاطع يده دية نفسه ، وقال محمد رضى الله عنه : لا شيء عليه غير ^(١) دية يده ، وبه تأخذ . وإن كان ارتد ولحق بدار الحرب ثم رجع إلى دار الإسلام مسلماً ثم مات من القلع بعد ذلك فلا شيء على قاطعه غير دية يده في قولهم جميعاً . ومن قطع يد عبد خطأ فأعتقه مولاه ثم مات منها فلا شيء على القاطع غير أرش اليد وعتاقه إياه كبرته [من] اليد ^(٢) . ولو كان قطع يده عمداً والمسألة على حالها فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : إن كان المولى هو وارثه لا وارث له غيره فله أن يقتل الجاني ، وإن كان له وارث غيره يحجبه عن ميراثه أو يدخل معه في ميراثه فإنه لا قصاص على الجاني وعليه أرش اليد للمولى ، ولا شيء عليه سوى ذلك . وقال محمد رضى الله عنه : لا قصاص عليه في الوجهين جميعاً ، وعليه أرش اليد للمولى ، ولا شيء عليه سوى ذلك ، وبه تأخذ . ومن قطع من رجل يداً أو رجلاً أو [قطع] أصبعاً أو أظفاراً من أصبع أو ماسوى ذلك من مفصل من المفاصل عمداً فعليه القصاص بعد البرء من الجنابة ، ولا قصاص عليه قبل ذلك . ومن قطع من رجل يده من نصف ذراع عمداً فلا قصاص عليه في ذلك ، وعلى القاطع في ذلك دية اليد وحكومة فيما قطع من الذراع في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه الأول ، وبه تأخذ . ثم روى أصحاب الإملاء عنه أن عليه في ذلك دية اليد لا شيء عليه فيه سواها . ومن قطع أصابع يد رجل كلها خطأ قبرا منها فعليه في كل أصبع منها عشر الدية ، فيكون جميع الذى عليه في ذلك

(١) كان في الأصل له مكان غير والصواب غير كما هو في القيسية .

(٢) كذا في الأصلين ولعل الصواب وإعتاقه يده كبرته من اليد . وفي الفرح : ولو قصع يد عبد ثم أعتقه مولاه والقطع خطأ فقد برئ من العتابة ويجب دية اليد وهو نصف الفدية لمولاه ؛ لأن أصل الجنابة حصل وهو عبد ، وإن كان عبداً لأن كان لغيره وارث غير المولى أو غيره يشاركه في ميراثه فلا قصاص ، وإن لم يكن له وارث سوى المولى فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف المولى حق الاقتصاص ، وعلى قول محمد ليس له حق الاقتصاص لاختلاف سبب الولاية .

نصف البرية على عاقلته في ستين : في السنة الأولى منه ثلثه^(١) ، وفي السنة الثانية ثلثه . ولوقطع الكف من المفصل كان الذي عليه مثل ذلك أيضاً . ويدخل الواجب في الكف في الواجب في الأصابع . ولا قصاص في عظم إلا في السن خاصة [بالمبرد] فإنها تقاص^(٢) ويقتص منها بالمبرد^(٣) مثل الذي أخذ منها . ولا يؤخذ في القصاص يد يسرى بيد يميني ، ولا يد يميني بيد يسرى . ولا قصاص في آئة^(٤) ولا جائفة ، و [في] كل واحدة منها بيد البرية منها ثلث دية النفس ، وفي الأذن القصاص : وفي الأنف القصاص ، وفي السن القصاص . ولا قصاص في يد سليمة بيد شلاء . ومن قطع يمين رجل صحيحة ويمين القاطع شلاء كان المقطوع بالخيار ، إن شاء أخذ يد القاطع الشلاء قصاصاً بيده الصحيحة لاشيء له سوى ذلك ، وإن شاء ضمن القاطع دية يده الصحيحة وترك القصاص في يده الشلاء ، فإن لم يختَرْ شيئاً من ذلك حتى ذهب اليد الشلاء [بأفة] من الساء أو من جناية جن عليها^(٥) فأخذها بغير حق كان وجب له أخذه به ، بطل حق المقطوع الأول ، وكان الواجب على هذا الجاني الثاني للجاني الأول^(٦) ولا شيء للذي جنى عليه الأول في شيء من ذلك . ولا قصاص في شيء من الشجاج غير الموشحة وهي التي توضع العظم ، فإن فيها القصاص إذا كانت عمداً ، وإن كانت خطأ ففيها

(١) كذا في الأصل منه وفي البيضة منها ولعل الصواب منها ويكون الضمير مستثنى .
(٢) كان في الأصل بالسين المهملة والصواب بالصاد المهملة كما هو في الفيضة . يقال : ذاب الرجل قصاصاً عما كان له قبله : أي حيس عنه مثله وأوقع به القصاص وجازاه وعمل به مثل - فعل -
(٣) المبرد يكسر الميم آلة سحق الحديد وأمثاله وهو السوهران . يقال : برد الحديد إذا سحقه وأخذ منه بالمبرد . وفي العرب وبرد الحديد سحقه بالمرد برد ، ومنه تبرد السن . و بردة - سقط منه بالحق .

(٤) كان في الأصل في الآئة باللام وفي فيضة في آئة بالتكثير وهو الذي يدس ولا جفنة

(٥) وفي البيضة فإن وهو تصحيف و صوب جان .

(٦) أي لم يدر أو القصاص .

نصف عشر الذية على الجأى على عاقلته . وموضع الموضحة الرأس والجبين والعيان والذقن ، موضعها موضع العظام من الرأس ومن الوجه . والآفة التي تؤم الدماغ وفيها ثلث الذية . والجائفة [التي تصل] إلى ^(١) الجوف ، فإن فذت حتى خرجت من الجانب الآخر كان فيها ثلثا الذية وكانت جائفتين . وفي الهاشمة عشر الذية وهي التي تهشم العظم ، وموضعها موضع الموضحة . وفي المقلة عشر الذية ونصف عشر الذية ، وهي التي انتقل ^(٢) منها العظام وموضعها موضع الموضحة . وفي السمحاق حكومة عدل وهي التي بينها وبين العظم ^(٣) جلدة رقيقة وموضعها موضع الموضحة . وفي الباضعة وهي التي تبضع بعض اللحم ولا تبلغ الجلبة التي تبلغها السمحاق حكومة عدل . وموضعها موضع الموضحة . وفي المتلاحة حكومة عدل وموضعها موضع الموضحة ، وفي الدامية حكومة عدل وهي التي تدمى ، وموضعها موضع الموضحة . وقال محمد : المتلاحة هي التي يلتحم فيها الدم وبالتحامة سميت متلاحة ؛ ولم يحك في ذلك اختلافاً ، وبه نأخذ . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنها [هي] التي تشق الجلد ولا تأخذ من اللحم شيئاً . والحكومة في كل ما ذكرنا أن يقوم الحنى عليه حين وقعت به الجباية لو كان عدداً ثم يقوم لو كان عبداً به الجنابة فينظر كم بينهما ^(٤) من العيمة فيكون عليه ما يقدره من الذية ^(٥) . ومن فنل عدداً وله

(١) كان في الأصل في عوف ونصوب ما في النسخة إلى احواف .

(٢) وفي النسخة يقل منها .

(٣) كان في الأصل وبين الرأس عظم وفي النسخة بينها وبين العظم وهو النصوب . وفي الشرح سمحاق وهي التي تبضع القعد وتصل إلى الحلة الرقيقة التي بين اللحم والعظم . قلت : ولعل الرأس الذي في الأصل والله أعلم كان بعد عظم سمحاق من الرأس فكأن اسامع على الهامش فأدخل في لسخ الثاني في غير مقامه وكان نصا وبين عظم الرأس .

(٤) وفي النسخة كم بقصها .

(٥) وخافه الكرخي قال : في ديوت مسوط السرخسي ح ٢٦ ص ٧٤ ثم اختلف المتأخرون من مشايخنا في معرفة حكومة عدل هل اصحابي : السبل في ذلك أن يقوم لو كان مملوكا بدون هذا الأمر ، ويقوم مع هذا الأمر ثم ينظر إلى تفاوت ما بين التمتين كم هو فإن كان قدر نصف المعريحت نصف عشر الذية ، وإن كان قدر ربع معريحت ربع عشر الذية ، وكان لكرخي =

أولياء بعضهم حاضر وبعضهم غائب لم يقتل حتى يحضروا جميعاً . ومن قُتل وله ابنان أحدهما كبير والآخر صغير فإن أباً حنيفة رضى الله عنه قال : لكبير أن يقتل قبل أن يكبر الصغير ، وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس له ذلك حتى يكبر الصغير ، وبه نأخذ . ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص من رجل أو امرأة زوجة أو أم أو جدة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فضا زوجها عن القاتل فلا^(١) سبيل إلى القصاص ، ولئن سوى المأى من الورثة حصته من الدية . ومن قطع يد رجل عدواً فغنى له عن اليد ثم مات منها فإن أباً حنيفة رضى الله عنه كان يقول قد بطل العفو وعلى القاتل دية لورثة المقتول . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا شيء عليه والعفو من اليد عفو عنها وعما يحدث منها ، وبه نأخذ . ولو كان عفى عن اليد وعما يحدث منها أو عن الجناية ثم مات المقتول من ذلك لم يكن على القاطع شيء في موته جميعاً . ومن قطع يد رجل عدواً فصلحها منها وعما يحدث منها على قليل أو على كثير كان ذلك جائزاً ، ولو مات منها وقد كان صار صاحب فراس أو لم يكن صار كذلك كان^(٢) كذلك أيضاً^(٣) لأن الجناية لم تكن

== يقول : هذا غير صحيح وراء يكون قصداً لقيمة بالشرع إلى قبل الموصحة أكثر من نصف الميراث فمضى هذا القول إلى أن يوجب في هذه المصاح من الدية فوق ما أوجه الميراث في الموصحة وذلك لا يجوز ، ولكن الصحيح أن يطل مقدار هذه النسخة من صب عقر لدية ، لأن وحب صب عقر لدية : مات بالصب ولا من فيه يرد إلى صبوص عليه باعتبار المسمى . قلت سكن صحيح قول اصحابي عند معناه . قال في صحاح الدر المختار هو أن هذا هو موت مائة حكومة مدل به يعنى كما في لدية والديه واللتقى والدرر والحاية وغيره . وحزه به في المصحة ، وفي حاشية . يعنى قول بكر بن الحلال في وجه رأس خيلته يعنى به ولو في غيره أو مكر على نفق يعنى قول الطحاوى مطلقاً أنه أسر تهم . وسوء في جوعرة بريدة . رضى تسمير حكومة هو ما يحتاج إليه من العفة وأخرى صب وأدوية من " بر " . قلت : وقد ورد المختار . هـ من ١٢ قوله هـ يعنى به حد سوى وهـ قد لا يؤخذ . فلهذا قال ن المير وهو مؤثر على من يشهد به . امه . معراج .

(١) كان في الأصل وسبيل وسبب . في نسخة هـ . ير .

(٢) موه صار كذلك كان . - قد من يهية .

٣١ . روى . - صحيح . - حديث من . - ير . - روى . - ٢١ من . - ولو . - حاشي

أوجبت مالا وإنما أوجبت قوداً^(١). ومن قطع يد رجل عدداً فاقص له منه الإلام ثم مات المقتص منه من القصاص فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال دية نفس المقتص منه على المقتص له ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا شيء [له] عليه . ومن قتل رجلاً عدداً وللمقتول ولى فقطع الولى يد القتال ثم عفا عنه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : للقاتل على ولى للمقتول دية يده فى ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا شيء [له] عليه ، وبه نأخذ^(٢) .

باب الديات فى الأنفس وفيما دونها

قال أبو جعفر : وفى النفس إذا قتلت خطأ الدية ، وقد ذكرنا مقدارها وأصنافها فيما تقدم منا فى كتابنا هذا . وديات للمسلمين وديات أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس فى الأنفس وفيما دونها سواء . ودية المرأة على النصف من دية الرجل فيما دق وفيما جل^(٣) . والذى تحمله المأقلة من دية كل واحد من الرجل ومن المرأة نصف عشرها فصاعداً . ودية كل واحد منهما تؤخذ

أو إخراجة أو الضربة أو الفص أو انشعة أو يد على شيء ثم برأ فالصلح جائز لأنه أسقط بهذه الألفاظ حقه بنور . وإن مات بطل الصلح فى قول أبى حنيفة وعليه القصاص فى القياس وفى الاستحسان عليه الدية فى ماله ، وإن آل أخرج إلى قتل كانت الدية على عاقلته ، وعد أن يوسف ومحمد الصلح من ولا شيء عليه . إلى أن قال ولو كان صاحبه على ذلك وما يحدث منه ، كان الصلح ماضياً وإن مات أو عاش لأن ما يحدث عنه انشراية يكون هو بهذا اللفظ مساقطاً حقه من النفس عوض ، والقصاص فى النفس وإن كان يجب من الموت فإما يجب سب الحياة . وإسقاط الحق بعد وجود سب الوجوب صحيح ، وكذلك من ابتغية صحيح إن عاش أو مات . لأن الحياة تمت النفس وما دونها حتى لو قال لأجاية لى قبل ولان ثم دعى عليه نفس - تسع دعوه الخ .

(١) يقول بن احياة له - وجب له لا تبدأ من قوداً فإذا سقط القود فالصلح لا يعود مالا حتى يوجب عليه الدية فى ماله .

(٢) وفى الفصيحة : قال أبو جعفر هذه كلها كما قال أبو يوسف ، مكان وبه نأخذ .

(٣) أى لما فى تركيزه فى الدية للكسوة وفى تصنها ورسها وعصرها فى كلها مثل صف دية لرجل .

في ثلاث سنين ، وفي العنين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، ويستوى في ذلك عين الأعور وعين الصحيح ، ويكون الواجب في كل واحدة منهما نصف الدية لا أكثر من ذلك ، وفي اليدين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، وفي الرجلين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الأنثيين الدية وفي إحداها نصف الدية ، وهما سواء ، وفي الذكر إذا قطع مع الأنثيين عرضاً أو بديء بالذكر تم بالأنثيين^(١) طولاً ديتان ، وإذا بديء بالأنثيين حتى أتى ذلك عليهما وعلى الذكر كان في ذلك دية وحكومة [عدل] ، وفي الشفتين الدية وفي إحداها نصف الدية وهم سواء ، وفي أشجار العنين الدية وفي كل واحد منهما ربع الدية . وفي الأنف الدية ، وفي المارن الدية ، وفي الحاجبين الدية وفي إحداها نصف الدية . وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية ، والأصابع كلها سواء . وفي كل أظفلة من كل إصبع قيم ثلاث أمائل ثلث عشر الدية ، وفي كل إصبع فيها أظفلتان نصف عشر لدية ، وفي كل سن نصف عشر الدية . والأضراس والأضنان سواء في ذلك . ومن ضرب رجلاً ضربة فأنتى أسننه كلها كانت عليه دية وثلاثة أخماس دية ، لأن عليه في كل سن [منها] نصف عشر الدية ، واثنان وثلاثون سناً منها عشرون ضربة وأربعة أنياب وأربع ثياب^(٢) وأربع ضواحك فضلى^(٣) الجاني من ذلك في السنة الأولى من جميع الدية ثلث دية ، ومن ثلاثة أخماس الدية ثلث لدية ، فذلك ثلث الدية . وعليه في السنة الثانية من الدية ثلث الدية وما بقي من ثلاثة أخماس الدية . وعليه في السنة الثالثة ثلث الدية^(٤) وهو

(١) وفي المفوضية دون الأنثيين مكرّم ثم دأثيين .

(٢) ورواها في أميضة حد ثياب : وأربع دميمات تتكون للأسنان إذا ست وعلايين والأولى حذف الضواحد لأنها من الأضراس لا أن يكون ذكرها البهيم ، ولا من ذكر الرأبغيات في قسمة الأسنان . والله أعلم .

(٣) كان في الأصل في وحوال على كما هو في عيبيه .

(٤) قت : ويحرق مرة وليس يكون أسرة وعشرين سنة ، وحب لآدم تصدق دية كدم .

وله ثلث أخماس الدية فحده بمعد يكون خمس وثلاث مائة دية على منة خمس مائة

بقية [الدية] . وفي ثديي المرأة الدية ، وفي إحداهما نصف الدية . وفي حلقى ثديها الدية ، وفي إحداهما نصف الدية . وفي ثدي الرجل حكومة عدل ، وفي إحداهما مثل نصف ذلك . ومن قطعت يده ليس فيها إلا إصبع واحدة أو أكثر منها من الأصابع ففيها دية ما فيها من الأصابع ، ولا شيء في الكف في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وقد كان أبو يوسف رضي الله عنه يقول هذا ثم رجع عنه فقال : إذا قطعت يده وفيها إصبع أو إصبعان نظر إلى أرض الإصبع أو إلى إصبعين ، أو إلى أرض اليد سوى ذلك ، فجعل عليه الأكثر منهما ، وإن كان الذي فيها من الأصابع ثلاث أصابع فصاعداً فقله في ذلك كقول

==قاعدة خمسة عشر سباً وثلاثة أخماس تسعة أسهم فالسك يكون إذا أربعة وعشرين ثلث الدية خمسة ، فإذا أخذنا ثلث الدية من الدية الكاملة وهي خمسة وثلث الدية وهي خمسة من ثلاثة أخماس الدية وهي تسعة وأخفنا خمسة إلى خمسة تكون عشرة وهي ثلثا دية كاملة لثلاثة الأولى ، وثلث الدية وهو خمسة وما بقي من ثلاثة أخماس الدية وهي أربعة تكون تسعة أسهم لثلاثة الثانية ، ولثلاثة الثالثة ثلث الدية الباقى وهي خمسة من أربعة وعشرين . والدية الكاملة بالدرهم عشرة آلاف درهم وثلاثة أخماس ستة آلاف ، ومجموع دية الأسان ستة عشر ألفاً ، في السنة الأولى ستة آلاف وسبعمائة وستة وستون وثلثا درهم ، وهي ثلثا عشرة آلاف التي هي دية كاملة منها من الدية الكاملة ثلاثة آلاف وثلثائة وثلاثة وثلثون درهماً وثلث درهم ومثلها من ثلاثة أخماس الدية أي نصفها من الدية الكاملة ونصفها من الثلاثة الأخماس ، وفي السنة الثانية من الدية الكاملة ثلثها وهي ثلاثة آلاف وثلثائة وثلاثة وثلثون درهماً وثلث درهم . وفي السنة الثالثة من الدية وهي ستة وستون وثلثا درهم . ويصير المجموع ستة آلاف درهم ، وفي السنة الرابعة ما بقي من دية وهي ثلث الدية ثلاثة آلاف وثلثائة وثلاثة وثلثون درهماً وثلث درهم . وفي كتاب الدية من رد المحتار ج ٥ ص ١٠ : وأعلم أن الدية وثلاثة أخماس وهي ستة عشر ألفاً مح في ثلاث سنين ، لكن هل في الجوهره وغيرها إنه يجب في السنة الأولى ثلثا دية ثلث من الدية لكاملة وثلث من ثلاثة أخماس ، وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الأخماس ، وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة ، وذلك لأن الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويجب ثلاثة أخماس وهي ستة آلاف في سنتين ، في الأولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية . إظهار عن شرح لصحاحي - ثلث : وعليه في السنة الأولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثان ، وفي السنة ثمانية ستة آلاف . وفي الثالثة ثلاثة آلاف وثلثائة وثلاثة وثلثون وثلث ، ولكن في الغنى والتجارة وغيره عن المحيط أنه في السنة ثمانية ستة آلاف وستمائة (١) وثلاثة وثلثون وثلث ، وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف وثلثائة وثلث ، والطاهر أنهما روايتان تأمل أهم في الرد (١) وهما مش (١) قوله ستة آلاف وستمائة (١) لئلا سواء . ثلث : وستائة من سهو القلم ، وهذا التقرير كله إذ فرصت لدية بالدرهم ، وأما إذا فرصت بالإل فمائة وستون جلا . متنبه .

أبى حنيفة رضى الله عنه . وقد روى عن محمد رضى الله عنه أنه قال : إذا كان في الكف أربع أصابع فقطعت كان على القاطع دية الأربع الأصابع ^(١) ، وخمس حكومة الكف لو قطعت بلا أصابع ^(٢) . وكذلك كان يعتبر في قليل الأصابع وفي كثيرها ، وبه تأخذ . ومن قتل من الأحرار عبداً لرجل خطأ كان عليه قيمته على عاقلته في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما في ثلاث سنين ، إلا أن تكون قيمته تبلغ الدية أو تجاوزها فيكون الذى تحمله العاقلة منها مقدار الدية إلا عشرة دراهم لاشئ لولاء على القاتل ولا على عاقلته سوى ذلك . وقد روى محمد عن أبى يوسف رضى الله عنهما أنه قال : قيمته على العاقلة بالثمة ما بلغت . وقد روى أصحاب الإجماع عنه أنه قال : قيمته على الجاني في ماله بالثمة ما بلغت ، ولا تحمل العاقلة عنه منها شيئاً . وما جئى على العبد فيما دون النفس لم تحمله العاقلة في قولهم جميعاً . ومن حنى على امرأة حامل فصرب لعناتها وقت حنيتها ميتة ففيه غرة عبداً أو أمة . وعدل الغرة خمسمائة درهم . وإن خرج حياً ثم مات كانت فيه الدية كاملة ، وذلك كله على العاقلة ، وكانت على الضارب الكفارة في الوجه الثانى ، ولا كفارة عليه في الوجه الأول . ودية الجنين من الغرة ومن الدية مورثة عنه على مرائى الله عز وجل . ولو قتلت امرأة ثم خرج من لعناتها جنين ميت فلا نىء في جنينها وعلى قاتلها ما يوجب عليه في قتالها من قود ومن دية ، وإن خرج قبل موتها ثم ماتت كانت فيه غرة ، والغرة في الذكر والأنثى سواء . وجنين الذميمة يهودية كانت أو نصرانية أو مجوسية كجنين المسلمة في كرم ما ذكرنا . وفي جنين لأمة من مولاها كما في حين الحرة ، وفي ^(٣) حنين الأمة من عبير مولاها إن خرج حياً ثم مات

(١) وفي البيهقي : دية الأصابع

(٢) كان في الأصل : دية الأصابع وفي البيهقي : دية الأصابع وخمسة مائة من بوه وحسن بها سقوط أو صحيح لا يبعد مقصودها وقد أحدها في غير هذه . كتابنا حرر إن مخرج أيضاً لم يأت بها .

(٣) كان في الأصل : من وصوب من البيهقي .

قيمته ، وإن خرج ميتاً فإن كان ذكرًا كان فيه نصف عشر قيمته لو كان حياً ، وإن كان أنثى كان فيها نصف عشر قيمتها لو كانت حية ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، ولم يحك محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما في ذلك خلافاً ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال في جنين الأمة إذا ألقته حياً ^(١) ما نقص أمة كما يكون في جنين البهائم ^(٢) . وكل جناية جنيت على مولود من فقء عين أو قطع عضو ففيها حكومة عدل ، إلا أن تعلم سلامة عينه وصحة نظره بها ، وإلا أن يعلم سلامة ما قطع من أعضائه بتحريكه لإياه ، فيكون الواجب في ذلك كالواجب فيه لو أصيبت من كبير . ومن جنى على عين رجل فأذهب نظرها ، أو على سن رجل فأسودت ، أو على يده فشلت حتى لا يتنفع بها ، أو على رجله فصارت كذلك ، فإن عقل ذلك على الجاني في ماله إن كان عبداً ، وعلى عاقلته إن كان حراً وأرش دية . ومن ضرب سن رجل فحركها استؤى بها حولا ، وإن اشتدت وعادت كما كانت فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا شيء فيها . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : فيها حكومة الألم ^(٣) . وإن سقطت أو أسودت ^(٤) كانت فيها دية . وبه نأخذ . فإن اختلف الصارب والمضروب وقد سقطت أو أسودت فقال الصارب : حدث ذلك من

(١) كذا في لمصبة . وكان في الأصل ميت . ولعل «صواب ما في النفيسة» .

(٢) وال قدر المختار بهامش الرد ج ٥ ص ٤١٨ : ولو ألقته حياً وقد قصتها الولادة عليه قيمة الحيى لا نقصاناً لو بقيت وفة ، وإلا عليه إتمام ذلك . عني . وقال أبو يوسف فيه نقصانها كالبهيمة . وقال الشافعى فيه عمر ثمة الأم . صدر الفرقة . ولا يجزئ أهل الدول . وقال في الرد قوله وقال أبو يوسف الخ هذا عبر ظاهر الروية عن أبي يوسف قال في اليموط ثم وجوب الدل في حين الأمة قول أبي حنيفة ومحمد وهو ظاهر من قول أبي يوسف وعنه رواية أنه لا يجب إلا نقصان الأم إن تمكن منها بقصر ، وإن - يتمكن لا يجب شيء - عناية . قلت : فالمسألة في الرد مرضت بما إذا ألقته حياً .

(٣) في النفيسة حكومة عدل الأم والصواب : لا .

(٤) رد مد قوله وأسودت في بيمية نقل يضارب حدث ذلك من غير حناية .

غير جنائقي ، وقال المضروب : بل كان ذلك من جنائتك ، فإن القول في ذلك قول للمضروب استحصانا ، وقد كان القياس أن يكون القول في ذلك قول الضارب . ولوشج رجل رجلا موضحة فصار متقلة^(١) فاختلف الشاج والمشجوج فقال الشاج حدث ذلك من غير جنائتي ، وقال المشجوج : بل هو من جنائتك فإن القول في ذلك قول الشاج مع يمينه على ما يدعى المشجوج . ومن قلع سن رجل فنبت كما كانت فلاشئ على القالع في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وقد روى عن أبي يوسف رضي الله عنه أن عليه في ذلك حكومة عدل للألم ، وبه تأخذ . ومن قلع^(٢) ظفر رجل فنبت متغيرا كان فيه حكومة عدل . ومن قلع سن رجل [فأخذها المتلوع به] فأثبتها مكانها فنبت وقد كان القلع^(٣) خطأ فقل القالع أرشها كاملا ، وكذلك الأذن . وقد روى عن محمد رضي الله عنه أنه قال في ذلك على الجاني مقدار أجر علاج مثل ذلك . ومن شج رجلا موضحة خطأ فذهب منها شعر رأسه وبرأ [من] ذلك فعلى عاقلته الدية ، ويدخل أرش موضحة فيها ، وإن كان ذهب شيء من الشعر نظر في أرشه وفي أرش الموضحة فدخل قليلهما في كليهما^(٤) ، ولو لم يذهب الشعر منها ولكن ذهب العقل منها دخل أرشها في دية العقل ، ولو لم يذهب العقل منها ولكن ذهب السمع والبصر كان في كل واحد منهما الدية ولم يدخل أرش الموضحة في ذلك . ومن جنى على رجل فضر به صرة فاقطع عنه الشم كان عليه في ذلك الدية^(٥) وإن ذهب

(١) كان في الأصل متقلة وهو تصحيف والصواب معلقة كما في القيسية .

(٢) وفي القيسية قصم .

(٣) كان في الأصل أقال والصواب علم كما هو في القيسية .

(٤) كذا في القيسية ، وكان في الأصل قبلها في كليهما .

(٥) وفي فتاوى قاضيخان ج ٢ ص ٣٨٥ : ولو ضرب رجل ولم يندسه ربح حيب ولا حتى فيه حكومة عس ، وفي بعض الروايات فيه الدية ، وذهب محمد عنه ذهب جميع . وفي الموضح ٢٦ ص ٩ : ولو جنى في عريضة في بدن عقل وسبع وعصر وبنوق وسبع في كل واحد منها دية كاملة . هكذا روى عن محمد رضي الله عنه أنه مضى رجل من رجل فاربع ديت صرة وحقة كان ضرب على رأسه فذهب عنه وسبعه وصرة وسبعه ذكره ج ٢ .

منها ماء ظهره كان عليه في ذلك الدية أيضاً^(١) . ومن رمى امرأة بحجر فأفضاها به فإن كان يولها يستمسك كان عليه ثلث الدية ، وإن كان يولها لا يستمسك كانت عليه الدية كاملة . ومن قطع إصبع رجل عمداً فشلت إصبع أخرى من أصابعه منها فإن أبا حنيفة قال عليه أرش الأصبعين جميعاً ولا قصاص عليه في واحد^(٢) منها . وقال أبو يوسف ومحمد : يقتص منه من الإصبع التي قطعها خاصة وعليه أرش الإصبع الأخرى . ومن قطع إصبع رجل فسقطت كفه من المفصل فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : لا قصاص عليه في ذلك وعليه دية الكف . وقال محمد رضى الله عنه : عليه القصاص في الكف كأنه قطعها وبه نأخذ . ومن ضرب رجلاً ضربة فاقطع منها كلامه فضليه الدية ، وفي اللسان الدية إذا قطع . وإذا شجَّ رجل رجلاً موضحة فأحدث ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج فإن للمشجوج بخير ، فإن شاء أخذ الأرش ولا قصاص له ، وإن شاء اقتص له فيبدأ من أي الجانبين أحب حتى يبلغ مقدارها في طولها إلى حيث تبلغ ثم يكف ، وإذا كانت الشجة لا تأخذ ما بين قرني المشجوج وهي تأخذ ما بين قرني الشاج ويفضل منها فضل فإنه بخير المشجوج أيضاً ، فإن شاء أخذ الأرش ، وإن شاء اقتص له ما بين قرني الشاج لا يزداد^(٣) على ذلك شيء . وإذا كانت الشجة في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من رأس الشاج من جبهته إلى قفاه فإنه بخير المشجوج ، فإن شاء أخذ الأرش ، وإن شاء اقتص له مقدار شجته إلى مثل موضعها في رأسه لا يزداد^(٤)

(١) يريد إن ضربه أحد على ظهره فاقطع منه منقعة جماعه . وفي مبسوط السرخسي ج ٢٦ ص ٦٩ وكذلك في الصلب الدية كاملة إذا منع الجماع لما فيه من نفوت منقعة مقصودة وهي منقعة التسل . وفي فتاوى قاضيخان ج ٤ ص ٣٨٥ وكذلك دية الغل والسمع والبصر والعمم وانكلام والقوى والإتزال والحذب وسر الرأس والعيبة والأذنين والحاجبين وأهداب العينين وأصابع اليدين والرجلين . وحدى المرأة ، والإفضاء إذا لم يستمسك البول أو الفائط ، وفي الحفظة ولثارتين والفتنين والأنيين واللحيين والأليتين واللسان وأعوجاج الوجه وقطع فرج امرأة إذا منع التوطء وضرب على الظهر فاقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة إذا كانت خناً .

(٢) كذا في الأصول والظاهر في واحدة .

(٣) وفي ثمانية لا يزداد .

على ذلك ، وإن كانت من المشجوج ما بين جبهته إلى قفاه ولا تبلغ من رأس الشاح
[إلى نصف] ذلك ، خير المشجوج ، فإن شاء أخذ الأرض ، وإن شاء اقتصره مقدار
شجته إلى حيث ما تبلغ ، ويبدأ من أى الجانبين أحب . وفى اليد الشلاء ، وفى
النس السوداء ، وفى ذكر الخصى حكومة عدل .

باب القسامة

قال أبو جعفر : وإذا وجد القتل فى محلة قوم فليهم أن يُقسم منهم
خسون رجلا بالله عز وجل ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، ثم يرمون الدية ، وإن
لم يكمل المدد خمسين رجلا كررت عليهم الأيمان حتى يكمل خمسين^(١) يمينا .
وإذا وجد قتل بين قريتين أو بين سكتين فإنه يقام ما بينه وبين كل واحدة منهما
فإلى أيتهما كان أقرب [كان] عليها القسامة والدية ، وإن نكلوا عن الحلف
حبسوا حتى يحلفوا ، والنسلمون والكافرون فى ذلك سواء . والقسامة على أهل النخلة
لا على السكان ولا على المشترين إلا أن لا يبقى^(٢) أحد من أهل النخلة فتكون القسامة
والدية على الذين تحول ملكهم إليهم ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ،
وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبى يوسف رضى الله عنه أن القسامة والدية
على السكان دون للمساكين . ومن وجد ميتا فى قبيلة أو محلة لا أثر به لم تسكن فيه
قسامة ولا دية ، والنسجد فى جميع مذكره كالحلة وكالقبيبة . ومن وجد قتيلا فى دار
نفسه فدينه على عاقلة فى قول أبى حنيفة . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد فدمه هدر
ولا شيء فيه على عاقلة ولا على من سواه . وبه نأخذ . ومن وجد قتيلا فى سوق
المسلمين أو فى مسجد جماعة فهو على بيت مال المسلمين . وليس فيه قسامة .
ومن وجد قتيلا فى قبيلة فدعى^(٣) ودينه قتل على رجل من غير تلك القبيلة فشمه لهم

(١) فى نسخة حسون مارج .

(٢) وفى نسخة بدلت بى .

على ذلك بعض أهل تلك القبيلة فإن أبا حنيفة قال : لا تجوز شهادتهم ولا شيء عليهم . وقال أبو يوسف ومحمد شهادتهم في ذلك جائزة ، وبه نأخذ . ومن وجد قتيلا في قبيلة غير أنه قد ذهب رأسه فكان الموجود منه بقيته ففيه القسامة والدية ، وإن كان الموجود منه رأسه أو يده أو رجله دون ما سوى ذلك منه فلا شيء فيه ، وإن وجد أكثر من نصف البدن فليهم القسامة والدية ، وإن وجد منه نصف البدن فيه الرأس فليهم القسامة والدية ، فإن وجد نصف البدن مشقوقا طولاً فلا شيء [فيه] من قسامة ولا دية^(١) . ولا قسامة في بهيمة^(٢) ولا غرم إذا وجدت في محلة قوم أو قبيلتهم . وفي المبد القسامة في قول أبي حنيفة ومحمد كما تكون في الحر ، ثم تكون قيمته على المقتسمين^(٣) وعلى سائر القبيلة أو المحلة التي وجد فيها ، وبه نأخذ . ولا قسامة فيه في قول أبي يوسف . ومن وجد قتيلا في دار مكاتب فإن على المكاتب أن يسعى لولى القتل في الأقل من قيمته ومن دية القتل إلا عشرة دراهم ، وإن وجد في دار عند مأذون له في التجارة عليه دين أو لا دين عليه فإن الدية والقسامة على عاقلة مولاه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف الأول الذي رواه عنه محمد . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه إذا كان عليه دين دفعه مولاه بالجناية أو فداء بالدية ، وبه نأخذ . ولا يدخل فيمن يقسم امرأة ولا صبي إلا أن يوجد فتيل في دار امرأة في مصر

(١) وفي مابوط السرحسي ج ٢٦ ص ١١٦ : وإذا وجد بدن القتل أو أكثر من نصف البدن أو نصف لادن ومعه الرأس في محلة على أهلها القسامة والدية لأن هذا فتيل وحد في عليهم ولا أكثر حكم السكر ، وإن وجد صممه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من نصف ومعه الرأس أو وجدت رجله أو يده أو رأسه فلا شيء عليهم . ولأن الموجود ليس فتيل إلا الأقل لا يحمل بماله السكر ، ثم هذا يؤدي إلى تكرار القسامة والدية في قتل واحد ، فإذا لو أوحا بوجود النصف في هذه المحلة القسامة والدية على هذا . محمد ما من أن وجد إذا وجدنا النصف الآخر في محلة أخرى القسامة والدية على أهلها وتكرار القسامة والدية في فتيل واحد غير مشروع ، وهذا طبع ما تقدم في حكم لدية عليه .

(٢) وفي القيصية نهاية وليس شيء .

(٣) كان في الأصل على القيين وسوسا على دمسين كما هو في القيصية .

لأنهم قد ذكروا أنهم قد علموا قاتلا . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فقال :
يحلفون بالله ما قتلناه ^(١) ولا علمنا [قاتلا] غير فلان بن فلان ، وبه تأخذ ^(٢) .

باب جناية الراكب والسائق والقائد

والناخس والخافر ^(٣) والمتردف

قال أبو جعفر : إذا ساق ^(٤) الرجل على دابة ^(٥) في طريق ضمن ما أصابت يدها
أو برجلها أو كدمت أو خبطت ^(٦) إلا النفقة ^(٧) بالرجل والنفقة بالذنب ^(٨) فإنه
لا يضمنها . وكل ما ضمن فيه الراكب ضمن فيه القائد والسائق إلا أن الكفارة
على الراكب وليس على السائق والقائد كفارة ، وإن رأت ^(٩) أو بالث فطلب
إنسان بروثها أو ببولها لم يكن في ذلك ضمان على راکبها . ومن ساق دابة وعليها
سرج فوقع سرجها على رجل قتلته كانت ديبته على السائق . ومن كان يمتنى
في الطريق وهو حامل لشيء فسقط منه فطلب به عاطب ضمنه ، وإن سقط عنه
رداء كان لاسه فطلب به إنسان لم يضمن ، وإن أثارت الدابة المركوبة غبارا
أو حصاة [أو نواة] بمقدمها أو مؤخرها فتقتأت عين إنسان لم يضمن راکبها .
وإن كان حجرا كبيرا ضمن . ومن قعد في مسجد فطلب به إنسان والجالس

(١) وفي القصة ما قلناه .

(٢) وفي القصة قال أبو جعفر هو كما قال محمد بن الحسن مكان وبه تأخذ .

(٣) وفي القصة والخاف والناخس على الاستيعاب والخافر وهو الصواب والمتردف
الراكب خف الراكب .

(٤) وفي القصة : سار .

(٥) وفي القصة دابته .

(٦) الكدم المص يقدح الأسان كما يكدم الحمار والحيض الضرب باليد وانصدم القدم وأد

تضرب القيد يمسك . مغرب .

(٧) كذا في التمهيد . وكان في الأصل نفقة . قت : والنفقة الصرب بالرجل يقال فعت
الغاية أرجل صرته محمد جافرها .

(٨) الفج بالماء نهمة يقال فعت الدابة : أى صرته محمد جافرها . مغرب . وفي رد المحتار

هو له برجلها من استمال التقييد في انطالق كما ذكره القهستاني وغيره ، ولكن في الصحيح :

أى صرته برجلها فلم يجز الخافر حتى دعوى الخافر بالفسه إلى قوله أو ذهابها . تأمل .

(٩) امروث سرجين الفرس وكل شئ حافر . يقال راث الفرس مثل تموط الترسل .

من المشيرة التي ذلك للسجد فيها فإن كان جلس في صلاة لم يضمن ، وإن كان جلس في غير صلاة ضمن . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا يضمن في الوجهين جميعاً ، وبه نأخذ . وإن حلق [فيه] رجل فتديلاً فطلب به عاظم فإن كان من العشرة ، يعنى مطلق التقديله ، لم يضمن ، وإن كان من غيرهم ضمن ، وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد : لا يضمن في الوجهين جميعاً ، وبه نأخذ . ومن أرسل بهيمة فأصابته في فورها ^(١) شيئاً ضمنه ، وإن أرسلها وزال عنها فلم يكن لها ساقاً ولا قائداً ولا زاجراً ، فإنه إذا كان ذلك منها خرجت عن إرساله ولم يجب عليه ضمان ما سواه من الطريق ، فإنه إذا كان ذلك منها خرجت عن إرساله ولم يجب عليه ضمان ما عصب بها ، وإن لم يكن لها طريق إلا ما عدلت إليه كان ضماناً لما أصابت في ذلك الطريق أيضاً . ومن أرسل طائراً فأصاب في فورهِ شيئاً لم يضمنه . وإن أغرى كلباً ^(٢) فأصاب شيئاً من إنسان [لا] ضمنه . وقال أبو يوسف عليه ضمان . وقال محمد : إن كان له سائقاً أو قائداً ضمن ما أصاب . وإن كان ليس له سائق ولا قائداً ^(٣) له لم يضمن ما أصاب ، وبه نأخذ . ومن سقط على رجل فقتله كانت دية على عاقلته ، وإن مات الساقط فإن كان انسقوط عليه في درسه . أو في موضع ليس يمان في جلوسه فيه كان ذلك هدراً ، وإن كان في موضع جلوسه فيه جناية كانت دية الساقط عليه على عاقلته . ومن كان راحاً ^(٤) فضرب دابته أو كبحها ^(٥) باللباح فأصابته برجلها أو ذنبها لم يكن عليه شيء . ومن نخس ^(٦) دابة وعليها راكب فنفقت رجلاً فقتلته كانت دية على النخس دون ثراكب .

(١) فور كل شيء أوله أي أصابت في تده عمود .

(٢) أي حصه وزجره ، يقال أغرى الكلب كذا إذا حذره .

(٣) كان في الأصل سائق ولا قائداً . نزع وصواب شيئاً . حسب كذا في نسخة وسد منها (له) كلام .

(٤) وفي نسخة راحاً . وراحاً أي ضاعه . راحه .

(٥) كبح الدابة بجمعه جديده به تنقب ولا تغرى .

(٦) وفي نسخة : نخس الدابة بحس من راح مع إذ صعد حوداً و .

وكذلك ما عطب من تلك النخسة من رعى الدابة راكبها ، أو من وثوبها على غيره كان ضامناً لذلك كله . ولو نخصها بأمر راكبها كان ذلك بمنزلة راكبها لو كان هو الذى نخصها . ومن قاد قطاراً فى طريق فسا أوطأ أول القطار أو آخره بيد أو برجل أو صدم إنساناً فسات كان لتلك ضامناً ولا كفارة عليه ، وكذلك إن كان معه سائق كان حكمه فى ذلك حكمه ، وإن كان السائق وسط القطار كان ما أصاب مما خلف السائق ومما بين يديه عليها وكانا سواء فى الضمان ، وإن كان على سير من هذا القطار راكب^(١) وهو وسط القطار لا يسوق منه شيئاً لا يضمن شيئاً مما عطب مما أمامه من القطار ، وكان فى ضمان ما عطب مما^(٢) خلفه من القطار كالسائق والقائد جميعاً . ومن دخل دار قوم بإذنهم أو بنير إذنهم فمقره كلهم فلا ضمان عليهم . ومن وقف دابته فى طريق مربوطة أو غير مربوطة ، فجالت فى رباطها كان لما أصابت أيضاً ضامناً ، وإن كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها ثم جنت على رجل جنابة لم يضمن ما جنته . وكذلك ما ألقاه رجل فى الطريق من الهوام ومن غيرها فعلى جميع ما ذكرنا كاللذواب ، ولا كفارة فى شيء من ذلك . ومن طرح فى الطريق حجراً أو بنى ميه بناء كان ضامناً لما عطب بذلك . ومن أخرج من داره ميزانه إلى الطريق فسقط على رجل فقتله ، فإن كان الذى أصابه ميه فقتله^(٣) ما كان فى الحادث ؛ يكن عليه فى ذلك ضمان ، وإن كان الذى أصابه^(٤) منه فقتله ما كان خرج من الحادث كان عليه فى ذلك الضمان ، وإن لم يعلم ما صبه ميه فيه ينفى فى القياس أن لا يضمن ولكنه فى الاستحسان يجب عليه فى ذلك نصف دية لعاطب . وإذا استأجر رجل رجلاً من القملة^(٥) على

(١) وفى نسخة ركب .

(٢) وفى نسخة ما .

(٣) وفى نسخة الذى أصابه فقتله .

(٤) وفى نسخة أصابه .

(٥) وفى نسخة جمع : من شئ من حمة والكدة والبياس .

شيء يحدته له في بقاءه فأحدثه له فمطب به عاظم فضائه على المستأجر . وقد كان ينبغي في القياس أن يكون على الفاعل . وكل ما ذكرنا مما يجب فيه الضمان إذا تلتفت به نفس لم يكن فيها كفارة على الذي عليه الضمان إلا فيما أسابه بيده ، أو عطب بوطه دابته التي هو راكبها فإن ذلك فيه الكفارة بعد أن يكون الراكب رجلاً بالغاً صحيحاً ، فإن كان بالغاً مجنوناً أو كان صبياً لم يكن عليه في ذلك كفارة . وكل من جعلنا عليه الكفارة حرمتاه الميراث من المقتول إن كان وارثاً له ، وحرمتاه وصية منه إن كان أجنبياً منه أوصى له بوصية وكل من لم نوجب عليه كفارة ممن ذكرنا لم نمنعه [من] الميراث من المقتول ولم نمنعه من وصية إن كان أوصى له بها ولم يكن وارثاً له .

باب حكم الحائض المائل فيما يتلف به في سقوطه^(١)

قال أبو جعفر : ومن مال حائضه إلى الضرب أو إلى دار رجل فوقع معطب به عاظم فلا ضمان عليه في ذلك . إلا أن يكون أشهد غيره في ذلك وقدم إليه فيه ، وأمكته بعد ذلك لإزالته فلم يفعل ، فإنه يصمن ما عضب به بعد ذلك من النفس ومن الأموال ، فما كان من النفس فعل عاقلته . وما كان من الأموال ففي ماله ، سواء كان التقدم [و] الإشهاد في ذلك إن كان مال إلى دار رجل من ربه ، أو من مستأجرها ، أو من مستعيرها ، وإن كان الحائط بجمعة فقدته إلى بعضهم فلم يهدمه حتى سقط معطب به عاظم . فإنه ينبغي في القياس أن لا يضمن أحد منهم شيئاً ؛ لأنه لا يستطيع مصمهم هدمه دون بقيتهم ، وبه نأخذ . وسكن أبا حنيفة رضي الله عنه استحسناً لجعل على المتقدم إياه من إية تقدراً حصته من الحائط . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فكانا يعللان عليه من إية نصته . ومن تقدم إليه في هذه الحائط ونسب إليه ذلك تم حرج حائضه .

ملكه بيع أو يورث أو بما سواهما بطل ذلك الإشهاد وذلك التقدم . ومن أشهد عليه في حائط ثم سقط فطلب عاظم بترابه أو بطوبه^(١) فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال في ذلك فيما روى عنه أصحاب الإماء إنه لا ضمان عليه في ذلك ؛ لأنه قد زال عن المكان الذى كان فيه وقت الإشهاد . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فكان يقول في ذلك : هو ضامن لما عطل بذلك .

باب جناية العبد والمدير والمكاتب^(٢) وأمهات الأولاد

قال أبو جعفر : وإذا قتل العبد رجلاً خطأ قيل لمولاه : ادفعه إلى ولي الجناية أو افده بالدية ، فإن اختار فداءه بالدية كان مأخوذاً بها حاله لولى القتل ، فإن ثبت بعد ذلك إفساره بها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : قد زالت الجناية عن عنق العبد باختيار مولاه إياه وصارت ديناً على مولاه في رقبة العبد الجانى ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا لم يكن للمولى من المال في وقت اختياره إياه مقدار الدية كان اختياره إياه باطلاً فكان حق ولي الجناية في رقبة العبد كما كان قبل الاختيار ، فيقال له ادفع العبد إلى ولي الجناية أو افده منه بالدية . وقال محمد رضى الله عنه : الاختيار جائز معسراً كان لمولى أو موسراً . وتكون الدية في عنق العبد ديناً لولى الجناية يبيعه فيها مولاه لمولى جديده . وإن عتقه لمولى قبل اختياره إياه وهو يعلم بجنائته ، كان مختاراً له وكانت الدية عليه في ماله ، وإن كان عتقه وهو لا يعلم بالجناية لم يكن مختاراً له وكان عليه لولى الجناية لأقل من قيمة العبد ومن الدية ، وكذلك لو دبره أو .عه أو كاتبه أو جرحه أو رهنه أو كان مكانه أمة فروجها أو استخدمه^(٣) .ه كان مختاراً . ولو ضرب به ضرباً^(٤) عينه أو جرحه أو قتله وهو يعلم بجنائته

(١) صوابه : ع . : آجر . ولو حدة موة .

(٢) كذا في النسخة . وكان في الأصل : والمديرين والمكاتبين .

(٣) كذا في الأصل وسقط مما تقدم من المضيئة والظاهر أنه أو استخدمها . والله أعلم .

(٤) لولى لمضيئة صرية .

كان هذا منه اختياراً له . ولو كانت جناية العبد لم تبلغ النفس فأعقته المولى وهو يعلم بها قبل برئه منها ثم انتقضت الجناية فأتى منها كان هذا منه اختياراً وكانت [عليه] الدية . ولو لم يستغه ولكن الجنى عليه برى من الجناية ففهم المولى أرسها وأمسك عبده ثم انتقضت الجناية فأتى الجنى عليه منها والعبد على حاله عند مولاه فإن أبا حنيفة قال : ينبغي في القياس أن يكون هذا منه اختياراً ولكنى أدع القياس وأخيره الآن خياراً مستقبلاً . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك : آخذ^(١) بالقياس فإن شاء دفعه وأخذ ما أعطى ، وإن شاء فداء بتمام الدية ، وبه تأخذ . وإن قتل العبد الجانى عبداً لرجل غير مولاه فدفع به حل محله^(٢) وقيل لمولاه ادفعه بالجناية أو افده بالدية ، ولو لم يدفع العبد الجانى سخراً بجنايته على العبد الجانى أولاً ولكن مولاه فداء بقيمة الجانى أولاً ودفعها لمولى الجانى أولاً فدفعه^(٣) المولى إلى ولي الجناية التى كان عبده جندها ولم يقل له فده . ولا يكون^(٤) مختاراً للجناية أو أنفقها لأتوب دراهم ولا تغذى الدرهم بدرهم . ونور يقتله عبد لأجنبى ونسكن قتله عبد لمولاه قبل مولاه ادفع هذا العبد الثانى لقتل^(٥) إلى ولي الجناية التى جناها العبد الأول أو افده منه بقيمة العبد الأول . ومن أعتق عبده وقد جنى قبل ذلك فقتل رجلاً عمداً كان لمولى الجناية قتله . فإن كان للعبدية وليان ففدا أحدهما كان للآخر أن يستسعى العبد للمعتق في نصف قيمته عبداً . وإذا جنى العبد على رجل فقتله خطأ واستهلك لآخر مالا وحضر جميعاً يطلبان الواجب لهما فإنه يدفع إلى ولي الجناية ثم يتبعه الآخر فيبيعه فيها استهلك له من ماله . ونوحضر صاحب المالى أولاً ولم يحضر صاحب الجناية معه [له] القضاى

(١) وفى إفريقية أخذوا .

(٢) وفى إثنائى عليه .

(٣) وفى إفريقية ودفعها .

(٤) وفى إفريقية فأن يكون .

(٥) كان فى لأصله تلى وصواب . فى إفريقية تمتد .

في ماله الذي كان استهلك له ، فإن حضر بعد ذلك ولي الجناية لم يكن له شيء .
 وإذا جنى اللدبر قتل رجلاً خطأ كان على مولاه لولى الجناية الأقل من قيمة اللدبر
 ومن الدية إلا عشرة دراهم ، وكذلك لو قتل جماعة لم يكن على المولى غير ما ذكرنا ،
 وإن قتل رجلاً خطأ [فدفع المولى قيمته إلى ولي الجناية بقضاء قاض ثم قتل آخر
 خطأ] كان لولى الجناية الثانية أن يتبع ولي الجناية الأولى حتى يأخذ منه نصف دية
 ما كان أخذ من المولى ، وإن كان دفع ذلك إليه بغير قضاء قاض كان ولي الجناية
 الثانية بالخيار ، وإن شاء اتبع ولي الجناية الأولى ققاسمه ما كان أخذ من المولى نصفين ،
 وإن شاء اتبع المولى بذلك فأخدمته ثم عاد به ^(١) المولى على ولي الجناية الأولى فأخذه
 منه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وعمر ^(٢) : دفع المولى إلى الأول القيمة بغير
 قضاء قاض كدفعه يده ^(٣) إليه بقضاء قاض في جميع ما ذكرنا ؛ لأنه دفعها إليه ولا حق
 لأحد فيها غيره ، وبه نأخذ . وما جناه اللدبر في غير بنى آدم فعليه أن يسعى في قيمته
 لما لسه بالغة ، بلفت ولا شيء على مولاه منها . وأم الولد في جميع جنائيتها في بنى آدم
 وفيما سواهم كاللدبر في جميع ما ذكرناه سواء لا يختلفان في شيء منه . وإذا جنى المكاتب
 على رجل فقتله خطأ فعلى المكاتب [أن] يسعى لولى القتل في الأقل من قيمة المكاتب
 ومن الدية إلا عشرة دراهم ولا تسعى على مولى ^(٤) من ذلك . وإن قتل المكاتب جماعة
 كذلك ولم يقض قاضي لأحد منهم شيء قبل أن يقتل المكاتب من سواه
 منه من القاضى يقضى على المكاتب لأوليائه أجمليات كلها بالأقل من الدية
 إلا عشرة دراهم . ومن قيمة المكاتب لا شيء . فم غير ذلك ، وإن كان القاضى
 قضى لأحد منهم ثم ذكره . فدى المكاتب ذلك إليه أو لم يؤده ، ثم قتل
 آخر خطأ . قضى على المكاتب ثم دى المكاتب ثم دى كان قضى به [عليه] لولى

١١١ ولى جميعه حيث ذكره .

١٢١ سقط منه محمد بن زياد .

١٣١ وفى نسخة يده .

١٤١ كذا فى نسخة واحدة . وفى نسخة أخرى دى المكاتب .

الجنانية الأولى . وماجناته المكاتب على رجل في ماله سعى له في قيمته بالنسة ما بلغت . وإذا قتل للمكاتب رجلاً خطأ فلم يقض عليه القاضى بشئ حتى يميز عن المكاتب^(١) وعاد رقيقاً قيل لمولاه ادفنه بالجنانية أو ادفنه بالدية كما يقال له لو جننى تلك الجنانية وهو عبد غير مكاتب . وإن كان القاضى قضى عليه قبل أن يميز بالواجب عليه مما ذكرنا فلم يدفع ذلك حتى يميز كان ديناً في عنقه يباع فيه للذى كان قضى [به] له عليه . وماجناته المكاتب في غير بنى آدم قضى به عليه أو لم يقض به عليه حتى يميز ، كان ذلك سواء ، وكان ديناً في عنقه يباع فيه إلا أن يفديه^(٢) المولى به .

كتاب قتال أهل البغى

قال أبو جعفر : وإذا أظهرت^(٣) جماعة من أهل القبلة رأياً ودعت إليه وقتلت عليه وصارت لها منعة شئت مما دعاها إلى الخروج ، فإن ذكرت شيئاً ظلمت فيه أنصفت ممن ظلمها^(٤) وإلا دعيت إلى الرجوع إلى الجماعة والدخول في طاعة الإمام الذى يحب عليها طاعته . فإن فعلت ذلك وإلا قوتلت . ولم يقتل منها مدر ولا أسير ، ولم يميز^(٥) لها على جريح ، ولم ينسب لها مال ، ولم يشب لها ذرية ، ولم يصل على من قتل منها . وما أخذوه في حال امتناعهم من زكاة عن مروا عليه لم يعد عليه وكان الأفضل له فيما بينه وبين الله أن يبيدوها . وأما من سر عليهم عاناه فأخذوا زكاته فقتلوا ثلثي عليه ولا ينقص من أحكامهم إلا ما كان ينقص من أحكامهم . وما أصابوه في حرمهم من جرح أو نفس أو مال

(١) وفي نسخة السدة .

(٢) كان في الأصل يدى يبرده . وهو في نسخة يدره .

(٣) كان في الأصل صارت وأسرار صارت كفي خبر .

(٤) وفي الأصل صارت منه . وفي نسخة صارت من صده .

(٥) وفي نسخة يميزه . وفي نسخة يميزه . وفي نسخة يميزه .

دية حرمهم .

لم يؤخذوا به إلا أن يؤخذ مال لرجل بينه فيرد عليه . ومن قتلناه منهم
عن يرثه ورثناه ؛ لأننا قتلناه بحق . ومن قتلوا^(١) منا من ذوى أرحامهم فإن
أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما كانا يقولان إن قالوا قتلناه على حق في رأينا
ونحن الآن على أن ذلك عندنا حق ورثوه^(٢) ، وبه نأخذ . وإن قالوا قتلناه
على باطل ونحن الآن على ذلك لم نورثهم منه ، وبه نأخذ . وقال
أبو يوسف : لا يرث باع من عادل على الوجه كلها . ومن شهر من الأحماء
على رجل سلاحاً ليقتله به فقتله المشهور عليه فلا قود ولا دية . ومن شهر
من المجانين على رجل صحيح سلاحاً فقتله المشهور عليه عمداً فإن على القاتل
الدية في ماله . ومن شهر على رجل سلاحاً فضر به فقتله الآخر بعد ذلك ثم
برأ المضرروب الأول فإن على القاتل القصاص . ومن صال عليه يعير لرجل
فقتله فليبه ضمان قيمته لمالكه في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ،
وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : استتبع في هذا أن أضمنه قيمته^(٣)
والله أعلم .

كتاب المرتد

قال أبو جعفر : ومن كفر بعد يمينه من الرجال البائمين الأحرار والعقلاء
استناب ، فإن تاب ولم يزل قتل ، وقضى من ماله دينه [وأفضت منه وصاياهم]
وكان ما بقى منه ميراثه يرثه من المسلمين على فرائض الله التي كان يرث
عبيد ومعتق ماله ، ولا وكل له في رده ذبيحة ، ولا يجوز له فيها تزويج
مسلمة ولا كفرة مرتة ولا غيره . وإذا ارتد الزوجان معاً كانا على نكاحهما

(١) وفي بعض النسخ : قتلوه .

(٢) وفي بعض النسخ : ورثه .

(٣) كان في الأصل : استتبعه . وفي نسخة : أضمنه قيمته . وفي نسخة : أضمنه . وهو موافق لما في القليبية
صوابه . وفي الأصل : صاحب . وفي نسخة : لا يرثه . وفي نسخة : وهو موافق لما في القليبية

فإن أسلماً معاً كانا على الفساح ، وإن^(١) أسلم أحدهما قبل الآخر وقتت المينونة بينهما ، وأيهما ارتد دون صاحبه وقتت القرعة بينهما ، فإن كانت المرأة هي المرتدة فإن القرعة بينهما فسخ بغير طلاق ، وإن كان الرجل هو المرتد فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : هي أيضاً قرعة بغير طلاق ، وبه نأخذ . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه : [هي قرعة] بطلاق . والقرعة في إيمانه الإسلام من الزوج بعد إسلام زوجته النصرانية في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فسخ بطلاق ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف رضى الله عنه فسخ بغير طلاق . وإن لحق الزوجان المرتدان بدار الحرب ثم شيا فإن الزوج يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ولم يسترق . وأما المرأة فمسترق وتكون أمة ، وتجبر على الإسلام ، ولم يقتل . وما ولد لها [في الردة] في دار الإسلام من ولد أجبر على الإسلام ولم يقتل ، وما ولد لها [في دار الحرب] فمسترق كان في دار الإسلام وأجبر على الإسلام ولم يقتل ، وما ولد لأولادهما في دار الحرب من ولد فمسترق كان في دار الإسلام ولم يقتل . والتى ذكرناه من حكم المرأة المرتدة أنها لا تقتل هو قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما كانا لا يقتلنها قبل اللحاق بدار الحرب ، ولا بعد السبي من دار الحرب . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقد كان مرة على هذا القول ، وقد كان مرة فيما روى عنه أصحاب الإمام على خلافه وأنها تقتل . وفي قياس هذا القول أنها كالرجل في جميع ما ذكره^(٢) . وقد حكى عنه بعض أصحاب الإمام أنه قد رجح عن قوله إنها تقتل إلى قول أبي حنيفة إنها لا تقتل . وإذا ردت المرأة في قول من لا يقتلها لم يرثها زوجها ، وبست كالزوج إذا ارتد . ومن شهد عليه بارتد وهو يجهل ذلك ، كان ذلك منه توبة . ومن ارتد وهو سكران لم يقتل بارتد . ومن ارتد زوجته منه في قول

^(١) كان في رأس من وجوب وبن كما هو في حنيفة .

^(٢) وفي حنيفة . ذكره .

أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف رضى الله عنه أن زوجته تبين منه بذلك ^(١) . وارتداد من لم يبلغ من يقل الردة في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ارتداد ، ويجبر على الإسلام ولا يقتل ، ولا يرث أبويه وإن كانا مسلمين . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقال : ليست ردة ردة . وإسلام من لم يبلغ من الصبيان ممن يقل الإسلام إسلام في قولهم جميعاً . ومن ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب بماله ثم ظهرنا على ذلك المال كان فينا ولم يكن لورثته ، وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع إلى دار الإسلام فأخذ ماله له ثم لحق بدار الحرب بذلك المال ثم ظهرنا على ذلك المال رددناه على ورثته كما نرد على غيرهم ^(٢) . ومن قضى العهد من أهل الذمة ولحق بدار الحرب كان بمنزلة المرتد في جميع الأشياء ، إلا أنه إن سبي استرق . ومن ارتد عن الإسلام فأتت أمة له نصرانية كانت في ملكه في حال الإسلام بولد فادعاه وقد جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

(١) وفي المصريح : وارتداد الكفران لا يكون ردة ، ولا تبين إسرأته . وروى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال تبين منه إسرأته وعقوده نافذة وطلاقه واقع إلا على قول عثمان رضى الله عنه فإن طلاقه لا يقع كالحنون . ذكر الطحاوى قول نفسه مع عثمان . هذا إذا كان سكره من نكحة الفهراب وأما إذا كان لأجل أن العراب لا يوافق طبعه كان في ذلك بمنزلة الحنون لا تنفذ عقوده . قلت : قوله الإمام الطحاوى على ذكر نكاح ساطع هنا من سنن . وقال في كتاب الملاق : وطلاق الكفران جائز عنه ولا يذكر قوله ذلك . وسيأتي قوله في الأئمة : قال أبو جعفر : الكفران عندى في أحكامه كالحنون وبه نأخذ . ولا يذكر قول سيد عثمان وهو أيضا ساطع من الأصول هنا . قلت وما اختاره الطحاوى قول الإمام زمر ومحمد بن سلمة وهو مختار الكرخى من أصحابنا . قال ابن المهام في التتبع : وروى البخارى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال : ليس للحنون والكفران طلاق . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو قول القاسم بن عبد وطاس وروية عن أبي عبد الرحمن واليث واسحق بن راهويه وفي تواترهم ملغصا بالحق .

(٢) وفي المصريح : هذا إذا خرج من دار الإسلام كافرا وأخذ بسفريه ولحق بدار الحرب فإن ظهر مسجون على داره رُدَّ أو أُخذ منه . بل به لا يكون فيه ، فإن جاء ورثته فوجدوه قبل القصة أخذوه شيء . وإذا كان من ذمة شخصه بالقيمة لا إذا كان مثليا فيهم لأخذه ، لأنه لا ذمة له في شخصه سكر حرره . إذا خرج ذميا وأخذ ماله ، هذا إذا خرج كافرا وأخذ من ماله ، وإن خرج منه ما وجد من ماله فإنه يأخذه ، وما كان هالكا ببيع وخروجه من أيدي الزبدة فيه لا يصح شيء من ذلك ولا سبيل له على ذلك .

منذ يوم ارتد كان حراً ، وكانت أمه أم وقد المرتد ، ولم يرث هذا الابن أباه ، وإن كانت هذه الأمة مسلمة ورثه الابن إذا لحق بدار الحرب أو مات على رده أو قتل عليها . ومن ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب قضى القاضي بلحاقه بها فإنه يقضى بعقوبته مديريه وأمهات أولاده وبحلول ديونه ، ويقسم بقية ماله بين ورثته على فرائض الله ، فإن جاء بعد ذلك مسلماً أخذ من ماله ما وجده قائماً في أيدي ورثته ، ولا ضمان له عليهم فيما استهلكوه منه . ومن ارتد من العبيد الذكران البالغين العقلاء استتيب ، فإن تاب وإلا قتل . ومن ارتد من الإمام اللأني كذلك عن الإسلام ردت إلى مولاه وأسر مولاه أن يجبره على الإسلام . وما اكتسب^(١) المرتد من المال في حال رده ثم قتل أو مات عليها فإن أب حنيفة رضى الله عنه كان يقول : هو فيه ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقولان : هو ميراث لورثته من المسلمين كماله الذي كان في مسكه يوم ارتد . وبه نأخذ . ومن ارتد عن الإسلام فقتله رجل قبل استتابة الإمام يده أو قطع له عضواً ، لم يجب عليه في ذلك قصص ولا دية ، ولكنه يؤدب على ما صنع . ومن ارتد عن نصرانية إلى يهودية أو عن يهودية إلى مجوسية ، خلى بينه وبين ما ارتد إليه من ذلك ، ولا يؤخذ بالرجوع [إلى دينه الأول : لأنه لا يؤخذ بالرجوع] من الكفر إلى الكفر . ولا يجب على المرتد عن الإسلام إذا تاب من الردة ورجع إلى الإسلام قضاء ما كان تركه من الصلوات ولا من الصيام ، ولا أداء زكاة عن حوز مر عليه في ماله وهو مرتد : لأنه كمن لا يزال كافراً منذ يوم ولد . وعليه بعد رجوعه إلى الإسلام الحجج من ذي قبل^(٢) . وإن كان صلى صلاة من

(١) وفي القضية وما كتبه .

(٢) نقل من حفظ من يمنية . وفي شرح : وإذا ر - ثم صار كافراً . يز - بعد أسد : لا يجب عليه قضاء ما ترك من مبدت في حالة الردة . ويجب عليه حج وإن حج قبل ذلك . وإن صلى من الصلوات الخمس ثم ر - وهو في الوقت ثم سلم في آخر الوقت فيه يزعمه مددة تدع حاشا .

الصلوات [المس] ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام في وقتها كان عليه إعادتها .
ومن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين أو تنقصه^(١) كان بذلك مرتداً وكان حكمه حكم المرتد في جميع ما ذكرنا من أحكام المرتدين . ومن كان ذلك منه من الكفار ذوى العهود لم يكن بذلك خارجاً من عهده ، وأمر أن لا يعاوده ، فإن عاوده أديب عليه ولم يقتل .

كتاب الحدود

قال أبو جعفر : وإذا زنى المحسن والمحسنة زُججا حتى يموتا ثم غسلا وكفنا وصلى عليهما ودفنا ، ولا جلد عليهما مع ذلك ، ولا يكون الرجل محصناً بامرأته ، ولا المرأة [محسنة] بزوجها حتى يكونا حرين مسلمين بالتين قد جامعها وجاما بالثان ، وهذا قول أبي حنيفة وعمر بن عبد الله رضي الله عنهما وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عنه محمد بن عبد الله رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإمام عن أبي يوسف رضي الله عنه أن النصارى يحصن بعضهم بعضاً ، وأن المسلم يحصن النصرانية ، وأنها لا تحصنه . وإذا زنى الحر البكر والحرمة البكر خلد كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تقرب عليهما مع ذلك . وإذا زنى محسن بغير محسنة أو غير محسن بمحسنة كان على كل واحد منهما حد على حكمه على ما ذكرته . وإذا زنى العبد أو الأمة جسد خمسين جلدة . والزنا الذي يوجب

تت : وفي هذا المختار : باب ارتداد (ويقضى بترك من عادة في الإسلام) لأن ترك الصلاة وانحياز منسية ولمصلحة تبقى بعد الزردة (وسأدى منها فيه يصل ، ولا يقضى) من العبادات (إلا المحج) لأنه بالردة صار كافراً الأسلي بهذا اسم وهو على صلبه أضع فقط . وقد رد المختار ج ٣ ص ٣٣٢ لأن سبه ليت نسكركم وهو ما في جلال غيره من 'صادات التي أداها خروج سبها ؟ ولهذا قالوا إذا مني تظهر مثلاً ثم ارتد ثم تاب في لوقت بعد يظهر لقاء السب وهو الوقت ؟ ولهذا احتسب اقتضاه على ذكر المحج وتمسسته قضاء . هو إعادة لبدء خروج السب . قلت : والإمام احتل الطحاوي ذكر 'صاده أيضاً' هو . وده يخلق عيباً لمع قضاء وهو رجل ملء هذا وقضاه من يديه في حفظ حدود للم . فرمى الله عنه .

(١) وفي غيبة أو نقصه .

ما ذكرنا من الحدود هو الزنا في القرح كالمرود^(١) في السكحلة ، فأما من حمل
 عمل قوم لوط فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : يمزر ويحبس حتى يحدث توبة .
 وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : عليه في ذلك حد الزاني كما ذكرنا ،
 وبه نأخذ . ومن أتى بهيمة كما تؤتى المرأة فلا حد عليه في ذلك ولكنه يمزر ،
 فإن كانت البهيمة له ذبحت ولم تؤكل . وإنما يجب الحد فيها ذكرنا وجوب
 الحد فيه إذا شهد على معاينته أربعة رجال عدول أحرار مسلمون ، ولا يقبل
 في ذلك شهادة النساء مع الرجال ، ولا شهادة على شهادة ، ولا يقبل في ذلك
 شهادة الرجال حتى يصفوا^(٢) الأمر كيف كان وصفاً مصرحاً لا كناية فيه ،
 أو يقرّ به من فعل ذلك عند الحاكم في مجلس حكمه أربع مرات في مجالس
 مختلفة . ولا تقام الحدود بدون ذلك على رجل ولا [على] امرأة . وإذا ثبت
 الحد على الزاني بأربعة شهدوا عليه بذلك وكان محصناً ، أمر الحاكم برجعه ،
 فرجه التهود أولاً ، ثم الحد ، ثم الدس . وإن هرب نُبِع بالخجارة حتى
 يوقى عليه . ويبقى أن يكون الدس إذ حصرو بجمعه ، إذ ن يصفوا صفوفاً^(٣)
 كصفوف الصلاة ، فكلما رجع قوم تنحوا وتقدم غيرهم فرجعوا . وإن رأى الحاكم
 [أن] يأمر بالخفر للمرجوم حفرة يكون فيها حتى يرجع فعل ، وإن رأى أن
 يئمر برجعه بلا حفرة فعل . وأما المرأة فإنه يئمر بالخفر لها حتى توارى في
 الحفرة إلى صدرها . وإن ثبت الحد عليه بقراره وكان محصناً رجه الحاكم أولاً
 ثم الناس . وإن رجع عن قراره ذلك أو هرب حتى بينه وبين رجوعه وخلى
 بينه وبين هربه وذ يبيع . ولا ترجع المرأة إن كانت حاملاً حتى تضع حملها ،
 وأم إن كانت مريضة أو كان الرجل مريضاً وكان محصناً رجه وذ يمنع من ذلك
 مرضهم . ومن كن منهم غير محصن فكان مريضاً أو كانت المرأة نفسها وكان

(١) وفي نسخة كاليل . قلت : مرود بين شئ يكتنر به .

(٢) وفي النسخة : يُلْدن يصفوا .

(٣) وفي مخطوطة : ويبقى أن يكون . الدس حضور رجه به مسود . قلت : وأما رجه .

الوقت الذى حكم عليهما بالجلد^(١) وقتما شديد البرد تخاف^(٢) عليهما منه^(٣) [أخرت] إمامة الحد عليهما [حتى يؤمن عليهما] . ويضرب الزانى قائماً غير محدود بمجرد ، وتضرب أعضاؤه كلها إلا الرأس والوجه والفرج فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه يضرب الرأس أيضاً . وتضرب المرأة فى ذلك قاعدة عليهما ثيابها إلا أنه ينزع عنها الجلد والقرو والحشو . ومن أقر بالزنا بعد حين أقيم عليه [الحد] ، وإن شهدت عليه به بيعة بعد حين لم يتم عليه . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه لا يوقت فى ذلك وقتاً ويقول هو [على] ما يرى الإمام ، وبه نأخذ . وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يوقتان فى ذلك شهراً . ومن شهد عليه أربعة بالزنا وقالوا تصدنا النظر لم يضر ذلك شهادتهم وقبلت . ومن شهد عليه أربعة أنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد ؛ لأنه قد يجوز أن تكون زوجته أو أمته . ومن شهد عليه بالزنا وكان^(٤) محصناً فلم يرجم حتى مات الشهود أو غابوا فإن أباً حنيفة ومحمد رضى الله عنهما قالوا : قد سقط عنه الحد فى ذلك . وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه الأول . وقد روى عنه أصحاب الإملاء أنه يقام عليه الحد ، وأنه لا يبطل موت الشهود ولا غيبتهم ، وبه نأخذ . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فقتضى عليه بذلك ولم يتم عليه الحد حتى أقر بالزنا فإن أبى يوسف رضى الله عنه قال : بطلت الشهادة عليه بذلك وعاد إلى حكم المقر به . فإن أقر به تسعة أربع مرات فى مجالس مختلفة حد^(٥) . وإلا لم يحد . ومما محمد رضى الله عنه فكان يقول : الشهادة على حالها ويحد به بعد إقراره كما كان يحد بها قبل^(٦) لإقراره ؛ إلا أن يقر [تسعة] أربع مرات فى مجلس مختلفة فيحد بالإقرار ويرتفع عنه حكم الشهادة ، وبه نأخذ .

(١) وفى قميصية بعد .

(٢) وفى شية وحاف .

(٣) كان فى الأصل فيه وصوب منه كما فى قميصية .

(٤) كان فى الأصل فسكن والأصوب وكان كما فى قميصية .

(٥) وفى قميصية يحد .

(٦) كان فى الأصل هو وصوابه فى قميصية قس .

باب حكم القذف^(١)

قال أبو جعفر : وإذا قذف الرجل رجلا لم يجب على القاذف حد حتى تثبت حرية المقدوف أو يقر القاذف بحريته ، وحتى تثبت حرية القاذف أو يقر القاذف بذلك من نفسه فيحد القاذف . والحد ثمانون جلدة يضرها القاذف قائما [غير] ممدود^(٢) وعليه ثيابه إلا أنه ينزع عنه الحشو والجلد والقرو . وتضرب المرأة [فيه] جالسة . ولا يجب الحد في القذف إلا أن يكون قذفاً مصرحاً لا كتابة فيه . فأما إن كان عتياً^(٣) غير ذلك أو كان تمريراً فإنه لا يجب حد ولكنه يجب فيه التعزير . وقد كان أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما يقولان لا يبلغ [بالتعزير] أربعين سوطاً ، وقد كان أبو يوسف رضي الله عنه يقول ذلك أيضاً ثم رجع فقال : هو على ما يراه الإمام فيما بينه وبين أقل حدود الأحرار وهو ثمانون جلدة . ينقص من ذلك جلدة واحدة أو ما رآه مما هو أكثر منها ، وبه نأخذ . وروى عنه أيضاً أنه قال : هو على ما يراه الإمام بلا توقيت وقته فيه . وإن لم تثبت حرية القاذف لم يقر عليه من الحد إلا حد العبد ، وهو أربعون جلدة . ومن قذف رجلاً فمعه عنه المقدوف فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما قالا : عفو مطلق وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك . وقد روى محمد رضي الله عنه هذا القول عن أبي يوسف رضي الله عنه . وروى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف رضي الله عنه أن عفو جازم وأنه ليس له مضاربة القاذف به بعد ذلك ، وبه نأخذ . ومن قذف رجلاً فرت المقدوف قبل أن

(١) وفي النسخة باب الحدود في القذف .

(٢) كان في الأصل ممدوداً وصوبت في نسخة غير ممدود لأن يمد لا تمد في مصرع في الممدود .

(٣) كان في الأصل عتياً وصوبت في نسخة عتياً .

يقام له الحد على القاذف سقط الحد عن القاذف ولم يورث عن المقذوف . ومن قَذَف وهو ميت فإنه لا يأخذ بحده إلا أبوه وولده وولد ولده وجده ، ولا يأخذ به من سوام من أخ ولا أخت ولا من أشبههما^(١) من قرابته . ولا حد على من قذف خمية ولا أمة ولا أم ولد ولكنه يعزر على ذلك . ولا حد على من قذف امرأة قد أقيم عليها حد الزنا أو قد وطئت بشبهة رفع عنها فيها حد الزنا ، ولا على من قذف امرأة قد تزوجت نكاحاً فاسداً ودخل بها على ذلك . والرجل فيما ذكرنا كالمرأة . ومن جلد حداً في قذف سقطت بذلك شهادته أبداً ، تاب بعد ذلك أو لم يتب ، وتوبته فيما بينه وبين الله لا فيما سوى ذلك . ومن قَذَف وهو نصراني فحد في نصرانيته لم تجز شهادته في حال النصرانية ، وإن أسلم بعد ذلك جازت شهادته على أهل الإسلام وأهل النعمة . وإن قذف وهو نصراني فضرب بعض الحد في نصرانيته ثم أسلم فضرب ببقية وهو كذلك جازت شهادته . ومن زنى من النصراني ثم أسلم فقتله فاذف لم يحده فاذفه . ومن قذف رجلاً مرات أو قذف جماعة بقول واحد أو بأقوال مختلفة لم يكن عليه بذلك إلا حد واحد . ومن حضر من المقذوفين فطالب القاذف بحده حد [له] ولم يكن عليه لبقية المقذوفين حد سوى ذلك ، وكان الحد الذي أقيم عليه للمقذوفين جميعاً . ومن قذف رجلاً فضرب بعض الحد قليلاً كان ذلك أو كثيراً . ثم قذف آخر فلا حد عليه إلا ما بقي عليه من الحد الأول فإنه يده عليه للمقذوف الأول وللمقذوف الثاني . ومن [قذف من] العبيد أحد من الأحرار مسجين فلا يقيم عليه الحد حتى عتق كان عليه الحد على حاله حتى كان وجب غايه وهو عليها وهو أربعون جلدة . ومن دخل إثنين من أهل الحرب بمن قذف رجلاً مسلماً كان عليه الحد ، وإن زنى عندنا فمن أب حنيفة ومهدى رضي الله عنهما قال : لا يحده في ذلك ، وله تأخذ .

(١) وفي نسخة من شامها .

وقال أبو يوسف رضى الله عنه : يحد فيه كما يحد النوى . ومن أقر أنه زنى بالمرأة غائبة أقيم عليه الحد ، فإن حضرت المرأة بعد ذلك فصدقته وأقرت بمثل الذى أقر به أقيم عليها الحد أيضاً ، وإن كانت حاضرة فى وقت إقراره فكذبته فيها أقر به وطلبت أن يحد لها حد القذف فيها رماها به ، حد لها حد القذف فى ذلك ولم يحد فى الزنا الذى أقر به ، وإن لم تحضر حتى يقام عليه حد الزنا ثم حضرت فطالته بحد القذف لم يحد لها ؛ لأننا قد أحطنا علماً أنه لا يجب عليه الحدان جميعاً وأن الذى يجب عليه أحدهما ، فإذا أقيم عليه أحدهما لم يقم عليه الآخر منهما . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فلم يقض القاضى بشهادتهم حتى يرجع أحدهم حدوا جميعاً حد القذف ، وإن قضى القاضى بشهادتهم ورجع للشهود عليه ثم رجع أحدهم فإن عليه ربع الدية المشهود عليه ، وعليه الحد فى قذفه إياه ، وإن رجع أحدهم بعد ما قضى القاضى بشهادتهم وقبل إقامته الحد على مشهود عليه فإن أنا حيفة رضى الله عنه كان يقول يحدون جميعاً . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهم يحد اراجع^(١) حصة ولا يحد الباقيون ، وبه أخذ . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فجاءوا متفرقين حدوا جميعاً حد القذف ، وإن تقبل شهادتهم إذا جاءوا مجتمعين أو جاءوا إلى الحاكم فى مجلس واحد قبل قيمه منه وإن تفرقوا فى المحي . ومن قذف رجلاً بالزنا فقال له رجل صدقت حد الرجل الأول ولم يحد الثانى ، وإن قال له صدقت هو كما قلت حداً^(٢) جميعاً . ومن كان له عبد وللعبد أم مسلمة حرة قد ماتت فقذفها مولاه لم يكن لعبد أن يأخذها . ومن كان له ابن وقد مات أمه وهى حرة مسلمة فقذفه أو له لم يكن لابنها أن يأخذ أباه معها . ويأخذ غيره ممن يجب له أن يأخذها . ومن قذف امرأة حرة مسلمة وماتت بن صراى وقذفه مسلم كان الابن النصرانى أن يأخذ القذف بحمد . وكذلك إن كان لابن عبداً ممن

(١) وكان فى الأصل اراجع وفى نسخة رجع مكن رجع وهو صواب .

(٢) وفى النسخة يحدون .

تذف امرأة ميتة نصرانية أو أم ولد ولها ولد حر مسلم لم يكن عليه حد ، لأنه إنما تذف من لاحت عليه في قذفه . وإذا قدمت المرأة من بعض البلدان ومها أولاد لا يعرف لهم أب قذفها رجل فلا حد عليه [ومن شهد عليه أربعة بالزنا وهم عيان أو محدودون في قذف حدوا جميعاً] . ومن شهد عليه أربعة فإني أحرار مسلمون بالزنا فردت شهادتهم ، انقسم فلا حد عليهم . ومن قال لرجل في غضب لست بابن فلان الذي يدعى له ضرب الحد ، فإن قال ذلك في غير غضب لم يكن عليه حد . ومن قال لرجل أنت ابن فلان لعمه أو لخاله أو لزوجه أمه لم يحد . ولو قال لست بابن فلان لجدته لم يحد . ومن قال لرجل يا زاني ^(١) فقال لا بل أنت ، حد كل واحد منهما لصاحبه . ومن قال لاسرأته يا زانية فقالت لا بل أنت فإنها تحد ولا تلعن . ومن قال لاسرأته يا زانية فقالت زني بك فإنه لا حد على كل واحد منهما ولا لعن . ومن أقر أنه زنى [باسراة] أربع مرات في محاليس مختلفة ^(٢) فقالت : بل تزوجني فإنه يجب عليه الصداق ولا حد عليه ، وكذلك لو أقرت امرأة بالزنا أربع مرات في محاليس مختلفة لرجل بعينه ، وقال الرجل بل تزوجتها ، فإن عليه الصداق أيضاً ولا حد عليه . ومن تزوج من المحوس ذات محرّم منه ودخل بها ثم أسلم جميعاً قذفه . رجل فإن أباً حنيفه رضى الله عنه قال يحد . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهم : لا يحد . ومن قال لسليلة يا فاسق أو يا خبيث أو يا سارق عزز . ومن قال لرجل زنا في الجبل ثم قال عني صمود فإن أباً حنيفه وأباً يوسف رضى الله عنهما قالا : يحد . وقال محمد رضى الله عنه : لا يحد . ومن قال لرجل : زانية لم يحد . ومن قال لاسرأة يا زاني حد . ومن قال لمرءى : عصى يحد . لأنه لا يحد إلى غير بلد .

(١) كان في أصوله - سيرة - وسوسة - يحد .

(٢) من حد في قوله من كان منكر مختصة في سائر أرايح من كتاب الحرة ساقط من الأصل لأمرى - وردده من نسخة شيخ الإسلام بن تيمية -

ومن قال لرجل يا ابن الخياط وأبوه ليس كذلك لم يكن بهذا قاذفا له . ومن قال لرجل لست من العرب وهو منهم لم يحد ؛ لأن ذلك قد يقع على قذف الآباء العليا التي لا حد على قاذفها .

كتاب السرقة

ولا يقطع السارق في سرقة حتى يكون عشرة دراهم فصاعدا أو ما يساويها بعد أن يخرجها من حررها ، ولا يقطع إن أخذ قبل أن يخرجها من حرزها ، وحرزها الدار التي سرق منها^(١) إذا كانت منزلا واحدا ، فإن كان منازل^(٢) مختلفة فحتى يخرجها إلى ساحتها ولا يقطع من سرق متقالا من ذهب حتى يكون المتقال يساوي عشرة دراهم [فصاعدا ولا يقطع من سرق نقرة فضة وزنها عشرة دراهم ولا تساوي عشرة دراهم] مضروبة . ولا يقطع من سرق عشرة دراهم زئفة أو بهرحة إذا كانت لا تساوي عشرة دراهم بياض . ولا يقطع في شيء ، ما ذكرنا إلا بنص صواب السرقة وخصومته فيها . ومن قطع في شيء مما ذكرنا وهو قائم رد على المسروق منه . وإن كان قد هلك استهلاك السارق أو باستهلاك غيره فلا ضمن على السارق في ذلك ، وإن كان الذي استهلكه غير السارق كان للمسروق منه أن يضمن المستهلك^(٣) قيمته ، وإن كان هلك في يد رجل أودعه بإياه السارق لم يجب على السارق ولا على المستودع فيه ضمان ؛ لأننا لو ضممنا المستودع رجع به على السارق ، وكنت لو كنت السرقة ثوبه في جميع ما وصفد . وإن صاح الثوب مسروق في يد مستأجر متخذه من السارق فلا ضمان على السارق ، وإذا عي المتأجر لأ. وصفا للمتأجر قيمته رجع به على سارق . ونوضح التهمة في يد مستأجر متخذه من سارق كان مسروق منه أن يضمن مستأجره قيمة ثوبه : لأنه قد ضمه . هـ . لكن ، أن يرجع السارق إلى ربه .

١ سرق رجل من بيتي سرقة واحدة

٢ كان من أهل بيتي سرقة واحدة

٣ كان في بيتي سرقة واحدة وضمتها

ولو ضاع الثوب في يد مبتاع له من السارق كان للمسروق منه أن يضمن المبتاع قيمة الثوب : لأنه ههنا إنما يرجع على السارق بالثمن الذي كان دفعه إليه ، ولا يرجع عليه بالقيمة التي كان ضمه . وكل من درى عنه القطع في السرقة وجب عليه ضمان السرقة . ولا قطع على رجل فبا سرق من زوجته ، ولا على امرأة فبا سرق من زوجها ، ولا قطع على من سرق من ذى رحمه المحرمة عليه . ومن سرق من أمه من الرضاعة قطع في ذلك إذا بلغ ما يقطع فيه . ومن سرق سرفات مختلفات فرضه أحد المسروق منهم فقطع له كان ذلك القطع للسرفات كلها ولم يضمن شيئا منها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : لا ضمان عليه فبا سرق لمذى رفته خاصة حتى قطع^(١) له وعليه الضمان الآخرين ، وبه نأخذ . ولا قطع على جماعة في سرقوا حتى يكون ماسرقه كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا . ومن سرق من رجلين عشرة دراهم سرقة واحدة قطع فيها . ولا قطع على من سرق من الغنائم ، ولا على من سرق من بيت مال المسلمين ، ولا على من سرق من الحرم . ومن سرق من مسجد جماعة تبيتا من تحت رأس رجل ، أو من حجره ، أو من هو بيعت بكون صاحبه حافظا له مما يساوى ما يجب فيه التقصير قطع . ولا قطع على محتس ، ولا [على] متنبه ، ولا [على] خائن ، ولا على عبد رجل في سرقة من مال زوجة مولاه ، ولا على عبد امرأة في سرقة من مال زوجها . وإذا سرق الرجلان سرقة فقال أحدهما هي لي درى "تقصير شهما جميعا وضمة سرقة ، وهن لم ندعها"^(٢) واحد منهما ولكن "حذمه هرب وأخذ الآخرين" أبي حنيفة رضى الله عنه "لمرة لا يقطع ، وبه نأخذ"^(٣) ، ثم رحمه "بر حصة رضى الله عنه قدر : بقطع . وبه أخذ أبو يوسف ومحمد

(١) وفي نسخة حين جمع .

(٢) كذا في الأصول . صحيح . وبه وصوب محمد بن أبيه .

(٣) وفي نسخة قوله : وبه "أخذه مؤخر عن نوه : وبه أخذ أبو يوسف ومحمد .

رضى الله عنهما . ومن سرق سرقة فلم يقطع فيها ولم يخاف حتى ردها إلى المسرور منه ، أو وهبها له المسرور منه فلكها عليه بذلك ، أو ملكها عليه بغير المحبة لم يقطع فيها . ومن قضى^(١) عليه بالقطع ثم وهب له المسرور منه السرقة فلكها بذلك عليه فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالا : لا يقطع أيضا ، وكذلك روى محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما ، وبه تأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإجماع إنه يقطع . ومن كانت في يده ودية فسرقتها منه سارق كان للمودع أن يقطع السارق ، وكذلك إن كان غاصبا كان له أن يقطع السارق . ولرب السرقة أن يقطع السارق في الوجهين جميعا^(٢) . ومن سرق ثوبا فقطع فيه أو لم يقطع ، ثم سرقه منه سارق لم يقطع . ومن سرق ثوبا فقطع فيه ، ثم سرق مرة أخرى لم يقطع . ومن سرق غزلا قيمته عشرة دراهم فقطع فيه ، ثم سجع ذلك الغزل ثوبا فسرقه مرة أخرى قطع . ومن طر^(٣) من رجل دراهم كانت معه مما يجب في مثلها القطع فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : إن [كان] طر^(٣) من خارج الحكم لم يقطع ، وإن كان طر^(٣)ها من داخله قطع . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : يقطع في الوجهين جميعا ، وبه تأخذ . ومن سرق فضة أو ذهب يساوي عشرة دراهم فقطع في ذلك وقد عمل الفضة دراهم أو الذهب دينار فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : تؤخذ الدراهم والدينار فيردن عن المسرور منه . وقال أبو يوسف

(١) وفي البيهقي وإن قضى .

(٢) والمراد من رب السرقة ملك لمن دون الأمير ومحب . قال في شرح : ويقع بمصومة المودع (أي الأمير) والستير والستير والتاجر ومن كانت يده مائة . وكذلك إذا كانت يده مائة مودع مودع يقطع كما إذا سرق من يده مائة أو كانت في يده مائة مودع أو كان مقوماً فقد فسد . وإن ربح لأبى بمصومة هؤلاء قطع . وهمو^(٢) قطع بمصومة المالك . قلت : المراد من الوجهين ودية ومحب وفي حكمها .

(٣) طر شيء قديمه ، وطر للثوب شقه ، وطرر ثوب ثوبين أي ردهم وجمعهم ثوب شقة من صاحب ثوب .

ومحمد رضى الله عنهما : لاسليل له عليهما^(١) ، ومه تأخذ . ومن سرق من رجل حديد افعله كوراً ثم قطع فيه لم يكن للمسروق منه على السكوزسيل في قولهم جميعاً^(٢) ومن أقر بالسرقة عند الإمام مرة واحدة قطع في قول أى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، ولم يقطع في قول أى يوسف رضى الله عنه حتى يقر مرتين ، وبه تأخذ . ولا تقبل شهادة النساء في سرقة ولا في حد ولا في قصاص ، ولا تقبل في ذلك شهادة على شهادة . ولا قطع على من سرق مصحفاً وإن كان منفضاً ولا قطع في طير ولا في صيد وإن علت قيمتهما^(٣) . ولا قطع فيها نفسد من نحو التاكة واللعن والطعم الذى هو كذلك وإن علت قيمته . ولا قطع في شيء من الخشب إلا في الساج إذا ساوى عشرة دراهم فصاعداً . هكذا روى محمد عن أبى يوسف عن أى حنيفة رضى الله عنهما أن القنا في ذلك كالساج فإنه يقطع فيه كما يقطع في الساج ، وبه تأخذ . وقد روى أصحاب الإمام عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهما أن القنا في ذلك كالساج فإنه يقطع فيه كما يقطع في الساج ، وبه تأخذ . وقد روى أصحاب الإمام عن أبى يوسف رضى الله عنه أيضاً أنه قد كان خاف أباً حنيفة رضى الله عنه في ذلك فقال يقطع في الخشب كله إذا بلغت قيمته قيمة ما يقطع فيه . ولا يقطع في رزنيخ^(٤) ولا في نورة ولا في مفر^(٥) . ومن سرق قصوصاً خضرأ أو ياقوتاً أو زبرجداً يساوى ما يجب فيه التقطع قطع . ومن سرق تيناً فله انتهى به إلى باب التت الذى

(١) فى شرح وينا بينه وبين الله تعالى وجب أن يردوا .

(٢) وفى شرح : لاصل فى هذه المسألة أن فى كل موضع يقطع حق المصوب منه من الميه يقطع حق سرقة منه ، وكل موضع لا يقطع حق المصوب منه لا يقطع حق السرقة منه وإذا نصب قرعة مصرم جرد لا يقطع حق المصوب منه عنه فى حنيفة ، كذلك ماها فى السرقة وعند يوسف ومحمد يقطع . وروى حرياً أو محسناً أو صمراً أو ما أشبه ذلك لجلها أو يقطع من ماله ماله . وروى كذلك لأحمد . وإن كانت تمام عدداً يكون للشارق بالاجاز . وروى عنه محمد . يكون المرقع به وبه يقطع كثيراً كثيرة ذكرها الشارح .

(٣) وفى شرح : لاصل فى هذه المسألة أن فى كل موضع يقطع حق المصوب منه من الميه يقطع حق سرقة منه ، وكل موضع لا يقطع حق المصوب منه لا يقطع حق السرقة منه وإذا نصب قرعة مصرم جرد لا يقطع حق المصوب منه عنه فى حنيفة ، كذلك ماها فى السرقة وعند يوسف ومحمد يقطع . وروى حرياً أو محسناً أو صمراً أو ما أشبه ذلك لجلها أو يقطع من ماله ماله . وروى كذلك لأحمد . وإن كانت تمام عدداً يكون للشارق بالاجاز . وروى عنه محمد . يكون المرقع به وبه يقطع كثيراً كثيرة ذكرها الشارح .

(٤) روى عنه محمد . يكون المرقع به وبه يقطع كثيراً كثيرة ذكرها الشارح .

(٥) روى عنه محمد . يكون المرقع به وبه يقطع كثيراً كثيرة ذكرها الشارح .

سرقه فيه رماه إلى غيره^(١) فأخذه ثم خرج^١ فذهباً جميعاً لم يقطع واحد منهما ، وإن رمى به خارجاً من البيت ثم أتبعه فأخذه قطع . ومن سرق ما يساوى ما يجب فيه القطع فلم يقطع فيه حتى قصت قيمته فصارت دون ما يجب فيه القطع قطع . ومن دخل عليه جماعة فولى رجل منهم أخذ متاعه وحمله قطعوا جميعاً . ومن كان نائمًا في طريق من الطرقات ومعه متاع فكان حيث يكون حافظًا لمتاعه فسرقه سارق قطع . ومن سرق من إبل قيام عليها أحلامها أو كانت تسير فشق جوارثا فسرق ما فيه وهو ما يجب فيه القطع قطع ، وإن سرق الجوالق بعينه لم يقطع . ولا يقطع النباش^(٢) في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ويقطع في قول أبي يوسف رضى الله عنه كما يقطع فيما سرق من الحى . ومن سرق من حانوت تاجر قد أذن للناس في دخول حانوته ضمن ماسرق ولم يقطع فيه . والنساء في السرقة كالرجال . ولا يقطع صبي ولا يحنون فيما سرفا ولكنهما يضمنان ذلك . ولا قطع^(٣) في سرقة دف ولا طبل ولا عزم^(٤) ولا في سرقة كلب ولا فهد . ولا قطع^(٥) في سرقة تمر^(٦) من رهوس النحل ، ولا في حنطة وهي [في] سنبل في منبتها ، ولا في ثمر ولا [في] كثر^(٧) . وإن حرز الثمر^(٨) وجعل في حظيرة وأعلق عليه باب أو حصدت الحنطة ففعل فيها مثل ذلك كان على من سرق منها ما يجب فيه القطع [القطع] . ومن سرق صبيًا حرًا لم يقطع ، كان عليه حلى أو لم يكن ، وإن كان مملوكًا قطع إذا ساوى ما يجب فيه

(١) كان في الأصل إلى عبده والصواب ما في الميضية إلى عبده .

(٢) النباش القى يمش القبور أيذهب ما كان الموتى .

(٣) وفي الميضية ولا يقطع .

(٤) يقال رمى إذا رمى بالفتح في القصب ونحوه والقصب يسمى زسرا أى الكثر يزور .

وهو الذى يرمى بالمارسية : في .

(٥) وفي الميضية يترقى رهوس .

(٦) وفي الميضية ولا أكثر والصواب ولا أكثر ، والكثير خمار كفى لفسد .

والجار شحم الحنطة .

(٧) وفي الميضية : كثيرة .

القطع . ومن سرق ثوباً ولم يخرج^(١) من حرزه حتى شقه بصفتين فإنه إن كان يساوى بد شقه إياه ما يجب فيه القطع قطع إذا طلب ذلك رب الثوب ولم يكن عليه فيما شق من ثوبه ضمان ، وإن كان لا يساوى ذلك لم يقطع وكان رب الثوب بالخيار إن شاء أخذ ثوبه مشقوقاً وضمن الجاني قيمة ما نقصه ، وإن شاء سلم ثوبه إلى الجاني وضمنه قيمته صحيحاً ، وإن قال رب الثوب أنا أضمن الجاني قيمة ثوبى صحيحاً وأسلم إليه ثوبى وقيمة ثوبه مشقوقاً ما يجب فيه القطع كان له ذلك ورفع^(٢) بذلك القطع عن السارق ، وهذا كله قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما فى قول أبى يوسف وقياس قول محمد رضى الله عنها فإنه لا يقطع فى شيء من ذلك ؛ لأن السارق لم يخرج السرقة من حرزها حتى وجب عليه صلتها ، وبه نأخذ . ومن سرق شاة فلم يخرجها من حرزها حتى ذبحها لم يقطع فى قولهم جميعاً وإن كانت قيمتها مذبوحة تبلغ ما يجب فيه القطع ؛ لأنه لم يخرجها حتى صارت لحماً لو سرقه لم يقطع . قالوا : ويجب على السارق إذا وجب عليه القطع قطع يده اليمنى من لفصل ، فإن كانت يده اليمنى ذاهبة مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى من لفصل ، وإن كانت رجله اليسرى قد قطعت قبل ذلك لم يقطع منه بعد ذلك شيء . وضمن السرقة واستودع السجن حتى يحدث توبة ، فإن كان أشل اليد اليمنى صحيح اليد اليسرى قطعت يمينه الشلاء ، وإن كانت يمينه صحيحة وضاع شلأه لم يقطع ؛ لأنه لو قطع صار ذاهباً "يدين جميعاً" ، فإن كانت يداه صحيحين ورجله الشمال يابسة قطعت يده اليمنى ، وإن كانت لرجل يمينى يابسة والشمال صحيحة ويدها صحيحتان لم يقطع أيضاً . ومن وحب عليه القطع فى السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه كان له على القاطع مثل الذى كان يجب له عليه لو لم يسرق^(٣) من القصاص ومن

(١) كان فى أصل ولم يخرج و صواب ما فى غيبة ولم يخرج .

(٢) وفى غيبة ودمع .

(٣) وفى غيبة لم يسرقه .

التيهية ، ولم يقطع بهسد ذلك في تلك السرقة . ومن سرق وإيهاماً يديه^(١)
 حقلوعتان لم يقطع ؛ لأننا لو قطعنا يده اليمنى لم يبق له من يده إلا يده اليسرى^(٢)
 وهي كالذاهبة ، وكذلك لو كان قد ذهب من يده اليسرى ثلاث أصابع أو
 أصبعان سوى الإبهام لم يقطع يده اليمنى ، وإن كان الذاهب منها أصبعاً واحدة
 سوى الإبهام قطعت يده اليمنى وكانت يده اليسرى كالصحيحة . ومن سرق
 من نصراني خراً لم يقطع فيها . ومن سرق فأسر الإمام يقطع يده اليمنى يقطع
 الأمور^(٣) يده اليسرى عمداً أو خطأ فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : لا ضمان عليه .
 وقال أبو يوسف رضي الله عنه : إن كان فصل ذلك خطأ فلا شيء عليه ، وإن
 كان فصل ذلك عمداً ضمن . وما أقرب العبد مما يوجب العقوبة في بدنه من
 سرقة لمال قد استهلكه قيل إقراره أو لمال بينه في يده وكذبه مولاه
 وادعى للمال لنفسه والعبد مأذون له في التجارة ، ومن قتل عمداً^(٤) ومن قذف
 حصنة ، صدق على ذلك [كله] وأقيم عليه الواجب فيه ، وإن كان محجوراً
 عليه فأنقر سرقة عشرة دراهم في يده من رجل وصدق ذلك الرجل وكذبه
 مولاه في ذلك وادعى الدرام لنفسه ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : أقطعه
 وأدفع الدرام إلى المقر له بها . وقال أبو يوسف رضي الله عنه أقطعه وأدفع الدرام
 إلى مولاه . وقال محمد رضي الله عنه : أدفع الدرام إلى مولاه ولا أقطعه ، وبه
 نأخذ . وهو قول زفر . وإذا قطع القوم من أهل الإسلام أو من أهل النمة
 الطريق على قوم^(٥) من أهل الإسلام أو من أهل النمة فلم يأخذوا مالاً ولم
 يقتلوا أحداً ثم ظهر عليهم الإمام فنام ، والنفي حبسهم حتى يمدوا توبة ، وإن
 خرجوا فبحروا قوماً جراحات ولم يأخذوا مالاً ولم يقتلوا نكساً ثم أخذوا اقتصر

(١) وفي النسخة إيهاماً يديه .

(٢) وفي النسخة يبق له إلا أربع أصابع من يده يسرى .

(٣) وفي النسخة أو قتل عمداً .

(٤) وفي ثلثي على مريق .

منهم مما كان فيه القصاص وأخذ منهم الأرش مما لا يستطلع فيه القصاص وكان ذلك إلى الأولياء ، وإن خرجوا فأخذوا المال وجرحوا قتلهم أيديهم وأرجلهم من خلاف وبطلت الجراحات ، وكذلك إن كانوا قتلوا قتلوا وبطلت الجراحات ، فإن أخذوا المال وقتلوا قتلهم الإمام ولم يقطع لهم يداً ولا رجلاً ، ولم يوجب عليهم فيما أخذوا من الأموال ضماناً ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه من قوله أنهم إذا أخذوا المال وقتلوا أن الإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ، وإن شاء قتلهم ولم يقطع أيديهم وأرجلهم ، والقول الأول أجود . والصلب للذكور في آية الحاربة التي أخذ هذا الحكم منها هو الصلب بعد القتل في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : الإمام بالخيار إن شاء قتلهم ثم صلبهم ، وإن شاء صلبهم أحياء ثم قتلهم مصلوبين ، وإن لم يقدر الإمام على قطاع الطريق حتى جاءوه تأثيبين فإنه توضع عنهم ^(١) حقوق الله عز وجل التي كانت تقام عليهم لو لم يتوأوا ، ويرجع ^(٢) حكم ما أصابوا من القتل ومن الجراحات [إلى] أولياء القتولين وإلى المجروحين فيكون حكمهم في ذلك كحكمهم لو أصابوا ذلك على غير قطع الطريق . ولا يكون قطع الطريق في مصر من الأمصار ، ولا في مدينة من المدن ، ولا بين مدينتين [ولا بقرب مدينة من المدن ، ولا بقرب مصر من الأمصار] في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه الذي رواه عنه محمد رضى الله عنه . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنهم إذا كابروا ^(٣) أهل مدينة من

(١) وفي نسخة عليهم .

(٢) كان في الأصل ويرجعوا والصواب ويرجع كما في المصنف .

(٣) كبره عنه رضى الله عنه عن حقه جرده وكثير الرجل في ماله أخذ منه غنوة وقهرا هو مكابر عليه .

للدائن ليلا إلى مدينتهم كانوا في ذلك في حكم قطاع الطريق^(١) ، وبه نأخذ .
وإن كان الذي ولّى القتل من قطاع الطريق بعضهم كان حكم ذلك حكمكم
لو ولوه كلهم ، وسواء قتلوا بحجر أو بسيف أو بسم أو بسيف في ذلك ، وإن كان في
قطاع الطريق ذو رحم محرم من المقتول عليهم الطريق لم تتم عليهم الحدود ،
وقتل الذين ولوا القتل ، وكان ذلك إلى الأولياء دون الإمام . والحكم في قطاع
الطريق فيما يقطع من أيديهم وأرجلهم حكم السراق في جميع ما وصفنا ، من
شلل أيديهم وأرجلهم ، ومن يبوستها ، ومن ذهب بعضها . والنساء والبيد
في قطع الطريق كالرجال وكالأحرار في جميع ما وصفنا . ولا يكون على قطاع
الطريق فيما أخذوا من الأموال ما يوجب أخذ الأموال في ذلك من العقوبة حتى
يكون الذي يصيب كل واحد منهم من ذلك المال إذا قسم على عدده عشرة
درهم فضاء أو قيمتها .

كتاب الأشربة وأحكامها

وما يجب فيه الحدود منها ومقادير الحدود فيها

قال أبو جعفر : وتبيذ الزبيب النقي إذا لم يطبخ فلا بأس به ما لم يفل
واشتد ، فإذا غلا واشتد فلا ضير فيه . وكل شيء من الأبيذة سوى نبيذ
الزبيب النقي^(٢) من العسل والذرة والزبيب والتمر وما سواه ، عتق أو لم يعتق ،

(١) اعلم بأن قطع الطريق إنما يكون بعد أن تستجمع شرائطه ، وشرائطه هي أن يكون
لهم قوة وشوكة ومنعة فتنتفع الطريق بهم ، ولا يكون بين فريقين ، ولا بين مصريين ولا مدينيين ،
وأن يكون بينهم وبين مصر مسيرة سفر ، فإذا وجدت هذه الأشياء يكون قاطع طريق ولا مالا ،
حكمنا ذكر في ظاهر الزبابة . وروى عن أبي يوسف أنه قال : إن كان أقل من مسيرة سفر
أو كانوا في مصر ليلا فانه يجري عليهم (حكم) قطاع الطريق وهو أن يقطع أيديهم وأرجلهم
والبيد البصري . واقتضى عن قول أبي يوسف . انتهى - في شرح المختصر نسيح لامة هي بن
محمد لاسيحياني .

حُلط بعضه ببعض أو لم يخلط ، بعد أن يطبخ ، فلا بأس به ، وإني للمسكروه
 نبيذ الزبيب للملح إذا غلا ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضي الله عنه الذي
 رواه محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما عنه في كتابه الأثرية من الأصول .
 وقوله دوى هشام بن عبيد الله رحمه الله^(١) أن أبا حنيفة رضي الله عنه كره
 جميع الزبيب وجميع البسر وتجميع التمر ، يعني إذا غلا ، وأنه لا يرى بشور ذلك
 من تجميع التين والإجاص^(٢) . وقال أبو يوسف رضي الله عنه في المتق
 من التمر والزبيب نكروه ونهى عنه . وقال محمد رضي الله عنه بعد ذلك :
 ما أسكر كثيره فأحب إلى ترك شربه ولا أحرمه ، ، وبه نأخذ . قال محمد
 رضي الله عنه : وأكره تجميع التين والإجاص وتجميع الدوشاب وتجميع الشهد^(٣) .
 قال هشام : وكان محمد رضي الله عنه يقول : من صلى وفي ثوبه ما يسكر
 كثيره أكثر من مقدار درهم أعاد الصلاة ، وبه نأخذ^(٤) . ومن شرب من
 النبيذ فسكر حُد في قولهم جميعاً . ثم يحتلفون في السكر الذي يوجب هذا
 الحد ؛ فأما أبو حنيفة رضي الله عنه فكان يقول : هو الذي لا يقل صاحبه
 الأرض من السماء ولا المرأة من الرجل . وأما أبو يوسف رضي الله عنه
 فروى عنه أصحاب الإمام أنه قال : إذا كان أكثر كلام صاحبه الاختلاط
 حُد ، وبه نأخذ . وقد كان قوله الأول كقول أبي حنيفة رضي الله عنه وهو
 قول محمد رضي الله عنه . والحد في قولهم جميعاً ثمانون جلبة . وحد المتك

-
- (١) كان في الأصل هشام بن عبد الله والصواب هشام بن عبيد الله مصغراً وهو الراوي من
 أصحاب الإمامين أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما .
 (٢) وفي تذكرة داود الأصبلي : إجاز هو الخوخ ، والركش منه بالفارسية هو البرقوق
 بمصر ، وألوجه بالجمية ، والبيصري يحب ، والفاء ألوجه الأبيض السكر وحيون البقر بالغرب .
 قلت : والخوخ في نجدية شفتائو وهو غير ألوجه ، وما صورته في المنجد يعلم منه صورة اسوداوناك
 بالفارسية . والله أعلم .
 (٣) وهو اسم تمل بالفارسية .
 (٤) وفي القليزية مكانه قال أبو جعفر وهذا الوجه أجود ، وكذلك كان ابن
 أبي عمير يقول .

في ذلك مثل نصف حد الحر أو بعون جليلة . والله في جميع ما ذكرنا كالرجال ، إلا أنهم لا يضرين قياماً كما يضرب الرجال إنما يضرين قعوداً . والماليك في سائر حدودهم في قذهم وفي زناهم على النصف من حدود الأحرار . والمصير حلال شربه ما لم يخل ويقذف بالزبد ، فإذا كان ذلك منه فقد صار خراً . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه [قال] : إنه إذا خلا [وإن] لم يلق بالزبد فقد صار خراً ، وبه نأخذ . فن شرب شيئاً من هذه الخمر بعد ذلك قليلاً كان أو كثيراً من الأحرار أقيم عليه حد الحر ثمانون جلدة . ومن شربها من الماليك أقيم عليه حد الماليك أربعون جلدة . ولا يخل الانتفاع بها للرجال ولا للنساء ولا للصبيان ، ولا في مداواة جراحهم بها ، ولا في استعمالها على حال من الأحوال ، فإن صارت خللاً حلت وجاز بيعها أو الانتفاع بها ، وسواء صارت خللاً بذاتها أو بعلاج عولجت به حتى صارت كذلك . ومن كانت عنده خمر فطرح فيها ممكاً وملحاً حتى صارت مري . فلا بأس به في قول أنى حنيفة ^(١) رضى الله عنه ، ولم يحك محمد رضى الله عنه في ذلك خلافاً . وروى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف رضى الله عنه : أن الخمر إن كانت هي الغالبة فكما قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وإن كان ما جعل فيها هو الغالب عليها فلا ضير في ذلك ، وبه نأخذ . ومن صب خراً في حنطة فقد أفسدتها ،

(١) وفي البسوط ناقلاً من الأصل : قلت فالخمر يطرح فيها السمك والملح فيصنع مري ؟ قال : لا بأس بذلك إذا تحولت من حال الخمر . من ٢٧ ج ٢٤ . وفي الفرج : ولو طرح فيه الملح أو السمك حتى صار مري فإنه يخل شربه في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا كانت الغلبة للشمر يخل ويظهر ، وإن كانت الغلبة للسمك والملح فلا يخل ويكون نجساً ، وهكذا ذكر الطحاوي قول أبي يوسف . والخمر إذا صارت خللاً فتمخل فيها حتى الملوحة ولكن فيها بعض المرارة فإنها لا تكون خللاً حتى تذهب المرارة عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد قليل الملوحة يخل ؟ لأن من أصل أبي حنيفة أن يخل قليل التغير من المصير إلى الخمر لا يصير خللاً ، كذلك يخل التغير من الحمرة إلى الخلية لا يصير خللاً عنده ، وعند أبي يوسف ومحمد يصير خللاً خراً كذلك يخل التغير من الحمرة إلى الخلية . وعند أبي يوسف ومحمد يصير خللاً ، ولو ذهبت المرارة كلها تصير خللاً بالإجماع ، هذا إذا تخللت بنفسها ، وأما إذا خلقتها صاحبها بالعلاج بالثعالب أو غيره يخل عندنا ، وعند الشافعي لا يخل له لتخليل ولا يخل له ، إذ صارت خللاً .

فإن غسلت وطبخت فكانت الخمر غير موجود لها طعم ولا ريح^(١) فلا بأس
بأكلها . ولا ينبغي سقي البهائم الخمر . ومن كان له عصير فلا بأس عليه بيعه ،
وليس عليه أن يقصد بذلك إلى من يأمنه أن يتخذ خمرًا دون من يخاف
ذلك عليه . لأن الصير حلال فيبيحه حلال كبيع ما سواه من الأشياء الحلال
عما ليس على بائعها الكشف^(٢) عما ينقله المشتري فيها . ومن كانت له شاة
فشرت خمرًا ثم ذبحها ساعته لم يحرم عليه بذلك لحمها . ومن اضطر وخاف
الموت من العطش ولم يجد إلا خمرًا كان له أن يشرب منها ما يأمن به الموت
على نفسه ثم يكف عما سوى ذلك منها ، وكذلك من اضطر إلى ميتة أو إلى
لحم خنزير فإعما يمل له من ذلك ما يمسك به نفسه ثم يهودان حرامًا
عليه . وضرب الشارب كضرب الزاني في جميع ما وصفنا في^(٣) ضرب الزاني
في كتاب حدود الزنا والتعزير أشد الضرب . وضرب الزاني أشد من ضرب
الشارب ، وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف . والضرب في ذلك كله
لامد فيه ، وبسوط لا ثمة له . ولا ينبغي للجلاد في ذلك إبانة إبطه وإعما
ضربه دون ذلك . ويجرد المضروب في ذلك كله ، إلا القاذف خاصة فإنه
يضرب وعليه ثيابه ، إلا أنه ينزع عنه جلد أو فرو أو حشو إن كان فيها .
ولا يحد من وجد منه ريح خمر ، ولا من قاء خمرًا ، لأنه قد يجوز أن يكون
أوحده مكرها . وطلاق السكران وعتاقه وأفضاله كلها وأقواله كأفصال الصحيح
وكقوال الصحيح إلا الزدة فإن زوجته لا تبين منه بهذا ، وهذا قول أبي حنيفة
ومحمد رضي الله عنهما . وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عنه
محمد رضي الله عنه . وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف رضي الله عنه

(١) وفي نفيضة غير موجودة لأنها ولا ريحاً .

(٢) وفي نفيضة تنكشف .

(٣) وفي نفيضة من مكان في .

أن زوجته تبين منه برده . [قال أبو جعفر : السكران عندي في أحكامه كالجهنم ^(١) ، وبه تأخذ] . ومن طليخ عسيراً من عسور العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم غلا بعد ذلك فلا بأس به في قولهم جميعاً . ولا بأس بشرب ما انتبذ ^(٢) في الدباء والتفير والحتم والرزق ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة ذلك بعد نفيه عنه . ومن شرب من أهل النعمة خراً أو ماسواها مما يسكر كثيره فلا حد عليه في ذلك وإن سكر ، وهكذا روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم ، ولم يحك فيه خلافاً بين واحد منه ومن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وبه تأخذ . وقال الحسن بن زياد لا حد عليه في ذلك ، إلا أن يسكر ؛ فإنه إن سكر حد في ذلك كما يحكم المسلم .

كتاب السير والجهاد

قال أبو جعفر : الجهاد واجب إلا أن المسلمين في سعة ما لم يحتج إليهم . ومن كان له أبوان لم يجهد إلا بإذنها له في ذلك . ويقاقل أهل الكتاب عربهم وعجمهم والجنوس ممن سوى العرب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، ويقاقل من سواهم من الكفار حتى يسلموا . ولا ينبغي قتال أحد من العدو ممن لم تبلغه الدعوة حتى يدعى إلى الإسلام قبل ذلك ، فإن أسلموا قبل منهم وكف عنهم ثم يدعون إلى التحول من دارهم إلى دار ^(٣) الإسلام ، فإن قبلوا ذلك كف عنهم وإلا أحلوا أنهم كأعراب المسلمين ليس لهم

(١) لعل بفس المارة سقط هنا من الأصل نحو : وروى ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، وهو قول زمر رضى الله أو ماشاكلة ، والله أعلم كما مر ذلك في التعليق من كتاب المرتد من المخرج .

(٢) وفي البيهقي يفتش .

(٣) سقط لفظ دار من الأصول ، وردناه من نسخة 'مخرج' وهذا هو 'صواب' . قلت وفي 'المخرج' : هذا إذا كان مكانهم في دار الحرب ، ولو كان متصلاً بدار 'الإسلام' لا يؤمر - بشعور .

فيهم ولا في غنيبتهم نصيب^(١) ، وإن أبوا الإسلام دعوا إلى إعطاء الجزية ، فإن فعلوا ذلك قبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا ذلك أسعينا بالله عز وجل^(٢) عليهم . ثم قوتلوا^(٣) بعد ذلك ، وإن كانوا عن بقلته الدعوة ورأى الإمام أن يدعوهم دعاهم كما ذكرنا ، وإن رأى أن لا يدعوهم لم يدعوهم ، وإما نفي فيما ذكرنا من الدعاء إلى إعطاء الجزية سوى العرب الذين لا يدعون يكتباب . وللإمام إذا لم يحتج إلى الدعوة فيها وصفنا أن يبيت^(٤) من نزل بساحته من العدو ، ويقتل مقاتلتهم ، ويسبي ذراريهم ونساءهم^(٥) ويضم أموالهم ، ويقطعوا أشجارهم مشمرة كانت أو غير مشمرة ، وأن يرميهم بالمنجنيقات ، وتحرق حصونهم بالنيران^(٦) وأن يفرقها بالماء^(٧) ، ولا يحتجب ذلك بمن في أيديهم من^(٨) الأسرى من المسلمين ولا بمن فيهم ممن لا ينبغي أن يمد إلى قتله ؛ لأنه إنما يقصد بما يفعل من ذلك ، إلى العدو الذين له قتلهم^(٩) . ولا ينبغي للإمام إذا غنم غنيمة أن يقسمها في دار الحرب حتى يخرجها إلى دار الإسلام^(١٠) .

-
- (١) وفي العرح : ليس لهم في الفدية ولا في الرء ولا في الحسن نصيب ولا في بيت المال .
 (٢) وفي العرح : استعان الله على قتلهم ويقاوتهم .
 (٣) كان في الأصل قتلوا والصواب ما في القضيبة قوتلوا .
 (٤) بيت العدو هجم عليه ليلا والاسم البيات كالسلام من سلم .
 (٥) لفظ نساءهم ساقط من القضيبة .
 (٦) كان في الأصل ويحرق حصونهم بالنيران والصواب ما في القضيبة ونسفة العرح ويحرق حصونهم بالنيران . قلت : ويحرق لصحب يحرق .
 (٧) قلت : وفي العرح ويدع الحيوان ثم يحرقها بالنار وما كان من سلاح يمكن إحراقه يحرقه بنار ، وما لا يمكن إحراقه كالخديد يذفته كيلا يهدمه أهل الحرب فيصل حفا غيظا لهم وقهرا .
 (٨) وفي القضيبة بن وقوله بمن الثاني ساقط منها .
 (٩) وفي العرح وإذا قاتل الكفار وكان في أيديهم أسارى المسلمين وأطفالهم وترسوا بهم ليس للمسلمين أن يمتصوا من القتلى ولهم أن يرموهم بالنجنيق والنار والتل ولا يقصدون به المسلمين ولا أطفال المسلمين ، فإن أصابوا في ذلك أحدا منهم من غير أن يقصدوا لم يكن عليهم في ذلك دية ولا كفارة .
 (١٠) وفي العرح وإن قسم في دار الحرب جاز وصار ملكا لهم لأنه قضى في المختلف فيه ، وكذلك لا ينبغي له أن يبيع الفدية قبل الإحراز يدار الإسلام عندها ولو باع جاز . هذا إذا كان غير متصل بدار الإسلام وإن كانت متصلة بدار الإسلام فتفتحها وأجرى عليها حكم الإسلام فلا بأس //

وما كان في التهمة من ظلم أو حلف لم يكن على من يحتاج إلى قوة من ذلك جناح أن يأخذ منه مقدار حاجته وإن لم يستأذن الإمام في ذلك ، وكذلك إن كان فيها سلاح لم يكن على من يحتاج إلى ذلك لقتل به جناح أن يأخذه فيقاتل به حتى إذا غنى عنه رده إلى التهمة ، وكذلك إن كان في التهمة ثياب فاحتاج إلى لبسها أو دابة فاحتاج إلى ركوبها كان له أن يلبس من الثياب ، وأن يركب الدابة ما كانت به حاجة إليها ، فإذا غنى^(١) عنه رده إلى التهمة . ولا ينبغي له أن يأخذ شيئاً مما ذكرنا بنهر حاجة منه إلى ذلك . وما أصاب للمسلون في دار الحرب من النائم فما كان منها مما يجزوا عن حله إلى دار الإسلام من غير الحيوان أحرقوه بالنار [وما كان من ماشية ذبوحهم أحرقوه بالنار] . ولا يقتل المسلمون في دار الحرب صبيلاً ولا متروحاً ولا أعمى ولا مقعداً ولا زهيداً ولا أصحاب الصوامع ولا النساء إلا أن يقاتلهم فيكون لهم قتل من قاتلهم منهم ، وكذلك أبصاً لا يقتلون شيخاً كبيراً غنياً إلا أن يكون من أهل الرأي في الحرب ممن يرجع من سواء من المحاربين إلى رأيه فيها^(٢) فإنه إذا كان^(٣) ذلك [كان] لم^(٤) قتله . ومن أراد من العرب من أهل الكتاب المحاربين من الإمام أن يكونوا ذمة ويؤدوا الخراج أجابهم إلى ذلك ، وإن ظهر عليهم قبل أن يعطيهم من هذا شيئاً كانوا كلمه وجاهلهم وناسأهم وصبيبتهم فيثأ ولم يجبروا على الإسلام . وأما مشركو العرب من أهل الحرب ممن لا يدين بكتاب فإنهم إذا أرادوا منا أن يعطوا الخراج ويكفوا ذمة لنا لم ينبغ لنا أن نفعل ذلك بهم ، وإن ظهر عيهم كن

== بالقصة ، وإن لحقهم الدد قبل الإحراز وقبل القصة وقبل إبيع ماله بماركونه ، فإذا مات واحد منهم في هذه الحالة فتصبيه لا يكون ميراثاً لورثته .

(١) وفي القتيبية وأن يركب من الدواب كانت به حاجة إليها يؤد المستر .

(٢) وفي القتيبية منهم مكان فيها .

(٣) وفي القتيبية إن كان .

(٤) لفظ لم ساقط من القتيبية .

نساؤهم وصبيانهم فينا ولم يجهروا على الإسلام . وأما رجالهم فإننا نعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قتلوا ولا يكونون فينا ، وإن واقف^(١) للسلطان عدوم ققام العدو على سور مدينتهم متحرسين بأطفال من أطفال المسلمين لم يمنع المسلمين ذلك من رميهم بالنبل والمنجنيق ومن ضربهم بالسيوف ومن طعنهم بالرمح من غير أن يصدوا في ذلك أحداً من الأطفال ، فإن أصابوا في ذلك أحداً منهم لم يكن عليهم في ذلك دية ولا كفارة . ومن قتل من المسلمين قتيلا من العدو لم يكن له سلبه وكان سلبه كسائر الفدية سواء^(٢) إلا أن يكون الإمام قال قبل ذلك بصدما لقي العدو أو لما حضر لقتالهم : من قتل قتيلا فله سلبه ، فإنه يستحق القاتل سلب المقتول ، وسلبه دابته التي هو راكبها ، وما كان معه من سلاح مما هو حامله ، ومن كسوة مما هو لابسها ؛ ولا يكون ماسوى ذلك من جنيته^(٣) إن كانت معه أو من عبد إن كان معه من سلبه . وإذا قال الإمام هذا القول كان هو فيه كسائر الناس ، فإن قتل قتيلا كان له سلبه ، إلا أن يكون قال للناس من قتل منكم قتيلا فله سلبه ، فإن هذا القول إنما يقع على من سواء من الناس ولا يستحق هو به سلباً لأحد إن قتله . وإذا قال الإمام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجل قتيلاً^(٤) استحق أسلابهم جميعاً ، وإن قتل بعد هذا القول رجلان قتيلا من العدو استحقا سلبه ، وكذلك الثلاثة وما هو أكثر منهم من العدد إلا أن يكون الأغلب مجز المقتول عنهم وقوتهم^(٥) عليه فله إذا قتلوه كذلك لم يستحقوا سلبه^(٦) . وإذا ظهر الإيمان

(١) وفي الفضية وادق .

(٢) وفي الفضية سواء .

(٣) كذا في الأصول وفي الفرج أيضاً . والجنب القرس أو البير التي يجنب فرسه وبيده ، ويمكن أن يكون حقيقته مصحف . والحقية على ما ذكره ابن المهام الرقادة في مؤخر القتب وكل شيء شدته في مؤخرة وحلق أو قنبل فقد استحقته فذكر الحقية مقام الحنية .

(٤) وفي الفضية رجلاً .

(٥) وفي الفضية فوزهم .

(٦) وفي الفرج : وإن قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل قتيلاً أو أكثر فله سلب الكل =

على أرض من أرض المدوكان فيها بالغيلز إن شاء خمسها وقسم أربعة أخماسها بين الذين انتصحوها ، وإن شاء تركها كما ترك عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرض السواد فيكون أهلها يملكونها ويكونون فئمة المسلمين يؤدون الخراج عن رقابهم وضها . وإذا قسم الإمام الغنمية ضرب للفرس سهمين وللراجل يسهم واحد ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : يضرب للفرس سهمين ، والبرذون في ذلك كالفرس سواء . ولا يسهم لبعير ولا لبغل ولا لحمار ، ولا يسهم إلا لفرس واحدة في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه المشهور عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء أنه يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر منهما . ومن دخل دار الحرب فارساً ثم تقف فرسه كان له من الغنمية سهم فارس . ومن دخلها راجلاً ثم استفاد بها فرساً كان له سهم راجل ، وإنما ينظر في ذلك إلى الحال التي يدخل دار الحرب عليها ولا ينظر إلى ما يحدث بعد ذلك . ومن مات في دار الحرب قبل خروجه إلى دار الإسلام [لم يكن له في الغنمية شيء . ومن مات في دار الحرب بعد خروجه إلى دار الإسلام] ضرب له في الغنمية بسهمه^(١) . ومن لحق من المسلمين بدار الحرب للفرز هناك وقد دخلها جيش من المسلمين قبله وغنموا قبل دخوله ، شركهم في غنائمهم ، إلا أن يكون الإمام قد قسم الغنائم بينهم قبل ذلك أو ذاعها ، فإنه إذا كان شيء من ذلك لم يشركهم في الغنائم ، وإن كان الإمام انتصح المداير حتى صارت دار الإسلام ثم لحقه قوم من دار الإسلام لم يكن لهم شيء فيها غير . ولا يسهم لعبد وإن ذل

== وإن قتل رجلاً أو ثلاثة أو أكثر منهم في عدد وجد منه يعطى ما كان يحتول مدراً به وهو الكل كان لهم سلبه ، وإن كان المدوك لا يذوقه سكن وكان عاجز ولا يستعقون سبب ويكون عبداً ، لأن الإمام يقول (هذا) لإظهار الخلافة ، فإذا كان عاجزاً عنهم ولا حادثة له فيه . قلت : وكان في خبيثة المدوك وضوابط المدوك .

(١) وفي مبيضة يضرب له سهم .

ولسكنه يرضخ له . ولا يسهم لامرأة وإن كانت تقوم على الجرحى ولسكنه يرضخ لها . ومن مرض من الجيش في دار الحرب فصبر عن القتال أو جرح فصار كذلك أسهم له كما يسهم لمن سواه . ولا ينبغي للمسلمين إذا سبوا^(١) والدة وولدها أو والداً وولده بعد أن يكون صغيراً [لم يبلغ] أن يفرقوا بينهما ، وكذلك كل ذى رحم محرمة إذا كان فيهم صغير ، إلا أن يكون صغيراً معه أخوان له أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع إحداهما وحبس الأخرى عليه حتى يبلغ الحال التي يصلح التفريق بينه وبينها فيه . ولا بأس بالتفريق بين ذوى الأرحام البائنين . ولا تقام الحدود في دار الحرب . ومن سبي من النساء ولما زوج في دار الحرب ثم سبي زوجها بعد ذلك كانا على نكاحهما ، ما لم يكن الإمام قسم الغنائم في دار الحرب ، وما لم يكن أخرجها إلى دار الإسلام . ومن لحق بدار الحرب من عبيد المسلمين أبناً إليهم ثم غنمه المسلمون فاقسموه أو لم يقسموه ، فإن أباه حنيفة رضى الله عنه قال يرد إلى مولاه بنير شيء . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إن جاء مولاه قبل أن يقسم كان له أن يأخذه بنير شيء ، وإن جاء بعد ما قسم لم يكن له أن يأخذه إلا بقيمته ، وبه نأخذ . ومن نكح له من المسلمين من دار الإسلام بغير أو فرس إلى دار الحرب فأخذه اشركون ثم غنمه المسلمون عليهم فجاء صاحبه ، فإنه إن كان لم يقسم أخذه بنير شيء ، وإن كان قد قسم لم يكن له أن يأخذه إلا بقيمته في قولهم جميعاً . وما أوجب العدو عليه من أموال المسلمين فأحرزوه في دارهم ثم غنمه المسلمون عليهم ثم جاء أهله فنهبوا إن جاءوا قبل أن يقسم أخذه خير شيء ، وإن جاءوا بعد ما قسم لم يأخذوه إلا بقيمته . ومن غنم العدو له من المسلمين عبداً فأحرزوه في دارهم ثم دخل إليهم رجل من المسلمين فوهبوه له وقبضه فأخرجه إلى دار الإسلام لم يكن لمولاه عليه سبيل إلا بقيمته ،

(١) وفي النسخة: إذ أسروا .

ولم يكنوا يكرهوا وهبوا له ، ولكنه ابتاعه منهم لم يكن لمولاه عليه سبيل إلا بشئ
الذى ابتاعه به . ولما أتى هذا اللباع أو هذا الموهوب له أو الذى وقع المبدع
فى سهمه المبدع الذى ذكرنا ثم جاء مولاه لم يكن عليه سبيل^(١) وكان حرا .
وكذلك لو أن أهل الحرب أسلموا عليه كان لهم ولم يكن لمولاه عليه سبيل^(٢) .
ولو لم يستقه الذى وقع فى سهمه ، ولا الذى وهب له ، ولا الذى ابتاعه ،
ولكن وهب لرجل أو باعه إياه وقبضه للموهوب له ثم جاء مولاه ، فإن عمدا رضى
الله عنه قال ولم يحك خلافا : إنه ليس لمولاه تقض ما صنع واحد من ذكرنا^(٣)

(١) وفى التصرح : وكذلك لو دخل مسلم دار الحرب فوهبوا منه أو باعوا منه فأخرجه إلى
دار الإسلام فمضاه أن يأخذه بالنية فى الهبة وبالنسبة فى الشئ بما قام عليه ، ولو كان جديا فأعنه
للشئ أو الذى وقع فى سهمه قبل أن يبيع صاحبه فلا سبيل لصاحبه عليه بعد ذلك لأنه صار حرا .
(٢) وفى الجهد العاشر من مبسوط السرخسى ص ٥٧ : ألا ترى أن السكندر لو أسلموا قبل
أن يبيعوه لم يكن للولى أن يأخذه - وقال فى ص ٦٧ من هذا الجهد : وإذا أسلم أهل الحرب
على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليه ؛ لأن القياس
أن لا يكون للمالك القديم حق الأخذ بعد زوال ملكه بتمام الإحراز ، وبه كان يقول الزهرى
والحسن البصرى . ولما تركنا لقياس بالنسبة فى الذى وقع فى النية أو اشتراء منه مسلم ،
والنسبة ما هنا جاءت بغير الملك الذى أسلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أسلم
على مال فهو له » والمضى الذى لأجله ثبت للمالك القديم حق الأخذ هناك وجوب نصرة والقيام
بدين الضلع على أصل السلم الذى وقع فى سهمه كما بينا وهذا غير موجود ما هنا ، فإنه ما كان على هذا
الحرق القيام بنصرته حين أحرزوه ؛ لأن ذلك ثابت شرعا وهم لا يحاطون بذلك ؛ ولأن القيام
بأنصرة على من هو من أهل دار الإسلام وهو ما كان يؤخذ من أهل دار الإسلام فلم يثبت حقه
فى ملكه ، وإذا أسلم أو صار ذمة فقد تقرر ملكه .

(٣) وفى التفرع : ولو لم يستقه ولكنه وهب من رجل أو باع أو تصدق ثم جاء صاحبه ،
فليس له أن يقض ما صنع من سبيل فى ظاهر الرواية ولكنه يأخذه فى الهبة بقيته من الموهوب له
إن أحب ذلك ، وفى البيع بشئ الذى اشتراه - وروى عن أبي يوسف أنه قال : مولاه بالخيار
إن شاء تقض نصرة ويأخذه بالقبضة فى الهبة وفى الذى أصابه من القسمة وبالنسبة فى الفراء ،
وإن شاء لم يقض فأخذه على ما هو عليه من البيع ومن الهبة ويأخذه فى الهبة بقيته وفى البيع
بشئ . قلت : وفى المبسوط ج ١ ص ٥٧ : وليس للمالك القديم أن يعزل بعد أن يبيع لأخذه
من يد المشتري الأول بالنسبة الأولى . وروى ابن سماعة عن محمد أن له ذلك ؛ لأن حق نولى القديم
سابق على حق للمشتري الأول ، ولم يبيع ذلك بنصرته فيكون متبعا من تقاض نصرة كما يتبين
الشيخ من تقض نصرة للمشتري ، وهذا لأن له فى قبض هذا النصرة ذمة له بين اثنين من
المتفاوت . ثم بين وجه ظاهر الرواية . قلت : قد روى عن محمد مثل ما روى عن أبي يوسف .

ولكنه يأخذ في الهبة بقيمته من الموهوب له إن أحب ذلك ، وفي البيع بشئ الذي ابتاعه به مبتاعه . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أن مولاه بالخيار ، إن شاء أخذ بقيمته إن كان موهوبا ، أو بشئ إن كان ميبعا ، أو بقيمته إن كان مكتوبا ، أو قرض ما كان الموهوب له أو المبتاع له أو الذى وقع فى سهمه أحدهم فيه من بيع^(١) ومن هبة ، وإن شاء أخذ على ما هو عليه من البيع^(٢) ومن الهبة فأخذ في الهبة بقيمته وفي البيع بشئ الذى بيع به . وإن سبى أهل الحرب من المسلمين مدبرا أو أم ولد فأحرزوه فى دارهم ثم ظفروا به المسلمون رد على مولاه ، وسواء قسم أو لم يقسم ؛ لأن أهل الحرب لم يكونوا ملكوه . واختلف عن أبي حنيفة فى الغداء بمن نسيه من الحربيين بمن فى أيدي الحربيين من المسلمين ، فروى عنه أنه لا يفادى بهم ، ولا يردوا إلى حريتهم ؛ لأن فى ذلك قوة لأهل الحرب . قال : ولكن يفادى من فى أيدي أهل الحرب من المسلمين بالدرهم والدنانير ، أو بما سواهما مما ليس لهم به قوة على قتالنا كالسلاح^(٣)

(١) كان فى الأصل من مبيع وفى التفضية من بيع وهو الصواب .

(٢) كان فى الأصل من المبيع وفى التفضية من البيع وهو الصواب .

(٣) كذا فى الأصلين ولعل بعض العبارة سقط قبل كالسلاح . وفى الصرح : ويفادى أسرى المسلمين الذين فى دار الحرب بالدرهم والدنانير وما ليس لهم فيه قوة الحرب كالثياب وغيرها ولا يفادى بالسلاح . فست لعل السقوط من الكتاب بعد قوله على قتالنا (كالثياب ونحوها ، ولا يفادى بما لهم به قوة على قتال) أو ، يشبهه ، والله أعلم . ثم رأيت فى ميسوط السرخسى جلد ١٠ ص ١٣٩ أن هذه مقابلة الأسير بالأسير فلا يجوز فى أشهر الروايتين من أبي حنيفة ، وفى رواية عنه أنه يجوز ذلك وهو قولنا ، لئلا يناله ؛ وذلك جائز كما يجوز لقادة فى أسارى المسلمين بمال من كراع وسلاح أو غير ذلك . وفى صرح كبير الكبير للامام السرخسى ص ٣ من ٣٢٣ يب مقابلة بالأسير قال : وإذا رغب أهل الحرب فى مقابلة أسارى المسلمين بالمال فلا يقضى لمسلمين أن يردوه بأسرى ولا بالسلاح ؛ لأن مقاضته فى نعم المال إليهم دون منفعتهم فى رد الهبة أو دفع ثمنه عنهم . ألا ترى أن حمل الأموال إليهم فتجارة جائز وحمل السي والسلاح وسلاحهم يردهم بغيره حر . وإذا كرهوا المقابلة بمال ورغبوا فيها بالسلاح والسلاح فلا ينجسهم لأن يردوه بأسرى ؛ لأن حكم دفع السلاح إليهم أهون من حكم رد المقابلة عنهم . ألا ترى أنه يجب رد الهبة عنهم إذا تمسك المسلمون من ذلك ولا يجب إبطال السلاح وسلاح غيره . فإن كرهوا ذلك لم ينجسهم بغيره مقابلة بأسرى . ولورغبوا فى المقابلة بمال =

وما أشبه به ، وبه تأخذ . وروى عنه أنه قال : لا بأس أن يقادى بالمشركون أسرى للمسلمين ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما . ومن أسلت امرأته في دار الحرب كانت امرأته على حاملها حتى تمحيض ثلاث حيض ، فإذا حاضت ثلاث حيض بانت منه وكانت العدة عليها منه بعد ذلك . ومن خرج إلينا من نساء أهل الحرب بإسلام أو بئمة فصارن في دار الإسلام ولما زوج في دار الحرب ، فإنها قد بانت منه . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا عدة عليها إذا لم تكن حاملا . واختلف عنه فيها إذا كانت حاملا ، فروى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم : أن عليها العدة وهي وضع حملها ، وأنها لا تزوج قبل ذلك . وروى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه لا عدة عليها أيضا وأنه لا بأس بأن تزوج ولا بدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وبه تأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما من رأيهما : إن عليها العدة حملا كانت أو غير حامل ، وإنها لا تزوج حتى تنقضي عدتها . ومن سبي من الأطفال من دار الحرب ومعه أبواه أو أحدهما كان حكمه حكم من سبي معه من أبويه . ولا يصلى عليه إن مات حتى يقر بالإسلام وهو يمتل ، وإن لم يسب معه أحد من أبويه كان مسلما وصلى عليه إن مات . ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب ثم ظهر للمسلمون على الدار التي هو منها ترك له ما كان في يده من ماله ومن متاعه ومن رقيقه ، وكان أولاده الصغار مسلمين لا يسبون ، وكان أولاده الكبار على حكم أنفسهم يسبون ويكونون فتيان . وما كان له هناك من دار أو من أرض

عظيم فهو إجماع بالمسلمين في بيت الله ؟ فيه يجوز مفادته بالأسرى دون ذلك ؛ لأن هذه حالة الضرورة وعند الضرورة يجوز مفادته الأسرى منه وإن على رواية الكتاب ، أي المير الكبير) وفيه تخصيص منعة المال للمسلمين فلا يجوز مفادته الأسرى بالأسرى إلا ما له أسلحة يحتاج للمسلمين إليه في أيديهم كنون . قلت : فاستفد من هذه الرواية أن الدابة بالمسلمين حرة إذا لم يرصوا بأهل . فذا ما في المتن صحيح في صورة دون صورة . رتبة عمل . (١) كان في الأصل وكما أسببه ونه تمحيضه وهو ما سوب .

كان ذلك فينا للمسلمين ، وكانت زوجته وولده إن كان في بطنها منه فينا للمسلمين^(١) . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه في النور والأرضين اللاتي له في دار الحرب أنها تكون له أيضاً ، وأنه يكون محرراً لها بإسلامه كسائر أمواله سواها ، وليس هذا القول بالمشهور عنه ، وبه تأخذ . وإن كان هذا الحربي لم يسل في دار الحرب ولكنه خرج إلى دار الإسلام فأسلم هنالك ثم ظهر المسلمون على الدار التي هو من أهلها كان جميع أمواله التي له بها وأهله وأولاده الصغار والكبار فينا أجمعين . وإن أسلم في دار الحرب ثم دخل دار الإسلام ثم فتحت الدار التي هو من أهلها وهو في دار الإسلام كان ماله وأهله فينا أجمعين إلا أولاده الصغار فإيهم يكونون أحراراً مسلمين لا سبيل عليهم . ومن دخل دار الإسلام^(٢) بأمان من الحريين فأودع رجلاً ملاً وأقرض آخر مالا ثم لحق بدار الحرب فأخذ أسيراً فإين وديعته فيء ، وقد بطل قرضه عن الذي كان عليه ، وكذلك إن ظهر على الدار وقتل ، وإن قتل ولم يظهر على الدار كان ماله القرض وماله الوديعة جميعاً لورثته . ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فأداته حربي ديناً ثم خرجا إلينا خرج^(٣) الحربي مستمناً فأخذ الحربي السلم بدينه لم يقض له به عليه^(٤) ، وكذلك لو كان السلم هو الذي أدان الحربي في دار الحرب والمسألة على حالها كان كذلك أيضاً ، وكذلك الحريين إذا أدان أحدهما صاحبه ديناً في دار الحرب ثم خرجا إلينا مستمتين لم يقض بذلك الدين الذي هو له على الذي هو عليه ، ولو كانا خرجا مسلمين قضى بالدين^(٥) الذي هو له على الذي هو عليه ، وإن كان أحدهما

(١) وفي شرح : وأسرته تكون فينا ، والولد في البطن يكون رقيقاً مسلماً تبعاً للأب في الإسلام ، ورقيقاً في الحكم تبعاً للأب .

(٢) كذا في القيسية وكان في الأصل دخل إلى دار الإسلام .

(٣) وفي القيسية ثم خرج إلينا وخرج .

(٤) وفي شرح : ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فأداته حربي ديناً ثم خرج السلم وخرج الحربي مستمناً فإن لم يصح له يرضى عليه بمقتضى الدين ولكنه يفتى فيها بيه وبين الله

(٥) كان في الأصل قضى الدين والصواب من القيسية قضى بالدين .

افترض صاحب شيئا في دار الحرب ثم خرجا إلينا مسلمين لم يقض للمتعصب على
الفاصل في ذلك بشئ^(١) . ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فافترض
أحدنا من أهلها شيئا ثم خرج هو والمتعصب إلينا خرج للمتعصب مسلما ، أفنى
المسلم برده ماغصب على المتعصب ولم يحكم [عليه] بذلك . ومن أسلم من عبيد
أهل الحرب في دار الحرب ثم ظهرنا على دارهم كان حرا . ومن أسلم من عبيد
أهل الحرب في دار الحرب ثم خرج إلينا كان حرا . ومن دخل إلينا من أهل
الحرب بأمان فاشترى عبدا مسلما كان شراؤه جائزا وبتناه عليه من مسلم^(٢)
فإن لم يعلم به حتى أدخله دار الحرب فإنه يعتق عليه في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه ، ولا يعتق عليه في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ،
وبه نأخذ . ومن دخل إلينا من دار الحرب بأمان فتجاوز المدة التي يقيمها
مثله ، تقدم إليه الإمان في الخروج أو الإقامة^(٣) ، فإن خرج بعد ذلك قبل
أن يمضي عليه حول رجع إلى حريته . وإن أمان حتى يمضي عليه حول
حمله الإمام ذمة . وجعل عليه الخراج ومنعه من الخروج إلى دار الحرب إن
حاول ذلك . ومن دخل إلينا من الحرابين فابتاع أرض خراج فإن الخراج
إذا وضع عليها صار بذلك ذميا ووضع عليه الخراج ، وإن تزوج امرأة ذمية
عندنا لم يكن ذلك ذميا وكان على حريته على حاله . وإن دخلت إلينا
حرية بمان فتزوجت عندنا ذمية كانت بذلك ذمية ولم يكن لها الرجوع
إلى دار الحرب بعد ذلك . ولا يتوارث أهل الذمة وأهل الحرب . ولا ينبغي
للمسلم أن يبتدئ أباه الأجنبي بالقتل . ولكن أباه الحرى إن أراد^(٤) استنع

(١) كان في الفيضة شئ وهو تصحيح ولصواب عي .

(٢) وفي المصريح : ولو أن الحرى إذا خرج إلينا بأمان فاشترى عبدا مسلما يجوز عندنا ويحرم
على بيع ، وكذلك لو خرج معه وأسلم في يده يجر على البيع وعند القاسم لا يجوز به من الكافر

(٣) وفي الفيضة وترك الإقامة .

(٤) وفي الفيضة إن رآه .

ويعبس ما أصابوا. هكذا قال محمد رضى الله عنه ولم يمك [فيه] خلافاً ، وبه تأخذ . وأما أصحاب الإماماء فرووا عن أبى يوسف رضى الله عنه أنهم كانوا كالواحد ، وأنه لا يعبس ما أصابوا حتى يكون عددهم تسعة فصاعداً فيكون حكمهم بذلك حكم السرية فيخمس^(١) ما أصابوا . ومن كان من المسلمين في سفينة في البحر فرماها العدو بالنار^(٢) فصلت فيها [النار]^(٣) فإن للسلم الذى فيها ماخيار ، إن شاء صر على النار حتى تحرقه ، وإن شاء ألقى نفسه فى الماء ، وإن كان يعلم أنه يموت فيه غرقاً . هكذا كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول . وأما محمد رضى الله عنه فإنه كان يقول فى ذلك : إن كان يعلم أن النار تحرقه وإن ألقه فى السفينة ويرجو أن ينبجى من الترق فإن ألقى نفسه فى البحر فإنه يلقى نفسه فى البحر ولا يقيم فى السفينة حتى تحرقه النار ، وإن كان يعلم أن النار تحرقه إن ألقاه فى السمية وبعد أن نداء يفرقه إن ألقى نفسه فى البحر أقام فى سمية ولم يلق نفسه فى النحر : لأ ، إذا ذهب معه فى السفينة ذهب سير معه ، وإذا ذهب بإلقاء نفسه فى البحر ذهب فعله ؟ فكان بذلك^(٤) قتل نفسه . وبه تأخذ . والعلم المراد ههنا هو ما يقلب على قلبه ، لا ما سواه من العلم المحقوق^(٥) . ومن غزا فى البحر ومعه دابة أسسم لها وإن كان لا ينتجج إلى القتال عيب فيه ولا نخب الجزية بلا هى الرجز الأحرار

(١) كان في الأصل وخمس واصوب مائى بمعية فبحسب . وفي شرح : وروى عن أبي يوسف أنه قل لا خمس حتى يكوون نعة فإذا كانوا نعة بحسب .

(۲) کان فی الامتی فی زواہوب ما فی البصیة وسیعة لشرح ما یور.

١٣٦ زيادة من نصيبه و نسخة لشرع .

(۴۶) کاری دھن دھن و حساب سلت کما هو میبھی

[illegible]

الباقين للمعتلين ، فيؤخذ من الفى [منهم] ثمانية وأربعمائة درهم ، ومن الوسط منهم أربعة وعشرون درهماً ، ومن الفقير منهم اثنا عشر درهماً . ومن وجب عليه خراج رأسه فلم يؤخذ منه حتى انقضت السنة التى وجب عليه فيها ودخلت سنة أخرى لم يؤخذ منه شيء لما مضى ، فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يؤخذ منه ، وبه نأخذ . ومن مات عند تمام السنة أو فى بعض السنة لم يؤخذ منه خراج رأسه فى قولهم جميعاً . وفى أرض السواد على كل جريب^(١) يصلح للزرع^(٢) درهم وقعير ، وعلى جريب الكرم^(٣) عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطبة^(٤) خمسة دراهم ، وما كان من أرض السواد^(٥) قد صنع^(٦) الزعفران والقواكه لا يصلح للزرع وضع عليه من الخراج بقل ما يطيق . ومن أعتق من المسلمين عبداً نصرانياً وضع عليه الخراج كما يوضع على النصرانى النبطى ، ولم يمنعه من ذلك الولاء الذى عليه للسلم . وكل أرض ارتد أهلها جميعاً فلا يبق فيها من المسلمين ولا من أهل ذمتهم إلا من قد غلب عليه المرتدون وجرت عليه أحكامهم فإنها قد صارت بذلك أرض حرب ، اتصلت بدار الحرب أو لم تتصل ، وهذا قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وأما أبو حنيفة رضى الله عنه فقال :

(١) هو ستون درهماً فى ستين درهماً بذر الخاء الملك وهو يزيد على خراج العامة بقبضة . شرح الإمام على بن محمد الأسديجاني .

(٢) وفى المصر : يصلح للزراعة قدر ساقها درهم الخ .

(٣) الكرم بالفتح والكسكون : السنب .

(٤) رطبة بالفتح الأسفست الرطبة (مغرب) ويقال له القفصعة أيضاً والجمع رطاب ويسمى الرتبة أيضاً ويعرف فى مصر بالرسم . من تذكرة داود الانطاكى .

(٥) سواد البلدة ما حولها من اريف والقرى ، ومنه سواد العراق لما بين البصرة والكوفة ولما حولها من القرى يقال لها لسواد لغزرة أشجارها وزروعها . وحد السواد طولاً من حدبة اللوح إلى عبادان ، وعرضا من المذيب إلى حلوان ، وهو الذى فتح على عهد عمر رضى الله عنه . من المغرب وغيره .

(٦) وفى القبطية وقد صبح وفى مصر وعلى أرض الزعفران .

لا تكون أرض حرب حتى تكون متاخمة^(١) أرض الحرب لا حار بينها وبينها من أرض الإسلام ، وحتى لا يبقى فيها مع ذلك مسلم آمن ولا ذى ، فإذا كانت كذلك صارت أرض حرب ، وإن قصرت عن ذلك لم تكن أرض حرب . وإن افتتح المسلمون ما قد صار من دور أهل الإسلام دار حرب فجاء أهل^(٢) قبل أن يقسم ، رد عليهم وعاد على حكمه الأول من الخراج ومن العشر ؛ وإن جاءوا بعد ما قسم لم يأخذوه إلا بقيمته ، فإذا أخذوه بها عاد على حكمه الأول أيضا [من الخراج ومن العشر] إلا أن يكون الإمام قد حصل عليه الخراج قبل ذلك ، فإنه إن كان ذلك فإنه لا يزل عنه الخراج بعد ذلك . ومن كانت [له] من المسلمين أرض خراج فصبز عن عمارتها أجرها الإمام عليه فأخذ من أجرتها الواجب عليه من خراجها ثم دفع باقى فضلها إليه .

كتاب الصيد والذبائح

قال أبو جعفر : كل ما ذبح [به] فأنهر الدم وقطع الأوداج فإنه يؤكل الذبوح به ، إلا أن يكون المذبح به سنا قائمة في صاحبها ، أو ظفراً قائماً في صاحبه ، فإنه لا يؤكل ما ذبح بهما . ومن ترك التسمية على ذبيحته أو على إرسال جوارحه متعمداً لم تؤكل ذبيحته ولا صيده ، وإن ترك ذلك ناسياً أكلت ذبيحته وصيده . ولا بأس بالصيد بكل ذى ناب من السباع ، وبكل ذى غلب من الطير . ومن ذبح ذبيحة فقطع الأكثر من الأوداج ومن الخلق ومن المرء منها قبل أن تموت ثم ماتت ، أكلها ، وإن ماتت قبل أن يقطع الأكثر مما ذكرنا لم يأكلها . ولا بأس بالذبح في الخلق^(٣) أسفله

(١) أى متصلة يقال : تآخى ملكى ملكك إذا اتصل حده بحدك . قلت : هو من التفاعل من باب المعاملة -

(٢) وفى الفيضية أهلها .

(٣) وفى الفيضية فى الخلق .

ووسطه وأعلاه . ومن ذبح ذبيحة^(١١) . فقطع رأسها لم يحرم بذلك عليه إذا كان قد قطع الأكثر من أوداجها ومن حلقومها ومن مريئها قبل موتها . والإبل تنحر ولا تذبح ، والبقر والغنم والضأن تذبح ولا تنحر . ومن ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح كان مسيئاً [و] لم يحرم عليه بذلك أكله . وذباح أهل الكتاب وصيدهم جائزة وحلال للمسلمين^(١٢) . ومن سمي على ذبيحته باسم المسيح لم يؤكل ذبيحته . ومن غاب عنه^(١٣) ما كان منهم في ذباحهم لم يكن عليه

(١١) وفي المرح : اعلم بأن الذكاة على ضربين : ذكاة اختيار ، وذكاة اضطرار . وقيل ذكاة سنة ورفاهية ، وضيق وضرورة ، ففي قدر على ذكاة الاختيار لا يحل بذكاة الاضطرار ، وفي غير من ذكاة الاختيار حل بذكاة الاضطرار ، ثم ذكاة الاختيار ما بين الية والقعين . والية هي الصدر والعيان ما الدفن . والذكاة بينهما . والسنة في الشاة الذبح ، وكذلك في البقر ، والسنة في الإبل النحر . ولو نحر فيها يجب الذبح أو ذبح فيها يجب النحر جاز ولكن ترك السنة . ثم في القدر أربعة أشياء : الملقوم ، والمرى ، والوديان ، فإن قطع السك أو الأكثر من كل واحد جاز ، وإن قطع الثلاث منها وترك واحداً يجوز عند أبي حنيفة . وقال محمد : لا يجوز حتى يقطع من كل واحد أكثره ، وعند أبي يوسف ثلاث روايات : في رواية كما قال أبو حنيفة ، وفي رواية إذا قطع ثلاثة من العروق منها الملقوم والمرى والودجين (كذا ولعله أحد الودجين) ، وإن ترك المرى لا يجوز ، وفي رواية إذا قطع الملقوم جاز ، وإن ترك الملقوم لم يجوز . وقال الثوري : إذا قطع المرى وإن لم يقطع الودجين جاز ، ويكره له أن يذبح بالذبح المتضاعف . والمتضاعف عظم المتقى ، وإن ذبح من قبل المتقى فإن قطع السك أو الأكثر من كل واحد قبل أن يموت جاز ، وأما إذا مات قبل أن يقطع السك أو الأكثر فإنه لا يحل أكله . هذا كله ذكاة الاختيار . وأما ذكاة الاضطرار : ففيه ثلث وأخرج وإلزام لم في صيده ، وفي كل ما كان في عدة الصيد من الأهل كالإبل إذا نذت أو وقت في البئر فلم يقدر على خصرها قطعن في أي موضع قعدوا عليه ، ويحل أكلها . ثم 'الصيد لله لكل وحى له بمجانحه أو بقوته . قلت : وأما النحر فهو الطعن في نحر الجبر .

(٢) قلت : وهذا إذا سمى عليه في هذا الزمان لا يجوز ذباح أهل الكتاب لأن عادتهم معروفة 'يوم يأتهم لا يسعون على قدر دينهم خصوصاً منهم النصاري ؛ لأنهم لا يذبحون الحيوان بل يمتيتونه . وفي رد المحتار ج ٥ ص ٢١٠ : ولا تحل ذبحة من ترك القسمية مسلماً أو كتابياً ليس الفركان ، ولا طواف الإجماع ممن قبل له شيء من ذلك ، ولما الحارث كان في الناس ، ولذا قالوا : لا يصح فيما لا يجتهد . وفي نسخة 'فمن يذبح بغيره لا يذبحه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ناسم يذبح على اسم الله سمي ذبحة » ، يجوز في حقه 'نسب . دفع لخصه في به . ومن قوله عليه 'صلاته و سلامه حين سأله عسى بن حاتم رمى الله عنه محمد إذ وجد معكم كعباً أكثر . لا تأكل إذا سميت على كلبك وذبحه على كلب غيره ، قال الحرة تركه قسمية . وتعام المباحث في الهداية وشروحها ، وعلى حد خلاف إذا ترك القسمية عند رسول - زى و سكب وعند الرمي . هداية .

(٣) كان في أصل عنده ونسب به في قبيصة عنه .

ترك شيء منها وكان له أكلها . وذبايح نصارى العرب وصيدهم كذبايح
لنصارى سوام وصيدهم . وذبايح المجوس وصيدهم حرام لا تؤكل . وذبايح
الصائبين وصيدهم في قول أبى حنيفة رضى الله عنه كذبايح النصارى وصيدهم
لأنهم يدينون بكتاب ، وفي قول أبى يوسف وعبد رضى الله عنهما لا تؤكل
ذبايحهم ولا صيدهم ؛ لأنهم يدينون بكتاب لانعرفه ولا تؤمن به ، وبه تأخذ .
واليهود في جميع ما ذكرنا كالنصارى في جميع ما وصفنا . ومن تهوّد أو تنصر من
المجوس حلّت ذبيحته وصيده . ومن تمجّس من اليهود والنصارى حرمت ذبيحته
وصيده . ومن أرسل كلبه على صيد وسمى فصاده وأكل منه لم يؤكل ذلك الصيد ؛
لأنه إنما أمسكه على نفسه ولم يمسه على مرسله ، وكذلك القهّد . ومن أرسل
طائره على صيد فصاده فأكل منه لم يضره ذلك وأكله . ومن أرسل كلبه على
صيد فصاده فقتله ولم يجرحه لم يأكله ، وكذلك الطير في هذا . وكل ما يصاد به
سوى الكلب فهو كالكلب في ذلك . ومن وقع صيد كلبه أو صيد ماسواه
في يده وقد كان أرسله وسمى فذكى ذلك "صيد أكله" . وإن لم يذكه حتى
مات لم يأكله ، وسواء أمكنه أن يذكه أو لم يمكنه حتى مات . ومن رمى
صيداً فوقه على الأرض فأت ، أو وقع على جبل فاستقر^(١) عليه فأت قبل
أن يدركه فإنه يأكله ، وإن تردى من الجبل إلى الأرض ثم مات ، أو وقع
في ماء ثم مات لم يأكله . وهذه للتردية المذكورة في القرآن . ومن أرسل
كلبه على صيد فصاد^(٢) غيره أكله ولم يضره ذلك . ومن أرسل كلبه على صيد
فزجره مجوسى فأنزجر [أنزجره] لم يضره ذلك وأكله إن صاده ، وكذلك
لو أرسل مجوسى كلبه على صيد فزجره مسي فأنزجر أنزجره ثم أصاب صيداً فقتله
لم يؤكّر وكان على حكم إرسال المجوسى على حاله . ومن قُلت^(٣) كلبه من

(١) وفي نسخة استقر .

(٢) وفي نسخة : فأصاب .

(٣) قُلت وقُلت إلى معنى : نزع . فيه وخُلت عليه وث .

المسلمين بشير لإرسال منه إياه فصاد^(١) صيداً وقتله لم يؤكل ، وإن كان لما أقلت زجره صاحبه فانزجر لزجره وسعى مع زجره إياه ثم أصاب ذلك الصيد أو غيره من الصيد أكله . ومن تردت له شاة من جبل أو ما أشبهه فصارت إلى الأرض في حال يعلم أنها^(٢) ميتة منه فذبحها وهي كذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول : لا بأس عليه بأكلها ، وهي عنده داخلة في قول الله عز وجل : « إلا ما ذكيتم » . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن كانت قد صارت إلى حال هي ميتة منها لا محالة لم تؤكل ، وإن كانت قد تميش منها^(٣) أكلت . وقال محمد رضى الله عنه : إن كانت قد صارت في حال لم يبق من الحياة معها فيها إلا مقدار الاضطراب للموت فذبحها وهي كذلك لم يأكلها ، وإن كانت مما تميش للذة كالיום أو كبعضه أكلها ولم يضره علمه بموتها من ذلك لو تركها ، وبه تأخذ . ومن روى صيداً بمراس^(٤) قتلته به فإن كان أصابه بجمده أكله ، وإن كان أصابه بمرضه لم يؤكل . ومن روى صيداً بيندقة^(٥) قتلته بها لم يأكل . ومن كان أحد أبويه مجوسياً والآخر كتابياً فحكه حكم الكتابي في ذبائحه وصيده^(٦) . ومن ذبح شاة أو بقرة أو نحر ناقة فأصاب في بطنها جنباً ميتاً فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول : لا تؤكل . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما تؤكل ، وبه تأخذ . وسواء عندهما في ذلك أشعر أو لم يشعر . ومن نذت له [ناقة أو] بقرة أو [نذله] بشير روى ما نذله من ذلك كما يرى الصيد وكان حكمه فيما يذكر به في ذلك حكم

(١) وفي القيسية فأصاب .

(٢) كان في الأصل أنه والصواب ما في القيسية أنها .

(٣) وفي القيسية وإن كانت موته ليس فيها .

(٤) قال في المغرب : المراس السهم يلا ريش يحشى مرضاً فيصيب بمرضه لا يجمده .

(٥) البندقة كل ما يرى به من تراب أو حجر أو وصاس ، ولكن رصاص النار اليوم إذا قطع الأعضاء وخرج جازماً من الصيد يحمل أكله لأن حاله الحمل الجرح .

(٦) قلت : هذا إذا كان سنياً لم يبلغ ، فإذا بلغ فما اختار لنفسه من المقهين يتبر في حقه ، فإن نجس لا يحمل صيده .

الصيد فيما يذكر^(١) به . ومن سقط له بسير أو ماسوله في بئر غم يقتدر على منعه طعنه بحرية أو بما سواها مما يخرج حتى يموت ثم يأكله . والجراد ذكي على أى حال وجد^(٢) والسك ذكي على أى حال وجد^(٣) وبأى حال مات غير ماطق منه على اللاء فإنه لا يؤكل . ولا يؤكل ذوناب من السباع و[لا] ذو غلب من الطير ولا الجر الأهلية . ولا بأس بأكل الجر الوحشية . وكان^(٤) أبو حنيفة رضى الله عنه يكره أكل لحوم الخيل ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا يريان به^(٥) بأساً ، وبه تأخذ . والعقيقة تطوع ، من شاء فعلها ومن شاء تركها . ومن كان له سمن فانت فيه فارة فإنها تلقى وما حولها ويؤكل ماسواه إذا كان جامداً ، وإن كان ذاتياً أو كان مكانه زيتاً فإنه يستصح به^(٦) وهو نجس ، ولا بأس ببيسه مع تبيان عيبه ، ولا يحل أكله ولا شربه . ومن مات له دجاجة خرجت منها بيضة فلا بأس عليه بأكلها ؛ لأن البيضة لا تموت . ومن مات له شاة أو ما أشبهها وفي ضرعها لبن فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا بأس عليه بأكله لأن اللبن لا يموت . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن كان جامداً كالبيضة أكله^(٧) وإن كان مائماً لم يأكله ؛ لأنه لبن في وعاء ميت ، وبه تأخذ . ومن رى صيداً بسيف وسعى قطعه نصفين كان مسيئاً وكان له أكل النصفين جميعاً ، وإن قطع الثلث منه فأبانه فإنه ينظر ، فإن كان الثلث المقطوع [منه] مما يلي الرأس أكله كله ، وإن كان مما يلي العجز

(١) وفي النفيضة يؤكل ، هنا وفي سابقه .

(٢) وفي النفيضة على كل حال وجده .

(٣) وفي النفيضة وجده .

(٤) وفي الأصل فكان والصواب ما في النفيضة وكان .

(٥) وفي الثاني بها .

(٦) أى يضاه به في السراج . وفي المغرب واستصح بالدهن . ومنه قوله ويستصح به أى يورد به النصباح .

(٧) كذا في النفيضة ، وكان في الأصل : أكل .

لم يأكل ذلك الثلث وأكل ما سواه من الصيد ، ومن روى غليبا [بسهم] فأصاب قرنه أو ظلفه فأت من ذلك فإنه إن كان أدامه^(١) أكله ، وإن كان لم يده لم يأكله . ومن أرسل كلبه على صيد فأت به حتى غاب عنه فلم يزل في طلبه حتى أدركه وقد صاد^(٢) الصيد فإنه يأكله ، وإن كان تركه أو كان في طلبه إلا أنه قد بات^(٣) عنه ثم أصابه من غده كذلك لم يأكله . وصيد النساء في جميع ما ذكرنا كصيد الرجال ، وذئبهم^(٤) [في جميع ما ذكرنا] كذئبهم الرجال . وذئبهم الصبيان الذين يقتلون الذبيحة وصيدهم إذا كانوا يقتلون الصيد كذئبهم الرجال البالغين وكصيدهم في جميع ما ذكرنا .

كتاب الضحايا

قال أبو جعفر : والأضحية في قول أبي حنيفة رضي الله عنه واجبة على المقيمين الواجدين من أهل الأمصار وغيرهم ، ولا تجب على المسافرين . ويجب على رجل من الأضحية عن ولده^(٥) الصغير^(٦) مثل الذي يجب عليه من الأضحية عن نفسه ، وخالف أبو يوسف ومحمد أبا حنيفة رضي الله عنهم في ذلك قولا : ليست بواجبة ولكنها سنة غير مبرحة^(٧) لمن وجد السبيل إليها

(١) يقال أدامه إذا أخرج منه لده والمجرد منه من باب سمع وهو لازم يقال دميت يده إذا حرق منها لده .

(٢) وفي مبيضة وقد أصاب .

(٣) وفي مبيضة عاب .

(٤) كان في الأصل وذئبهم والصواب في مبيضة وذئبهم .

(٥) وفي شرح : ويجب على رجل أن يضحى عن أولاده الصغار ، هكذا ذكر الطحاوي . وفي ظاهر الرواية قال : لا يجب ولكن لأفضل من العمل ، وإن كان الصغير مال هل يضحى بماله ؟ فهو على الاختلاف في ذكره في صدقة تمر . ولا يجب عن عبيده .

(٦) وفي الأصل ثلثي لصار وكذا في نسخة شرح .

(٧) كان في الأصل غير مبرحة . وفي لقيضة غير مبرحة وهو الصواب .

في تركه . ولا يجزىء في الهدايا والضحايا إلا الجذع^(١) من الضأن والثني من للمز والإبل والبقر قصاعدا^(٢) . والجوزور^(٣) في الأضحية أفضل ما ضحى به ، ثم يطوه البقر في ذلك ، ثم يتلوه الشاة فيه . ولا تجزىء الأضحية بما سوى هذه الثلاثة الأصناف غير الضأن فإن حكمه حكم القتم في جميع ما وصفتنا . ولا تجزىء الشاة إلا من واحد ، والجوزور والبقر يجزىء كل واحد منهما عن سبعة ، ويستوى في ذلك أهل البيت الواحد وأهل القبائل المتفرقين ، ولا يجزىء عما فوق ذلك من العدد . وأيام النحر ثلاثة أيام : يوم النحر ويومان بعده ، وأفضلها أولها ، والذبح في لياليها كهو في أيها . ولا يجوز لأهل الأمصار أن يذبحوا ولا [أن] ينحروا حتى يصلي الإمام صلاة العيد ، ومن نحر قبل ذلك أو ذبح كان كمن لم يذبح و [كمن] لم ينحر . ولأهل السواد وما أشبهه من الأرياف^(٤) أن ينحروا وأن يذبحوا بعد ما يطلع الفجر من يوم النحر لأنهم في موضع لا صلاة عيد على أهلهم . ومن أسر أهله وهم في ريف وهو ينصر أن يضحوا عنه هناك ضحوا عنه إذا طلع العجر ، وإن أسرهم وهو في ريف أن يضحوا عنه وهم^(٥) في مصر لم يجزهم أن يضحوا عنه حتى يصلي الإمام ، وإن نظر في ذلك إلى موضع الأضحية لا إلى موضع المضحى عنه . وكل مصر فيه مسجدان يصلي في كل واحد منهما صلاة العيد أجزأ أهل ذلك المصر أن يذبحوا وأن ينحروا

(١) في المغرب : الجذع من انبهاهم قبل التي إلا أنه من الإبل في السنة الخامسة ، ومن بقر والشاء في السنة الثانية ، ومن الحبل في الرابعة ، والجمع جذعون وجذاع ، وعن الأحرى : الجذع من المز لسنة ، ومن الصان لخمانية أشهر له وفيه تفصيل فإيراحه من أرذ زيادة .

(٢) وفي الصرح : والثني من الإبل الذي أتى عليه ثمرة أحوال ، ومن بقرة وقمر (وقمر) الذي أتى عليه ستة وطمن في الثانية ، والجذع لا يجوز لأن من الضأن إذ كان سميأ عاليا ، وذبح من الضأن الذي أتى عليه ستة أشهر . وفي الثرب : الذي من الإبل الذي أتى أي في بيته وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة ، ومن خلاف ما استكمل ثمانية ودخل في ثمانية ، ومن خلاف ما استكمل الثالثة ودخل في الرابعة وهو في كلها بعد ابدع وقبل أربعة . ومن وقع تين وثلاثة .

(٣) أي الإبل .

(٤) وفي الخيفية : من أهل الأبور .

(٥) كان في الأصل وهو وندوات و ميفية وم .

إذا ضل بأحد المسجدين . ولا بأس بأن يأكل الرجل وينتحر من أضحيته ،
ويبنى له أن يتصدق منها وأن لا يقصر^(١) من الثلث منها في ذلك ، ولا يبنى
له أن يبيع من لحمها شيئاً ، فإن فعل جاز يسه إياه ويتصدق بثمنه الذي باعه به .
ولا بأس بأن يهدى منها إلى الأغنياء . ولا بأس بأن يسل^(٢) بجلدها شيئاً من
متاع البيت ، ولا يبنى له أن يبيعه بما سوى ذلك^(٣) . ومن أوجب أضحية
فلم يضح بها حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولم يذبحها ، فإن ذبحها
تصدق بها مذبوحة وتصدق مع ذلك بما بين قيمتها مذبوحة و[ما] بين قيمتها
حية . ومن كانت عنده بقرة وحشية فخلت من ثور أهل لم يجز له أن يضحي
بولدها . ومن كانت عنده بقرة أهلية فخلت من ثور وحشى أجزاء أن يضحي
بولدها ، وإنما ينظر في ذلك إلى الأم لا إلى ما سواها . ويستحب للرجل أن
يقول أضحيته بيده ، وإن أمر بها غيره لم يضره إذا كان ممن تحمل ذبيحته .
ويكره أن يذكر مع اسم الله غيره عند الذبح يقول : اللهم تقبل من فلان .
ولا بأس أن يقول ذلك بعد الذبح . ومن أوجب أضحية ثم مات بعد إيجابه
إياها قبل أن ينقذها فإياها أوجبها فيه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هي ميراث عنه ،
وبه نأخذ . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : يذبح عنه بعد موته ، وهي
كالوقف ولا تكون ميراثاً . وإذا كان في السبعة المشتركين في البدنة أو في
البقرة من يريد نصيبه منها لحماً لم يجزى واحداً منهم ، وإنما يجزى إذا
كانت كلها لله عز وجل وإن كانت [منهم] تراد لوجوه شتى من أسباب
الحلج وأسباب الضحايا^(٤) . وتجزى المرجاء في الأضحية إذا مشيت قوائمها^(٥)

(١) وفي النضية وأن لا ينقص .

(٢) وفي النضية أن يبتاع بجلدها .

(٣) وفي المصحح : ويجوز الانتفاع بجلد الأضحية ويجوز يسه بكل ما يمكن الانتفاع به مع
غناه عنه من متاع البيت ، ولا يباح يسه بما لا يملك الانتفاع به إلا باستهلاكه عنه كالدرهم والدنانير
والأكولات ، ويصح حقه وشحمه بهذه الأشياء لا يجل .

(٤) وفي النضية ومن أسباب الضحايا .

(٥) كذا في الأصل وسقط هذا الكلام من النضية ولعل السواب إذا مشت بقوائمها .

إلى للنسك ، وتجزيء التولاء أيضاً في الأضحية وهي المجنونة . وتجزيء المتاء في الأضحية إذا كانت تمتلئ وهي القاهية الأسنان . وما كان [ما] يضحي به قد قطع بعض أذنه أو بعض ذنبه أو بعض أليته فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : إن كان الذى ذهب من [ذلك] الثلث فصاعداً لم يمز أن يضحي بها ، وإن كان أقل من ذلك أجزأ أن يضحي بها . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا بقي ذلك أكثر من النصف مما ذكرنا أجزأ أن يضحي بها . قال أبو يوسف رضى الله عنه : فذكرت قولى هذا لأبى حنيفة رضى الله عنه فقال : قولى مثل قولك ، وبه نأخذ . ولا يجزىء في الأضحية عوراء . ومن باع أضحيته بعد أن أوجبها جاز ييمه إياها وكان عليه مثلها . وإيجاب الأضحية على وجهين : فإيجابها في حال^(١) ابتياعها بالنية وإن كان لا قول معها ، وإيجابها بعد ابتياعها لا يكون إلا بالقول . ومن أوجب أضحية وكان لها لبن لم ينبغ له الشرب منه ولكنه يتصدق به^(٢) ، وكذلك إن وضعت قبل يوم النحر لم ينبغ له أن يذبح ولدها قبل يوم النحر ولكنه يذبحه معها يوم النحر . ومن ضلت أضحيته فإنه ينبغى له أن يبدل مكانها أخرى ، فإن فعل ثم وجد الأولى فإنه ينبغى له أن يذبحهما جميعاً ، فإن لم يفعل [ذلك] ولكنه ذبح الثانية أجزأته من الأولى إن كانت مثلها أو أفضل منها ، وإلا تصدق بالفضل فيما بينها وبين الأولى . ولا يضر الأضحية أن تكون ذاهية القرن . وما ذهب من عين الأضحية فهو كما^(٣) ذهب من أذنها في جميع ما وصفنا . ومن أوجب أضحية وهي سمينة ثم أعجفت حتى صارت في حال لو أوجبها وهي كذلك لم يميزه ، ضحى بها وأجزأته استحساناً وليس بقياس . ولو أوجبها وهي محيضة ثم أعورت

(١) وفي القيفية على مكان في .

(٢) وفي المصنف : وذكر (في المصنف) في النكاح (أى البتة) : لا يمس أن يمز سومه ولا يعلب لئنه (كذا) ولا يقطع به ولكن ينضح شعرها بالماء البارد حتى يهش . قلت : هذا كما ترى سقط منه يهش عنه .

(٣) وكان في الأصل ما كان وفي القيفية فهو كما وهو لصواب .

لم يميزه أن يضحي بها . ومن غلط في ذبح أضحيته فأذهب حينها في علاجه
[و] ذبحها أجزاء أن يضحي بها . وينبغي له أن يستقبل بذبيحته القليلة ، فإن
لم يفعل لم يحرما ذلك عليه . وإذا غلط الرجلان فضحي كل واحد منهما
بأضحية صاحبه أجزاء كل واحد منهما أضحيته ، وأخذها من صاحبه بغير
ضمن يجب له على صاحبه استحصانا وليس بقياس .

كتاب السبق

قال أبو جعفر : قال محمد بن الحسن رضى الله عنه في الرهان بما لم يحك
فيه خلافا : لا سبق إلا في خف أو حافر أو فصل^(١) . وكان يميز السبق على
الأقدام . قال محمد رضى الله عنه : إذا جعل السبق واحداً وقال إن سبقتي
فلك كذا ولم يقل إن سبقتك فليك كذا فلا بأس بذلك ، والمكروه في ذلك
أن يقول : إن سبقتك فليك كذا وإن سبقتي فلي كذا . قال محمد رضى الله
عنه : وإن كان الذى يجعل السبق رجلا سوى المسابقين فيقول أيكما سبق
فله كذا [وكذا] كنحو ما يصنع الأمراء فلا بأس بذلك ، فإن كان بينهما
محلل يسبق ويسبق فلا بأس به . والحال أن يدخل بينهما ثالثاً إن سبق
أخذ وإن سبق لم يضر شيئاً ، فليل ل محمد رضى الله عنه : ما قولك يسبق
ويسبق ؟ قال : يكون دابة مما يسابق عليها [و] لا تكون دابة لا تتحرك إنما
جاء بها للتحصيل ، ولكن يكون دابة تسبق وتسبق ، فإذا كانت كذلك
فلا بأس^(٢) .

(١) أى لا يجوز شابة إلا في خف والثراد منه ذو الحلف وهو الإبل ، أو حافر والثراد منه
ذو حافر وهو الخيل ، أو فصل وثراد منه المسابقة في الرمي بالنبيل لأن السهم لصل .
(٢) وفي بدائع الصنائع جلد ٦ ص ٢٠٦ ومنها أن تكون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق ويسبق
من الأشياء الأرضية حتى تكونات فيها يترأه يسبق غالباً لا يجوز لأن معنى التعريض في هذه الصور
لا يتحقق ففي الرهان التزم به شرط لا منفعة فيه فيكون عبثاً ولما . والله تعالى أعلم .

كتاب الكفارات والنذور والأيمان

قال أبو جعفر : الأيمان ثلاثة أيمان^(١) : يمين يكفر ، ويمين لا يكفر ، ويمين نرجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها . فأما اليمين التي لا تكفر فالرجل يحلف على الكذب وهو يعلم أنه كذب^(٢) فيقول : والله لقد كان كذا ولم يكن ذلك^(٣) . والله لقد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله . وعلى صاحب هذه اليمين الاستغفار والتوبة . وأما اليمين التي تكفر فالرجل يحلف ليفعلن كذا اليوم ، فيمضي ذلك اليوم قبل أن يفعله فقد وقع اليمين^(٤) على هذا وحش فيها ووجب عليه [فيها] الكفارة التي ذكرها الله جل وعز في كتابه . وأما اليمين التي نرجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها فالرجل يحلف في حديثه فيقول : لا والله وبلى والله ، على ما يرى أنه حق وليس كما قال . واليمين هي اليمين بالله جل وعز بأى أسمائه ذكر فيها ، فهو حلف به جل جلاله ، وكذلك القسم به إذا قال : أقسم بالله ، أو أقسم ولم يقل بالله فهما يمينان ، وكذلك قوله : على عهد الله ، أو على ذمة الله ، وكذلك قوله أشهد بالله ، أو أشهد لأفضل كذا ، أو أحلف بالله ، أو أحلف لأفضل كذا ، أو على يمين الله جل وعز ، أو على يمين ولم يزد على ذلك ، فكل هذه أيمان ، وكذلك كل ما حلف به من صفات الله مثل قوله : وعزة الله ، أو جلال الله ، أو عظمة الله ، أو ما أشبه ذلك ، فكل هذه أيمان ، وعلى الخائف بها إذا حث فيها الكفارة ، وكذلك ما عظم الله أن لا يفعله كقوله هو كفر إن فعل كذا ، أو هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو برى من الإسلام إن فعل كذا ، فهذه كلها أيمان ، وأياها حلف به

(١) وفي النسخة الأيمان ثلاث .

(٢) وفي النسخة كاذب .

(٣) وفي النسخة كذلك .

(٤) وفي النسخة وقعت يمين .

ثم حث عليه الكفارة . ومن قال بحق الله لا ضلت كذا فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : هذه يمين عليه فيها الكفارة إذا حث . وقال محمد رضى الله عنه : ليست يمين ولا كفارة فيها ؛ لأن حقوق الله هي ما له ^(١) على عباده من الصلاة والزكاة والصيام والحج وما سوى ذلك مما يعبد به ^(٢) ، فالخلف بذلك حلف بغير الله . ومن قال لمرأته أو أيم الله لا ضلت كذا ، كان بذلك حائماً ، وإن حث في ذلك كانت عليه كفارة يمين . ومن حلف بعد من حدود الله أو بشيء من شرائع الإسلام كالصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو ما أشبه ذلك كان آمناً ولم يكن عليه في ذلك كفارة . ولا ينبغي لأحد أن يحلف إلا بالله ، ولا يكون في الخلف بغير الله عز وجل كفارة . والكفارة الواجبة فيما ذكرنا وجوبها فيه في هذا الباب هي ما قال الله عز وجل في كتابه « إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » هو مخير في ذلك ، فإن اختار إطعام عشرة مساكين أطعم كل مسكين مثل ما يطعمه مسكيناً من المساكين الذين يطعمهم في كفارة الظهار على ما ذكرنا من أحكامه ، ومن مقدار ما يعطيه ^(٣) إياه إن اختار أن يعطيه ذلك ويملكه إياه ، ومن مقدار ما يطعمه ^(٤) إياه إن اختار أن يطعمه ^(٥) ذلك طعاماً مما قد ذكرناه في موضعه من كتاب الظهار مما قد تقدم في كتابنا هذا . ويجزئه في ذلك إطعام أهل الذمة ، وإطعام اثنين أفضل له . وإن اختار الكسوة كسا كل مسكين ثوباً لثماً أو رداءً أو قميصاً أو قباءً أو كساءً ^(٦) أى ذلك فعل أجزأه ، وإن

(١) بمعنى ما له ساعد من غنيته .

(٢) وفي التفسير رحمه الله .

(٣) وفي التفسير يضمه .

(٤) وفي التفسير وهو قدر ما يحسنه .

(٥) وفي التفسير أن يحسنه .

(٦) والكساء الثوب مطفاً وليس المراد منه ثوب ، غير معين شرط أن يعطى أكثر يده ولا لا يلازم ذكره مع أنواع الثياب ولعل المراد منه جناب النساء والله أعلم لأنه قرنه بما يليس فوق الثياب .

كسا نساء لم يميزه لكل واحدة منهن إلا أقل ما يميزها فيه الصلاة وهو واحد مما ذكرنا وخار . وقد قال محمد رضى الله عنه إنه إن كسا^(١) رجلا سراويل في ذلك أجزاء ولم يملك في ذلك خلافا . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فيما روى عنه غير محمد رضى الله عنه : إنه لا يميزه ، وبه تأخذ . وإن اختار عتق رقبة أجزاء في ذلك ما يميزه في الرقبة التي تجب عليه في الظهار على ما ذكرنا في^(٢) ذلك في موضعه من كتابنا هذا في الظهار . قال الله جل ثناؤه « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » فلهذا ثلاثة أيام لا يميزه^(٣) إلا متتابعات ، ولا يميزه أن يصومها في أيام لا يميزه صوم مثلها في كفارة الظهار على ما ذكرنا في ذلك في موضعه من كتابنا هذا في الظهار . ومن دخل في صوم عن كفارة يمينه لإعساره بما يكفر به الأيمان من الإطعام والكسوة والعتق ثم أيسر قبل خروجه من الصوم اشترى صومه ورجع إلى حكم اليسار الذي لا يميزه معه الصوم . والنساء في الأيمان كالرجال . ومن كفر عن يمينه قبل حنثه فيها لم يميزه ذلك وكان عليه أن يكفر عنها إذا حنث فيها . ولا يميز من عليه كفارة يمين صرّفها في كفن ميت ، ولا في بناء مسجد ، ولا في عتق رقبة يشركه فيها غيره . ولا يميز^(٤) أن يعطى منها من لا يميزه أن يعطيه من زكاة ماله على ما ذكرنا من ذلك في موضعه من الزكاة في كتابنا هذا . ومن حلف بعتق أو بصدقة أو بجمع أو بمشي إلى بيت الله الحرام ثم حنث وجب عليه أن يفعل ما حنث به ولا يميزه غير ذلك من كفارة ولا من غيرها . ومن حلف بصدقة ماله أن لا يفعل شيئا ثم فعله كان عليه أن يتصدق من ماله ما تكون فيه الزكاة لا بنير ذلك مما يملكه . وإن ركب الذي حلف ماشى إلى بيت الله

(١) وفي نسخة وول محمد وإن كسا .

(٢) وفي نسخة من مكان في .

(٣) وفي نسخة لا يميزه .

(٤) وفي نسخة ولا يميزه .

[في حبه] لذلك أو في عمرته له أجزاءه وكان عليه لذلك دم . وإن^(١) استثنى في شيء من أيامه هذه أو فيما سواها من طلاق أو عتاق بأن قال إن شاء الله فهو استثناء . ولا حث عليه إن ضل ما حلف أن لا يفعله ، وكذلك لو قال إلا أن يشاء الله كان كذلك أيضاً . ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل بعضه لم يحنث حتى يفعله كله . ومن حلف أن لا يسكن داراً ببعضها فخرج منها يديه وترك فيها متاعه وأهله كان حاتماً ، وإن أخذ^(٢) في النقلة ساعة حلف حتى نقل متاعه كله منها برّ في يمينه ، وإن ترك شيئاً من متاعه وإن قل فلم ينقله وتراخى من ذلك فإن أباً حنيفة رضي الله عنه قال : قد حث بذلك ، وهو قول محمد رضي الله عنه . وقد روي محمد هذا القول عن أبي يوسف رضي الله عنهما ، وقد روى عن أبي يوسف في غير رواية محمد رضي الله عنهما أنه [قال] : إن كان الذي قل من ساعته^(٣) منها هو الذي تصلح السكنى به والذي خلقه فيها ما لا تصلح السكنى به كان بذلك برا ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يلبس ثوباً بعينه فأنزله أو اعتم^(٤) به حث في يمينه ، وإن كانت يمينه على ثوب بغير عينه لم يحنث حتى يلبسه كما يلبس الثياب . ومن حلف أن لا يلبس ثوباً وهو لابس ، فبأن أخذ في نزع ساعته حلف^(٥) لم يحنث ، وإن تراخى عن ذلك حث . وكذلك لو حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل عنها ساعة حلف برّ في يمينه ، وإن لبث ساعة راكباً عليها حث في يمينه . ومن حلف أن لا يدخل داراً هو فيها ساعة حلف لم يحنث في يمينه حتى يخرج منها ثم يدخله بعد ذلك . ومن حلف أن لا يطلق امرأته وأن لا يعتق عبده ، أو أن لا يتزوج فمراً إنساناً ففعل له ذلك فإنه قد

(١) وفي النسخة ومن .

(٢) كان في الأصل أدخل وهو تعجيب والصواب ما في النسخة أخذ .

(٣) وفي النسخة من متاعه .

(٤) زاد في النسخة بعد قوله حلف : ثم نزع .

حنت ، وإن قال عتيت أن [لا] إلى ذلك بتقضى ديني فيما بينه وبين الله جلّ وعز ولم يدين في القضاء وقد قال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إذا حلف [أن] لا يذبح شاته ، أو أن [لا] يضرب عبده فأمر إنساناً بفعل ذلك فقال : عتيت أن إليه بتقضى ديني [فيما بينه وبين الله ولم يدين] في القضاء ، وهذا وما ذكرنا في المسألة الأولى في التماس سواء . ومن حلف بتقضى عبده ، أو بطلاق امرأته أن لا يأكل ، أو أن لا يشرب ، أو أن لا يلبس فقال عتيت طعاماً دون طعام ، أو شراباً دون شراب ، أو لباساً دون لباس ؛ لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله . وإن قال لا أكلت طعاماً أو لا شربت شراباً ، أو لا لبست لباساً ؛ فقال عتيت طعاماً دون طعام وشراباً دون شراب ولباساً دون لباس ديني فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء . ومن حلف أن لا يدخل بيتاً فدخل الكمية ، أو دخل مسجداً ، أو بيعة ، أو غلظة ، أو دهليز باب دار [له] لم يحنت ، وإن دخل صفة حنت . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً زماناً أو حيناً فنوى في ذلك وقتاً بعينه كان كما نوى ، وإن لم ينو وقتاً بعينه كان ذلك ^(٢) على ستة أشهر . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه الزمان أو الحين ^(٣) . وإن حلف أن

(٢) وفي التقيضة فإن ذلك مكان كان ذلك .

(٣) قال القناني في شرح الجامع الكبير في باب ما يقع على الأبد أو على الساعة : أصل الباب أن الجمع لتسكير ينصرف إلى ثلاثة والجمع للمعرف ينصرف إلى المهود ولا ينصرف إلى كل الجنس ، وأصل آخر وهو أنه متى جعل العسر التسكير مدة لفعل يمتد ويصلق بالوقت كما إذا جعل مدة لمصوم في البر أو الحنت يصلق الحنت أو البر بصوم شهر في عمره لأنه لو لم يذكر المدة يتناول صوم ساعة فيكون ذكر المدة لامتداد الفعل فيه ، ومتى جعله مدة لترك البر أو الحنت يعتبر امتداد الفرك من حين حلف ، وكذلك إذا جعل المدة ظرفاً لفعل لا يصلق بالوقت بحيث لو لا ذكر المدة لتناول جميع العسر تعتبر المدة من حين حلف لأن ذكر المدة لاخراج ما وراءه عن الجين . وقال بعد ذلك في هذا الباب وقال أبو حنيفة لأدوى ما الدهر ؟ أراد به متكرراً لأنه لا يبعد فيه استعمالاً فيوقف ، والمعرف جميع نعم قال الله تعالى حين من الدهر . وإن ذكر الأئمة والجمهور أو نسب أو لجمهور أو الأيام أو الجمع بالآلف واللام فمقد أي حنيفة رضى الله عنه ينصرف إلى عشرة من ذلك ، وفي الأئمة صي عشر مرات ستة أشهر سكن في الصوم في عمره وفي الكلام من حين حلف لأن هذا طبع ينهي والعشرة فإن بعدها يقدل أحد عشر يوماً . وهكذا في الأيام إلى سبعة أيام فهو شهود والأيام تنتهي بالسبعة وفي الشهود ثمانية عشر شهراً وفي الأئمة والجمهور وسين إلى جميع نعم =

لا يكلمه دهرًا ونوى في ذلك وقتًا كان على ما نوى ، وإن لم ينو في ذلك وقتًا فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا أدرى ما الدهر . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : مثل الحين والزمان ، وبه تأخذ . ولو حلف أن لا يكلمه الدهر فإن محمداً روى عن أبي يوسف رضى الله عنهما أنه كلفه أن لا يكلمه الحين أو الزمان ، وبه تأخذ . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أن ذلك على الأبد . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً إلى بعيد كانت يمينه على أكثر من شهر . ومن حلف أن لا يكلمه إلى قريب كانت يمينه على أقل من شهر إلا أن يبنى في ذلك شيئاً فيكون على ما عفى . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً عمراً ، فقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : مثل الحين . وروى عنه أنه قال : هو على يوم واحد إلا أن يعنى غير ذلك فيكون على ما عفى . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً حَتَبًا فإن الحقب ثمانون سنة . ومن حلف أن [لا] يكلم رجلاً متبياً كان ذلك على شهر إلا أن يعنى غير ذلك . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً أياماً كثيرة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : أكثر الأيام عشرة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : أكثرها سبعة^(١) ، وبه تأخذ . وإن حلف أن لا يكلم رجلاً الأيام فهو على ما ذكرنا

== لأنه لا مهود فيه وفي الجمع إلى جمع جميع العمر وإن ذكر هذه الأشياء متكرراً ينصرف إلى ثلاثة من ذلك بالإجماع لأنه جمع متكرر أوله ثلاثة . ولو قال أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رضى الله عنه . ثم قوله جمع أو الجمع لا يتناول الأيام التي بين الجمع لأن الجمع جمع الجمعة وهو اسم يوم خاص لكن إذا ذكر بلفظ التوحدان بأن قال جمعة من محمد في التوادر أنه قال ينصرف إلى الأيام السبعة إن لم ينو اليوم الخامس لمسكان العرف ؛ يقول الرجل لم أرك منذ جمعة ، ولا عرف في الجمع . وكذا عن محمد في قوله لا أكلمه جنتين أو ثلاث جمع يتناول ما بينهما من الأيام ، فصار في الجمع روايتان .

(١) وفي أيمن الهداية : ومن قال لعبد إن خدمتني أياماً كثيرة فأنت حر فالأيام الكثيرة عند أبي حنيفة رحمه الله عشرة أيام ، لأنه أكثر . ويتناول اسم الأيام ، فالأسماء أيام لأن ما زاد عليها تكرر . وقيل لو كان نعين بالعربية ينصرف إلى سبعة أيام ، لأنه يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع ، قال ابن الهمام : وصورة المسألة أن لا نية للعائل في مقدار الكثير ففرع كل على أصله . ثم قال أبو اليسر : أما بلساننا فلا يبنى هذا الاختلاف بل ينصرف إلى أيام الجمعة بالاتفاق حتى

أيضا ، وعلى ما فيه من الاختلاف الذى وصفنا ^(١) . ومن حلف أن لا يكلم رجلا المشهور فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هو [على] عشرة أشهر . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : هو على اثني عشر شهرا ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلا الجلع فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هو على عشر جمع . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : هو على الأبد ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلا أياما كان ذلك على ثلاثة أيام ^(٢) . ومن حلف أن لا يكلم الناس فكلهم واحدا منهم حث . ومن حلف أن لا يكلم ناسا لم يحث حتى يكلم ثلاثة منهم . ومن حلف أن لا يأكل كل يادام ^(٣) فإن الإدام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ما اصطفي به ^(٤) .

== لو قال لبيده : أكر خدمت كنى سرا روز حالى بسيار توارزادى إذا خدم سبعة أيام حتى لأن في لساننا تستصل مع جميع الأعداد لفظة روز فلا يحى . ما قال أبو حنيفة من انتهاء الأيام لكى المصرة وهذا حسن . والله أعلم .
(١) وفى القضية وقتناه .

(٢) وفى المرح زيادة بنى الصور من هذه المسائل قد : ولو حلف لا يكلمه إلى بعيد يقع على شهر فصاعدا ، ولو حلف لا يكلمه إلى قريب يقع على أقل من الشهر ، ولو حلف لا يكلمه مليا يقع على شهر كالبعيد سواء إلا أن يضى غيره . ولو حلف لا يكلمه شهرا يقع على ثلاثين يوما ، ولو حلف لا يكلمه الشهر يقع على بقية الشهر . ولو حلف لا يكلمه يوما يقع على طلوع الفجر إلى غروب الشمس إذا حلف قبل طلوع الفجر ، وإن كان بعد طلوع الفجر يقع على يوم كامل إلى الوقت الذى حلف من الغد . ولو حلف لا يكلمه يوم يقع على بقية اليوم ، ولو حلف لا يكلمه يوما يدخل فيه الليل سواء كان بعد الطلوع أو قبل الطلوع ، فاعرف أن الجواب في اليوم فكذلك الجواب في الليل . ولو حلف لا يكلمه شهرا يقع على ثلاثة أشهر ، ولو حلف لا يكلمه العصور يقع على عشرة أشهر عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يقع على ثنى عشر شهرا ، ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة . ولو قال تسعين يقع على عشر سنين عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يقع على جميع عمره . ولو قال ستين يقع على ثلاثة أحوال بالإجماع ، ولو حلف لا يكلمه أياما يقع على ثلاثة أيام في رواية الخامسة . وذكره على الاتفاق وذكر في الأيمان على قول أن حنيفة يقع على عشرة أيام ، وعند أبي يوسف ومحمد يقع على ثلاثة أيام . ولو قال أياما كثيرة أو قال الأيام يقع على عشرة أيام عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يقع على سبعة أيام . ولو قال لا يكلمه جمعا يقع على ثلاث جمع ، ولو قال اتجر يقع على عشر جمع عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يقع على جميع العمر .

(٣) وفى القضية ونسخة المرح : أن لا يتقدم يادام .
(٤) أى : يأكل به الخبز ويصنعه به بخلاف لحم ويبيض فأنهما لا يصنع بهما الخبز قال شارح : والإدام ما يصنع به خبز كالأرب وخل ونحوه وكل ما لا يؤكل غير الخبز ويؤكل ==

والمالح إدام . والشواء ليس بإدام . وقال محمد رضى الله عنه : كل شيء الغالب عليه أن يؤكل به اتخِزَ فهو إدام ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يتكلم قرأ القرآن فإنه إن قرأه في الصلاة لم يحنث ، وإن قرأه في غيرها حنث . ومن حلف أن لا يضرب رجلاً كان ذلك على ضربه إياه في الحياة دون ضربه إياه وهو ميت . ومن حلف أن لا يفضل رجلاً كان ذلك على اللوت والحياة . ومن حلف أن لا يخرج إلى مكة فخرج من بلده يريد بها حنث . وإن حلف أن لا يأتي مكة كان ذلك على دخوله إياها . ومن حلف أن لا يصوم ثم أصبح صائماً فأفطر حنث . ومن حلف أن لا يصلح لم يحنث حتى يصل ركعة وسجدة . ومن حلف لرجل أن يأتيه إن استطاع فذلك ^(١) على الصحة وإن لم ^(٢) يمرض وإن منع سلطان أو يحيى ما لا يقدر أن يأتيه معه ، فإن عني استطاعة القضاء [والقتل] من السماء دين في القضاء وفيما بينه وبين الله عز وجل ^(٣) . ومن حلف أن لا يلبس حلياً قلبس خاتم فضة لم يحنث ، وليس ذلك بحلى . ومن حلف من النساء أن لا يلبس حلياً فابست لزولاً لم يحنث ، وليس ذلك بحلى ، إلا أن يكون فيه ذهب ، فإن كان فيه ذهب حنث ، وهو قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : اللؤلؤ وحده حلى ، وبه نأخذ . وقال محمد رضى الله عنه : الفضة وحدها حلى ، وبه نأخذ . ومن

== بالحز في الغالب كاللبن والسمن واللحم فهو ليس بإدام عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وعند محمد هو إدام بالإجماع ، ولعل والفاكهة ليس بإدام بالإجماع ، وذكر في الجامع الكبير مسألة على هذا : إذا حلف لا يأكل يوم شيئاً إلا رغيفاً وأكل مع الرغيف شيئاً أو كفاً ، لا يحنث عند أبي يوسف وجعله تبعاً لغيره ، وعند محمد يحنث ولم يجعله تبعاً . قلت : والمراد من البقل الخ . هذا طبع يصير إدام . - وقوله : سكر لعله : سكرته تصبغ ، والله أعلم .

(١) وفي النصيحة إن استطاع ذلك فهو .

(٢) وفي النصيحة إن لم يمرض .

(٣) وفي النسخ : ويحلف أن يأتي ذلك . إن استطاع فإن أراد به الاستطاعة من جهة القضاء وقدر فهو على ، وإن سوي بها القدرة والحافية عن المرض والبلاء كان كذلك ، وإن لم يكن له قوة يقع على الاستطاعة من جهة القدرة لأن الظاهر أنه لا يراد بها الاستطاعة من جهة القضاء وقدر حتى لو مضى ليوم ويأتيه حنث إذ لم يمتد مرس أو ملاه أو سلفان أو غيرها من اللوائح .

حلف أن لا يتسدى فشرب سويقاً ، فإنه إن كان من أهل الحجاز الذين
 يملكون ذلك غذاء حنث ، وإن كان من غيرهم ممن لا يملكون ذلك غذاء لم
 يحنث . ووقت الغداء من طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، ووقت العشاء من
 زوال الشمس إلى أن يمضي أكثر الليل ، ووقت السحور إذا مضى الأكثر
 من الليل إلى طلوع الفجر . ومن حلف أن لا يخرج من المسجد فأمر إنساناً
 فحمله حتى أخرجه منه حنث ، وإن أخرجه منه كرهاً لم يحنث ، ومن حلف
 أن لا يضرب امرأته فد شعرها ، أو عضها ، أو خنقها حنث . ومن حلف
 أن لا يهب لرجل شيئاً ، أو لا يتصدق عليه بشيء فوهب له شيئاً ، أو تصدق
 عليه بشيء فلم يقبل ذلك منه حنث . ولو حلف أن لا يبيعه شيئاً ،
 أو [لا] يقرضه شيئاً ، فباعه أو أقرضه إياه فلم يقبل لم يحنث . ومن
 حلف أن لا يأكل لحماً فأكل كبداً أو كرشاً حنث . ومن حلف أن
 لا يشتري رأساً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : هو على ردوس النعم
 والبقر خاصة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هو على ردوس النعم^(١)
 خاصة ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يشتري شحماً كان ذلك على
 شحم البطن خاصة دون غيره من الشحوم في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ،
 وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : شحم الظهر في ذلك كشحم
 البطن . ومن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فصنع خبزاً فأكاه حنث .
 ومن حلف أن لا يأكل هذه الخنطة لم يحنث في قول أبي حنيفة رضى الله عنه
 حتى يقضمها قصاً ، ويحنث في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما إن قصها
 قصاً ، وأكلها خبزاً ، وبه نأخذ . ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ثم حنث
 فإنه يمشی وعليه حجة أو عمرة ، وإن ركب في ذلك نُجزأ وعليه ده .

(١) كان في الأصل على ردوس وغيره أصواب ردوس ثم كما هو في النسخة وسحقه مخرج .
 قال في المرح : وعند أبي يوسف ومحمد يقع على رأس النعم لا غير ولا يقع على رأس البقر
 بالإجماع ، وفي الأصل يقع على السكندر إذا أكل من يسي رأساً .

وكذلك لو حلف بالمشى إلى مكة ثم حث . وإن حلف بالخروج إلى بيت الله أو القعاب إليه [ثم] حث لم يكن عليه شيء . ومن حلف بالمشى إلى الحرم أو الصفا أو للروة ثم حث فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فكانا يقولان : حلفه بالمشى إلى الحرم كحلفه بالمشى إلى بيت الله ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يدخل داراً فهلمت حتى صارت محراء ثم دخلها ، حث ، وإن بنيت حماماً أو جعلت بستاناً ثم دخلها لم يحث . [ومن حلف أن لا يدخل بيتاً بعينه فهدم فصار محراء ثم دخله لم يحث] ومن حلف [أن] لا يأكل هذه الرطبة فصارت ثمرة فأكلها لم يحث ، وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذا اللبن فصنع شيرازاً^(١) ثم أكله لم يحث . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت يمينه على ذلك اليوم ليلية معه . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلة بعينها كان ذلك [على] تلك الليلة لا يوم معها . وإن كان حلف ألا يكلمه يوماً ولم يذكر يوماً بعينه فإن كان ذلك مع طلوع الفجر كان على ذلك اليوم إلى غروب الشمس منه ، وإن كان ذلك في بعض النهار كان على بقية ذلك اليوم وعلى الليلة التي بعده إلى مثل الوقت الذي^(٢) حلف فيه من اليوم الثاني . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلة ولم يذكر ليلة بعينها فإن كان ذلك عند غروب الشمس كانت يمينه على تلك الليلة إلى طلوع الفجر منها ، وإن كانت يمينه في بعض الليل كان ذلك على بقية تلك الليلة وعلى اليوم الذي بعدها إلى مثل الوقت الذي كانت يمينه فيه من الليلة التي بعده . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً يومين ولم يذكر يومين بعينها كان ذلك على يومين وإيلتين . وكذلك لو حلف على أكثر من اليومين من الأيام التي بغير عينها كان ذلك على عدد تلك

(١) وفي الغرب لغوارير جمع شيرر هو اللبن الرائب إذ استخرج منه ماءه .

(٢) وفي بعض النسخ إلى مثله من الوقت الذي .

الأيام وعلى عدد أمثالها من الليالي . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلتين كان ذلك على ليلتين ويومين من حين حلف . وكذلك لو حلف على أكثر من ذلك من الليالي بغير أعيانها كان ذلك على عدد تلك الليالي وعلى عدد أمثالها من الأيام . ومن حلف ليشرين هذا الماء الذى فى [هذا] الكوز اليوم فخرق^(١) قبل أن تغيب الشمس فإن أيا حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فلا : لا يحث . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : قد حثت ، وبه تأخذ . ومن حلف ليشرين الماء الذى فى هذا الكوز اليوم وليس فى ذلك الكوز ماء لم يحث فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه تأخذ ، وحث فى قول أبى يوسف رضى الله عنه . ومن حلف بصدقة مائه أن لا يفعل شيئاً ، أو بعتق مملوكه أن لا يفعل شيئاً ، لم يدخل فى ذلك من ماله إلا ما كان فى ملكه^(٢) يوم حلف منه ، ولم يدخل فيه من ممتلكاته إلا ما كان فى ملكه يوم حلف منه . ومن حلف بعتق مملوكه أن لا يفعل شيئاً ثم فعله عتق مملوكه وأمهات أولاده ومدرهه وما يملك من الحصص فى المائيك مما كان ذلك فى ملكه يوم حلف ، ولم يعتق مكاتبه إلا أن يعينهم . ومن حلف أن يتسرى^(٣) جارية فإن التسرى فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما أن يحصن جاريته ويتمتعها من الخروج والدخول ويطأها مع ذلك وطئاً يكون به طائباً لولده ، أو غير طائب لولدها ، ولا يكون متسرياً لها فى قول أبى يوسف رضى الله عنه حتى يفعل ذلك وحتى يكون فى وطئه إياها طائباً لولدها ، والقول الأول قول أبى حنيفة ومحمد^(٤) أحب

(١) وفى البقيضة مهراق وهو تصحيب مهرق . وفى حرب هرق . أى أرقه : أى حبه يهريق تحريك الماء ، وأهراق يهريق يكون الله ، ولله فى الأول من مائة وفى الثانى زائدة .

(٢) وفى البقيضة إلا ما كان ملكه .

(٣) وفى البقيضة أن لا يتسرى .

(٤) وفى البقيضة وقول أبى حنيفة ومحمد أحب إلينا .

إليها . ومن حلف بنحر ولده أو غيره من بنى آدم^(١) ثم حث فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : عليه في حلقه بنحر ولده شاة وليس عليه في حلقه بنحر غير ولده شيء . وقال محمد رضى الله عنه : عليه في حلقه بنحر عبده الذى يملكه مثل الذى عليه في حلقه بنحر ولده إذا حث^(٢) وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لا شيء عليه في ذلك كله ، وبه تأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلا فسلم على جماعة هو فيهم حث إلا أن يكون حاشاه^(٣) فإن كان فصل ذلك لم يحث ، وإن صلى يقوم هو فيهم ثم سلم كما يعلم الإمام ونوى في سلامه كما ينوى الإمام لم يحث^(٤) . ومن حلف ليضربن رجلا مائة سوط فجمع له مائة سوط ثم ضربه بها ضربة واحدة فإنه إن كان يعلم وصول كل سوط منها إليه برّ ، وإن كان لا يعلم ذلك لم يبر . ومن نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصيه . ومن نذر فقال : لله على أن أقتل فلاناً اليوم كان عليه إذا مضى ذلك اليوم ولا يقتله كفارة يمين . ومن حلف بالنذر فقال : إن ضاعت كذا فله على نذر ولم يسم [شيئاً ثم حث] فعليه كفارة يمين . ومن حلف من أهل الكفر ألا يفعل شيئاً ثم أسلم ففعله فلا شيء عليه في حلقه إلا أن يكون حلف بطلاق أو عتاق فيلزمه ذلك .

(١) وفي نسخة المصحح قال : ومن حلف بنحر ولده أو بنحر عبده فإن أراد به تنفيذ الفعل لا يزمه شيء ، لأن هذا نذر في النسيئة . قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى فلا يعصيه ، وإن لم يرد به تنفيذ الفعل في المين قال أبو يوسف ويشفى لا يزمه شيء فيها . وقال محمد يزمه ساة في الولد والنسيئة . (و) قال أبو حنيفة في الولد شاة وفي المبد لا يزمه شيء . وكذلك ولد الأبن بمنزلة الولد عند أبي حنيفة ومحمد . وأما في الحب وسعد لا يزمه شيء بالإجماع . وأما في نحر نفسه لا يزمه شيء عند أبي حنيفة ، وعند محمد يزمه شاة .

(٢) في عيه شاة في كلتا صورتين .

(٣) وفي شرح : لا إذا نوى بالإسلام غيره .

(٤) وفي المصحح أنه لا يعتبر ذلك كلاماً على الإجماع . ومن حلف لا يتكلم فقرأ القرآن في صلاة لا يحث ، وإن كان خارج الصلاة يحث . وقيل هذا إذا كان الرجل من العرب ، وإذا كان أعجمياً ولسانه غير لسان العرب فإذا قرأ القرآن في الصلاة أو خارج الصلاة لا يحث .

ومن حلف بطلاق زوجته أن يقتل فلاناً وفلان ذلك ميت فإنه إن كان يطم
بذلك حث ، وإن كان لم يطم به لم يحث . ومن حلف أن [لا] يشتري
بهذا الدرهم خبزاً فاشتري [به] خبزاً لم يحث إلا أن يكون دفعه قبل الشراء
إلى صاحب الخبز ثم قال له بقي بالدرهم الذي دفعته إليك خبزاً فيحث بذلك^(١) .
ومن حلف فقال : عيله حر إن كان يملك إلا مائة درهم فساكن يملك دونها
لم يحث وإنما يمينه على ملكه ما سواها . ومن حلف أن يضرب^(٢) رجلاً
في المسجد فضربه والمضروب في المسجد والضارب خارج منه أو الضارب
في المسجد والمضروب خارج منه ، أو كانت يمينه أن لا يرميه^(٣) في المسجد
والمسألة على حالها فإنه إما يراعى في ذلك المضروب والمرمى ولا يراعى فيه
الضارب ولا الرامي . ومن حلف أن لا يشتمه في المسجد روعي في ذلك الشتم
لا المشتوم ، فإن كان الشاتم في المسجد حث . وإن كان في غيره لم يحث^(٤) .

(١) وفي الفرج حكنا ذكر الطحاوي ، وذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه يحث في الحالين
جميعاً وهو أنه لو حلف فقال إن ميت هذا العبد بهذا الكر وهذه الألف فهما صدقة في نسائي
فيأبى بهما يحث في يمينه ووجب عليه التصديق بالكر ولا يلزمه التصديق بالدرهم فلو أن العبد
تعلق بالدرهم وإلا لما حث لأن المعلق بالعمرتين لا ينزل إلا عند وجود الشرطين . وإنما يلزمه
التصدق بالدرهم لمع آخر وهو أن اليمين لا تعد إلا في الملك أو مضافاً إلى الملك وقد وجدت
الإضافة في الدرهم إلى الملك لأن الدرهم لا يملك بالعبد وإنما يملك بالبيع فقد أوجب التصديق
عالم الغير فلا يلزمه . وذكر الكرخي فقال الدرهم والدنانير لا يخلق بهما انعقاد استحقاقاً ولكن
يخلق بهما تعلقاً الاترى إلى ما ذكره في الجامع لو أن رجلاً اغتصب من رجل ألف درهم فاشتري
بها عبداً وأضاف العبد إليها وقد ادراهم ثم باع العبد بألفي لا تطيب له زيادة ؟ فلو أن العبد
يتعلق بها تعلقاً وإلا لم يملك له الفضل كما لو اشترى أولاً ثم تعدل الغير بسبب له الفضل .

(٢) وفي القيسية أن لا يضرب .

(٣) وفي القيسية أن يرميه .

(٤) وفي الفرج قال : ومن حلف لا يضرب رجلاً في المسجد قال الأصل في هذه المسائل : أن
كل فعل يتم بالتفاعل دون المفعول يعتبر فيه مكان التفاعل دون المفعول ، وكل فعل لا يتم إلا بالمفعول
يعتبر فيه مكان المفعول دون التفاعل ، فإذا عرفنا هذا فقول : إذا حلف أن لا يشتم فلان في مسجد
فحتمه والقاتم في المسجد والمشتوم خارج منه يحث ، ولو كان هاتم خارج المسجد ومشتوم
في المسجد يحث ، لأن لشم يتم بدون المشتوم فيراعى فيه مكان هاتم . ولو حلف لا يضرب
فلاناً في المسجد فضربه إن كان المضروب في المسجد حث ، وإن كان خارج المسجد لا يحث لأن
ضرب لا يتم إلا بالمضروب يعتبر مكان المضروب . وكذلك يرى حكمه حث بضرب في دهر روي .
وذكر الطحاوي أنه قد حكى حكماً في شتم قت : وهذا محال في شخص واحد . وفيه أعم .

ومن حلف أن لا يكلم رجلاً حتى يأذن له زيد فبات زيد قبل أن يأذن له فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالاً : قد سقطت يمينه ، فإن كله بعد ذلك لم يحث ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه قد صارت يمينه مطلقة بعد موت زيد غير معلقة على شيء فحق كله حث . ومن حلف ألا يفارق رجلاً فحرب منه المحلوف عليه لم يحث الخالف في يمينه لأنه لم يفارقه إنما فارقه المحلوف عليه^(١) . وإذا حثت المرأة في يمينها وهي مصرة كان لزوجها أن يمتنع من الصوم ، وكذلك العبد إذا حث في يمين حلف بها كان لمولاه أن يمتنع من الصوم لها ، وكذلك سائر ما يجب عليه مما يوجب على نفسه قتلوا أن يمتنع من الصوم لتلك ، إلا أن يظهر [من] زوجته فإنه لا يكون لمولاه أن يمتنع من الصوم ، وذلك لأن المرأة لا تصل إلى أخذه^(٢) بالجماع الذي لها عليه إلا بعد أن يكفر تلك الكفارة . ومن قال : إن كنت عبد فلان فأمرأته^(٣) طالق ولا ينوي عبداً بينه ولفلان عبد فباعه ثم كله لم يحث ، وإن كان^(٤) قال : إن كنت عبد فلان هذا فأمرأته^(٥) طالق فباع فلان عبده ذلك فكله الخالف لم يحث أيضاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما ، ويحث في قول محمد رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وإن قال : إن كنت امرأة فلان فأمرأته^(٦) طالق ولم ينو امرأة بينها ولفلان زوجة فبات منه ثم كلها لم يحث ، وإن قال : امرأة فلان هذه وإنسانة بحالها حث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد^(٧) رضي الله عنهم . ولو قال : إن كنت صديق فلان فأمرأته^(٨) طالق ولم ينو صديقاً بينه ولفلان صديق فعاده ثم كله لم يحث ، وإن قال :

(١) وفي نصح : ومن حلف لا يفارق عريمه فلازمه فحرب منه لم يحث ، لأنه لم يفارقه وإنما وجد لفراق من عريمه ويمينه يقع على فعل نفسه لا على فعل غيره .
(٢) وفي نفيسة ثل الزوج .
(٣) وفي النفيسة ذمراً .
(٤) وفي النفيسة وإن كان .
(٥) كفنا في الأصل وأصوب ومحمد وفي نفيسة حث في قولهم جيئاً .

صديق فلان هذا والمسألة على حالها حثت في قولهم جميعاً^(١).
وإن قال إن قلت صاحب هذا الطليسان فأمرأته^(٢) طالق فباع صاحب
الطليسان طليسانه ثم كله حثت في قولهم جميعاً^(٣). ومن قال لرجل يوم
أكلت فبدي حرك فكله ليلاً أو نهراً عتق عبده. وإن قال ليلة أكلت
فبدي حرك فكله نهراً لم يحث ، وإنما ذلك على الليل خاصة . ولو قال
لامرأته يوم يقدم فلان فأمرك بيدك تقدم فلان ليلاً لم يجب لها بذلك أمر ،
وكان ذلك القول على الليل خاصة دون النهار^(٤) . ومن حلف لا يشم الريحان
فشم الورد أو الياسمين لم يحث^(٥) . ومن حلف أن لا يشترى بنفسها ولا نية له

(١) وفي المرح : ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأة فلان هذه فتكلم بهد ، عاهد
أو طلقها حث بالإجماع . ولو حلف لا يكلم صديق فلان أو امرأة فلان فتكلم مع امرأة موجودة
وقت الحث دون اليقين لا يحث عند أبي يوسف وعنده أبي حنيفة يحث ، وإن كان موجوداً
وقت الطرفين جميعاً يحث بالإجماع . ولو كان له صديق ضاواه أو امرأة فطلقها فتكلم معها بعد ذلك
لا يحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعنده محمد يحث .
(٢) وفي القضيّة فأمرأتى .

(٣) زاد في المرح هنا مسألة لم تذكر في المتن وهي : ولو حلف لا يكلم عبيد فلان يقع على ثلاثة
أعبد موجودين في الملك وقت الحث عند أبي حنيفة ومحمد ، وعنده أبي يوسف يقع على ثلاثة أعبد
موجودين في الملك وقت اليقين والحث جميعاً ، والله أعلم .

(٤) وفي المرح : ولو حلف وقال يوم أكلت فبدي حرك فكله ليلاً حثت ، لأن ذكر اليوم
في حال ذكر الفعل عبارة عن الوقت ، ألا ترى لل قول تعالى « ومن يومه يومئذ دبره » فافقه
تعالى ذكر اليوم ومن ولي دبره ليلاً أو نهراً دخل تحت حسنا الوحيد . ولو قال عتبت به يباس
النهار يصدق في القضاء ، أنه ادعى حقيقة لفظه ، وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يصدق في قضاء .
ولو قال ليلة أكلت فبدي حرك فكله نهراً لا يحث ؛ لأن الليل يراد به سواد الليل دون
الوقت . ولو قال يوم يقدم فلان فأمرك بيدك تقدم فلان ليلاً لا يكون لها من الأمر شيء ؛ لأن
ذكر اليوم في حال ذكر الأمر في اليقين يراد به الوقت المتيقن ؛ لأن ذكر الأمر يقتضي الأمر الوقت
لا عالة ، لأن الصعابة رضى الله عنهم أجمعت أن الحثيرة لها الجوار ما دامت في عهدها ، وقد وجد
الأمر فقد استثنى عن الوقت فذكر اليوم يقع على يباس النهار ولم يوجد فإن قدم نهراً صار الأمر
في يدها ، علمت أو لم تعلم ويبطل بفسخ الوقت ، لأن هذا أمر مؤقت فيفسخ الوقت ، ولم
ليس بهرط . لأن انقضاء الوقت لا يحتاج إلى تعلم . وأما في الأمر المرسل يقتصر على مجلس عليها .
ولو قال ليلة يقدم فلان فأمرك بيدك هدم نهراً ثبت لها ذلك لأمرنا ذكرنا أن الليل عبادة
عن سواد الليل .

(٥) وفي المرح : أعلم أن الريحان اسم لكل نبت أخضر وليس له ساق شجر وله رائحة
متنقذة ، والورد له شجر وكذلك الياسمين ، وأما المنبر فهو ريحان لا شجر له .

كان ذلك على دهن البنفسج لأعلى ورده . ومن حلف أن لا يشتري ورداً كان ذلك على ورق الورد لأعلى دهنه^(١) . ومن حلف أن لا يأكل فاكهة فأكمل عنباً أو رماناً أو رطباً أو قثاء أو خياراً لم يحث ، وإن أكل تفاحاً أو بطيخاً أو مشمشاً حث ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يحث في العنب والرمان والرطب ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يأكل لحماً فأكمل سمكاً طرياً لم يحث في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وكذلك قال أبو يوسف فيما روى عنه محمد . وقد روى غير محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما أنه يحث في ذلك . ومن حلف أن لا يشتري رطباً فاشتري كباسة^(٢) بسر فيها رطب لم يحث . ومن حلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عيّد لذلك الرجل مأذون له في التجارة ، عليه دين أو لادين عليه ، لم يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وحث في قول محمد رضى الله عنه . ومن أوجب لله على نفسه أن يصلي صلاة في غد فصلها اليوم^(٣) أجزاء ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، ولم يجزئه ذلك في قول محمد^(٤) رضى الله عنه . ومن أوجب لله عز وجل على نفسه أن يصوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء الذي قبله أجزاء ذلك

(١) ومن حلف أن لا يشتري البنفسج فيقع على دهنه لا على ورده في عرفهم . وأما في عرفنا فيقع على ورده لا على دهنه . ولو حلف لا يشتري الورد فيقع على الورد دون دهنه في عرفنا وعرفهم .

(٢) وفي شارب السكيس والسكباسة عتود النخل والجمع كباس .

(٣) وفي لقيضة نية يوم .

(٤) وفي شرح : ومن أوجب على نفسه أن يصلي صلاة في غد فصلها اليوم جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي قول محمد لا يجوز . ولو أوجب على نفسه أن يتصدق بدينار غداً فتصدق به اليوم جاز في قول محمد لا يجوز . وكذلك لو قال لله على أن أتصدق بهذا الدرهم على هذا بغير تصديق بسبب درهمي غيره أو تصديق عليه بدينار آخر يجوز عندنا . وقال محمد لا يجوز ، لأن تصديق على ذلك ليس بسبب الدرهم . وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يلزمه شيء لأنه - عين الدرهم وقيمة الدرهم منه لا تصح إلا مقبوضة ولم يوجد .

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما ، وبه فأخذ ، ولم يميزه في قول محمد رضي الله عنه . ومن أوجب الله أن يعصق غداً بدمه فتصدق به قبل غد أجزاء ذلك في قولهم جميعاً^(١) . ومن حلف أن لا يشرب من الفرات أو النيل فأخذ من مائه في إناء فشربه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه [قال] لا يحنث حتى يكرع فيه كرهاً . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : يحنث . وبه نأخذ . ولو قال : إن شربت من هذا الكوز أبداً ، لكوز فيه ماء ، فصب ماءه في إناء آخر ثم شربه لم يحنث في قولهم جميعاً^(٢) . ولو قال إن شربت من الفرات أبداً فأمراته^(٣) طالق فكرع في نهر يأخذ من الفرات أو شرب منه بإياه لم يحنث ؛ لأنه لم يشرب من الفرات إنما شرب^(٤) من نهر^(٥) يأخذ منه . وإن قال امرأته طالق إن شربت^(٦) من الفرات والمسألة على حالها حث ؛ لأنه قد شرب من ماء الفرات . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن شربت من ماء فرات فشرب^(٧) من النيل حث ؛ لأن قوله من ماء فرات إنما هو بمنزلة قوله من ماء عذب ؛ لأن الله تعالى قال في كتابه : « وأسقينكم ماء فُرَاتًا » . ومن حلف أن لا يجلس على هذه الأرض فقرش عليها حصيراً ثم جلس [عليه] لم يحنث . ولو حلف أن لا يجلس على سطح فقرش عليها حصيراً ثم جلس عليه حث . ومن حلف أن لا ينام على هذا

(١) وفي المرح : وهذا كله إذا لم يكن مطلقاً بالشرط ، وأما إذا كان مطلقاً بالشرط نحو قوله إن قدم غاتي فقله على أن أصلي أو أصوم يوماً فصام قبل القدوم أو صلى أو تصدق لا ينوب عن اللزم ، وإذا وجد الشرط يلزمه .

(٢) زاد في المرح : إلا إذا حلف لا يشرب من الماء الذي في هذا الكوز حيثن يحنث .

(٣) وفي الفيزية فأمرأتى .

(٤) كان في الأصل يشرب والصواب ما في الفيزية شرب .

(٥) وفي الفيزية من ماء .

(٦) وفي الفيزية شرب .

(٧) وفي الفيزية فصررت وهو تصحيف والصواب فصررب .

سئل أن لا يكلم رجلاً فأرسل إليه رسولاً يسئله به وسئله لم يحث^(١) .
وإن قال لميله إن بشرته بقدم زيد فانت سر قشره بقدمه عتق [و] إن
كان الخائف [به] قد علم بذلك قبل أن يقول له عبده لم يحث ، وليست هذه
ببشارة وإنما البشارة ما يشر به عما لم يكن علمه . وكذلك إن قال : إن أعلتني
بقدم زيد كان ذلك على أن يعلم بما لم يكن علمه . ولو قال : إن أخبرتني أن
زيداً قد قدم^(٢) فانت حر كان ذلك على أن يخبره به ، علم بذلك الخائف أولم
يعلم . ولو قال : إن أخبرتني أن زيداً قد قدم فانت حر ، فأخبره أنه قد قدم [ولم
يكن قد قدم] فإنه قد عتق . ولو قال إن أخبرتني بقدمه والمسألة بماله لم يحث ،
هذا على الصدق والأول على الصدق وعلى غيره . ولو قال إن بشرتني بقدم زيد
أو إن بشرتني أن زيداً قد قدم فانت حر كان ذلك على البشارة بالصدق لا بغيره^(٣) .
ومن حلف لا يشتري بهذا الدرهم إلا دقيقاً فدفعه إلى رجل ثم اشترى منه ببعضه
دقيقاً وببعضه خبزاً لم يحث حتى يشتري به كله غير الدقيق . ومن حلف أن
لا يشتري هذا العبد فاشتراه شراءً فاسداً حنت . ومن حلف أن لا يتزوج هذه المرأة
فزوجها نكاحاً فاسداً لم يحث^(٤) . ومن قال إن اشتريت هذا العبد فهو حر

(١) وفي الفرج : ومن حلف أن لا يكلم فلاناً مكث إليه كذا أو أرسل إليه رسولاً فكله
الرسول أو أوماً أو أشار لا يحث . والكلام يقع على العتق دون هذه الأشياء . وكذلك لو حلف
أن لا يحدث مع فلان .

(٢) وفي البصيرة : إن أخبرتني بقدم فلان .

(٣) وفي الفرج : ولو قال إن كنت لئ قدوم فلان إن كنت قد قدم فلان لا يحث وإن كنت
بصد القدم بعد العلم حث لأنه يقع على الصدق ويكرر .

(٤) وفي الفرج : الأصل في هذا أنه متى في يمينه عقد أو للمستل يقع على الحائر ونفاسد
حيثاً بعد أن يكون الفاسد يوقع الملك عند اتصال النفس أو يلحقه الإحارة ، ويد كان لا يقع
الملك ولا يحث الإحارة لا عتق ، عما في المعاملات ، وأما في الصادات يقع على الحائر منه دون
العقد إلا إذا كان في الماضي يقع عليها حياً ، وبها : أنه إذا قال إن شترت هذا العبد
فامرأتى طالق فاشتراه عمر أو عذير أو أم ولد ما لا يحث . لأنه لا يقع الملك بهذه الأشياء .
أو دم أو سر أو مكاتب أو عذير أو أم ولد ما لا يحث . لأنه لا يقع الملك بهذه الأشياء .
وكل جواب عرفت في الفراء فهو حوامك في البيع . ولو اشتراه على أن تمه خيار عتق ، أنه
ينضمه إلى جرة من صاحبه . وكذلك لو حلف لا يزوج هذه المرأة «رود» تنكحاً فاسد سبر
شهود أو عود لا يحث . وكذلك لو قال إن صمت أو صليت بمدى حر ففاد بغيره أو صلى
بغيره لا يحث ... الخ

فاشتراه شراء فاسداً ، فإنه إن كان اشتراه وهو في يد بائنه لم يمتق ، فيضه بعد ذلك أو لم يقبضه ، وإن كان اشتراه وهو في يده لاني يد بائنه عتق . ومن قال إن اشترت هذا البعد فهو حر فاشتراه على أن بائنه فيه بالخيار ثلاثة أيام ثم اقتطع الخيار الذي فيه لبائنه عتق . ومن قال لبئده : إن دخلت هذه الدار فأنت حر فباعه ثم دخلها بعد ذلك لم يمتق وسقطت يمينه بذلك ؛ لأنه حث فيه وهو لا يملكه ، وإن لم يدخل الدار بعد البيع حتى رجع إلى ملكه ثم دخلها حث . ومن جعل لله عليه أن يصلي^(١) ركعتين في مسجد بينه فصلاهما في غيره فقد برئت يمينه ولا شيء عليه بعد ذلك ، والواجب عليه في هذا هو الصلاة في أي الأماكن شاء ، ومواء أوجبها في المسجد الحرام فصلاهما في غيره ، أو أوجبها في غيره فصلاهما فيه ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو المشهور عن أبي يوسف رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى عنه أنه قال إذا أوجبها في مكان ثم صلاها في أفضل منه من الأماكن أو في مكان مثله في الفضل من الأماكن أجزاء ، وإذا صلاها في مكان ليس بمثله في الفضل لم يجرته ذلك^(٢) . ومن أوجب على نفسه إتيان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو إتيان بيت المقدس أو المشى إلى واحد منهما لم يلزمه بذلك شيء ، ولا يشبهان للمسجد الحرام في هذا . ومن أوجب على نفسه صيام أيام بنيه صامها إن شاء قرعها وإن شاء تابعها إلا أن يكون أوجبها متتابعة أو نواها كذلك في إيجابها إياها فلا يجرته إلا كذلك^(٣) . ومن أوجب على نفسه صوم

(١) وفي الغنية من قال لله على أن أصلي .

(٢) وفي مخرج : وقال قتادة على أن أصلي في هذا المسجد فصل في مسجد آخر يجوز ، وعند زفر لا يجوز . وقال أبو يوسف : إن كان الذي صلى فيه مثل الذي أوجب الصلاة فيه أو أفضل منه جز . وإن كان دونه في الفضل لا يجوز .

(٣) قلت : وفي مخرج خلاف ذلك قال : ومن أوجب على نفسه صوم أيام أو صوم شهر فإن كان بينه يزمه متتابعاً ، سواء نوى المتتابع أو لم ينو ، ونجزته الية قبل الروال ، وإن أصر في ذلك يزمه ، انقضاء ولا يزمه لاستقبال ، فإن لم يصمه كله يزمه القضاء إن شاء تابع وإن شاء =

يوم القنطر أو يوم النحر أو أيام التشريق أفطر ما أوجب على نفسه صوته من ذلك وقضى مثله من الأيام التي يحل صومها ، وعليه في قول أبي حنيفة وعبد رضى الله عنهما كفارة يمين إن كان أراد يميناً . وقد اختلف قول أبي يوسف رضى الله عنه في ذلك فروى محمد رضى الله عنه هذا القول عنه أيضاً ، وروى الحسن بن زياد رضى الله عنه أنه قال عليه القضاء ولا كفارة يمين عليه مع ذلك ، وروى بشير بن الوليد رحمه الله عنه أنه إن كان أراد بذلك الإيجاب واليمين كان ذلك على الإيجاب دون اليمين ولم يكن عليه كفارة ، وإن كان أراد به الإيجاب كان ذلك على الإيجاب أيضاً ، وإن كان أراد به اليمين كان ذلك على اليمين دون الإيجاب . وقال زفر رضى الله عنه : لا شيء عليه ، وبه نأخذ .

كتاب أدب القاضى

قال أبو جعفر : وينبئ للقاضى أن ينصف الخصمين في مجلسهما وفي النظر إليهما والمنطق ، ولا ينبئ [له] أن يرفع صوته على أحدهما ما لا يرضه على الآخر منهما ، ولا يطلق بوجهه إلى أحدهما في شيء من المنطق ما لم يفعل بالآخر مثله ، ولا ينبئ له أن يشد على عضد أحدهما ولا يلقنه حجة^(١) ولا ينبئ له أن يشتري ولا [أن]^(٢) يبيع في مجلس القضاء نفسه ، ولا بأس بذلك منه في غير مجلس القضاء ، ولا ينبئ له أن يساو أحد الخصمين . وإذا تقدم إليه الخصمان فإن اجتأها فقال مالكا أو تركها حتى يبتدئاه بالمنطق فلا بأس بذلك ، غير أنه إذا تكلم صاحب

تتفرق . ولا يجوز لا بوجود النية من الليل ، وإن لم ينو التتابع فهو بالخيار إن شاء تابع وإن شاء فرق . وفي كل موضع إذا نوى التتابع إذا أفطر لا تجب الكفارة إذا لم يكن له نية أو نوى التفرغ لأجر أو نوى التفرغ ونوى أن لا يكون يميناً بالإجماع ... الخ .

(١) ذكر هذا في المرح فاختصره فقال : ولا يمين أحدهما .

(٢) ذكر البيع ساقط من القضية ولما زدنا أن ليناسب المقام وسياق العبارة وكان في الأصل ولا يبيع ولا ينبئ في مجلس القضاء ولعل هذا فيه تقدم وتأخير والصواب ولا ينبئ له أن يبيع الخ ولما لم يناسب المقام أسقطنا لفظ لا ينبئ .

الدعوى أسكت الآخر واستمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجة ثم يأمره بالسكوت ويستطلق الآخر^(١). وليس ينبغي [له] أن يقضى إلا وهو مقبل على الحجج مفرغ نفسه لها فإن دخله غم أو غضب أو ناس كَفَّ عن ذلك حتى يذهب ذلك عنه . ولا ينبغي له تمجيل الخصوم عن حججهم ولا التخويف لهم . وإن كان^(٢) خيراً له أن يقعد عنده علماء من أهل الفقه والصلاح فعدوا معه ، وإن كان يدخله حصر من جلوسهم معه أو شغل عن أمور الناس جلس وحده . وليس ينبغي له إتمام نفسه بطول الجلوس لئلا يضر ذلك بنظره في الحجج والخصومات ، ولكنه يقعد طرق التهار أو^(٣) ما أطاق من ذلك . وينبغي أن يقدم الرجال على حدة والنساء على حدة ، وإن رأى أن يجعل لكل فريق يوماً على ما يرى من كثرة الخصوم فلا بأس [بذلك] . ويقدم الناس على منازلهم في مجيئهم إلى مجلسه الأول فالأول ، وإن رأى أن يجعل الثرياء مع أهل بلده فصل ، وإن رأى أن يبدى الثرياء فصل إلا أن يكون في تبدئته إياهم ما يضر بأهل المصر فلا ينبغي أن يفعل ذلك . ولا بأس أن يشهد القاضى الجنائز ، وأن يعود المريض ، وأن يجيب دعوة الجماعة ، كل هذا من السنة وما^(٤) يجب عليه أن يفعله . ولا يجيب الدعوة الخاصة ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال محمد رضى الله عنه : لا بأس أن يجيب الدعوة الخاصة للقرابة . ولا ينبغي له أن يضيف أحد الخصمين دون صاحبه . ولا ينبغي له أن يقبل الهدية إلا من ذى رحم محرمة منه . ولا ينبغي له أن يتناول في منزله بأحد الخصمين . ولا بأس بأن يقضى في منزله

(١) في الفضية ويستتمه من الآخر .

(٢) وعبارة الخارج كما يأتي : ولا بأس بأن يقعد عنده أهل العلم والفقه إذا كان لا يدخله حصر ويمنعه من القضاء ، وإن كان يدخله حصر لا يقدم .

(٣) حرف أو ساقط من الفضية .

(٤) الواو ساقطة من الفضية .

وحيث أحبب إلا^(١) أن أحسن ذلك أن يقضى حيث الجماعة^(٢) . ولا ينبغي له أن يقضى وهو يمشى أو يسير ، ولا بأس أن يقضى وهو متكئ . وينبغي له أن يقضى بما في كتاب الله ، فإن أتاها شيء ليس في كتاب الله قضى فيه بما أتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجد فيه نظر فيما أتاها عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به ، فإن كانوا قد اختلفوا فيه خیر من أقوالهم أحسنها في نفسه ، ولم يكن له أن يخالفهم جميعاً ويتدع شيئاً من رأيه ، فإن لم يجده في كتاب الله عز وجل^(٣) ولا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) ولا عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهد رأيه^(٥) في ذلك وقاسه بما جاء عنهم ثم يقضى بالذي يجمع عليه رأيه من ذلك والذي يرى أنه الحق ، فإن أشكل عليه شاور^(٦) رهطاً من أهل الفقه ثم نظر إلى أحسن أقوالهم وأشبهها بالحق قضى به ، وإن رأى خلاف رأيهم أحسن وأشبه بالحق قضى به ، وإن [كان] قضى بقضاء ثم تبين له أن غير ما قضى به أولى مما قضى به ، لأن الذي [قضى به] خلاف [الكتاب و] السنة والإجماع أبطله ، وإن كان على غير ذلك لم يبطله وقضى في المستأنف بالذي يراه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه : إن كان [الذي] قضى به أولاً مما يختلف فيه الفقهاء فرأى [أن] غيره أولى منه فإن قضى في أول مرة بالاجتهاد الذي كان عليه فيه فالقول في ذلك كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما ، وإن كان إنما قضى به بتقليد لفقهاء يمينه ثم تبين له أن غيره من أقوال الفقهاء أولى مما قضى به نقضه وقضى بما يراه فيه ، وبه نأخذ . ولا ينبغي له أن ينقض قضاء من تقدمه من القضاء إذا كان

(١) كان في الأصل إلى أحسن والصواب ما في النسخة إلا أن أحسن الخ .

(٢) لأنه أتى التهمة كذا في الصرح .

(٣) زاد في الصرح نصاً .

(٤) وفي الصرح برأيه .

(٥) كذا في الأصل وكذا في الصرح وفي النسخة مشاور .

بما يختلف فيه القهاء^(١) . وإذا شهد عنده من لا يعرفه على رجل شهادة فلم يظن فيه الخصم قضي بشهادته ولم يسأل عنه بعد أن يكون من شهد عنده في ذلك^(٢) رجلين أو رجلاً وامرأتين ، وإن ظن الخصم عنده في الشهود عليه لم يقض بشهادتهم حتى يمدلوا عنده في السر ويركوا عنده في العلانية ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا يقض بشهادتهم ظن الخصم فيهم أو لم يظن [حتى] يسأل عنهم في السر فيمدلوا عنده ثم يركوا عنده في العلانية ، وبه نأخذ . ولا ينبغي له أن يقضي بشهود في زنا ولا في حد ، ظن الخصم فيهم أو لم يظن ، حتى يسأل عنهم فيركوا عنده في السر ثم يعرفوا^(٣) عنده في العلانية في قولهم جميعاً . ولا ينبغي له أن يلقن شاهداً ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الأول ثم رجع عنه فقال لا أرى بأساً أن يقول له أتشهد بكذا أتشهد بكذا . ولا ينبغي له أن يتنعت الشهود^(٤) فإن ذلك ربما خلط على الشاهد عقله وإن كان صحيحاً في شهادته . ولا بأس بأن يفرق بين الشهود إذا اتهمهم ، وله أن يقبل تعديل الواحد وجرح الواحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه^(٥) لا يقبل في ذلك إلا ما يقبله في الشهادة ، وهو قول

(١) وفي المرح : وإذا قضى بغيره ظن أنه مذهب نفسه فإذا هو مذهب غيره له أن يطله وليس للآخر أن يطال ذلك ، لأنه حصل قضاؤه في مختلف فيه ، وإن قضى بمذهب خصمه وهو يعلم بذلك فذلك قضاؤه لأنه قضى في مختلف فليس له أن ينقضه ولا لأحد غيره .

(٢) وفي المفضية على ذلك .

(٣) وفي المفضية يمدلوا .

(٤) وفي المريب : وأدعته إيماناً وقوله ش لنت وميا يثق عليه تحمله ، ومنه تمت في السؤال إذا سأله على جهة تلبس عيه . وتنت لك بعد أن يقول له أين كان هذا ومتى هذا وأي ثوب كان عليه حين تحملت لشهادة ، وحقيقته متب بنت له ، ومنه لا ينبغي للمأضي أن يتنعت الشهود وهذا لفظ الرواية . وأما ما في شرح أدب القاضي فيصدر ويصنع الشهود ويتنعت على المصود فيه بطر . (٥) كان في الأصل وقال أبو يوسف والنسوب في المفضية وقال محمد الخ .

حرف رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضى الله عنهما :
 لأن اجتماع له في تعديل رجل شاهدين أو أكثر منها وجرحه واحد أخذ
 يقول الشاهدين فأكثر منها في التعديل وأبطل قول الواحد في الجرح . وله
 أن يقبل في الترجمة بمن لا يفهم كلامه قول واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : لا يقبل في الترجمة إلا ما يقبله^(١)
 في الشهادة ، وبه نأخذ . وينبغي للقاضي أن يتخذ كاتباً من أهل العفاف
 والصلاح^(٢) ثم يقعد حيث يرى ما يكتب وما يصنع ، ثم يكتب خصومة كل
 خصمين وما كان بينهما من الشهادة في صحيفة ثم يطويها ويخزنها^(٣) ثم
 يختتمها بخاتمه ، ثم يكتب عليها خصومة فلان وفلان في شهر كذا من سنة
 كذا ، ويحيط خصومة كل شهر في قطر^(٤) على حدة^(٥) ، وإن قدر على مباشرة
 السؤال عن الشهود فل ، وإن لم يقدر على ذلك ولاه رجلين عدلين ، فإن
 ولاه واحداً كذلك جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، ولم يميز
 في قول محمد رضى الله عنه حتى يولى^(٦) عليه اثنين ، وبه نأخذ . وإذا وجد
 القاضي في ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود لا يحفظ أنهم شهدوا عنده فإنه يقضى
 بما وجد من ذلك إذا وجد في قطره وتحت خاتمه في قول أبي يوسف ومحمد
 رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، ولا يقضى به في قول أبي حنيفة رضى الله عنه
 حتى يذكره . وما وجد في ديوان القاضي الذي كان قبله من ذلك لم يلتفت إليه

(١) وفي النسخة لا أقبل في الترجمة إلا ما يقبله .

(٢) وفي المصحح : ولا ينبغي أن يكون ذمياً أو عيذاً أو سبياً أو مكاتباً أو ممن لا تجوز شهادته .

قلت : ويحى . هذا بعد ذلك في المتن في مقامه .

(٣) وفي المغرب خزم البير تغب أغه للخرامة من باب ضرب وكل شيء منقوب عزوم ، ومنه قوله في كتاب القاضي يخزمه ويختمه ؛ لأن ذلك الكتاب يغيب للسعاء ثم يختم ، وكتاب عزوم بالماء من المزم بمعنى القيد تصحيف . قلت : وهو ساقط من النسخة موجود في المصحح .

(٤) المحط ما تصان فيه الكتب .

(٥) وفي المصحح : وينبغي أن يجعل لكل شهر قطراً على حدة حتى يكون أبصر على ذلك .

(٦) كذا في النسخة ، وكان في الأصل حتى يتولى .

ولم يقض به إلا أن تقوم البيعة على قضائه به وهو قاض قبل أن يعزل . ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كتاباً دميماً ولا عيماً ولا مكاتباً ولا محدوداً في قذف ولا أحداً ممن لا يجوز شهادته . ومن أتاها بكتاب قاض على^(١) بلد سوى بلده فإنه ينبغي له أن يسأل الذي جاءه بالكتاب البيعة على كتاب القاضي أنه كتابه وخاتمه ثم يقرأ على الشهود بمحضر المکتوب له والمکتوب فيه بعد أن يشهد عنده الشهود أن القاضي الذي كتبه إليه قد كان قراء عليهم . وإن مات القاضي الكاتب لم ينبغ للقاضي المکتوب إليه إنفاذ كتابه^(٢) وكذلك لو عزل . وإن مات القاضي للمکتوب إليه أو عزل ثم ولى القضاء غيره لم ينبغ له أن يميز ذلك الكتاب ، لأنه إلى غيره . وكتب القضاء إلى القضاء جائزة في حقوق الناس من الطلاق والعتاق وسائر ما يدور بين الناس ما خلا الحدود والقصاص . ولا ينبغي للقاضي أن يقبل كتاب قاض إليه في حق لرجل على رجل حتى ينسبه إلى أبيه [وإلى جده^(٣)] وإلى أخيه أو إلى تجارته التي يعرف بها ، وحتى لا يكون في قبيلته أحد يقع الإشكال في أمره وأمره ، ولا يقبل الكتاب بالنسبة إلى أبيه وإلى بكر بن وائل أو إلى همدان أو إلى بني تميم حتى ينسبه إلى الفخذ التي هو منها . ولا يقبل كتابه في دار حتى يحدها في كتابه بأربعة حدود أو بثلاثة ، ولو نسبها إلى شيء معروف مما هي مشهورة به لم يقبل ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه نأخذ ، وقبله في قول

(١) وفي القيفية كل سكان على وهو تصحيف .

(٢) وفي القيفية أن يميز ذلك الكتاب .

(٣) كان في الأصل الأزهرى فحذفه والصواب وإلى جده وإلى عمه بالجمع بينهما ولعل أحدهما سقط من هذا والآخر من ذلك أي القيفى . وفي الترح : نسبه إلى أبيه وجده وحمته ، ويطلق "عمره" به وبين آخراته . وقال في مقام آخر : وإذا كتب القاضي إلى القاضي كتاباً بالحق لرجل على رجل فإنه لا يقبل ما لم يكتب اسمه واسم أبيه وجده وقبيلته وأن لا يكون في قبيلته أحد يقع الإشكال في أمره ، ولا يقبل الكتاب بالنسبة إلى أمه ولا إلى بكر بن وائل ولا إلى همدان ولا إلى تميم (حتى) ينسبه إلى الفخذ التي هو منها لأن يكون شيئاً مشهوراً ظاهراً أشهر من القبيلة فيقبل .

أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، قال أبو جعفر : ^(١) القاضى أن لا يقبل الكتاب فيها حتى يمحدها بأربعة حدود ، وهو قول زفر . ولو جاءه كتاب قاض ^(٢) فى عبد أو فى أمة على موصوف أنه لم يقبله ^(٣) فى قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ثم رجع أبو يوسف رضى الله عنه فقال يؤخذ منه الكفيل فى العبد وسلم العبد إليه ويحتم فى عتقه ثم يبعث به إلى القاضى الذى كتب إليه حتى يشهد الشهود عنده عليه بعينه ثم يكتب كتاباً آخر له على ذلك إلى القاضى الذى كان كتب إليه ، فإذا أثبت عنده قبله وقضى به وسلم العبد إلى الذى جاءه بالكتاب وبرىء كفيله . وقال أبو يوسف رضى الله عنه أفضل ذلك فى العبد ولا أفضله فى الأمة . وينبئ للقاضى أن يتخذ قاسماً إن رأى ذلك من غير أن يكره الناس على أن لا يقسم لم غيره ، وأجر القاسم على الشركاء جميعاً على رءوسهم فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكل مقادير أنصابتهم ، وبه نأخذ . وإن قدر الحاكم أن يعمل رزق القاسم من بيت المال فضل . ولا ينبئ له أن يشرك بين قسامه ^(٤) . ومن شهد عنده من قسامه على قسمة قسمها بين قوم بأمره أجاز شهادته . وقال أبو يوسف رضى الله عنه [لا] أرى شهادته جائزة فى هذا ثم رجع أبو يوسف رضى الله عنه عن ذلك إلى قول أبى حنيفة رضى الله عنه فيه . وقال محمد رضى الله عنه لا يجوز شهادته ^(٥) وبه نأخذ . ومن ادعى غلطا فى قسمته لم يعد له القسمة وسئل البيهقي

(١) وفى الفضية من قاس .

(٢) فى البيضاء أنه لم يقبله .

(٣) وفى الصرح : وأمكن لا يغير الناس على قسمته ولا يفرك بين القاسمين لأنه يؤدى إلى الضرر بهم لأنهم يتحكون على الناس بأجرة كثيرة فإذا لم يكن بينهم شركة ، فكل واحد منهم يرضى قليل الأجرة لأنه إن لم يحبه إلى ذلك أجباه صاحبه وفى هذا يكون نفع للناس أكثر . وبه أيضاً : وإن جعل القاضى أجر القاسم فى بيت المال فهو أفضل إلح .

(٤) وفى الصرح : وإذا قسم القاسمون بينهم ثم شهدوا عند القاضى على القسمة والاستيفاء يجوز عند أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر ، وعند محمد لا يجوز ، وهو قول أبى يوسف الأول .

على ذلك ، فإن أقام عليه بينة حكم بها ورجع إلى ما شهدت به في ذلك . وما رآه القاضي من حقوق الناس في مصره الذي هو فيه قاض^(١) بعد ما استغنى قضي فيه بعله ولم يحتج إلى غيره ، وما رآه في غير مصره أو قبل أن يلي القضاء ثم ولي القضاء فحوصم إليه فيه لم يحكم فيه بعله في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يحكم فيه بعله ، وبه نأخذ . ولا يحكم القاضي بشهادة خصم ولا جازر إلى نفسه ولا دافع عنها^(٢) ، ولا بشهادة أعمى ولا محدود في قذف تاب أو لم يتب . ويستوى فيما يشهد به الأعمى ما شهد به وهو أعمى وما شهد به قبل ذلك ، ولا يقبل شيء من ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وبه نأخذ ، ويقبل منه في قول أبي يوسف رضى الله عنه ما شهد به قبل أن يصى ثم قام به بعد أن عي^(٣) ولا ينبغي للقاضي أن يقضى بشيء من حدود الله عز وجل بعله . ولا يقضى لنفسه ولا لأحد ممن لا تجوز شهادته له ، ولا لأحد من آثائه ولا لأحد من أولاده وإن سفل ، ولا لزوجته^(٤) وينبغي له أن يفسر للخصم إذا آثر أن يقضى عليه ما [قد] ثبت عنده عليه . ولا ينبغي أن يولى القضاء إلا للموثق به في عقابه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه . ولا يولى صاحب رأى ليس له علم بالسنة والأحاديث ، ولا صاحب حديث ليس له علم بالفقه . ولا ينبغي أن يقضى إلا من كان هكذا إلا أن يفتى رجل بشيء قد سمعه . ولا يصلح أن يلى القضاء أعمى . ولا ينبغي للقاضي أن يولى القضاء

(١) وعادة الفرح : في مصره الذي هو قاض عليه له أن يقضى بعله من غير بينة بالإجماع .
(٢) وفي الفرح : ولا يحكم القاضي بشهادة الخصم ولا بأحد يدفع ممرأ أو يجبر إلى نفسه منها ولا بشهادة أعمى ولسمى والمحدود في القذف تاب أو لم يتب خلافا للشافعي بعد التوبة ، فإنه قال يقبل . ولا يقضى بشهادة الأعمى في قول أبي حنيفة ومحمد في الزوجة كلها سواء كان بصيرا وقت التحلل أو كان أعمى . وقال أبو يوسف : يقبل في القذف لا يحتاج إلى الإشارة إليه بعد أن كان بصيرا وقت التحلل وهو قول الشافعي .
(٣) وفي القضية بعد دعوى .
(٤) وفي الفرح : وكل من لا يجوز له شهادة القاضي لا يجوز القضاء له كالأولاد والولودين والرقيق ولزوجة عدنا . وعند الشافعي قضاؤه لزوجته يجوز كالشهادة عنده .

(٤) وفي الفرح : وكل من لا يجوز له شهادة القاضي لا يجوز القضاء له كالأولاد والولودين والرقيق ولزوجة عدنا . وعند الشافعي قضاؤه لزوجته يجوز كالشهادة عنده .

إلا أن يكون ذلك قد جُعل إليه . وإذا طلع القاضي أن يصطليح - المتصلحان - فلا بأس عليه بتريدهما المرة والمرة ، وإن لم يطع في ذلك أخذ القضاء ، وإن أخذ القضاء من غير ترديد للخصوم^(١) كان من ذلك في سعة . وإن حكم خصمان رجلا قضى لأحدهما على الآخر ثم رفع ذلك إلى القاضي نظر فيه ، فإن كان موافقا لرأيه أعضاء ، وإن كان مخالفا له لم يحضه . ولا تجوز الشهادة على الشهادة في حد ولا قصاص ، وتجوز في الأموال وفيها حكمه حكما . ولا يقضى بشاهد ويمين في شيء . ولا يقضى في الزنا بأقل من أربعة رجال . ومن رد القاضي شهادته لتهمة اتهم بها أو لأنه زوج امرأة شهر بها لم يقبلها بعد ذلك أبدا^(٢) . وإن ردها لكفر لم يقبلها من أجله ، أو لرق أو لصبا ثم أسلم الكافر وعقق العبد وبلغ الصبي قبل شهادتهم إن شهدوا بها عنده . وإذا طلب المدعي من القاضي استخلاف خصمه فيما خاصمه إليه فيه استخلفه له عليه ، وقف قبل ذلك على أن بينهما مخالطة أو ملازمة أو لم يقف . ولا يستخلف في الزنا ولا في القذف ولا في شرب الخمر ولا في الأنساب ولا في النكاح ولا في الإيلاء ولا في التهم فيه ولا في الرجعة ولا في الطلاق^(٣) وهذا كله قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : يستخلف في النكاح وفي كل شيء مما يدعيه بعض الناس على بعض إلا في الحدود خاصة^(٤)

(١) وفي الفضية من غير ترديده المصم .

(٢) وفي الفرح : ومن ردت شهادته لتهمة كالفسق والزوجة وغيرها لا تقبل بعد ذلك أبدا .
(٣) وفي الفرح : ولا يستخلف في النكاح والرجعة والني . في الإيلاء والولاء والنسب وأمومية الولد في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد يستخلف . وسورة ذلك رجل ادعى على امرأة نكاحا وأنكرت المرأة لا يمين عليها ، أو الزوج ادعى الرجعة على المرأة وأنكرت لا يمين عليها ، ولما تصور الدعوى بعد انقضاء المدة ، أو ادعى الروح الفنى . في الإيلاء في المدة بعد انقضاء المدة وأنكرت لا يمين عليها ، أو ادعى على آخر أنه ابنه أو أبوه وأنكر المدعي عليه لا يمين عليه عند أبي حنيفة ، وكذلك جارية ادعت على مولاهما أنها ولدت منه وأنكر المولى لا يمين عليه في قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد عليه اليمين في ذلك كله .

(٤) وفي الفرح : ولا يستخلف في الحدود إلا في السرقة فإنه يستخلف لأجل المال ولا يستخلف =

وبه نأخذ . ومن وجبت عليه يمين في شيء فنكحل فلم يحلف كره القاضى ذلك عليه ثلاث مرات يعلم فيها أنه إن لم يحلف قضى عليه ، فإذا لم يحلف حتى تنكر ثلاث مرات كما ذكرنا قضى به عليه ، إلا أن يكون ذلك في دعوى دم في نفس فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يحبس حتى يحلف أو يقر ، وإلا أن يكون ذلك في دعوى قصاص فيما دون النفس فإنه يقضى عليه في ذلك بالدية ولا يقضى عليه فيه بقصاص ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : النفس وما دونها في ذلك سواء ، ويقضى في ذلك كله بالأرض ولا يقضى فيه بقصاص . وقال أبو جعفر : القول عندى أنه يقضى فيه بالقصاص في النفس وفيما دونها ، وهو قول زفر . ويستحلف للمدعى عليه المدعى بالله الذى لا إله إلا هو عالم القيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية . وإن أكتفى بالأولى أجزاء^(١) ، ولا يستقبل به القبلة ولا يدخله للمسجد ، وحيثما حلفه فهو مستقيم . وقال محمد رضى الله عنه : ويستحلف^(٢) النصرانى بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام ، واليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام ، والمجوسى بالله الذى خلق النار^(٣) . ومن استحلحله القاضى على شيء غلف عليه [عنده]

لأجل القطع ، ويستحلف في القصاص في نفس ، إن حلف برىء وإن نكل لا يقضى عليه بهىء ولكن يحبس حتى يقر أو يحلف في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد يقضى عليه بالدية وقال زفر والمجوسى يقضى عليه بالقصاص ، وأما فيما دون النفس فإنه يستحلف فإن حلف برىء وإن نكل عن الإيمان يقضى عليه بالقصاص في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد يقضى عليه بالأرض . قلت : ويأتى ذلك عن قريب في المتن .

(١) وفي تخرج : وإذا أردت استعجاب يقول بالله الذى لا إله إلا هو عالم القيب والشهادة الرحمن الرحيم ، وإن أكتفى بقوله (ذلك) كفاء ، وعلى قول الطحاوى يزيد عليه الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية .
(٢) وفي نسخة : واستحلف .

(٣) وفي تخرج : ولا يستحلف المجوسى بالله الذى خلق النار ولكن يكتفى بقوله الله ، وعلى قول محمد يستحلف بالله الذى خلق النار ، فبعد إريضة^(١) المجوسى عن مذهب محمد دون اليهودى والنصرانى كما تقدم ، في المتن . وليس أصواب ما في تخرج . والله أعلم .

ثم قامت^(١) عنده البيعة على استحقاقه المذموم، لم يلحق به عليه المذموم عليه، قيل البيعة على ذلك وقضى بها . ولا يقبل شهادة السبيلين ولا السبيد في شيء ، ويقبل شهادة أهل الكفر بعضهم على بعض ؛ لأن الكفر كله ملة واحدة . ولا يقبل شهادة أحد منهم على مسلم^(٢) . ومن وجب عليه دين بإقرار أو بيعة أو بنكول حبسه به القاضي إذا سأله ذلك خصمه ، ثم سأل عنه ، فإن كان موسراً لم يطلقه حتى يقضيه ، وإن كان معسراً خلى سبيله ، وسواء كان ذلك الدين من قرض أو من ثمن مبيع أو صدق امرأة أو من سوى ذلك^(٣) . ولا يقبل شهادة الزوج لأسرته ولا المرأة لزوجها ، ولا شهادة أحد لمن ولده وإن علا ، ولا لأحد من يرجع إليه بولادة وإن سفل^(٤) . ومن سأل عنه القاضي [عند] شهادته عنده فوقف على أن فيه كبيرة من الكبائر التي وعد الله عليها النار رد شهادته ، وإن لم يقف على ذلك منه ووقف على مساوئ ومحاسن فيه حمل أمره على الأغلب عليه من ذلك وجعله من أهله وحكم بشهادته إن كانت محاسنه أكثر ، وردّها إن كانت مساوئه أكثر . ولا يقبل في الشهادة على

(١) كان في الأصل : ومن استحل على شيء يحلف عليه ثم قامت وما في النسخة أوضح منه فاقبته .

(٢) وقد ذكرنا ذلك في التلخيص قبل ذلك من الصرح .

(٣) وفي الصرح : ومن وجب عليه الدين إما بيعة أو بإقرار أو بنكول أو بوجه من الوجوه لا يحبس القاضي إلا إذا طلب الخصم ذلك ، فإذا طلب خصمه فلا يحبس بأول مرة ويقول له قم فأرض خصمك فإن عاوده ثانياً فيقول له قم فأرض خصمك ، فإن عاوده ثالثة فليقتل خصمه ولو حبسه بأول مرة جاز أيضاً . ثم إذا حبسه لا يسأل عنه ما لم يعف شهر أو شهران أو ثلاثة على ما يرى الحاكم ، ثم يسأل عن حاله فإن كان موسراً لا يطلقه قبل (أن) يعفى فيؤدى حقه وإن كان معسراً خلى سبيله ويأمر صاحب الحق بالملازمة . وأما إذا كان لاصي على شيء دين فأراد أن يحبس لأن كان لأجل الفقة يحبس لأنه أراد أن يهلكه ، وأما إذا كان يدين آخر ليس له أن يحبس لحرة الأدب . وأما المسكاتب إذا كان له على المولى دين فإنه لا يحبس ، وأما الشري إذا كان له على المسكاتب دين ينتظر إن كان لأجل الكتابة لا يحبس ، وأما إذا أراد أن يأخذ الكفيل ليس له ذلك ، ولو أراد أن يأخذ الرهن له ذلك سواء كان لأداء الكتابة أو لسائر الديون وأما المرأة إذا أرادت أن تحبس زوجها لأجل المهر فما ذلك لإجراح لأن هذا دين قوي .

(٤) قت وصرت مسأله من تقبل شهادته ومن لا تقبل منه قبل ذلك في التلخيص .

الشهادة إلا مثل ما يقبل في الشهادة على الحقوق ، ولا يقبل الشهادة إلا على شهادة ميت أو غائب بينه وبين القاضى للسافة التى تقصر فى مثلها الصلاة ، أو مريض لا يستطيع لمرضه إتيان القاضى . وجائز للرجل أن يشهد بما سمع إذا كان معائناً لمن سمعه منه وإن لم يشهده على ذلك . ولا يجوز له أن يشهد على شهادة أحد سمعه يقول أنا أشهد على فلان لفلان بكذا ، وإنما يجوز له أن يشهد على شهادته إذا قال له أشهد على شهادتى أرى أشهد أن لفلان على فلان كذا ، وإن قال ذلك له لم يجوز لغيره من سمع ذلك القول أن يشهد على شهادته به . ولا ينبى للرجل أن يشهد على شهادة من ليس عنده بمثل ، وإن شهد عند القاضى على شهادة رجل ولم يعدله عنده سأل القاضى عن الشهود على شهادته كما سأل عنه لو كان شهد عنده بنفسه ، وإن عدله عنده الشاهد على شهادته نظر فى حال الشاهد عنده فإن كان ممن يحسن التعديل ويصلح له قيل تعديله ، وإن كان على خلاف ذلك سأل غيره ممن يصلح لذلك . ويقبل القاضى شهادة شاهدين إذا كان كل واحد منهما شهد على شهادة كل واحد من ذينك الشاهدين . ولا يأخذ القاضى من وارث بما دفعه إليه من مال قد ثبت ورائته إياه ولا من مال من قد ثبت له عليه دين ولا من مال من قد ثبت له من^(١) وصية بذلك كفيلاً بما يدفعه إليه منه . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه هذا شيء يحتاط به القضاة وهو ظلم . ومن ورث عبيداً^(٢) أو داراً أو شيئاً سواهما فجاء رجل فأدعى ذلك وطلب يمينه عليه استخلف له على علمه ، فأما ما سوى الميراث فيستخلف له فيه على البتات^(٣) . ومن ادعى عند القاضى قضاءه له

(١) وعبارة القضية هذه المسألة هكذا : ولا يأخذ القاضى من مال من قد ثبت له عليه دين ، ولا من مال قد ثبت له منه وصية لذلك كفيلاً بما يدفعه منه .

(٢) وفى القضية عبداً .

(٣) وفى المرح : الأصل فى هذا أن كل من يخلف على فعل نفسه يخلف على البتات ، ومن خلف على فعل غيره لا يخلف على البتات ويخلف على العلم .

بشيء^(١) وهو لا يذكر ذلك وسأله المدعى له^(٢) إحضار بيعة تشهد له على ذلك فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : لا يجيبه إلى ذلك^(٣) ، ولا يسمع من بيئته^(٤) إن شهدت عنده على ذلك لأنها شهدت عنده على أنه كان منه مالا يملكه من نفسه . وقال محمد رضى الله عنه يجيبه إلى ذلك [ويسمع من بيئته عليه] ويقضى به إن ثبت عنده ، وبه نأخذ^(٥) . وإذا قال القاضى لرجل إن هذا الرجل لآخر قد ثبت عندى أنه سرق ما يجب عليه فيه القطع وقضيت عليه بذلك فاقطع يده فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : يسمه أن يقطع يده وكذلك لو قال له إنه قد ثبت عندى على هذا الرجل أنه قد زنى بامرأة بد أن أحصن وقد قضيت عليه بالرجم فأرجه ، وسمه في قولها جميعاً أن يرجه . وقد كان محمد بن الحسن رضى الله عنه أيضاً يقول بهذا القول ، ثم قال بأخرة لا يسمه في السرقة أن يقطعه بقول القاضى له ما قال حتى يكون القاضى عنده عدلاً ، وحتى يشهد على ذلك عنده عدل آخر ، وأنه لا يسمه في الزنا الذى قد ذكرنا رجه بقول القاضى إنى قد قضيت [عليه] بالرجم فأرجه حتى يكون القاضى عنده عدلاً ، وحتى يشهد عنده على ذلك الرجل ثلاثة رجال عدول بالزنا . وإذا قال القاضى : قد أقر عندى هذا الرجل لهذا الرجل بألف درهم والرجل ينكر ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان قول القاضى مقبول في ذلك وهو قول محمد رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ويحى^(٦) قياس قوله الثانى أن لا يقبل ذلك منه^(٧) .

(١) سقط لفظ بىء من النصية .

(٢) لعل له ساقط من النصية

(٣) من قوله فإن أبا يوسف إلى قوله ذلك ساقط من النصية وبها مكانه فلا يسمع الخ . وفي المرح : ولو ادعى عند القاضى أنه قضى له بىء على فلان والقاضى لا يحفظه فأقام على ذلك البيعة فإن القاضى لا يسمع بيئته فيقول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد يقبل القاضى بيئته على قضائه قلت : فقول أبى حنيفة هنا من زيادة المرح .

(٤) كان في الأصول بيعة والصواب بيئته بالضمير مصحح .

(٥) وفي النصية وهذا عندنا أصوب .

(٦) وفي النصية ويجب ولعل الصواب وفي ، والله أعلم .

(٧) وفي المرح ما تفصيل قال : وإذا قال القاضى لرجل قد ثبت عندى أن هذا الرجل سرق =

باب الشهادات

قال أبو جعفر : وجاز للرجل أن يشهد على موت غيره ممن قد اشتهر موته ، أو أخبره بذلك من يثق به من ذكر له أنه قد عاينه ، من رجل أو امرأة . وجاز للرجل أن يشهد على النسب المشهور ، ولا يجوز له في قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن يشهد على الولاء المشهور كما يشهد على النسب للشهور ، وبه نأخذ . وجاز له ذلك في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ^(١) . وجاز للرجل أن يشهد على أن فلانة زوجة لفلان بوقوفه ^(٢) على تمرسه ودخوله بها ، وإن لم يشهد التكاح . فإذا شهد شاهدان أن فلانا مات وهذه الدار في ملكه وتركها ميراثا لأبيه هذا لا يسلطان له وارثا غيره فهذا جائز ، ولا يكتفان في الشهادة أكثر من هذا . ولو شهدا أن لا وارث له غيره فإن القياس في ذلك أن القاضي لا يقبل الشهادة منهما على ذلك ؛ لأنهما شهدا على غيب ، والاستحسان في ذلك

== فدخله أو قال إنه زنى فحده أو قال وجب عليه الفصام فاقبله فإن له أن يقطع يده ومحمد ويرجه ويحسم ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد لا يحسم ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا وحتى يشهد منه رجل آخر إن كان ذلك في حق يقبل فيه شهادة رجلين ، أو ثلاثة آخرين إن كان هذا في زنا . وقال نصير بن يحيى : القضاء ثلاثة : قاض يجب العمل بقوله بحل ومفسرا وهو أن يكون قاضا عدلا له أن يأخذ بقوله في قول أبي حنيفة من غير أن يستفسر ، وقاض يجب العمل بقوله مفسرا ولا يجب العمل بقوله بحل وهو أن يكون جاهلا عدلا ، سواء قدر أولم يفسر ؛ لأنه آمن من الجور ولا يؤمن من الغلط ، وقاض لا يجب العمل بقوله لا بحل ولا مفسرا حتى يستفسره مالم يتم البينة وهو أن يكون جاهلا عالمه كان أو جاهلا ، لأنه لا يؤمن عن جورته . والمأئلة مصورة عند أبي حنيفة في القاضي العالم العادل ؛ لأنه إذا كان غير هذا لا يولي القضاء ولا يؤمن بأمره بالاتفاق . وكذلك إذا كان القاضي أقر هذا الرجل عندي بألف درهم لهذا والمقر منكر فقول القاضي مقبول عنده ، وعنده لا يزعمه واثقه أعلم . قلت : ولا يؤمن أن تكون بض البارة سقطت من آخر هذا كتاب من الأصل ، والله أعلم .

(١) وفي الصحاح : وشهادة على الولاء بالمشهرة لا تقبل مالم يعان المتاع عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع أبو يوسف وقال يقبل كالتدب ، وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي يوسف .

(٢) وفي تقييده إذا وقف .

أنه يقبل الشهادة ويحصل^(١) هذا منها على معنى العلم . ولو شهدا أن قلاتا هذا ابن زيد المتوفى ولم يشهدا أنهما لا يملكان له وارثاً غيره حكم القاضي بشهادتهما ، وتأنى في دفع الميراث إلى الشهود له حولا ، فإن ثبت أن للميت وارثاً سواء حولا سلم إليه الميراث وأخذ منه به كفيلا ثقة ؛ خوفاً أن يثبت للميت وارث سواء . وكذلك لو ثبت له أنه أبوه كان هذا والأول سواء ، وسواء في هذا شهد الشهود أنه وارث للميت أو لم يشهدوا بذلك ؛ لأن الأب والولد لا يحجبان عن ميراث الميت بحال . وكذلك الشهادة على أن هذا زوج فلانة المتوفاة ، أو على أن هذه زوجة فلان المتوفى ، يستوى في ذلك أن يشهد الشهود أن الزوج قد ورث الميثة ، أو أن الزوجة قد ورثت الميت ، وسكوتهم عن ذلك ؛ لأن الزوج والزوجة لا يحجبان عن الميراث بحال ، فأما من سوى الولد والوالدة والزوجة ، فلا يقضى له بالميراث حتى يشهد الشهود له بالورثة^(٢) ؛ لأنه قد يجوز أن يكون دونه من يحببه عنها ، فالألم في جميع ما ذكرنا كالألم ؛

(١) وفي القضية ويحصل .

(٢) فصل هذه المسألة في الصرح فقال : ولو شهدوا أن هذه الدار لفلان الميت مات وتركها ميراثاً لورثته إما أن يقولوا هذا وارثه لا وارث له غيره أو يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره ، فإن قالوا لا وارث له غيره القياس أن لا يقبل ، وفي الاستحسان يقبل ، ولو قالوا لا نعلم له وارثاً غيره يقبل قياساً واستحساناً ، وعند ابن أبي ليلى لا تقبل حتى يشهدوا أنه لا وارث له غيره وإن قالوا لا نعلم له وارثاً غيره في هذا الصرح يقبل عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يقبل ، فإن قالوا هذا وارثه لا نعلم له وارثاً غيره أو لا وارث له في أرض كذا (فهذا) على الاختلاف ، وإن لم يقولوا لا وارث له غيره ولا قالوا لا نعلم له (له) وارثاً غيره فإن كان الوارث من يحجب بحال كالأخ والعم والأخت والجد وأصحابهم فإنه لا يدعى إليهم شيئاً ، وإن كان من لا يحجب بحال كالأم أو الأب والابن والأبنة فإنه يدفع جميع المال إليهم) وأما الزوج والزوجة قال أبو حنيفة يعطيهما أقل ما يكون لهما من الميراث ولم يعطوا أكثر من هذا ، وعلى قول محمد يعطى أكثر النصيبين : للزوج النصف ، وللرأفة الربع ، وفي قول أبي يوسف يعطى أقل النصيبين : للزوج الربع وللرأفة الثمن - وروى عنه رواية أخرى أنه يعطى للزوج الربع وللرأفة ربع الثمن - وروى عنه أصحاب الإمام أنه يعطى للزوج الخمس وللرأفة ربع التسع - أما الزوج فإنه يجوز أن يكون للميت أبوان وابنتان وزوج أصلهما من ابني عمر : للأبنتين ثلثان لأمها حو ثمانية ولأبوين =

لأنها لا تمحى عن الميراث بحال . ولو ثبت عند القاضى لرجل أنه زوج فلانة المتوفاة ولم يثبت عنده أن لا وارث لها سواء فلان أبا حنيفة قال : يقضى له القاضى من الميراث بأقل ما يكون له منه فى حال ، ولم يفسر أكثر من هذا . وقال محمد رضى الله عنه : يقضى بالنصف من الميراث ولا يحجب عنه بمن لم يملكه أنه قد حجب عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإملاء يقضى له بخمس الميراث ولا يزيده عليه شيئا ؛ لأن أحسن أحواله فى الميراث أن يكون معه للميتة ابتنان وأبوان فيقال له بالخمسة . وأما المرأة التى ثبت لها التزويج من الميت ولا يثبت عدد الورثة معها ، فكشلت الزوج فى جميع ما ذكرنا على الاختلاف الذى وصفنا ، والتى لها فى قول أبى يوسف رضى الله عنه التى روى أصحاب الإملاء من الميراث جزء من ستة وثلاثين جزءا ؛ لأن أحسن أحوالها فى الميراث أن يكون معها ابتنان وأبوان وثلاث زوجات فيقال لها وللزوجات معها بالثمن فيصير تسعا ويصير بها ربع التسع ، والتى يقضى لها به فى قول محمد رضى الله عنه ربع الميراث . وإذا شهد شاهدان عند القاضى أن هذه الدار [كانت] فى يد فلان مات وهى فى يده ، أجاز ذلك وقضى به . وإن قالوا : نشهد أنها كانت فى يده منذ أشهر ' ومنذ سنة لم يقبل ذلك ولم يقضى به . ومن أقام البينة عند القاضى على دار ادّعاها فى يد رجل متكررا لدعواه مدّع للدار لنفسه أن هذه الدار كانت لأبيه وإن أباه مات وتركها . يراثا بينه وبين أخيه الغائب لا وارث

== انكث أربعة ، وتزوج أربع . فماتت ثلاثة أسهم فصارت خمسة عشر وثلاث من حصة عمر لهما هو الخمس ، هذا إذا ماتت امرأة . وإذا ماتت امرأة وترك أبوين وابنتين وروجة أصلها من أربعة وعشرين لثلاثين المثلثان ستة عشر . وإذا بين ثلاث نساء وللأول الثمن الثلاثة فصالت ثلاثة أسهم فصارت تسعة وعشرين وثلاثة من تسعة وعشرين إنما هو تسعة . ويجوز أن يكون معها أخرى ثلاثة وهى واحدة الزوجات فيكون الأربع تسعة وثلاثة على أربعة لا يستقيم فاضرب أربعة فى تسعة وتكون ستة وثلاثين سبعا وتسع من ذلك أربعة أسهم فلها من ذلك سهم وهو ربع التسع وهو سهم من ستة وثلاثين سبعا .

له غيرها قضى القاضى له بنصفها وترك النصف الباقي منها في يد الذى هي في يده ، ولم يستوتق منه في قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقضى بنصفها لهذا الحاضر ويخرج النصف الثانى من يد الذى هي في يده ويحمله في يداأمين للقائب ، وبه تأخذ . وإن كان الذى الدار في يده لم يدعها لنفسه ولكنه أقر بها للميت وسجد ما سوى ذلك وأقام هذا المدعى البينة على وراثته هو وأخوه القائب^(١) الميت لأنه أبوها لم يخرج القاضى حق القائب من يد الذى الدار في يده منها في قولهم جميعاً . وواسع للشاهد^(٢) أن يشهد على ما رأى في يد رجل مما يدعيه لنفسه وما يقع في قلبه تصديقه فيه أنه له إلا العبد والأمة فإنه لا يسه ذلك فيها ، ولا يشهد عليهما بالرق للذى هما في يده حتى يقرأ بذلك بألسنتهما ، وسواء كانا صغيرين أو كبيرين بعد أن يكونا ممن يمر عن نفسه . ومن كان في يده صبي فقال هو عبدى والصبي لا يصبر عن نفسه ، ثم شب بعد ذلك فادعى الحرية لم يلتفت إلى دعواه وكان عبد^(٣) الذى في يده^(٤) . ومن ادعى غلاماً أنه صده

(١) كذا في الأصل وفي التيفية : للقائب الميت . وفي العرح : ولو ادعى رجل على رجل عند القاضي أن الدار التي في يديه كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً (له) ولأخيه القائب الخ قلل الصواب عن الميت ، والله أعلم . المصحح : ظاهر أن الميت مفعول وراثته .

(٢) كذا في التيفية . وفي الأصل وواحد . وفي العرح : ووسع للشاهد ، وهو قريب مما في التيفية .

(٣) وفي التيفية وكان العبد للذى .

(٤) وفي العرح : ويسع للشاهد أن يصهد على ما يرى في يدي رجل يدعيه لنفسه ويقع في قلبه تصديقه أنه له على الثبات لأن اليد تدل على الملك إلا في الأمة والعبد فإنه لا يصهد بالملك لصاحب اليد إلا إذا أقر بألستهما بالصودية أو كونهما رقيقاً ظاهراً وأما قوله إلا في العبد والأمة إذا رأى يمينه ويضمه ولا يدري أنه حر أو عبد كالأفراك خلف السلاطين . وأما إذا أقر أنه عبد له فإنه يسع له أن يصهد . هذا إذا كان العبد كبيراً يمر عن نفسه وإن كان لا يسير عن نفسه فإن أقر صاحب اليد أنه لقيط ادعى أنه عبده لا يقبل قوله ، لأن اللقيط إن الدار والدار دار الأحرار فقد سبق من إقراره ما يتناقض دعواه فلا يصح . وإن لم يقر أنه لقيط لسكتة ادعى أنه عبده فالقول بقوله لأنه ادعى ما في يدي نفسه لنفسه ولا مزاح له في دعواه فالقول بقوله ، فيعد ذلك إذا كبر الداد ادعى أنه حر الأصل وأنكر تناول فالقول قول المولى إلا إذا أقام البينة على دعواه حينئذ يقضى بحريته .

فقال لست ببيدك^(١) ولكنى عبد يزيد ويديده أو لا يديده وهو فى يد الذى يديده نفسه قضى به له [و] لم يلتفت إلى إقرار الغلام أنه لغيره ، وإن قال كنت عبداً يزيد فأعطني وادعاه الذى هو فى يده لنفسه فإن أباحنيقة رضى الله عنه قال أقضى به للذى هو فى يده ، وبه نأخذ^(٢) . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : أستحسن أن أجعل القول قوله ولا أقضى به للذى فى يده^(٣) . وإذا قال الشاهدان للقاضى بعد أن حكم بشهادتهما إن الذى شهدنا به عندك باطل لم يضرهما . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يمزرها^(٤) وبه نأخذ^(٥) . ومن ادعى على رجل أنى درم فأنكر ذلك فأقام عليه شاهدين فشهد له أحدهما عليه بألف درم والآخر بألفين^(٦) فإن أباحنيقة رضى الله عنه قال [فى] ذلك

(١) وفى القيسية بيده له .

(٢) وفى المصرح : وإذا قال أنا عبد فلان ولست بيدك لاتصح دعواه لأنه أقر على نفسه بالرق والميد لا يقول له لقوله تعالى « عبداً مملوكاً لا يقدر على شي » . فإن قال كنت عبد فلان فأعطني وأنا حر أو مكاتب فلان إن قال فلان إنه عبده لا يصدق . وأما إذا قال هو مكاتبى لا يصدق فى قول أبى حنيفة ومحمد ، وفى قول أبى يوسف القول قول السيد استصاناً وبحكم بحريته . ولو قال أنا ولد أم ولد لفلان ، عند أبى حنيفة لا يصدق ، وعند أبى يوسف ومحمد يصدق .

(٣) وفى القيسية يدعيه مكان فى يده .

(٤) وفى القيسية يمزرها فى كلا المخرجين .

(٥) وفى المصرح قال : إذا رجع الشاهدان عن الشهادة فلا يخلو ذلك ، إما أن يكون عند القاضى أو يكون عند غير القاضى ، فإن كان عند القاضى فلا يخلو ، إما أن يكون قبل القضاء أو بعد القضاء وحالهما وقت الرجوع أحسن من حالهما وقت الأداء أو ليس بأحسن ، أما إذا كان عند غير القاضى فلا يصح رجوعه حتى لو شهد اليهود على رجوعهم لم يقبل ولا يعين عليهما إذا لم يكن الرجوع صد القاضى إلا إذا حكى عند القاضى رجوعهما عند غيره صار ذلك كرجوعهما عند القاضى ابتداء . وإن كان رجوعهما عند قاضى فإن كان قبل القضاء لا يقضى لورود التهمة وإن كان بعد القضاء لا يفسخ القضاء ولكن يضمنان للمصهود عليه ما أتلفا بهما دهما ، سواء كان حالهما أحسن وقت الرجوع أو ليس بأحسن وكان أبوحنيقة يقول أولاً بأنه إن كان حالهما وقت الرجوع أحسن أنه يفسخ القضاء ثم رجع عن هذا وقال بأنه لا يفسخ . وإذا ثبت عنده رجوع الشاهد فإنه يثبت لى سوفه إن كان سوقياً وإلى محله إن كان غير سوقي عند أحقر ما يكون الناس منه وقت العصر ويقول لهم إن القاضى يقر بكم السلام ويقول إنه وجدنا هذا شاهد زور فأخذوه وحذروا الناس عنه ، ولا يسود وجهه ولا يضرب فى قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يمزرها بالضرب وحكم التصدير ذكرناه . وفى القيسية بألى درم .

لا أقبل ذلك^(١) ولا أحكم له به ولا بشيء منه . وقال أبو يوسف و [محمد] رضى الله عنهما يحكم له بألف وييسره على حجة في الألف الأخرى ، وبه نأخذ . وإن ادعى عليه ألف درهم وخمسة درهم فأنكر فشهد له عليه شاهد بألف وشاهد بألف وخمسة قضى للقاضى له عليه بألف في قولهم جميعا . ومن ادعى على رجل ألف درهم فأنكر فأقام عليه شاهدين فشهدا له عليه بألف درهم وخمسة درهم فإنه إن ذكر للقاضى^(٢) أنها قد صدقا ، وأنه قد كان له عليه ألف وخمسة قضاه خمسة أو أبرأه من خمسة ولم يعلم بذلك الشاهدان قضى له عليه بألف ، وإن قال لم يكن له عليه قط غير الألف^(٣) لم يقض له عليه بشيء . ومن شهد له شاهدان على رجل بقرض ألف درهم وشهد له أحدهما أنه قد قضاه إياه ، قبل شهادتهما على القرض وقضى له بالمال على المدعى عليه . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال لا تقبل شهادة الشاهد الذى شهد على القضاء لأنه شهد على أن لا شيء للمدعى على المدعى عليه مما يطالبه به ، وبه نأخذ . ومن ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف وخمسة فأنكر ذلك للمدعى عليه فأقام عليه شاهدين فشهد له أحدهما بالبيع بألف وخمسة والآخر بألف كان ذلك باطلا ولم يقض له بشيء^(٤) ، وكذلك للمكاتبة في هذا إن ادعاه العبد وأنكرها للولى ، وكذلك العتق على مال إن ادعاه العبد وأنكره للولى ،

(١) كان في الأصل قال ذلك لا أقبل ذلك ، ولفظ ذلك ساقط من الأصل الثانى ولعل حرف في سقط من الأصل والصواب في ذلك .

(٢) كان في الأصل إن أنكر القاضى والصواب إن ذكر للقاضى كما هو في القيسية .
(٣) وفي القيسية إلا الألف .

(٤) وفي الصرح : بيانه إذا ادعى رجل أنه باع عبداً بألفين والمشتري ينكر فشهد شاهدان أحدهما على الألف والآخر على الألفين أو أحدهما على الألف والآخر على الألف والخمسة لا يقبل . لإجماع ، وكذلك لو كان للمدعى هو المشتري والمنكر هو البائع ، ولو لم تقع الدعوى في البيع والعراء ولكن وقعت في الإجارة فإن كان للمدعى هو المؤاجر في أول المدة فهذا دعوى عقد لا يقبل ، ولو كان بعد انقضاء المدة فهذا دعوى مال فهو كفصل الدين . ولو كان للمدعى هو المستأجر قبل انقضاء المدة أو بعد انقضاء المدة فهذا دعوى عقد بالإجماع .

وكذلك الخلع إن ادعته المرأة وأنكره الزوج . فأما النكاح فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول أقضى فيه للمرأة بألف درهم وأجبتها على دعواها فى الخمسائة الباقية . وأما أبو يوسف وعمر رضى الله عنهما فقالا : ذلك باطل أيضاً ، وبه نأخذ . ولو كان المولى فى مسألة المتق هو المدعى على عبده أنه أعتقه على ألف وخمسمائة أو كان الزوج فى مسألة الطلاق هو الذى يدعى الطلاق على ألف وخمسمائة والعبد والمرأة يفكران ذلك فأقام كل واحد من المولى والزوج شاهدين فتشهد أحدهما على دعواه على ألف وخمسمائة وشهد الآخر له على ألف قضى له بألف وهو على دعواه فى الخمسائة الباقية فى قولهم جميعاً^(١).

باب الرجوع عن الشهادات

قال أبو جعفر : وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً^(٢) وأجاز القاضي ذلك وقضى بتسديدهما ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فإنهما لا يصدقان على إبطال الطلاق ، وإن كان الزوج قد دخل بالمرأة فلا ضمان له^(٣) على الشاهدين ، فإن كان لم يدخل بها وكان سمي لها صداقاً فى عقد نكاحها

(١) وفى الشرح : ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً بألفين فشهد شاهدان أحدهما على ألف والآخر على ألفين فهذا دعوى مال عند أبى حنيفة حتى إن المرأة إذا ادعت النكاح بألف وخمسمائة فشهد أحدهما على ألف والآخر على ألف وخمسمائة فإن النكاح جائز بألف فى قول أبى حنيفة ، وهو كدعوى ثخين . وقضى أبو يوسف ومحمد : لا يقبل المصاهرة كدعوى العقد . ولو كان المدعى هو الزوج والمرأة تنكر فهذا دعوى عقد بالإجماع وأما إذا قضت الدعوى فى الخلع أو فى الطلاق على مائة أو فى حق على 'ألف' أو 'مئتين' من دم 'العبد' على مال فإن المدعى هو الزوج أو المولى أو صاحب مخصص ، فهذا دعوى الملاء . ولو كان المدعى هو العبد أو المرأة أو القاتل ، فهذا دعوى عقد فلا تنس . بالإجماع ، وكذلك نكاح 'إد' ادعى الكتابة فهذا أيضاً دعوى عقد . ولو كان المدعى هو المولى لا ينتفى إلى شهادتهما لأن دعوى المولى الكتابة لا تصح لأن المكاتب له أن يجيز نفسه متى أراد فتبقى شهادته غير خصم ... الخ .

(٢) زاد فى الشرح : والزوج يسكر .

(٣) لم يثبت له كان فى الأصل . من قوله على 'شاهدين' . من قوله كما هو فى الشيشية .

كان له أن يرجع على الشاهدين بنصف الصداق الذي كان مائة لها^(١) وإن كان لم يسم لها صداقا رجع عليها بالمتعة التي يحكم بها عليه للمرأة ، ولو لم يرجع الشاهدان ولكن أحدهما رجع عن شهادته كان عليه نصف ما كان يجب عليهما لو رجعا^(٢) وإذا ادعت المرأة على الرجل أنه تزوجها على ألف درهم وهو ينكر ذلك فأقامت عليه شاهدين فشهدا لها عليه بذلك قضى القاضي لها [عليه] بشهادتهما ثم رجعا عنها^(٣) فإنه ينظر إلى صداق مثلاً وإلى الألف التي شهد لها به الشاهدان ، فإن كان في صداق مثلاً وفاء بها فلا ضمان على الشاهدين ، وإن كان [صداق] مثلاً دونها كان على الشاهدين ضمان الفضل عن^(٤) صداق مثلاً من الألف للزوج ، وإن لم تكن المرأة هي للدعوى في هذا ولتكن الزوج هو المدعى فيه والمسألة على حالها لم يكن على الشاهدين ضمان شيء من صداق مثل المرأة للمرأة ، كان الذي شهدا به^(٥) لها من الصداق مثله أو دونه^(٦) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده من رجل بألف درهم وكان صاحب العبد هو المدعى أنه باع

-
- (١) وفي الفهرست : لأنها أكدها عليه ، ذلك لأن المهر يجب علينا بنفس المقدار لكن يتأكد بالدخول أو بالموت فقبل وجود هذه المعاني كان على شرف سقوط ، لجواز أن تنجى الفرقة من قبائها وللمؤكد من المسكن ما للموجب ، ألا ترى أن عمرها لو أخذ صيداً في الحرم لجاء رجل فذبحه في يده يجب على الحرم الجزاء ويرجع بذلك على الذابح لأنه أكد الجزاء عليه فكذلك ههنا .
- (٢) وفي الفهرست : الأصل في هذه المسائل أنه يعتبر فيها كلمة الولاء ويستبرأ فيها بقاء من بقى لا رجوع من رجع - وإذا وجب الضمان يحمل على الراغبين على قدر رجوعهم .
- (٣) وفي الفهرست : الأصل أن كل من أثبت بالهبة على المصود عليه منفعة لأمين ماله ولا ضمان عليه بالرجوع ، وإن أثبت عين مال إن كان بموض هو عين مال أو منقعة له حكم عين مال لا ضمان عليه ، وإن كان بشر عوض يجب الضمان .
- (٤) وفي النهاية على صداق مكان عن صداق .
- (٥) كان في الأصل كان للذي شهد أنه وفيه تصحيح وتحريف والصواب ما في الفيشية كان الذي شهدا به لها .

(٦) وفي الفهرست : إذا ادعت المرأة على رجل على تزوجها على ألف درهم وهو ينكر فشهد شاهدان بذلك قضى القاضي بالنكاح بألف ثم رجعا فإن القاضي لا يفسخ ولكن ينظر إن كان مهر مثلاً ألفاً أو أكثر لأحيان عليهما لأنهما ألتقا على الرجل عين مال بموض لأن البضء يعتبر مالا حال دخوله في ملك الزوج ألا ترى أن الأب إذا تزوج من ابنة امرأة جاز لا أن البضء كمين المال في حق الزوج ، وكذلك الرضي إذا تزوج امرأة على ألف درهم وذلك مهر مثلاً جاز ولا يعتبر من الثالث ، فلما كان في حق الزوج عين مال في حال دخوله في ملكه فقد حصل التلف بموض فلا ضمان

عنده من رجل بألف درهم والمدعى عليه يبعد ذلك فتشهد للمدعى منهما شاهدان على دعواه قضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها نظر إلى ما صار إلى المنكر منهما مما قضى به القاضى له بهذه الشهادة ، فإن كان فيه وفاء بقيمة ما أخذ منه لم يكن له على الشاهدين ضمان ، وإن كان فيه قبيصة عن ذلك كان عليهما ضمان القبيصة عنه ^(١) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه استأجر هذه الدار من هذا الرجل سنة بألف درهم قضى القاضى له بذلك عليه وسكن الدار حتى مضت السنة ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما نظر إلى أجر مثل الدار للسنة التى سكنها ، فإن كان فيه وفاء بالأجرة التى قضى بها عليه لم يكن على الشاهدين له ضمان ^(٢) . وإن كان فيما أخذ منه فضل عن ذلك كان له عليهما ضمان ذلك الفضل . وإن كان المدعى هو صاحب الدار والمسألة على حالها فلا ضمان على الشاهدين ^(٣) وإذا قتل رجل رجلا عمدا فوجب لوليه القصاص عليه فتشهد شاهدان

== وإن كان مهر مثلها أقل من الألف يضمنان الزيادة على مهر المثل ، لأن هذا الدرهم التالف حصل بغير عوض ، وهذا إذا كان الزوج هو المنكر ، ولو كانت المرأة تنكر والزوج يدعى ذلك قضى بالكلام بألف ومهر مثلها ألفان لا يضمنان للمرأة شيئا لأنهما ألقا عليها النفقة ومن ألقى النفقة فلا ضمان عليه .

(١) وفي الترح : ولو كان المشتري يدعى أنه اشتراه بخسالة وقية البعد ألف والبايع ينكره رجعا يضمنان (لبايع خسالة) لأنها ألقا عليه خسالة يبدل وخسالة بغير بدل . ولو كان قيمة البعد ألف درهم فادعى المشتري أنه اشتراه بألفين إلى سنة والبايع ينكر فشهد شاهدان ثم رجعا فالبايع بالخيار ، إن شاء اتبع المشتري بألفين إلى سنة وإن شاء أقر للمشتري ويضمن الشاهدين ألف درهم حالا ، وأى ذلك فضل برى . وللآخر فإن اختار اتباع الفاعدين كان لها أن يأخضا من المشتري عند حلول الأجل أئى درهم قطيب لها أن يأخذا من المشتري عند حلول الأجل أئى درهم قطيب لها ألف بزيادة ما ضمننا ويصدق بألف درهم ، فإذا وجد للمشتري بالمبد حبيبا فرده إن كان بغير قضاء القاضى فهذا بمنزلة الإقالة فأخذ منه البايع أئى درهم ولاسيبل له على الشاهدين ، وإن كان قضاء القاضى رد البعد على البايع ويأخذ من الشاهدين ما دفعهما أئى درهم ثم رجعا الفاعدان على البايع بما دفع لأئى ألف درهم .

(٢) وفي الترح : لأنها ألقا عين مال بعوض ، لأن النفقة إذا دخلت تحت المقد تعدركين مال قائم ، وإن كان دونه يضمنان الزيادة ، وإن كانت الدعوى بعد مضي المدة يضمنان الأجرة لأنها ألقا بغير عوض .

(٣) وفي الترح ولو كان المدعى هو المستأجر يدعى أنه استأجر منه الدار بعشرة وأجر مثلها مائة والمؤاجر ينكر فشهدا بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما ، لأنها ألقا النفقة ومتلف النفقة لا ضمان عليه .

على الولي بالغزو عن القاتل فقتل القاضى عليه بذلك بشهادتهما ثم رجسا عن شهادتهما فإن أيا حنيفة ومحمداً رضى الله عنهما قالاً : لا ضمان عليهما^(١) ، وهو قول أبي يوسف الذى رواه محمد رضى الله عنهما عنه . وقد روى أصحاب الإماماء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال عليهما ضمان الدية لولى المقتول . ولو لم يشهدا على المفعول لسكنهما شهداً على القاتل أنه صالح ولى المقتول من الدم على مال قضى . القاضى بذلك ثم رجسا عن شهادتهما فإنه ينظر فيما شهدا به من المال عليه . فإن كان مقدار الدية أو دونها فلا ضمان عليهما^(٢) ، وإن كان أكثر من الدية كان عليهما ضمان الفضل من الدية له^(٣) . وإذا شهد رجل وعشر نسوة على رجل بمال قضى القاضى به بشهادتهم ثم رجسوا جميعاً عنها فإن أيا حنيفة رضى الله عنه قال على الرجل سدس المال وعلى النسوة خمسة أسداسه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما على الرجل نصف المال وعلى النسوة نصفه ، وبه نأخذ^(٤) . وإذا شهد رجلان وامرأة على رجل بمال قضى القاضى عليه بالمال

(١) لأنهما أئلفا عليه القود والقود ليس بمال ، ألا ترى أن رجلاً لو أكره رجلاً على الغزو ضماً لا يضمن شيئاً . ألا ترى أن من وجب له القصاص وهو مريض فقتل ثم مات في مرضه ذلك لا يعتبر عقوبة من ثلث ماله . هذا في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال يضمنان لولى المقتول الدية أه من المرح .

(٢) وفي المرح : لأنهما أئلفا عليه عين مال يموت وهو النفس فجاز أن يكون هذا بدلاً . ألا ترى أن المريض إذا وجب عليه القصاص فصلح مع الولي على الدية جاز ولا يعتبر ذلك من الثلث لأنه حصل له الموت إلا إذا شهدا على الصلح بأكثر من الدية حيثئذ يضمنان الفضل على الدية . (٣) وزاد في المرح فقال : ولو كان المدعى هو القاتل لا ضمان على الفاعدين ولو شهدا على الإبراء من الدية ثم رجسا يضمنان الدية .

(٤) وفي المرح : ولو رجع الرجل وحده فعليه نصف المال بالإجماع - ولو لم يرجع الرجل ولكن رجع النسوة عليهن نصف المال - ولو رجع ضمان نسوة لم يكن عليهن شيء ، فإن رجست امرأة بعد ذلك كان عليها وعلى الثمان ربع المال . ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال أثلاثاً ثلثاه على الرجل والثلث على المرأة - زاد في المرح فقال : ولو شهد رجل وثلاث نسوة فقتل به ثم رجع رجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئاً في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قياس قول أبي حنيفة (يضمن) نصف المال أثلاثاً ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة . ولو رجسوا جميعاً كان على الرجل النصف وعلى النسوة النصف في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قول أبي حنيفة على الرجل خسا المال وعلى النسوة ثلاثة أخماسه .

ثم رجعوا جميعا فإن الضمان في ذلك على الرجلين دون المرأة^(١). وإن شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده ففضى القاضى عليه بشهادتهما بذلك ثم رجعا عن شهادتهما كان عليهما ضمان قيمة العبد لمولاه ويكون ولاؤه لمولاه^(٢) دونهما . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر أن هذه الأمة لأمة له قد ولدت منه وهو ينكر ذلك ففضى القاضى بشهادتهما عليه بذلك ثم رجعا عن شهادتهما كان عليهما [له] ضمان ما بين قيمتها مملوكة إلى قيمتها أم ولد ، فإن توفى المولى بعد ذلك فنصت كان عليهما بقية قيمتها أمة يرد ذلك إلى تركه مولاهما فيكون حكمهما كحكمها . ولو كانا شهدا أن مولاهما أقر أنها ولدت منه ابنا لها في يده والمسألة على حالها ، كان عليهما لمولاهما في الأمة كما ذكرنا ، وكان عليهما لمولاهما أيضا ضمان قيمة ولدها ، فإن قبض ذلك المولى ثم مات فورته هذا الابن كان عليه أن يرد على الشاهدين [عما يورث مثل ما كان الميت أخذ من الشاهدين] في حياته من قيمته ومن قيمة أمة ؛ لأنه يقول إن الميت أخذ ذلك منها ظلما وإنه دين في تركته لها . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عبده ففضى القاضى عليه بذلك بشهادتهما ثم رجعا عنها ففصلهما له ضمان ما بين قيمة العبد مدبرا إلى قيمته غير مدبر ، فإن مات المولى بعد ذلك عتق^(٣) من ثلث تركته [و] كان عليهما ضمان بقية قيمته عبدا لورثته . وإذا شهد شاهدان [على رجل] أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى سنة وقيمتها ألف درهم ففضى القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فإن المولى بالتخييار ، إن شاء ضمن الشاهدين ألف درهم حالا ورجعا بالمكتوبة على المكاتب

(١) لأن القاضي لا يقضى بمهادة امرأة وحدها وجودها وعدنها بمنزلة (من المرح) . قلت وزاد في المرح المسألة الآتية عاريا إلى أن يوصى منه قال : ولو شهد رجل وامرأتان بمال ففضى القاضي ثم رجع الرجل ونكحت المرأة على الرجل نصف المال لأنه يرجوعه يرمى نصف المهادة وإذا لم يرجع لرجل وانكحت المرأة من ماله نصف المال ولو رجع رجل وامرأة عليهما ثلاثة أرباع المال نصف على الزوج وربع على المرأة وإن رجعوا جميعا نصف المال على الرجل والنصف على المرأة نصين .

(٢) وثبت الولاء لا يكون عوضا لأى لولاء ليس بقاء وإنما هو سبب يورث به . شرح .

(٣) كان في الأصل ففضى و'صوب إلى فقيضة عتق .

إلى أجلها ، فإذا قبضها احتبسا لأنفسهما منها ألفا وتصدقا بالفضل عن ذلك ، وإن شاء للمولى اتباع المكاتب بالمكاتبة وترك تضمين الشاهدين فأى الوجهين اختاره المولى ثم أدى المكاتب المكاتبة فتفق كان ولاؤه لمولاه^(١) ، ولو لم يتفق المكاتب ولكنه هجر فعاد رقيقاً يرى الشاهدان من الضمان ووجب على المولى رد شيء^(٢) . إن كان قبضه منهما من قيمة العبد عليهما^(٣) . وإذا ادعى الشهود عليه على الشاهدين اللذين^(٤) قضى بشهادتهما في شيء مما ذكرنا في هذا الباب أنهما قد رجعا عن شهادتهما وهما ينكران ذلك لم يكونا خصمين له في ذلك ولم يسمع من بيئته^(٥) . إن أقامها عليهما به . وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل لرجل بمال فقضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها كان عليهما ضمان المال للشهود عليه ، ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن الشاهدين المشهود على شهادتهما حضرا فأقرّا أنهما قد كانا أشهداهما على شهادتهما بما شهدا به عند القاضى ورجعا عن ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : لا ضمان عليهما . وقال محمد رضى الله عنه : عليهما الضمان في ذلك لأن القاضى قد كان قضى بشهادتهما^(٦) . وبه نأخذ^(٧) . وإذا شهد شاهدان

-
- (١) لأنهما بالضمان لا يمكن رغبة المكاتب وإنما يمكن الكتابة . شرح .
 (٢) كان في الأصل بمعنى . وفى الفضية شيء . ولعله رد كل شيء والله أعلم ولم تجد العبارة بينهما في الصرح بل فيه أيضاً العبارة هنا غير مفهومة وفيه يباح أيضاً .
 (٣) لأن العبد بالبيع يرجع إلى ملكه فارتفعت الجبائية فيرفع الضمان . شرح .
 (٤) وفى الفضية قضى عليهما عندهم بشهادتهما ولعل الصواب قضى عليه بشهادتهما فصدق عليه وصار عليهما وزيد (عنده) ولا حاجة إليه .
 (٥) كان في الأصل في بينة والصواب متى الفضية من بيئته .
 (٦) وفى الصرح : وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين بمال فقضى القاضى ثم رجعا فالتأويل وثبت الأصلان فالضمان على الناقلين ، وإن رجعا الأصلان وثبت التأويلان فلا ضمان على الناقلين لأنهما لم يرجعا ، ولا ضمان على الأصلين لأنهما لم يشهدا وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد يضمن الأصلان . ولو رجعا الأصل مع الناقل قال الأصل أنا تصديتان على شهادتنا كاذبتين ، وقال التأويل نحن أيضاً شهدنا على الزور ، عند أبي حنيفة وأبي يوسف الضمان على الناقل ، وعند محمد المشهود عليه بالخيار ، إن شاء ضمن الأصلين ، وإن شاء ضمن الناقلين . ولو لم يرجع الناقلان ولكن الأصلين أنكرنا الإشهاد فلا ضمان على الناقلين ولا على الأصلين بالإجماع .
 (٧) وفى الفضية : قال أبو جعفر قول محمد أجود .

على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ولم يعلم^(١) أنه قد كان دخل بها قبل ذلك وقد كان تزوجها على ألف درهم وشهد عليه شاهدان آخران أنه قد كان تزوجها على ألف درهم ودخل بها قضى القاضى بشهادتهم^(٢) جميعاً ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم فلان القاضى يقضى بضمان الألف الصداق عليهم أرباعاً على شاهدى الطلاق من ذلك الريع وعلى شاهدى الدخول من ذلك ثلاثة أرباعه . وكل عقد مما ذكرنا من طلاق أو نكاح أو بيع قضى به القاضى بظاهر [من] شهد عنده على ذلك كان ذلك القضاء فى الباطن مثله فى الظاهر فى التحريم والتحليل^(٣) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه وهب هبة لرجل و[أنه] سلمها إليه وقبضها منه الموهوب له والمشهود عليه يحدد ذلك كله قضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها كان عليهما ضمان قيمة ما شهدا به للمشهود عليه ولم يكن^(٤) للمشهود عليه أن يرجع^(٥) فى هبته بعد ذلك . وإذا قضى القاضى بشهادة شاهدين لرجل على رجل بمال ثم علم أنهما عبدان أو محدودان فى قذف وقد كان المحكوم له بالمال قبضه من المحكوم عليه به ، فإن على المحكوم له بالمال أن يرده على المحكوم له عليه^(٦) به ، ولا ضمان فى ذلك على الشاهدين ، [وإن كان] الذى قضى به القاضى فى ذلك بشهادتهما قوداً والمسألة على حالها ، فإن ضمان الدية فى ذلك إن كان المشهود له قد أخذ القود على المشهود له للمشهود عليه . وقد اختلف عن أبى حنيفة رضى الله عنه

(١) وفى القبيضية ولم يعلم .

(٢) كان فى الأصل بشهادتهما والصواب ما فى القبيضية بشهادتهم .

(٣) وفى المخرج : الأصل أن القاضى متى قضى فيها له فيه شهود ولاية وظاهره عدالة ، ينفذ قضاءه شاهراً وإبطاً عند أبى حنيفة ، وهو قول أبى يوسف الأول ثم رجع فقال ينفذ ظاهراً ولا ينفذ إبطاً ، وهو قول اتشافى ومحمد . ويقول متى قضى ينفذ ينفذ ظاهراً وإبطاً على الاختلاف ، ومتى قضى ينفذ ينفذ شاهراً لا ينفذ إبطاً بالإجماع الخ . قلت : وبنيانه فى المخرج بالتفصيل .

(٤) كان فى الأصل ولو لم يكن وزيادة لو من سهم الناسخ والصواب ما فى القبيضية ولم يكن .

(٥) كان فى الأصل يرجع وهو تصحيح والصواب أن يرجع الأفراد كما هو فى القبيضية .

(٦) كذا فى الأصلين وانفذ له لا حاجة لإليه .

خروى عنه في ذلك أن ضمان الدية في مال للشهود له ، وروى عنه أنها على حاقفته^(١) ، وبه تأخذ^(٢) .

كتاب الدعوى والبيّنات

قال أبو جعفر : البيّنة على المدعى^(٣) والميمين على المدعى عليه . ومن ادعى داراً في يد رجل أنها له وأدّعاها هذا الذي^(٤) هي في يده أنها له وأقام كل واحد منهما البيّنة على دعواه فإنه يقضى بها للمدعى الذي ليست في يده ، وكذلك العبد والأمة وسائر الأشياء سواهما . وإن أقام الذي في يده العبد أو الأمة البيّنة أنه ولد في ملكه وأقام المدعى البيّنة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبد والأمة في هذا للذي^(٥) هما في يده دون الذي أدّعاها . ومن ادعى على رجل داراً في يده أنها له وأدّعاها آخر أنها له والذي هي

(١) وفي الفرج : وإذا قضى القاضي بمهادنة شاهدين لرجل بماله ثم علم أنها عمدودان في قذف أو عبدان الأصل في هذا أن خطأ القاضي إذا تبين في قضائه فإنه لا ضمان عليه ولكنه ينظر إن كان القضاء قد تم على الضمان على بيت المال كقطع السرقة والرجم ، وإن كان القضاء لرجل بينه فلي ذلك الرجل ضمان (ما) أخذ إن كان مالا ، وإن كان قودا فيجب الدية في ماله في رواية وفي رواية على المأفلة ، والله أعلم .

(٢) وفي الفيزية قال أبو جعفر : وهو عندي عطية في ماله .

(٣) وفي الفرج معرفة المدعى من المدعى عليه قال بعضهم : ينظر إلى المنكر منها فأيهما كان منكراً فإن الآخر مدع . وقال بعضهم : كل من ادعى بملأنا لينزل به ظاهراً فهو المدعى ، وكل من ادعى ظاهراً وقرار القىء على هيئته فهو منكر . وصورته : أنه إذا ادعى رجل بيتاً في يد رجل وأنكر صاحب اليد فالتجارج مدع ؛ لأنه يدعى بملأنا لينزل به ظاهراً ؛ لأن اليد تدل على الملك في الظاهر لدفع الاستحقاق للاستحقاق ، وصاحب اليد منكر لأنه يدعى قرار يده وملكه على ظاهر ، وكذلك لو ادعى ديناً فهو مدع لأنه يدعى شغل القنعة والذمة في الظاهر فارغة ، والآخر ينسكراً لأنه يدعى ظاهر الفجر (كذا) . وهو فراغ الذمة . إلى أن قال : وقال بعضهم : صورة المدعى ، أن كل من ترك الدعوى يترك فهو المدعى لأن المدعى غير في دعواه (والمدعى عليه) غير غير فكل من ترك الدعوى لا يترك فذاك هو المنكر لأن المدعى عليه يجبر على الدعوى غير غير . وقال بعضهم : كل من شهد بما في يد غيره فهو شاهد . وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو منكر ، وكل من شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدع ، وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو مقر .

(٤) وفي الفيزية وادعى الذي .

(٥) كان في الأصل الذين وفي الفيزية الذي وهو تصحيف والصواب الذي .

هى فى يديه يتكرر دعواها ويدعيها لنفسه ، وأقام كل واحد منهما البيئة على دعواه فإنه يقضى بها للدعويين نصقين ، ويكون ذلك القضاء من القاضى قضاء للدعويين بالدار على المدعى عليه ، وقضاء كل واحد منهما على صاحبه بنصفها الذى قضى له به منها^(١) ، ولا يسمع القاضى بعد ذلك من بيئة يقيما الذى كانت الدار فى يده على المدعويين ، أو على أحدهما أنها له ، ولا يسمع من بيئة يقيما كل واحد من اللذين قضى لهما بها على صاحبه أن الذى فى يده من الدار له . ولو كان المدعيان أقام أحدهما البيئة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البيئة أنها له منذ سنتين قضى بها لصاحب السنتين ، لأن ملكه الذى شهدت له [به] بينته أقدم من ملك الآخر الذى شهدت له [به] بينته^(٢) . وإذا ادعى أحدهما أنها له منذ سنة وأقام على ذلك البيئة وادعى الآخر أنها له بلاوقت ذكره فى دعواه وأقام على ذلك بيئة فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : أقضى بها لصاحب الوقت . وقال محمد رضى الله عنه : أقضى بها للآخر الذى لاوقت فى دعواه ؛ لأن ذلك يوجب القضاء له بأصلها ، وبه نأخذ . ولو ادعى كل واحد من المدعويين أنه اشتراها من الذى هى فى يده بثمن ذكره وأقام كل واحد منهما البيئة على دعواه قضى بالبينتين جميعاً وكان كل واحد من المدعويين بالخيار ، إن شاء أخذ نصف الدار بنصف الثمن الذى شهدت له به بينته^(٣) ، وإن شاء ترك . ولو كان فيما شهدت به واحدة من البينتين قبض من صاحبها للدار التى ادعى ابتياعها وليس ذلك فيما شهدت به البيئة الأخرى قضى بالدار الذى شهدت له بيئة بقبضها ، وكذلك لو كان فيما شهدت به إحداها وقت ولاوقت فيما شهدت به الأخرى ، أو كان فيه وقت دون اوقت التى شهدت به الأخرى قضى بالدار^(٤) لصاحب الوقت دون

(١) وفى القيفية فيها .

(٢) فى قيفية بيئة .

(٣) كان فى الأصل بلدى وهو مصحف والصواب ما فى القيفية بالدار .

الذى لا وقت فى شهادة شهوده ، وقضى بها لصاحب الوقت التسليم إذا كانت البيتان قد وقتتا وقتين أحدهما أقدم من الآخر . ومن ادعى ثوبا فى يده^(١) رجل أنه له وأنه نسجه وأقام على ذلك بينة وادعى الذى هو فى يده مثل ذلك وأقام على ذلك بينة فإنه ينظر إلى الثوب ، فإن كان مما يتبها نقضه وإعادة نسجه كشياب الخرز وكشياب الشعر قضى به للخارج الذى ليس هو فى يده ، وإن كان مما لا يتبها نقضه بعد نسجه ولا إعادة نسجه بعد ذلك قضى به للذى هو فى يده على الخارج . ومن ادعى داراً فى يده^(٢) رجل أنها كانت لأبيه وأن أباه مات منذ سنة وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره ، وادعى آخر أنها كانت لأبيه وأن أباه مات منذ شهر وتركها ميراثاً لا وارث له غيره ، فإن أباه يوسف قال : أقضى بها لصاحب الوقت الأول ، وقال محمد : أقضى بها بين المدعين نصفين لأن الوقتين ههنا إنما هو على موت الأبوين لا على ملك الدار . ومن ادعى داراً فى يده رجل أنه ابتاعها من الذى هو فى يده^(٣) بألف درهم وادعى قبضاً لها أو لم يدع ذلك وادعى الذى^(٤) هو فى يده على المدعى مثل ذلك وأقام كل واحد منهما البينة^(٥) على دعواه فإن أباه حنيفة وأباه يوسف رضى الله عنهما قالوا : يبطل القاضى البيتين جميعاً ويجعل الدار للذى هو فى يده . وقال محمد رضى الله عنه : إن لم تشهد بينة الخارج على قبض الدار من الذى هو فى يده قضى [بها] للخارج على الذى هو فى يده ، وإن شهدت على قبض منه لها قضى بالبيتين^(٦) جميعاً وقضى بالدار للذى هو فى يده^(٧) ، وبه نأخذ ، وهو

(١) وفى القيفية فى يده رجل .

(٢) وفى القيفية فى يده .

(٣) وفى القيفية والذى مكان وادعى الذى .

(٤) وفى القيفية بينة .

(٥) كان هذا فى الأصل على صورة بالسمر وهو تصحيح والصواب يثبت كما هو فى نقيضة

(٦) وفى مبسوط السرخسى ج ١٧ ص ٦٠ : دار فى يده رجل فأقام الآخر البينة أنه اشتراها =

قول زفر رضى الله عنه . ومن ادعى داراً في يد رجل^(١) أنها له وأدعى آخر أن نصفها له والذي حى في يده يدها لنفسه وأقام كل واحد منهما البيعة على دعواه فإن أباحققة رضى الله عنه قال : أقضى بها للدعوى أربعاً : لصاحب النصف وبها وللآخر ثلاثة أربعاً . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقضى بها لها أثلاثاً لصاحب النصف ثلثها وللآخر ثلثانها ، وبه نأخذ . وإذا كانت الدار في أيدي رجلين وأحدهما يدعى نصفها والآخر يدها كلها فأقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فإنه يقضى للدعوى بجميعها بالنصف الذى في يد صاحبه منها ولا يقضى لصاحبه بشئ مما في يده ؛ لأنه إنما شهد له بشهوده بما في يده من الدار خاصة ولم يشهدوا له بشئ مما في يد صاحبه منها . وإذا كان^(٢) الحائط بين دارين فادعاه كل واحد من صاحبي الدارين [أنه له] فإنه ينظر إليه فإن كان دخلاً في ترابيع بناء إحدى الدارين كان لصاحبها من حقوق داره ، وإن لم يكن دخلاً في ترابيع واحدة منهما وكان متصلاً ببناء إحداها دون الأخرى قضى به لصاحبها ، وإن لم يكن كذلك وكان عليه خشب لإحداها دون الأخرى قضى به لصاحب الدار التى لها عليه الخشب وجعل من حقوقها دون الأخرى ، وإن كان لا خشب لواحدة منهما عليه ولإحداها عليه هراى^(٣)

من ذى اليد بآدم وعنده الثمن وأقام ذو اليد البيعة أنه اشتراها من الدعوى وعنده الثمن فقل قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تهاجر البيعتان جميعاً ، سواء شهدوا بالقبض أو لم يصدوا ، وتترك الدار في يد ذى اليد ، وعند محمد رحمه الله يقضى بالبيتين جميعاً ، فإن لم تشهد الشهود بالقبض يجعل شراء ذى اليد سائلاً فيؤمر بملكيته إلى الخارج ، وإن شهدوا بالقبض يجعل شراء الخارج سائلاً فيمل ذى اليد الخ . قلت : ولم يذكر قول زفر رحمه الله كما لم يذكره في القيفية أيضاً . وهذه المسألة لها تفريعات ذكرها الفارح وعلوها .

(١) وفي القيفية في يدي رجل .

(٢) قال الفارح : وقد ذكرنا هذه المسألة وأجاسها في كتابه الصلح .

(٣) وفي القيفية هراى وفي رد المحتار : الهراى جمع هردية قصابات تضم ملوية بطلاقات من الأذن يرسل عليها قضبان السكرم ، كذا في الهامش وفي منتهى الزمية : الهردية تضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الهمزة المهملة وائفاء الشدة والهراى بفتح الهاء وكسر الهمزة . وفي في الثرب : الهردية عن البيت قصابات تضم ملوية بطلاقات من السكرم ترسل عليها قضبان السكرم . قال ابن السكيت هو الهردى ولا تقل هردى .

فإنه لا يستحق صاحب الميراثى بها من الحائط شيئاً . ولو كان [الحائط] غير مرتبط ببناء واحدة من الدارين ولا داخل فى ترابيع بنائها وكان لإحدى الدارين عليه خشب وللأخرى عليه خشب أيضاً فهو من حقوق الدارين نصفين ، ولا ينظر فى ذلك إلى عدد الخشب ولا إلى قلتها إلا أن يكون الذى عليه من الخشب لإحدى الدارين خشبة واحدة وللأخرى عليه عدد من الخشب ، فإنه يكون لصاحب الخشبة [الواحدة] منه موضع خشبته ويكون بقيته للأخرى^(١) ولا يقضى بوجه البناء ولا بظهره ، ولا يلتفت إلى شيء من ذلك . وكذلك الخس إذا كان قطعاً^(٢) إلى أحد مدعييه فإنه لا يقضى به لصاحب القمط . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقضى به لصاحب القمط دون الآخر ، وبه نأخذ . ومن كان له سفلى وآخر علو من حائط فإنه ليس لصاحب السفلى أن يؤتد فيه وتدّاً ولا يتقب فيه كوة ، وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : له أن يفعل فى سفله مالا يضر بصاحب العلو . ومن باع عبداً قد ولد فى يده من حل كان فى يده ثم ادعاه^(٣) وكذبه المشتري قبلت دعواه فيه وقسخ البيع . ومن باع أمةً حاملاً حلاً كان أصله فى ملكه فجاءت بولد فى يد المشتري لأقل من ستة أشهر فأدعاه البائع قبلت دعواه وقسخ البيع فيه وفى أمته ، وإن كان المشتري قد أعتق أمته قبل ذلك لم يصدّق البائع على ردّها رقيقاً وصديقاً فى ولدها وقسم الثمن عليه وعلى أمه ثم فسخ البيع فيه بمحضته من الثمن .

(١) كان فى الأصل للآخر وفى الفيضى للأخرى .

(٢) وفى المغرب : القمط جمع قاط وهو الحبل الذى تشد به قوائم الشاة ، والحرقه التى تلبس على الصبي إذا شد فى اللهد ، والمراد بها فى حديث نزيح شرط الخس التى توثق بها جمع شريط وهو حبل مريض ينسج من ليف أو خوص . وقيل : القمط هو الخشب التى تتكون على ظاهري الخس أو بطنه يشد إليها حراوى القصب . وأصل القمط الشد . يقال : قط الأسير أو غيره إذا جمع يديه ورجليه بحبل ، من باب طلب .

(٣) أى ادعى نسباً بأنه ابنه ولد من أمته .

وإن كان المشتري أعتق الولد ولم يعتق الأم وللأساة على حالها كانت دعواه^(١) باطلا وكان البيع على حاله . ومن ولد في يده ولدان في بطن واحد فباع أحدهما فأعتقه للمشتري ثم ادعاهما البائع فبطلت دعواه فيها وقسح البيع في الذي كان باعه منهما . ومن ادعى صبييا في يده وفي يد امرأة أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فإنه يكون ابن هذين اللذين هو في أيديهما^(٢) . ومن قال لعبد صغير في يده هذا ابن عبدى القائب ثم قال هذا ابني^(٣) فإن العبد إن قدم فادعاه جمل^(٤) ابنه ، وإن لم يدعه لم يجعل ابن مولاه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن لم يدعه جعل ابن مولاه ، وبه نأخذ . وإذا كانت الأمة بين مسلم وذى^(٥) فجاءت بولد فادعياه جميعا معا فإنه يجعل ابن المسلم منهما^(٦)

(١) كذا في النسخة وكان في الأصل دعوته .

(٢) هذا إذا ادعيا معا ، ولو ادعى الزوج أولا أنه ابنه من غيرها وهو في يده ثبت النسب منه من غيرها ، فبعد ذلك لو ادعت المرأة لا يثبت منها النسب . ولو ادعت المرأة أولا أنه ابنها من غيره وهو في يدها وأنكر الرجل وادعى أنه ابنه من غيرها ، إن كان بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها وثبت نسبة منها (كذا) إذا صدقها الرجل ؛ لأن دعوى البتة منها لا تصح لما فيه من حل النسب على الغير إلا إذا صدقها ذلك الغير ، هذا إذا كان القلام لا يصير عن نفسه ، وإذا كان ممن يصير عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول القلام أيهما صدق يثبت نسبة منه بصدقه . وأما إذا كان هناك رق ظاهر وهو أن العبد إذا كان في يدي رجل فادعى للولى أنه ابنه وليس له نسب معروف ومثله يولد مثله ثبت نسب الولد وعتق ، وإن كان له نسب معروف ولكن ماله يولد مثله لا يثبت النسب منه ؛ لأن النسب إذا ثبت من واحد لا يثبت من غيره بعد ذلك ولكنه يعتق ، وإن كان مثله لا يولد مثله فإنه لا يثبت النسب بالافتقار ، سواء كان له نسب معروف أو لم يكن له نسب معروف ، ويعتق عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يعتق . انتهى من شرح الشيخ الإمام على الإسيجاري .

(٣) وفي النسخة هو .

(٤) كان في الأصل لجمل وانصوب ما في النسخة جمل .

(٥) وفي النسخة وإذا كانت الأمة بين رجلين مسلم وذى الحر .

(٦) وفي النسخة : فمضى أن يثبت نسب منها وهو قول زفر ، وفي الاستحسان يثبت من المسلم دون الذى ، وكذلك لو كانت الحاربة بين كنانى ومجوسى بولدت فادعياه مما القياس أن يثبت منهما ، وفي الاستحسان يثبت من كذا . ولو كانت بين عبد مسلم أو مكاتب مسلم وبين كذا أو مجوسى حر فدعياه مما ثبت "نسب" الذى الحر دون المكاتب والعبد المسلم . ولو كانت بين حر وعبد مسلم فدعياه مما يثبت نسب من الحر منهما . ولو كانت بين عديين فادعياه مما في رواية يحتج إلى تصديق المولى ، وفي رواية أخرى لا يحتج إلى تصديق المولى . والتوفيق =

ويضمن نصف قيمة^(١) الأم لشريكه ويكون نصف المقر^(٢) بنصف المقر قصاصاً ، وإن كانت بين مسلمين فأدعياء جميعاً معاً جعل ابنهما وجعلنا^(٣) الأمة أم ولد لها ، ولا يكون ابن ثلاثة لو ادَّعوه في قول أبي يوسف رضى الله عنه ، و[قال] محمد رضى الله عنه يكون ابن ثلاثة إذا ادَّعوه معاً كما يكون ابن الاثنين^(٤) . وإذا كان الصبي في أيدي رجل وامرأتين فأدعياء الرجل أنه ابنه وأدَّعته كل واحدة من المرأتين أنه ابنها من ذلك الرجل أو من غيره ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : أجمله ابن الرجل وابن المرأتين اللذين هو في أيديهم^(٥) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : نجمله ابن الرجل خاصة ، ولا نجمله ابن واحدة من المرأتين^(٦) . وإذا كانت الجارية بين رجل وابنه فجاءت بولد فأدعياء جميعاً كانت دعوة الأب أولى من دعوة الابن^(٧) . ومن أقرَّ بعبد في يده أنه لرجل فقصى له [به] عليه ثم أقام بينة أنه كان اشتراه منه قبل ذلك لم يلتفت إلى بينته وكان إقراره به للمدعى إكذاباً منه لبينته ، ولو لم يكن قصى به للمدعى بما ذكرنا ولكن قصى [به] للمدعى [له] بنكول من المدعى عليه عن اليمين له ثم أقام بينة على ابقائه إياه قبل ذلك

== بينهما ممكن ، فالرواية التي قالت يحتاج إلى تصديق المولى : إذا كان محجوراً عليه (أى وقت الدعوة) والرواية التي قالت لا يحتاج إلى تصديق المولى إذا كان البعد مأذوناً . ولو كانت الجارية بين مكاتب وعبد مأذون فولدت فأدعياء معاً فالمكاتب أولى أه ماقى المرح من القروع .

(١) وفي القضيضة قيسة الأمة .

(٢) كان في الأصل المقر والصواب ماقى القضيضة نصف المقر .

(٣) وفي القضيضة وجعلت .

(٤) وفي المرح : ولو كان في يد ثلاثة قال أبو يوسف لا يثبت القسب من ثلاثة ، وقال محمد يثبت من ثلاثة ولا يثبت (من) أكثر من ذلك . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه يثبت من خمسة وهو قول زفر والحسن رضى الله عنهم .

(٥) وفي القضيضة أيديهما .

(٦) وفي المرح فرض المسألة بين رجل وامرأتين دون امرأتين .

(٧) لأن نصبتها ملك له والنصف الآخر له تأويل الملك فيه لقوله عليه الصلاة والسلام : أدت وسلك لأبيك ، والحد بمنزلة الأب في حالة فوات الأب ، ولو كان بين أحد والتاقل جارية فأدعياء جميعاً والأب قائم ثبت القسب منهما جميعاً أه من المرح .

من المدعى فإن أباً حنيفة ومحمداً رضى الله عنهما قالاً : هذا والأول سواء .
ورواه محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف
رضى الله عنه أن القاضى يسع من يئنته فى هذا ويقضى له بها ، وبه تأخذ .
ومن كان له على رجل مال فجعله إياه ثم قدر له ^(١) على مثله من جنسه
أخذ قصاصاً به كالدرهم بالدرهم ، وكالدنانير بالدنانير ، وكسائر الأشياء للسكيات
والموزونات ذوات الأمثال ؛ إلا أن يكون ما صار فى يده أجود من الذى
كان له فإنه إذا كان كذلك لم يكن له أن يأخذ قصاصاً لفصل الجودة
التي فيه ^(٢) . ولا يقضى بقول القافة فى نسب ولا فى غيره ^(٣) . ومن قال
لمبدين فى يده : أحد هذين ابنى ثم مات ولم يبين عتقت منهما رقبة وسعى
كل واحد منهما فى نصف ^(٤) قيمته لمن سواهما من الورثة ^(٥) ولم يثبت نسب

(١) لفظ له ساقط من النسخة .

(٢) وفى المصرح : ومن كان له على رجل ألف درهم فجعله وحلف ولم يكن له يئنة ثم إنه أودع
عند الرجل ألف درهم له أن يجيبها ويشكر الوديعة فصار قصاصاً بمجده وإذا حلف له أن يحلف
بأية ما أودعه ويستثنى إلا كذا وكذا قال محمد فى هذا دليل على أن الاستثناء يمل فى الماضى
والستقبل جميعاً ؛ لأن هذا استثناء تعطيل فيستل أصل كلامه ، سواء كان على الماضى أو على المستقبل .
ولو كان مقراً بمجده ولكنه لا يؤدى فإذا قدر على جنس حقه على صفته له أن يقتضيه بغير رضاه ،
وكذلك الدينار بالدينار وكل شيء له مثل من جنسه ، فإذا قدر يأخذ الجيد بالجيد والردى بالردى
لأن زيادة الجودة حق الغير فلا يأخذ إلا برضاه ، وكذلك الدينار بالدينار ، ولو أخذ الردى بالجيد
فذلك له لأنه رضى بدون حقه ، وليس له أن يبيع خلاف جنس حقه كالدرهم بالدينار عندنا ،
وعند الصافى له أن يأخذ بقدر قيمة حقه ، هذا فى الفرض ونحوه وأما فى القصب إذا كان عنه
فأما ليس له سبيل على مثله ؛ لأن حقه عين ذلك الشيء لاشته إلا إذا حلك عنده إن كان مثلياً له
أن يأخذ مثله كالكيل والوزن والهدى للثغارب ، وإن لم يكن مثلياً كالتياب والحيوان له أن يأخذ
قيمتهم دراهم أو دنانير إذا قدر عليها ، وليس له أن يأخذ ثوباً مكانه ولا حيواناً مثله ، وكذلك
رجلان لسكنى واحد على صاحبه دين ألف درهم لأحدهما جيد وللآخر ردى قرضاء من عليه الردى .
شرط القافة ، وكذلك لو كان لأحدهما دين مؤجل وللآخر دين معجل فله من المعجل لصدقه .
(٣) ولو تنازع فيه رجلان وامرأتان كل رجل يدعى أنه ابنه من هذه المرأة والمرأة تصدق ،
على قول أبى حنيفة يقضى بين الرجلين من للرأين ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد يقضى بين الرجلين
ولا يقضى بين الرأين ، هذا عندنا . وقال الصافى : لا يقضى لأحدهما وإعاً يقضى بقول القافة ،
وعندنا لا يقضى بقول القافة إحداه من المصرح .

(٤) وفى النسخة فى بنية .

(٥) إن كانا بغير جان من الثلث يمتد من كل واحد نصفه كأنه قال أحدهما حر وإن

واحد منهما^(١) . ومن كانت في يده جارية وثلاثة أولادها قد ولدتهم في بطون مختلفة فقال : أحد هؤلاء^(٢) ابني ثم مات ولم يبين فإن الجارية تعتق لإحاطتنا علما أنها أم ولد . وأما الأولاد الثلاثة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : يعتق^(٣) منهم رقبة فيتساوون فيه ويسى كل واحد منهم في ثلثي قيمته . وقال أبو يوسف^(٤) رضى الله عنه : يعتق الأصغر منهم كله لإحاطتنا علما باستحقاقه العتاقة^(٥) ويعتق من الأكبر ثلثه ويسى في ثلثي قيمته ؛ لأنه يعتق في حال ويرق في حالين ، ويعتق من الأوسط نصفه ويسى في نصف قيمته ؛ لأنه يعتق في حال ويرق في حال واحدة ، وكان يعمل أحوال العتق حالا واحدة ، وهذا هو قوله المشهور . وقد روى عنه عيسى بن أبان أنه قد قال بأخرة^(٦) إنه يعمل أحوال العتاق أحوالا يستدل بها كما يعمل أحوال الرق أحوالا يستدل عليه بها . ولا يثبت نسب أحد من الأولاد الثلاثة في قولهم جميعا . وإذا كانت الجارية في يد رجلين فباعتهما بولدين في بطنين فأدعى أحدهما الأكبر وأدعى الآخر الأصغر وكانت دعواهما معا ، جعل كل

== كانا لا يخرجان من الثلث يعتق من كل واحد نصفه من ثلث^(١) ، هذا إذا كان القول في المرض ، وإن كان القول في الصحة يعتق من كل واحد نصف جميع المال اه من الفرح .

(١) لأن النسب لا يثبت على الجهالة . من الفرح .

(٢) كان في الأصل أحد هذين والصواب ما في الفضية والفرح أحد هؤلاء .

(٣) كان في الأصل للعتق والصواب ما في الفضية يعتق .

(٤) وذكر في الفرح قول محمد مع أبي يوسف ولا ذكر قول أبي يوسف قل : وعلى قياس

رواية الزيادات حيث اعتبر أحوال العتق أحوالا يعتق ثلثاه وهو رواية عيسى بن أبان عن محمد ، وقال وذكر الطحاوي اختلافا بين أبي يوسف ومحمد قال يعتق الأصغر كله على قولها ، وأما الأكبر والأوسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه ويسى في ثلثي قيمته على قول أبي يوسف ولا يخرج لهذا القول وفي قول محمد يعتق من الأوسط نصفه ومن الأكبر ثلثه على ما ذكرنا كله اه فهذا مخالف لما هنا فتنبه .

(٥) وفي الفضية العتق .

(٦) كان في الأصل آخره والأنسب ما في الفضية بأخرة .

واحد منهما ابن الذي ادّعاه^(١) وجعلت الأم أم ولد للذي ادّعى الأكبر منهما ، وجعل عليه نصف قيمتها يوم علقت به لشريكه ، وجعل على مدعى الأصغر من الولدين قيمته للذي^(٢) ادّعى الأكبر منها وجميع عقر الجارية ، فيكون نصفه بنصف العقر الواجب على الأول قصاصاً^(٣) . ومن اشترى جارية فأولدها ولدًا [ثم] استحقّت عليه كان مستحقها أن يأخذ منه عقرها وقيمة ولدها يوم يختصان . ومن مات من ولدها قبل ذلك لم يكن عليه شيء من قيمته ثم يرجع المستحقة عليه الجارية^(٤) على بائع إن كان ابتاعها منه بثمنها الذي كان ابتاعها به منسه وبقية ولدها ولا يرجع عليه بقرها ، ويرجع البائع أيضاً على بائعه بالثمن الذي^(٥) كان^(٦) ابتاعها به منه ولا يرجع عليه بقيمة الولد التي غرمها^(٧) في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ويرجع

(١) وفي المرح : ويثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر والقياس أن لا يثبت لأنه لما ثبت نسب الأكبر من مدعيه صارت الجارية أم ولده ومدعى الأصغر يدعى ولد أم ولد الغير فيحتاج إلى تصديقه ولم يوجد ، وفي الاستحسان يدعى لأن مدعى الأكبر لما أشر الدعوة إلى دعوة مدعى الأصغر صار مدعى الأصغر مقروراً وولد لغيره حر ثابت النسب بالقيمة .

(٢) كان في الأصل الذي وهو سائط من القيفية والصواب للذي ، يسميه قول الشرح لمدعى الأكبر .

(٣) وفي المرح : ويغرم نصف العقر لمدعى الأكبر ، وفي رواية جميع العقر لا اختلاف بين الروايتين في الأصل ؛ لأن رواية التي قالت يغرم نصف العقر فهو حاصل ما يغرم ؛ لأن مدعى الأكبر يغرم نصف العقر فنصف العقر بنصف العقر قصاص فيبقى على مدعى الأصغر (نصف) العقر وقيمة الولد الأصغر وعلى مدعى الأكبر نصف قيمة الجارية فنصف قيمة الجارية بقيمة الولد الأصغر وببعض عقر قصاصاً إذا كانا على السواء ويترادان الفضل .

(٤) هذا سكا - في حكم قوله ثم يرجع الذي استحققت عليه الجارية .

(٥) كان في الأصل للذي ونحو صواب الذي كما هو في القيفية .

(٦) لفظ كان سائط من القيفية .

(٧) زاد في القيفية بد قوله غرمها بالثمن الذي ابتاعها منه وليس بهىء إلا أن يكون بعض الأسط سائطاً منها فيصحب حينئذ وهو (ويرجع بالثمن الذي ابتاعها به منه) .

بها عليه في قول أبي يوسف ومحمد^(١) رضى الله عنها ، وبه نأخذ^(٢) ومن اشترى من رجل داراً قبناها ثم استحققت عليه كان مستحقها أن يأخذها وأن يأخذ مبتاعها بهدم ما ابتاعها فيها ، ثم يرجع المبتاع بها على بائنه بإثمن الذى ابتاعها به منه^(٣) وبقية البناء الذى كان ابتاعها فيها قائماً ، ثم يرجع بائه أيضاً على بائنه^(٤) إن كان باعه إياها بالثمن الذى كان ابتاعها به منه ، ولا يرجع عليه بقية البناء في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ويرجع بها في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنها ، وبه نأخذ^(٥) . ومن وهب لرجل جارية فأولدها ثم استحققت عليه أخذها مستحقها وعقرها وقيمة ولدها يوم يختصمان فيه ، ولم يرجع للموهوبة له على الواهب بشيء ؛ لأنه لم يكن أخذ منه شيئاً . ومن اشترى جارية من رجل

(١) وفي المرح بين المسألة مفصلة معروضة فقال : ولو أن رجلاً اشترى من رجل جارية فاستولدها لرجل فأقام البينة أنها جاريته فإنه يأخذها لأنها عين ماله فيأخذ المقر لأنه سقط الحد بالصيغة غلغله المقر فيأخذ قيمة الولد ولا سبيل له على الولد لأن المشتري كان مفروراً وولد المفرور حر بالقيمة ؛ لأن الولد علق حراً في حق المستولد ويسقط رقيقه في حق المستحق ولا يصحول حقه من المين إلى المدل إلا بالقضاء فيجوز قيمة الولد يوم القضاء ، فلو كان الولد ذارحم محرم من المستحق لا يسقط الضمان عن المستولد ؛ لأن الولد لم يمتق بالفراية ولما علق حراً بالفروور فلا يسقط الضمان ، هذا إذا كان الولد قائماً فلو هلك الولد عنده قبل الخصومة فإنه لا يضمن شيئاً من قيمته ؛ لأن المشتري بمنزلة القاصب وولد المصسوب أمانة فلا يضمن . ولو كان الولد مات وترك مالا فسله للمشتري ولا يضمن من القيمة شيئاً لأن الولد هلك أمانة لا إذا قتل فأخذ دية فيقتل بغير قيمته . إلى أن قال ثم المستولد يرجع على بائه بالثمن وبقية الولد الذى كان قبل الحرية لأنه مفروور والمفروور يرجع على الغار بما غر ولا يرجع بقيمة الذى ولدت بهد الحرية لأنه مقتر فيه وليس بمفروور لأنه بالحرية والعتق أبطل ملك نفسه فيها فاتقن الفروور وصار مقترراً فلا يرجع ، ثم البائع لا يرجع عليه المشتري من قيمة الولد عند أبي حنيفة ويرجع بالثمن إلى أن قال : وليس قبائع أن يرجع بذلك على بائه الأول عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يرجع له ما فى الصرح وزاد عليها فروها بمعناه قلت : وهذه المسائل مسائل كتاب التناق وسيأتى بعضها فى التناق وإنما أوردتها الإمام الصحاوى هنا بمناسبة دعوة نسب الولد .

(٢) وفي الفيزية قال : أبو جعفر قولها أجود .

(٣) وكان فى الأصل منها والصواب منه كما فى الفيزية .

(٤) كان فى الأصل بائع والصواب ما فى الفيزية بائه .

(٥) وفي الفيزية وهذا أجود .

ثم ماتت فوطئها ابنه وهو وارثه لا وارث له غيره فأولدها ثم استحققت عليه
فقضى بها مستحقها وبقرها وبقية ولدها فإن له أن يرجع على بائع أبيه إياها
بالتن الذى كان باعها من أبيه به وبقية الولد التى غرمها لمستحقها ، هكذا
روى محمد بن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهم ولم يحك فى ذلك خلافاً .
وقد روى الحسن بن زياد رضى الله عنه عن أصحابه فى ذلك أن الولد لا يرجع
بقية الولد التى غرمها على بائع أبيه ^(١) الجارية ^(٢) وهذا أجود من القول
الأول . ومن أخذ من رجل داراً بشقة وجب له أخذها [بها] قضاء قاض
أو بنير قضاء قاض فيناها ثم استحققت عليه لم يكن له أن يرجع على الذى
أخذها منه إلا بالتن الذى كان دفعه إليه خاصة لا بما سوى ذلك ^(٣) . ومن
ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه للقاض : ما كان له على شيء قط
فأقام المدعى البينة على ما ادعى فقضى له به فأقام المدعى عليه البينة أنه قد كان
قضى للمدعى هذا الألف ، قبلت بيئته ^(٤) وبرئ مما كان قضى به عليه . وإن

(١) كذا فى القضية بائع أبيه وهو الصواب وكان فى الأصل بائع الأمة وهو محريف .
(٢) وفى المصرح أما إذا ملك بنير البذل كالفقة والصدقة والوصية فلا يرجع على أحد بما غرم
من قيمة الولد ؟ لأنه لم يفره الواهب حيث لم يأخذ منه بدلاً ولا فى الميراث فإن الوارث لا غرم
يرجع على بائع مورثه ؟ لأنه قام مقام مورثه فى المحسومة ، ألا ترى أنه يرد باليب ويرجع بمحمة
اليب لأنه قام مقام مورثه ؟ كذلك ما هنا . هذا فى ظاهر الرواية وقرواية الحسن بن زياد لا يرجع
الوارث بقيمة الولد على بائع الجارية من أبيه .

(٣) وفى المصرح ولو ملك بنير البذل لا يرجع وإن ملك باليدل يرجع إلا فى ثلاث مسائل
لحداها أن الضيق إذا جاء فأخذها بالفقة فى فيها أو غرس أغراساً ثم جاء مستحق فاستحق الدار
وقل البناء فله أن يرجع بالتن على من أخذ الدار منه برضاه يوماً جديداً ، هذا إذا بنى الضيق ،
ولو بنى للمشتري قبل أخذ الضيق فى قول أبى حنيفة ومحمد له أن يأخذ الدار بالفقة ويتنقض البناء ،
وفى قوله أبى يوسف والقاضى بالخيار إن شاء أخذ الدار بمدة ويسطيه التن ويسقطه ، وإن شاء
ترك الفقة وليس له أن يأخذ الدار ويتنقض البناء ، وإذا أخذ الدار بالفقة وتنقض البناء فلهشتري
لا يرجع على البائع بقيمة التن ، لأنه لم يفره لأن البائع بالبيع لما أوجب للمشتري الملك فقد أوجب
الحق للضيق فسكان على المشتري أن لا يبيع حتى يسلم الضيق الفقة فإذا بنى فقد رضى بالنرم فلا
يرجع على الغير .

(٤) لأنه لم يسبق من لإقراره ما يناقض دعواه ؟ لأن قوله لم يكن لك على شيء إلا أنى قضيتك
دنياً لياطل دعواك اء من المصرح .

كان قال ما كان له على شيء قط ولا أعرفه والمسألة على حالها ، لم تقبل بينته على قضائه المدعى المال الذي قضى به له عليه^(١) . ومن قال لرجل قد وكلني فلان يقبض ما له عليك فصدقه على ذلك لم يكن له أن يتمتع من دفع المال^(٢) وإن دفعه إليه فضاع عنده ثم جاءه الذي له المال فأنكر أن يكون وكله فأخذ المال من الذي كان له عليه لم يكن^(٣) للأخذ منه المال أن يرجع على الوكيل بشيء إلا أن يكون ضمنه المال حين دفعه إليه فإنه إن كان قفل ذلك رجع عليه بالمال فأخذ منه^(٤) . ولو كان الذي عليه المال لم يصدقه^(٥) على ما ادعى من الوكالة ولكنه دفع المال إليه بدعواه الوكالة لم يكن له أن يأخذ منه بعد ذلك^(٦) وإن جاء صاحب المال فأنكر الوكالة وأخذ المال من الذي كان له عليه كان للذي عليه المال أن يرجع به على الذي كان دفعه إليه فيأخذه منه^(٧) وسواء كان ضمنه المال في وقت دفعه إليه أو لم يضمنه إياه . ومن قال لرجل ادفع إليّ ما عندك لفلان وعلى ضمانه لك

(١) لأنه سبق من كلامه ما يناقض دعواه لأنه كيف يقضى رجلا لم يكن عرفه ، وكذلك ذكر في الجامع الصغير : رجل ادعى على رجل أنه اشترى منه عبداً بينته والبائع ينكر وأطام البينة وقضى القاضي ثم وجد به المشتري عبداً فأراد رده فأطام البينة أنه كان أبرأه عن كل عيب فإنه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لأنه لما جحد البيع فهو للبراءة أجحداه ما في المرح في هذا المقام .
(٢) لأنه ظهرت الوكالة بالتصديق فبعد ذلك إذا أراد أن يسترد ليس له ذلك اهـ ما في المرح .
(٣) وفي الفقيضة يأخذ المال من الذي كان له عليه ولم يكن الخ .

(٤) وإن حلك في يده إن كان صدقه وضمنه أي شرط عليه الضمان وضمنه يرجع ؛ لأنه بالضمان زعيم وقال عليه الصلاة والسلام « الزعيم غارم » اهـ من المرح .

(٥) كان في الأصل لم يصدق وفي الفقيضة لم يصدقه وهو الصواب .
(٦) وإن جحد أو سكت فالجحد والكوت سواء فلا يجبر على دفعه ، ولو دفع مع ذلك ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك أيضا ، لأنه لما دفعه إليه فصار كأنه صدقه فبعد ذلك إذا دعا للوكل فإن أمر بالوكالة قضى الأمر على وجهه فيأخذ من الوكيل إن كان قائماً ، وإن حلك لأخيان عليه ، وإن استهلك يضمن مثله اهـ من المرح .

(٧) ولو أنكر الوكالة لحلفه خلف فإنه يادينه من الترم ثم يرجع على الوكيل فيأخذ إن كان قائماً ، ويأخذ مثله إن كان مستهلكاً اهـ من المرح .

ليس لأيه^(١) وكلنى بذلك ولكنه يستجيز قبضى ، فدفعه إليه فضاع عنده
ثم جاء فلان ، كان له أن يضمن الذى كان مأله^(٢) عنده مأله ولم يكن للذى
كان المال عنده أن يرجع به على الذى كان دفعه إليه^(٣).

باب كيفية الاستحلاف على الدعوى

قال أبو جعفر : ومن ادعى على رجل مالا ذكره وطلب من القاضى
استحلافه له على ذلك بعد إنكار المدعى عليه عند القاضى ما ادعاه عليه للذى
من ذلك . فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قد روى عنه فى ذلك أن القاضى لا يستحلف
له المدعى عليه إن ذكر له المدعى أن له على دعواه بينة حاضرة ، ولم نجد هذه
الرواية عند محمد بن الحسن رضى الله عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه
يستحلف له على ذلك ولا ينعمه من استحلافه ذكره له أن له بينة حاضرة
تشهد له على دعواه ، فإن حلف برىء ، وإن نكل عن اليمين قضى عليه
بذلك . ولا يستحلف بالله ما أقرضك ولا بالله ما أودعك ولا بالله ما غصبك ، وإنما
يستحلف فى الدين بالله ما له عليك هذا المال الذى ادعاه عليك وهو كذا وكذا
ديناراً ولا شيء منه ، ويستحلف فى الوديعة مالى قبلك هذا الكذا الذى
ادعى^(٤) ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه ؛ لأنه إن كان استهلكه فقد

(١) وفى القبضية أنه .

(٢) لفظ ماله ساقط من امبيضية .

(٣) وفى الصرح : وأما فى الوديعة إذا قال لعلان عندك وديعة فوقلى قبضها وسدده المودع
ثم امتنع من دفعها إليه كان له ذلك بخلاف الدين ؛ لأن الدين فى الذمة بالقراره فى ملكه والوديعة
حينئذ ملك الغير فأول ما ياتى بالإقرار ياتى ملك الغير والإقرار فى ملك الغير لا يتخذ ، هذا كله إذا
ادعى الموكاة ، وما إذا قال لم يوكلى ولكن ادفع لى لولا أنه سيجيز قبضى فانه لا يدفع إليه الدين
ولا العين ، وإن دفع يكون ضامراً ، ولا يرجع عليه لأنه دفع إليه على سبيل الوديعة والمودع
لا يرجع على المودع .

(٤) وفى القبضية الذى ادعاه .

وجب له عليه باستهلاكه إياه ما يجب في استهلاك مثل ذلك^(١). وإن ادعى عليه أنه ابتاع منه أرضاً ذكرها وحددها بمال ذكره وأنكر ذلك المدعى عليه وطلب المدعى من القاضى استخلاف المدعى عليه له على ذلك فإن أباً يوسف رضى الله عنه قال إن كان للمدعى [عليه] قال للقاضى ما بعته هذه الأرض هذا البيع الذى يدعيه على فيها ، استخلفه له القاضى بالله ما بعته هذه الأرض بهذا الثمن الذى ادعى ، وإن كان المدعى عليه قال للقاضى قد يبيع الرجل الشيء ثم يرجع إليه بإقالة أو بفسخ بيع أو بما سواه وأنا أكره^(٢) أن أقر بشيء فيلزمنى فإنه يستخلفه بالله جل وعز ما بينك وبين هذا هذا البيع^(٣) الذى ادعى قائماً الساعة في هذه الأرض^(٤) ، وكذلك لو لم يعرض المدعى عليه للقاضى بشيء من هذا ولكن قال له ما بينى وبينه هذا البيع الذى يدعى^(٥) وقال محمد رضى الله عنه يستخلف المدعى عليه في هذا كله على ما ذكر أبو يوسف رضى الله عنه في الوجه الأخير ولا يستخلفه على أصل البيع الذى يدعيه المدعى . ومن ادعت [عليه] زوجته أنه طلقها ثلاثاً فأنكر ذلك وطلبت الزوجة يمينه عليه فإنه يستخلف لها بالله ما طلقها ثلاثاً في هذا النكاح الذى تدعى أنك مقبم معها عليه^(٦) .

(١) وإذا يحلف على صورة إنكار المنكر لا على صورة دعوى المدعى وهو قول أبى حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف يحلف على صورة دعوى المدعى لا على صورة إنكار المنكر إلا إذا عرض المنكر للقاضى حيث يحلف المدعى عليه على صورة إنكاره . ويأبى إذا ادعى عنده ودعية أو قرضاً أو غصباً أو يماً أو ما أشبه ذلك فهو ينكر ويقول ليس بك على شيء ، فقل قول محمد يحلف على صورة إنكاره بالله ليس له عندك شيء . ولا عليك دين . وأما على قول أبى يوسف يحلف بالله ما أودعه ولا باعه ولا أقرضه . من المصحح .

(٢) وفي الفضيضة وإنما أكره . (٣) هذا البيع ساقط من الفضيضة .

(٤) وفي المصحح إلا إذا قال المنكر للقاضى : الرجل قد يبيع ثم يفسخ أو يعيل وقد يودع ثم يسترد ، فإذا عرض للقاضى مثل هذا فيحلف بالله ليس له عليك هذا الحق الذى يدعى وهذا السبب الذى يذكر ولا مثلاً ولا مثل شيء . منه ولا بدله وبديل شيء . منه وليس القصد ببيئتهما قائماً لأنه ربما يستهلك الرديئة فيجب عليه بدلها .

(٥) وفي الفضيضة ادعاءه .

(٦) أنه يجوز أن يطلقها ثلاثاً ثم يعود إليه بعد زوج آخر فإن حلف يكون كاذباً ولكن بالله سطقها ثلاثاً في النكاح الذى بيئتهما من المصحح .

ومن ادعت عليه أمة أنه أعنتها فأنكر ذلك وطلبت يمينه عليه فإنه يستحلف لها في ذلك كما يستحلف المدعى عليه الطلاق^(١) في المسألة الأولى، وإن كان المدعى لذلك غلاماً مسلماً والمسألة على حالها استحلف له بالله ما أعنته هذا المتفق الذي ادعى^(٢)، وإن كان الغلام ذمياً استحلف له في ذلك كما يستحلف للأمة فيما ذكرنا؛ لأن الأمة [قد] ترد وتلتحق بدار الحرب فتسي بد عتاق مولاهما إياه، والعبد الذي قد يتقضى العهد ويلحق بدار الحرب فيسي بعد عتاق مولاه إياه فيبلكهما مولاهما فيكونان مملوكين له وقد كان أعنتهما قبل ذلك والعبد المسلم ليس كذلك^(٣). ومن ادعت عليه امرأة نكاحاً فأنكر ذلك وطلبت استخلافه عليه في قول أبي يوسف ومحمد^(٤) فإنه يستحلف لها بالله عز وجل ما هي زوجتك بهذا النكاح الذي تدعيه عليك، وكذلك المرأة إذا كانت [هي] الجاحدة والرجل هو المدعى استخلفها^(٥) بالله ما هذا زوجك كما يدعي. ومن ادعى على رجل أنه قتل وليه خطأ وأنكر ذلك المدعى عليه وطلب يمينه على ذلك فإنه قد روى عن أبي يوسف رضي الله عنه في ذلك أنه يستحلف على أصل الجناية بالله عز وجل ما قتل فلاناً هذا، قال لأبي لا آمن أن يتأول أن الحق الواجب ما قتله^(٦) إياه إنما هو على عاقلته دونه. وأما في قياس قول محمد رضي الله عنه فيستحلف بالله عز وجل ماله قبلك ولا قبل عاقلتك الواجب فيما يدعيه عليك من قتلك فلاناً، فإن حلف على ذلك برىء، وإن نكل

(١) وفي التيضية بالطلاق.

(٢) وفي التيضية ما أعنت هذا العبد الذي ادعاه.

(٣) وفي المرح: أما إذا كان العبد مسلماً كبيراً فإنه يحلف بالله ما أعنته؛ لأنه بعد الحرية لا يسترق.

(٤) وفي المرح: فلا يستحلف على قول أبي حنيفة، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يستحلف، ثم على قول أبي يوسف يحلف على سورة دعوى المدعى. وعلى قول محمد يحلف على سورة إنكار المنكر.

(٥) كما في التيضية وكان في الأصل استحلف.

(٦) وفي التيضية في قتله.

عن اليمين أؤم إقراره بذلك^(١) وعاد حكمه إلى حكم من أقر أنه قتل فلانا خطأ ولم يعلم ذلك إلا بقوله قالدية عليه في ماله .

كتاب العتاق^(٢)

قال أبو جعفر : ومن أعتق من عبده جزءاً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : يعتق منه ذلك الجزء ويصلى [له] في بقية قيمته . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هو حر كله ولا سعاية عليه^(٣) وبه نأخذ . ومن أعتق عبده على مال فإن قيل ذلك منه في مجلسه الذى يعلم فيه به قبل أن يقوم منه أو يأخذ في عمل آخر أو في كلام آخر عتق وئزمه لذلك الدال ، وإن رد ذلك أو لم يقبله حتى قام من مجلسه أو أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر بطل ذلك القول فلم يعمل بعد ذلك وعاد العبد مملوكاً لمولاه . ومن قال لعبده إذا أديت ألف درهم فأنت حر كان العبد بهذا القول مأذوناً له في التجارة ، فإن أدى إلى مولاه ألف درهم كما قال له مولاه عتق ، وإن أحضر الألف إلى مولاه فأبى مولاه قبول ذلك أجبر على ذلك . ومن أعتق عبده كان المال الذى اكتسبه قبل العتق للمولى لا للعبد . ومن قال لعبده أنت حر وعليك ألف درهم كان حراً بغير شيء . في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فإن قيل ذلك العبد كان حراً وكان عليه المال الذى جعله مولاه عليه بالعتق ، وبه نأخذ . ومن قال لعبده أنت حر إن شاء الله أو قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله لم يعتق العبد ولم تطلق المرأة^(٤) . ومن قال لعبده أنت حر إن شاء فلان

(١) وفي المرح فعل قول أبي يوسف يحلف بالله ما قتلته ، وعلى قول محمد ليس له عليك الفدية ولا على ما قتلته ، فإن حلف برى . وإن نكل قضى عليه كما إذا أقر .

(٢) وفي التقيضية المتى مكان العتاق .

(٣) الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن المتى يهجزاً فإذا عتق بشه لا يعتق كله ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يهجزاً فإذا أعتق بشه عتق كله . شرح الأسبغاني .

(٤) وفي المرح ولو قال أنت حر إن شاء الله لا يقع ، وكذلك لو قال أنت حر بمشيئة الله =

فتشاء فلان ذلك قبل أن يقوم من مجلسه [الذى يعلم ذلك فيه وقبل أن يأخذ فى عمل آخر وكلام آخر] عتق العبد^(١) ، وكذلك لو قال له أنت حر إن شئت أنت كان كذلك أيضاً . ولو قال له أنت حر إن دخلت الدار أو إن دخل زيد الدار كان كما قال ، فإذا^(٢) دخل الدار التى جعله حراً بدخوله إليها عتق ولا يعتق قبل ذلك ، وللمولى أن يبيع العبد فى هذا وفى كل ما جعله حراً إذا كان شئ قبل أن يكون ذلك الشئ . وكذلك كل^(٣) من أعتق عبده إذا كان [شئ] ذكره كان له أن يبيعه قبل ذلك الشئ إلا فى قوله أنت حر بعد موتى فإنه لا يكون له بعد هذا القول بيعه ولا تملكه غيره بشئ البيع ؛ لأنه يكون بهذا القول مدبراً . ومن قال لبيده أنت حر على أن تخدمنى أربع سنين فقبل عتق حينئذ وكان عليه أن يخدم مولاه أربع سنين من حينئذ ، فإن مات العبد بعد ذلك وقد كسب مالا أو مات مولاه قبل الخدمة كان على العبد إن كان حياً أو فيما ترك إن كان ميتاً قيمة نفسه لمولاه إن كان مولاه حياً ، أو ثلث مولاه إن كان مولاه ميتاً فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما .

== ولو قال إن لم يشأ الله أو قال إن شاء هذا المأطأ أو إن لم يشأ لا يقع فى هذا كله ، الأمر فى هذا أنه متى علق بمشيئة من لا يظهر مشيئته فإنه يلفو كله ولا يعتق ، ولو قدم المشيئة فعال إن شاء الله فأنت حر لا يعتق ، ولو قال إن شاء الله أنت حر لا يعتق فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعلى قول محمد يعتق . ولو قال إن شاء الله وأنت حر لا يصح الاستثناء ويعتق بالإجماع .
(١) وفى المرح ولو قال أنت حر إن لم يشأ فلان فيمعلق بمشيئة فلان ، فإن قال فى مجلس عمله شئت لا يعتق . ولو قال لا أشاء يقع لا بقوله لا أشاء . وسكن لإعراض عن المجلس ، ألا ترى أنه إذا قل إن لم يشأ فلان انبهر ما ت حر فإن قال شئت لا يقع . ولو قال لا أشاء لا يعتق ، لأن له أن يشاء بعد ذلك . مدامت نعمة باقية إلا إذا مضى اليوم ولم يشأ فكذلك فى الفصل الأول إذا أمرى عن المجلس قبل المشيئة يقع .

(٢) كان فى الأصل وإنما والصواب ما فى التمضية فإذا .

(٣) وفى البيضة وكذلك ما أعتق عبده إذا كان شئ . ذكره كاز له أن يبيعه قبل ذلك الشئ . إلا فى قوله أنت حر بعد موتى الخ . وفى النسخ قال يجوز لأرحل بيع العبد وإخراجه عن ملكه فى العتق . معنى الصراط قبل وجود الصراط . لأن تعاقب العتق بالصراط لا يزيل ملكه وهو أن يقول إن دخلت الدار فأنت حر فإن دخل لا يعتق ويجوز بيعه ، فإذا باعه ثم اشتراه إن كان دخل قبل الصراط سعت له لأن لم يرجد شرطه . وكذلك هذا الجواب فى كل عتق معلق بالصراط إلا التبريد خاصة .

وقال محمد رضى الله عنه عليه قيمة خدمته أربع سنين^(١) وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ومن قال لمبده أنت حر بعد موتى على ألف درهم فالتقبل لذلك إنما يكون بعد موت مولاه [لا] فى حياته ، وإن قال له إذا مت فأنت حر على ألف درهم فإذن أبا حنيفة ومحمداً رضى الله عنهما قالوا هذا والأول سواء^(٢) ، والتقبل فيه من العبد إنما يكون بعد موت مولاه ، وقد كان أبو يوسف رضى الله عنه يقول هذا القول أيضاً ثم روى أصحاب الإجملاء عنه أنه قال فى هذا لا يكون التقبل فيه إلا فى حياة المولى لا على حكم ما يكون عليه التقبل لو قال له أنت حر على ألف درهم^(٣) ، وبه نأخذ . ومن أعتق عبداً بينه وبين آخر وهو مفسر^(٤) فشريكه بالخيار ، إن شاء أعتق ، فإن أعتق كان

(١) وأصل المسألة أن من باع العبد من نفسه بجمارية ثم استعتقت الجارية ، فهل قول أبى حنيفة وأبى يوسف يرجع المولى عليه بقيمة نفسه وعلى قول محمد يرجع بقيمة الجارية ، وكذلك لو لم تستعق ولكن وجد بها عبداً فرجها (يكون) على هذا الاختلاف ، هذا إذا كان عبداً فاحشاً وإن كان غير فاحش كذلك عندما ، وعند محمد لا يقدر على رده ؛ لأنه يحصل هذا مبادلة مال بغير مال فأشبه النكاح والمرأة لا تقدر على رد المهر إلا فى العيب الفاحش وإذا يرجع فى الاستحقاق بقيمة ما استعق لا يجرى المثل كذلك فى العبد . انتهى من المرح .

(٢) وفى المرح فإذا قبل بعد الوفاة لا يمتنع بالتقبل حتى يعتقه الورثة أو الرضى لأن الأصل أن كل عتق تأخر وقوعه بعد الموت ولو بساعة لا يمتنع إلا بالإعتاق . ألا ترى أنه لو قال لمبده أنت حر بعد موتى بصهر لا يمتنع بالموت حتى يعتقه الورثة بعد شهر ، ثم الرضى يملكه عتقاً لاسبقاً حتى لو قال أنت حر إن دخلت الدار فإنه لا يمتنع بدخول الدار ، والوارث يملكه عتقاً صحيحاً وتعليقاً ، فلو علقه بدخول الدار يمتنع بدخولها ، وكذلك لو أعتقه عن كفارة يمينه أو دبره فعتق ويكون عن الميت ولا يجوز عن الكفارة والولاء من الميت لامن الوارث . وهذا قول أبى حنيفة ومحمد .

(٣) فإذا قبل مسح التدبير ولا يلزمه المال ؛ لأن عبده لا يمتنع بالتقبل لأنه جعل التقبل شرطاً لوقوع العتاق بعد الموت فصار هذا تدبيراً مقيداً فإذا مات عتق ولا يلزمه من المال شيء لأنه لم يلزم وقت التقبل فلا يلزمه وقت وقوع العتاق ، وأجمعوا أنه لو قال أنت حر على ألف درهم بعد موتى فالتقبل فى هذا بعد الوفاة لا فى حالة الحياة .

(٤) وفى المرح : وإذا عتبر البيان وقت العتق ، فإن كان موسراً وقت العتاق يضمن ، وإن أفسر بعد ذلك لا يقطع ، وإن كان مفسراً وقت العتق لا ضمان عليه وإن أفسر بعد ذلك ؛ لأنه إذا كان موسراً فصار جائزاً بالعتق لأنه يمكنه أن يعتقه من حيث لا يشعر شريكه ، وهو أن يشتري تصيب شركته فلما أعتق قبل الصراء فقد أضر به على قول أبى يوسف ومحمد ؛ لأنه عتق الشك ، وأبو حنيفة يقول لم يعتق كله ، فقد أدخل بإعتاقه ضرراً بالآخر من حيث لا يملك إخراجه عن ملكه إلى ملك الغير فصار جائزاً فيعتبر اليسار وقت الجنابة ، وإن كان مفسراً وقت الإعتاق فلم يصح جائزاً لأنه =

الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، فحق أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء بينهما نصفين ؛ وإن كان الذى أعتق موسراً كان شريكه بالخيار ، إن شاء أعتق وكان الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء استسعى التلام في نصف قيمته ، فإذا أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء ضمن المعتق الأول قيمة نصيبه كانت من العبد ، فإن ضمنه ذلك رجع به المضمن^(١) على العبد فاستسماه فيه فإذا أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء كله للمعتق الأول ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إذا أعتق أحدهما كان العبد حراً كله ، فإن كان المعتق موسراً ضمن لشريكه نصف قيمة العبد ، وإن كان معسراً سعى العبد في نصف قيمته الذى لم يعتق ، ولا يرجع العبد على المولى المعتق^(٢) ولا يرجع المولى على العبد بشيء ، وبه نأخذ . ومن أعتق أم ولد له ولرجل آخر وهو موسر لم يضمن لشريكه من قيمتها شيئاً ولم تسع المقتة لشريكه أيضاً فى شيء من قيمتها فى قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وكذلك لو كان معسراً فى قوله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن كان [موسراً] ضمن لشريكه قيمة نصيبه منها ، وإن كان معسراً سعت المقتة لشريكه فى قيمة نصيبه منها ، وبه نأخذ . ومن دبر عبداً بينه وبين آخر فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال شريكه بالخيار ، إن شاء دبر كما دبر فكان مدبراً لهما ، وإن شاء أعتق ، فإن كان أعتق كان لشريكه أن يضمه قيمة نصيبه مدبراً ، أو إن شاء استسعى العبد فى قيمة نصيبه منه ، فإذا أداها إليه عتق وكان لشريكه أن يستسعى العبد فى قيمة نصيبه منه ، وليس له فى هذا الوجه أن يضمّن شريكه قيمة

تصرف فى نصيبه ، لأنه لا يمكنه الصراء فلا يقدر أن يتقرب إلى الله تعالى إلا على هذا الوجه فلم يصح جانياً فلا ضمان عليه وإن أيسر بعد ذلك ، ثم مقدار اليسار ذكر فى رواية الطائفة : إذا كان له من المال والعروض مقدار قيمة نصيب شريكه فإنه يضمّن ، وإن كان أقل من ذلك فإنه لا يضمّن . (١) وفى التبييض المعتق مكان المضمن .

(٢) من قوله ولا يرجع العبد إلخ ساقط من التبييض .

نصيبه من العبد ، وإن شاء ترك العبد على ما هو عليه فكان شريكه منه مدبراً ونصيبه منه غير مدبر . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : قد حار العبد مدبراً كله بتدبير الذى دبره من موليه وعلى الذى دبره لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه ، موسراً كان أو معسراً ، وبه نأخذ^(١) . وإذا كان العبد بين رجلين فقال له : إذا متنا فانت حر لم يكن بذلك مدبراً وكان لهما أن يبيعهما^(٢) ، وإن مات أحدهما صار مدبراً من قبل الباقي^(٣) وكان حكمه حكم عبد بين رجلين دبره أحدهما . وإن كان كل واحد من موليه قال له : إذا مت فانت حر وقد دبرتك ، أو قد دبرت نصيبى منك فخرج القولان من التولييين جميعاً كان العبد مدبراً لهما ولم يكن لواحد منهما بيع نصيبه منه فأيهما مات عتق نصيبه من المدبر وسمى المدبر للآخر فى قيمة نصيبه منه مدبراً وكان ولاؤه لموليه جميعاً . ومن مات من مولى أم الولد عتقت ولم تسع للآخر فى شئ فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما فتسمى فى نصف قيمتها أم ولد^(٤) ، وبه نأخذ . وإذا كانت

(١) هذا إذا كان أحدهما أسبق من الآخر . أما إذا خرج الكلام منهما جميعاً على قول أبى حنيفة صح التدبير فى النصف والعتق فى النصف ولكن يجعل كأنه دبر أحدهما ثم اعتق الآخر ، وعلى قول أبى يوسف ينتدز العتق ولا ينتدز التدبير فيجعل كأنه أعتقه أحدهما ثم دبر الآخر فالعتق ينتدز والتدبير لا ينتدز ، وعلى قول محمد ينتدز التدبير ويصح العتق إلا أن العتق يطفى فيعتق كله ، فالمدبر يرجع على المتق فيضمنه نصف قيمته مدبراً والولاء بينهما نصفان . هذا إذا علم ، وإن كان لا يعلم كيفاً كان فعل قولها يجعل كأنه خرج الكلام منهما جميعاً ، وعلى قول أبى حنيفة يصح التدبير ويصح العتق والولاء بينهما ويرجع برقع قيمته مدبراً على المتق لأن العتق لو كان سابقاً للتدبير يكون ميراثاً له ، وإن كان التدبير سابقاً فيجب الضمان ، فإذا كان لا يعلم يرجع نصف الضمان وهو ربع القيمة مدبراً أم من الفرح .

(٢) كان فى الأصل أن يبيعا به والصواب ما فى القضيّة أن يبيعهما .

(٣) وفى الفرح : ولو أنهما فالأ إذا متنا فانت حر وخرج الكلام منهما معاً لا يصير مدبراً إلا إذا مات أحدهما يكون نصيبه موروثاً لورثته وصار نصيب الآخر مدبراً فورثة لليت بالجيار إن شاؤا دبروا ، وإن شاؤا استمروا ، فإذا مات الآخر عتق من التث .

(٤) وإذا كانت جارية بين رجلين فجاءت بولد فاداهما أثبت النسب وعتق الولد وصارت الجارية أم ولد له وبغرم لهريرة نصف قيمة الجارية مع نصف العقر موسراً كان أو معسراً ؛ لأن هذا ضمان حبس فيستوى فيه البسار والسا (الإعسار) فيبذل ذلك إذا جاءت بولد حكمه حكم الأم =

المذبذبة بين رجلين فجاءت بولد فأدعاه أحدهما كان ابنه وكان عليه لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه مذبذباً ولم تكن المذبذبة بذلك أم ولد للذي أولدها خارجة عن تدبير الآخر ولكنها تبقى مذبذبة لها على حالها ؛ غير أن نصيب القبي أولدها إن توفي الذي أولدها يكون سرا من جميع ماله ، ولم يقولوا^(١) ذلك قياساً إنما قالوه استحساناً ، وكان القياس عندهم ألا يثبت نسب الولد من الذي ادعاه^(٢) لما قد وقع فيه من التدبير من صاحبه ، وهو قول زفر رضى الله عنه ،

== إذا ترقى ، وإذا ادعى غشكه حكم الولد الأول . ولو جاءت بولد فأدعاه جيماً ثبت النسب منهما وصارت الجارية أم ولد لها ويجب لسكن واحد نصف القيمة ونصف المقر فيصير قصاصاً ، فبعد ذلك إذا جاءت بولد فهي أم ولد لها ولا يثبت له من أحدهما حتى توجد الدعوة ؛ لأن ولد أم الولد ثابت النسب مالم يتف إلا إذا حرم الفرج على المولى ينسلك أو تعييل لها أباه أو ابنه فلا يثبت النسب ويكون ولد أم الولد حائناً ؛ لأن الجارية إذا كانت بين اثنين لا يصل لأحدهما وطؤها فإذا ادعاه أحدهما بعد ذلك يثبت النسب ويثقل ولا ضمان عليه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يضمن نصف قيمته ، لأن ولد أم الولد كأم الولد ، ثم أم الولد إذا كانت بين اثنين فأعتقها أحدهما يثقل (نصفيها) ولا ضمان عليه لصريكة عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تثقل كلها ولكن يثقل لصريكة نصف القيمة إن كان موسراً ، وتسمى الجارية إذا كان موسراً ، وكذلك لو مات أحدهما عتقت ولا سعاية عليها عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تسمى في نصف قيمتها ، فكذلك حائناً إذا ادعى أحدهما الولد الثاني عتق ويضمن إن كان موسراً ، وإن كان موسراً سمي للآخر عندهما . انتهى من المصريح .

(١) وفي القيسية فهم ليس (كذا) يقولون .

(٢) وفي المصريح : ولو كانت مذبذبة بين رجلين جاءت بولد فلا يحلو لها أن يدعيه أحدهما أو يدعيها جيماً والقياس أن لا تصح الدعوة لسريان التدبير فيها من كل واحد ، وهو قول زفر واختيار الطحاوي . وأما في الاستحسان تصح الدعوة ، فإذا ادعاه جيماً ثبت النسب منهما وصارت الجارية أم ولد لها ويثقل التدبير ؛ لأن عتق الاستيلاء خير لها من التدبير ؛ لأن عتق الاستيلاء ينفذ من جميع المال والتدبير ينفذ من ثلث المال . وأما إذا ادعاه أحدهما ثبت النسب له وصار نصيبه من الجارية أم ولد له وغرم لصريكة نصف المقر ونصف قيمة الجارية مذبذباً للآخر ويقرم نصف قيمة الولد مذبذباً للآخر في قولهم جيماً ، فإن مات الذي ولدت منه أولاً عتق نصيبه بغير شيء لأن نصيبه أم ولد وتسمى في نصيب الآخر في قولهم جيماً ، لأن نصيب الآخر مدير فإذا مات الآخر قل أن يأخذ السعاية سقطت عنها السعاية إن خرجت من ثلث مال الباقي في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد لا تسقط عنها السعاية بموت الباقي لأن السعاية وجبت عليها بعد الحرية فلا تنير بموت الباقي . ولومات الذي لم تلد له أولاً عتق نصيبه من الثلث ؛ لأن نصفها مدير له ولا تسمى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة لأن نصفها أم ولد له ، وتسمى في قول أبي يوسف ومحمد ، وبعد ذلك إذا جاءت بولد فأدعاه الآخر القياس أن لا يثبت وفي الاستحسان يثبت كما قلنا في الجارية بين اثنين ==

وبه تأخذ . ومن قال لعبيده أحداً حر لا يفتى واحداً منها بيته عتق أحدهما ويقال للمولى أوقع العتاق على أيهما شئت ، فأيهما أوقعه عليه كان حرّاً وبقي الآخر مملوكاً على حاله ، ولو لم يقع العتق حتى باع أحدهما ، أو وهبه ^(١) ، أو تصدّق به ، أو أخرجه من ملكه ^(٢) بما سوى ذلك ، أو دبره ، أو كاتبه عتق الآخر ، وكذلك لو مات أحدهما عتق الآخر ، ولو لم يكن شيء من هذا ولم يمت واحد من العبدین ولكن المولى مات عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى لورثة مولاة في نصف قيمته وكان حكمه في حدوده ^(٣) وفي مواريشه وفي سائر أموره حكم المكاتب في قول أبي حنيفة رضى الله عنه حتى يفرغ من سعيته . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فحكمه في حال سعيته حكم الحر ^(٤) . وكذلك كل من وجبت عليه سعاية في شيء من قيمته

== جاءت بول في بطنين غثظين فادعى أحدهما الكبرى والآخر الصغرى ثبت نسب الكبرى من مدعى الكبرى وجبت نسب الصغرى من مدعيها استحصانا ، كذلك ههنا ، وغرم للمستوف الأول نصف المقر ولا يفرم قيمة الولد عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يقضن إن كان موسراً ويسى الولد إن كان مسيراً .

(١) وفي المرح وإذا كان عبدان لرجل أو أمتان فقال أحداً حر فإنه يحتق أحدهما بغير ميثه فادله حياً يجبر على البيان لأنه هو المجلل فأليه بيانه ، ثم البيان قد يكون سريراً وقد يكون دليلاً ، فالصريح أن يقول اخترت أن يكون هذا حراً باللفظ الذي قلت . إلى أن قال : وأما الدليل هو أن يخرج أحدهما من ملكه بالبيع أو بالهبة أو بالصدقة أو كاتب أو دبر أو رهن أو أجر ، وكذلك لو باع أحدهما على أنه بالخيار أو على أن للعتري بالخيار أو باع فيما فاسداً وقبضه للعتري فإنه يكون بياناً في هذا كله . وإن وطئ أحدهما إن علفت يكون بياناً بالإجماع فإن لم تعلق قال أبو حنيفة لا يكون بياناً وقال أبو يوسف ومحمد : يكون بياناً . وروى محمد بن سماعة عن أبي يوسف أنه قال : لو قبل أحدهما بهيمة أو لس أحدهما بهيمة أو نظر إلى فرج أحدهما بهيمة أو سا (كذا) أحدهما يكون بياناً ولو استخدم أحدهما لا يكون بياناً بالإجماع ... الخ .

(٢) كان في الأصل من ملكه والأصوب ملكه كما هو في القضيّة .

(٣) وفي القضيّة في حرّيته .

(٤) وفي المرح فإذا مات قبل البيان انقسم ذلك عليهما ولا يملك الورثة البيان ، خلاف ما لو أعتق أحد عبده ثم نسي لا يجبر على البيان ، لخافة أن يسترق الحر ، ولكن لو بين الورثة يصبح بيانهم ؟ لأنه اختلط عدل بحر ، فإذا مات يملك الورثة البيان (أي في القى نسي ثم مات) والله أعلم . ولولا أنه لعصر إماء يتبع عن وطنهن واستخدامهن . والمصلحة فيه بقدر ملين عند ==

سبب عتاق دخله فحكمه في كل واحد من القولين اللذين ذكرنا على ما وصفنا من قول قائله . ومن دبر^(١) عبده^(٢) قات عتق من ثلثه فإن كان لامال له غيره عتق ثلثه وسعى في ثلثي قيمته لورثة مولاه ؛ إلا أن تمييز ذلك له الورثة بعد موت مولاه وهم بالتون أصحاب العقول فيبرأ بذلك من السعاية ويكون ولاؤه كله لمولاه . وإن مات مولاه وعليه دين أكثر من قيمته سعى في قيمته فقتضى بها دين مولاه وعتق^(٣) . ومن قال لبيديه أحذاكم حر ثم قتلها رجل واحد بضربة واحدة أو بمأط ألقاه عليهما كانت عليه دية وقيمة وهي نصف

== النكاح فيعمل الفرج . ولو باعهن جلة يفسخ البيع في السك . ولو باعهن على الاغراء يجوز البيع إلا الباقية فإنها تمتق ويكون بياناً . قلت : والحيلة هذه إذا لم تكن له أربع سواها فإن كانت فلا تمتق الحيلة لأن . فتلته .

(١) كان في الأصل خير وهو تصحيف والصواب ما في النقيضة دبر .

(٢) وفي المرحم التدبير على وجهين : مطلق ومقيد . فلقيد أن يقول أنت حر إن مت من مرضي هذا أو إن مت في سفرى هذا ، فهذا تدبير مقيد فيجوز يمه ، فإن لم يبع حتى مات عتق لوجود العسر ، فإن كانت جارية وفي بطنها ولد عتق تيماً للأم ، وإن كان الولد منفصلاً ينظر ، إن كان العلوق بعد القول بذلك لا يمتق بالإجماع ، وإن كان الولد في البطن وقت التصليق ثم انفصل قبل الموت لا رواية لهذا ولكن على قياس قول أبي حنيفة يجب أن يمتق بالموت بذلك القفظ السابق على سبيل الاستناد ، والولد كان في البطن فقد استحق العتاق بذلك القفظ فوجب أن يمتق كما قال في الجملع الكبير في رجل قال لأخته أنت حرة قبل موت فلان بعهر فقلت بعد ذلك بخمسة عشر يوماً ثم مات فلان تيم الفهر فإنها تمتق ويمتق الولد على قول أبي حنيفة ، وإن كان باعها ثم اشتراها ثم ماتت تيم الشهر لا يمتق أحداً على قول أبي حنيفة ، لأنه وجد ما يمنع الاستناد وهو المخرج عن الملك ، وعلى قولها تمتق الجارية ولا يمتق الولد . ولو باع الأم وبقيت الأم تمتق الولد عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يمتق . ولو باع الولد وبقيت الأم تمتق الأم بالإجماع إلى أن قال : وأما التدبير للطلق وهو أن يقول أنت حر بعد موتى أو قال إن مت فأنت حر أو قال قد دبرتك فصار هذا مديراً على الإطلاق فلا يجوز يمه وإخراجها عن ملكه بوجه من الوجوه كالمبة ولعندة ونحو ذلك عندنا ، وعند الشافعي يجوز يمه ، ثم يجوز عندنا الاستخدام والانتفاع به ، ويجوز وطؤها وإن كانت جارية والمكاسب للمولى . وإذا مات عتق من الثلث فإن كان يفرج من ثلث عتق سكه . وإذا لم يكن له مال عتق ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته .

(٣) وفي المرحم : وإن كان عليه دين أكثر من قيمته يسمى في جميع قيمته ؛ لأن الدين مقدم على الرقية ، وإن كان الدين أقل يسمى في قدر الدين ، والزيادة على الدين تملكها وصبة له ويسمى في ثلثي الزيادة . هذا في الموت . وإن قتل مولاه إن كان عبداً يقتل وإن كان خفلاً يسمى في جميع قيمته لا لأجل الجنانية ولكن رداً لوصية ذاته لا وصية لأمائل .

قيمة كل واحد منهما لورثته وما يفرمه من قيمة كل واحد منهما لمولاه^(١) .
ولو لم يقتلها رجل واحد ولكن قتل كل واحد منهما رجل على حدة إلا أن ذلك كان من القاتلين معاً كان على كل واحد منهما قيمة الذى قتل عبداً لا شئ عليه غير ذلك^(٢) ، ولو قطع قاطع أيديهما كان عليه فى ذلك أنصاف قيمتهما لمولاهما ، أوقع المولى بعد ذلك العتق على أحدهما أو لم يرقه حتى مات .
ولو كان مكان العبدین أمتان^(٣) فجات كل واحدة منهما بولد ثم أوقع المولى العتق على إحداها عتقت وعتق ولدها معها^(٤) . ومن قال لأمتيه إحداً كما حرة ثم جامع إحداها لم يكن بذلك مختاراً لها فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، وكان به مختاراً لها فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه تأخذ^(٥) .
ومن قل لأمتيه إحداً كما مدبرة قيل له أوقع التدبير على أيتها شئت ، فإن لم يفعل حتى جامع إحداها لم يكن بذلك مختاراً لها فى قولهم جميعاً^(٦) . ومن كانت له جارية فقال لها : إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة ، فولدت غلاماً وجارية فصادقوا على أنهم لا يدرون أيهما ولدت أولاً فإنه يحتق نصف الأم والغلام عبد ، والبنت يحتق نصفها وسعى كل واحد من الجارية ومن ابنتها فى نصف قيمتهما لمولاهما^(٧) . وإن قال مولى الجارية ولدت الجارية أولاً

(١) وفى المرح : لأنه قتل حراً وعبداً ولم يكن أحدهما أولى من الآخر فيجب نصف قيمة كل واحد للمولى ونصف دية كل واحد لورثة ذلك المقتول ، فإذا صرف العتق إلى أحدهما وقال كنت عتيته بذلك اللفظ لا يصدق فى حق الآخر ويدفع إلى من يرثه نصف القيمة مع نصف الدية .
(٢) وفى المرح : إن كان على التناقب قبل الأول أرض العبد للمولى وعلى التناقب أرض الحر لورثته ، وإن كان معاً يجب على كل واحد قيمة المقتول ؛ لأن لكل واحد أن يقول قتل عبداً ولم أقتل حراً ، ويكون قيمة للمولى وقيمة بين (ورثة) للمقتولين نصفين .
(٣) كان فى الأسلين أمتين .

(٤) لا أن الولد كان فى النظر وقت الإماتة والبيان يكون لذلك الواقع فتتق مع ولدها . المرح .
(٥) وفى الفيضية وقول أبى يوسف أحب إلينا .
(٦) لأن التدبير لا ينزىل ملك التناقب . من المرح .
(٧) وفى المرح : وإن اتفقا على أنها لا يعلمان أيهما خرج أولاً فالغلام يكون رقيقاً ، وتحتق الأم ونصف الجارية ، لأنهما متصفان فى حال وترقان فى حال ، فيقتضى من كل واحد نصفها وتسمى فى نصف قيمتهما ، وروى عن محمد أنه قال لا يحتق واحد منهما .

كان القول قوله في ذلك مع يمينه على علمه ، وإن ادعت الأم أن الغلام أولاً وأنكر ذلك للمولى حلف المولى ، فإن نكل عن اليمين عصت الأم والابنة دون الابن^(١) واليمين على العلم ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وهو قول محمد بن الحسن رضى الله عنه الأول ، ثم قال بعد ذلك إذا تصادقوا على أنهم لا يملكون أئمة الولدين ولد أولاً لم يعتق من الجارية ولا من ولديها شيء ؛ لأنه لم يعلم وقوع المتاق فيستعمل فيه الأحوال ، وبه تأخذ^(٢) . ومن شهد عليه شاهدان أنه أعتق عبده والعبد ينكر ذلك والمولى ينكره أيضاً لم تقبل شهادتهما على ذلك في قول أبي حنيفة رضى الله عنه وقيل في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما . وبه تأخذ^(٣) ولو كان مكان العبد في هذا أمة والمسألة بمالها كانت الشهادة في ذلك مقبولة في قولهم جميعاً . وأمها الأولاد يعتقن من جميع

(١) وفي المرح : أما إذا كان الغلام (أى أولاً) فقد رقى التسليم وعصت الأمة والجارية لأه على عنها يكون الغلام أولاً وقد وجد ؛ لأن للطلق بالمرط ينزل عند وجود المرط ، فالغلام انفصل والأم رقيق وصنع الأم بعد ذلك ، فلذلك رقى الغلام ، وصنع الجارية تبناً للأمة . ولو كانت الجارية هي الأولى لا يثن واحد منهم ؛ لأنه عدم شرطه . ولو اختلفا فالقول قول المولى ؛ لأن الجارية هي الأولى ؛ لأنه ينكر الحق فالقول قول المنكر .

(٢) ثم ذكر في المرح مسألة تعليق عتق الأمة بالجبل وذكر فروعا كثيرة إلى أن قال : وإذا قال لأمة أول ولد تلدينه فهو حر أو قال إذا ولدت ولداً فهو حر أو قال متى ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم ولدت ولداً حياً يثن الحق على عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يثن . ولو قال لها إذا ولدت ولداً فأنت حرة أو قال فأمرأتى طالق فولدت ولداً ميتاً عصت فطلعت المرأة .

(٣) قوله وبه تأخذ ساقط من التيشية ومكانه هو الحق . وفي المرح : وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده والعبد يدعي أنه حر يقبل ، وكذلك إذا كان العبد ينكر ولكن رجل ادعى على العبد الجناية أو التذف فادعى أنه حر وجب له عليه ثمانون جلفة والعبد والولى يتكران نقل الشهادة بالإجماع وبعضى القاضى بمرته ، وإن كان العبد ينكر وليس أحد يدعي عليه حقاً فإنه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تقبل ، ويحمله لو كان مكان العبد أمة تقبل بالإجماع ، وكذلك إن شهد شاهدان على رجل أنه قال لبيدي أحدكم حر والبيدان يدعيانه أو يدعيه أحدهما وهو ينكر تقبل عند أبي يوسف ومحمد ، ولا تقبل عند أبي حنيفة ، وإن شهد بذلك بعد الوفاة لأن قالاً كان ذلك في الصحة فهو على الاختلاف أيضاً وإن قال ذلك كان في الررس قبل الإجماع ، ويستق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث .

المال ، ولا يمين ولا يوهين ولا يملكهن على مواليهن^(١) . ولا تكون الجارية بما ولدت من مولاهما أم ولد حتى تلد ما يستبين خلقه أو بمض خلقه فتكون بذلك أم ولد . ومن تزوج مملوكة فأولدها ثم إنه ملكها بائنياع أو بشهره صارت بذلك أم ولد له في حكمها لو كان أولدها وهو يملكها^(٢) . وإذا جاءت أم الولد بولد كان ابن مولاهما ، وإن نفاه بمحضرة ولادتها لإياه اتقى منه ولم يثبت نسبه منه وكان [ابن] أم ولد يعتق بموت مولاه حكما يعتق أمه ، ولا سبيل لمولاه إلى تملكه غيره ، كما لا يكون ذلك له في أمه . وإن لم ينفعه عند ولادتها [إياه] ولكنه نفاه بعد ذلك كان حكمه في الوقت الذي يجوز له أن ينفيه فيه حكم الزوج في نفى ولده من زوجته^(٣) على ما ذكرنا في ذلك في أبواب اللعان من كتابنا هذا . وللرجل تزويج أم ولده كما له تزويج أمته . وإذا عتقت أم الولد بموت مولاهما أو بتعجيله عتقها في حياته كان ما كان لها من مال لمولاهما^(٤) لأشياء لها^(٥) منه . وجائز للرجل الوصية لأُم ولده . ومن قال لعبد أنت حر قبل موتى بشهر كان كما قال ، فإن مات المولى بعد هذا القول بأقل

(١) وفي الفرح قال : وأمهات الأولاد يعتقن بموت سيدهن ، ولا سماية عليهن ، ولا يمين ولا يوهين ولا يستبين في الدين لأن عتقهن من جميع المال وإنما تجب السعاية في الدين إذا كان العتق وصية وعتقهن ليس بوصية ؟ وإن قتلت مولاهما عتقت لأن تحت القتل موت ، فإن كان عمداً يقتص ، وإن كان خطأ لا شيء عليها لأن القيمة لو وجبت للمولى على المولى تجب على نفسه لنفسه .

(٢) وفي الفرح : ولو أقر أن الجارية ولدت منه إن كان القول في الصحة صارت أم ولدها وعتقت من جميع المال بموته ، وإن لم يكن معها ولد صارت أم ولدها ولكنها حكمها حكم المير عتقها من ثلث المال .

(٣) فإذا جاءت بولد بعد العتق أو لأقل من سنتين فالولد ثابت النسب ولا يملك فيه إلا إذا أقرت بأقتضاء العدة فولدت بعد ذلك لأقل من ستة أشهر لا يملك فيه وإن كان لسنة أشهر فصاعداً بعد الإقرار لا يثبت النسب إلا بالدمعة أو الفرح .

(٤) كان في الأصل مولاهما والمصوب لمولاهما كما هو في النكاح . وفي الفرح : ولو أعتقها المولى فما كان لها من مال فهو للمولى ، وكذلك لو مات المولى وعتقت فما كان من المال في يدها فهو للمولى ، ولو أراد المولى أن يجعل المال لها يوصي لها به ، وتصح الوصية لأه الولد سواء قال أوصيت لها بثلث مالي أو أوصي بيمين مالي .

(٥) سقط من الفيضية قوله لأشياء لها منه وراد فيه ما قوله أنه تولد لها منه .

من شهر بطل هذا القول فلم يعمل شيئاً ، فإن مضى شهر والمولى حي ثم مات بعد ذلك فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : العتق قبل موته بشهر كما قال ^(١) فإن كان المولى حينئذ صحيحاً كان العبد حرّاً من جميع ماله ، وإن كان مريضاً مرضاً مات منه كان حرّاً من ثلث ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يكون في هذا حرّاً بعد موت مولاه من ثلث مال مولاه ، وبه نأخذ . ومن قال لبيده أنت حر قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان قبل شهر كان عبداً [و] بطل هذا القول فلم يعمل شيئاً ، وإن مضى شهر ثم قدم بعد ذلك فإنه يكون حرّاً بعد القدوم في قولهم جميعاً . قال أبو جعفر : والقول عندي أنه يكون حرّاً قبل قدومه بشهر ، وهو قول زفر ^(٢) ثم رأيت بعد ذلك أن القول كما قال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فيه ^(٣) . ومن قال له عبد رجل اشتري نفسى من مولاي بألف درهم فاشتراه منه بذلك فإنه إن كان قال له إني إنما اشتريته لنفسه وبين له ذلك فباعه إياه مولاه على ذلك فالعبد حر وولاه لمولاه ، وإن كان لم يبين لمولاه أنه يشتريه لنفسه كان [العبد] عبداً له

(١) وفي النسخ : ويستند إلى ما قبل موته بشهر حتى إنها لو كانت أمة فولدت ما بين ذلك يعتق الولد . زاد المارح قال : وكذلك رجل قال لاسم أنه أنت طالق ثلاثاً قبل موت فلان بشهر فخلعها في وسط المهر ثم مات فلان تمام المهر فإن كانت غير مدخولة أو كانت مدخولة ولكن انقضت المدة بوضع الحمل مع الخلع ولا تطلق بالموت ، وإن كانت في المدة تطلق عند أبي يوسف ومحمد ولا تسترد ، وعند أبي حنيفة تطلق وتسترد وتسترد من الزوج ما قبض منها . قلت : وذكر مد ذلك فرعين للطلاق سوى هذا أيضاً فراجع إن أردت زيادة التفصيل .

(٢) وفي النسخ : وأبو حنيفة يجعل الموت كالوقت ، وأبو يوسف ومحمد يجعلان الموت كالقدوم ونواف إن أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل مضى الشهر لا يقع العتق ولو مات أحدهما بعد مضى الشهر يعتق ولا ينتظر إلى موت الآخر إلا أنه يعتق مستنداً عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يعتق للرجال ، وهذه حجة أبي حنيفة عليهما ؟ لأن الموت لو كان شرطاً لوجب أن لا يعتق حتى يموتا جميعاً ، كما لو قال أنت حر قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما بعد مضى الشهر لا يقع العتق حتى يقدم الآخر ، ولو مات أحدهما بعد مضى الشهر يعتق ولا ينتظر إلى موت الآخر إلا أنه لا يستند .

(٣) من قوله قل أبو جعفر إلى فبه ساقط من الفيضية

ولم يمتنع وكان عليه الثمن لمولى العبد^(١) . ومن قال لعبد ولمعبد غيره أحدكما حر ولم يمتنع بذلك عبده لم يمتنع عبده^(٢) . ومن قال لعبد ولمر أحدكما حر لم يمتنع بذلك عبده إلا أن يمتنع^(٣) . ومن قال لعبد أحدكما حر على ألف درهم قبلاً فإن له أن يوقع المتق على أحدهما ويلزمه للال . ولو قال أحدكما حر بألف درهم قبلاً ثم قال أحدكما حر بمائة دينار قبلاً كان قوله الثاني باطلاً . ولو قال لهما القولين جميعاً بلا قبول كان منهما بين القولين ثم قبلاً بمد ذلك كان لمولاهما أن يجمع المالين على أحدهما فيحصله حراً بذلك ، وكان له أن يحصل أحدهما حراً على أحد المالين والآخر على المال الآخر^(٤) . وإن مات

(١) ذكر في الفرج مسألة توكيل الرجل لعبد غيره عن مولاه قبل هذه المسألة ناقل من المتن فقال : قال : وإذا قال الرجل لعبد اشتر نفسك من مولاي بألف درهم فاشترى العبد فلا يخلو إما أن يبين أن يشتري نفسه للأمر أو لا يبين ، فإذا اشترى نفسه للأمر يكون للأمر ونفس المقد صار قابضاً لنفسه لأنه في يد نفسه وليس للبائع أن يجبره لاستيفاء الثمن لأنه صار مسلماً للعبد برضا نفسه ، والأمر إذا وجد به عيباً له أن يردده والعبد هو الذي يتولى الرد ؛ لأنه وكيل وحقوق العقد ترجع إلى المالك ، هذا إذا لم يضرب الأجل ، ولو ضرب الأجل لثمن فإنه يجوز لأنه خالف إلى غير (كذا) ولو ضرب أجلاً مجهولاً جهالة كالدبائس والحصاد يكون عقداً فاحداً ويسير قابضاً بنفس العقد حتى إن الأمر لو تصرف فيه يجوز ، ولو حلك حلك على الأمر ويلزمه القية بأخذ البائع من العبد ، والعبد يرجع على الأمر إن كان أعتقه ، وإن مات يأخذ من الأمر ، لأن المقبوض بقصد الفاسد مضمون بالقية . إلى أن قال : وأما إذا لم يبين وقال بع نفسه بألف فباع صار به مشترى لنفسه وعتق ، وكذلك إذا بين ولكن خالف أمره كما لو أمره بالعراء بألف فاشترى بألف وزيادة عشرة دراهم يصير مشترى لنفسه ويمتنع ويثبت الولاء من المولى ويلزمه الثمن . فهذه سقطت من الأصول وهي من مسائل المتن يدل عليه ظهراً بلفظ قال ، أو الذكر والسقوط من اختلاف المتن . والله أعلم .

(٢) لأنه كفى بالحرية عن الشخص وصرح بالحرية ، فصار كما لو كفى بالحرية وصرح بالشخص لا يمتنع إلا بالنية ، كذلك حاجتنا ، وإجماعنا أنه كفى عن الشخص لأن لفظه يصلح للاستيعاب كصلاحه للعبد فلا يمتنع عبده إلا بالنية كما لو قال أملك يديك لا يمتنع حتى ينوي ، فإذا نوى فإنه يتعلق بالمجلس حتى لو اعتق نفسه في المجلس متق وإلا فلا اه شرح الإمام على الإيسنجاني .

(٣) وفي الفرج : وكذلك لو جمع بين حر وعبد فقال أحدكما حر لا يمتنع عبده إلا بالنية لأنه صادق في معاقبته فخرج لفظه مخرج الاختيار فلا يحمل ، وكذلك لو جمع بين عبد وحر أو دابة أو حائط أو أسطوانة أو ميت فقال أحدكما حر لا يمتنع عبده إلا بالنية ؛ لأنه لو صرف اللفظ إلى من لا يقع عليه يلقو ، وإذا صرف إلى عبده يمتنع فسكانه قال لعبد أنت حر أولاً أو قال أنت حر أو لا شيء لا يمتنع .

(٤) وفي الفرج قال : ولو قال لعبد أحدكما حر بألف لا يمتنع واحد منهما حتى يخلص في المجلس لأن المتق على المال يحتاج إلى القبول فإن لم يقبل حتى قاما من المجلس بطل القبول ، وإن قبل ==

للمولى ولم يوقع من ذلك شيئا فإنه يمتنع من المصدقين رقبة ونصف على المالين جميعا ويسميان جميعا في نصف رقبة ، يسمى كل واحد منهما في ربع قيمته لورثة مولاه ^(١)

أحدهما ولم يقل الآخر لا يمتنع لأن للمولى أن يقول عنيت غير القابل ، وإن قبلا فإن قال كل واحد قبيلت بحسبته لا يمتنع واحد منهما ؛ لأنه أعتق أحدهما بألف لا بحسبته ، وإن قال كل واحد قبيلت بألف أو لم يقل بألف ولكن قال قبيلت يمتنع أحدهما بألف فيقال للمولى أوقع الحق على أحدهما فإذا أوقع الحق على أحدهما عتق ولزمه الألف ، وإن مات قبل البيان اتهم تلك الرقبة بينهما (كذا) تصديق يمتنع من كل واحد نصفه بحسبته ويسمى في نصف قيمته . ولو أنه قال أحدا حر بألف فقبلا يمتنع أحدهما لا بينه ثم قال أحدا حر بألف ولم يقل أو قال أحدا حر بغير شيء فاللفظ الثاني لنمو ؛ لأنه خرج بين حر وعبد . ولو أنه قال أحدا حر بألف ولم يقل ثم قال أحدا حر بغير شيء عتق أحدهما باللفظ الثاني بغير شيء . واللفظ الأول خرج على الصحة فيقال له اسرف اللفظ الثاني إلى أحدهما ، فإذا صرف إلى أحدهما عتق بغير شيء . ويمتنع الآخر باللفظ الأول لأن قيل في المجلس بالبدل وإلا فلا . ولو قبلا جميعاً قبل البيان عتقا جميعا أحدهما يمتنع بغير شيء والآخر بالألف لأنه لا يقضى على أحدهما بهي ، فصار كما إذا قال رجلان لرجل لك على أحدهما ألف درهم فلا يلزمهما بهذا الإقرار شيء ؛ لأن المقتضى عليه مجهول ، ولو قال لك على أحدهما ألف وعلى الآخر بحسبته يلزم كل واحد بحسبته ؛ لأن بحسبته فيها تمين . ولو لم يقل جميعاً ولكن قبل أحدهما لا يمتنع إلا أحدهما ولكن إذا صرف اللفظ الثاني إلى غير القابل عتق القابل بألف ، وإن صرف اللفظ الثاني إلى القابل يمتنع القابل بغير شيء ، ويمتنع غير القابل باللفظ الأول إذا قبل في المجلس عتق وإلا فلا ، ولو قال أحدا حر بغير شيء ثم قال أحدا حر بألف فاللفظ الثاني لنمو . ولو قال أحدا حر بألف أو قال أحدا حر بمائة دينار فإن لم يقل حتى قاما من المجلس لا يمتنع واحد منهما ، وكذلك لو قبل كل واحد بأحد المالين أو قبل أحدهما بالمالين (لأن للمولى أن يقول) عنيتك بالمالين أو يقول عنيت غريمي ، أما إذا قبلا جميعاً فقالا قبلا أو قال كل واحد قبيلت بالمالين فيقال للمولى أنت بالخيار ، إما أن تصرف اللفظين إلى أحدهما فيمتنع بالمالين ويبقى الآخر رقيقاً أو تصرف اللفظين إلى أحدهما والآخر إلى الثاني فيمتنع أحدهما بألف والآخر بمائة دينار .

(١) وفي الفرج وإن مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه بنصف المالين ويسمى كل واحد في ربع قيمته ، وذلك لأن أحدهما حر لأمالة إما باللفظ واحداً أو باللفظين جميعا والآخر يمتنع في حال أن لو صرف إلى كل واحد لفظ على حدة ، ولا يمتنع في حال أن لو جمع اللفظين في واحد فيمتنع نصفه فيمتنع رقبة ونصف فيقسم بينهما تصديق إذ ليس أحدهما صرف الرقبة إليه أولى من الآخر ، وذكر في الزوائد أنه لو قال لزيد أنت حر على ألف درهم فقبل (ثم جمع) بينه وبين آخر فقال أحدا حر بمائة دينار فقالا قبلا فإن صرف اللفظين إلى المعلن عتق بالمالين جميعا ، وإن أوقع اللفظين عليهما يمتنع التمين بألف درهم وغير المعلن بمائة دينار ، وإن مات قبل البيان عتق المعلن كله ؛ لأنه دخل في اللفظين جميعا ويلزمه الألف ويخسون دينارا ، أما ألف فلا لأنه لا مدخل لثاني فيه ، وأما الدينار فسكانه يلزمه في حال مائة دينار لو صرف اللفظين إليه ولا يلزمه في حال إذا صرف الأول إليه خاصة فيلزمه نصفها وغير المعلن يمتنع نصفه ؛ لأنه يمتنع في حال ولا يمتنع في حال ، ويلزمه نصف البدل وهو بخسون دينارا ، هذا إذا عرف المعلن من غير المعلن ، وإن لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعلن يمتنع من كل واحد ثلاثة أرباعه بنصف الألف ونصف المائة الدينار ويسمى كل واحد في ربع قيمته

ولو قال أحدهما حر بألف درهم والآخر بخمسة درهم قبلا عتقا [وكان]
على كل واحد منهما خمسة درهم للمولى ولا شيء له غيرها عليه ؛ لأني
قد صارا حرين وصار لمولاهما على أحدهما خمسة درهم وعلى الآخر
ألف درهم ولا يعرف هذا من هذا فليس له أن يطالب واحدا منهما إلا بما يعلم
أنه له عليه وهو خمسة درهم^(١) . ولو قال أحدهما حر بألف درهم والآخر حرة
على مائة دينار قبلا عتقا ولم يكن له على كل واحد منهما شيء^(٢) . ومن اختلط
عبد بمرقة قضي القاضى بالاختلاط في ذلك وجعل على كل واحد منهما
أن يسمى في نصف قيمته لمولى العبد وأعتق أنصافهما^(٣) . ومن أعتق عبده

(١) وفي المصريح : ولو قال لمعديه أحدهما حر على ألف والآخر على خمسة فإن قالوا جيبا قبلنا
أو قال كل واحد قبلت بالمائة أو قال كل واحد قبلت بأكثر للمائة عتقا جيبا ، ويلزم كل واحد
خمسائة لأنه عتق أحدهما بألف والآخر بخمسة وفي الألب قدر خمسة فيلزم كل واحد مائة
اليقين ، ولو قبل أحدهما بألف والمائة والآخر بأكثر المائة عتق ألقى قبل بأكثر المائة ؛ لأنه
لا يعلم إلا أن يتيه بالأقل أو بالأكثر والأكثر قدر الأقل وزيادة فكانت له قبلت بالمائة
ويلزمه الأقل وهو خمسة فصار بعد العتق كأنه قال له على ألف درهم أو خمسة ويلزمه الأقل
كذلك ما هنا . ولو قبل كل واحد بألف للمائة لا يعتقان لأن حجة المولى لم تقطع لأن له أن
يقول لم أعتك بهذا المال .

(٢) لأن أحدهما عتق بألف والآخر عتق بمائة دينار والمفضى عليه مجهول ، وكذلك هنا في
الطلاق إذا قال أحدهما سائق بألف والآخرى بمائة دينار قبلنا جيبا خلقت كل واحدة تطليقة بائة
لأن الطلاق وقع بالمال إلا أن المضى عليها مجهولة فلا يلزمها شيء . ولو قبل كل واحد العتق بأحد
للمائة لا يعتق واحد منهما لأن له أن يقول لم أعتك بهذا المال الذي قبلت . ولو قبل أحدهما بالمائة
عتق ويلزمه أحد المائة فيقال له بين ، فإن قبل الآخر في المجلس عتق وسقط المال عن الغافل
الأول ، هذا إذا قبل الثاني قبل البيان . ولو قبل بعد البيان عتق الثاني بغير شيء . وعتق الأول
بألف ؛ لأن بيانه في حق نفسه صحيح وفي حق الآخر لا يصح اه من المصريح . قلت : وذكر المصريح
قبل ذلك فرما يناسب هذا المقام قال : ولو قال لعبد واحد أنت حر على ألف درهم قبل أن يقبل
قال له أنت حر بمائة دينار فقال قبلت مبهما أو قال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المائة جيبا ، لأن القفط
الثاني لا يدفع القفط الأول لأن المولى لا يملك الرجوع عن القفط الأول ... الخ .

(٣) وفي المصريح : ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلط بحر فيقول كل واحد أما حر ،
وعو يقول أحدهما عبدي فإن لسكن واحد أن يحلف المولى بأنه ما تعلم أنه حر ، فإن حلف لأحدهما
ونسكن للآخر عتق الذي نسكن له ورق الآخر ، وإن نسكن لها اختلط إلا أن القاضي يعتق من
كل واحد نصفه بغير شيء . ونصفه بنصف القيمة ، وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد ثلثه
ويسمى في ثلثي قيمته ، وكذلك لو كانوا عشرة يعتق من كل واحد عشرة ويسمى في تسعة أعشاره =

وهو مريض مرض موته ولا مال له غيرها فلم يُجز ذلك لها الورثة عتق من كل واحد منها ثلثه وسعى لورثة مولاه في ثلثي قيمته^(١) فإن مات أحدهما بعد ذلك قبل أن يسعى في شيء ولم يترك شيئاً مات مستوفياً لوصيته ، وضرب الآخر في قيمته لوصيته وهي نصف الثلث ، وضرب الورثة بثلثي المال فيسعى هذا الباقي للورثة في أربعة أخماس قيمته وعتق [منه ثلثه]^(٢) ومن قال لعبد أنت حر اليوم أو غداً لم يعتق حتى يمضي غداً إلا أن يوقع مولاه عليه المتق اليوم بقوله أنت حر اليوم . ولو قال أنت حر إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار فأيهما دخل عتق . ولو قال أنت حر اليوم وإذا دخلت هذه الدار فإن محمداً رضي الله عنه قال لا يعتق حتى يدخل الدار ولم يحك فيه خلافاً ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإملاء : يعتق اليوم وإن لم يدخل الدار^(٣) . ومن قل لعبد أنت حر أو مدبر نم مات المولى وقد قال ذلك للمولى

وهذا كرجل أعتق أحد عبديه بيته ثم نسي أيهما كان ، فإن بين فعل ما بين ، وإن لم يبين وقال لا أدري أيهما حر لا يجبر على البيان ولكن يعتق من كل واحد نصفه مجاًاً ونصفه نصف القيمة كذلك ما هنا .

(١) هذا إذا لم يكن على الميت دين وإن كان على الميت دين مستغرق سعى كل واحد في نصف قيمته ونصف كل واحد له وصية كما لو كان الدين ألفاً وقيمة كل واحد ألف فإن أجازت الورثة عتق النصف الباقي من كل واحد ، وإن لم يجز الورثة يعتق من كل واحد سدسهما وسعى في خمسة أسداسه ، ولو لم يكن على الميت دين فإن لم يكن له مال سواهما ولم يجز الورثة يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته فيصير كل رقبة على ثلاثة أسهم لكل عبد سهم فيكون سهمين وللورثة أربعة أسهم اهـ المرح .

(٢) وفي المرح : فإن مات أحدهما قبل السعاية صار مستوفياً لوصيته متلفاً لما عليه من السعاية فالتلف يدخل على الورثة والعبد الباقي فيجمع نصيب الورثة أربعة أسهم ونصيب العبد الحى سهم فيكون خمسة فيعتق من الحى خمسة ويسعى في أربعة أخماسه فيجعل للورثة أربعة أسهم وللعبد سهم والميت استوفى سهماً فحصل للورثة أربعة أسهم والوصية سهمان فاستقام على الثلث والثلثين .

(٣) وفي المرح : ولو قال لعبد أنت حر اليوم أو غداً لا يعتق ما لم يمضي الغد . ولو قال أنت حر اليوم وغداً يعتق اليوم الجملة في هذا ؟ لأن المضاف إلى وقتين ينزل بأول الوتين ، والمطلق بالثنتين ينزل بآخر الثنتين ، والمضاف إلى أحد الوتين ينزل بآخر الوتين ، والمطلق بأحد الثنتين ينزل بأولها . وإذا جمع بين فعل ووقت وأدخل بينهما أو فإن وجد الفعل أولاً وقع ، وإن وجد الوقت (أولاً) لا يقع حتى يوجد الفعل ، وروى عن أبي يوسف أنه قال يعلق بأولهما وجوباً .

وهو صحيح عتق نصفه من جميع مال مولاه ونصفه من ثلث مال مولاه^(١).
ومن كان له ثلاثة أعيد قسالة لأحدهم بمينه أنت حر أو هذا لأحد الآخرين
وهذا للباقي منهما عتق الأخير وقيل له أوقع العتاق على أى الباقين شئت^(٢).

كتاب المكاتب

قال أبو جعفر : وإذا أراد الرجل أن يكاتب عبده وقد علم منه الخلق الذى
أمر الله جلّ وعزّ بمكاتبته أهله [من] العبيد^(٣) فإنه جائز له أن يكاتبه على

== يانه إن قال له أنت حر إن قدم فلان وفلان فلم يقدم لا يقع ؛ لأنه يمتنع بالتعطين فلا يتزل إلا
بآخرهما . ولو قال أنت حر إن قدم فلان أو فلان فقدم أحدهما يقع ؛ لأنه علقه بأحد التعطين
فيستلحق بأولهما . ولو قال أنت حر اليوم وغداً يمتنع اليوم . ولو قال أنت حر اليوم أو الغد يمتنع
بآخرهما . ولو قال أنت حر إن قدم فلان أو جاء غد فإن قدم اليوم قبل مجيء الغد عتق ، وإن
جاء غد أولاً لا يمتنع حتى يقدم فلان إلا على قول أبي يوسف فإنه يمتنع . ولو قال أنت حر اليوم
غداً يمتنع فى اليوم . ولو قال أنت حر غداً اليوم يمتنع غداً . ولو قال لأمراه أنت طالق اليوم
غداً تطلقى فى اليوم واحدة ولا تطلقى فى الغد ، ولا إذا قال منتهت أخرى . ولو قال أنت طالق غداً
واليوم تطلقى فى اليوم طليقة وفى الغد أخرى ، لأن عتق اليوم على الغد غير صحيح فكان
ذلك للاستثناف .

(١) وفى المرح قال : وإذا قال لعبده أنت حر أو مديرو يؤمر بالبيان ، فإن قال منتهت الحرية
يمتنع ، وإن قال منتهت التدبير صار مديراً فإن مات قبل البيان والقول فى الصحة عتق نصفه مجاناً
من جميع المال ونصفه بالتدبير من الثلث إن خرج عتق ، وإن لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف
مجاناً ويسمى فى ثلثي النصف وهو ثلث السكل . ولو كانا عبيدين فقال أحدهما حر أو مديرو ومات
قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول فى الصحة عتق ربع كل واحد بمجاناً من جميع المال وربع كل
واحد بالتدبير من الثلث ويسمى كل واحد فى نصف قيمته على كل حال . ولو قال أنا حران
أو مديران والمسألة بمالها عتق نصف كل واحد بالعتق الثالث ونصف كل واحد بالتدبير ، هذا
إذا كان القول فى الصحة ، وإن كان القول فى المرض يمتنع كل واحد من الثلث .

(٢) وفى المرح : وإن كان للرجل ثلاثة أعيد فجعل بينهم فقال لواحد أنت حر وهذا وهذا
عتق الأول ووقع العتق بين الثانى والثالث فيؤمر بالبيان . ولو قال أنت حر أو هذا وهذا عتق
الثالث ووقع العتق فى الأول والثانى فيؤمر بالبيان . ولو قال رجل إن كنت هذا وهذا أو هذا فبدي
حر ، فإن كلم الأول وحده يمتنع ، وإن كلم الثانى أو الثالث وحده لا يمتنع . ولو قال إن كنت هذا
أو هذا وهذا فبدي حر فإن كلم الأول أو الثانى وحده لا يمتنع ، وإن كلم الثالث وحده يمتنع
وافقه أعلم .

(٣) وفى المرح : القياس أن لا يجوز الكتابة ؛ لأن فيها إثبات الدين على العبد والمولى لا يثبت له
الدين على العبد ، ولكن يجوز استحساناً لقوله تعالى « فكتابوهم إن علمتم منهم خيراً » بضمهم ==

ما يتراضيان عليه من قليل الأموال ومن كثيرها ، ومن عاجلها ^(١) ومن آجلها ، ومن متجمعا ^(٢) ، وليس عليه أن يضع عنه من مكاتبته شيئا ، وتأويل قول الله : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(٣) فإنما هو على الندب والحض على الخير لاعلى الإيجاب . وجائز للرجل أن يكتب عبده ، وإن كان العبد لم يبلغ إذا كان يفتل الشراء والبيع ^(٤) ، ولا تصح المكاتبية إلا أن يقول له مولاه ^(٥) في مكاتبته : إذا أديت إلى جميع ما كتبتك عليه فأنت حر ، ويعتق إذا أدى ذلك إليه ، ولا يعتق المكاتب حتى يبرأ من جميع المكاتبية كلها من غير عجز يلحقه قبل ذلك . وليس للمكاتب ولا للمكاتبية أن يتزوجا في مكاتبتهما بتير إذن مولاهما ولما أن يتزوجا بإذنه ^(٦) . وللمكاتبية الخيار إذا عتقت في رد ذلك النكاح عنها ^(٧)

== قال الخیر القی أراد به إقامة الصلاة وأداء الفرائض ، وبضمهم قال : أراد به أنه بعد الحق لا يضر بالمسلمين لأنه ما دام عبداً وتحت ولاية للولي فيمنعه عن ذلك فإن علم المولى أنه يضر بالمسلمين بعد الحق فلا يضر للمولى أن لا يكتب ؛ ولولاه كاتب مع ذلك يجوز ؟ لأن هذا ليس على سبيل الشرط وإنما هو على الندب .

(١) وعند القاضي لا يجوز مبيع ، والسلم عنده مبيع لا يجوز ، وعندنا السلم لا يجوز إلا مؤجلا . ثم إذا كاتب مبيعا فإن قدر على الإيقاع في المجلس متى إذا أدى وإن لم يقدر على الأداء في المجلس له أن يرده في الرق وإن أراد أن يؤجله أجله اه من المرح .

(٢) وفي القبيضية ومن عاجل ذلك ومن آجله ومن متجمعه .

(٣) قال مضمعه أراد به أن يحيط عنهم بعض بدل الكتابة على سبيل الندب لاعلى سبيل الحتم والإيجاب . وقال بضمهم : أراد به صرف الصدقة إليهم بقوله « وفي الرقاب » فسر المفسرون أن الرقاب أراد به المكاتبون اه من المرح .

(٤) وصار مأثونا له في التجارة ويجوز تصرفاته إلا التبرعات كالمبة والصدقة اه من المرح .

(٥) كان في الأصل لا يضر المكاتب إلا بقوله مولاه ، والصواب ما في القبيضية ولا تصح المكاتبية إلا أن يقول له مولاه .

(٦) لا يمكن أن يملك من ربهما لأن الرقبة باقية على ملك الولي وليس للمولى أن يزوجهما خير رضاها لأنه لا يملك منافع فصار كمنه أو كأمة بين اثنين ولا يملك أحد تزويجه إلا برضا الآخر ، مسكتة انكاتب ونولي إذا اجتمعا بين تزويج جزاه من المرح .

(٧) فإذا أدى عبد معنى فليس له خيار فإناق لأنه لا خيار للعبد ، وأما الأمة فلها الخيار لأنه عقد عيني في حقه ارق ، هذا إذا حتمه . وأما عبد الأمة إذا تزوجا بتير رضا المولى توقف على إجارته ، وإن أدى فقتل أو أعقب مولاه من النكاح جز النكاح ؛ لأن اتومنت كان لحق المولى وقد زال حقه بالعتاق ، وإن عجز ورد في رق من غير نولي جاز ... من المرح .

والمكاتب والمكاتبة أنت يخرجنا إلى حيث أحبنا ، وليس لمولاهما أن يمنهما من ذلك ، وإن كان اشترط ذلك عليهما كان شرطه باطلاً^(١) .. وجائز للرجل مكاتبة عبده على نفسه وعلى ماله^(٢) وإن كان ماله أكثر مما كاتبه عليه^(٣) . وجائز للرجل أن يكاتب عبده على أن يخدمه شهراً ، أو على أن يبنى له داراً ، استحصاناً وليس بقياس^(٤) . ومن كاتب عبده على مال إلى أجل ، ثم صالحه قبل حلول الأجل على أن يسجل له بعض ذلك للمال ويرأ من بقيته لم يميز فيما روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه من قوله^(٥) . وأما محمد فروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أن ذلك جائز ولم يملك فيه خلافاً . وجائز للمكاتب قبول الصدقات من الزكوات ومن غيرها ، وجائز للمولى أخذ ذلك منه قضاء من المكاتب . وجائز له أيضاً أخذ ذلك وأكله^(٦) بعد هجر المكاتب عن الكتابة . ولا تجوز المكاتبة على قيمة الدى يكاتب^(٧) والمكاتبة على ذلك فاسدة إلا أن يكون سمي^(٨)

- (١) لأن الكتابة لا تصلح بالجائز من العسر ، والمعسر من العسر لا يبطئها له من العسر .
- (٢) وماله ما كان من كسبه كالتيجارة والهبة والصدقة . من العسر .
- (٣) نحو أن يكاتبه على ألف درهم من نفسه وماله ألفان فإنه يجوز فيؤدي من أحد الألفين ويبقى الآخر له فضلاً ، ولا يكون في هذا ريباً لأن العقد جرى بين السيد وعبده ولا ريب بينهما أنه من العسر .
- (٤) أو على أن يبنى له داراً ينظر لأن كانت المارة مما يجوز عليه عقد الإجارة تجوز عليه الكتابة استحصاناً ، والقياس أن لا يجوز . من العسر .
- (٥) وقاس هذا على سائر الديون للمؤجلة إذا صالح على أن يسجل بضاً ويحط عنه بضاً فالصالح فاسد ويرد ما قبض فيكون حقه عليه إلى الأجل له من العسر .
- (٦) وإن كان المولى غنياً لأن المين يختلف حكمها باختلاف أسباب الملك ، وإن كانت المين مينا واحدة ، ألا ترى أنه كان يتصدق على بريرة وكانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأأكله ، ألا ترى أن القليل إذا مات وترك ماله منه من الصدقات ونحوها ووارثه غني يحل له أكله وكذلك هاهنا أنه من العسر .
- (٧) لأن القيمة لا تنرف إلا بالخسر والنظن وتختلف باختلاف اللقوة فيجب له مقدارها فلا يجوز وتسكون فاسدة فإذا أدى قيمته يمتن . وفائدة غشاده أن للمولى أن يرده في الرق ويخسف الكتابة بشير رضاه وفي الجائز لم يخسف إلا برضا المبد . وللمبد أن يخسف في الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى فسكذلك هذا . أنه من العسر .
- (٨) كذا في الفقيضة ، وكان في الأصل يسمى .

لها مقداراً فتكون المكاتبة على ذلك جائزة . والمكاتبة حرام على مولاهما
ما كانت في المكاتبة حتى تصجر عنها فتعود رقيقاً . ومن كاتب عبده أو أمته
مكاتبة فاسدة فأدى إليه ما كاتبه عليه عتق ، وكان عليه أن يسعى في بقيقته
إن كانت في قيمته لمولاه . ومن اختلف ومكاتبه^(١) فيما كاتبه عليه فإن
أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يتحالفان ويقرادان المكاتبه ، ثم رجع عن
ذلك وقال : القول للمكاتب في مقدار المكاتبه مع يمينه على ذلك ولا يتحالفان ،
وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في ذلك بقوله الأول وهو
صحيح على أصولهم . ومن كاتب عبده على عبد غيره كانت المكاتبه فاسدة ،
وإن أجازها رب البعد كانت كذلك أيضاً ولم يميز^(٢) . وإذا حل على المكاتب
نجم من نجوم مكاتبته فمعجز عنه فرده مولاه إلى الرق برضاه بذلك دون
السلطان كان [ذلك] جائزاً ، وإن رقه مولاه إلى السلطان قبل أن يردّه إلى الرق
وقد أخذ بنجم من نجوم مكاتبته نظر السلطان في ذلك ، فإن وجد للمكاتب
مالاً حاضراً قضى منه مكاتبته وأعتقه ، وإن وجد له مالاً غائباً يرجو قدومه
بعد يوم أو يومين انتظره ، فإن جاء قضى منه مكاتبته وأعتقه ، وإن لم يكن
شئ مما ذكرنا رده في الرق^(٣) ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما .
وقال أبو يوسف رضى الله عنه لا يردّه إلى الرق^(٤) حتى يتوالى عليه نجمان .
ومن مات وله مكاتب كانت المكاتبه التي على المكاتب موروثه [للورثة] عن

(١) وفي الفريضة ومن اختلف هو ومولاه .

(٢) وفي المرح قال : ولو كاتبه على عبد أو ثوب فإن كان بينه في يدي البعد فهو جائز ،
وإن كان البعد للغير لا يجوز لأنه لا يدرى أيقدر على تسليمه أم لا إلا إذا أجاز صاحبه فإذا أجاز
يجوز ويرجع المميز على المكاتب بقيمة ذلك البين ، هذا في رواية ، وفي رواية لا يجوز وإن أجاز
وهو رواية الطحاوي ، هذا إذا كان بينه وأمالاً كان يغير عنه وسمى جنسه ووصفه وقدره فإنه
يجوز فإن أدى يمتن وإن لم يسم جنسه يجوز أيضاً ويقع على الوسط ، وإن كاتبه على ثوب أو على
دابة يغير عنه لا يجوز ولو أدى لا يمتن .

(٣) وفي الفريضة والمشرح إلى الرق .

(٤) من قوله وقال أبو يوسف إلى قوله إلى الرق سأل من الأصل ثابت في الفريضة والعرض .

مولاه ، كما يورث عنه سائر أمواله سواها^(١) ، وكان ولاء المكاتب إذا أدى للمكاتبة لمولاه [لا^(٢)] للورثة^(٣) . وإذا مات المكاتب في حياة مولاه أو بعد وفاته ولم يترك ولاء بمكاتبته كان عاجزاً حياً^(٤) وميتاً من مال مولاه^(٥) . ولو ترك مالا فيه ولاء بمكاتبته أدبت عنه مكاتبته وجعل كأنه قد مات حرّاً . وإذا عقلت^(٦) للمكاتبة من مولاه كانت بالخيار ، إن شاءت هجرت فصارَت أم ولد لمولاه ، وإن شاءت مضت على مكاتبته وأخذت عقرها من مولاه فاستعانت به في مكاتبته^(٧) . ومن كاتب نصف عبده على مال فإن

(١) ولا يكون (أي للمكاتب) موروثاً إلى أن قال : والدليل على أن الرقية لا تصير موروثاً أن المولى لو زوج ابنته من مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح ، ولو كانت موروثاً وجب أن يفسد لأن أحد الزوجين إذا ملك رقية صاحبه أو يفسد منه ينسخ النكاح فلو أنه طلقها ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز لأن لها فيه حق الملك وحق الملك يمنع اجتهاد النكاح ولا يفسد نكاحاً قد صح ، وهذا كما يقول في الأمة للعبودية بالمعد الفاسد إذا تزوجها ابن البائع جاز ، ثم إذا مات البائع فلا ينحق الاسترقاق ولا يفسد النكاح حتى يسترد . ولو أراد النكاح بعد موت البائع لا يجوز اهـ من الفرح .

(٢) زيادة من الفرح . وهذه البارة ساقطة من القبيضة .

(٣) حتى يرث القسور من عصبة المولى دون الإماء . ولو أعتقه الوارث ينحق ويكون الولاء من المولى لا من الوارث ، هذا إذا كان الوارث واحداً . ولو كان اثنين أو أكثر فأعتقه أحدهما لا ينحق ولا يبرأ إلا أنه إذا كان وحده فيعتقه ينحق لالحق الملك ولكن لما أنه يبرأ في ذمته لأن تحت المتاق إبراء وهو يملك الإبراء ، وفي هذا الإبراء قائمة فذلكه حق . وأما إذا كان اثنين فعتقه لا يفيد لأنه لا ينحق وليس بصريح الإبراء حتى يبرأ فلم يصح ، وليس هذا ككاتب بين اثنين أعتقه أحدهما ينحق لأن الملك بينهما فأعتق ملك نفسه اهـ من الفرح .

(٤) كان في الأصل حراً أو ، والصواب حياً وهو تصعيف ، وهو ساقط من القبيضة .

(٥) وفي الفرح : وإذا مات المكاتب قبل الأداء عاجزاً مات عبداً ، وإن مات من ولاء مات عبداً على قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وعلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه يموت حراً إذا أدبت كنيته من ماله بعد الموت ، وهو مذهبنا فأخذنا بقول زيد بن ثابت في حال الحياة ويقول على بعد الوفاة .

(٦) وفي القبيضة حبيل .

(٧) وفي الفرح اعلم بأن المكاتب إذا جاءت بولد لسته أشهر أو لأكثر أو لأقل فادعى المولى أنه ولده ثبت النسب ويعتق الولد ، صدقته المكاتب أو كذبه ، فإذا صدقته فلا يشك لأنها دية على ملك المولى ، وإن كذبه فكذلك لأنها تسمى لفساك ورقبة ولدها من ذل لرق فإذا نالت مقصودها بنهر ماله لا يعتبر كذبها ، ثم إنها بالخيار إن شاءت هجرت نفسها تصير أم ولد له ويسقط العقر ، وإن شاءت مضت على السكابة وتأخذ العقر فتستعين به على أداء السكابة إذا كان العلوق في حالة السكابة لأن المولى كالأجير من منافعه ومكاتبته ، واعلم بدل ما فيها .

أما حنيفة رضى الله عنه كان يقول نصفه مكاتب على ذلك المال^(١) فإذا أهدى إليه ذلك المال عتق^(٢) وسمى له في بقية قيمته . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يكون العبد كله مكاتباً على ذلك المال ، وبه نأخذ^(٣) . ومن كاتب عبداً بينه وبين آخر وكاتب نصفه بغير إذن شريكه كان لشريكه بإبطال ذلك ما لم يؤد العبد إلى مولاه الذى كاتبه ما كاتبه عليه^(٤) ، وإن لم يبطل للمولى الذى لم يكاتبه للمكاتب حتى أذاها العبد إلى الذى كاتبه عليها ، فإنه قد عتق نصيبه ذلك ، وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : إن كانت المكاتب وقت على العبد كله كان للذى لم يكاتبه أن يرجع على الذى كاتبه بنصف ما قبض من العبد فيأخذه منه ثم يرجع حكم العبد إلى حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما^(٥) ، ولا يرجع المولى الذى كاتب على المكاتب بشئ .

(١) والنصف الآخر مأذون له في التجارة من المرح .
(٢) وما فضل في يده من الكسب نصفه له ونصفه المولى لأنه إنما كاتب النصف وصار النصف الآخر مستمى ، فإن شاء أعتق وإن شاء استمى غير مشقوق عليه ، وهذا قول أبي حنيفة ، لأن الكتابة عرجة بالتناق والمتق عنده يتجزأ كذلك الكتابة عنده تنجز . من المرح .

(٣) وفي المرح : ولو أنه دبر مكاتبه فكذلك هو بالخيار إن شاء تثنى الكتابة ، وإن شاء مضى على الكتابة لأنه استفاد المتق من وجهين فهو بالخيار ، وإن مات مولاه وهو لا يخرج من الثلث في قول أبي حنيفة هو بالخيار ، إن شاء سعى في ثلث بدل الكتابة ، وإن شاء سعى في ثلثي الكتابة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد عليه الأقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة ولا خيار للاختلاف في هذا الفصل في الخيار والاختلاف في المقدار .

(٤) لأنه يؤدي إلى الضرر به في الحال من حيث لا يجوز يمه في الحال ، وفي ثلثي الحال يصير مستمى فيكون له حق الفسخ . من المرح .

(٥) في الجامع الكبير ٣٠٦ . وقال أبو حنيفة في عبد بين رجلين كاتبه أحدهما على نصيبه خاصة فأذن شريكه له في ذلك وفي قبض المكاتب على ألب فكسب العبد خصالته فنصفها للمكاتب ونصفها للذى لم يكاتب ، فإن أداها المكاتب كلها إلى الذى كاتب لم يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتب بهى . وكذلك إن عجز العبد والمال في يدي الذى كاتب أو قد استهلكه لم يرجع شريكه عليه بهى . ولو كان المولى الذى كاتب قبض من العبد خصالته ثم نهى الآخر الذى لم يكاتب عن القبض ففرض بعد ذلك خصالته رجع عليه الذى لم يكاتب بنصف الخصالته الأخيرة . وفي مختصر الحاكم وإن كاتب نصيبه منه بإذن شريكه جاز ولم يكن الآخر أن يبيع نصيبه فله أن يكاتبه ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد إذا كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه فهو مكاتب كله بينهما =

عما أخذه منه شريكه . وإن كانت المكتابة وقعت على نصيبه من العبد كان الجواب كذلك أيضا ، غير أنه يكون للمكاتب أن يرجع على المبد بما أخذ منه شريكه فيستعيه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : سواء كانت المكتابة وقعت من المكاتب على كل العبد أو على نصيبه من العبد ، وهو ^(١) كما قال أبو حنيفة رضى الله عنه فيها ^(٢) إذا كانت وقعت على كل العبد ، وإن كانت المكتابة وقعت من هذا المولى على نصيبه من العبد بإذن شريكه كانت جائزة ^(٣) وكان ما أدها المكاتب إلى الذى كاتبه ^(٤) يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتب فيأخذ منه نصفه ثم يرجع الذى كاتب بذلك على المكاتب حتى يسقى له فيه . وإن كانت للمكاتب وقعت من الذى كاتب بإذن شريكه له فى ذلك وفى قبض ^(٥) المكتابة كان كذلك أيضا إلا أنه ليس للشريك الذى لم يكاتب أن يرجع على الذى كاتب بشيء مما يقبضه من المكتابة ، فإذا قبض المكاتب جميع المكتابة عتق المكاتب وكان حكمه حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما . وإن نهى الشريك شريكه عن قبض المكتابة أو مات قبل قبض شريكه إياه انقطع إذنه بذلك وعاد حكم العبد إلى حكمه لو كانت المكتابة وقعت بإذن الشريك لشريكه ^(٦) فى قبض شيء.

== وإن أخذ ما كاتبه عليه عتق نصيبه فكان لشريكه أن يأخذ منه نصيبه ويرجع به المكاتب على الغلام فى قول أبى حنيفة وليس للشريك أن يضم للمكاتب نصيبه لأنه كاتبه بإذنه اه ورقة ١٠٦ باب مكانة الرجلين .

(١) وفى الفضية فهو .

(٢) وفى البضية فيها .

(٣) وفى المرح : فأما إذا أجاز شريكه صار مكاتبا بينهما فإن أدى إليهما مما عتق والولاء بينهما وجميع الكسب للمكاتب ، وإن أدى إلى أحدهما لا يمتنع إلا إذا وصل نصفه إلى الآخر إلا إذا أذن لشريكه قبض الكتابة ، فإن أدى كله إلى الأمور عتق ، ولو أدى كله إلى الآخر لا يمتنع حتى يصل نصفه إلى الأمور ... الخ .

(٤) كذا فى الأصول ولم أجد هذه العبارة فى المرح . والظاهر أن بعض الكلام سقط من الذين (معتقرا بين الذى كاتب وبين الذى لم يكاتب و) أو مثله . والله أعلم .

(٥) كان فى الأصل وفى بعض النسخ وفى الفضية وقد قبض وحرف قد تصحيف فى .

(٦) وفى الفضية غير إذن الشريك لشريكه .

من المكاتبه في جميع ما ذكرنا^(١) ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : هذه المكاتبه مكاتبه بجميع العبد ، وهو بها مكاتب لمولايه ، فإن كان مولاه الذي لم يكاتبه أذن لمولاه الذي كاتبه في قبض للمكاتبه فقبضها حتى العبد من مولايه جميعاً ، وإن كان لم يأذن له في قبضها لم يحتق قبض الذي كاتبه إياها حتى يقبض المولى الآخر حصته منها ، وبه نأخذ . ولا يجوز حتى المكاتب لعبد ولا عبته شيئاً^(٢) من ماله في حال مكاتبته حتى بعد ذلك أو محرز^(٣) . ومن كاتب عبده على ألف درهم مكاتبه واحدة إن أديا عتقا وإن محزرا ردا في الرق^(٤) . كانا بذلك مكاتبين ، وكان للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بالمكاتبه كلها فأيهما أداها إليه حتى وعتق صاحبه ، وكان له أن يرجع على صاحبه بحصته منها ، وكذلك ما أداه من المكاتبه من شيء كان له أن يرجع على صاحبه بنصفه . وإن كانت المكاتبه وقت على ألف درهم ولم يذكر في المكاتبه شيئاً غير ذلك

(١) إن كان موسرا فلعريك خيارات ثلاثة ، وإن كان مصرا فلياران . من المرح .

(٢) وفي القضييه بئى مكان شيئاً .

(٣) وفي المرح : ولا يجوز حتى المكاتب لعبد ولا عبته شيئاً من ماله . اعلم بأن المكاتب عقد الكتابة يملك مكاتبه ومناقصه ، وله أن يصرف جميع التصرفات في المرح وخارج المرح ، إلا أن العتق لا يملك يبدل أو يغير بدل ، ولا يجوز له أن يقول لعبد إذا أديت إلى ألقا فأنت حر ، لأنه تعليق العتق بالمرط وهو لا يملك ذلك لأنه لا يملك التحقيق فلا يملك التملك إلا الكتابة فإنه يجوز ، لأن هذا عقد مبادله ، إلا أن العتق ينزل بالأداء حكماً ، وقد ثبت بالحكم ما يحل بالصدق ، ألا ترى أن الأب يملك كتابة عبد الصبي ولا يملك عتقه على مال ، وكذلك الوصي ، وكذلك المصربك شركة مفاوضة يملك كتابة عبد بينه وبين شريكه ولا يملك عتقه على مال الخ .

(٤) وفي المرح : فإذا أدبنا عتقنا وإن محزرا تردان في الرق على أن كل واحد منهما كغبل خاسن عن صاحبه أو لم يشرط هذا فإن لم يقبل أو لم يقبل أحدهما بطل ؛ لأن هذه صفقة واحدة فشترط قبولها جميعاً ، وأما إذا قبل ، القياس ألا تصح هذه الكتابة لأن هذه كتابة بمرط الكفالة لأن كل واحد يكون كغبل وكفالة المكاتب لا محجوز ، ولا محجوز الكفالة عن المكاتب يبدل الكتابة أيضاً فوجب أن تقصد إلا أنها محجوز استعسانا لأنه يصير كأنه كاتب كل واحد منهما وعلق حتى الآخر مادته فذلك جائز ، فإذا أديا عتقا فإذا محزرا ردا في الرق ومحزرا أحدهما لا يصح لأن الآخر يؤدي فيعتقان .

كانت المكتبة جائزة على الألف ، وكان على كل واحد منها حصته منها لمولاه لاشئ له عليه منها غير ذلك . ولا تجوز الكفالة من المكاتب في غير ما ذكرنا من المكتبة إذا وقعت عليه وعلى صاحبه إن أديا عتقا وإن هجرا ردا [في الرق] . وإن وقعت المكتبة من المولى على عبديه ، مكتبة واحدة إن أديا عتقا وإن هجرا ردا فبات أحدهما كان للمولى أن يأخذ الباقي بجميع المكتبة ، وإن لم يمت واحد منها ولكن المولى أعتق أحدهما عتق وبطلت حصته من المكتبة ، وكان للمولى أن يأخذ كل واحد منها بحصة الآخر من المكتبة ^(١) ، فإن أخذ بها الذي أعتقه فأدّاها إليه كان له أن يرجع بها على المكاتب حتى يسمى له فيها ^(٢) . ولا تجوز الكفالة للمولى بما على عبده من المكتبة في غير ما ذكرنا من المكتبة ^(٣) إذا وقعت منه على عبديه . مكتبة واحدة إن أديا عتقا وإن هجرا ردا . وللمكاتب أن يكاتب عبده ويكون ولاؤه إذا أدى إليه المكتبة مد أن صار حرا بأدائه المكتبة إلى مولاه للمكاتب الذي كاتبه . وإن أداها قبل ذلك فعتق كان ولاؤه لمولى . ولاه الحر ^(٤) . وللرجل أن يكاتب عبد ابنه الصغير ، وللوصى أن يكاتب أيضا عبده بقيته . وليس لواحد منهما أن يمتق ذلك العبد على مال . وإذا ولد

(١) ويطلب الآخر بأداء حصته لأجل الأصالة والعتق لأجل الكفالة - من الفرح .
(٢) وفي الفرح فلو لم يمتق ولكنه وهب النصف من أحدهما أو أبرأه من النصف الذي عليه بالأصالة فذلك بمنزلة الاستيفاء فله أن يحمل نصف ذلك عن الآخر وله أن يطالب الآخر بحصته بالأصالة ويطالب هذا بالكفالة . ولو أنه وهب الكل من أحدهما يمتنان جميعاً ، وله أن يرجع على صاحبه بنصف ذلك لأن الهبة تمليك . ولو أنه لم يمت ولكنه أبرأه من الجميع لا يمتنان ؛ لأنه أبرأه عن النصف لأجل الأصالة والنصف لأجل الكفالة وبراءة الكفيل لا توجب براءة الأصل فله أن يطالب الآخر بالنصف فإذا أدى عتقا مما .

(٣) وفي الفرح : ولا يجوز للمكاتب أن يكفل عن أحد بحال ولا بغير مال ؛ لأنها تبرع وتبرعات العبد لا تجوز ، ولا يجوز أن يكفل رجل عن المكتبة للمولى ، لأن الكفيل يتصل بساكن المكفول عنه وهما هنا المكفول عنه لا يجرى على الأداء ؛ لأنه بالخيار بين العجز والأداء ، فلو جازت الكفالة لكان الكفيل يجرى على الأداء فيكون على الكفيل أكثر مما على الأصل فذلك لم يمز .
(٤) ولا يثبت من الأعلى (أي المكاتب الأعلى) لأنه ليس من أهل الولاية فثبت من المولى .

وكذلك لو أديا جميعاً ثبت ولاؤهما جميعاً من المولى اه من الفرح .

للكاتب ولد من أمة ابتاعها كان كسبه لأبيه وعق بعتاق أبيه^(١). وإن مات الكاتب ولم يترك مالا خلفه ابنه هذا في المكتبة فيسقى فيها على نجوسها ، فإذا أداها عتق وعق أبوه^(٢). ومن ملكه للكاتب من ولده وإن سفل ومن والده وإن علا لم يكن له أن يبيعه وكان له كسبه ، فإذا أدى للكاتب للمكتبة عتق وعق معه من اشتراه ممن ذكرنا^(٣). وإن اشترى سوى من ذكرنا من ذوى أرحامه المحرمات^(٤) فإن أبا حنيفة كان يقول : له أن يبيعهم جميعا . وقال أبو يوسف وعبد رضى الله عنهما : ليس له أن يبيع أحدا منهم وهم^(٥) في حكم من سواهم من ذوى أرحامه المحرمات^(٦) ، وبه تأخذ . وإن مات الكاتب والمكتبة عليه وترك من اشترى ممن له يبيعه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، ومن ليس له يبيعه في قوله من ذوى أرحامه المحرمات ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال يباعون جميعا ، وسواء في ذلك بين الوالدين وغيرهما إلا في ولده فإنه قال يقال له : إن أدبت للمكتبة حالة قبلناها منك وعتقت وعق أبوك بعتاقلك ، وإن أبيت ذلك كنت أنت وأبوك بملوكين . وقال أبو يوسف

(١) وفي الفرح : وصورة رجل كاتب أمة حاملا لحاء يولد فالولد يدخل في كتابة الأم ، وكذلك لو كاتب عبده . ثم إن الكاتب اشترى أمة فاستولدها دخل الولد في الكتابة وللولى أن يطالب الأصيل دون الولد ، لأن الولد لم يدخل قصدا وإنما دخل تبعا ، وليس له أن يطالب التبعية في حال قيام التبوع إلا أن مال الولد من كسب الوالد إلا أن الرجل يسترد المؤدى قياسا واستحسانا ؛ لأنه أدى عن عبد فاسد فصار كالبيع الفاسد ، فإذا أدى يعتق ويمتق الولد .

(٢) ويرث من الأب والأم . من الفرح .

(٣) وفي الفرح وأما في الولد المشتري وإن سفل أو والدين وإن علوا إذا اشترى الكاتب يدخلون في كتابته كالولد المولود سواء ، إلا في فصل وهو أنه إذا مات بشر مال فيقال لهم لما أن تؤدوا الكتابة حالا أو ردواكم في الرق .

(٤) كالأنثى والتم ونحوهما . الفرح .

(٥) وفي القبيضة وهو سكان وهم .

(٦) وأصلا في ذلك أصلا ولا : كل من ملك الحر يعتق عليه ، فإذا ملك المكاتب يكاتب عليه ويعزم مقامه . وكل من اشترى المرأة تصير أم ولد ، فإذا اشترى المكاتب صارت أم ولد له فلا أن يؤدى الكتابة من كسب الولد . من الفرح .

ومحمد رضى الله عنهما : كل ذوى أرحامه المحرمات [فى] هذا فى حكم ابنة للولود فى المكاتبية من أمة كانت له ، يسمون فى المكاتبية على نجومها ، فإن أدوها عتقوا وعتق المكاتب الميت ، وإن هجروا عنها عادوا [وعاد المكاتب الميت رقيقا ، وبه نأخذ . وإذا ابتاع المكاتب زوجته لم يفسخ بذلك نكاحه وكانت زوجته على حالها^(١) وله أن يبيعهما إلا أن يكون ابتاعها وولداً كانت ولدته منه فإنه إن كان كذلك لم يبيعهما ، وإن طلقها بعد ابتاعها بإياها طلاقاً أمانها منه ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك لم يكن له ذلك^(٢) . ولو كان ابتاعها دون ولدها منه كان له فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه بيعها ، ولم يكن له ذلك فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ومن غر من المكاتبين فى أمة ابتاعها فوقع عليها ثم استعتت عليه كان عليه عقرها^(٣) ويؤخذ به فى المكاتبية . ولو كان ذلك الثرور فى نكاح والمساأة على حالها كان عليه عقرها بعد العتق . والمأذون له فى ذلك كالمكاتب فى جميع ما ذكرنا^(٤) .

(١) وذلك لأن المكاتب له حق الملك لا حقيقة الملك وحق الملك لا يفسد النكاح بعد صحة النكاح إلا أنه يمنع إبداء النكاح - المرح

(٢) وفى المرح ثم حان لو طلقها طلاقاً رجبياً له أن يراجعها فإن طلقها طليقة فأنه ليس له أن يتزوجها بعد ذلك ، ألا ترى أن المكاتب إذا تزوج مكاتبته على أمة ثم إن المكاتب تزوج الأمة ثم طلق المكاتبية قبل الدخول عاد نصف الأمة إلى الزوج ، ولا يبعد النكاح حتى يقضى الغاشي أو ترد المكاتبية على الزوج نصفها ، فلو لم يتزوج الأمة حتى طلق المكاتبية قبل الدخول والأمة فى أيدي المكاتبية فأراد أن يتزوجها لا يجوز ، ألا ترى أن رجلاً لو تزوج ابنته الثالثة برضاها من المكاتب جاز فإذا مات المولى فورثت الابنة ما على المكاتب لا يفسد النكاح ، ولو لم يتزوجها حتى مات المولى ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز .

(٣) وفى نسخة المرح مهرها مكان عقرها والأمسوب عقرها ، ويمكن أن يهر من العهر بالهر مجازاً لأنه قائم مقام المهر .

(٤) وفى المرح اعلم بأن المكاتب إذا اشترى أمة فاستولدها فجاء رجل فاستعنها فالولد وقيق ويرد الولد ويترى العهر للحال . ولو كان تزوج امرأة على أنها حرة فإذا هى أمة لرجل إن كان ذلك الرجل أدنى لها بالنكاح فالنكاح جائز ، وإن كان لم يأذن لها بالنكاح فالنكاح فاسد فيأخذ العهر بعد الحرية إلا إذا كانت بكرأ فاقضها فيؤخذ للحال لأنه عيان جنابة ، هذا إذا كان للمولى لم يأذن للمكاتب بالنكاح ، ولو كان أدنى له فالعهر يؤخذ للحال ؟ لأن الإذن بالنكاح يتناول المجائر والفاسد جميعاً ، وهذا كله عند أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد : الولد يكون حراً =

ومن كاتب أمته على^(١) نفسها وعلى^(٢) ابني لها صغيرين كان ذلك جائزاً ،
فإن كبرا فاقى أحدهما جميع المكتابة أو أديها جميعاً أو أدتها أمهما لم
يرجع من أداها منهم على بقيتهم منها بشيء . ومكتابة النصراني عبده
النصراني على أرطال من خمر مساة جائزة^(٣) فإن أسلم أحدهما قبل أداء
المكتابة بطلت الحر ولم تبطل المكتابة وكان على المكاتب قيمة الحر لمولاه
يؤديها إليه على نجوم المكتابة فإذا أداها عتق^(٤) . ومن كاتب عبده وهو مريض
على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم ثم مات المولى^(٥)
فلم يميز ذلك الورثة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان يقال
للمكاتب إن أديت [ثلثي] المكتابة الآن قبل ذلك منك وكان الباقي منها
عليك إلى الأجل الذي وقعت المكتابة عليه ، فإن فعل ذلك وإلا رد في الرق .
وقال محمد رضى الله عنه : يقال له إن أديت ثلثي قيمتك الآن قبل ذلك منك
وكان ما بقى عليك من المكتابة إلى أجله ، فإن فعل ذلك وإلا رد رقيقاً^(٦) .
قال أبو جعفر : قول محمد رضى الله عنه عندنا في هذا أجود ، وهو قول زفر

== في هذه الأصول ؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قالوا : ولد الغرور حر بالقيمة ولم يمسأوا
بين أن يكون حراً أو عبداً إلا أنها قالوا هذا انصرف إلى الحر ؛ لأن الحر يملك العتاق فيملك
عتق الولد بالقيمة - فاعرفت الجواب في المكتابة فهو جواب في العبد المأذون .

(١) وفي القيسية من مكان على في المومنين كليهما .

(٢) لأن الحر لم كالصير لنا والخزير لم كالغاة لنا . المرح .

(٣) وفي المرح : فمد ذلك إذا أسلم أو أسلم أحدهما أغلب إلى القيمة حتى لو أدى الحر
لا يثنى ، وإذا أدى القيمة يثنى ؛ لأن المكتابة من الحر كانت جائزة في حالة الكفر إلا أنه يميز
من تسليمه بالإسلام فينتقل إلى القيمة . وروى عن محمد أنه قال : تبطل الكتابة لأنه يميز عن
تدليس ما وقع عليه المقد نصار كآته يميز نفسه . وإن شئت زيادة التفصيل فمليك بالمرح .

(٤) ولا مد له . المرح .

(٥) ولو كاتبه على ثلاثة آلاف وقيمته ثلاثة آلاف يقال له يميز ثلثي المكتابة حالا بالإجماع .
ولو كانت قيمته ثلاثة آلاف فكاتبه على ألف إلى سنة فإنه يقال له : يميز ثلثي قيمتك حالا ويثنى
بالإجماع ، وكذلك لو كاتبه على ألفين وقيمته ثلاثة آلاف . ولو كانت قيمته ألفين فكاتبه على ثلاثة
آلاف درهم إلى سنة فإنه يقال له : يميز جميع قيمتك وهو ثلثا المكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ،
وعند محمد يقال له : يميز ثلثي القيمة من المرح .

رضى الله عنه . ولا تجوز وصية المكاتب في ماله وإن خلف وفاء ، ولا تجوز وصايته على ابنه الصغير إلا أن يمتق قبل وفاته ثم يموت بعد ذلك ^(١) . وأما إن لم يمتق في حياته لم يكن وصيه وصيا على ابنه الصغير كوصاية وصى الحر على ابنه الصغير ^(٢) . والخيار في المكاتب جائز كما يجوز في البيعات ^(٣) . والمكاتب في الشفعة له وعليه فيما بينه وبين مولاه وفيما بينه وبين من سوى مولاه كالحر . ومن أعتق مكاتبه وهو عريض ثم مات ولا مال له غير الذي كان يقي له عليه من مكاتبته له فلم يميز ذلك الورثة له فإن عليه أن يسمى لورثة مولاه في الأقل من ثلث ما بقي عليه من [جميع] المكاتب ومن ثلثي جميع قيمته ^(٤) . ومن أعتق

(١) لأن الولاية تنتقل إليه عند الموت وعند الموت كان حرا فتنتقل الولاية فصار كوصى الحر . من العرح .

(٢) وإن مات من وفاء قبل الأداء يكون وصيا على أولاده الذين دخلوا في كتابته دون الأولاد الأحرار الذين ولدوا من «مهاة حرة» ، فيكون أخف الأوصياء كوصى الأم فيكون له ولاية الحفظ ولا يكون له ولاية البيع والمراء . وأما وصيه بالمال فلا يخلو من ثلاثة أوجه : في وجه لا يجوز بالإجماع ، وفي وجه تجوز بالإجماع ، وفي وجه اختلفوا فيها . أما التي تجوز بالإجماع (فهي) أن يقول إذا أعتقت ثلث مالي وصية فأدى فمتق ثم مات صحت الوصية لأنه أضاف الوصية إلى الحرية والحر من أهل الوصية ، والتي لا تجوز بالإجماع (فهي) إذا أوصى بين مالي لرجل فأدى فمتق ثم مات لا تجوز ، لأنه لم يصف الوصية إلى الحرية وإنما أوصى يمتق من ماله ذلك اليوم وذلك ملك المكاتب وملك المكاتب لا يجهل المعروف إلا إذا أجاز بعد تلك الحرية فتجوز ؟ لأن الوصية مما يجوز بلفظ الإجازة ، ألا ترى أن رجلا لو قال لورثته أجزت لسمك أن يتلوا ثلث مالي لفلان فهذا يكون منه وصية . وأما الوجه الذي اختلفوا فيه وهو أن يقول أوصيت بثلثي مالي فأدى ثم مات لا تصح الوصية عند أبي حنيفة لأنه لم يصفها إلى حال الحرية فتعلق وصيته بها يعني ماله في وقت الوصية وذلك لا يحتمل المعروف ، وعند أبي يوسف ومحمد يجوز . وكذلك لو قال المكاتب كل مولود أملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر فأدى فمتق فبعد ذلك ملك عبدا وإمام لا يرضى عنده وعند أبي يوسف ومحمد يمتق ما ملك بعد الحرية ، هذا كله إذا مات المكاتب بعد الأداء ، ولو مات المكاتب قبل الأداء من وفاء لا تجوز وصيته ؛ لأنه وإن حكم مثله قبل موته بلا فصل فذاك ساعة لطيفة لا تسع لفظ الوصية فلا تجوز وصيته بالإجماع ؛ لأنها تكون وصية عبد والعبد ليس من أهل الوصية . اهـ العرح .

(٣) إن كان ثلاثة أيام ، وإن كان أكثر من ذلك فالمكاتب فاسدة في قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد جائزة . اهـ من العرح .

(٤) فإن كان يخرج من الثلث يمتق مجانا ، وإن كان لا يخرج من الثلث ولم يميز الورثة فإنه ينتظر إلى ثلثي قيمته وإلى ثلثي مالي الكتابة فله الخيار إن شاء يسمى في ثلثي الكتابة مؤجلا وهذا

مكتاباً بينه وبين آخر فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا ضمان عليه في ذلك لشريكه ، موسراً كان أو مصرراً ، ولكن المكاتب يسمى لمولاه الذي لم يعقه في حصته من المكتابة ، فإن أدى ذلك إليه عتق وكان ولاؤه لمولييه وإن هجر عن ذلك قضى بمجبره وعاد حكمه إلى حكم عبد بين رجلين أعقه أحدهما . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : قد بطلت المكتابة بهذا العتاق وعاد حكم المعتق إلى حكم عبد بين رجلين غير مكاتب أعقه أحدهما^(١) . وقال محمد رضى الله عنه : إن كان للمعتق موسراً ضمن لشريكه الأقل من قيمة نصيبه من العبد وما بقي له عليه من المكتابة ، وإن كان مصرراً سعى المكاتب في ذلك وكان ولاؤه للمعتق خاصة دون شريكه ، وبه نأخذ .

كتاب الولاء

قال أبو جعفر : الولاء لمن أعتق كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢)

== قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد ينظر إلى ثلث القيمة وإلى ثلث باق الكتابة فيلزمه الأقل بلا خيار ، وإنما كان كذلك لأن الكتابة سبقت العتق والعتق في المرض بمنزلة التدبير ، ومن دبر مكاتبه حكمه هذا . اهـ الفرح .

(١) كذا في الأصل . وفي القيسية وقال أبو يوسف ومحمد قد بطلت المكتابة بهذا العتاق الخ . وفي الفرح : وعلى قول أبي يوسف ومحمد عتق كله والولاء يثبت منه إلا عند أبي يوسف إن كان موسراً يضمن لنفسه لعريكه ، وإن كان مصرراً يسمى العبد في الأقل ، هذا إذا أعقه أحدهما ولو لم يعقه ولكنه دبره صار نصيبه مدبراً ويكون مكاتباً على حاله ؛ لأن التدبير لا ينافي الكتابة فإن أدى الكل عتق ، والولاء يثبت منهما جميعاً . وإن هجر صار كعبد بين اثنين دبره أحدهما صار نصيبه مدبراً ولعريكه خمسة خيارات إن كان موسراً ، وإن كان مصرراً فأربعة خيارات ، وهذا قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد صار كله مدبراً وكان التدبير لا يجرى ، والكتابة لا تمنع نقل الملك إلى الملك فيبطلت الكتابة فضمن لعريكه نصف القيمة موسراً كان أو مصرراً لأن هذا ضمان حبس المال ، وهذا قول أبي يوسف ، وعلى قول محمد وجب أن يضمن الأقل من نصف القيمة ومن جميع ما بقي من الكتابة . فهذا كما ترى يعلم منه سقوط مسألة التدبير بين قول أبي يوسف ومحمد من الأصول ، والله أعلم ، أو هي من نظائر الفرح .

(٢) وهو قوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » أخرجه الستة عن عائشة رضى الله عنها أنها لما اشترت بريرة اشتراط أهلها أن ولاها لهم ف سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أعطيتها فأعما الولاء لمن أعتق » أخرجه البخاري في المكاتب ، ومسلم وأبو داود في العتق ، والترمذي في الولاء ، والنسائي وابن ماجه في الأحكام ، ومسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، والبخاري عن ابن عمر في المكاتب وفي الفرائض . من نصب الراية باختصار .

وسواء في ذلك الرجال والنساء فيما يعقون ، وسواء في ذلك من عتق بقول مولاه^(١) أو بعتاق عنه بأسره في حياته ، أو بعد وفاته ، أو بأداء مكاتبه إليه . أو بأداء مال إليه أعتقه عليه ، أو بعتاق بعد وفاته بتدبير كان منه في حياته . وكذلك ما أعتق بعد وفاة رجل من أسبات أولاده فإن ولاءهن أيضا يكون له^(٢) . ومن أعتق مملوكة سائبة كان كعتاقه إياها غير سائبة وكان ولاؤها له . ومن أعتق على رجل بحق ملكه إياه برحم بينه وبينه كان ولاؤه له أيضا . ومن قال لرجل أعتق عبدك عني بألف درهم فأعتقه عنه على ذلك كان ولاؤه للآسر كمو لو ابتاعه ثم أعتقه عن نفسه . ومن أعتق عبده من^(٣) واجب عليه من ظهار أو من كفارة كان ولاؤه [له] كما يكون له لو أعتقه

(١) وفي النونية يقول من مولاه .

(٢) اعلم أن كل من حصل العتق من جهة ثبت ولاء العتق منه ، سواء اشترط الولاء أو لم يشترط أو تبرأ من الولاء ، وسواء كان العتق بيد أو بغير بيد وعتق بالإعناق أو بالقرابة ، وسواء كان العتق من غير واجب أو واجب ككفارة القتل والصوم والظهار واليمين والنذور ، وبنوت الولاء منه لا يمنع جوازها عن الكفارة لأن الولاء ليس بحال وإنما هو سبب التورث ، ألا ترى لو أن رجلا أعتق عبدا فمهد شاهدا أن هذا عتق فلان لرجل آخر فنفى القاضي بالولاء للمعصوم له ثم رجعا لأبشنان للمعصوم عليه شيئا لأنهما لم يتلقا عليه المال فلا يكون عتقا بيد فيجوز عن الكفارة ، ثم لا يخلو إما أن يكون العتق مسلما أو ذميا أو حريا والعتق مسلم أو ذمى أو حري فإن كان العتق مسلما والعتق مسلم ثبت الولاء منه ويرث الأهل من الأسفل ولا يرث العتق من العتق . ولو كان العتق ذميا جاز وثبت الولاء منه ، وكون العتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء كالنسب والكفر لا يمنع ثبوت النسب ولكن لا يرث منه ، لأن المسلم لا يرث من الكافر إلا إذا أسلم العتق قبل الموت . ولو كان المسلم دخل دار الحرب فاعتق عبدا حريا فأعتقه عتق إلا أنه لا يثبت الولاء منه عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف ثبت الولاء منه استصانا حتى إنهما لو خريا إلى دار الإسلام مسلمين فلا يرث العتق من العتق (أي عندهما) وللمتق أن يرث من هاهنا عندهما ، وعند أبي يوسف ليس له أن يرث أبدا . ويرث العتق من العتق ، هذا إذا كان مسلما . ولو كان العتق ذميا فهو والمسلم سواء في حكم العتق ولو كان العتق حريا فإن كان في دار الإسلام عتق وثبت الولاء منه ، سواء كان العبد ذميا أو مسلما أو حريا ، وإن كان في دار الحرب فاعتق والمسلم يدهان وثبت الولاء منه . ولو كان العبد حريا فعتقه بائنا لا بالتخلية بالاتفاق وإذا أعتق بالتخلية لا يثبت الولاء منه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وفي قول أبي يوسف يثبت الولاء منه ، وكذلك تدبيره بائنا ، وأما استيلاؤه فجائز فصار أم ولد له لا يجوز بيعها له من المرح .

(٣) كان في الأصل على والصواب في النونية عن .

الامة كانت حاملا بالولد يوم اعتقت أن تأتي^(١) به بعد عتقها بأقل من ستة أشهر ، فيسلم بذلك أنها كانت حاملا يوم عتقت ، إلا أن تكون في عدة من طلاق بئن أو موت زوجها ، فيكون ما جاءت به لأقل من سنتين محكوما بوقوع العتق عليها وهي حامل به . وجاءت لمن لا ولاء عليه لأحد^(٢) أن يوالى من شاء من الأحرار^(٣) ، وله أن يتحول بعد ذلك بولائه عن والاه إلى غيره من الأحرار ، إلا أن يكون الذى والاه قد عقل عنه ، وإن كان قد عقل عنه لم يكن له أن يتحول بولاية عنه إلى غيره^(٤) . ومن والى رجلا وله أولاد صغار فلمهم يكونون بذلك موالى^(٥) للذى والى أبوم^(٦) . ومن توفي من عليه ولاء عتاق وترك من عصبته ذوى أرحامه من يحوز ميراثه كانوا بذلك أولى من مولاه الذى اعتقه ، وإن كان له من ذوى أرحامه من لا يحوز ميراثه كله ، ولكنه يحوز بعضه ، أو كانت له زوجة لا وارث له غيرها ، أو كان المعتق امرأة لما زوج

(١) وفى الفقيهة وهو أن تأتي .

(٢) وكل من كان له ولاء عتقة فليس له أن يعقد عقد ولاء مولاة ، سواء كان ولاء العتقة مطلوبا أو موقوفا ، لأن ولاء المولاة أضيق من ولاء العتقة ، لأن مولى المولاة أبعد الورقة من إنسان فالأقوى أولى^١ من الفرح

(٣) وعقد الولاء أن يقول أنت مولى جنائى عليك وجنائيك على وميراثك لك لى مت ، فإذا مات فميراثه للأعلى إن لم يكن له وارث ، ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا شرط ميراث الأعلى لنفسه ، ومن أسلم على يدى رجل فبرس لإسلام لا ينقذ الولاء وله أن يوالى من شاء إن شاء والى الذى أسلم على يديه ، وإن شاء والى غيره^٢ من الفرح . قلت وفى رد المحتار ج ٥ ص ٢٧ قوله وكذا لو شرط الإلث من الحائنين أى بعد استيفاء الشروط الآتية فى كل منهما ، فبرث كل صاحبه الذى مات قبله ، وقد ذكر فى طامة السكتب من غير خلاف ، وعلى المندسى عن ابن ضياء أنه عند أبى حنيفة يصير الثانى مولى الأول ويبطل ولاء الأول . وقال : كل مولى صاحبه . وتعامه فى الفربالية . وعلى الخلاف أيضا فى غاية البيان عن النخعة .

(٤) لأنه ضمن أنه فيكون ولاؤه ثابتا عنه خراجا لضمائه^١ .

(٥) وفى الفرح : والمرأة إذا عاقدت رجلا عقد الولاء ثبتت ولاؤها منه وولاء أولادها الصغار أيضا على قول أبى حنيفة ، وعلى قول أبى يوسف وعبد لا يثبت ولاء أولادها الصغار منه .

(٦) وفى الفقيهة : أبام . وفى الفرح : ولا يثبت ولاء أولاده السكار لأنه لا ولاية له على أولاده السكار .

لاوارث لها غيره كان الذي يفضل من ميراث هذا المولى وهذه المولاة^(١) للذى له ولاؤه ولو لم يكن ولاء هذا للتوفى ولا هذه للثقة ولاء عتاقة ولسكنه ولاء مولاة لم يكن للمولى في هذا ميراث مع ذى الرحم ، وكان ذو الرحم أولى بالتفاضل عن القرائن من المال منه ، وكان ما بقى بعد نصيب [الزوج ويعد نصيب] الزوجة له . ومن ترك ابن مولاة وأبا مولاة فإن أبا حنيفة ومحمد رضى الله عنهما قالا : ميراثه لابن مولاة دون أبى مولاة ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : ميراثه بين أبى مولاة وابن مولاة على ستة أسهم : لأبى مولاة من ذلك سهم ، ولابن مولاة من ذلك خمسة أسهم . ومن ترك جد [مولاة] أبا أبيه وأخا مولاة لأبيه وأمه أو لأبيه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : ميراثه لجد مولاة دون أخى^(٢) مولاة لأبيه وأمه^(٣) ، وبه نأخذ^(٤) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ميراثه بينهما نصفان^(٥) والولاء للكبير^(٦) . وتفسير ذلك أن يترك للتوفى ابن مولاة وابن ابن مولاة فيكون ميراثه لابن مولاة دون ابن ابن مولاة^(٧) . وما^(٨) اعتقته المرأة من مملوك ثم ماتت ولها ولد من غير قومها كان ميراث مولاهما إن مات لولدها إن كان ذكراً وكان عقل جنائنا

(١) وفي الفقيهية الموالاة والصواب المولاة أى المصلحة التى ذكرت فى المسألة .

(٢) وفي الفقيهية أخوى مولاة .

(٣) وهو قول أبى بكر لصديق رضى الله عنه لأنه لا يورث الإخوة والأخوات مع الحد أم الفرح .

(٤) وفي الفقيهية قال أبو جعفر : قول أبى حنيفة أجود .

(٥) لأن الحد يقاسم الإخوة كأحد . الفرح .

(٦) وفي الفقيهية باب الولاء لذكر ولله الأكبر .

(٧) وفي الفرح وهذا (مع) قول النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : هو من قول سادات عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، أخرجه عنهم البيهقي وعبد الرزاق والدارقطني . والقاسم بن حزم السرقسطي فى غرب الحديث ١٤٠ من نصب الرأية باختصار .

(٨) وفي الفقيهية ومن .

مولاهما على قومها لا على ولدها^(١). ومن كان له نسبه وجرى عليه ولاد فإن
عقل جنائته على ذوى ولائته دون [ذوى] نسبه^(٢). ومن اجتمع عبداً ثم أقر
أن يائمه قد كان أحضه وأنكر ظك يائمه كلن حراً وكان ولاؤه موقوفاً^(٣).
ومن أعتق من أهل الكفر عبداً له كافراً في جوار الحرب لم يكن بذلك مولاه.

(١) وفي المرح : ولو أن امرأة من بني همدان تزوجت برجل من بني أسد فولدت ولداً ثم
لها أعتقت عبداً فالولاء يثبت منها (لولها) وولدها تبع للأب من بني أسد . فإذا ماتت ثم
مات المتق فبهاه لابن المتقة وهو ولد الأسدى . ولو جنى جنابة تكون على مالقتها من بني همدان
فبهاه لبني أسد . والمثل على بني همدان ، وقد يجوز مثل هذا أن يكون الميراث للثمن والضمان على
الغير ، ألا ترى أن رجلاً له ثلث وابن عم فقتله على المال وميراثه لابن العم .

(٢) وفي مبسوط السرخسى ج ٨ ص ١١٧ : امرأة من بني أسد أعتقت عبداً لها في ربتها
أو قبل ربتها ثم لحقت بدار الحرب فسيقت فاشتراها رجل من همدان فأعتقها فإنه يظل العبد بنو أسد
في قول أبي يوسف رحمه الله الأول ، وتره المرأة إن لم يكن له وراث ، لأن قبل ربتها كان
عقل جنابة هذا المتق على بني أسد باعتبار نسبة المتقة إليهم ، وذلك باق بعد السبي ، وبعد ما عتقت
هى منسوبة إليهم بالنسب أيضاً فكان عقل جنائته عليهم ، ألا ترى أنه بعد السبي قبل المتق كان
الحكم حكماً فلا يزاد بالمتق إلا وكادة ثم رجع يعقوب عن هذا وقال يظل عنه همدان وهو قول
محمد رحمه الله تعالى ، لأن المتقة لما سبقت فأعتقت صارت منسوبة بالولاء إلى قبيلة معتها فكذلك
معتها يكون منسوباً إليهم بواسطتها ، وهذا لأن ولاد المتق في الحكم أقوى من النسب ، ألا ترى
أن عقل جنائتها يكون على قوم معتها . ولو أعتقت بعد هذا عبداً كان مولى لقوم معتها
فكذلك ما سبق ، وقبل الرواية إنما كان المتبر النسبة لاندماج ولاد المتق عليها فإنما ظهر ولاد
المتق كان الحكم له كما ينسب الولد بالولاء إلى قوم أمه ، ما لم يظهر له ولاد في جانب أبيه ، فإذا
ظهر كانت الحكم له ، وكذلك لو كانت مطة للأوليين لما بينا أن الولاء الثابت عليها للأوليين
قد بطل حين سبقت وأعتقت فكذلك ما يثبت عليه من ولاد معتها .

(٣) فإن صدقه البائع بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن لأنه أقر بطلان البيع وأنه كان حراً
من جهته حين باعه ، وكذلك إن صدقته ورثته بعد موته . أما في حق رد الثمن فلاه واجب من
الفرقة والفرقة حكمهم . وأما في حق الولاء ففي القياس لا يمتنع تصديق الورثة ، لأنهم يزعمون الميت
ولاد قد أنكره وليس لهم عليه ولاية لإلزام الولاء ، ألا ترى أنهم لو أعطوا عنه عبداً لم يترمه
ولاؤه ، فكذلك هذا ولكنه استحسن فقال : ورثته يخلقونه بعد موته ويقولون مقامه في حقوقه
فيكون تصديقهم كتصديقه في حياته . ألا ترى أن في النسب يحمل إقرار جميع الورثة إذا كانوا
عبداً كإقرار المورث ، فكذلك في الولاء . انتهى مبسوط السرخسى ج ٨ ص ١١٠ .

وكذلك لو دخلا بعد هذا العتاق إلى دار الإسلام لم يكن مولى للذى كان أعتقه بذلك [العتاق الذى كان منه فى دار الحرب ، وكذلك لو لم يستقه] ولكنه دبره . ولو كان مكان العبد أمة كانت كذلك أيضاً . ولو لم يعتق الأمة ولم يدبرها ولكنه أولعها ثم أخرجها إلى دار الإسلام وهما مسلمان ودخلا بأمان كانت أم ولد له ، ولم يكن له منها إلا ما يكون للمسلم من أم ولد . ومن أعتق من المسلمين فى دار الحرب عبداً له هناك حريباً كان عتاقه باطلاً ولم يستحق به ولاءه ؛ لأن له أن يسيبه بعد ذلك فيسترقه ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وكذلك فى قولها لو خرجنا إلينا بعد ذلك مسلمين . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فى هذا يكون مولاه إذا خرجنا إلينا مسلمين استحساناً وليس بقياس . ولو سُبى العبد المعتق بعد عتاق مولاه بإياه كان مملوكاً للذى سباه فى قولهم جميعاً^(١) . ومن أعتق عبده ثم مات المعتق ثم مات العبد المعتق بعد ذلك وترك بنى بنى مولاه ذكوراً كلهم^(٢) ورثوه بالسوية ، ولا ينظر فى ذلك إلى موارثهم بآبائهم^(٣) ؛ لأنه إنما يرثونه بجدهم الذى كان أعتقه ، وكل واحد منهم موضعه من جده الذى كان أعتقه كموضعه كل واحد من إخوته ومن بنى عمومته من جده الذى كان أعتقه .

(١) قلت : وأصول هذه المسائل قد ذكرت فى إبداء كتاب الولاء من المرح .

(٢) وفى الفضية ذكرنا كلهم .

(٣) وفى المرح : ولومات وترك خسة : بنى ابن للمعتق وابن ابن المعتق من ابن آخر ظالميراث يكون أسداساً ؛ لأنهم يرثون بالصوبة وصوبتهم من ابن الابن . ولو كان للمعتق ابن وابن ابن آخر ظالميراث لابن دون ابن الابن ؛ لأن الابن أقرب عصوية من ابن الابن . وهذا (معنى) قول الذى صلى الله عليه وسلم «الولاء للكبير» . قلت : وقد مر تخرج قوله «الولاء للكبير» .

كتاب المفقود

قال أبو جعفر : وإذا قُعد الرجل لم يقسم ماله حتى يعلم موته ^(١) ولم تزوج امرأته حتى يعلم زوال نكاحه عنها بما تزول به الفكاحات ^(٢) عن الزوجات ^(٣) . وإن احتاج أحد من يرثه لو صحت وفاته إلى نفقة من ماله فإنه لا ينفق على أحد منهم من ماله إلا على زوجته أو على أصغر ولده بالمعروف ^(٤) . وإن استوثق القاضي في ذلك بكفيل كان حسناً ، وإن ضمنهم ذلك بغير كفيل أخذهم منهم كان حسناً ^(٥) . وإن كان هؤلاء الذين طلبوا النفقة من ماله كباراً من ولده فإن كانت بهم زمانة كانوا كالصغار في جميع ما ذكرنا ، وإن لم يكن

(١) هذا الكتاب في نسخة المرح في آخر الكتاب قبل كتاب الكراهة وبعد كتاب المأذون . والمفقود اسم لوجود حوصي باعتباره أول حاله ، ولكنه حتى الآن كالتباعد من ماله ، وأحله في طلبه يجهلون ، ولحقاء أثر مستقره لا يجهلون ، قد انقطع عليهم خبره ، واستقر عليهم أمره ، وبالجهد ربما يصلون إلى المراد ، وربما يتأخر اللقاء إلى يوم التئاد ، وهذا الاسم في اللغة من الأنداد ؟ يقول الرجل : قددت العبي : أي أضلته ، ونقدته : أي طليته ، وكلا المنين يتحقق في المفقود فقد ضل من أهله ولم في طلبه . وحكمه في المرح أنه حتى في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ، ميت في حق غيره حتى لا يرث هو إذا مات أحد من أقربائه ؟ لأن ثبوت حياته باستصحاب الحال فإن علمت حياته فيستصحب ذلك ما لم يظهر خلافه ، واستصحاب الحال معتبر في إبقاء ما كان على ما كان ، غير معتبر في إثبات ما لم يكن ثابتاً ، وفي الامتناع من قسمة ماله بين ورثته إبقاء ما كان على ما كان ، وفي توريثه من الغير إثبات أمر لم يكن ثابتاً له ؟ ولأن حياته باعتبار الظاهر والظاهر حجة لعدم الاستحقاق وليس بحجة للاستحقاق ، فلا يستحق ميراث غيره ، ويندمع به استحقاق ورثته لما له بهذا الظاهر . ولهذا لا تزوج امرأته عندما وهو مذهب على رضي الله عنه . كما بدأ (أي محمد) به الكتاب (أي كتاب المفقود) من قوله في امرأة المفقود إنها امرأة اجنيت فلتصبر حتى يبين موت أو طلاق ، وبه كان يأخذ إبراهيم ، كما قاله : قد سمعنا أن امرأته تدرس أربع سنين وليس ذلك بقبيح هي امرأة اجنيت فلتصبر . وترى أربع سنين كان يقول به عمر رضي الله عنه في الاضواء ثم رجع إلى قول على رضي الله عنه . الخ مبسوط السرخسي ج ١١ ص ٢٤ .

(٢) لأنها عمرنا حياته بالإيقين وشككتنا في وفاته ، والإيقين لا يترك فالك . اه المرح .

(٣) وفي البقية الكاح .

(٤) لأنها عمرنا قيام الزوجية وشككتنا في زوالها فلا تزول بالك . اه المرح .

(٥) لأن هؤلاء تحب غفهم بغير القضاء . اه المرح .

(٦) لأنه ربما أعطاهم نفقتهم مرة فلا يسطي ثانياً . اه المرح .

بهم زمانة أفق على الإناث منهم دون الذكور الذين لا زمانة بهم^(١) . وإن كان قيس طلب النفقة والدها المفقود وكانا محتاجين زمنين أو غير زمنين أفق عليهما من ماله كما ينفق على الصغار من ولده . ولا يباع من عقاره ولا من دونه ولا من أرضه ولا من ثيابه ولا من متاعه ولا من رقيقه شيء دون القاضي^(٢) . وإذا رفع ذلك إلى القاضي جيل فيه قيا يحفظه ويبيع ما يخاف عليه الفساد منه^(٣) ، ولا يبيع مالا يخاف عليه الفساد منه في نفقة ولا غيرها لزوجة ولا لولد صغير ولا لمن سواهما ، وكذلك الخادم لا يباع في هذا إلا أن أباحتيه رضى الله عنه قد كان يقول : إذا غاب الرجل وأبواه محتاجان فلأبيه أن يبيع من ماله قيا يكتسب وفيها يأكل من متاع ابنه ما خلا عقاره فإنه لا يبيع منه شيئا ، وكذلك قياس قوله في المفقود . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا لا يميزان ذلك له إلا أن يقضى له القاضي [به] ، وبه تأخذ . ويتفق القاضي على من يجب النفقة عليه من ذكرنا وجوب النفقة عليه من مال المفقود ، ومن ودائع المفقود ، ومن ديونه اللاتي يقر بها من [هي] عنده ومن هي عليه . فأما ما كان من ذلك لا يقر^(٤) به من هو عنده [ولا من هو] عليه فإن القاضي لا يسمع من بينة إن أقامت عنده على ذلك ؛ لأن من ذلك عنده أو من هو عليه لا خصومة بينه وبين من طالبه بالنفقة عليه منه . ولو أن

(١) في الكبير الذكركم يتر سبيان : الفقر والزمانة ، وفي الإناث يتر الفقر لا غير . أه المرح .
(٢) وفي المرح : وما سوى ذلك من الدور والمغار والميوان لا يبيع إلا الأب ، فإنه يبيع المفقود في النفقة على قول أبي حنيفة ، ولا يبيع غير المنقول ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد : لا يبيع شيئا من ذلك .

(٣) كاشحار ونحوهما ، لأن القاضي نصب ناظراً لأموال المسلمين فيفعل ما هو خير للمفقود ، وهو يبيع ما يخاف عليه الفساد . أه المرح .

(٤) كذا في الأصلين ولله ما لا يقر به فغسط ما من الأصل واه أعلم . وفي المرح وإن كان الرجل منكراً لودية أو لدين أو لسبب الذي يستحق به النفقة فأراد أن يقيم البينة على ذلك فإن القاضي لا يجبل بينة هؤلاء على الرجل ، لأن هؤلاء ليسوا بخصم من المفقود ولا تقبل البينة إلا عن خصم على خصم .

هذا المفقود أقر عليه من المدة وهو مفقود مالا يمشى مثله إلى مثلها قضى بموته وقسم ماله على ما يجب أن يقسم عليه . ولم يورثه محمد بن الحسن رضى الله عنه في روايته في هذه المدة وقتاً^(١) . وأما الحسن بن زياد رضى الله عنه فوثق في روايته في هذا عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه إذا أنت عليه مائة وعشرون سنة من يوم ولد^(٢) قضى بموته ، ولا يقضى بموته فيما دون ذلك . وإذا بلغ المفقود من المدة مالا يمشى مثله إلى مثله جملناه ميتاً [وقضينا] في ماله كمثل الذى قضى به في أموال الموتى . وإن مات أحد من ورثته [قبل ذلك لم نورثه] منه . ومن مات وله ابنتان وابن ابن أبوه مفقود ما يدرى ما حاله فإن القاضى يحصل تركته في يد رجل يحفظها ، فإن طلبت الابنتان ميراثها منه فإن القاضى يعطيهما النصف منها [لأنه] لا يدرى لعل المفقود حتى يرث معها ، ولا يدرى لعل مات قبل أبيه ، فيعطيهما أقل النصيبين وهو النصف ، ويقف ما سوى ذلك من تركته أبيهما حتى يتبين الأمر في ابنه المفقود^(٣) .

كتاب الإكراه^(٤)

قال أبو جعفر : ومن تواعده لصوم أو من سوام بحيث لا ميث له ،

(١) وفي مبسوط السرخسى : فإذا لم يظهر خبره فظاهر المذهب أنه إذا لم يبق أحد من أقرانه حياً فإنه يحكم بموته لأن مانع الحاجة إلى معرفته فطريقه في المهرج الرجوع إلى أمثاله كقيم الخلفاء ومهر مثل النساء . ويقاؤه بعد موت جميع أقرانه نادر ، وبناء الأحكام العرفية على الظاهر دون النادر .

(٢) وهذا يرجع إلى قول أهل الطبايع والنجوم فإنهم يقولون : لا يجوز أن يعيش أحد أكثر من هذه المدة ، لأن اجتماع الصين يحصل للطبايع الأربع في هذه المدة . ولابد من أن يضاد واحد من ذلك طبعه في هذه المدة فيموت ، ولكن خطأهم في هذا قد تبين للسلمين بالنصوص الواردة في طول عمر بعض من كان قبلنا كنوح صلوات الله وسلامه عليه فلا يستند على هذا القول . وعن أبي يوسف رحمه الله قال : إذا مضى مائة سنة من مولده يحكم بموته ، لأن الظاهر أن أحداً في زماننا لا يعيش أكثر من مائة سنة . اه مبسوط السرخسى ج ١١ ص ٢٥ .

(٣) وفي المهرج : والصف الآخر يبق موقوفاً حتى تظهر حياته أو وفاته ، فلو لم يظهر من ذلك شيء حتى مضت المدة مالا يمشى مثله يحكم بموته فتجبل تركته لورثته وتطلى الابنتان كالأثنتين ولا ين المفقود الثلث .

(٤) الإكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره فيقتضيه رضاه أو يفرضه به اختياره من غير أن تتقدم

فقالوا لتعلمنك أو لتشربين هذا الحجر ، أو لتأكلن هذه الميتة ، ففعل ذلك كان في سعة^(١) ، وكذلك لو قالوا له لتعلمن ذلك أو تقطن يدك أو ما سواها من أعضائه ففعل ذلك كان منه في سعة . ولو قالوا له^(٢) لتعلمن ذلك أو لتضربنك مائة سوط ففعل ذلك كان في سعة ، وكذلك مادون المائة السوط بما يخاف

== به الأملية في حق المكره أو يقطع عنه الخطاب ، لأن المكره مبتلى والابتلاء يقرر الخطاب ، ولا شك أنه مخاطب في غير ما أكره عليه ، وكذلك فيما أكره عليه حتى يتنوع الأمر عليه ، فتارة يثمه الإقسام على ما طلب منه ، وتارة يباح له ذلك ، وتارة يرخص له في ذلك ، وتارة يحرم عليه ذلك ، فذلك آية الخطاب ، ولذلك لا ينضم أصل القصد والاختيار بالإكراه ، كيف ينضم ذلك ولما طلب منه أن يخاف أمون الأمرين عليه - بسوط الإمام السرخسي ج ٢٤ ص ٣٨ .

(١) وفي الفرح : اعلم بأن الإكراه على تناول المخطور على ثلاثة أوجه : في وجه يباح له تناوله ولو تركه مؤاخذاً به ، وفي وجه يباح له تناوله وتركه أفضل ، وفي وجه لا يسهه أن يفعل وإن أتى على نفسه . أما الذي يباح له تناوله ولا يباح له تركه فهو أن السلطان أو الأمير القاب إذا تواعد رجلاً فقال : لأفعلنك أو لتضربن هذه الحجر ، أو قال لأضربنك ما يخاف منه التلف أو عذاب بعض أعضائه ، أو قال لأفعلنك يدك أو رجلك أو أصبعك ، أو قال لأضربنك ، يصل (له) أن يضرب الحجر أو يأكل لحم الميتة ، أو لحم الخنزير ، أو أكرمه على تناول شيء يباح له في حالة الضرورة له أن يتناوله ، لأن هذا مما يباح في حال الضرورة لقوله تعالى : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد » والإكراه ضرورة . ولو امتنع من تناوله حتى قتله يكون مؤاخذاً بدمه ، لأنه ترك البياح . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يحب أن يؤتى برخصه كما يحب أن يؤتى بزمانه » فبإباح له تناوله وينتهي عن قتل نفسه لقوله تعالى : « ولا تفلحوا بأيديكم إلى التهلكة » ؟ فذلك يكون مؤاخذاً بدمه . هذا إذا كان الرجل يعلم أنه يباح له تناوله ، وإن كان لا يعلم بذلك فإنه لا يكون مؤاخذاً به ، لأن الجهل يزيل الإثم . هذا كله إذا كان في أكبر رايه أنه يقتله ، وإن كان في أكبر رايه أنه لا يفعل به ذلك لا يباح له تناوله . وإن توعد بدمه بوعيد في أكبر رايه أنه يقتله إن لم يأتمر بأمره كان له أن يتناوله . والمبرة في هذا الأكبر الرأى لا لتوعيد والتخويف ، لأن العلم بالأكبر الرأى واجب . هذا كله إذا توعد بقتل أو بقطع أو ما يكون فيه تلف عضو من الأعضاء . أما إذا قال : أضربك سوطاً أو سوطين أو توعد بغيره لا يكون . تلف شيء من أعضائه لا يباح له تناوله . أما الذي يباح له تناوله وتركه أفضل فهو أنه إذا توعد على إجراء كفة الكفر على لسانه ، أو شتم مسلم ، أو استهلاك مال مسلم ، أو توعد بما يكون فيه تلف عضو من الأعضاء يباح له إجراؤه على لسانه ولا تبين منه أمرائه ، قال الله عز وجل : « إلا من أكره وقلب مطمئن بالإيمان » ولكن تركه أفضل إجزاءً للدين ، وإن قتل يكون من شهاده الآخرة ، وإن أجرى كفة الكفر من غير توعد بقتل أو بما يثلف شيئاً من أعضائه فإنه يكره وتبين منه أمرائه . وإن قال كنت مطمئناً بالإيمان لا يصدق . قلت : وهذه المسألة مع أهميتها لم يذكرها الإمام الطحاوي ، أو سقطت من الأصول ، والله أعلم .

(٢) كان في الأصل ولو قال ، والأصوب ، في الفيضية : ولو قالوا له .

منه تلف نفسه^(١) أو ذهب عضو من أعضائه [ففعل ذلك كان منه في سعة]. وإن قالوا [له] لتفعلن كذا أو لتضربن^(٢) سوطاً أو سوطين لم يسمعه أن يفعل ذلك ، وإنما هذا على ما يقع في نفسه مما يخاف فيه التلف أو ذهب بعض الأعضاء من بدنه ، أو [مالاً] يأمن فيه منها . ولو قالوا لتفعلن كذا أو لتحبسك لم ينبغ له أن يفعل ذلك . ولو كان هذا الوعيد الذي ذكرنا من القتل أو الضرب والقطع والحبس على أن يقر بشيء من مال في يده لرجل فأقر به على ذلك كان إقراره باطلاً ، ولا يشبه هذا الوجوه الأول ؛ لأن ما ذكرنا في الوجوه الأول إنما يحل بالضرورة ، وما ذكرنا في هذا الوجه إنما يجوز بغير الإكراه ويبطل بالإكراه . ومن أكره على عتق عبده ، أو على طلاق زوجته ففعل ذلك جاز عليه ما قبله منه ، وكان له على من أكرهه على عتق عبده ضمان قيمة عبده ، ولم يتمتع من [ذلك] وجوب ولاء عبده له ، وكان له على من أكرهه على طلاق زوجته إن لم يكن دخل بها قبيل ذلك ضمان ما يقضى^(٣) به لها عليه من نصف صداق ، أو من متعة ، وإن كان قد دخل بها قبل ذلك لم يرجع عليه بشيء . ومن أكره على تزويج امرأة على عشرة آلاف درهم ومهرٍ مثلها كذلك فتزوجها كانت زوجة له ولم يرجع على الذي أكرهه^(٤) بشيء^(٥) . وإن كان صداق مثلها دون العشرة الآلاف درهم رجع على من أكرهه بالتفصل الذي في الصداق^(٦) الذي تزوجها عليه على صداق مثلها^(٧) .

(١) وفي النفيسة ما يضاف التلف منه على نفسه .

(٢) كذا في الأصلين وفي المرح : أضربك . ولعل الصواب : أو لتضربك بإثبات ضمير

المفعول وصيغة المتكلم ، والله أعلم .

(٣) كان في الأصل نقصاته وهو تصحيف والصواب ما في النفيسة بغنى به .

(٤) كذا في النفيسة ، وكان في الأصل : على ذلك .

(٥) لأنه أنف مالاً يهوى وهو البضع ، لاعتباره مالاً في حال دخوله في ملك الزوج - شرح

(٦) كان في الأصل في الطلاق وهو تصحيف والصواب ما في النفيسة في الصداق .

(٧) حكنا ذكره الضحاوي ، وفي ظاهر الرواية لا يلزمه في الزيادة بشيء . لأن الزيادة على ذلك

جعلت بالإقرار بها ، والإكراه على الإقرار يفسده فلا يلزمه إذا أقر به . أم المرح .

وإن كانت المرأة هي المكروهة على ذلك دون الرجل وصادق مثلها أكثر مما زوجت عليه أضاعاً جاز النكاح أيضاً ، ولم يكن لها على من أكرهها على ذلك شيء ، وكان الزوج يتغير إن كان كفواً لها ، إن شاء تم لها صداق مثلها ، وثبتا على نكاحهما ، وإن أبى ذلك فرق بينهما ، ولا شيء عليه للمرأة من صداق ولا من غيره إن لم يكن دخل بها^(١) . ومن أكره على مراجعة امرأة قد كان طلقها حتى راجعها كانت مراجعة ، ولا شيء له على من أكرهه . ومن أكره على بيع عبده فباعه لم يميز بينه إياه كذلك^(٢) ، ولا يشبه البيع ما ذكرنا قبله من الطلاق والعتاق والنكاح والرجعة ؛ لأن البيع قد ينقض بالعبوب ويرد بخيار الشرط وبخيار الرؤية ، فكذلك يرد بالإكراه . والطلاق والعتاق والنكاح والرجعة لا يردن^(٣) بشيء مما ذكرنا ولا مما سواه ، فكذلك أيضاً لا يردن بالاستكره . ولو أن المشتري لهذا العبد للمكره مولاه على بيعه إياه أعتقه^(٤) [فإنه إن كان أعتقه بد ما قبضه جاز عتقه] وكان مولاه بالخيار ،

(١) وإن دخل بها وهي مكروهة بهذا رضاء من الزوج بتقليبها إلى مهر المثل ، وإن دخل بها وهي طاهرة فهذا رضا منها بالسمي ، وللأولياء حق التفريق عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف ليس لهم ذلك ، وكذلك لو رضيت فهو على هذا الاختلاف ، هنا إذا كان الزوج كفواً لها . وأما إذا لم يكن لها كفواً فيفرق بينهما . وإن دخل بها يزمه تمام مهر المثل إن كان المدخول كرهاً ، وإن كان من رضا فلا يزمه إلا السمي ، وللأولياء أن يفرقوا بينهما لعدم الكفاءة ، وإن فرق قبل المدخول لا يزمه شيء . اهـ العبرح .

(٢) وفي الفرح : وإذا أكرهه السلطان على البيع فباع يكون فاسداً لعدم رضاه فإذا سلم جاز ذلك وزال الأمر ؛ لأن الإكراه على البيع لا يكون إكراهاً على التسليم ، لأنه ليس من شرط صحة البيع التسليم ، فإذا أكرهه على البيع والتسليم يكون ذلك فاسداً ، فإذا قبضه ملكه على القصد وله أن يصرف ، فإن تصرف فيه تصرفاً لا يلغيه الفسخ كالمعتق والتدبير والاستيلاء فلا يفسخ ويثمه القيمة . والمكره بالخيار إن شاء رجع على المكره ورجع المكره على المشتري ، وإن شاء رجع على المشتري ، فإن تصرف فيه تصرفاً يلغيه الفسخ كالبيع والكتابة والإجارة ونحوها له أن يفسخه ، فإن كان المشتري بآفه من آخر ثم بآفه المشتري الآخر وتعاوله الأيدي فله أن يفسخ العقود كلها . وأي عقد أجزأه جازت العقود كلها ، لأن العقود كلها نافذة إلا أن له حق الفسخ لعدم الرضا .

(٣) وفي التقيضة لا يرد وله لا ترد

(٤) وفي التقيضة أعتق هذا العبد .

إن شاء ضمن قيمة العبد^(١) المكروه له على البيع ، وإن شاء ضمنها المشتري ،
فإن ضمنها المكروه رجع بها على المشتري ، وإن ضمنها المشتري لم يرجع بها
على المكروه . ولو كان أعتقه المشتري قبل أن يقبضه كان عتقه باطلا ، وإن
لم يقبضه ولكنه باعه بعد قبضه أو وهبه أو تصدق به عليه كان ذلك باطلا ؛
لأن البيع على الإكراه غير جائز ، والعناق على الإكراه جائز . هكذا حكى
عبد رضى الله عنه في كتابه في الإكراه ، وقد قال في غيره إن المتق في هذا
جائز بعد القبض وقبل القبض ، ولم يختلف عنه في البيع والصدقة والهبة أنه
لا يجوز شيء^(٢) من ذلك بعد القبض ولا قبل القبض . والإكراه على الإجارة
وعلى الكتابة وعلى سائر الأشياء التي قد تنقض بعد وقوعها ، كالإكراه على
البيع ، وإنما الذي يجوز على الإكراه كما يجوز على غير الإكراه الأربعة الأشياء
التي ذكرنا ، وهي : الطلاق والعناق والنكاح والرجعة ؛ وإن كانت الأصدقاء
في النكاحات^(٣) قد يعتبر فيها ما قد ذكرنا فيما تقدم منا في هذا الكتاب
إذا كان ذلك على الإكراه مالا يعتبر مثله إذا كان على غير إكراه^(٤) .
ومن أكرهه على قتل رجل فقتله بسيف فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول
يقتل المكروه ولا يقتل المأمور المكروه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : على

(١) وفي الفريضة قيمة عبده .

(٢) كان في الأصل بضم الميم والصواب شيء كما هو في الفريضة .

(٣) وفي الفريضة فيما ذكرنا في النكاحات .

(٤) وأما ما أكرهه على الطلاق وما هو جده وهزله سواء فإنه يجوز من غير نكاح ، فإذا
أكرهه على الطلاق فطلق يقع عندنا ، وعند العائني لا يقع ، ثم عندنا لأن كان قبل الدخول يرجع
بما لزمه من نصف الصداق أو النكاح على المكروه ، وإن كان بعد الدخول لا يرجع بغيره ، وإن
أكرهه على المتق يمتنع ويرجع بقيمته على المكروه ، فإن أكرهه على الرجعة صح ، وكذلك
لو أكرهه على المفو من دم العبد صح ، وكذلك لو أكرهه على النذر صح ، وكذلك لو أكرهه
على البين صح ، وكذلك لو أكرهه على الظهار صح ، أو الإيلاء من غير الفساد صح ، وكذلك
لو أكرهه على الإيلاء أو ما لزمه به من كفارة البين لا يرجع على المكروه . اهـ من الفرع .

المكروه الآمر ضمان دية المقتول لولييه في ماله ، ولا شيء على المأمور المكروه^(١) .
وقال زفر رضى الله عنه يقتل المأمور المكروه ، وقال : الإكراه فى هذا لا يبيح
المكروه أن يقتل الذى أكرهه على قتله وإن ما يبيحه الإكراه ما يبيحه الضرورة ،
وهذا القول أجود من القولين الأولين ، وبه تأخذ . ومن أكرهه على أن ينفى
بامرأة فزنى بها فإن أباً حنيفة كان يقول يحد فى ذلك كما يحد فيه لو أتاها على
غير إكراه^(٢) ، ثم رجع عن ذلك فقال : إن كان الذى أكرهه سلطان
لم يحد ، وإن كان غير سلطان حد^(٣) ، وهذا قول أبى يوسف رضى الله عنه .
وقال محمد رضى الله عنه : إذا أكرهه غير سلطان [من إكراهه] كل إكراه سلطان
لم يحد ، وقياس قول زفر رضى الله عنه فى ذلك أنه يحد ، وهو القول الصحيح
من هذه الأقوال .

كتاب القسمة^(٤)

قال أبو جعفر . وإذا كانت الدار بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وأبى^(٥)

(١) قال الشارح : وفى الإكراه على القتل يجب القصاص على القاتل عند زفر ، وعند أبى حنيفة
ومحمد يجب القصاص على للمكروه دون المكروه (أى يفتح الزاء) ، وعلى قول أبى يوسف لا يجب
القصاص ولكن يجب الدية على المكروه . والطحاوى ذكر قول محمد مع قول أبى يوسف ، وذلك
نيس بسديد ، وعلى قول الشافعى يقتلان جميعاً . قلت : وقول محمد مع الإمام معروف عندهم
كما ذكره السرخسى فى مبسوطه ج ٢٤ ص ٧٢ ، وكذلك هو فى الهداية وغيرها من كتب
الفقه ، والإمام الطحاوى أعلم أصحابنا بأقوال أصحابنا ، فطلعه وجد قول الإمام محمد رجع عما ذكره
فى ظاهر الرواية ، أو بقله قوله بسنده كما هو دأبه يذكر أقوالهم عنهم بسنده ، والله أعلم .

(٢) وفى العصرح : وأما الذى لا يباح له الإقدام عليه فهو أن يكرهه على الزنا أو على قتل مسلم
لا يباح له ذلك ، ويجب الحد فى الزنا عليه قياساً ، وهو قول زفر ، وهو قول أبى حنيفة الأول .
ثم رجع وقال : لا يجب عليه الحد ولكنه يمزر ، وهو قول أبى يوسف ومحمد .

(٣) وفى العصرح : والإكراه لا يكون إلا من مثل السلطان عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف
ومحمد إذا كان من غير السلطان من الوعيد مثل ما يجرى من السلطان يكون إكراهاً حتى إنه
لو أكرهه غير السلطان على البيع حتى باع فالبيع جائز عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف
ومحمد فاسد .

(٤) القسمة مبادلة بالمعادلة لإغراز الأنصاء لتحصيل المنفعة ، لا لتفويت ، فإن كانت على هذا
محوز وإلا فلا . الأصل أن القسمة فى مستوى الأجزاء استيفاء وفى مختلف الأجزاء مبادلة . العصرح .
(٥) وفى القفضية وأبها .

الأخر وارتقما إلى القاضى فى ذلك نظر القاضى فيها وكشفت عن أمرها ، فإن كانت مما يقع لكل واحد منها بنصيبه منها بالقسمة ما ينفع به ، قسمها بينهما ؛ وإن كانت مما يصيب كل واحد منها بالقسمة منها ما لا ينفع به منها لم يقسمها بينهما حتى يرضيا بذلك ، وإن كان الذى يصيب الطالب منها بنصيبه ما ينفع به منها لكثرة ، وما يصيب الآخر منها بنصيبه لا ينفع به لقلته ، قسمها بينهما^(١) . وإذا كانت الدار بين ورثة كبار أحماء فأقروا عند القاضى أنها ميراث بينهم عن أبيهم وأرادوا منه قسمتها بينهم فإنه لا يجيبهم إلى ذلك إلا أن يقيموا عنده بيئة على ميراثهم بإياها فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يلزمهم إقرارهم ويقضى به عليهم ويقسمها بينهم على ذلك ، ويشهد أنه إنما قسمها بينهم بإقرارهم على أنفسهم وأنه لم يقض فى ذلك بشئ على أحد سوام ، وبه نأخذ . ولو كان مكان الدار [عين أو] دراهم أو دنانير أو غروض^(٢) سوى المقار قسمه فيما بينهم بإقرارهم فى قولهم جميعا . وإن كان فى الورثة صغير أو غائب وطلب البالتون الحاضرون وهم أحماء منه قسمة الدار بينهم وبين الصغار والغيب لم يقسمها بينهم حتى تقوم البيئة عنده على أصل الموارد فى قول أبى حنيفة^(٣) رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله

(١) لأن الآخر يريد أن ينفع بنصيبه فله أن يمنعه ، وإن كان كلاما لا ينفع ، أو صاحب القليل هو الطالب فإنه لا يقسم لأنه متعنت . اهـ الفرح .

(٢) كان فى الأصل عرس وفى القضية عروس وهو الأولى .

(٣) وفى العرس : وأما إذا كان سبب الملك هو الميراث ، فإن قالوا ليس بينا غائب فإنه يقسم المتقول بينهم ولا يمس غير المتقول بقولهم حتى يمسوا البيئة على أصل الميراث عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد للمتقول وغير المتقول سواء فيقسم بقولهم ، فإن كان فيهم غائب فإنه يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بعد أن يكون الحاضرين اثنين كبيرين أو أحدهما صغير فينصب من الصغير يقسم على ما ذكرنا إذا لم يكن فيهم غائب من الاختلاف ، ويضع حصص الغائب على يدى عدل ، وذلك لأن الملك للميراث (فيه) الواحد (ليس) خصا عن الباقين فذلك قسم بينهم ، فبعد ذلك إذا حضر الغائب فإن أمر كما أقروا أمضى الأمر على وجهه ، وإن أنكر يرد القسمة فى المتقول وغيره على قول أبى يوسف ومحمد ، وعلى قول أبى حنيفة فى المتقول كذلك ، وفى غير المتقول لا يرد القسمة لأنه قسمها بالبيئة فنفذت البيئة على الغائب حكما ولا يلتفت إلى قوله .

ضمها : يلزمهم ما أفروا به عنده فيها ويقسمها على إقرارهم ، ويحمل شركاءهم . ومن سوام من الناس على صحيحهم فيها ، ويؤين في قسمته إياها الوجه الذي قسمها عليه والإقرار الذي كان عنده ممن سأله قسمتها^(١) ، وبه تأخذ . وإن لم يقرروا عنده فيها بمرث وذكروا له أنها بينهم بما سوى الميراث وأنهم^(٢) لا شريك لهم فيها سوام وسألوه قسمتها [بينهم قسمها] ولم يكلفهم إقامة بينة على شرأئهم لها ، ولا على ملكهم إياها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد^(٣) رضى الله عنهم . وإذا قسمت الدار بين أهلها فأصاب بعضهم موضع منها بنير طريق اشترط له منها^(٤) في القسمة فإنه ينظر في ذلك ، فإن كان له مفتع بما أصابه إلى الطريق أمضيت^(٥) القسمة وإلا بطلت^(٦) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول في الملو الذي لا سفلى له وفي السفلى الذي لا علوه له : يحسب في القسمة ذراع من السفلى بذراعين من الملو . وكان أبو يوسف رضى الله عنه

(١) وفي المرح : ويكتب في الصك بأن قسمت بينهم بإقرارهم والقائب على حجته إذا حضر .

(٢) وفي القضيبة أنه .

(٣) وفي المرح : وإن جاء قوم وفي أيديهم مال إلى القاضي فقالوا للقاضي اسم هذا المال بينما فهذا لا يخلو إما أن يكون فيهم قائب أو يكون فيهم صغير أو لم يكن فيهم قائب ولا صغير ؛ فإن كان الملك بنير الميراث فإنه يقسم بينهم بقولهم ويكتب الصك بأن قسمت بينهم بإقرارهم والقائب على حجته إذا حضر ، ولا يطلب منهم البينة على أصل الملك في المنقول وغيره . وأما إذا كان فيهم قائب فإنه لا يقسم بينهم لأن الحضور ليسوا بنحس من القائب سواء كان القائب واحداً أو أكثر .

(٤) وفي المرح فيها مكان منها .

(٥) وفي القضيبة أمضيتا .

(٦) وفي المرح فهذا على وجهين : إما أن يمكنه أن يتطرق في موضع آخر أو لا يمكن ، ولا يخلو إما أن ذكروا الحقوق والرافق أو لم يذكروا ذلك أما إذا أمكنه التطرق إلى موضع آخر فإن القسمة جائزة سواء ذكروا الحقوق والرافق في القسمة أو لم يذكروا ذلك إلا أنهم إذا ذكروا الحقوق فله أن يتطرق في الطريق الأصل ، وإن لم يذكروا الحقوق والرافق فليس له في الطريق الأصل حق وله أن يتطرق (حيثاً) أمكنه التطرق في موضع آخر . وأما إذا لم يمكنه التطرق في موضع آخر إن ذكروا الحقوق والرافق بطلت القسمة ، لأن القسمة لتعديل وتحصيل للقسمة ، فإذا كان فيها غيوبته المتعة يطل إلا إذا شرطوا أن لا طريق له لأنه رضى بالضرر ، وكذلك هذا في سبيل الله إن أمكنه تبديل الماء إلى موضع آخر فهو كالماء أمكنه التطرق في موضع آخر ، فما عرفت الجواب في الطريق فهو جوابك في سبيل الماء .

يقول : يحسب كل ذراع من الملو يذراع من السفل . وكان محمد رضى الله عنه يقول : يقوم كل ذراع من الملو على أن لا سفل له وكل ذراع من السفل على أن لا علوه^(١) ، وبه نأخذ^(٢) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول فى المزارين . إذا كانتا بين قوم فطلبوا قسمتها إن كل دار منها^(٣) يقسم على حدة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقسمان بينهما على الأصلح لأهل . القصة ، فإن كان الأصلح لهم جمع الأنصباء منها لكل واحد من أهلها حتى يحصل نصيب كل واحد منهم فى واحد منها فعمل ذلك ، وإن كان التفريق أصلح فرقت الأنصباء فيها^(٤) وقسمت كل ذراع على حدة ، وبه

(١) وفى الهداية ج ٤ ص ٤٠٢ ثم اختلفا فيها بينهما فى كيفية القصة فأقترح فقال أبو حنيفة : ذراع من سفل بنواحيين من علو ، وقال أبو يوسف ذراع بنواحي . قيل أجاب كل منهم . على عادة أهل عصره وأهل بلد فى تقسيم السفل على الملو واستوايتها وتفضيل السفل مرة . والصلو أخرى . وقيل هو اختلاف معنى ، ووجه قول أبي حنيفة أن منفعة السفل تربو على منفعة الملو بضعه لأثنا . تبقى بعد فوات الملو ومنفعة الملو لا تبقى بعد فوات السفل ، وكذا السفل فيه منفعة البناء والسكى وفى الملو السكى لا غير ؟ إذ لا يمكنه البناء على علوه إلا برضاء صاحب السفل فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفل . ولأبى يوسف أن القصد أصل السكى وما يتساويان فيه ، والمنفعتان متاثلتان لأن لكل واحد منهما أن يفعل ما لا يضر بالآخر على أصله . ولمحمد أن النصفة تختلف باختلاف الحر والبرد بالإضافة إليها فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة . والتفتى اليوم على قول محمد . وقوله لا يفتزلن التضمير . وتفسير قول أبي حنيفة فى مسألة الكتاب أن يحصل بمقابلة مائة ذراع من الملو المجرود ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من البيت الكامل ، لأن الملو مثل نصف السفل ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من السفل ستة وستون وثلاثون ذراع من الملو ومعه ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من الملو ، فبثلث مائة ذراع تساوى مائة من الملو المجرود ، ويحصل بمقابلة مائة ذراع من السفل المجرود من البيت الكامل ستة وستون وثلاث ذراع ، لأن علوه مثل نصف سفل فبثلث مائة ذراع كما ذكرنا . وتفسير قول أبي يوسف أن يحصل بإزاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراع من السفل المجرود أروامة ذراع من الملو المجرود ، لأن السفل والملو عنده سواء ، فخمسون ذراعاً من البيت الكامل بمئة ذراع خمسون منها سفل وخمسون منها علو .

(٢) فى القضية قال أبو جعفر : وهذا أجود . وفى المرح وهذا أجود الأقوال .

(٣) فى الأصل الأخرى ذراع منها والصلوب أن كل دار منها كما هو فى القضية .

(٤) لأن الذى يأبى الأصلح صنعت فله أن يحجر عليه ويقضى بالأساح ، والمجير على الحر عند أبى يوسف ومحمد جازر وعند أبى حنيفة لا يجوز ، وهذا فرع تلك المسألة ، ولأن كان بين رجلين بيتان متصلان أو منفصلان فانه يصح نصيب كل واحد منهما فى بيت على حدة بالإجماع ، ولأن كان بينهما متزلان إن كانا متصلين فهما كاليقين ، وإن كانا منفصلين فهما كالفارين . اهـ من المرح . قلت : وايتداً الشارح كتاب القصة بهذه المسألة .

تأخذ . ولو اختلفوا في مقدار الطريق التي ترفع من الدار بينهم رقت الطريق بينهم على سعة باب الدار^(١) . ولا يقسم الخائط ولا ثوب بين مالكيه إلا بتراضيهما بذلك وانفاهما عليه . ولا ينبغي^(٢) للقاسم أن يقسم في شيء مما ذكرنا برد بشرطه لبعض أهل القسمة على بقيتهم ما قدر على ذلك^(٣) . ولا ينبغي له أن يجمع نصيب بعضهم مع نصيب غيره منهم إلا بانفاهما على ذلك^(٤) . ولا ينبغي له أن يقسمها بينهم حتى يقومها ذراعاً ذراعاً على ما يتناهى إليه كل ذراع منها من شارع ومن غامض ، ثم يصورها صورة ، ثم يقرع بينهم عليها . وينبغي له أن يحرق ما يحاول قسمته بين أهله من الدور والعتار

(١) ولذا اختلفوا في الطريق التي يرفع بينهم فانه يرفع بمقدار سعة الباب لأن ما يرفع في الباب يرفع في الطريق وما لا يرفع في الباب لا يرفع في الطريق . وقلقه ترفع سعة الباب . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « اذرعوا الطريق سباً ثم ابثوا » كان ذلك في أوقام بأعيانهم رأى الصلاح لهم في ذلك ولم يكن ذلك بأمر لازم له من المرح . قلت هذا الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة وابن عباس والترمذي عن أبي هريرة وليس فيه زيادة « ثم ابثوا » . وذكر الإمام محمد في كتاب العرب من الأصل : وقد بلغنا عن هكامة أثر يرضه « إذا تشاجر القوم في الطريق جعل سبعة أذرع » ولا تأخذ به ؛ لأننا لا ندرى أحق هذا الحديث أم لا ، ولو لم أنه حتى أخذنا به . وقال الإمام السرخسي في شرح هذا القول من ميسوطه ج ٢٣ ص ٢٠٣ ومعنى هذا أنه أثر شاذ فنيا يحتاج الخامس والخامس إلى معرفته ، وقد ظهر عمل الناس بخلافه ، فان الصحابة رضي الله عنهم فتحوا البلاد ولم ينقل من أحد أنه أخذ بهذا الحديث في تقدير الطريق المنسوب إلى الناس بسبعة أذرع ، فترقنا أن الحديث غير صحيح . ولو علم أنه حق وجب الأخذ به لأن ما قدره صاحب المرح عليه الصلاة والسلام بتقدير يجب العمل به ولا يجوز الإعراض عنه بالرأى .

(٢) حرف لا من ولا ينبغي كان سابقاً من الأصل وزيد من القيفية .

(٣) وفي المرح : ولا ينبغي للقاسم أن يقسم شيئاً مما ذكرنا برد شيء . يعترض لبعض أهل القسمة على بعضهم ما قدر . وهذا على وجهين : إما أن يشترط على أحدهما زيادة لفضل نصيبه وبين مقدار الدرام ، أو يقول على أن لأصحاب الفضل مقدار قيمته ، أما إذا ذكر للقدار جاز لأنهم اتراضيا عليه وهو معلوم ، وإن لم يذكر للقدار ولكن ذكر القيفية ، القياس أن لا يجوز لأن هذا بيع بالقيفية وبالقيفية لا يجوز البيع ، وفي الاستحسان يجوز لأنه اشترط شرطاً يوجب الحكم لأن الحكم يوجب رد القيفية في الفضل فالشرط لم يزد إلا تأكيداً .

(٤) وفي المرح والأفضل للقاسم أن يسوى بين الأنصاء بالتعديل والقيفية حتى لا يكون في ذلك جور على البائين ؛ ولا يجمع نصيب بعضهم مع بعض إلا بالرضا ؛ لأنه يحتاج إلى القسمة ثانياً يؤدي إلى الضرر بالرضا شرط .

على أقل أنصباؤه أهله فيه ثم يقرع بين أهل القصة^(١) بعد أن يبين لهم أن من خرج سهمه أولا أعطاه جزاء من الدار من الجانب السكنا منها ثم ما يليه حتى يستوفى حقه ثم يفعل ذلك بهم واحداً واحداً حتى يستوفى أجزاءهم كلها كذلك^(٢). ومن أصابه في قسمته حجرة سفلا وعلوا^(٣) من دار فأراد أن يفتح في حائطها بابا من حجرة له سواها في دار أخرى ليطرق من تلك الحجرة في هذه الدار لم يمنع مما يفعله في حائطه^(٤) ثم ينظر ، فإن كان ساكن الحجرة في واحد لم يمنع من التطرق في هذه الدار ، وإن كان ساكن الحجرة التي من وراء هذه الدار غير ساكن الحجرة التي وقعت له من هذه الدار لم يغفل بينه وبين ذلك^(٥). ومن ادعى غلطاً من أهل القصة أوحيقاً من بدد وقوع القصة وأنكر ذلك أصحابه^(٦) سئل البيهقي على ذلك ، فإن أقام بيته عليه فسخت

(١) لتطيل الأناض - والفرعة ليست بواجبة ، وهذا كما ذكرنا في القصة بين النساء أنه يقرع لبدية ، وفي الخروج إلى السفر يقرع بينهم تطليبا لقولهم ، وعند القاضي يقرع (كذا) وبالإجماع لا يقرع بالفرعة في النسب ، وفي الحق لا يقرع عندنا ، وعند القاضي يقرع حكما . اهـ الصرح .
(٢) وفي الصرح : وإذا أقرع بينهم في القصة ينبغي أن يقول كل من خرجت فرعته أولا أعطيته من هذا الجانب ، والذى يليه في الخروج أعطيته بحيث نصيب الأول ، ولكل واحد أن يرجع عن هذا ، سواء خرجت له الفرعة أو لم تخرج مادام الباقي اثنين ، فإذا خرج السكنا وبقي الواحد فقد تغير نصيب الباقي فليس لواحد أن يرجع -

(٣) وفي القصة سفلا وعلوا -

(٤) لأنه تصرف في ملك نفسه . شرح .

(٥) وفي الصرح : ولو كان اثنين فليس لسكن تلك الدار أن يطرق في هذه الدار ؛ لأنه لاحق له في هذه الدار ، وليس هذا كغير خاص بين أقوام فأراد أحدهم أن يفتح في أعلى التهر يمنع من ذلك ؛ لأنه أكثر أخذاً لتمامه فيؤدي إلى الضرر بالباقيين فيمنع ، ولأن حاق التهر مشترك بينهم فلا يجوز التصرف في الملك المشترك إلا بإرضاء منهم . قلت : وكان في الأصلين لم يحمل بالجاء والصواب بالجاء المجبة كما وضع من الصرح الذي ذكرناه .

(٦) وفي الصرح : فهذا على ثلاثة أوجه : في وجه لا يلتفت إلى قوله ، ووجه يتصلان ، وفي وجه نسأل منه البيهقي . أما الذي لا يلتفت إلى قوله إذا ادعى الغلط في القوم فقال نصيب قبته خمسة وقد قوم بألف ونصيب صاحبه قبته ألفان وقد قوم بألف فهذا لا يلتفت إلى قوله إذا كانت القصة قصة رضا ؛ لأنه بالغ عاقل حر باع ما يماوى ألفا بخمسة فيجوز ولا رجوع فيه ؛ لأن القصة مبادلة كالبيع ، وإن كانت القصة قصة إجبار فإنه يقوم ثانيا إذا كان مدعى الغلط هو الجائر عليه ، وإن كان مدعى الغلط هو الذي طلب القصة لا يلتفت إليه . وأما الوجه الذي يتصلان ويترادان القصة إذا ادعى الغلط في النصيب فقال نصيب كان الثلثين أو النصف وإنما وصل إلى أهل من =

القصة ثم استؤنفت إن طلب ذلك أهلها . وإذا كانت النعم بين جماعة فطلب بعضهم قسمتها قسمت ، وكذلك الإبل والبقر والبواب والكتيب والحنطة والشحير . وأما الرقيق فإن أيا حفيضة رضى الله عنه كان لا يقسم الرقيق . وقيل أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقسم الرقيق كما يقسم ما سواه ، وبه نأخذ . وإن كان مع الرقيق سواه من ثياب أو غيرها قسم ذلك كله بينهم وأدخل فيه الرقيق في قولهم جميعا . ولا بأس بالقسمة بشرط اختيار فيها كما يشترط في البيعات^(١) ولا شفعة في قسمة ولا خيار رؤية^(٢) . ولأبي الصغير ووصى اليتيم أن يقاسما على الصغير واليتيم . والجد أبو الأثر في ذلك إذا لم يكن أب ولا وصى أب كالأب . ووصى الجد في ذلك إذا لم يكن وصى أب

== ذلك فإنها يصحان وإن أراد أن القسمة ؟ لأن تحت القسمة مبادلة فأشبهت البيع . وأما الوجه الذى سأل منه البينة : إذا ادعى النصب فقال هذا نصيبى ولكن قس صاحبى فهذا دعوى مستأنفة فإن أدام البينة ولا يحصل التكرار ، هذا كله إذا لم يقر بالاستيفاء ، أما إذا كان أقر بالاستيفاء ثم ادعى الخطأ فإنه لا يلتفت إلى قوله إلا في دعوى النصب .

(١) لأن القسمة مبادلة فأشبهت البيع فيجوز فيها الخيار كما يجوز في البيع ثلاثة أيام أو دونها ، وزيادة على الثلاثة لا يجوز عد أبي حنيفة . وعند أبي يوسف ومحمد يجوز إذا كان معلوما أم العرق . (٢) قوله : ولا خيار رؤية ، روى بروايتين روى لا خيار رؤية بالخلف وروى لا خيار بالنصب . أما الشفعة ملائمة ؛ لأن الدار إذا قسمت فأخذ أحدها نصيبه والآخر نصيبه فكل واحد ما قبض نصفه ملكه ونصفه الآخر أخذ بإزاء ما ترك فيكون شريكا والصريك إذا اشترى نصيب شريكه لاشفعة للجار (فيه) ؛ لأن الصريك أولى من الخليط والجار ؛ لأن الصريك وإن اشترى صار كانه أحد بالشفعة ، لأن كل من اشترى أو اشترى له ناله الشفعة . وأما قولنا ولا خيار رؤية بالنصب فهذا علق (لا) ثبتت في القسمة خيار رؤية ؛ لأنهما إذا اقتسما دارا لم يرهما أحدهما فله الخيار إذا رآها . وذكر في كتاب القسمة في بعض الروايات إذا كانت قسمة لإجبار فله خيار الرؤية ؛ لأن لقلعى أن يترمه شاء أو أبى ، وإن كانت قسمة رضا طيس له خيار رؤية ، فعلى الرواية بالنصب يرجع إلى إذا كانت القسمة قسمة (رضا) ، وإن كانت الرواية بالخلف لا شفعة في خيار رؤية ، وهو أنه إذا اشترى دارا فسلم الجميع الشفعة ثم له رد الدار بخيار الرؤية فأراد الشفع الشفعة وهو برد بخيار رؤية أو بخيار شرط ، بعد القبض أو قبله بقضاء أو بغير قضاء ، أو برد بالقبض قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء ، فهذا كله فسخ لا ثبتت الشفعة . وإن عادت بملك جديد ثبتت الشفعة كالد بالقبض سد القبض غير قضاء ، أو بإفالة إذا أقر اشترى والبائع بأن البيع بات في (الإفالة أو) أقر البائع (بخيار البيع) للشترى فردها ، فهذا كله عود بملك جديد ثبتت الشفعة الشفعة ، والله أعلم . المرح . قلت : وكان في الأصل ولا خيار رؤية ، والصواب ولا خيار رؤية كما هو في القضيصة وكما فهم من المرح .

كوصى الأب^(١). وإذا كانت الدار بين رجلين نصفين فلتصليهما سائداً أحدهما الثلث من مقدمها وقيمتها ستمائة درهم وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمتها ستمائة درهم ثم استحق نصف ما في يدي صاحب المقدم فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال في ذلك : يرجع صاحب المقدم على صاحب المؤخر بربع ما في يده وإن شاء أبطل القسمة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يرد ما بقى في يده^(٢) ويبطل القسمة ويكون ما بقى من الدار بينهما نصفين^(٣) ، وبه تأخذ . وإذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها فإن لشريكه أن يبطل بيعه ؛ لأن في ذلك ضرراً عليه ؛ ألا ترى أنه قد كان من حقه جمع نصيبه له من الدار في حين واحد منها ، وأنه إن لم [يبطل]^(٤) هذا

(١) الأصل في هذا أن كل من له ولاية البيع فله ولاية القسمة ؛ لأن في القسمة مبادلة مال بـ مال كالبيع ، ووصيه (الأب) والجد ووصيه والفاضى ومن نصب الفاضى لم ولاية بيع مال الصغير فله ولاية قسمة ماله ، ووصى الأم والم لم ولاية البيع فليس لم ولاية القسمة - وأما وصى المكاتب إذا مات عن وفاة كوصى الأم ووصى الأم لا يجوز بيعه فلا يجوز قسمة . وذكر في رواية القسمة وأجاز قسمة وصى المكاتب فيكون دليل جواز بيعه . اه من الفرح .

(٢) كذا في القبية وكان في الأصل في يدها .

(٣) هذه المسألة على ثلاثة وجوه : أولها إذا استحق نصف الدار مشاعاً فإنه يبطل القسمة لحق المستحق ؛ لأننا لو قلنا بأنه لا يبطل القسمة لاحتاج إلى القسمة لما في يدي كل واحد فيتفرق عليه نصيبه يؤدي إلى الضرر والضرر متى بالتجزئ تبطل القسمة لحقه . وثانيها فإنه لو استحق نصف ما في يدي أحدهما معلوماً مقسوماً فله المستحق عليه خيار لأن شاء أبطل القسمة لعدم رضا ؛ لأنه تفرقت عليه الصفة لأنه استحق بعض المقود عليه ، والاتفاص في الأعيان عيب واليب يوجب الخيار ، وإن شاء لم يبطل القسمة ويرجع على صاحبه برسم ما في يده ، لأنه لو استحق جميع ما في يده لكان يرجع بنصف ما في يدي شريكه ، فإذا استحق النصف يرجع بربع ما في يدي صاحبه اختيار الجزء بالكل ، وقالتها إذا استحق ما في يدي أحدهما مشاعاً فهو عند أبي حنيفة مأخوذ كالأمر لو استحق نصف ما في يده معلوماً ، وفي قول أبي يوسف ومحمد تبطل القسمة كما لو استحق عليه مشاعاً ، وهذا الوجه هو ما ذكره في الكتاب . اه ملتصقاً من الفرح .

(٤) لفظ يبطل ساقط من اللسنتين ، ويدل على بطله عبارة الفرح حيث قال : فإن أجاز شريكه حاز والبيت للمشتري والباقي بينهما ، وإن لم يجز بطل البيع ولا يجوز في حق البائع ؛ لأننا لو قلنا بأنه يجوز يؤدي إلى الضرر بالعريك ، لأنه يبيع موضعاً آخر من آخر حتى يجعل له حصرت شريكاً فيحتاج إلى القسمة مع كل واحد فيتفرق عليه نصيبه فيضرر والضرر متى ؛ فهذا ما أبتناه بين الرابين .

البيع يفرق عليه نصيبه^(١) . ولو كانت ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشبهه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من غنائه أو من ثوب أو مما سوى ذلك منها لم يكن لشريكه أن يبطل ذلك عليه في رواية محمد بن فضال رضي الله عنه ، وكان له أن يبطل ذلك عليه في رواية الحسن رضي الله عنه^(٢) ، وبه نأخذ^(٣) . ومن كانت بينه وبين رجل دار فأقر ببيت منها لرجل وأنكر فلك صاحب قسمت الدار بين الشريكين ، فإن وقع البيت في نصيب المقر دفع إلى المقر له ، وإن وقع في نصيب المنكر قسم ما أصاب المقر بالقسم بين المقر وبين المقر له ؛ يضرب فيه المقر له بذرع البيت ، ويضرب فيه المقر بذرع نصف الدار بصد البيت ، فيكون لكل واحد منهما من ذلك ما أصابه منه^(٤) .

(١) وزاد الشارح فرما فقال : وكذلك لو باع ذراعا من الأرض ، أو مكاء مملوفاً ، وكذلك لو باع نصيبه من بيت منها فله أن يبطله كما ذكرنا من اعتبار الضرر ، ولو باع النصف فقال بمت النصف ، أو قال بمت نصبي المنصرف إلى نصيبه فيجوز .

(٢) وفي المرح : وفي رواية حسن بن زياد : هذا البيت سواء ، وهذا اختيار الطحاوي وذكر ابتداء المسألة هكذا : ولو كان عيدين رجلين ، أو ثياب ، أو ذيل ، أو بقرة أو نحوها .

(٣) وفي القضية : قال أبو جعفر : هكذا قال الحسن .

(٤) وفي المرح : ويضرب المقر بنصف ذراع الدار ، مكان بذرع نصف الدار بصد البيت ، وذكر الخلاف فقال : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعلى قول محمد يضرب المقر كما قال ، ويضرب المقر له بنصف ذراع البيت لأبهيمة . ثم قال : ويان هذا هو أن يجعل جميع ذراع الدار مائة وذراع البيت عشرة ، فالدار تقسم بينهما نصيبين ، ثم ما أصاب المقر يجعل على خمس وخمسون ، لحق المقر خمسة وأربعون وحق المقر له عشرة وجميع الحقيقتين خمسة وخمسون ، فيجعل كل خمسة بينهما فيقسم أحد عشر سهماً سهبان للمقر له وستة أسهم للمقر . ومحمد يقول : يقسم على عشرة أسهم لأن المقر له يضرب بخمسة أذرع لما وقع البيت في نصيب الآخر فنصفه له بحق الملك والنصف الآخر يبدل ، والمقر لا يترك نصيب البيت وأخذ بدل ذلك يضرب بذرع النصف من البيت في بدله إلا أنها لا هذا أن لو تعلق الإقرار بنصيبه وهنا كان موثوقاً لامتلاكه بينه ، (و) الدليل على هذا أنه لا يلزمه قيمته وإن شاركه في بدله فإن أن الإقرار وقع موقوفاً إما في العين ولما في القدر من البدل فذلك يضرب بذرع جميعه ، ثم قال : هذا إذا كان الإقرار في شيء . يحتمل القصة كالدار ونحوها ، وإن كان في شيء لا يحتمل القصة كخام بين رجلين أقر أحدهما بيت منه بينه لرجل وأنكر شريكه فإنه يلزمه نصف ذلك والقصة ههنا لا تتحقق فلم يقر إلا بالقصة ؛ لأن الإقرار بين لا يقدح تسليمه إقراراً ببدله وحى القصة ، وكذلك لو أقر بمجمع في الدار فيلزمه نصف قيمه ما أقر ، وهذا لا يشبه الدار لأن الدار يمكن قسمتها فلم يقر بالعين في حال تمسك تسليم العين فذلك لا يلزمه .

كتاب المأذون له في التجارة

قال أبو حنيفة : وجائز للرجل أن يأذن لعبده ولأمنه ، بالبيع كالأب أو غير
 بالبيع ، في التجارة بعد أن يكون الذي ليس يبالغ منهما بمثل التجارة ويعرف
 البيع والشراء . ومن أذن لماله في خاص من التجارات كان بذلك مأذوناً له
 في جميع التجارات ، وكذلك لو أذن له أن يعمل في الخياطين ، كان بذلك
 مأذوناً له في التجارة كلها . ولو قال له : اذهب فاشتر ثوباً من فلان فاطمعه
 قميصاً ، أو اشتر من فلان طمما فكله ، أو اشتر لي الحاء بدرم ، لم يكن بشيء .
 من هذا مأذوناً له في التجارة . ولو دفع إليه حماراً أو رواية ^(١) قال
 له : استق الماء في هذه الرواية على هذا الحمار ثم يمه ، أو دفع إليه حماراً
 فقال له : اقل عليه كذا وكذا بالأجر ، كان بذلك مأذوناً له في التجارة ،
 وسواء أشهد بذلك على نفسه أو لم يشهد ^(٢) . ومن رأى عبده يشتري ويبيع
 كما يشتري المأذون لم في التجارة فسكت عنه فلم ينهه كان ذلك إذناً منه له
 في التجارة ، ولا يكون للسكوت حكم في شيء من الأشياء إلا في هذا ،
 وفيما ذكرناه من أمر البكر في التزويج في كتاب الفلاح من كتابنا هذا ،

(١) في الغرب : الرواية المزادة من ثلاثة جلود ، ومنها قوله : اشترى رواية فيها ماء ،
 وشق رواية لرجل ، وفي السير طفروا بروايا فيها ماء . وأصلها بئر السقاء ، لأنه يروى للماء
 أي يحملة .

(٢) وفي المصريح : وكذلك لو أذن له في التجارة في نوع خاص يكون مأذوناً في الأنواع كلها
 لأن التجارة سلسلة الأجزاء مشبكة الأجزاء والإذن في النوع يكون إذناً في جميع الأنواع ، وهذا
 عندنا ، وعند القاضى يكون إذناً في ذلك النوع خاصة ، وعند زمر يكون إذناً في ذلك النوع
 خصوصاً وفي نواصيه وعمومه ولا يكون في جميع الأنواع مأذوناً . ومن أذن له في عقد مكرر يكون
 إذناً في التجارة ، كما لو قال : اذهب واشتر ثوباً لأبيي فهذا إذن في التجارة . ولو قال : اذهب
 واشتر طمماً لتأكله أو ثوباً لتلبسه أو ثوباً للأهل فهذا استخدام وليس بإذن في التجارة ، لأننا لو جئنا
 هذا إذناً في التجارة لنقاعد الناس من الاستخدام وينحى الاعتناء من النعمان فتضيق الأمر وما ساق
 الأمر به الصبح حكمه . والإذن في الإجارة إذن في التجارة . كما لو دفع حماراً فقال : اقل عليه كذا
 وكذا بالأجرة . والإذن في التجارة يكون إذناً في الإجارة أيضاً .

وفي الشفعة إذا علمها الشفيع فسكت عنها على ما ذكرناه في كتاب الشفعة من كتابنا هذا^(١) ، وفي الغلام يباع بمحضره وبطله بذلك ثم يقال له قم مع مولائك فيقوم فذلك إقرار منه بالرق^(٢) ، وفي الرجل يبيع الشيء بالثمن الحلال فيكون له حبه حتى يرى مشتريه من ثمنه قبضه مشتريه وهو يراه ولا ينهيه^(٣) فذلك إذن منه له في قبضه^(٤) . وليس للمأذون^(٥) له في التجارة ولا للمكاتب أن يقرضا ؛ لأن القرض معروف^(٦) . ومن قدم من المييد مصرأ من الأمصار غداً كر أن مولاه قد أذن له في التجارة وسع الناس أن يبيعوه ويكون حكمه حكم المأذون له في التجارة^(٧) ، غير أنه لا يباع في ديونه حتى يحضر مولاه فيقر يأذنه له في التجارة . ومن أذن لعبده في التجارة يوماً أو شهراً أو سنة كان بذلك مأذوناً له في التجارة أبداً كالمأذون له فيها لا إلى وقت . وللولي أن يحجر على عبده للمأذون له في التجارة غير أنه لا يكون حجرة عليه حجرة إلا في جمع

(١) زاد الفارح فقال : والرابع إذا وهب أو تصدق قبض للوهاب له أو التصديق عليه بمحضره الوهاب فسكت يكون ذلك إذا له بالقبض ، والخامس إذا باع يما فاسداً قبض المقرئ فسكت البائع لم ينهه يكون إذا له في القبض .

(٢) وفي الفرج : وكذلك رجل مجهول النسب إذا باعه رجل بمحضره فقال له قم فاذهب مع مولائك فقام فسكت يكون إقراراً منه بالرق حتى لو أنكر الرق بعد ذلك لا يلتفت إلى قوله .

(٣) كان في الأصل فلا ينهيه والأنسب ما في النسخة ولا ينهيه .

(٤) وفي الفرج : وله حق الاسترداد في ظاهر الرواية ، وفي رواية الطحاوي يكون ذلك إذا له بالنفس قياساً على العقد الفاسد .

(٥) كان في الأصل للمأذون له والصواب ما في النسخة للمأذون له .

(٦) وفي الفرج : وليس للمأذون له في التجارة أن يقرض وأن يهب ؛ لأنه تبرع وتبرعاته لا تجوز ، وكذلك ليس له أن يكفل بالنفس ولا بالمال كالمكاتب سواء إلا أن يأذن له مولاه بذلك جاز له أن يفعل ، وما ذكرنا إذا لم يكن عليه دين ، وإن كان عليه دين لا يجوز وإن أذن له بذلك . وإن كفل لا يؤاخذ للحال ، وسد الحرية يؤاخذ إن كان وقت السكينة كبيراً ، وإن كان صغيراً لا يؤاخذ ؛ لأن الصغير غير مؤاخذ بأقواله وإنما يؤاخذ بأفعاله كالإستهلاك ونحوه .

(٧) اعلم بأن إخبار الخبير على ثلاثة أنواع : خبر في البينة ، وخبر في الشهادة ، وخبر في المعاملة . أما الخبر في باب البينة فيشترط فيه العدالة دون المدد ، وأما الشهادة فيشترط فيها العدالة والمدد . (أما) في باب المعاملات فلا يشترط العدالة والمدد ؛ لأنه لو اشترط لضايق الأمر على الناس ؛ لأن المعاملة إنما تجرى في أيدي الوكلاء والأجراء والمييد ولا يكون كلهم عدولاً يؤدى إلى الضيق والضرر وكل ما ضاق فيه الأمر اتسع حكمه . اهـ الفرج .

من أهل سوقه . وإذا قال له : إذا جاء غد فقد خيلت عليك لم يكن هذا حجراً في يومه ذلك ولا في غده . وإذا وجب على المأذون له في التجارة ديون خطلب غراموه يبيع فيها بابه^(١) القاضي لم فيها قضاءهم عنه من ديونهم ، فإن فضلت لهم منها فضلة كانت على العبد إذا أعتق^(٢) ومن أذن لأتمته في التجارة قولت ولداً من غير مولاه ، أو قشت عيها فوجب أرشها على عاقبتها وعليها دين كان ذلك مصروفاً في دينها ، وإن لم يكن عليها دين كان ذلك لمولاه خارجاً من تجارتها ، وإن لحقها دين بعد ذلك لم يكن لفرمائها على ولدها ولا على أرشها سبيل وهما لمولاه . وإن وهبت لها هبة وعليها دين [صرفت في دينها وإن لم يكن عليها دين] كان لمولاه أخذها ، فإن لم يأخذها حتى لحقها دين حشرت في قضاء دينها^(٣) . ومن أعتق عبده وعليه دين كان لفرمائه أن يضمونه الأهل من قيمته ومن الدين^(٤) ويتبعون العبد ما بقى من ديونهم ، وإن شادوا

(١) كان في الأصل قباضه والصواب ما في الفيضية بابه .

(٢) وفي العرح : فإنه يباع كسبه في الدين فما فضل على الدين يكون للمولى فإن فضل على الكسب فإنه يباع ربة العبد في الدين عندما ، وعند القاضي لا يباع الربة في الدين ، وعندما يباع إلا إذا قضى المولى الدين فإن لم يقض المولى فيقتضد يباع وينتقل حقهم من الدين إلى الثمن ، فإن حصل الثمن على الدين فالفضل للمولى ، وإن فضل الدين على الثمن فالمولى لا يطالب بالفضل والعبد (أيضاً) ولكن يقع بعد المتاق .

(٣) اعلم بأن الولد إذا كان سد لحوق الدين يباع في الدين بخلاف ولد الجانية لأنه لا يدخل في الجانية ، والفرق بينهما أن الدين أقوى من الجانية ، ألا ترى أن الجانية لا تطالب بعد الحق أو الخروج من ملك السيد والدين (يطالب) به بعد الحرية ويدور أينما دارت الرقة ؟ ألا ترى أن الولد لا يدخل في جناية توجب المقوية فلا يدخل في جناية توجب الدفع أو القداء ؟ هذا إذا كانت ولدت بعد لحوق الدين ، فإن ولدت قبل الدين فإن الولد لا يدخل في الدين ، لأنها حين ولدت لم يكن في ربتها لأحد حق موقع الولد في يد المولى فصار ككسب أخذه للمولى قبل لحوق الدين فانه لا يثبت للفرماء به حق وليس هذا كالكسب والغبة والصدقة إذا كانت قبل لحوق الدين فلم يأخذ المولى منه حتى لحق الدين فإن ذلك يكون للفرماء ، وذلك لأن الولد بمنزلة الرقة - ألا ترى أنه لا يجوز تصرفاته في الولد كما لا يجوز تصرفها في ربتها فصار ذلك باقياً في ملك المولى قبل أن يصلى به حق الفرماء وأما الكسب جازر تصرفها فيه فما لم يأخذ المولى لا ينتقل حق الفرماء عنه فقبل الأخذ إذا لحق الدين كانوا هم أولى به من المولى - اهـ من العرح .

(٤) لأنه كان غيراً بين الدفع في الدين وبين القداء ، فبالحق حبس الرقة عند نفسه فيفرم القيمة لهم ، سواء كان طالماً بالدين أو غير عالم ، بخلاف الجانية أن العبد إذا جنى ما عتبه للمولى

اتبعوا العبد بدوئتهم كلها وتركوا للمولى فلم يضمنوه شيئاً ، ولم يمد اختيارهم وجهاً من هذين الوجهين أن يرجعوا إلى الوجه الآخر فيطلوبوه ، وإن اختار بعضهم اتباع للمولى واختار بعضهم اتباع العبد كان لمن اختار منهم اتباع العبد أن يقيمه بجميع دينه^(١) وكان لمن اختار منهم اتباع للمولى أخذ جميع القيمة بدينه إذا كان دينه يملئها^(٢) . وإن لم يمتق العبد ولكنه ذر به كان لفرائه أن يضمنوا للمولى قيمته إلا أن يكون دينهم أقل منها ، فإن ضمنوا القيمة لم يكن لهم اتباع العبد بشيء من بقية دينهم حتى يمتق ، وليس لهم بعد اختيارهم اتباع للمولى بالقيمة أن يتبعوا العبد بشيء من دينهم مادام عبداً ، وأى الوجهين ما اختاروا من اتباع العبد أو من اتباع للمولى لم يكن لهم بعد ذلك تركه وطلب الوجه الآخر^(٣) . وإن اختار بعضهم اتباع للمولى واختار بعضهم اتباع العبد لم يكن

مستأن كان علماً بالجنابة يصير مختاراً للقاء ، وإن كان غير عالم بزمه قدر القيمة لا غير ، لأن الضمان واجب على المولى بالجنابة إلا أنه كان يضمن عنه بالفتح ، فيالتمى بطلن حق الدفع فصار مختاراً للقاء فإذا كان علماً ، وأما الذين قايت في ذمة العبد إلا أن للمولى أجل حق البيع ، ولو باع لا يكون البيع إلا بقدر القيمة ؛ لأنه في الظاهر لا يشترى بأكثر من القيمة فذلك لزمته القيمة في مسألتنا هذه . فإذا اختاروا اتباع للمولى لا يكون في ذلك إبراء للعبد ، ولو اتبعوا العبد لا يكون ذلك إبراء للمولى بخلاف التناصب وجانب التناصب إذا اختار تضمن أحدهما اعطى حق من الآخر ، لأن الحق هناك وجب على كل واحد منهما بطريق الأمارة وفي تضمن أحدهما تخليك للنصوب منه فبعد التخليك لا يملك الرجوع منه ؛ وأما هاتان القادرتين وجب على العبد إلا أنه وجب على المولى على سبيل الكفالة عنه ؛ لذا ليس في هذا التضمن تخليك للدين من المولى حيث أنه كالتكفيل ، ومن طلب التكفيل أو المكفول عنه لا يكون في ذلك إبراء الآخر فذلك افتراء . اهـ الصرح .

(١) لأن الدين عليه . شرح .

(٢) والذي اتبع للمولى يأخذ منه جميع حقه إذا كان مثل القيمة وما يأخذون من المولى يكون بينهم بالعركة وإن لم يكن أصل الدين بالعركة لأنه ثبت حقه في الثبوت بصارته كالتكفيل بينهم ، وما يأخذ من العبد لا يكون بينهم بالعركة إلا إذا كان أصل الدين بالعركة . اهـ من الصرح .

(٣) وفي لعمرك : واختار أحدهما إبراء الآخر لأن المبرر كسبه يكون للعبد فكان تحت التضمن تخليك وفي التناقص لا يكون كسبه السيد فلم يكن تحت التضمن تخليك فذلك افتراء . ومرتق آخر بين هذا وبين الحق : أن ما يأخذونه من المدين يكون بينهم بالعركة وفي التناقص لا يكون ، وإنما كان كذلك لأن هذا كسب المدين وليس له أن يقضى عراً دون غريم ، وأما الملقى منه أن يقضى عراً دون غريم . وفرق آخر بين التدبير والتناقص : أنه إذا اختار بعضهم اتباع للمولى فإنه يأخذ من المولى قدر حصته أن لو اتبعوه جميعاً كما كان نصيبه ، وفي التناقص يأخذ جميع القيمة ، فوقع الفرق بين التدبير والتناقص في ثلاثة مواضع .

لمن اخذت اطلع للمولى بأن يقيه من قيمة العبد إلا بقدر حصة منه في التبرع
هو وسائر التبرعات . ولا يكون العبد مجبوراً عليه بتدبير مولاه إلا .
ولو كانت أمة فأولدها كانت بذلك مجبوراً عليها في الاستعصان
لا في القياس^(١) . وإن صار في يد المأذون له في التجارة عید من تجارتها
فأعتقه مولاه ولادین علیه فعتقه جائز^(٢) وقد أخرجه من تجارة عبده ؛
وإن كان عليه دين فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : عتقه باطل ،
ثم رجع فقال : إن كان [الدين] الذي عليه يحيط بقيمته وقيمة عبده الذي أعتقه
مولاه وبما فيه يده سوى ذلك فعتقه باطل ، وإن كان الدين أقل من ذلك
كان عتقه جائزاً ، وكان عليه لعبده ضمان قيمة عبده الذي أعتقه^(٣) . وقال
أبيوسف ومحمد رضى الله عنهما : عتق المولى في هذا كله جائز وعليه ضمان
قيمة العبد الممتق لعبده للمأذون له في التجارة ، وبه تأخذ . ومن أذن لعبده

(١) وما عرفت الجواب في التدبير فهو جوابك في الاستيلاء إلا في فصل واحد وهو أنه بالتدبير
لا يصير مجبوراً وبالإستيلاء تصير مجبورة ، والقياس أن لا يكون حبراً كالتدبير سواء ، لأنه
يجوز الإذن بعد الاستيلاء فورود الاستيلاء لا يرفع الإذن ولكن في الاستعصان تصير مجبوراً
(عليها) لأنه لما استولفها فقد حصلها من الخروج والبروز فصولت مجبورة من جهة دلالة
الحال . اهـ من المصريح .

(٢) وإن كان الدين غير مستغرق فكذلك أيضاً ولكن يهرم القيمة لتبرع العبد ، لأنه ألتف
عليهم كسه . وذكر في الجامع الصغير العبد المأذون إن اشترى عبداً وقيمه ألف درهم وطى العبد
ألف درهم فأعتق المولى عد عبده يجوز ولم يجعل ذلك ديناً مستغرقاً ، والمستغرق أن لا يكون بإذنه
موصى ، وأما إذا كان الدين مستغرقاً كسب العبد وقيمه فذلك مستغرق بحيث إن أعتق عبده
لا يجوز عد أبي حنيفة إلا أنه إذا سقط الدين نفذ العتق . اهـ من المصريح .

(٣) وكذلك هذا في الوارث إذا أعتق عبداً من التركة وطى الميت دين إن كان مستغرقاً لا ينفذ
عنه وإن كان غير مستغرق قال أبو حنيفة أولاً : لا ينفذ عتقه ، وكذلك كان يقول في العبد إذا
كان الدين غير مستغرق لا ينفذ عتقه في عید عبده إلا أنه رجع وقال : ينفذ إلا إذا كان مستغرقاً
لا ينفذ ، ولكن إذا سقط حق التبرع أو باعوه فلكه نفذ ذلك العتق بالإجماع ، وكذلك للموصى
له إذا أعتق العبد الموصى به وطى الميت دين مستغرق لا ينفذ ، ولكن إذا ملك بعد ذلك نفذ بالإجماع .
وكذلك على قول أبي حنيفة : للرند إذا أعتق عبده لا ينفذ ، ولكن إذا أسلم بعد ذلك وعاد إلى
دار الإسلام سلمنا نفذ العتق . اهـ من المصريح .

في التجارة قبايع عبداً ثم حط من شئنه لسبب فيه كما يحط التجار كان جائزاً^(١). ومن باع عبده وعليه دين فتممائه بإبطال بيعه ، وإن باعه وسله إلى ميتاته منه ثم غاب فلا خصومة بين الترماء وبين المبتاع في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما^(٢) ، وبه تأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : هو خصم لهم^(٣) ويقضى لهم في بيع العبد ما كان يقضى به لهم منه^(٤) لو كان مولاه حاضراً ، وهذا إذا كانت الديون حالة ، فإن كانت آجلة فإن محمداً رضى الله عنه روى في المأذون الكبير أنه ليس للترماء سبيل إلى إبطال بيع المولى^(٥) ، فإذا حلت ديونهم كان لهم تضمين المولى قيمة العبد إذا كان دينهم^(٦) يبلغها . وقال محمد رضى الله عنه بعد ذلك في نوادره : إن للترماء إبطال بيعه بدينهم الآجل ، كما يكون لهم إبطاله بدينهم العاجل^(٧) ، وبه تأخذ . وإقرار المأذون له بالديون والتصوب واستهلاك الودائع والمواري والجنايات في الأموال التي لو صحت عليه بيع فيها ، جائز^(٨) . وإن قتل المأذون له في التجارة رجلاً خطأ قبل لمولاه ادقسه إلى

-
- (١) وفي الفرج : وللمأذون له أن يبيع بما عز وهان ، وبأى شئ كان عند أبي حنيفة ، وعندنا يبيع على المروء ، وهذا كله حالة القدر . وأما الحط فلا يجوز به القدر بالإجماع قل أو أكثر ، إلا إذا كان الحط لأجل الدين فيجوز بالإجماع .
(٢) لأنه يحتاج إلى إثبات الدين أولاً ثم يبيعه القاضي وهو ليس خصم في إثبات الدين على المولى وإقراره عليه لا يتخذ . اهـ من الفرج .
(٣) لأنه يدعي ملك الرقبة لنفسه وهو المانع لهم عنه فلم يحس المحسومة . اهـ الفرج .
(٤) وفي القضيعة بما كان يقضى لهم .
(٥) لأنه انقضت المطالبة للحال . اهـ الفرج .
(٦) وفي القضيعة ديونهم تبلغها .
(٧) لأن الدين ثامت وأخير المطالبة لا يوجب سقوط الدين ، ألا ترى أن من كان عليه دين مؤجل فلاه يمتنع وجوب الرقبة كالدين الذي ثبت حالا . اهـ من الفرج .
(٨) وفي الفرج : العبد المحجور . وتأخذ بأقواله غير مؤاخذه بأقواله إلا إذا كان بما إلى نفسه كالخصم وحده أو وحده الفرج وحده القدر ، يصبح لإقراره ، إلى أن قال : والإقرار بمجنانية عوجب الدعوى أو النداء لا يصح محجوراً كان أو مأذوناً . وأما الإقرار بالدين والتصوب أو الإقرار بمن مال لرحل في المحجر فلا يصح ، وكذلك لو أقر باستهلاك المال . وأما في العبد المأذون فإن لإقراره بذلك جائز ويؤخذ للحال ، وللمأذون له إذا أقر بعهر امرأة وسدقه المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ إلا بسد الحرية . وأما إذا أقر باقتراض أمة بالأصم صد أبي حنيفة ومحمد هنا إقرار بأخاية فإنه لا يصح إلا بتدقيق المولى . وعند أبي يوسف هذا إقرار بالمال فيصح .

ولى الجناية أو المذمة بالدية ، فأتى هذين مأفل اتبعه غرماءه بلانهم فباعوه فيه (١) فإن حضر غرماءه وغاب صاحب الجناية (٢) بيع للثراء فى دينهم وبطل بذلك حق صاحب الجناية إذا كان القاضى هو الذى باعه (٣) . وليس للمأذون له أن يكفل بنفس ولا بمال (٤) ، وله أن يأذن لعيده فى التجارة وليس له أن يكتسبهم (٥) ، وليس له أن يزوج عبده ولا أمته فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وأما فى قول أبى يوسف رضى الله عنه فإن له أن يزوج أمته وليس أن يزوج عبده . ومن حجر [على] عبده للمأذون له فى التجارة ثم أقر العبد بعد ذلك بدين وفى يده شيء من كسبه الذى كان اكتسبه فى حال التجارة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : إقراره جائز فى مقدار ما فى يده من كسبه الذى لم يأخذه مولاه منه . وقال : أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا يجوز إقراره على حال (٦) ، وبه نأخذ . والمبدأ للمأذون له

(١) وذلك لأننا لو قلنا بأنه يبيع أولا فى الدين تبطل الجناية ، ولا يؤخذ للمولى بالجناية لأن العبد مبروجه عن (يد) المولى يظهر وقته من الجناية ، ولا تجب على المولى لأن البيع كان بأمر القاضى ، وفى الدفع للمولى الجناية لا يبطل الدين لأن الدين ثابت فى الرقبة وحيا دأوت الرقبة فيقضى صاحب الدين فى يدى أصحاب الجناية فيأخذون قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الجناية فإن فضل الدين يؤخذ العبد سد الحرية فكان فى الدفع توفير الحقين ، فذلك بدىء بالبيع . اه من العرح .

(٢) وفى القضيبة ولى الجناية .

(٣) ولا ضمان على المولى لأنه ماع يأتى القاضى . اه من العرح .

(٤) وفى العرح : وكذلك ليس له أن يكفل بالنفس ولا بالمال كالمكاتب سواء ، إلا أن يأذن له مولاه بذلك جاز له أن يفعل ، وما ذكرنا إذا لم يكن عليه دين ، وإن كان عليه دين لا يجوز كفاؤه وإن أذن له بذلك ، وإن كفل لا يؤخذ له حال وبعد الحرية يؤخذ لأن كان وقت الكفالة كبيرا وإن كان صغيرا لا يؤخذ لأن الصغير غير مؤاخذ بأقواله وإنما يؤخذ بأفعاله كالاستهلاك ونحوه (٥) لأن السكينة أعلى من الإذن ؛ لأنه بعد السكينة لا يملك حجره إلا برضاه ، والذى يحسن مثله أو دونه ولا يتضمن ماهو موقه . اه من العرح .

(٦) وفى العرح المولى إذا حجر على عبده فما يكون فى يده يكون للمولى إذا لم يكن عليه دين ، وإن كان عليه دين فالترماء أولى به ، وإن لم يكن عليه دين ولكن أقر بعد الحجر بدين أو أقر سين مال لرجل فانه يمتنع (كذا) بإقراره فيها فى يده ، ولا يجوز الزيادة عليه عند أبى حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجوز إقراره فيها فى يده ويؤخذ بعد الطلاق .

في التجارة في الشفعة بينه وبين مولاه وبين غيره كالمهر ، وللمأذون له أن يصالح من عبده من القتل العمد ، وليس له أن يصالح من ذلك من نفسه . ومن حجر على عبده وقد كان عبده قبل ذلك اشترى عبداً فأذن له في التجارة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : إن كان على العبد الأعلى دين فالحجر عليه حجر على عبده ، وإن كان لاديين عليه كان عبده مأذوناً له في التجارة^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : العبد الثاني محجور عليه كان على العبد الأول دين أو لم يكن ، وبه نأخذ^(٢) . ومن أذن لعبده في التجارة فأبى العبد كان بذلك محجوراً عليه . وكذلك لو ارتد عن الإسلام في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لا يكون برده محجوراً عليه^(٣) وهو قياس قول محمد رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وجائز للرجل أن يأذن لمديره ولأم ولده في التجارة كما يأذن للملوكة . ومن قال للناس : هذا عبيدى فقد أذنت

(١) وفي المصريح المولى إذا اشترى داراً بجنت دار في يدي العبد إن لم يكن على العبد دين فلا شفعة للعبد ؛ لأنه لو أخذ يأخذ لمولاه ، وإن كان عليه دين فإنه يأخذ الدار بالشفعة ، ولو لم يشتتر المولى ولكن اشترى العبد فإن كان عليه دين فإن المولى يأخذها بالشفعة ، وإن لم يكن عليه دين فالدار للمولى . ولو أن المولى باع داراً من (العبد) إن لم يكن عليه دين فلا يكون بيعاً وإن كان عليه دين فالبيع جائز ويأخذ الشفيع بالشفعة إذا كان باع بمثل قيمتها أو أقل ، وإن كان أكثر من قيمتها فالبيع فاسد عند أبي حنيفة ولا شفعة فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : تحل الزيادة وأخذ الشفيع بالشفعة إذا رضى المولى . ولو كان على العبد دين فباع داراً من المولى إما أن يكون بمثل قيمتها أو أكثر أو أقل ، فإن كان بمثل قيمتها أو أكثر جاز وأخذ الشفيع الدار بالشفعة ، وإن كان بأقل من قيمتها فالبيع فاسد عند أبي حنيفة ولا شفعة فيها وعندهما الحماة لا يجوز يأخذ الشفيع بالشفعة . (٢) لأنه يملك مملكته وكأنه أذن لها ثم حجر على أحدهما فلا يوجب حجر أحدهما حجراً على الآخر ، وإن كان على الأعلى دين فالأبى يصير محجوراً عند أبي حنيفة لأنه لا يملك مناعه ومكاسه والثاني استفاد الإذن من جهة الأعلى لا من جهة المولى غيره صار كونه . ولو مات يصير الثاني محجوراً كالوكل إذا مات يميز الوكيل علم أو لم يعلم ؛ لأنه عزل حكى فيستوى فيه العلم والجهل له من المصريح .

(٣) إلا إذا لحق بذر الحرب صار محجوراً عليه من وقت الحقوق عند أبي يوسف ومحمد ، وعند أبي حنيفة من وقت الارتداد . اهـ من المصريح .

له في التجارة فباعوه قبلها فوجبت لهم عليه ويرى ثم استحقه مستحق^(١) كلفه
لأصحاب الديون أن يضمنوا الولي الأكل من قيمة العبد ومن ديونهم لثروته لإيادهم
ولا يكون غاراً لهم حتى يقول هو عبدي وقد أخذت له في التجارة فباعوه .
ولا بأس بقبول هدية المأذون له في التجارة وأكل طعامه وركوب دابته على
المارية ، ولا يجوز قبول هبته ولا كسوته^(٢) . وما ولدت أمة المأذون له
في التجارة من ولد فادعاه ثبت نسيه منه^(٣) . وإذا أذن للعبد أحد مولاه
في التجارة ولم يأذن له الآخر فيها فادان ديناً قيل لمولاه الذي أذن له في التجارة
أدبته وإلا بسا نصيبك فيه^(٤) . وللعبد المأذون له في التجارة أن يرهن
وبرهن وهو في ذلك كغيره ممن يجوز ذلك منه^(٥) . وما أقر به المأذون له من
دين في مرض موته جاز عليه غير أنه يبدأ^(٦) على ذلك دين إن كان عليه
في محته ، ودين إن كان عليه معلوم أصله بيينة^(٧) . وشهادة النصراني على
العبد النصراني المأذون له في التجارة جائزة في الديون وإن كان مولاه مسلماً^(٨) .

(١) فإن أقر المستحق أنه كان أذن له في التجارة فإن العبد يبقى مأذوناً ويبيع في الدين ، ولئن
أنكر الإذن لا يعلق العبد من الدين شيء في الحال إلا أن المستحق عليه يهرم الأكل من الدين ومن
القيمة لقرضه بثروته لإيادهم حيث أمرهم بالمباينة منه عند إضاخته إلى نفسه لأنه ضمن لهم بأمره لإيادهم
بيع الرقية في الدين ولم يوقعهم ذلك عند غرم فيهرم لهذا المني ، ولو لم يزل هذا عبدي أو لم يزل
بأيوه لا يهرم شيئاً لأنه لم يهرم حيث لم يزل بأيوه أو لم يصف إلى نفسه ، وكذلك لو لم يظهر
مستحق ولكن ظهر أنه مدبر أو أم ولد فيهرم الأكل من الدين والقيمة . اه من الفرح .
(٢) وفي الفرح وللمأذون له أن يطعم الطعام وليس له أن يتصدق بالقرآن ونحوه لأن النبي
عليه الصلاة والسلام أجاب دعوة المملوك وفي الدعوة لإطعام الطعام . ولأن الفارح في مقام آخر :
وليس للمأذون في التجارة أن يقرض وأن يهب لأنه يبرع ويبرأه لا يجوز .

(٣) لأنها بالإذن لا تخرج عن ملكه - الفرح .
(٤) لأن الإذن يصح في حق نفسه ولا يصح في حق غيره . الفرح .
(٥) لأن في الارتباط استيفاء وفي الارتباط إيفاء وهو مملك ذلك - الفرح .
(٦) كان في الأصل يدي والصواب ما في التبعة يبدأ أي يقدم على ذلك .
(٧) ما فضل من ذلك يسرف إلى الدين الذي ثبت بالقرار في المرس . الفرح .
(٨) وفي الفرح : وتجوز شهادة النصراني والسكتاني على العبد المأذون إذا كان كافراً وإن
كان مولاه مسلماً لأن الشهادة أولاً تهيب على العبد ثم تعدى إلى الولي برضاه حيث أذن له ،
والله أعلم .

ومن أذن لعبد في التجارة ثم أنهى عليه لم يخرج بذلك عبده من الإذن له في التجارة. وإن جن حتى صار معتموها خرج العبد بذلك من الإذن له في التجارة^(١). وللعبد أن يأذن لابنه الصغير وليتيه الذي إليه الولاية عليه في التجارة^(٢). ومن قال لقوم هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم ثبت أنه ابن لغيره كان عليه ضمان ما صار عليه من الدين [لنرمائه] يالغا ما بلغ^(٣). ولا يكون للمولى على عبده دين على حال من الأحوال ، مأذوناً له كان أو محجوراً عليه ، وجائز لمولاه بيعه والابتاع منه .

كتاب الكراهة

قال أبو جعفر : ويكره للإمام أن يكون مقامه في الصلاة في الطاق ، ولا نرى بأساً أن يكون مقامه في المسجد ومسجوده في الطاق . ويكره أن تباد الصلاة جماعة في المسجد الذي قد صلى فيه تلك الصلاة جماعة إذا كان ذلك المسجد من المساجد التي يؤذن فيها ويقام ويجمع فيها الصلوات . ولا بأس بذلك في المساجد التي لا يؤذن فيها ولا يقام ولا يجمع فيها الصلوات^(٤) . ويكره للرجل أن يؤذن

(١) وفي الصرح : وكذلك إن جن جنوناً غير مطبق ، وإن كان مطبقاً يصير محجوراً حتى إنه لا يهود الإذن بالإمائه . ولو جن المولى جنوناً مطبقاً يصير العبد محجوراً عليه فإذا أفاق المولى بعد ذلك عاد الإذن كالوكل إذا أفاق بعد جنونه تعود الوكالة .

(٢) هذه المسألة من خصائص هذا المختصر لا توجد في كثير من المطبوعات .

(٣) وفي الصرح فهذا والعبد سواء إلا في فصل وهو أنه في العبد يفرم الأقل من الدين ومن النية وما هنا يفرم الدين يالغا ما بلغ لأنه لم يضمن لهم بيع الرقبة وإن ضمن لهم لزوم الدين في ذمة الصبي ، وما هنا لا يفرم الدين إلا في الحال لا بعد السكر لم يوف بما وعد فصار عاراً فيلزمه ما ذكرنا .

(٤) وفي الصرح : ويكره أن تباد الصلاة بجماعة قد صلى فيها أهل جماعة مرة عندنا ، وعند الشافعي لا يكره . وروى عن أبي يوسف أنه قال : لا يكره أن تباد الصلاة بجماعة في ناحية من المساجد ثم يصل أهل في تلك الناحية ، هذا إذا صلى فيه أهل ، وأما إذا صلى فيه بجماعة غير أهل فلا بأس أن يبدوا تلك الصلاة بجماعة من غير كراهة ؛ لأن الولاية إليهم ، هذا إذا كان له أهل ، ولو كان مسجداً لليلة ليس له مؤذن وإمام معروف فليسك واحد أن يصل (فيه) الجماعة من غير كراهية . قلت : وظاهر المذهب الكراهة من غير تفريق بين ناحية دون ناحية - قال الإمام محمد في كتب الصلاة من أصوله : قلت : رأيت قوماً فاتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقد أقيم =

جنباً ولا يكره [له] مان يؤخذ وهو على غير وضوء . ويكره استقبال القبلة بالترج^(١) في الخلاء في المنازل وفي الصحارى جميعاً . ولا يروى عن أبي حنيفة رضى الله عنه في استقبالها بالترج للبول شيء علمناه . قال محمد رضى الله عنه : واستقبالها بالترج للبول مكروه كما يكره استقبالها بالترج لتغير البول . ويكره ترك السجود للتلاوة^(٢) في الصلاة وفي غير الصلاة^(٣) . ويكره للجنب دخول المسجد^(٤) من غير ضرورة تدموه إلى ذلك^(٥) فإن كانت به ضرورة تدموه إلى

== في ذلك المسجد وصل فيه فأراد القوم أن يصلوا في جماعة بأذان وإقامة ؟ قال : أكره لهم ذلك . ولكن عليهم أن يصلوا وحدائهم بأذن وإقامة ؛ لأن أذان أهل المسجد وإقامتهم يميزهم . قلت : فإن أذنوا وأقاموا وصلوا جماعة ؟ قال : صلاتهم تامة وأحب إلى أن لا يصلوا . قلت : أرايت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين فصل فيه قوم مسافرون بأذان وإقامة ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك فأرادوا أن يؤذتوا فيه ويقبضوا وصلوا جماعة ؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مسجد لم يصل فيه أهله إنما صلى فيه أهل الطريق وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه . قلت : فإن صلى فيه قوم مسافرون ثم جاء أهل المسجد فأذن مؤذنه وأقام فصلا فيه ثم جاء قوم مسافرون فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة ؟ قل : أكره لهم ذلك لأن أهل المسجد قد صلوا فيه . فهذا كما ترى ، يؤيد ما حرره الإمام الطحاوى في المختصر دون ما نقله المارح من الإمام أبي يوسف .

(١) وفي البيضة بالفروج هنا وفيها يأتي .

(٢) وفي القيصية عند التلاوة .

(٣) لأنه فرار عن السجود . وقرئ أن يقرأ آية السجدة خاصة . والأصل أن يقرأ بها آية

أو آيتين . اهـ من المصح .

(٤) لما روى عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإنى لا أحل للمسجد الخائف ولا جنب » أخرجه أبو داود ، وأخرجه ابن ماجه والطبراني عن أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها .

(٥) وفي الفرج : إلا إذا اضطر إلى ذلك كما لو كان في المسجد ماء فإنه يتيمم ويدخل ، فإن كان الماء مما لا يتيمم بشفه إلى بعض يقتل فيه ، وإن كان يتيمم لا يقتل فيه ولكن يرفع الماء فيقتل خارج المسجد ، وإن لم يكن معه شيء يرفع به فلا يقتل في المسجد ولكن يمسح بقلبه التيمم . وفي باب التيمم من ميسوطة الإمام السرخسى ج ١ ص ١١٨ « مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجد غيره فإنه يتيمم لدخوله المسجد » لأن جنباته تمنعه من دخول المسجد حتى كل حال عندنا سواء قصد المسكت أو الاجتياز ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى أنه أن يدخله مجتازاً لطاهر قوله تعالى : « ولا جنباً إلا ما يرى سبيل حتى تقتسلوا » ، ولكن أهل التفسير قالوا إلا ما يمسى ولا أى ولا ما يرى سبيل ، وهذا محتمل فبقى المنع بقوله تعالى : « لا تعربوا » وهو عاجز عن الماء قبل دخول المسجد ، فيقيم ثم يدخل المسجد فيستقي منه ، وإن لم يكن معه ما يستقي به ==

خلقك كما في [المسجد] فيه يتر لا يجيد ماء غيره تيم به ثم دخل المسجد .
ويكره أن يعخذ شيء من القرآن شيء من الصلوات لا يتجاوز إلى غيره^(١) .
ويكره أن يضع الرجل مقدم السرير الذي عليه الميت أو مؤخره على أصل
عقته من الجانب الأيمن^(٢) . ويكره السدل في الصلاة . ولا نرى به بأساً إذا جمع
طرفي إزاره إليه^(٣) . ويكره الاختصار في الصلاة^(٤) . ولا نرى به بأساً أن يصلي
الرجل على ساط فيه تصاوير . ويكره أن يسجد على العساوير . ويكره أن
يصلي وقوف رأسه في السقف تصاوير أو مجذاته أو بين يديه صورة معلقة
أوقى البيت تصاوير ، ولا يفسد ذلك صلاته . ويكره التصاوير في الثوب^(٥)

== ولا يصليح أن يتفرغ منه ولكنه يصليح أن يقع فيه فإن كان ماء جارياً أو حوضاً كبيراً اغتسل
فيه ، وإن كان عنباً صغيراً فلا اغتسال فيه ينحس الماء ولا يطهره فلا يغتسل به ولكنه يقيم للصلاة .
فهذا إشارة منه إلى أنه لا يصلي بالتيمم الأول ؛ لأن قصده عند ذلك دخول المسجد ، ونية الصلاة
شرط لصحة التيمم في ظاهر الرواية ولهذا تيمم ثانياً ، وكذلك لو تيمم لمس المصحف فليس له أن
يصلي به ، بخلاف ما إذا تيمم لسجدة تلاوة ؛ لأن السجدة من أركان الصلاة فنية لسجدة عند
التيمم كنية الصلاة ، فأما لمس المصحف ودخول المسجد فليس من أركان الصلاة فلا يصير بيته ذلك
ناوياً للصلاة . قلت : سلم من عبارة المبسوط أن قوله في الفرح ولكن يصلي بذلك التيمم ليس
بصواب بل سقط منه حرف لا أي ولكن لا يصلي الخ وذلك هو الصواب وانه أعلم بالصواب .
(١) متى إذا اعتد أن غيره لا تجوز الصلاة (به) وقيل هذا الرجل إذا كان ممن يقتدى
به كالفقهاء . وأما العوام فلا بأس لهم به - ولو عرف أن غيره يحوز ولكن قرأ هذا لما أمه
يتسبب (كذا) عليه أو قرأها تبركاً براءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس به اه
من الفرح -

(٢) لأن السنة أن يمشي على كفه . اه من الفرح .
(٣) وفي الفرح : ولو جمع طرفي رداءه على كفه وكان يفضي متعلقاً فلا بأس به . قلت :
والسدل أن يرسل الثوب من غير أن يضم جانبيه ، ويكره لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
السدل وأن يغطي الرجل فاه . رواه أبو داود عن أبي هريرة .
(٤) أي وضع اليد على الخافضة ، وقيل التوكؤ على الخافضة وهي الصا ، وقيل أن لا يتم
الركوع والسجود ، وذلك لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يصلي الرجل مختصراً » وفي لفظ « نهى عن الاختصار في الصلاة » أخرجه الجماعة سوى
ابن ماجه ، وزاد ابن أبي شيبة في مصنفه قال ابن سيرين : وهو أن يضع الرجل يده على خافضته .
وفي رواية « الاختصار راحة أهل النار » وأخرج أبو داود عن زياد بن صبيح الحنظلي قال :
صليت ليل جنب ابن عمر فوضعت يدي على خافضتي فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه . اه شرح المولى على الفاريختصر الرواية .
(٥) كان في الأصل في البيوت وهو تصحيف والصواب ما في الفضيحة في الثوب .

جائليل ، ولا يتكلم في البسط . وما كان من التكليم مقطوع الرأس فليس بمشاكل . ويكره لباس الحرير للرجال والنسائيين من الكور وكذلك القميص .^(٢)
ويكره النقطة والتشير في المصاحف .^(٣) ويكره التختيم بالذهب للرجال ، ولا نرى به بأساً للنساء . ولا بأس بالتختيم بالفضة للرجال والنساء ، ولا نرى بأساً إذا كان القميص فيه حبر أن يجعل فيه مسار ذهب .^(٤) ولا بأس بتقش المسجدة بالحبس

(١) وفي المصحف : ويكره الصورة في الحائط والستور ، ولا يكره على البسط والوسائد ، حفا في سورة ذي الريح . وأما إذا كانت الصورة صورة شجرة فلا بأس بها ، وما كان في الصورة مقطوع الرأس فليس بمكروه . قلت : وفي كراهة التائيل والمور وردت أحاديث كثيرة كما لا يخفى .

(٢) في الصلاة وغير الصلاة للرجال (المصحف) قلت : أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد وابن حبان عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريماً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : « إن هذين حرام علي ذكور أمي » زاد ابن ماجه « حل لائتاهم » من نصب الراية باختصار .

(٣) النقطة : أي إظهار الإعراب ، والتشير : جعل المواشر في المصحف ، وهو كناية عن الصلاة عند منتهى عمر آيات ، ويكره حفا لقول ابن مسعود رضي الله عنه « جردوا القرآن » وروى « جردوا المصاحف » روى ابن أبي شيبة ، وفي التشير والنقطة ترك التجريد ، ولأن التشير يمثل بحفظ الآي والنقطة بحفظ الإعراب انكالا عليه فيكره . قالوا في زماننا لا يدغم من دلالة فتترك ذلك لإخلال بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسناً (الهداية) أي فكون بدعة حسنة ، وقد صح عن ابن مسعود رضي الله عنه : « ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » . قلت : وفي زماننا لا يدغم المصاحف من الإعراب ، لأن العرب أضافت الإعراب ، وأما الدغم فهو مهم بيم . وفي الكفاية : وعلى هذا كتبت أساس السور وعقد الآي فهو وإن كان إحداثاً فهو بدعة حسنة ، وكمن شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان . كذا ذكره الإمام الترمذي . قلت : وكذلك في زماننا علامات الوقف والركوعات والأجزاء لا بأس بها لتسهيل على الناس وعليه حمل الناس اليوم .

(٤) حديث علي رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التختيم بالذهب » . روى الجماعة إلا البخاري . ولا بأس بمسار الذهب في القميص ، لأنه تابع كالمص في الثوب فلا يبعد لأبأس له ، وأما جواز خاتم الفضة فلما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال : « ما لي أرى عليك حلقة أهل النار » ثم جاء وعليه خاتم من شبه فقال : « ما لي أجد منك ريح الأستمن ! » فقال : يا رسول الله من أي شيء أتأخذ ؟ قال : « أتأخذ من ورق ولاتنته مثقالاً » راد الترمذي : ثم جاءه وعليه خاتم من ذهب فقال : « ما لي أرى عليك حلقة أهل الجنة » وقال سفيان عوس شه وقال : حديث غريب ، والله بمكره وبكسر الطاس الأصفر . واعلم أنه وقع في الخاتم الصغير « ولا يحتمل إلا بالفضة » قال شمس الأئمة السرخسي في شرحه : ويظهر هذا القميص بطريق

وماء الذهب^(٢١). ومن تحركت سنة ولم تبين منه فلا بأس أن يشدها بالقضة، وكره^(٢٢)
أبو حنيفة رضى الله عنه أن يشدها بالذهب ولم ير به محمد رضى الله عنه بأساً^(٢٣)

المصر كره بعض مشايخنا التفتت بالذهب والأسح أنه لا بأس بذلك ، وأن مراده كرامة التفتت
بالذهب والحديد على ما ورد به الأثر . وأما الذهب ونحوه فلا بأس بالتفتت به كالعقيق ، وقد ورد
أن النبي صلى الله عليه وسلم تفتت بالعقيق والذهب بفتح الياء وسكون الفين : حبر .
(١) وفي المصريح : قبل هذا إذا كان من غير وقف للمسجد ، وأما ما كان من غلة للمسجد
فإنه لا يجوز ويضمن التثول ذلك . وقوله لا بأس ، يشير إلى أنه لا يجوز عليه لكنه لا يتم
وقيل هو قرية (حناية) . وقيل هو مكروه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من أشراط
الساعة تزيين المآجد » . حاشية الهداية لقائلة الله دار المؤمنين . وفي البحر : وقيل يستحب
لأنه من حمارة وقد منح الله فأعطاها بقوله : « إنما يصير مساجد الله » الآية ، وأصحابنا قالوا بالجواز
من غير كرامة ولا استحباب ؛ لأن مسجد رسول الله كان مسقفاً من بريد النخل وكان يكفه
إذا جاء للطر ، وكان كنفك إلى زمن عثمان رضى الله عنه ثم رضى عثمان وبنوه وبسط فيه الحصى
كما هو اليوم ، وعمل الخلاف في غير هذا المذهب ، أما هذه فهو مكروه لأنه يلهي المسلم كما
في فتح القدير وغيره . ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) كذا في الليثية ، وكان في الأصل ويكره هنا وفيما يأتي في كره أبو حنيفة أبواب الإبل .
(٣) وعن أبي يوسف مثل قول كل منهما ، ودليل الإمام أن الأصل فيه التحريم والإباحة
لضرورة وقد اندثرت بالقضة وهي الأدنى في التحريم على التحريم ، والضرورة فيها روى (أى
حديث إصابة أفع حرجة وتلقا) لم تدفع في الأفع دونه حيث أثنى . كذا في الهداية . قلت :
وروى عن الإمام أيضاً أنه لا بأس يشدها بالذهب . قال السيوطي في شرح الهداية ، ج ٥ ص ٢١٩ :
وقال غير الإسلام البزدوى : قول أبي يوسف مثل قول أبي حنيفة كما أشار إليه في الجامع ، وروى
عنه في الإملاء مثل قول محمد وهو قوله الأخير التي رجع إليه ، وذكر في الأمالي عن أبي حنيفة
أنه لم ير بالذهب بأساً أيضاً . وقال السكري في مختصره : قال بصر عن أبي يوسف في كتاب
الأشربة من الإملاء : ولو أن رجلاً تحركت ثنيته ولم تسقط غلاف سقطها فقدمها بذهب أو فضة
لم يكن به بأس في قول أبي حنيفة رواية ، وفي قول أبي يوسف . وليس هذا يشبه السار في
الفس ، ثم قال الكرخي فيه : فإن سقطت ثنية رجل فإن أبا حنيفة كان يكره أن يبدعها ويشدها
بفضة أو ذهب ويقول هو كسب ميتة أخذها فقدمها مكاتها ، ولكن يأخذ من شاة ذكية يشدها
مكاتها ، وخالفه أبو يوسف فقال : لا بأس أن يشد ثنيته في موضعها ، ولا يهد منه بمن ميت الخ
قلت : ورواية إمام بجوار شدها بالذهب مؤيدة بأحاديث مرفوعة وموقوفة ، منها ما روى الطبراني
في الأوسط : حدثنا موسى بن زكريا ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو الربيع السبان عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه أن أباة سقطت ثنيته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
أن يشدها بذهب . ولم يروه عن هشام بن عروة إلا أبو الربيع السبان . والثاني ما رواه ابن
قانع في مسجم الصحابة : حدثنا محمد بن الفضل بن جابر ثنا إسماعيل بن زرارمة ثنا عاصم بن حمارة عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أبي ابن سلول رضى الله عنه قال : اندثرت ثنيتي يوم أمد
فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أتخذ ثنيته من ذهب . والوقوف ما رواه الطبراني في مسجمه
عن محمد بن سعدان عن أبيه قال رأيت ألس بن مالك رضى الله عنه يصوف به بنوه حول الكعبة :

وبه نأخذ^(١) . ويكره لحوم الأيمن وألبانها^(٢) . ويكره أن ينظر الرجل من ذات المحرم منه إلى بطنها أو إلى ظهرها . ولا بأس أن ينظر إلى رأسها^(٣) . وكره أبو حنيفة رضي الله عنه أبوال الإبل وأكل لحم القرس^(٤) ،

== على سوادهم وقد شدوا أسنانه بذهب . والثاني ما روى في مسند أحمد من غير روايته عن واقد بن عبد الله القيسي ممن رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه شرب أسنانه بذهب اه من نصب الراية بضمرف ص ٢٣٧ ج ٤ والتفصيل فيها وفي البتية .
(١) وفي الفقيهة : وهذا أجود .

(٢) وفي الصرح : وكذلك أبوال ما يؤكل لحمه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوى ، وعند محمد يجوز للتداوى ولغير التداوى . قلت : وحرمة الحر وودت فيها أحاديث ، منها ما روى عن خالد بن الوليد رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والطبراني والبخاري . والذين يتولون من اللحم فأخذ حكمه . وأما الأيوان فورد في حل شرب أبوال الإبل حديث المريث أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم : « واشربوا من ألبانها وأيوانها » ولم يرد في غير الإبل شيء . وأما رخصة شرب أبوال الإبل فواقعة حال لا عموم لها أو هي منسوخة بقوله عليه الصلاة والسلام « استنزها من البيوت فإن عامة عذاب القبر منه » يدل عليه أن عامة ما فعل بالمريثين من اللثة وغيرها منسوخ فهذا مثله . وأما الرخصة للتداوى فمتنوع لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا شفاء في الحرام » .

(٣) وفي الصرح : ويكره النظر من ذوات المحارم إلى ظهرها وبطنها وفرجها وعقداه ، ولا يكره النظر إلى رأسها وإلى صدرها وعنقها وعضدها وساقها .

(٤) قلت : لحوم القرس اختلف فيها الأئمة : أباحها أبو يوسف وعبد القاسم وأحمد ، وكرهها أبو حنيفة ومالك . أما حلها فاستفاد من نهيه عليه الصلاة والسلام عن لحوم الحر الأهلية ولذته في لحوم الخيل يوم خيبر ، كما رواه جابر رضي الله عنه ، أخرجه البخاري وغيره . وأما كراهتها فلما صر من حديث خالد . قال في الهداية : ولأبي حنيفة قوله تعالى : « والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة » خرج مخرج الامتنان ، والأكل من أعلى منافقها ، والحسك لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويعتد بأفدائها ؛ ولأنه آفة إرهاب المدو فكره أكله احتراماً له ؛ ولهذا يضرب له بسهم في الفتيمة ولأن في إباحته تهليل آفة الجهاد ، وحديث جابر معارض بحديث خالد رضي الله عنهما والتزجيج للمحرم . ثم قيل السكراة عنده كراهة تحريم ، وقيل كراهة تنزيه ، والأول أصح . وأما لينة فقد قيل لا بأس به لأنه ليس في شربه تهليل آفة الجهاد ج ٤ ص ٤٥٥ . قلت : أما كراهة لحمه فلغيره دون نجاسته فيق لينة على حله الأصل ، وانفق للسلفون شرقاً وغرباً على عدم ذمهم ونعمره سباحاً وساء في الأسواق كما هو دينهم بالنيابة واليقر والإبل مع اختلاف مذاهبهم فيها من الحل والحرمه ، فهذا من أظهر الدلائل على شرعه واحترامه .

ولم ير بذلك كله أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما بأسا ، وبه نأخذ^(١) . ويكره أكل الزنبور^(٢) . و [يكره] حل الخرقه التي يمسح بها العرق^(٣) . ويكره التغمم بالحديد وبماسوى الفضة إلا الذهب خاصة للنساء^(٤) . ويكره أن يصلى على الجنائز في المسجد ، كذا كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رضى الله عنهم يقولون ؛ إلا أن أبا يوسف رضى الله عنه قد روى عنه أصحاب الإملاء أن المسجد إذا كان قد جيل لذلك مصلى فلا بأس به^(٥) ، وبه نأخذ . ويكره

(١) وفي التفسير قال أبو جعفر الأنوال كلها كاللأبو حنيفة وذكر القرس كاللأبو يوسف .
(٢) الزنبور يسم الزاى ذباب أليم اللسجه زناير والواحدة زنبورة . منجد . قلت : وكرهتها لأنها من الحشرات وهي من الحيات لقوله جل شأنه : « ومنهم عليهم الحيات » .
(٣) وفي المرح : وقيل هذا إذا كانت لها قيمة فيؤدى إلى التكبر ، وأما إذا كانت شيئاً لا قيمة لها فلا يكره . وفي الهداية لأنه نوع نجس وكبير ، وكذا التي يمسح بها الوضوء أو يمسح بها ، وقيل إذا كان من حاجة لا يكره ، وهو الصحيح . وإنما يكره إذا كان عن تكبر ونجس وصار كالتربع في الجلبوس . قلت : وأخرج الإمامان أبو يوسف ومحمد في آثارهما عن إبراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه بالثوب قال : لا بأس ثم قال : أرايت لو اغتسل في ليلة باردة اليوم حتى يجف ؟ قال محمد : وبه نأخذ ، ولا ترى به بأساً ، وهو قول أبي حنيفة . وأخرج الترمذى عن عائشة ومعاذ رضى الله عنهما مرغوعاً : « أنه صلى الله عليه وسلم مسح وجهه بعد الوضوء . وقال الترمذى في حق الحديثين لهما لا يثبتان . وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يمسح وجهه بعد الوضوء ولا عرضت عليه الخرقه لم يأخذها . قال الترمذى : وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعد في المدلل بعد الوضوء ، ومن كرهه إذا كرهه من قبل أن الوضوء يوزن ، وروى ذلك عن سعيد بن المهدي والزهرى ، ثم روى بسنده عن الزهرى .

(٤) قلت : وقد مر الحديث الذي فيه كراهة التغمم بالحديد والفضة قبل ذلك في التعليق . وأما رخصة التغمم بالذهب للنساء فلا الخلل يحمل من والحام من الحلية ، وحرمة التغمم بالذهب خاصة بالرجال كما ورد في الأحاديث ، دون النساء .

(٥) وفي المرح : سواء كانت الجنائز في المسجد أو خارج المسجد والناس في المسجد فلا إذا كان المسجد أعدت ثياباً فيه لا بأس به . قلت : وكرهية مسالة الجنائز في المسجد لحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن أبي شيبة والطحاوى وابن عدى عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى البومه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له » ونعت ابن ماجه « فليس له شيء » . ولقد ابن أبي شيبة « فلا صلاة له » وتكلموا في عسيت لأجل صالح لأنه منفرد به ودل ابن معين فيه : فله إلا أنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهدئت حمة . ومن سمع منه قبل لاختلاط ابن أبي ذئب كما في نصب =

اللعب بالشطرنج ، والتدب ، والأربعة عشر ، وكل الشهور ^(١) . وسكره

== الراية . وفيه أيضاً : وقال في الخلاصة وقد ضعف هذا الحديث أحمد بن حنبل وابن النضر والخطابي والبيهقي ، قالوا هو من أفراد مولى التهمة وهو مختلف في عدائه ، وسقط ما جرحوه به الاختلاط لكن قالوا إن سماع ابن أبي ذئب منه كان قبل الاختلاط . انتهى كلامه نصب الراية . قلت : وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار : إن هذا الحديث ناسخ لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رويته أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها بأنه صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فقال : لأن حديث عائشة إخبار عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال الإباحة التي لم تقدمها هي ، وحديث أبي هريرة إخبار عن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد تقدمته الإباحة ، فصار حديث أبي هريرة أولى من حديث عائشة لأنه ناسخ له ، وفي إنكار من أنكر على عائشة ومم يوثق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أنهم قد كانوا ملوكاً في ذلك خلاف ما علمت ، ولولا ذلك لما أنكروا ذلك عليها . وهذا الذي ذكرنا من النهي عن الصلاة على الجنائز في المسجد وكرهتها قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف أيضاً ، غير أن أصحاب الإمام رويوا عن أبي يوسف في ذلك أنه قال : إذا كان مسجد قد أفرد فصلاة على الجنائز فلا بأس بأن يصل على الجنائز فيه ما قاله الإمام الطحاوي .. وإن شئت تفصيل البحث لارجع إليه ، ج ١ ص ٢٨٤ ، وإن شئت زيادة الاطلاع له على هذا فليكن بالجوهر اتقى على سنن البيهقي ج ٤ ص ٥٢ .

(١) لما أخرج مسلم عن سليمان بن بريدة عن أبيه بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لب بالترخشير فكأنما صبح يده في لحم الخنزير ودعته » وأخرج العقيلي في ضعفاته من طريق مطهر بن المهيم عن سبل عن عبد الرحمن بن معمر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم يلبسون بالبطرئ فقال : ما هذه الكوبة ؟ ألم أنه عنها ؟ لمن الله من يلبس بها » وأعله بمظهر وقال : لا يصح حديثه ، وشبل وعبد الرحمن مجهولان . وأخرجه ابن حبان أيضاً في كتاب الصفاء وأعله بمظهر . وأخرج ابن حبان عن والله بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله عز وجل في كل يوم ثمانية وستين نظرة لا ينظر فيها إلى صاحب الفاه يعني الشطرنج » ثم قال : ومحمد بن الحجاج أبو عبد الله المصنف منسك الحديث جداً لا تحمل الرواية عنه . ورواه ابن الجوزي في الملل المتناحية من طريق الفارصلي عن ابن حبان بسنده المذكور ثم قال : ومحمد بن الحجاج قال الإمام أحمد : تركت حديثه . وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال مسلم والنسائي والفارصلي : مقروك . من نصب الراية ج ٤ ص ٢٧٥ . قلت : وفي كتاب الورع للإمام أحمد بن حنبل : أنبأنا ابن جريج قال : أخبرني عن حبة بن سلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من لب بالبطرئ والنظر إليها كالأكل لحم الخنزير » عن ليث عن مجاهد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس مذاباً يوم القيامة صاحب الشام الذي يقول قتله والله ، أهلكته والله ، اقترأه وكذباً على الله » عن أبي إسحق قال : أتى علي رضي الله عنه على قوم يلبسون بالبطرئ فقال : « ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون » ==

الاحتكار^(١) والتلفق في المواضع التي يضر ذلك بأهلها ، ولا يرى بهما بأساً في موضع لا يضر ذلك بأهله^(٢) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يكره لبس الحرير والديباج ، ولا يرى بأساً بتوسدهما وبالنوم عليهما ، وكان محمد رضى الله عنه يكره ذلك كله ، وبه تأخذ^(٣) . ويكره الأكل والشرب والادّهان في آنية

عن عبيد الله بن عمر قال : سئل ابن عمر عن الشطرئ فقال : هي شر من النرد . عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » . من نافع قال دخل ابن عمر على بعض أهله وهو يلعب بأربعة عشر قسرب به على رأسه حتى كسرها . عن عبد الملك بن ميمر عن رجل لما من الصحابة ولما من التابعين أن آتياً أتاه في مناه في العصر من ذى الحجة فقال : ما من مسلم إلا يفر له في هذه الأيام كل يوم خمس مزار إلا أصحاب الشام يقول مات ، ما موته . انتهى ما في كتاب الورع ص ٥٦ . قلت يعلم من هذه الأحاديث والآثار أن الحديث أصلاً . وقد ذكرت تخريج أحاديث الشطرئ والنرد في تعليق كتاب الآثار للامام أبي يوسف ص ٢١٥ ؛ فمن أراد زيادة الاطلاع فليرجع إليه . وأما حديث كرامة اللهو فأخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل شيء من هو الدنيا باطل إلا ثلاثة : اضالك بقوسك ، وتأديبك فرسك ، وملاعبتك أحلك » فأنهن من الحق . وقال صحيح على شرط مسلم . وأخرجه الطبراني عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل هو يكره إلا ملاعبة الرجل امرأته ، ومشي بين المحدثين ، وتمايه فرسه » وفي سند كلا الحديثين مقال . راجع نصب الراية ج ٤ ص ٢٧٤ . قلت : وأخرجه الأربعة بسند صحيح في حديث طويل عن عتبة رضى الله عنه : « ليس من اللهو ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونيله » الحديث .

(١) لما أخرجه ابن ماجه عن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « الجالب مهزوق ، والمحتكر ملمون » . وقال في الصرح : المحتكر الذى يجعل به عامة غذاه على آدم كالمخلة والصغير في المصر فيجسمها ولا يبيع انتظار الفلاء ، فهذا هو المحتكر . وأما إذا دخل من ضيمة فلا يكون محتكراً ، وكذلك من يشتري خارج المصر لا يكون محتكراً إلا أنه جالب . وقال النبي عليه الصلاة والسلام : « الجالب مهزوق والمحتكر ملمون » . قلت وقد ذكر الحديث .

(٢) لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تنقي الجلب . وأخرج عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتلوا الزكيان ، ولا يبيع حاضر لباد » .

(٣) وفي التقيضة : قال أبو جعفر : قول محمد أجود .

الفضة^(١) ، ولا نرى بأساً بالإتياء بالمفضض^(٢) . ويكره لمن بانت منه سنته أن يعيدها ، كذا كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول ، وكان يقول : قد صارت ميتة ، كذا روى أبو يوسف رضى الله عنه فى أماليه . وقد روى عنه خلاف ذلك وإباحة^(٣) إعادة السن إلى مكانها ، وقال العظم لا يموت^(٤) ، وبه نأخذ^(٥) . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فكان لا يرى بذلك بأساً . ولا نرى بأساً بلبس ما كان سداه حريراً ولحمته غير حرير^(٦) . ويكره

(١) قلت : أخرج البخارى فى الأشربة والأطعمة واللباس من حذيفة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تمسحوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحانها فإنها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة » وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والإمام محمد فى كتاب الآثار . وفى الهداية : « ولد ثبت حقاً فى العرب (قلت والأكل) فسكذا فى الادمان ونحوه ، لأنه فى مناه ؟ ولأنه تيب بزي للمركب وتمم بتمم للترفين والمسرير . وقال فى الجامع الصغير : يكره ، ومراهه الصريم . ويستوى فيه الرجال والنساء لسمو التمس ، وكذلك الأكل بملعة الذهب والفضة والاكتحال بميل الذهب والفضة ، وكذلك ما أشبه ذلك كالمسكحة والمرآة وغيرها لما ذكرنا .

(٢) قال فى الهداية : ومناه حتى موضع التمس ، وقيل حقاً وموضع اليد فى الأخذ ، وفى السرير والسرير موضع الجلوس . وقال أبو يوسف يكره ذلك ، وقول محمد مع أبي حنيفة ، وروى مع أبي يوسف . قلت : ذكر الزيلعى فى شرح الكنز : روى أن هذه المسألة وقعت فى مجلس أبي جعفر الدوائقى وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون فثابت الأئمة يكره ، وأبو حنيفة ساكت . فقيل له ما تقول ؟ فقال : إن وضع يده فى موضع الفضة يكره وإلا فلا . فقيل له : من أين ذلك ؟ فقال : أرايت لو كان فى أصبه خاتم فضة فغصب من كفه أبكره ذلك ؟ فوثق السكر وتعجب أبو جعفر من جوابه . قلت : والمفضض أى المزوق . وفى القاموس : يقال لكل منقشر وخرق مزوق .

وفى القيشية فى إباحة .

(٣) قلت : وتعليق هذه المسألة مر قبل ذلك عند مسألة شد الأستار بالذهب فأرجع إليه .

(٤) وفى القيشية قال أبو جعفر : وهذا أجود ، ولكن ذكره بعد قول أبي يوسف .

(٥) وفى الهداية : لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يلبسون الخبز والتمرى بالحرير ؟ ولأن التوب لإعاصير ثوباً بالنسيج والنسيج بالهبة فكانت هى المعتبرة دون السدى ج ٤ ص ٤٤٠ . قلت وأخرج الإمام محمد فى آثاره عن الإمام عن الهيثم بن أبى الهيثم البصرى أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وأباهرة وأبى مالك وعمران بن حصين وحسيناً وشريحاً رضى الله عنهم كانوا يلبسون الخبز . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . وأخرج عن الإمام عن سميد =

[ليس] ما كان لحته حريراً وسداه غير حرير في غير الحرب ، ولا نرى به بأساً في الحرب . وما كان حريراً كله فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يكرهه في الحرب وغير الحرب . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب^(١) ، وبه تأخذ^(٢) . ويكره للرجل أن يقبل من الرجل فمه أو يده أو شيئاً منه ، وكره أبو حنيفة رضى الله عنه للمائة ، ولم ير بأساً بالمصافحة^(٣) . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال :

== ابن المزيان عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كان يلبس الخنز . قلت : وروى عن سعد وابن عمر وأبي قتادة وجابر وأبي سعيد وابن عباس وأبي هريرة وزيد بن ثابت والسائب بن يزيد وعمر بن حريث وولي ابن ليا وهانئ بن عمرو اللذان وأبي بن أم حرام والأفطس رضى الله عنهم أيضاً أنهم كانوا يلبسون الخنز ، وتخرج أساديثهم في نصب الرأية ج ٤ ص ٢٢٨ — ٢٢٩ — ٣٠ . وأخرج أبو داود في سننه من حديث عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال : رأيت رجلاً يبغى على بنته يشا عليه حمالة خز سوداء ، وقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم راجع نصب الرأية ج ٤ ص ٢٣١ ، فهذه جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تبلغ واحداً وعشرين صنفياً يستعملون الخنز ، فلو كانوا يكرهونه لما لبسوه .

(١) لأن ابن سعد روى في طبقاته في ترجمة عبد الرحمن بن عوف عن القاسم بن مائة اللذان من إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال : « كان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب » راجع نصب الرأية ج ٤ ص ٢٢٧ وفيها حرس الشعي أيضاً أخرجه ابن عدى في الكامل وضعف سننه . قلت : لحال الإمام الأعظم أبو حنيفة حديث الباب على الذي لحته حرير لأن الضرورة تدفع بهذا للقدار فلا يحتاج إلى لبس المصمت الذي ورد فيه أشد الزجر والتهيب ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة » أخرجه البخاري في اللباس عن عمر رضى الله عنه .

(٢) وفي التيسية : قال أبو جعفر : وهذا أجود .

(٣) وفي الهداية : ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه أو يماثقه ، وذكر الطحاوى أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : لا بأس بالتقبيل والمائة ؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عاتق جيفراً رضى الله عنه حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه ، وكل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن للمسكسة وهي المائة وعن للمسكسة وهي التقبيل ، وما رواه محمول على ما قبل التحريم ، ثم قالوا : الخلاف في المائة في لزار واحد ، أما إذا كان عليه قميص أوجبة فلا بأس بالإجماع . وهو الصحيح . وفي غاية البيان : وكذا التقبيل لما لم يكن على وجه المصاهرة بل على وجه الميرة فلا بأس به . قلت : وما عزاها صاحب الهداية إلى الطحاوى فهو في ==

لابأس بالمعاقبة . قال : وبه نأخذ . [وكره أبو حنيفة رضى الله عنه بيع أرض مكة ، وهو قول محمد] رضى الله عنه . ورواه محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما أيضاً ^(١) .

== شرح معاني الآثار ج ٧ ص ٣٦٢ وأخرج أيضاً عن أم المؤمنين سيدتنا عائشة الصديقة رضى الله عنها قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة (أى من مكة مهاجراً) ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأثامه ففرع الباب فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مريان وقت ما رأيته مريان قبله فاعتنقه وقبله . وقولها مرياناً أى في لزار واحد من خير قيس ، ويستفاد منه كراهة بروز الرجل في لزار واحد إلى غيره ، والحديث حجة لمن قال بجواز المعاقبة ولو في لزار واحد إذا لم تكن بطريق الصبوة . ثم ذكر الإمام الطحاوى عن الشعبي أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا إذا انظروا تصافحوا وإذا قدموا من سفر تقاتلوا ، ثم ذكر عن أم الدرداء قالت : قدم علينا سلمان فقال : أين أخى ؟ قلت في المسجد ، فأثام فلما رآه اعتنقه . قال : فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانوا يضاقون ، فدل ذلك أن ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من زيادة المعاقبة متأخر عما روى عنه من النهي عن ذلك فذلك نأخذ ، وهو قول أبي يوسف أم . فأقن الطحاوى على قول الإمام أبي يوسف ، وعليه عمل المسلمين اليوم شرقاً وغرباً . وفي الدر المختار ج ٥ ص ٢٦٩ : « وكره تحريماً قهستاني » تعجيل الرجل ثم الرجل أو يده أو شيئاً منه ، وكذا تعجيل المرأة للمرأة عند لقاء أو وداع . نية . وهذا لو من شهوة ، وأما على وجه التبرع فجاز عند الكل . خاتمة . وفي الاختيار عن بعضهم : لا بأس به إذا قصد البر وأمن الصبوة كتعجيل وجه نقيه ونحوه الخ . وفي ص ٢٧١ : « ولا بأس بتعجيل يد » الرجل « العالم » والمتورع على سبيل التبرك . دور . وهل لاصف عن الجامع أنه لا بأس بتعجيل يد الحاكم « و » المتدين « السلطان المادل » . وفي سنة . مجتبى . « وتعجيل رأسه » : أى العالم « أجود » كما في البرازية « ولا رخصة فيه » : أى في تعجيل اليد « لغيرهما » : أى لغير عالم وعادل ، هو المختار . مجتبى . وفي المحيط إن تضم إسلامه وإكرامه جاز ، وإن نيل الله نياكره . وفي رد المختار على قوله هو المختار : قدم عن الحافى والمفاتيح أن التعجيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالإجماع ، وفي هذه الصفحة من الدر المختار « طلب من عالم أو زاهد أن يدعى إليه قدمه و « ليكنه من قدمه ليقبله أياه وقبل لا » برخص فيه كما يكره تعجيل المرأة ثم أخرى أو خدما مند المقاء أو الوداع . نية مقدماً للقبل . وفي رد المختار على « قوله أياه » لما أخرجه الحاكم أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرفى شيئاً أزداد به يقيناً ؟ فقال : اذهب إلى تلك الشجرة فادعها ، فذهب إليها فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدهوك ، فجاءت حتى سلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : ارجى فرجعت . قال : ثم أذن له قبل رأسه ورجليه وقال : « لو كنت أكرهاً أحمداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » وقال صحيح الإسناد . من رسالة الدرر البهية ما في رد المختار ص ٢٧١ ح ٥ .

(١) وفي المرح : ولا يكره بيع الأبيية في الملك . قلت : وروى الإمام محمد في آثاره في باب بيوت مكة وأجرها من كتاب للناسك عن الإمام عن عبيد الله بن أبي زيد عن أبي نعيم ==

وقد روى غيره عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه لا بأس به [وهذا أجود] .
ويكره أن يتنقع بشيء من الخنزير أو يباع إلا شعره ، فإنه لا بأس
للخرازين بالانتفاع به . قال أبو جعفر : ونحن نكره ذلك للخرازين كما نكره
لن سوامم ولا يصلح لهم بيعه ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما .
وقد اختلف عن أبي يوسف رضى الله عنه في ذلك ^(١) فروى محمد عنه
مواقة أبي حنيفة رضى الله عنهما على ذلك . وروى [غيره] عنه كراهته
لذلك ، وبه تأخذ . ويكره للرجل أن يحمل الراية ^(٢) في عتق عبده ولا يكره
له تقييده . ويكره له أكل السلحفاة . ويكره دردى الخمر أن يعتشط به النساء ^(٣) .
ويكره ابتداء الكافر [بالسلام] ولا نرى برد السلام عليه بأساً إن لم يزد على
وعليكم ^(٤) . ولا نرى بأساً بالبيضة تخرج من الدجاجة الميتة ، وهى عندنا مما

عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل من أجور
مكة شيئاً غلماً يأكل ناراً » . ثم قال محمد في المناسك : وكان أبو حنيفة يكره أجور بيوتها في
للوسم ، وفي الرجل يستر ثم يرجع ، فأما النعم والمجاور فلا يرى بأخذ ذلك منهم بأساً . قال محمد :
وبه تأخذ . قال محمد أخبرنا أبو حنيفة قال : حدثنا عبد الله بن زياد عن أبي نجيع عن عبد الله
ابن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله حرم مكة ، فحرام بيع
رباعها وأكل ثمنها » قال محمد : وبه تأخذ ، لا يلغى أن يباع الأرض ، فأما البناء فلا بأس به
س ٦٥ ، وكذلك أخرجه في باب ما يكره من الزيادة على من استأجر شيئاً بأكثر مما استأجره
س ١٣٤ . قلت : وأخرج الحديث الدارقطني أيضاً ، والتفصيل في نصب الراية ج ٤ س ٢٦٦ .
(١) أى في الانتفاع لا في البيع ؛ لأن كراهة البيع متفق عليها فيما بينهم ، ولما اختلف
في الانتفاع بشعره .

(٢) الراية بالراء المهملة خل من الحديد يحمل في عتق المبد على أنه آبق . وفي الهداية
وبروى الداية وهو طوق الحديد الذى يمتن من أن يحرك رأسه وهو متداد بين الظلمة ؛ لأنه عقوبة
أهل النار فيسكروه كالإحراق بالنار ، ولا يكره أن يقيده ؛ لأنه سنة المسلمين في السفهاء وأهل
العداوة فلا يكره في المبد تحمراً عن إياته وصيانة لماله . قلت : وقال في تعليقها تأقلاً من غاية
البيان ؛ والداية بالدال ليس بهى وهو غلط من السكاتب والحواس وكان في الأصل الداية بالدال
وفي القيشية بالراء ، وهو الصواب .

(٣) لأن الخمر قليلها حرام ونجس ودرديها منها .

(٤) لأن مسلماً أخرجه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم =

لا يموت . ولا يأكل بيادة الكافر^(١) . وكره أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
رضي الله عنهم أكل الضب . قال أبو جعفر : ونحن لانرى بأكله بأساً^(٢) .

== « لا يبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحداً في طريقهم فاستطروا إلى أشيئهم » .
وأخرج البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » . وأخرج أبو داود عن أنس رضي الله عنه
أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أهل الكتاب يمسكون
علينا فكيف ترد عليهم ؟ قال : « قولوا وعليكم » . وأخرج النسائي وابن ماجه بمعناه ، وأخرج
الإمام محمد في آثاره عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه صحب رجلاً من أهل القبة فلما أراد أن
يشاركه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام ، قال محمد يكره أن يتبدا المصرك بالسلام ،
ولا بأس بإرد عليه ، وهو قول أبي حنيفة .

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم جازاً له يهودياً وعرض عليه الإسلام فأسلم فأت فسكنه
ودفنه . رواه الإمام محمد في آثاره عن الإمام عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه مفسلاً ، وأخرج
البخاري في صحيحه في الجنائز عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان غلام يخدم النبي
صلى الله عليه وسلم فقص رأسه فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فقصه عند رأسه فقال له : أسلم ،
فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطلع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يقول : الحمد لله الذي أقدّمه من النار . وأخرجه الإمام أحمد ونقله : كان غلام يهودي يخدم
النبي صلى الله عليه وسلم يضع له وضوءه ويتأوله بقلته - وعبد الازرق وابن حبان في صحيحه
والحاكم في المستدرک وابن السكيت في عمل يوم وليلة من طريق الإمام محمد . راجع نصب الراية
ج ٤ ص ٢٧٩ — ٢٧٢ .

(٢) قلت : خالف الإمام الطحاوي الإمام وأصحابه كلهم في حل الضب ، وقد عقد الباب
على الضبع والضب في شرح معاني الآثار ، واستدل بحل الضب واحتج على الإمام محمد وذكر
احتجابه للإمام ثم رد عليه . قلت : أما الضب فهو من الحشرات وهي من الحائث ، وقال الله
تعالى : « ويحرم عليهم الحائث » . وأخرج أبو داود في الأئمة عن إسماعيل بن عياش عن ضيف
ابن زوزة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الضب وسكت عليه أبو داود . وفي نصب الراية ج ٤ ص ١٩٥
قال النجاشي في مختصره : وإسماعيل بن عياش وضمضم فيها مقال . وقال الخطابي : ليس بإستاده
بذلك . وقال البيهقي لم يثبت إسناده إنما تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة . أما في نصب
الراية . وفي عقود الجواهر المنيفة ج ٢ ص ٧٨ بعد ما ذكر قول النجاشي والخطابي والبيهقي : قلت :
ضمضم حمسى ، وابن عياش إذا روى عن الثاميين كان حديثه صحيحاً ، وكذا قال ابن معين والبخاري
وغيرهما ، وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك الوضوء من اللحم ؟ ولهذا أخرج أبو داود هذا
الحديث وسكت عنه ، وهو حسن عنده على ما عرف ، وقد صحيح الترمذي لابن عياش عدة أحاديث
من روايته لأهل بلد ، فأما ذلك . والقول بكرامة أكل لحم الضب هو مذهب أبي حنيفة ==

ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكر الفتنة ، ولا نرى بييمه بأساً في الأمصار من لا يعرف من أهل الفتنة . ويكره للمرأة الحرة أن تسافر سراً

==== وأبي يوسف ومحمد ، ولحق محمد بمحدث الباب . قلت : وهو حديث الصديقة رضي الله عنها التي رواه الإمام عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عنها أنها أهدى لها ضئب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فتبى عن أسكله ، فجاء سائل فأمرته له به ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتعلمين ما لا تأكلين » أخرجه الحارثي من طريق أبي سعد الصفاي وابن خسر من طريق الإمامين محمد والحسن بن زياد ، والكلاسي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه . وقال : فقد دل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كره نفسه ولنفره أكل الضئب . قال وبهذا تأخذ ، وكان أبو جعفر الطحاوي يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي من حل أسكله استدلالاً بما في التلحق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم على ما هو مفصل في العلولات اه ما في النعود . قلت : وما ذكره العلامة الميذمر في عله بييمه عن الجوهري التي ، وعد الحافظ علاء الدين السارديني الأحاديث التي صححها الترمذي من طريق ابن عياش فقال : منها حديث : « لأوصية لوارث » ومنها حديث : « ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن » ج ٩ ص ٣٢٥ من سنن البيهقي . قلت : أخرج الإمام محمد في كتاب الصيد من الأصل ، وفي كتاب الآثار ص ٩٣٨ باب ما يكره من أكل السباع والبان الجر عن الإمام عن حماد عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها أنه أهدى لها ضئب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أسكله فتهاها عنه ، فجاء سائل فأرادت أن تعطسه إياه فقال لها : « أتعلمين ما لا تأكلين ؟ » قال محمد : وبه تأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، ولفظ ما رواه في الأصل : فكرهه بدل فتهاها عنه . قال الإمام السرخسي في كتاب الصيد من مبسوطه ج ١ ص ٢٣١ في شرح الحديث : فتقول : لا يحل أكل الضئب . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الضئب فقال : لم يكن من طعام قوي فأجده نفسي متافه فلا أحله ولا أحرمه . وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : أكل الضئب على ما دلته رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الآكلين أو بكر رضي الله عنه ، كان ينظر إليه ويشعك - واعتادنا على حديث عائشة رضي الله تعالى عنها - فيه بين أن امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أسكله لحرمته لآلأنه كان يمافه ، ألا ترى أنه تهاها عن التصديق به ولو لم يكن كراهية الأكل الحرة لأمرها بالتصدق به كما أمرها به في شاة الأنصاري بقوله : « ألعسوها الأسارى » والحديث الذي فيه دليل الإباحة محمول على أنه كان قبل ثبوت الحرمة ، ثم الأصل أنه من تناقض الفيلان أحدهما يوجب الحظر والآخر يوجب الإباحة ينطب الموجب الحظر . وقال بعض المتأخرين حرمة الضئب لأنه من المسوخات على ما روي أن فريسين من عصاة بني إسرائيل أخذ أحدهما طريق البحر والآخر طريق البر فبغض الذين أخذوا طريق البر ضياءاً وقردة وخنازير ، وروي هذا الآخر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه غير مشهور . ثم قد بينا أن المسوخ لا لئله ولا بقاء ، فهذا الذي يوجد الآن ليس بمسوخ وإن مسخ قوم من جنسه ، ولكنه من الجائزات ؟ ولهذا خافه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيدخل تحت قوله تعالى : « ويمرهم عليهم الجائزات » لكونه مستحباً طبعاً كسائر المواضع . قلت : أما آثار مسخ بني إسرائيل ضياءاً فأخرجها الإمام الطحاوي في باب أكل الضئاب ج ٢ ص ٣١٤ عن عدة من الصحابة عبد الرحمن

يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا مع زوج أو ذى محرم^(١) ، ولا نرى بذلك بأساً للمساكنات ولا لأهبات الأولاد . ويكره كسب الخصبين من بنى آدم وملصهم واستخدامهم^(٢) . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : لولا استخدام الناس لإمام لما أغصام الذين يتخضونهم . ولا بأس بإخصاء البهائم . ولا بأس بإنزاع الخمر على الخليل ، والكراهية لتلك المروية في حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين^(٣) أُهديت إليه بقلة : لو حملنا فلانا [يعنى حمراً] على فلانة ؛ يعنى فرساً ، جاءنا مثل هذا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يفعل ذلك الذين لا يملكون » فعناه عندنا - والله أعلم - أن من حمل حمراً على فرس كان الذى يكون من ذلك ، بئلاً أو بئلاً ، لا ثواب فى ارتباطه ؛ وإذا حل فرس على فرس كان عنهما مافى ارتباطه الثواب الذى وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الخليل فقال النبى صلى الله عليه وسلم « إنما ينتج مالا ثواب فيه ويدع إنتاج ما فيه الثواب من لا يمل » . والكراهية

ابن حصنه وثابت بن زيد الأنصارى وسمرة بن جندب وثابت بن وديعة وجابر وأبي سعيد الخدرى رضى الله عنهم ، ثم ذكر من ابن مسعود رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لأن الله لم يهلك قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عقباً » وذكر من أم سلمة رضى الله عنها مثله . قلت : ومسح قوم خبأياً يدل على خبثه ؛ لأن الله تعالى لا يسمح قوماً يصور حيوانات طليعة طامرة بل مسح الناس يصور حيوانات رجس نحو خنازير وقرود فالتب مثله ، فهذا أدل دليل على خبث القب وحرمة ، والله أعلم .

(١) وفى الفرج : ويكره للمرأة الحرة أن تسافر فوق ثلاثة أيام بغير محرم ، ولا يكره مع المحرم ، وإن كان دون ثلاثة أيام فلا بأس به وإن كان بغير محرم . وأما للذرة وأم الولد فلا يكره بغير محرم . قلت : والأحاديث فى هذا الباب معروفة أخرجه الأئمة فى مسانيد الإسلام عنه وصححه البخارى ومسلم ، منها ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم » وأخرج البخارى ومسلم عن ابن عمر « لا تسافر المرأة فوق ثلاث » الحديث .

(٢) وفى الهداية لأن الرغبة فى استخدامهم حث الناس على هذا الصنيع وهو مثله محرمة . قلت : ومنع النبى صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه ثابت عن هذا حين هموا بإخصاء أغصم وتركهم الطيبات بقوله : « فن رغب عن سقن فليس منى » والأحاديث فى هذا الباب تاجدة غفرجة فى المصالح . (٣) وفى التقيضة قال لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حين -

الروية فيه في حديث ابن عباس رضى الله عنهما : « اختصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعنى بنى هاشم ، ألا ننزى حماراً على فرس » هـ لما ^(١) قال عبد الله ابن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم : كانت الخيل في بنى هاشم قليلة فأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكثر عليهم . وما يدل على إباحة ذلك ما روى [عن] رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوب البغال واتخاذها ، ولو كان ذلك مكروهاً لما ركبها ولا اتخذها . والله أعلم ^(٢)

(١) وفق التيفية مى لنا .

(٢) زاد في التيفية : وبالله التوفيق .

تم التصحيح والتعليق بقدر الوسع يوم الاثنين التاسع من صفر سنة ١٣٧٠
والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين
أبر الوفا



قام بتصحيحه عند الطبع الشيخان : رضوان محمد رضوان ، وعبد الحليم
بسيوف من علماء الأهر

فهرس مختصر الإمام الطحاوى

صفحة	صفحة
٢٣	٣ مقدمة الكتاب لمصنفه ومطلعه .
٢٣	١٥ خطبة الكتاب للمصنف .
٢٤	١٥ كتاب الطهارة ...
٢٤	١٥ باب ما يكون به الطهارة .
٢٤	١٦ حكم الماء المتصل ...
٢٤	١٦ حكم وقوع التجاسة في الماء ...
٢٤	١٦ مسائل الأبار ...
٢٤	١٦ موت ما ليس له نفس سائلة في الماء ...
٢٤	١٦ حكم أسرار الإنسان والحيوان ...
٢٤	١٦ إناءان فيها ماء أحدهما نجس
٢٤	١٧ فاشتبها عليه ...
٢٤	١٧ باب الآلية وجلود اليتات سوى الخنزير
٢٤	١٧ باب السواك وسنة الوضوء ...
٢٥	لا يقرأ الفرائد حائض ولا جنب
٢٥	١٨ ولا يمسه ...
٢٥	١٨ باب الاستطابة والحديث ...
٢٥	١٩ مسائل الفصل ...
٢٥	١٩ مقدار الصاع ...
٢٦	١٩ أسرار بني آدم طاهرة ...
٢٦	٢٠ باب التيمم ...
٢٧	٢١ مسائل للمسح على الجبيرة ...
٢٧	٢١ باب المسح على الخفين ...
٢٧	٢١ المسح على الجورجين ...
٢٧	٢٢ حفة المسح على الخمين ...
٢٨	٢٢ باب الخيش ...
٢٨	٢٢ مسائل الاستحاضة ...
٢٨	٢٣ حكم صاحب الحدث الذي لا ينقطع
٢٨	٢٣ النفاس ...
٢٨	٢٣ أقل الطهر ...
٢٣	٢٣
كتاب الصلاة ...	
باب المواقيت ...	
تأخير المشاء إلى ما بعد نصف الليل	
إسائة ...	
لا يقضى الصلاة عند طلوع الشمس	
ولا عند غروبها ولا عند استوائها .	
الأوقات المكروهة لقنوافل ...	
من أنهى عليه غش صلوات ...	
من ظهر من الخيش أو بلغ أو أسلم	
لم يكن عليه أن يصل شيئا ممسا	
فات وقته .	
يوم النهم بمجل العصر والمشاء ...	
باب الأذان ...	
لا ترجيع في الأذان ...	
الاقامة كأذان .	
إجابة الأذان ...	
باب استحيال القبلة ...	
من صلى في ليلة مظلمة على تمر ولم	
يصب أعاد الصلاة ...	
باب صفة الصلاة .	
لم يشر بهىء من الأصابع في التقعيد	
نظر المصل في قيامه وركوعه وسجوده	
وقعوده ..	
لا يقرأ المأموم القرآن ...	
يجهر الإمام في المغرب والمشاء والصبح	
لا قنوت في شيء من الصلوات	
سوى الوتر ...	
صلاة الوتر ...	
رأى أبو يوسف رفع اليدين في دعاء الوتر	

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٨	القرأة المستنونة في الصلوات ...	٢٨	من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقرأ
٢٨	شاه شاه اثنتين والمتطوع بالليل إن	٢٨	مكناها آية طويلة
٢٨	شاه شاه ثمانيا وأستا وأربعا وأثنتين	٢٨	مسائل ستر المورة في الصلاة ...
٣٦	بلىة واحدة ...	٢٩	قضاء القوائت ...
٣٦	لا تحجب الجمعة على مسافر وعبد وامرأة	٢٩	يؤدب الرجل ولده على الطهارة والصلاة
٣٦	وصى ...	٢٩	لا يقضى المرتد بعد ما أسلم شيئا من
٣٦	من صلى الظهر ثم خرج يريد الجمعة	٢٩	الصلوات ولا مما تعبد به سواها ...
٣٦	أذن الخطبة تسيحة أو تهليلة ...	٢٩	باب أهل ما يجزى من عمل الصلاة
٣٦	غسل يوم الجمعة ..	٢٩	فرائض الصلاة ..
٣٧	باب صلاة العيدين ...	٣٠	باب سجود السهو ...
٣٧	يثبت لمصل العيد في القراة أن يأخذ	٣٠	الملك في الصلاة
٣٧	في طريق غير الطريق الذي أتى	٣٠	من ترك سجدة الصلاة سهواً ثم ذكرها
٣٧	المصل منه ...	٣١	باب الصلاة بالنجاسة ...
٣٨	تسكيرات التصريق ...	٣١	مسائل الألتباس ..
٣٨	باب صلاة الخوف	٣١	إذا خفي موضع النجاسة من الثوب
٣٩	الصلاة المقرضة على الدواب يذبح	٣١	حكم أبواب الحيوانات ...
٣٩	باب صلاة الكسوف ...	٣١	أبوال الصبيان ...
٣٩	باب صلاة الاستسقاء ...	٣١	حق طهارة الأرض ...
٤٠	باب صلاة الجنائز	٣١	من صلى بالناس جنباً أعاد وأعادوا
٤١	الميت الذي مات في الاحرام كالخلال	٣١	حكم المني
٤١	يكفن الجنين ويشل ويدفن ولا يصلى	٣٢	باب الحدث في الصلاة ...
٤١	عليه ...	٣٢	باب الإمامة ...
٤١	الصلاة على الشهيد ...	٣٢	صلاة الإمام والأمام في مكان أرفع
٤١	تصل المرأة زوجها ولا يقبل الرجل	٣٣	من مكان الآخر
٤١	زوجته ...	٣٣	اقتداء من هو خارج المسجد بالإمام
٤١	يضل المسلم فاقرابه من الكفار	٣٣	باب صلاة المسافرين
٤١	الكنن والحنوط من رأس المسال	٣٣	حقه أجمع بين الصلايين في السقر والمطر
٤١	يسرع بالجنائز ما دون الحجب ...	٣٣	والمرض وما سواها من الأعذار ...
٤١	أحق الناس بالصلاة على الميت ...	٣٤	الصلاة في سفينة
٤١	يقوم الرجل من الميت بمحذاه صدقه	٣٤	باب صلاة الجمعة ...
٤٢	لا يصل في الميت في الأوقات المكروهة	٣٥	لا بأس بأن يجمع الإمام بالناس في
٤٢	الصلاة على الجنائز أربع تكبيرات	٣٥	مسجدين لا أكثر من ذلك ...
٤٢	بلا قرأة ولا تعهد ...		

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٥٢	من مات وعليه صدقة التطر	٤٢	لا لعاد الصلاة على الجنائز . . .
٥٢	أو زكاة المال . . .	٤٢	المعنى خلف الجنائز أفضل من المعنى
٥٢	باب مواضع الصدقات . . .	٤٢	أماها . . .
٥٢	لا بأس بأن يؤدي صدقة التطر	٤٢	لا بأس بحزبة أهل البيت . . .
٥٢	وسائر الكفارات إلى الكفار . . .	٤٢	لا بأس بالبيكاه على الميت من غير
٥٢	لا تحمل الصدقة لمن له فضل عن سكنه	٤٢	تدب ونياحة . . .
٥٢	وكسوته وتبلغ قيمته ما يجب فيه	٤٣	كتاب الزكاة . . .
٥٣	الصدقة . . .	٤٣	باب صدقة الإبل . . .
٥٣	كتاب الصيام . . .	٤٣	باب صدقة البحر . . .
٥٣	النية للصيام . . .	٤٤	باب صدقة الغنم . . .
٥٣	من نوى صوم رمضان ثم أغشى عليه	٤٤	لا زكاة على طفل ومجنون ولا على
٥٣	من سافر قبل النجدة أن يفطر	٤٥	حكاتب وذوي . . .
٥٣	ومن سافر بعد طلوع الفجر لم يفطر	٤٥	تقديم الزكاة جائز . . .
٥٣	وإن أفطر فقص فقط . . .	٤٥	النية في الزكاة . . .
٥٤	من أكل أو شرب أو جامع ناسيا	٤٥	من امتنع من أداء الزكاة يأخذها
٥٤	الكفارة للصيام . . .	٤٥	الإمام منه كرها . . .
٥٤	للصائم أن يقبل زوجته ما لم يخف	٤٥	لا زكاة في الحملان الخ . . .
٥٤	من ذلك الخ . . .	٤٥	من باع ماشيته بماشية غيره استقبل
٥٤	من أكل يرى أنه في ليل ثم علم أنه	٤٥	بها حولا . . .
٥٤	كان في نهار . . .	٤٥	باب الخيل فيها زكاة . . .
٥٤	لا بأس بالحجامة للصائم . . .	٤٦	باب زكاة الثمر والزرع . . .
٥٤	على الكبير العاجز عن الصوم القدية	٤٦	باب زكاة الذهب والورق . . .
٥٤	على الحائض والغشاء للصيام	٤٦	شرائط وجوب زكاة المال . . .
٥٥	من مات وعليه صوم . . .	٤٦	ما استفاد في أثناء الحول يزك مع
٥٥	للسافر والمريض أن يفطر ثم يقضى	٤٩	باق المال . . .
٥٥	من بلغ أو أسلم في رمضان . . .	٤٩	المدين والركاز . . .
٥٥	من جن في شهر رمضان . . .	٤٩	لا شيء فيما يوجد في الجبال والبيمار
٥٥	من أغشى عليه قبل شهر رمضان فلم	٥٠	باب زكاة الأجرة . . .
٥٥	يزل حتى خرج رمضان . . .	٥٠	لا ينظر إلى نقصانها ولا إلى تغير قيمتها
٥٥	من رأى هلال رمضان أو شوال	٥٠	بين طرفي الحول . . .
٥٥	وحسده . . .	٥٠	باب الدين على رجل وله مال هل يمتنع
٥٥	من اشتبهت عيه العمود من	٥٠	الزكاة وهل فيه إذا كان للرجل زكاة
٥٥	الأسارى تنحرى رمضان تقضى . . .	٥١	باب ركعة التطر . . .

صفحة	موضوع
٦٠	من طيف به محولا أجزاءه ...
٦٠	يذهب لول من أحرم من الصبيان
٦٠	أن يجرده الخ ...
٦٠	باب ذكر الحج والعمرة ...
٦٠	المحرمون أربعة ...
٦٠	مواقيت الحج ...
٦٠	التمتع الذي يوجب الهدى ...
٦١	أشهر الحج ...
٦١	القران ...
٦١	إدخال الحج على العمرة جائز وإدخال
٦١	العمرة على الحج مكروه ...
٦١	باب المواقيت ...
٦٢	باب ذكر ما يعمل عند الميقات ...
٦٢	الأحرام بالعمرة وصفها ...
٦٣	النساء في العمرة كالرجال إلا أنهم
٦٣	لا يمين ولا يملن ولا يملن ...
٦٤	إذا أقيمت الصلاة وهو يطوف
٦٤	ويسمى بي ...
٦٤	لو طاف لعمرة محولا لغيره كان
٦٤	عليه دم ...
٦٤	العمرة جائزة في السنة كلها
٦٤	لا شيء على من سعى بين الصفا
٦٤	والروة بلا ملهارة ...
٦٤	باب ذكر الحج ...
٦٤	لحرام الحج وصفه ...
٦٥	يأخذ الحصى للجبار من المزدلفة
٦٥	أو من حيث يتيسر ...
٦٦	صفة القران ...
٦٦	صفة التمتع ...
٦٦	من لم يسع في قدمه سعى يوم
٦٦	النحر ...
٦٦	إذا توجه الفارن إلى عرفة قبل أن
٦٦	يطوف بالبيت ...
٥٦	تقبل شهادة روية خلال رمضان
٥٦	رجل واحد مسلم ...
٥٦	لأن رؤية الهلال نهاراً فهو ليلة الجائئة
٥٦	لا بأس بالسكحل والنواك قصاص
٥٦	مفسدت الصوم ...
٥٧	من أكل أو شرب أو جامع ناسيا
٥٧	ثم تمتدا عليه القضاء فقط ...
٥٧	من داوى جائنة أو مأومة ...
٥٧	من أسبح في يوم من رمضان ولم يتو
٥٧	في الليلة التي قبله صوما ثم أكل أو
٥٧	شرب أو جامع تمتداً ...
٥٧	باب الاعتكاف ..
٥٨	لا يخرج المعتكف إلى جنازة وعبادة
٥٨	سرايس ...
٥٨	لا بأس للمعتكف أن يخرج إلى اللذنة
٥٨	التي للسجدة للأذان ...
٥٨	يجوز الاعتكاف يوماً فافوقه ...
٥٨	من أوجب على نفسه الاعتكاف -
٥٨	لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد
٥٨	عن أحد ...
٥٩	كتاب الحج ...
٥٩	باب وجوب الحج ...
٥٩	المرأة في وجوب الحج كالرجل ...
٥٩	لاحج على أحد غير حجة واحدة
٥٩	العمرة سنة ...
٥٩	من لم يبع فأوصى به عند موته ...
٥٩	لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على
٥٩	شيء من المناطات ولا على شيء من
٥٩	العامى ...
٥٩	من حج وهو غفل أو عيذ فليح
٥٩	الحج مستقبلاً ...
٥٩	من خرج للحج فعجز عن الثانية أو عما
٥٩	سواها ففعل ذلك عنه ...

صفحة	الإنابة	صفحة	المعمرة أو القنطرة إذا حاضرت بعد
٧٩	٦٦	الإحرام قبل أن تطوف وفقت حمرتها
٧٩	من ابتاع شيئاً يدينه أو قرضه ...	٦٧	الجناب ودواعيه في الحج والمعرة ..
٧٩	من اشترى طعاماً فضيحه جاز يمه	٦٧	من جامع صراراً قبل الوقوف ...
٧٩	من اشترى صبرة طعام على أن كل	٦٧	باب ما يجتبه الحرم ...
٧٩	تقير منها يدرهم	٦٨	لا بأس للمحرم أن يتزوج ...
٧٩	لأن اشترى صبرة كلها عائلة درهم	٦٨	لا بأس يأكل لحم الصيد إذا اصطاده
٧٩	كل تقير منها يدرهم صبر البيع في	٧٠	الحلال بغير أمره في غير الحرم ...
٧٩	جميعها	٧٠	لا بأس للمحرم بذبح الأضام ...
٧٩	باب المصراة وغيرها ...	٧٠	لا بأس للمحرم بتل البرغوث والنملة
٨٠	من تصرف في المبيع ثم وجد به عيباً	٧٠	والقبة
٨١	من اشترى عبداً وله مال فإله لا يبيع	٧٠	لا بأس للمحرم أن يستظل راكباً
٨١	إلا أن يشترط للبياع ...	٧٠	وتأزلا
٨١	البيع بالبراءة من العيوب ...	٧٠	من أدهن بزيت وهو عرم فقله دم
٨٢	شراء شيء بأقل مما باعه ...	٧٠	باب القدية وجزاء الصيد ...
٨٢	لرابحة والتولية	٧٠	من دفع من عرفات قبل الغروب
٨٢	إذا اختلف للتبايعان في الثمن والمبيع	٧٠	من باع في غير مقي في أيام منى ...
٨٢	قائم أو فائت	٧١	المحصر من الحج والمعرة ..
٨٢	بيع ما ليس عنده	٧٢	من فاته الوقوف بهرفة ...
٨٢	من باع شيئاً بغير أمر مالكه ...	٧٢	إذا أحرم العبد بغير إذن سيده أو
٨٣	من اشترى لرجل شيئاً بغير أمره	٧٢	المرأة بغير إذن زوجها ...
٨٣	بيع الأعمى وشراؤه جائز وله فيه	٧٢	الهدايا
٨٣	خيار الرقبة	٧٣	باب خطب الحج ...
٨٣	بيع للاماسة وللمناذرة وبيع الحصاة	٧٣	باب الإشعار
٨٣	لا يجوز بيع الحمل دون أمه ولا بيع	٧٣	باب حكم المتنعم في سياقته الهدى هند
٨٣	الأم دون حملها ولا بيع الأبن في الفروع	٧٤	إحرامه وفي تركه سياقته ...
٨٣	ولا بيع عصب الفحل	٧٤	كتاب البيوع
٨٤	خيار الرقبة	٧٥	مسائل خيار الفرمط ...
٨٤	من باع عبده وسمى ثمنه على أن يبيعه	٧٥	باب الرضا والضرف ...
٨٤	الأخر عبده ثمن عينه	٧٧	مسائل خيار العيب
٨٤	لا يحل التجش	٧٨	باب الحرية
٨٤	تلقى الجلب وبيع الحاضر لبلاد وسوم	٧٨	باب أسول الشجر والتخل والتأثر
٨٤	الرجل على سوم أخيه	٧٩	دخل الشجر والبناء في بيع الأرض
٨٤	من كان عليه دين غير قرش فأقره	٧٩	دون الزرع والتأثر
٨٤	من كان عليه دين غير قرش فأقره	٧٩	من ابتاع شيئاً فهلك في يد بائنه

صفحة

- ٩٧ لا يقضى بشاهد وعين في شيء ...
 ٩٧ ينفق من مال المحجور المحبوس على
 من يجب عليه الاغناق عليه ...
 ٩٧ لا يمنع المديون من السفر إذا كان
 الدين مؤجلاً ...
 ٩٧ كتاب المجر ...
 ٩٧ فروع المجر على الغلام والملازمة
 وعدمه عليهما ...
 ٩٨ إقرار المحجور عليه ...
 ٩٨ كتاب الصلح ...
 إذا وقعت المنازعة في المالحط الذي
 بين الدارين ...
 ٩٩ سفل رجل وعلو آخر فسطا جميعاً
 ٩٩ شرع جنانا على طريق نافذة ...
 ١٠٠ إذا كان رجل على رجل ماله إلى
 أجل فصالحه على أن يعطى بعضاً
 حالا ويرى بما بقي لا يجوز ...
 ١٠٠ الصلح من الاستعلاف على دراهم
 معلومة ...
 ١٠١ صالحه على دار لجاء الفنيح يطلبها
 ١٠١ إذا ادعى دراهم فصالحه على دنانير
 ١٠١ إذا صالح التكيل من التدهى عليه
 أو صالح القسوى عنه ...
 ١٠٢ كتاب السكافة والمواطة والعيان
 ١٠٢ برائة المحيل إذا قبل المحتال عليه
 ١٠٢ المواطة إلا إذا توى وريان التوى
 إذا كانت المواطة تغير أمر التوى
 ١٠٣ عليه نلال ...
 إذا أخذ من المحتال عليه خلاف
 جنس ماله وصارفه عليه جاز إذا
 ١٠٣ كان في مجلس الصرف ...
 إذا ضمن الرجل من رجل وليس
 ١٠٣ له عليه نلال ...

صفحة

- ٨٤ ذلك أجل ..
 ٨٤ لا بأس بأن يجر الرضى مال اليتيم
 ٨٤ أمر السيد بدين وكذبه حوله ...
 ٨٤ بيع السكالب والقهود والصفور والمهر
 ٨٤ أجرة كيال لمبيع ووازته وعاده
 ٨٤ لا يجوز بيع مالم يقضى ...
 لا يجوز لمن اعتري كلباً أو وزنيا
 أو عندياً أن يبيعه حتى يكتله أو يرثه
 ٨٤ أو يهدى بخلاف بيع التوب متذرة
 ٨٥ بيع الأخرس وشراؤه وعقوده سواها
 من اعتري شحين لا يقوم أحدها
 ٨٥ إلا بصاحبه فهذا كالنفس الواحد
 ٨٥ فبائع احتباس ما باع ما بقى له شيء
 على المشتري ...
 ٨٥ تفريق الصغير من ذي رجه في البيع
 ٨٥ باب أحكام البيوع القاسدة ...
 ٨٦ باب السلم ...
 ٨٨ الرهن في السلم ...
 ٨٨ العركة والتولية والإفالة في السلم ..
 تجوز المراجعة والتولية في السلم بعد
 ٨٩ قبضه لئام ...
 لا يجوز للسلم بعد الإفالة أن يشتري
 ٨٩ برأس مال السلم شيئاً قبل قبضه لئام
 لا يجوز القسيم على الناس ...
 ٩٠ كتاب الاستبراء ...
 ٩٠ كتاب الرهن ...
 ٩٢ إذا اختلف الراهن والمرتهن في مفسار
 الدين فالقول قول المرتهن ...
 ٩٥ المرتهن أحق بالرهن وبشمه لأن يبيع
 من الراهن ...
 ٩٥ كتاب للمداينات ...
 ٩٦ حبس المديون في الدين ...

صفحة	صفحة
١٠٩	للكفالة والوكالة كالفضان ...
١٠٩	تجوز الكفالة بغير حضور
١٠٩	للكفول له ...
١٠٩	للموالة والكفالة في قبولها
١٠٩	وتركها كالوكالة ...
١٠٩	إبراء المكفول له المطلوب
١٠٩	أو الكفيل ...
١٠٩	حبة المكفول له المال من الكفيل
١٠٩	وتصدق به عليه ...
١٠٩	أنشر للمكفول له المال من الكفيل
١٠٩	أو المطلوب ...
١٠٩	صالح الكفيل المكفول له على
١٠٩	بعض المال أو بغير شيء
١١٠	من ضمن لرجل عمدة في دار
١١٠	إتباعها ...
١١٠	كتاب العمرة ...
١١٠	المقاوضة ...
١١٠	لإقرار المقاضى بقرنه وشريكه
١١٠	الضمان ...
١١٠	العمرة بالأيدان ...
١١٠	شركة الصناعة ...
١١٠	لا تجوز شركة العنان إلا على الدرام
١١٠	والدنانير ...
١١١	ما جاز عليه العنان جازت المقاضاة
١١١	عليه ...
١١١	العمريكان في الكل أميتان ...
١١١	العمرة تفسخ بال موت ..
١١١	لسل واحد من العمريكين أن
١١١	يفسخ العمرة ..
١١١	كتاب الوكالة ...
١١١	ليس له أن يوكل أحداً إلا برضا
١١١	الحصم عند الإمام إلا أن يكون
١١٢	مريضاً الخ ...
١٠٩	توكيل الوكيل غيره ...
١٠٩	للموكل عزل الوكيل متى شاء ...
١٠٩	ما فعله الوكيل قبل علمه بالوكالة
١٠٩	غير نافذ ...
١٠٩	لا يجوز الوكالة في الحدود والقصاص
١٠٩	إذا وكل رجلاً ببيع عبده فداً
١٠٩	لبعض الثمن وتسليم المبيع على الوكيل
١٠٩	في البيع والعراء ...
١٠٩	الوكيل خصم في حقوق البيع ...
١٠٩	الوكالة بالإجارة كالوكالة بالبيع
١٠٩	والعراء ...
١٠٩	الوكالة بالنكاح والمثلج والصلح
١٠٩	من دم العمد ...
١١٠	الوكالة بتطيل يموت للموكل ...
١١٠	إذا وكل سيياً مجبوراً وعبداً
١١٠	مجبوراً فالمهدة على الأمر ...
١١٠	إذا باع الوكيل ثم ادعى تلف الثمن
١١٠	دفع إلى رجل مالا ليدهه إلى رجل
١١٠	فادعى دفعه إليه وكذبه الأمر
١١٠	والمأمور له ...
١١٠	لا يجوز شراء الوكيل من نفسه
١١٠	ولا يمه إلا لأب الطفل وجده
١١٠	لا يجوز ابتياع الوكيل إلا بما
١١١	يتخاين الناس فيه ...
١١١	تقدير ما يتخاين الناس فيه ...
١١١	إذا وكله بعراء العمد أو يمه
١١١	فاشترى نصفه أو باع نصفه ...
١١١	لا يجوز لمن وكله بالابتياح إلا أن
١١١	يتناعه بالدرهم أو بالدنانير ...
١١١	لوكيل بالبيع أن يبيع بالنقد
١١١	والنسيئة ...
١١١	من وكل ببيع شيء فوكل غيره
١١٢	بذلك فمعه بمضرة ...

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١١٩	من أئلف لرجل شيئا مما له مثل	١١٢	بيع الفضول وشراؤه
١١٩	من كسر لرجل قلباً أو ديناراً	١١٢	إذا وكل رجلين قباشر أحدهما
١١٩	أو درهما	١١٢	وكله بابتياح عهده ولم يسم له جليماً
١١٩	غضب ثوباً قطعه	١١٢	وكله بابتياح دابة أو ثوب ولم
١١٩	غضب ثوباً أبيض فصبه	١١٢	يسم له سناً
١٢٠	كتاب الفضة	١١٢	وكله بابتياح دار ولم يسم له ثمنها
١٢٠	طلب للواية	١١٣	كتاب الإقرارات
١٢١	الشفعة تحجب بالبيع وتستحق	١١٣	في أقر فلان على شيء — الاستثناء
١٢١	بالإشهاد والطلب وتلك بالأخذ	١١٣	بعد الإقرار
١٢١	لا شفعة في صدقات ولا في أجرة	١١٤	لو قال هذا المبد زيد لا بل لسرو
١٢١	ولا في جبل خلع الخ	١١٤	إذا قال فلان على من درهم لك
١٢١	إذا شهد الشفيع ثم تراخى عن	١١٤	عصرة دراهم
١٢١	طلبها	١١٤	لو قال فلان على من هذه الدار
١٢١	الشفعة على عدد رهوس العفاه ...	١١٤	ما بين هذا الحائط وبين هذا الحائط
١٢١	إذا اختلف الشفيع والمطلوب	١١٤	لو قال له على دينار إلا درهما
١٢١	بالشفعة في الثمن	١١٤	أو لا قفيز حاملة
١٢٢	للشفيع خيار الرقبة واليبس ...	١١٤	امتلاك الكفر والكفر له في
١٢٢	الشفعة لا تورث	١١٤	الودعة والقبض
١٢٣	من أخذ داراً بشفعة فبى فيها	١١٥	لو أقر بألف درهم من ثمن متاع ثم
١٢٣	فاستعقها مستحق	١١٥	قال هي زيوف
١٢٣	من اشترى داراً فبى فيها ثم أخذت	١١٦	من أقر بدين في حرمته لزمه ...
١٢٣	بالشفعة	١١٦	إقرار المريض بدين لو ارته ...
١٢٣	ما ع داراً وله فيها خيار لم يكن	١١٦	كتاب العارية
١٢٤	للشفيع أخذها	١١٦	هل يمر المستعير الشيء المستعار
١٢٤	الشفعة لذى والصغير	١١٦	استأجر أرضاً إلى مدة معلومة ...
١٢٤	من اشترى داراً لرجل بأمره ثم	١١٦	استأجر الأرض للبناء والفرس ...
١٢٤	جاء شقيقه ليأخذها	١١٧	كتاب النصب
١٢٤	كتاب المضاربة	١١٧	من حال بين رجل وبين داره
١٢٤	في المضاربة الفاسدة للمضاربة	١١٨	فهدمت
١٢٤	أجر مثله	١١٨	لا أجرة على غاصب في استخدامه
١٢٤	المضارب أمين في مال المضاربة	١١٨	عبداً غصبه ولا في سكنى دار
١٢٤	الصحيحة	١١٨	قصصها
١٢٥	المضارب في المضاربة الفاسدة أجبر	١١٩	من أئلف لذي خراً أو خزيراً

صفحة	مصرقات المضارب	صفحة
١٣٠	١٢٥ ...	ما استؤجروا على عمله دون الحال
١٣٠	١٢٥ ...	والحال
١٣٠	١٢٥ ...	من استؤجر على فسارة ثوب ففقه
١٣٠	١٢٦ ...	فقطب الثوب أو حدث به عيب
١٣١	١٢٦ ...	لا تفسخ الإجارة إلا بالأمذار
١٣١	١٢٦ ...	إذا بيعت الدار المستأجرة
١٣١	١٢٦ ...	استئجار حصة شائعة من الحار
١٣١	١٢٦ ...	استأجر داراً من رجلين فأت
١٣١	١٢٦ ...	أحدهما
١٣١	١٢٦ ...	استأجره ليصل له عيشاً لطلاله فيها
١٣١	١٢٦ ...	بين الطريق بأجرة ما مضى من
١٣١	١٢٦ ...	الطريق
١٣١	١٢٦ ...	استأجره على خربير فخر بعضها
١٣٢	١٢٦ ...	وطالبه بأجرة ما خربير
١٣٢	١٢٦ ...	كتاب المزارعة
١٣٢	١٢٦ ...	يجوز استئجار الأرض للمزارعة
١٣٣	١٢٦ ...	المزارعة يحجز ما يخرج من الأرض
١٣٣	١٢٦ ...	المعبر في الخارج من الأرض
١٣٣	١٢٦ ...	المستأجرة على رب الأرض
١٣٣	١٢٦ ...	عمر الأرض المنوحة فيها خرج
١٣٣	١٢٦ ...	استأجر أرضاً لإجارة فأسفة كان
١٣٣	١٢٦ ...	لصاحبها الأقل مما أجراها به ومن
١٣٣	١٢٦ ...	أجر مثلها
١٣٤	١٢٦ ...	التبن عند الإمام محمد لصاحب البذر
١٣٤	١٢٦ ...	استأجر أرضاً ولم يسم ما يزرع فيها
١٣٤	١٢٦ ...	كتاب أحكام الأرضين الموات
١٣٤	١٢٦ ...	صفة الموات
١٣٤	١٢٦ ...	لا ينبغي للامان أن يعطى ما لا غنى
١٣٥	١٢٦ ...	بالسلمين عنه
١٣٥	١٢٦ ...	أراضي الخراج مملوكات لأربابها
١٣٥	١٢٦ ...	حرم التهر والبر والين
١٣٥	١٢٦ ...	من كانت في أرضه بئر أو عين كان
١٣٦	١٢٦ ...	له أن يمنع الناس من دخول أرضه
١٣٦	١٢٦ ...	إلا أن يكون بالناس حاجة
١٣٦	١٢٦ ...	شركة الناس في الماء والكلأ والنار
١٢٥	١٢٦ ...	عشر مضارب ودواؤه
١٢٥	١٢٦ ...	إذا خالف المضارب رب المال
١٢٥	١٢٦ ...	إذا اذن المضارب مال المضاربة
١٢٦	١٢٦ ...	حالت المضارب ولم يوجد مال المضاربة
١٢٦	١٢٦ ...	هتق المضارب أو رب المال العبد
١٢٦	١٢٦ ...	من مال المضاربة
١٢٦	١٢٦ ...	لا يقتري المضارب عبداً ذا رحم
١٢٦	١٢٦ ...	من رب المال ولا أمهات أولاده
١٢٦	١٢٦ ...	بمال المضاربة
١٢٦	١٢٦ ...	كتاب المساقاة
١٢٦	١٢٦ ...	كتاب الإيجارات
١٢٦	١٢٦ ...	استأجر داراً أو عبداً ولم يشترط
١٢٦	١٢٦ ...	تأجيل الأجرة ولا حلها
١٢٦	١٢٦ ...	لو انتقضت الإجارة بعد قبض
١٢٦	١٢٦ ...	للمؤاجر الأجرة
١٢٦	١٢٦ ...	بموت المؤاجر أو المستأجر تنتقض
١٢٦	١٢٦ ...	الإجارة
١٢٦	١٢٦ ...	استأجر دابة إلى مكان معين فجاوز
١٢٦	١٢٦ ...	بها إلى مكان آخر
١٢٦	١٢٦ ...	استأجر داراً ففوضها ولم يسكنها
١٢٦	١٢٦ ...	كان عليه أجرتها
١٢٦	١٢٦ ...	خيار الرقبة في الإجارة
١٢٦	١٢٦ ...	استأجر داراً فليس له أن يوحرها
١٢٦	١٢٦ ...	بأكثر مما استأجرها
١٢٦	١٢٦ ...	استأجر داراً فحدث بها عيب
١٢٦	١٢٦ ...	لا ضمان على أجبر مقرر إذا لم يتعد
١٢٦	١٢٦ ...	ولا أجر له إذا تلب شيء في يده
١٢٦	١٢٦ ...	لا ضمان على أجبر خاص إذا ضاع في
١٢٦	١٢٦ ...	يده شيء بغير قصد منه
١٢٦	١٢٦ ...	اختلاف الأجر والمستأجر في رد
١٢٦	١٢٦ ...	الدين إليه
١٢٦	١٢٦ ...	للصباغ والخياط والماتك احتباس

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٤٧	موانع الإرث من الحبيب والحرمان	١٣٦	لا يجوز لأحد بيع ما في نهره أو بئر
١٤٧	الفرق والحرق والمعدى ...	١٣٦	من الماء ولا يبيع كلاً ولا تار في
١٤٧	المحرم لا يحجب ...	١٣٦	أرضه إلا أن يأخذ ذلك ويحفظه
١٤٧	لا يرث المرأة بالولاء إلا من أعتقت	١٣٦	كتاب المطايا والوعوف ...
١٤٧	أو أعتق ما أعتقت ...	١٣٦	مذهب الإمام في الوقف والميسر
١٤٧	باب قسمة الموارث ...	١٣٦	لا يجوز وقف الماع ولا صدقته
١٤٧	أحوال الزوجين ...	١٣٧	ولا يحته ...
١٤٣	الأم والبنت وبنت الابن ...	١٣٧	لا يجوز اشتراط منافع الوقف لنفسه
١٤٣	لا يحجب من الجسد والجفادات	١٣٧	لا يجوز الوقف إلا على شرائط
١٤٤	إلا من كان من قبله ...	١٣٧	لا تنقطع ...
١٤٤	أولاد الأم ...	١٣٧	لا يجوز وقف القول إلا فيما ...
١٤٥	الأخوات من الأب والأم	١٣٧	لا بأس ببيع المكيل ...
١٤٥	والأخوات لأب	١٣٧	لا بأس ببيع ما هم من خيل الوقف
١٤٥	لا يرث مع الأخ لأب وأم	١٣٨	الذي شرط لتكثير الحبة والصدقة
١٤٥	بنو العلات ...	١٣٨	يلبى للرجل أن يمدل بين أولاده
١٤٥	المسألة المشتركة ...	١٣٨	في المطايا ...
١٤٦	البنات والأب والجفادات ...	١٣٨	الحبة على الوضئ سد التبخ كالببيع
١٤٧	باب العصبية ...	١٣٨	لأب أن يقض ما وحب لابنه
١٤٧	باب ميراث الجد لأب	١٣٨	الصغير أو تصدق عليه ...
١٤٨	الأكرموية ...	١٣٨	يصح الرجوع في الحبة بالشرائط
١٤٩	باب ميراث والد الملائنة ...	١٣٨	دون الصدقة ...
١٤٩	إذا ادعى الملائنة الولد الذي	١٣٨	لا يرجع في الحبة إلا بحكم الحاكم
١٤٩	لا عن عليه ..	١٣٩	أو رضا الموهوب له ...
١٥٠	باب ميراث الميوسى ...	١٣٩	العمرى والرقي ...
١٥١	باب الميراث بالأرقام ...	١٣٩	لا يجوز الحبة ولا الصدقة في جزء
١٥١	الرد على ذوى القروض ...	١٣٩	شائع مما يقسم ...
١٥٣	باب للميراث بالمروالة ...	١٣٩	من تصدق بتمى واحد على رجلين
١٥٣	باب من يجوز للرجل أو للمرأة دعواه	١٣٩	لجزء ..
١٥٣	فيحجب من سواء من عصبية أو	١٣٩	كتاب القسمة والآبى ...
١٥٣	من ذوى أرحامه ...	١٤٠	إن شاعت الكلمة من يد الملتقط
١٥٣	باب لإقرار بتمى الوثرة بوارث	١٤٠	مسألة الآبى وتأويل ما ورد فيها
١٥٣	مجهول ...	١٤٠	من الحديث ...
١٥٣	باب الحنفى ...	١٤١	الآبى وجهه ...
١٥٣	إذا باله الحنفى من حيث يؤول	١٤١	كتاب الفقيط ...
١٥٥	الرجل فهو مذكر ...	١٤٢	كتاب التمراتى ...

صفحة	ملاحظة	صفحة	ملاحظة
١٦٣	ومررة النخل وهدية العبد والغار	١٥٥	أحكام الحقن نسوي الورانة ...
١٦٣	أوصى بشرة بستانه ...	١٥٦	مكتتاب الوصايا ...
١٦٣	وصية المسلم إلى القوي لا يجوز ...	١٥٨	وصية للمسلم لكفار ...
١٦٣	ليس لقوي أن يأكل من مال القوي	١٥٩	الوصية للحمل والخلل ...
١٦٣	فرحاً ولا غم ...	١٥٩	أوصى بأمته لرجل ثم أوصى بها لآخر
١٦٣	أوصى لى رجلين ...	١٥٩	الرجوع عن الوصية ...
١٦٤	كتاب الوصية ...		حكم المرض القوي صار به ذا فراش
	استودع رجلاً ودية فأودعها		ثم مات فيه وحكم الأمراض الطويلة
١٦٤	رجلاً آخر قضات منه ...	١٥٩	مثل السل والفق ...
	من في يده ألف خضر رجلان كل	١٥٩	حكم وصية من قدم ليقول في قصاص
١٦٥	واحد يدعى أنه أودعها ...	١٦٠	حكم أفعال المرتد ...
١٦٥	مكتتاب قسمة الفئام والقي ...	١٦٠	المنق والمخافة في المرض ...
١٦٥	مصارف الخس والقي ...		أوصى لقوم بأعيانهم وأوصى بركاة
١٦٥	مصرف ما يؤخذ من مال للمعرك		مال وكفارات أيمان وأن يبع عنه
١٦٦	مصرف أربعة أخماس الفدية ...	١٦٠	والثالث مقصر عن ذلك ...
١٦٧	الاستمانة بأهل القعة ...		الأوصياء الأحرار البالغون على
	لا يقبض أن تقسم الفئام في دار	١٦٠	ثلاث مراتب ...
١٦٧	الحرب ...	١٦١	أوصى لى عبده ...
١٦٩	كتاب النكاح ...	١٦١	أوصى لى رجلين ...
١٦٩	الأولياء ...	١٦٢	من أوصى للرجل في خاص من ماله
	موانع الولاية من الجنون والكفر	١٦٢	ليس للقوي رد الوصية في حياة القوي
١٧٠	والرق والشيبة ...		القوي إذا قال لا أقبل ثم قبل
	إذا امتنع ولي المرأة أن يزوجه	١٦٢	صح قبوله ...
١٧٠	عن نسائه أن يزوجه منه ...	١٦٢	لقوي أن يمتل بمال اليتيم ...
١٧٠	الأكفاء ...		أوصى بثلاث ماله لرجلين فكان
	لا يكون كفواً إلا بوجود المهر	١٦٢	أحدهما ميتاً ...
١٧٠	والنفقة ...	١٦٢	أوصى بثلاثة لأجنبي واحد ورثته
١٧١	تزوجت بغير أمر وليها ...		أوصى بثلاث ماله بين زيد وعمرو
١٧٢	العهداء لعقد النكاح ...	١٦٣	فكان أحدهما ميتاً ...
١٧٢	الولي يستأذن البكر ويستأمر النسيب		وصية الجدة إذا لم يكن له أب كوصية
	الولي غير الأب والجد إذا زوج	١٦٣	أبيه ...
	الصغير والصغيرة كان لها خيار	١٦٣	أحكام الأوصياء ...
١٧٣	البولغ ...		الوصية بخدمة العبد وبسكنى المقار

صفحة

١٧٩	طلق ذمية فتزوجها مسلم أو ذمي
...	في عفتها
١٨٠	تزوج أكثر من أربع نسوة أو
...	جمع بين الحرام ثم أسلم ...
١٨٠	إذا فرق بينهما بإسلام أحدهما
...	يلزمها المدة
١٨١	ارتداد أحد الزوجين
١٨١	نكاح الفقار
...	تزوجها على غر أو ختر ثم
١٨١	أسلم
١٨١	نكاح المتعة
...	لا بأس للمعسر أن يتزوج ولكن
١٨١	لا يدخل حق محل
...	البرس والجنون والجذام لا يوجبان
١٨١	فسخ النكاح
...	تزوج حرة أو أمة فلم يدخل بها
١٨٢	حتى قتلت نفسها
١٨٢	لها خيار فسخ النكاح إذا اعتقت
...	باب أجل المتين والحصى والمحجوب
١٨٢	والحنثي
...	لزوجة المتين جميع الصداق وعليها
١٨٣	المدة بعد الفرقة
١٨٣	من وصل إلى زوجته ثم عن عنها
...	الحنثي إذا لم يصل إلى زوجته كان
١٨٣	كالميتن
١٨٤	باب الأصدة
١٨٤	أدنى المتعة في الطلاق
١٨٤	اختلف الزوجان في الصداق ...
١٨٦	من تزوج على أقل من عشرة دراهم
١٨٦	التي يده عقدة النكاح هو الزوج
١٨٦	لأن الكبر أن يقبض صداقها ...
...	تزوج على عيد فوجدت به عيباً
١٨٦	أو وجدته حراً
١٨٦	تزوج على مصرف أبيش بغير عينه
١٨٦	تزوج على بيت وغادم ولم يسم
١٨٦	لذلك ممناً

صفحة

١٧٣	لا ولاية للمسي على الصغير والصغيرة
...	في النكاح
١٧٣	إذا زوج الفاضل الصغير حل له
...	خيار البلوغ
١٧٤	نكاح الفضول
...	للرجل أن يزوج عبده أو أمته
١٧٤	بغير إذنها
...	زوجها ولياماً هذا رجلاً وهذا
١٧٤	رجلاً
...	من انفسب إلى قوم فتزوجوه ثم
١٧٤	علم أنه ليس كما انفسب ...
١٧٥	من تزوج حرة فإذا هي أمة
١٧٥	نكاح الرقيق
...	لا يجوز للعمر أن يتكبح أكثر من
١٧٦	أربع ولا لغيره أن يتكبح أكثر من
١٧٦	اثنين لا يتكبح أخت زوجته في عدتها
...	باب ما يحرم نكاحه من النساء
١٧٦	وما يحرم الجمع بينه وغير ذلك
...	لا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة
١٧٧	أبيها
...	حرث النساء أهل الكتاب وذياتهم
١٧٨	حلال للمسلمين الخ
١٧٨	تزوج الصبايات
...	من كان أحد أبويه مجوسياً
١٧٨	والآخر كتابياً
...	ثم يمكن للمسلم إيجاز زوجته
١٧٨	الكتابية على الفصل من الحيض
...	تجسست زوجته الكتابية حرمت
١٧٨	عليه
...	خطبة على خطبة غيره والخطبة
١٧٨	في المدة
١٧٨	باب نكاح أهل الكتاب
...	إذا رضى أهل المدة بحكم الإسلام
...	في الأنكحة يحكم بينهما بحكم
١٧٩	الإسلام

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٨٦	تزوج على عر أو بختير ...	١٨٧	تزوج إسرائيل في عمة واحدة على
١٨٧	صداق واحد ...	١٨٧	صداق واحد ...
١٨٧	تزوج على صداق في السرو سمع	١٨٧	بالملاية بأكثر من
١٨٧	تزوجها على عيد بيته أو على دار	١٨٧	بينها فاستخفها فطلقها قبل أن
١٨٧	يدخل بها ...	١٨٧	تزوجها على أمة فولدت في يدها
١٨٨	أو على ماضية فولدت في يدها	١٨٨	أو على نخل أو شجر فأعرت
١٨٨	في يدها فطلقها قبل أن يدخل بها	١٨٨	لها أن تنم من الدخول بها لبيض
١٨٨	الصداق المأجل ...	١٨٨	الزيادة في مهر بالفراش تلحقه
١٨٨	تزوجها على دراهم أو دنانير بينها	١٨٨	له أن يعطيها مثلها ...
١٨٨	تزوجها على دنانير أو دراهم	١٨٩	أو ما سواهما فوجبت لها ثم طلقها
١٨٩	قبل أن يدخل بها ...	١٨٩	تزوجها على حكمه أو حكمها
١٨٩	لا تحب عليه نفقة زوجته الصغيرة	١٨٩	التي لم يدخل بها ...
١٨٩	يجب في ملك الصغير النفقة لزوجته	١٨٩	الكبيرة ...
١٨٩	باب ولية وعفرة النساء ...	١٨٩	أجاب إلى الولية فوجد هناك لها
١٩٠	لأبأس بشار المرس ...	١٩٠	الفروع المتعلقة بقسم النساء ...
١٩٠	ليس للرجل أن يزل من زوجته الخ	١٩٠	فروع الصفاق بين الزوجين والخلع
١٩١	بينهما ...	١٩١	حكتاب الطلاق ...
١٩١	طلاق نكحها ومن لم يبلغ الحلم		
١٩١	والجنون والبكراني ...		
١٩١	سنة طلاق السنة ...		
١٩٢	سنة المراجعة بعد الطلاق ...		
١٩٢	طلقها وهي حائض ...		
١٩٢	مسائل وصور مختلفة تتعلق بطلاق		
١٩٣	السنة ..		
١٩٤	لا سنة للدخول بها ...		
١٩٤	باب صريح الطلاق ...		
١٩٤	للصلة للطفلة ...		
١٩٤	قال تزوجه أنت طالق أو أنت		
١٩٥	واحدة أو اعتدى أو استبرأ		
١٩٥	رحك وأراد الطلاق وقت عليها		
١٩٥	تسليمه عليك فيها الرجعة ...		
١٩٥	ألفاظ الكتابة وولوج الطلاق بها		
١٩٥	بالبينة وقت مفاخرة الطلاق		
١٩٥	وقى النضب ...		
١٩٥	طلق زوجته ثلاثا في كلمة واحدة		
١٩٦	حرمت عليه ...		
١٩٦	خير امرأته أو جعل أمرها بيدها		
١٩٦	قال لامرأته بركة الله فيك وأطعيني		
١٩٦	رغبيا أو أسقى ونوى بذلك طلاقا		
١٩٦	لم يقع ..		
١٩٦	جعل خيار الطلاق لمن سواها بقوله		
١٩٦	طلقها لا يخص ذلك بالجلس		
١٩٦	قال لها أنت طالق طلاقا فان نوى		
١٩٦	واحدة كانت واحدة وإن نوى		
١٩٧	ثلاثا فتلا ...		
١٩٧	قال لها أنت طالق ونوى به أكثر		
١٩٧	من واحدة فتبته باطل ..		
١٩٧	قال لها أنت طالق وطلاق وطلاق		
١٩٧	أو قال لها أنت طالق وطلاق وطلاق		
١٩٧	إن دخلت الدار ...		
١٩٧	قال لغيره للدخول بها أنت طالق		
١٩٧	واحدة بعد واحدة أو واحدة قبل		

صفحة	سقة	سقة	١٠٠
٢٠٢	ألف درهم فطلقها واحدة ...	١٩٨	واحدة كانت طالقاً اثنتين ...
	قال لها أنت طالق من واحدة إلى		قال لها أنت طالق مع موتى أو مع
	ثلاث أو أنت طالق ما بين واحدة	١٩٨	موتك فليس ذلك بهي ...
٢٠٢	إلى ثلاث		علق طالقها بما هو كائن لا محالة
	قال لها أنت طالق ما لم أطلقك	١٩٨	أو بما هو قد يكون وقد لا يكون
٢٠٢	أو إذا لم أطلقك أو إن لم أطلقك	١٩٩	قال لها أنت طالق في غد ...
	قال لها أنت طالق كم شئت		قال لها أنت طالق إن شاء الله
	أو ما شئت أو طالق نفسك	١٩٩	أو إن لم يشأ الله ...
٢٠٢	كلما شئت أو قال كيف شئت ...		طلقها نصف طليقة أو جزءاً من
	طلقها طليقة أو طليقتين ثم قضت	١٩٩	غيرتها
	عدها وتزوجت بعدها ثم رجعت		قال لها أنت طالق قبل أن أتزوجك
	إلى الأول هل ترجع إليه بطلاق	١٩٩	أو أمس
٢٠٣	جديد	١٩٩	إضافة الطلاق إلى أعضائها ...
	طلقها طليقة رجعية ثم قال قبل		دخل عليه النكاح فلم يعد أطلق
	انقضاء المدة جعلها ثلاثاً أو قال	١٩٩	زوجته أو لم يطلقها ...
٢٠٣	جعلها بائناً	١٩٩	قال لزواجه إحداهما طالق ...
	قال للأجنبية إذا تزوجك أو متى		قال لها أنت طالق مثل الجبل
	تزوجك أو إن تزجتك أو كلما		أو مثل عظم الجبل أو طليقة
٢٠٣	تزوجك فأنت طالق فتزوجها ...	٢٠٠	تملاً الكوز
	خلاً بزوجه ثم طلقها ولم يصحبها	٢٠٠	قال لها أنت طالق كالألف ...
	كان لها جميع الصداق إلا بشتر		قال لها أنت طالق إن شئت فقالت
٢٠٣	شرعى أو حسى	٢٠٠	قد شئت إن كان كذا وكذا ...
٢٠٣	طلاق للمريض		قال لها أنت طالق طليقة شديدة
	قال لها أنت طالق إذا حضت		أو طوية أو عريضة أو من هنتا
	أو أنت طالق إذا حضت حيضة		إلى مكان كذا أو أبيض الطلاق
	أو قال إن حضت فبصدى حر	٢٠٠	أو أحسن الطلاق
	أو فامرأتى الأخرى طالق فقالت		قال لها اختارى اختارى اختارى
٢٠٤	قد حضت		أو قال اختارى اختارى اختارى
	قال لزواجه إذا حضت أو إذا ولدت		بألف درهم فقالت اخترت نفسى
٢٠٤	فأنتا طالقان	٢٠١	بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة
٢٠٤	قال لها أنت طالق اثنتين ...		قال لها اختارى واختارى واختارى
٢٠٤	الطلاق والمدة بالنساء ...		بألف درهم فاختارت بالأولى أو
	تحل النصرانية لزوجة المسلم الذى	٢٠١	بالوسطى أو بالآخرة ...
	طلقها ثلاثاً بعد ما تزوجها مسلم		قالت طلقى ثلاثاً بألف درهم أو طلى
	أو نصرانى بالغ أو مراهقاً حر أو عبداً		

صفحة	صفحة
٢١٠	إذا جامعها فطلقها ورجعت إليه
٢١٠	طلقها ثم جاءت بولد
...	توفي عنها ثم جاءت بولد
...	طلقها وهي حرة أو أمية ثم
٢١٠	جاءت بولد
٢١١	طلقها بائنا ثم طلقها في المدة وقع
...	عليها إن كان صريحا
...	إذا اعتقت الأمة كان لها خيار في
٢١١	فسخ النكاح حرا كان زوجها أو عبدا
٢١١	باب الرجعة
...	قال لها واجتنت فقال قد انقضت
٢١٢	عدتي أو قالت قد انقضت عدتي
...	فقال لها قد راجعتك قبل ذلك ...
٢١٢	أقل المدة التي تصدق المرأة فيها
٢١٢	بإقتضاء عدتها
٢١٢	باب الإيلاء
...	حلف بطلاق أو عتق أو معنى
٢١٢	للى بيت الله أو بسلام أن لا يهرجا
...	كان موليا دون الصلاة
٢١٢	البدن في الإيلاء كالحرق
...	أحرر بالحب قبل وقته بأكثر من
٢١٢	أربعة أشهر ثم آلى منها ساعته
...	لم يكن فيه الرضا بلسانه بل كان
٢١٢	فيه الجماع
٢١٢	حلف على قرب امرأته بعتق عبده
٢١٢	ثم باعه سقط الإيلاء
٢١٢	حلف لا يقرب امرأته ولم يوقت
٢١٢	في نفسه
٢١٢	قال لامرأته إن قربتك فأنت على
٢١٢	حرام سئل عما توى تلك الحرمة
٢١٢	قال لامرأته لا تقربك حتى اشتريك
٢١٢	وهي أمة لم يكن موليا
٢١٢	كل ما حلف به أن لا يهرجا
٢١٢	أو أوجب على نفسه إن قربها
٢١٢	كان بها مولا فإذا جعلها غايه
٢١٢	لقربها كان بها مولا
٢١٠	سأله أيلانه من زوجته أولادها
٢١٠	قال لها لا أترك سنة إلا يوما
...	آلى منها قضت أربعة أشهر فباتت
...	منه ثم مضت أربعة أشهر أخرى
٢١٠	وهي في المدة
٢١١	آلى منها ثم طلقها
...	واحد يريد التخليط قضت أربعة
٢١١	أشهر
...	أهل القمة في الإيلاء من نسائهم
٢١١	كأهل الإسلام
٢١٢	باب الظهار
...	لاظهار بالرجال كقوله أنت على
٢١٢	كظهار أبي
٢١٢	ظاهر بأمر منيته لم يكن مظاهرا
٢١٢	قال أنت على كظهار أمك أو
٢١٢	كظهار ابنتك
٢١٢	ما يكون به مظاهرا من الألفاظ
٢١٢	ظاهر منها وقتا ذكره لم يكن
٢١٢	مظاهرا إلا في ذلك الوقت خاصة
...	معنى المود التي ذكره الله تعالى
٢١٢	في كتابه
٢١٢	ظاهر من أمرأته
٢١٢	ظاهر منها ثم طلقها ثلاثا
٢١٢	صفة الكفارة وفروعها
٢١٢	أصاب أهله بعد الطهار قبل الكفارة
...	أو أصابها ناسيا أو متعمدا ليلا
٢١٢	أو تهللا
٢١٢	ظهار أهل الذمة ليس بظهار ...
٢١٢	باب اللعان
٢١٢	إن أقررت لللائنة بانزلا في مجالس
٢١٢	مختلفة حدث حد الزنا
٢١٢	قال لزوجته يا زانية بذت الزانية
٢١٢	صفة اللعان
٢١٢	قذف امرأته ثم طلقها ثلاثا أو بائنا
...	مادونها سقط اللعان ولم يجب

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٢٢	حرمنا عليه	٢١٧	فيه حد
٢٢٢	تزوج ثلاث سبايا فأرضعتن امرأة واحدة بعد واحدة حرمنا عليه	٢١٧	باب العدد
٢٢٢	الأوليان دون الثالثة	٢١٨	أحسن أمة وكان يحسبها لم تكن عليها عدة
٢٢٢	لا يحرم من الأوليان إلا ألبان بنات آدم خاصة دون ألبان ما سواهن من الألبان	٢١٨	ليس على الزانية عدة
٢٢٣	باسم النفقة على الأغارب والأطرب والزوجات للطلقات	٢١٩	الحاصل التي تحجب للعدة منها مات عنها زوجها في السفر وبينها وبين يدها مسافة ثلاثة أيام فصاعدا تحجب العدة من يوم كان الطلاق فيه أو كان الموت فيه علمت بذلك
٢٢٣	تحجب نفقة خادم الزوجة	٢١٩	أو لم تعلم به
٢٢٣	يحجب نفقة زوجة المسر	٢٢٠	خرجت إلينا بإسلام أو ذمة ولها زوج في دار الحرب ولو لم يحامل فلا عدة عليها
٢٢٤	نفقة الأولاد والآباء والأمهات لا يجبر على نفقة غير ذوى الأرحام لا يجبر على نفقة ذوى الأرحام إذا اختلقت أديانهم إلا الولد والوالدة والزوج	٢٢٠	باب الرضاع
٢٢٤	إذا كان الصبي مسرأ وأبوه مسرأ وأمه موسرة تؤمر الأم بأن تنفق عليه ديناً على أبيه	٢٢١	يحرم من الرضاع ما يحرم من اللب
٢٢٤	نفقة الصبي اليتيم على أقربيه	٢٢١	لو لم يكن لحملها لب وأرضعت صبا كانت أمه وأولادها إخوة لأمه
٢٢٥	نفقة الأغارب المصيرين	٢٢١	إن أرضعت امرأته الكبيرة امرأته الصغيرة ولم يدخل بها كان له أن يتزوج الصغيرة بعد انقضاء نكاحها السقوط والجور يحرمان لا الحقة زوج امرأة ثم قال قبل دخوله بها هي أخفى من الرضاعة
٢٢٥	باب أحكام المطلقات في عدهن والنفقة والسكنى	٢٢١	لا يثبت الرضاع إلا بمهادة رحلين أو رجل وامرأتين
٢٢٦	أنفق عليها في عدها أكثر من حولين ثم جاءت بولد بعدها	٢٢١	أورجى وامرأتين
٢٢٦	باب الحشاة	٢٢٢	طلقت ولها لبن ثم أرضعت سبياً لا يحرم رضاع الكبير
٢٢٦	إذا استنق الفلام أو الجارية فأبوحا أحق بهما	٢٢٢	لبن نيسة كلبن الحية
٢٢٧	فروع تتلقى بتقل المطلقة ولها الفى تحضنه إلى بلغة أخرى	٢٢٢	أوجب صلى الله عليه وآله الحاقط بالماء أو لبن امرأة أخرى
٢٢٧	باب نفقة المالك واليهام	٢٢٢	لبن البكر يحرم
٢٢٨	إذا أيت أرباب اليهام أن ينفقوا عليها باب الزوجين مختلفان في متاع البيت	٢٢٢	إذا تزوج صبيتين فأرضعتها أجنبية
٢٢٨	كتاب القصاص والديات والجراحات		
٢٢٩	جناية الصبي والمجنون		

صفحة	صفا	صفحة	صفا
٢٣٨	تسبر حكومة العدل	٢٣٠	القصاص
	قتل عمدا وله أولياء بعضهم غائب		جناية الحر على العبد وجناية العبد
٢٣٩	لم يقتص منه حتى يحضروا جميعا	٢٣٠	على الحر فيما دون النفس
٢٣٩	لأن عفا بعض أولياء القاتل لا يقتل		فروع القصاص فيما بين النساء
٢٣٩	عفا عن اليد ثم مات منها	٢٢١	ويبين وبين الرجال في النفس وفيما
	قطع يد رجل عمدا فاقصص منه ثم		دون النفس
٢٤٠	مات القاصص منه	٢٣١	تقتل الجماعة بالواحد
٢٤٠	باب الديات في الأضس وفيما دونها		لا يقطع المضوان بضو واحد
	ديات المسلمين وأهل القمة في	٢٣١	جناية الوالد على الولد وجناية الولد
٢٤٠	الأضس وفيما دونها سواء		على أبيه
٢٤١	مقادير ديات الأعضاء	٢٣١	قطع بين رجلين عمدا
٢٤١	ضرب رجلا فألقى أسنانه كلها		إذا اجتمع في الجناية من يقتص منه
	قطعت يده وفيما أصعب واحدة	٢٣١	ومن لا يقتص منه
٢٤٢	أو أكثر منها	٢٣٢	باب كيفيات القتل والجراحات
٢٤٣	قتل حر عبد الرجل خطأ	٢٣٢	القتل على ثلاثة أوجه
	ما جرى على العبد فيما دون النفس	٢٣٢	الحطأ ودنسه والكفارة فيه
٢٤٣	لم تحمله المائلة	٢٣٣	المائلة أهل الحيوان
٢٤٣	ضرب بطنها فألقت جنينا		معنى أخذ الدية في ثلاث سنين في
٢٤٣	جنين القحية كجنين المسلمة	٢٣٣	ثلاث عطيات
٢٤٣	جنين الأمة	٢٣٣	لأن كان الجاني لا عاقلة له
	كل جناية جنيت على مولود من	٢٣٣	شبه العمد
٢٤٤	فقء عين أو قطع عضو	٢٣٤	الكفارة والدية في شبه العمد
	جرى على عين رجل فذهب ظفرها	٢٣٤	الجراح على نوعين محمد وخطأ
	أو على سن فاسودت أو على يد	٢٣٤	باب من أحكام العمد
٢٤٤	أو على رجل قُتلت	٢٣٦	قطع يد عبد خطأ فأعتقه مولاة
٢٤٤	ضرب سن رجل لحركها	٢٣٦	قطع يد رجل من نصف ذراعه
	شج موضعة فصارت متفلة اختلف		قطع أسابع اليد كلها خطأ فديتها
٢٤٥	الشجاج والمشيوج	٢٣٦	دية اليد
	قلع سن رجل فنبت مكانها أخرى	٢٣٧	للقصاص في قطع لا في السن
٢٤٥	كما كانت		للقصاص في أكمة ولا جافة وفي كل
	قلع ظفر رجل فنبت متفرا	٢٣٧	واحدة ثلث دية النفس
	قلع سن رجل فأبنتها مكانها فنبتت	٢٣٧	قطع بين رجل وبين الغامض שלא
٢٤٥	وكذلك الأذن قطعها فأبنتها	٢٣٧	لا لقصاص في الشجاج غير الموضعة
	شج رجلا موضعة خضا فذهب		أحكام المجاج من الأمة والجائفة
	منها شعر رأسه أو ذهب عقله	٢٣٨	واهاشمة والمقلعة والسحاق والمتلاحة
			والهامة

صفحة	صفحة
٢٥٣	أوسمه أو بصره
٢٥٣	صره فأقطع منه الفم أو ماء ظهره
٢٥٣	ربما حبر فأنشأها
٢٥٤	قطع أصبه عمداً ففصلت أصبه
٢٥٤	الأخرى أو سقطت كفه
٢٥٦	صره فأقطع منه كلامه
٢٥٦	شج رجلاً موشحة فأحاطت بين
٢٥٦	قرني اللجوج وهي لا تأخذ ما بين
٢٥٦	قرني الحاج
٢٥٦	ق اليد السوداء والسن السوداء
٢٥٧	وذكر الحمى حكومة عدله
٢٥٧	باب القسامة
٢٥٨	لا قسامة في بهيمة ولا عزم لها
٢٥٨	وجئت في محلة قوم
٢٥٨	في العبد القسامة
٢٥٨	القتيل وجد في دار مكاتب أو
٢٥٩	مأذون له في التجارة
٢٥٩	لا يدخل في القسامة سي ولا عبد
٢٥٩	ولا امرأة إلا أن يوجد في دارها
٢٥٩	في مصر ولا عشيرة لها
٢٦٠	وجد القتيل في دار ذي
٢٦٠	كل مصر لا تائن فيه وفيه دروب
٢٦٠	ومحال
٢٦٠	القتيل إذا وجد في قرية ليتأى
٢٦٠	ولا عشيرة لهم
٢٦٠	من أسابه حبر في قبيلة أو سهم
٢٦٠	من ثم يعرف هات منه
٢٦٠	وجد في سفينة أو نهر عظيم أو صغير
٢٦١	ب حناية الراكب والسائق
٢٦١	و فائد والناسخ والمافز وارتدق
٢٦١	قد فطارق طريق فطلب به لسان
٢٦١	أثني في الصريق من الموام فطلب
٢٦١	بها لسان
٢٦١	م يجب به صان إذا تمت به نصر
٢٦١	يكن فيه كفارة
٢٦١	من حمال عليه السكامة حرماه
٢٥٣	البراث ووصية منه إن كان وارثاً
٢٥٣	باب حكم الحائط المائل قياً يتلف به
٢٥٣	في سقوطه
٢٥٤	باب جنابة المد والمدبر والمكاتب
٢٥٤	وأمهات الأولاد
٢٥٦	جنابة المدبر
٢٥٦	جنابة أم الولد والمكاتب
٢٥٦	كتاب قتال أهل البني
٢٥٦	لا يصل على اليقاة
٢٥٧	حكم زكاة أخنعا اليقاة
٢٥٧	حكم من شمر على رجل سلاحاً
٢٥٨	ليقتله
٢٥٨	من صال عليه بمير فقتله
٢٥٨	كتاب المرتد
٢٥٨	إذا ارتد الزوجان كما على نكاحهما
٢٥٩	فرقة المرتد صحح بغير طلاق
٢٥٩	لحق المرتدان بدار الحرب ثم سبياً
٢٥٩	ارتد سكران لم يقتل ولم تبين
٢٥٩	مه روجه
٢٥٩	ردة من يبلغ ممن يعطل الردة
٢٦٠	لارتداد
٢٦٠	لإسلام من يبلغ ممن يعطل الإسلام
٢٦٠	لإسلام
٢٦٠	حكم مال المرتد الذي لحق بدار
٢٦٠	الحرب
٢٦٠	وله في حالة الارتداد قادمه
٢٦١	ارتداد العبد
٢٦١	اكتساب المرتد
٢٦١	من قتل المرتد أو قطع عضوه بغير
٢٦١	استنائه
٢٦١	نصر أو تجسس أو تجسس أو يهودي
٢٦١	لا يجب على المرتد قضاء صلوات
٢٦١	وصام ورسكاة أيام الارتداد

صفحة	ملاحظة
٢٦١	إذا ناب وعليه حج ...
٢٦١	حكم من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين أو نفسه ...
٢٦٢	حكم من سبه عليه الصلاة والسلام ...
٢٦٢	من الكفار ذوى اليهود ...
٢٦٢	مكتاب الحدود ...
٢٦٢	الفرق بين الحد المتقدم بالمعصية وبين المتأخر بالافراء ...
٢٦٣	باب حكم القذف ...
٢٦٣	عفو المذنب بأمر ...
٢٦٣	من حد في قذف سقطت شهادته ...
٢٦٦	أيداً ...
٢٦٦	من قذف ضربه ثم أسلم ...
٢٦٦	قذف وهو عيب فلم يتم عليه حد حتى عفى ...
٢٦٦	يحد للثأر من حد القذف دون الزنا ...
٢٦٦	أمر بالزنا بأمرأة فكذبته وطالبته ...
٢٦٦	يحد القذف ...
٢٦٦	الرجوع عن المعصية في الزنا ...
٢٦٦	قذف رجلاً بالزنا صدقه أكثر حد القذف دون المصدق ...
٢٦٦	لا يأخذ أيامه بقذف أنه الميتة ...
٢٦٨	من رد شهادته لنفسه لا يكون عليه حد القذف ...
٢٦٨	قال لأمراهه بازانية طالت بلأت من تزوج من المحبوس ذات محرم ثم أسلمها قذفهما رجل ...
٢٦٨	فروع التعزير ...
٢٦٨	مكتاب السرقة ...
٢٦٩	خاع الثوب المسروق من يد المتأجر أو المستودع أو المستعير ...
٢٦٩	خاع الثوب المسروق في يد متبايع من السارق ...
٢٧٠	من حدى عنه القتل وجب عليه
٢٧٠	الضمان ...
٢٧٠	فروع من لا تلحق عليه من السارقين ...
٢٧٠	بشيء وغيرها ...
٢٧٠	سرق سرفات مختلفات ...
٢٧٠	سرق من رجلين عشرة دوايم ...
٢٧٠	سرقة واحدة ...
٢٧٠	سرق الرجلان سرقة واحدة قتال أحدهما على ...
٢٧٠	سرق فرد السرقة إلى للسروق منه أو وهبها له ...
٢٧١	أمر بسرقة حبة واحدة ...
٢٧٢	لا تقبل شهادة النساء في سرقة ولا حد ولا قصاص ...
٢٧٢	دخل عليه جماعة غول رجل منهم أخذ متاعه ...
٢٧٣	سرق من النائم في الطريق أو من أجل قيام ...
٢٧٣	حل يقطع التيش ...
٢٧٣	لا يقطع صبي ولا مجنون ...
٢٧٣	سرق المازف والكلاب والبهائم والنهور ...
٢٧٣	سرق صبياً حراً أو مملوكاً ...
٢٧٣	سرق ثوباً ولم يخرج من حرزه حتى شقه يقطع ...
٢٧٤	سرق شاة ولم يخرجها حتى ذبحها صفة قطع اليد والرجل وما تعلق بها من الصحة والماله ...
٢٧٤	وجب عليه القطع فلم يقطع حتى قطع فاطم يمينه ...
٢٧٤	سرق من القبي خراً لم يقطع فيها أصلاً الفاعل قطع الميسر ...
٢٧٥	إقرار البدي بما يوجب العقوبة في بدنه أو ماله ...
٢٧٥	فروع تتلحق بقطع الطريق معي الصلب الذي ذكر في آية

صفحة

طالق السكران وعتاقه أفضاله كلها
 ٢٨٠ كأفعال الصحيح إلا الردة ...
 ما طبخ من المصير حتى ذهب ثلثه
 ٢٨١ لا بأس به
 لا بأس بضرب ما انقذ في الديار
 ٢٨١ وللمنم والتغير والمنزلة ..
 شرب الذي غراً أو مسكراً لا يحد
 ٢٨١ كتاب السير والجهاد
 يقاتل أهل الكتاب عربهم
 وعجمهم ومن سواهم من
 ٢٨١ الكفار
 إذا أسلم في دار الحرب يهاجر إلى
 ٢٨١ دار الإسلام
 لا بأس بأن لم يدهم إذا يلتهم
 ٢٨٢ الدعوة
 الجزية على ما سوى العرب
 ٢٨٢ المصركين
 لا ينبغي للإمام أن يفسم القتائم
 ٢٨٢ في دار الحرب
 ما يجوز للقاتل أن يستصله من
 ٢٨٣ مال التينة
 ما أصاب المسلمون من القتائم
 ٢٨٣ وعجزوا عن حمله
 من نهى عن قتله من أهل الحرب
 ٢٨٣ أهل الكتاب من العرب لأن
 أرادوا أن يكونوا ذمة جار
 ولا يقبل ذلك من المصركين من
 ٢٨٣ عرب
 حكم نساء معرك العرب وذرياتهم
 ٢٨٤ ورجالهم
 إذا تفرسوا بأطفال المسلمين ...
 ٢٨٤ هروع تتلوى باستحقاق القاتل سلب
 ٢٨٤ الماتول وعلمه

صفحة

المحاربة
 ٢٧٦ قطع الطريق في المدينة ليلاً أو نهاراً
 ٢٧٦ للمدينين
 كتاب الأشربة وأحكامها
 وما يجب فيه الحدود منها ومقادير
 ٢٧٧ الحدود فيها
 بحث تحريم الأبنية وغيرها سوى
 ٢٧٨ البحر
 ما يسكر كثيره فقلبه نجس عند
 ٢٧٨ الإمام محمد
 حد السكر
 ٢٧٨ حد البحر ثمانون لاجر ونصفها
 ٢٧٨ للذكور
 النساء لا يضرن فيما
 ٢٧٩ المالك في سائر الحدود على لصيق
 من حدود الأحرار
 ٢٧٩ شرب المصير حلال
 لا يحل الانتفاع بالبحر للرجال
 ولا للنساء ولا للصبيان ولا في
 ٢٧٩ مداواة جراحيهم بها
 ٢٧٩ تخليل البحر
 صب غراً في حنطة فسدت وطريق
 ٢٧٩ طهارتها
 لا ينبغي أن تسقى البهائم غراً ...
 ٢٨٠ لا بأس ببيع المصير
 ٢٨٠ شاة شربت غراً فذبحت ساعدت
 ٢٨٠ لم تحرم
 حوازي شرب البحر وأكل الميتة
 والمختزير للمفسد يؤمن به من
 ٢٨٠ الموت
 ٢٨٠ صفة الشرب ومراحته في العرب
 والزنا وتلفه وتبذير ...
 ٢٨٠ بمجرد اغتصابه إلا القاذف ...
 ٢٨٠ من وحدته ويح حرق أو قتلها
 ٢٨٠ لا يحد

صفحة	صفحة
أسلم عبيد دار الحرب في دار	٢٨٥ بالخيار إن شاء محسبا أو قسمها الخ
٢٩١ الحروب	٢٨٥ لقتلهم سبها والراجل سهم
اشتري للثامن عبدا سلفا في دار	٢٨٥ شركة الدية في الغنية ...
٢٩١ الإسلام	٢٨٥ لا يسهم لبيد ولا امرأة ...
دخل إلينا بأمان فتجاوز لليلة التي	لا يفرق بين الصغير ووالده وذو
يقيمها أو أجاج أو ض خراج أو	رحله في النبي
٢٩١ تروج بفضية	٢٨٦ لا تمام الحدود في دار الحرب
لا تجاوزت أهل القمعة وأهل الحرب	من سبي من النساء ولها زوج في
٢٩١ لا يلحق للمسلم أن يتعدى آياه	دار الحرب
الحربي بالقتل	٢٨٦ أبق عبد للمسلمين أو تدبيرهم
لا بأس أن يسافر بالفران والنساء	أو فرسهم إلى دار الحرب ثم ظهروا
٢٩٢ إلى أرض العدو	عليه
هل يجوز الاستعانة بالسكفار ...	٢٨٦ ما أحرزه العدو من أهوال المسلمين
٢٩٢ أمان الرجال والنساء وأبيد المسلم	مسألة مفاداة الأسرى بالأسرى
المقاتل جائز	٢٨٨ أسلمت في دار الحرب ولها زوج
الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير	أسلمت فخرجت إلى دار الإسلام
٢٩٢ الاستئذان فأخذه مسلم	أو خرجت حرية إلى دار الإسلام
دخل دار الحرب وحده فتم ...	فصار له ذمية ولها زوج في دار
٢٩٢ سفينة المسلمين رماها العدو بالار	الحروب
٢٩٢ هلست فيها هل يلق غشه في البحر	٢٨٩ حكم سبي سبي من دار الحرب ...
٢٩٢ غزا في البحر ومعه فرسه أسهم لها	٢٨٩ أسلم في دار الحرب ثم ظهر للمسلمون
٢٩٤ سائل الجزية	على النار التي هو فيها ..
٢٩٤ فروع خراج الأرض	٢٨٩ حربي خرج إلينا فأسلم في دار
أرس ارتد أهلها وغلوا عليها	الإسلام ثم ظهر للمسلمون على الدار
٢٩٤ وجرت فيها أحكامهم	التي هو من أهلها
دار الإسلام تنصر دار حبيب	٢٩٠ فروع تتعلق بمسلم وحربي أذان
٢٩٥ يقرأ الط	أحدا صاحب أو حربيان أذان
أرض خراج للمسلم فمجز عن	أحدا صاحب ثم خرجا إلى دار
٢٩٥ عمارتها	الإسلام أو أسلفا ثم خرجا إلى دار
٢٩٥ كتاب الصيد والذبح	الإسلام فطالب صاحبه بالدين عند
٢٩٥ ذبائح الجحوش والناسجين ...	الفاضي
من تهود أو تنصر من الجحوش	٢٩٠ خرج الناسب والنصوص منه إلينا
حلت ذبيحته ومن نجس من اليهود	فطالبه بما اغتصب عند الفاضي ...
٢٩٥ والنصارى حرمت ذبيحته ...	٢٩١

صفحة	ملاحظة	صفحة	ملاحظة
٣٠٢	لا يضيء يولود بين برة وحسية	٢٩٧	غروب العيد
٣٠٢	وتور أهل	٢٩٨	تردت عاة من جبل فذبحها من
٣٠٢	يستحب أن يتولى أضحية بيده	٢٩٨	تؤكل
٣٠٢	يكراه أن يذكر مع اسم الله غيره	٢٩٨	من كان أحد أبويه مجوسيا والآخر
٣٠٢	عند الذبح	٢٩٨	كتابيا تخلفه في ذبايحته حكم كتابي
٣٠٢	أوجب أضحية ثم مات قبل أن	٢٩٨	خرج جدي ميت يذبح أمه حل يؤكل
٣٠٢	يضي بها	٢٩٨	نذله حيوان أو وقع في بئر
٣٠٢	إذا كان في المشركين من يريد	٢٩٩	حل تؤكل الحليل
٣٠٢	لصبيه لحا لم يجزى واحدا منهم	٢٩٩	الطبيعة تطوح
٣٠٢	ما يجوز في الضحايا وما لا يجوز	٢٩٩	سمن أو دهن مات فيه فأرة ...
٣٠٢	من الحيوان	٢٩٩	ذباية ماتت غرقت منها بيضة
٣٠٢	باع أضحيته بعد أن أوجبها جاز	٢٩٩	أو شاة ماتت وفي ضرعها لبن حل
٣٠٢	وكان عليه مثلها	٢٩٩	أكلفها
٣٠٢	تفسير لحجاب الأضحية ...	٢٩٩	رضي سيدا سيف وسمى فقلعه
٣٠٢	أوجب أضحية ولها لبن ...	٢٩٩	نصفين أو أتلانا
٣٠٢	وضعت أضحيته قبل يوم النحر	٣٠٠	رضي ظييا فأسلب قرنه أو ظلفه
٣٠٢	يذبح ولدها معها يوم النحر ...	٣٠٠	فأت منه
٣٠٢	ضلت أضحيته بدل مكانها أخرى	٣٠٠	أرسل كلبه على سيد فآتبه حتى
٣٠٢	لا يضر الأضحية أن تكون ذابة	٣٠٠	فأب ثم أمرك
٣٠٢	القرووت	٣٠٠	سيد النساء والصبيان وذبايحهما
٣٠٢	أوجبها سنية ثم أجمعت أو صحيحة	٣٠٠	كصيد الرجال وذبايحهم ...
٣٠٢	ثم أعورت	٣٠٠	كتاب الضحايا
٣٠٢	غلط في ذبح أضحيته فأذهب حيثما	٣٠٠	يضي من ولده الصغير ...
٣٠٢	في علاجه	٣٠٠	أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها
٣٠٢	يذبح أن يستقبل يذبحه العيلة	٣٠٠	وليليا كأيامها
٣٠٢	غلط الرجال فضحي كل واحد	٣٠٠	لأنما ينظر في الأضحية موضع
٣٠٢	أضحية مساحبه أجزاء ...	٣٠٠	الأضحية دون المضحى ...
٣٠٢	حكتاب السبق	٣٠٠	كل مصر يصل فيه في للمبشرين
٣٠٢	كتاب الكفارات والنذور	٣٠٠	يضي يد ما صل في أحدهما ...
٣٠٢	والأيمان	٣٠٠	لا بأس أن يأكل من أضحيته
٣٠٢	من حلف بعد من حدود الله	٣٠٠	ويصدق ولا يفصر عن الثلث ...
٣٠٢	أو بهي من شرائه كان آثما	٣٠٠	لا يبيع لحم الأضحية وجلدها ...
٣٠٢	وأيكن عليه كفارة	٣٠٠	من أوجب أضحية ظم يضي بها
٣٠٢		٣٠٠	حتى مضت أيام النحر اصدق بها حية

صفحة	ملاحظة
٣١٢	حلف لا يضرب رجلاً ولا يفسد ... حلف لا يخرج إلى مكة أو لا يأتي
٣١٢ للى مكة
٣١٢	حلف لا يصوم أو لا يصلي ...
٣١٢	حلف لا يلبس حلياً ...
٣١٣	وقت النساء والنساء والسجود ... حلف لا يخرج من المسجد فأمر
٣١٣ إنساناً لحله
٣١٣	حلف لا يأكل لحماً فأكل سكيناً
٣١٣	أو كرسياً
٣١٣	حلف لا يشتري رأساً ...
٣١٣	حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكل
٣١٣	شتره أو لا يأكل هذه الخبطة
٣١٣	فأكل خبزها
٣١٣	حلف بالمعنى إلى بيت الله فحلف
٣١٣	فعلية حجة أو عمرة ماشياً ...
٣١٤	حلف لا يدخل داراً فهدمت فدخلها
٣١٤	حلف لا يأكل هذه الرطبة فصار
٣١٤	تغراً فأكلها أو لا يأكل هذا اللبن
٣١٤	فصنع منه شيرازاً فأكله لم يمض
٣١٤	فروع الحلف على اليوم أو القبل
٣١٤	حلف ليعبرن هذا الماء الذى
٣١٤	فى الكوز أو ليعبرن الماء الذى
٣١٤	فى هذا الكوز
٣١٤	حلف بصدقة ماله أن لا يعقل شيئاً
٣١٤	أو يبتنى مما ليسك فهو على ما كان
٣١٤	فى ملكه يوم حلف
٣١٤	المالك يطلق على اليد وأم نوله
٣١٤	وللدبر والميد للشرك لا للكتاب
٣١٤	حلف أن يسرى جارية ...
٣١٤	حلف بنهر ولده أو غيره ...
٣١٤	حلف لا يكله فسلم على جماعة
٣١٤	هو انهم حث إلا أن ينوى غيره
٣١٤	وإن صلى بهم وهو فيه ثم سلم
٣١٤	سلام الإمام لا يمض
٣٠٦	حلف الكفارة
٣٠٦	يمزته لإسلام أهل الذمة فى
٣٠٦	الكفارة
٣٠٦	تفسير الكسوة
٣٠٧	تفسير صوم البين
٣٠٧	كفر من يمته قبل حث لم يمزه
٣٠٧	لا يجوز صرف كفارة البين
٣٠٧	فى كفن ميت ولا فى بناء مسجد
٣٠٧	حلف بقتل أو صدقة أو بيع
٣٠٧	أو بمعنى إلى بيت الله
٣٠٨	الاستثناء فى الأيمان
٣٠٨	حلف لا يعقل شيئاً ففعل بفسه
٣٠٨	لم يمض حتى يفعله كله
٣٠٨	حلف لا يسكن داراً يمتها فخرج
٣٠٨	منها يذنه
٣٠٨	حلف لا يلبس ثوباً يمتها فأنزله
٣٠٨	أو اتم به
٣٠٨	حلف لا يلبس ثوباً وهو لابه
٣٠٨	أو لا يركب دابة وهو راكبها
٣٠٨	الأضال التى يمض بها بأثرها بنفسه
٣٠٩	أو يركله
٣٠٩	حلف بأضال عامة وقال عنيت فعلا
٣٠٩	دون فعل
٣٠٩	حلف لا يدخل بيتاً فدخل
٣٠٩	الكعبة الخ
٣٠٩	حلف لا يملكه زماناً أو حيناً
٣٠٩	أو الزمان أو الحين أو دهرًا
٣٠٩	أو الدهر
٣٠٩	فروع تتعلق بالأيمان التى تتعلق
٣١٠	بالأمانة منكراً أو معرفة ...
٣١١	حلف لا يأكل بأدام
٣١٢	حلف لا يشتم قرأ القرآن ...

صفحة	مقابلة
٣٣٣ ...	لا يقضى بشهادة ويموت ...
٣٣٣ ...	مالا يستطاع فيه الخصم ...
٣٣٤ ...	صفة الاستحلاف ...
٣٣٤ ...	من حلف عنده ثم قامت بيته عنده ...
٣٣٤ ...	حكم بها ...
٣٣٥ ...	من يقبل شهادته ومن لا يقبل ...
٣٣٥ ...	مسألة الحبس في الدين ...
٣٣٥ ...	لا تقبل شهادة من فيه كبيرة ...
٣٣٥ ...	لا يقبل الشهادة على الشهادة إلا على ...
٣٣٦ ...	شهادة ميت أو غائب غيبوبة سفر ...
٣٣٦ ...	أو مريض ...
٣٣٦ ...	تجاوز الشهادة بما سمع إذا كان ...
٣٣٦ ...	مما ينال من سمعه منه ...
٣٣٦ ...	بحث التركية قههود الأصول ...
٣٣٦ ...	والفروع ...
٣٣٦ ...	لا يأخذ كفيلا من وارث ولا من ...
٣٣٦ ...	المديون ولا من للمواري إن ثبت ...
٣٣٦ ...	عنده استحقاقه ...
٣٣٦ ...	الاستحلاف على علم وعلى البينات ...
٣٣٦ ...	ادعى عند القاضي قضاء له وهو ...
٣٣٧ ...	لا يذكر ...
٣٣٧ ...	إذا قال القاضي لرجل إن حكمت ...
٣٣٧ ...	على عسنا بالقطع أو بالرجيم ...
٣٣٧ ...	فأعلمه أو أرحمه حل يسهل أن ...
٣٣٧ ...	يقبل ذلك ...
٣٣٨ ...	باب الشهادات ...
٣٣٨ ...	ما يجوز فيه للرجل أن يشهد وإن ...
٣٣٨ ...	لم يمانه ...
٣٣٨ ...	شهادته على أنه ابن المتوفى أو ابنته ...
٣٣٨ ...	أو أبوه أو أمه أو زوجته أو هو ...
٣٣٩ ...	زوج المتوفى يقبل ...
٣٣٩ ...	وسمى له أن يشهد على ما يرى في ...
٣٣٩ ...	يد رجل مما يسمعه لنفسه مما يقع ...
٣٣٩ ...	في قلبه فيه إلا العبد والأمة فإنه ...
٣٤١ ...	لا يشهد له بها ...
٣٤١ ...	إذا قال الشاهدان للقاضي إن القضي ...
٣٤٢ ...	شهدتا به عندك ياتل هل يزرعها ...
٣٣٧ ...	إن قضى ثم بين له أن غير ما قضى ...
٣٣٧ ...	به أولى ...
٣٣٧ ...	لا يقضى له أن يقضى قضاء من ...
٣٣٧ ...	تقدمه إذا كان مما اختلف فيه ...
٣٣٨ ...	بحث تزكية اليهود ...
٣٣٨ ...	إن طعن الخصم في المهود لم يقضى ...
٣٣٨ ...	بشهادتهم حتى يمدلوا عنده في السر ...
٣٣٨ ...	لا يقضى أن يثقت شهادتها ...
٣٣٨ ...	ولا يثبت ...
٣٣٩ ...	له أن يقبل في الترجمة قول الواحد ...
٣٣٩ ...	ينبئ له أن يقضى كتابا من أهل ...
٣٣٩ ...	المعاف والصالح ...
٣٣٩ ...	لا يقضى كتابا ذميا ولا عبدا ...
٣٣٩ ...	ولا كتابا ولا عدودا في قذف ...
٣٣٩ ...	ولا ممن لا يجوز شهادته ...
٣٣٩ ...	مسائل كتاب القاضي إلى القاضي ...
٣٣٩ ...	لا يقبل كتاب قاض في رجل حتى ...
٣٣٩ ...	يتسبه إلى أبيه وجده وإلى غيره ...
٣٣٩ ...	تؤلى في تجارته التي يعرف بها ...
٣٣٩ ...	يقضى للقاضي أن يقضى قاسما إن ...
٣٣٩ ...	رأى ذلك ...
٣٣٩ ...	ادعى غلطاً في القصة لم تعد له ...
٣٣٩ ...	القصة ...
٣٣٩ ...	يقضى القاضي بصلته في مصره التي ...
٣٣٩ ...	هو فيه إلا في حدود ...
٣٣٩ ...	لا يحكم بشهادة خصم ولا جار إلى ...
٣٣٩ ...	نفسه ولا دافع عنها ولا بشهادة ...
٣٣٩ ...	أحمى ولا عدود في قذف ...
٣٣٩ ...	لا يقضى لنفسه ولا لأحد ممن ...
٣٣٩ ...	لا يجوز شهادته له ...
٣٣٩ ...	ما ينبئ للأمام أن يولى القضاء ...
٣٣٩ ...	والإماء وما لا يقضى ...
٣٣٩ ...	لأماس عليه أن يصح بين الحصون ...
٣٣٩ ...	إذا طلع في ذلك ...
٣٣٩ ...	حكمًا رجلاً فرفع حكمه إلى القاضي ...

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٥٥	فروع دعوى لبس عبد ولد عنده بمد ما يباعه أو باع أمته حاملا توضعت عند المشتري فادعى البائع ولمعا ٣٥٥	٣٤٢	اختلاف الصاعدين في الشهادة
٣٥٦	ولد في يده ولدان في بطن واحد فباع أحدهما فأعتقه المشتري ثم ادعاهما البائع قبلت دعواه ٣٥٦	٣٤٤	باب الرجوع عن الشهادات
٣٥٦	سبي بين زوجين ادعى كل منهما أنه ابنه من غيره ٣٥٦	٣٤٨	شهد رجل وعصر لسوء على رجل عالم ففضي به ثم رجعا جميعا أو بعضهم ٣٤٨
٣٥٦	فروع ادعاء رجلين ولد أمة بينهما إذا كان السبي بين رجل وامرأتين فادعاه أنه ابنه وادعت كل واحدة من المرأتين أنه ابنها ٣٥٧	٣٤٨	شهدا على رجل أنه أعتق عبده ثم شهدا على أن المولى أقر أن عبده الأمة ولدت منه ثم رجعا ٣٤٨
٣٥٧	جارية بين رجل وامرأتين حادت بولد فادعياه جميعا فهو لأبيه ٣٥٧	٣٤٨	شهدا عليه أنه در عبده أو كاتبه ثم رجعا بعد ما حكم على تدييره أو كتابته ٣٤٨
٣٥٨	من كان له على رجل مال فحصدته لأيه ثم قدر على مثله من جلسته أخذه فصاحا به ٣٥٨	٣٤٩	شهدا على الشهادة ثم رجعا أو رجع الأسيلان أو رجعا كلهم بحث نفوذ القضاء ظاهرا وباطنا شهدوا ثم علم بعد القضاء أنهما هبدان أو محمودان في نكف كتاب الدعوى ولينثان ٣٥٩
٣٥٨	ولا في غيره ٣٥٨	٣٥٩	اختلاف البيهقين ٣٥٩
٣٥٨	قال لمبدين في يده : أحدهما ابني ثم ماتت بلا بيان ٣٥٨	٣٥٩	ادعى أحدهما شيئا وأرخ الآخر تمسكه قبل ذلك أو أرخا قضى له تقدم ٣٥٩
٣٥٩	في يده جارية وثلاثة أولادها ولدتهم في بطن عذقة فقال أحد هؤلاء ابني وماتت بلا بيان ٣٥٩	٣٥٩	ادعى كل واحد دارا ميراثا عن أبيه وأرخ كل واحد منهما موت أبيه ادعى كل واحد شراء الدار من صاحبه وأقام كل واحد منهما بينة على دعواه ٣٥٩
٣٥٩	والآخر الأصغر ٣٥٩	٣٥٩	دار بين يدي رجلين يدهي أحدهما كلها والآخر نصقها وأقام كل واحد بينة على ما ادعى ٣٥٩
٣٦٠	اشترى دارا فبناها ثم استعقت وهبت لرجل جارية وأولدها ثم استعقت ٣٦٠	٣٥٩	لو كان المدايط بين المدايرين يدهي صاحب كل من المدايرين أنه له ٣٥٩
٣٦٠	أخذ دارا بصفة فبناها ثم استعقت عليه ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان له شيء فقام المدعى بينة على دعواه وأقام المدعى عليه بينة أنه كان قد قضاه قبلت بيته المدعى عليه ٣٦٠	٣٥٩	لواحد سفل وآخر علو من حائط ليس لصاحب السفل أن يوتد فيه ولمعا ولا أن ينقب فيه كوة ٣٥٩

صفحة	صفحة
٣٧١	قال له وكلني فلان يبيع ماله عليك فصدقه وأعطاه المائتين جاء صاحب
٣٧٢	المال وأسكرتوك له ... قال له رجل ادفع لي مال فلان
٣٧٣	الذي عليك وعلى شمانه فدفق إليه فضاع لا يرجع إليه ...
٣٧٤	باب كيفية الاستعلاف على الدعوى تطلب استعلاف الخصم وله بيئة
٣٧٥	حاضرة ... طريق الاستعلاف في الغرض
٣٧٦	والودعة والنصب والبيع ... أدعت عليه أنه أطلقها ثلاثاً فأكر
٣٧٧	يستعلف لها ما أطلقها ثلاثاً في هذا النكاح الخ ...
٣٧٨	طريق الاستعلاف في دعوى الأمة عليه أنه أعطها إذا أنكر ذلك
٣٧٩	كتاب المتاع ... أعنى من عبده جزءاً يعتق ذلك
٣٨٠	الجزء ويسمى في بقية قيمته ... العتق على مال وفروعه ...
٣٨١	كسب العبد أعتق لولاه ... قال لعبد أنت حر إن شاء الله
٣٨٢	أو قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله لا يقع ...
٣٨٣	تمليك العتق وفروعه ... قال لعبد أنت حر على أن تحرقني
٣٨٤	أربع سنين فقبل عتق فلان مات أحدنا قبل ذلك كان عليه قيمة نفسه
٣٨٥	عتق عتقه بعد موته على مال ... أعتق عبداً بيته وبين آخر ...
٣٨٦	أعتق أم ولد له ولرجل آخر ... دبر عبداً بيته وبين آخر ...
٣٨٧	كان العبد بين رجلين فقال له إذا متنا فأنت حر لم يكن بذلك
٣٨٨	مدرراً ... أم ولد بين رجلين مات أحدنا
٣٨٩	عتقت ولم تمنع للآخر ... مدررة بين رجلين جاءت بولد
٣٩٠	فأدماه أحدهما ... قال لعبد له أحدكما حر لا يئوي
٣٩١	واحداً منهما عتق أحدهما وقال له أوقع العتق على أيهما شئت ...
٣٩٢	مسائل التدبير ... قال لعبد له أحدكما حر ثم قتلها
٣٩٣	رجل بشربة واحدة كانت عليه دية وقيمة ...
٣٩٤	قال لأمنيه إحدا كاحرة أو إحدا كما مدررة ثم جامع إحدهما لا يكون
٣٩٥	بيانا للعتق أو التدبير ... قال لها إن كان أول ولد تلهينه
٣٩٦	غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولا يدرى أيهما أول ...
٣٩٧	شهد عليه شاهدان أنه أعتق عبده والعبد والمولى ينكران ذلك
٣٩٨	بحث أمهات الأولاد ... الوصية لأم الولد جائزة ...
٣٩٩	قال لعبد أنت حر قبل موتي بعصر كان كما قال وبطل لأن مات قبل
٤٠٠	العصر ... قال له عبد لرجل اشترى نفسي
٤٠١	من مولاي بألف فاشتره ... قال لعبد ولعبد غيره أحدكما حر
٤٠٢	ولم يمن بذلك عبده لم يعتق ... قال لعبد له أحدكما حر على ألف درهم
٤٠٣	فقبل ... لو قال أحدكما حر بألف والآخر
٤٠٤	بخمسةائة فقبلها وعلى كل واحد منهما خمسمائة ...
٤٠٥	لو قال أحدكما حر بألف درهم والآخر على مائة دينار فقبلها
٤٠٦	بشر شيء ...

صفحة	...	صفحة
٣٨٦	كاتبه ثم مات عنه كانت مكانته	اختلط عبده بحر فلم يعرفه جعل
...	موروثه لورثته وولاهه لولاه	الفاضل على كل واحد نصف قيمة
٣٨٧	لا لورثته	٣٨٦ العبد يسمى لمولى العبد ...
...	مات المكاتب وترك مالا أولم يترك	تطبيق المتق باليوم أو الفد أو
٣٨٧	صلقت من مولاهما كانت بالخيار	٣٨٧ يستحول هذه الفار أو هذه الفار
...	إن شاءت صارت أم ولد له أو	قال له أنت حر اليوم وإذا دخلت
٣٨٧	مضت على كتابتها	٣٨٧ هذه الفار
٣٨٨	كاتب نصف عبده	قال لعبده أنت حر أو مدير ومات
٣٨٨	كاتب عبداً بينه وبين آخر ...	المولى بلا يمان
...	لا يجوز للمكاتب أن يعتق عبده	٣٨٧ له ثلاثة أعبد فقال لأحدهم بينه
٣٩٠	أو يهب شيئاً من ماله	أنت حر أو هذا وهذا عتق الأخير
٣٩٠	كاتب عبده على ألف مكاتبية واحدة	ويوقع المتق على أحد الأولين
...	كاتبها كتابية واحدة فأت أحدهما	٣٨٣ كتاب المكاتبية
٣٩١	أو أعتق المولى أحدهما	٣٨٣ معنى الغير الذي أمر الله جل شأته
...	لا يجوز الكفالة للمولى بما على عبده	٣٨٣ أن يكتب العبد إن علم منهم ...
٣٩١	من المكاتبية	ليس عليه أن يضع عنه من مكانته
٣٩١	للمكاتب أن يكتب عبده	شيئاً وتأيل قوله تعالى « وآتوم
...	له أن يكتب عبد ابنه الصغير	٣٨٤ من مال الله الذي آتاكم » ...
٣٩١	ويجوز للمولى أيضاً	ليس للمكاتب ولا للمكاتبية أن
...	إذا ولد للمكاتب ولد من أمته	٣٨٤ يتزوجا بغير إذن مولاهما ...
٣٩٢	أو ملكه أو ملك والده يكون	للمكاتبية الخيار في رد النكاح عنها
...	معه مكاتباً	٣٨٤ إذا أعتقت
٣٩٢	مات المكاتب والمكاتبية عليه	للمكاتب أن يخرج حيث أحب
...	وترك عبداً يباعون جميعاً	وليس لمولاه أن يمتعه وإن اشترط
٣٩٣	إذا ابتاع المكاتب زوجته لم ينفخ	٣٨٥ عليه كان شرطه بائناً
...	بذلك تمكاحه	ما يجوز عليه الكتابة وما لا يجوز
...	كاتب النصراني عبده النصراني على	٣٨٥ يجوز للمكاتب قبول الصدقات
٣٩٤	مجرى جاز ذلك فإن أسلم أو أحدهما	ويجوز للمولى أخذ ذلك وإن عجز
...	يؤدى قيمة الحجر	٣٨٥ ورد في الرق
٣٩٤	مريض كاتب عبده على ثلاثة آلاف	المكاتبية حرام على مولاهما ...
...	حرم إلى سنة ثم مات	اختلاف المولى والمكاتب في مقدار
٣٩٥	لا يجوز وصية المكاتب في ماله	٣٨٦ المكتباتية
...	ولا وصايته في ابنه الصغير	عجز المكاتب بعد حلول نعيم
٣٩٥	للمكاتب خيار في مكانته وهو في	٣٨٦ أو نجسين
...	الشفعة كآخر	

ملحة

- ٤٠١ بحث فيمن أعتق عبده من أهل
الكفر في دار الحرب أو غيره
أو أوكده أمة ثم خرجا إلى دار الإسلام
٤٠٢ إعتاق للمسلم في دار الحرب عبدا
حريرا ياطل
٤٠٣ إذا مات المتق يكون ولاؤه
لأولاده بالسوية يرث الأقرب
٤٠٤ فالأقرب من المتق دون الأبيد
٤٠٥ مكناب للمفقود
٤٠٦ بحث في مال المفقود وسقطه ومن
يجب عليه نفقته
٤٠٧ لو أن المفقود أتى عليه من اللذة
مالا يمش مثله إلى مثلهما ففنى بموته
٤٠٨ من مات وله ابنتان وابن ابنة أو بنتان
٤٠٩ كتاب الإكراه
٤١٠ أكره على عتق عبده أو طلاق
زوجته أو تزويج امرأة قتل
٤١١ صح فله
٤١٢ أكره على النكاح ومهر مثلها
٤١٣ أكره مما زوجت عليه أضعافا
٤١٤ أكره على مراجعة امرأة طلقها
٤١٥ صحت رجبته
٤١٦ الإكراه على البيع والمراء
٤١٧ الإكراه على الإجارة والكتابة
٤١٨ مثل الإكراه على البيع
٤١٩ الطلاق والتناق والنكاح والرجعة
تصح منه مع الإكراه كما هو
٤٢٠ في غير الإكراه
٤٢١ أكره على قتل رجل
٤٢٢ أكره على أن يزني بامرأة تزني
بها يحد
٤٢٣ كتاب الفسقة
٤٢٤ طلبوا القسمة وفي الورثة صغير
أو غائب

ملحة

- أعتق مكاتبه في مرضه ثم مات
ولم تجز الورثة منه
٣٩٥ أعتق مكاتبه بينه وبين آخر
٣٩٦ مكناب الولاء
٣٩٧ عتق للمسلم غير للمسلم في استحقاق
الولاء مكناب للمسلم
٣٩٨ لا يرث النساء بالولاء إلا ما أعتقن إلى
تزوج ورجل مسلم ليس يبري
ولا مولى عتاقة مولاة لقوم فولاء
٣٩٩ وفله لمواليها عند الإمام
تزوج العبد أمة خلعت منه فأعتقها
مولاهما كان ولاؤها وولاء
أولادها له لم يتحول إلى موال
٤٠٠ أيه أيبا
٤٠١ للغة التي يعلم بها أن الأمة كانت
حاملًا بولد أن عاق به بعد عتقها
٤٠٢ بأقل من ستة أشهر
٤٠٣ ولواء للموالة
٤٠٤ ميراث مولى العتاقة لفرائه وما يق
منهم يكون لمولاه
٤٠٥ لم يكن لمولى الموالة ميراث مع
ذوي الرحم
٤٠٦ ترك ابن مولاه وأباه فإيراته لا يرثه
عندهما خلافا لأبي يوسف
٤٠٧ ترك جد مولاه وأخا مولاه يكون
ميراثه لجدّه عند الإمام دون أخيه
٤٠٨ الولاء للكبير ونفسه
٤٠٩ ما أعتقه المرأة وماتت ولها ولد
من غير قومها كان ميراث مولاهما
لولدها وعقل جنائيات مولاهما
٤١٠ على قومها
٤١١ من له نسب وجرى عليه ولاد
يكون عقل جنائياته على ذوى
٤١٢ ولواء دون ذوى نسبه
٤١٣ اتباع عبدا ثم أقر أن بآله كان
أعتقه

صفحة	الاشياء التي لا يؤذن للمأذون أن يفعلها	صفحة	إذا قسمت الدار بينهم فأصاب بعضهم منها موضع منها بغير طريق طريق تقسم المولى القى لا سفل له مع السفل القى لا علوه
٤٢٠	...	٤١٢	...
٤٢٠	فذكر أن مولاة أذن له في التجارة للمولى أن يجر على عبده للمأذون	٤١٢	طريق تسعة دالين بين قوم طلبوا قسمتها
٤٢٠	لذا وجب على المأذون ديون يبيع فيها قفرها	٤١٣	...
٤٢١	...	٤١٣	لو اختلفوا في الطريق التي ترفع من الدار وقتت على سعة الباب
٤٢١	وله المأذونة وأرثت أعضائها وما وجب لها لمولاهما إذا لم يكن عليها دين	٤١٤	لا يقسم ثوب ولا حائط بينهما إلا بتراضيهما
٤٢١	...	٤١٤	ما يليق للقاسم وما لا يليق له وطريق القسمة
٤٢١	أعنت المولى عبده للمأذون أو غيره وعليه دين أو استوفى أمته المأذونة	٤١٤	...
٤٢١	...	٤١٥	ادعى غصلا في القسمة أو حينا بعد وقوعها وأنكر ذلك أصحابه
٤٢٣	أعنت عبد عبده المأذون حل ينفذ عقده فيه	٤١٥	إن كانت الفم أو الإبل أو البقر أو المواب سواها والقياب والحظلة والشعر بينهم فطلب بعضهم قسمتها
٤٢٣	...	٤١٦	حل يقسم الرقيق
٤٢٤	لإقرار المأذون بالدين والنصيب واستهلاك الودائع والتوازي والمنايات في الأموال جائز	٤١٦	...
٤٢٤	ليس للمأذون أن يكفل بنفسه ولا مال وله أن يأذن لبيده في التجارة وليس له أن يكتبه ولا أن يزوجه	٤١٦	لا بأس بالقسمة باشتراط الخيار فيها لاشتماع في القسمة ولا خيار رقية لوصى اليتيم أن يقاسم على الصغير واليتيم
٤٢٥	...	٤١٦	...
٤٢٥	إقرار المأذون بعدما حجر عليه بدين	٤١٦	أقسا الدار بينهما ثم استحق نصيب أحدهما
٤٢٥	...	٤١٧	...
٤٢٦	المأذون في الشفعة كالمر للمأذون أن يصلح من عبده في القتل لعدم وليس له أن يصلح عن نفسه	٤١٧	كانت الدار بينهما فباع أحدهما نصيبه من بيت منها ففصر يركه أنت يجل يبيعه
٤٢٦	...	٤١٧	...
٤٢٦	العبد المأذون إذا اشترى عبدا فأذن له في التجارة ثم حجر عليه حل يجره بجره عبده أيضا	٤١٨	در بين رجلين أقر أحدهما بيت منها لرجل وأنكر الآخر
٤٢٦	المأذون إذا ارتد لا يجر عليه للمولى أن يأذن للعبد ولأم ولده في التجارة	٤١٩	كتاب المأذون في 'تجارة' الفرق بين ألسان الإذن وألسان الاستعداد
٤٢٦	...	٤١٩	...
٤٢٦	قال هذا عبدي أذنت له في التجارة فباعوه وخلفه دين ثم استجفاه مستحق	٤١٩	الاشياء التي السكوت فيها بمنزلة الإقرار من جنتها سكوت للمولى حين رأى عبده يبيع ويشترى
٤٢٧	...	٤١٩	...

صفحة	ملحوظة
٤٣١	ما يجوز للسأذون وما لا يجوز
٤٣١	من التصرفات ...
٤٣١	ولفت أمة السأذون قادمة تبت
٤٣١	لبيه منه ...
٤٣١	عبد مفترق أذن له أحد موليه
٤٣١	إقرار السأذون بدین في مرض موته
٤٣٢	شهادة التصاري على السأذون
٤٣٢	التصاري جائزة في الديون وإن
٤٣٢	كان مولاه مسلماً ...
٤٣٢	أذن لميده ثم أغمى عليه أوجين
٤٣٢	لعميد أن يأذن لابنه الصغير في
٤٣٢	التجارة وليتيمه الذي إليه ولايته
٤٣٢	قال هذا ابن أذنت له في التجارة
٤٣٢	ثم ثبت أنه ابن لغيره ...
٤٣٢	لا يكون للنولي على عبده دين
٤٣٢	على حال ...
٤٣٢	كتاب الكرامة ...
٤٣٢	يكره للانام أن يقوم في الطاق
٤٣٢	يكره أن تماد الصلاة جماعة
٤٣٢	إذا كان مسجد يجمع فيه صلوات
٤٣٢	يكره أذان الجنب واستقبال القبلة
٤٣٢	بالفرج في المنارل والمصاعري
٤٣٢	يكره ترك تلاوة آية السجود
٤٣٢	في الصلاة وغير الصلاة ...
٤٣٢	يكره للجنب دخول المسجد من
٤٣٢	غير ضرورة ...
٤٣٢	يكره أن يتخذ شيئاً من القرآن
٤٣٢	لهي من الصلوات لا يتجاوز
٤٣٢	إلى غيره ...
٤٣٢	يكره أن يضع سرير الميت
٤٣٢	على عنقه ...
٤٣٢	يكره السدل والاختصار في الصلاة
٤٣٢	ما يكره من الصاوير أن تكون
٤٣٢	في مقام الفصل وقوبه وما لا يكره
٤٣٢	يكره لباس الحرير والذهب والفضة
٤٣٢	لذكور من الرجال والصبيان
٤٣١	التقط والتصغير في المصاحف ...
٤٣١	يكره التفتيم بالذهب لرجال ولا بأس
٤٣١	بفس الحبر وأن يقد بمصباح الذهب
٤٣١	لا بأس بنقش المسجد بالجبس
٤٣١	وماء الذهب ...
٤٣١	لا بأس أن يقد أسنانه بالفضة إذا
٤٣٢	تحركت ولم تبين منه ...
٤٣٢	يكره لحوم الخمر والبانها ...
٤٣٢	كرامة نظر الرجل إلى بطن ذاته
٤٣٢	الحرم وإلى ظهرها ...
٤٣٢	سكرامة أبواب الإبل وأكل لحم
٤٣٢	الفرس ...
٤٣٢	يكره أكل الزبور ...
٤٣٢	يكره حل الحرقعة بمسح بها الرق
٤٣٢	يكره التفتيم بالحديد وبما سوى
٤٣٢	الفضة إلا الذهب للفساء ...
٤٣٢	يكره أن يصل على الجنائز في المسجد
٤٣٢	يكره اللعب بلشطرج والتمدهير
٤٣٢	والأرمية صفر وكل هو ...
٤٣٢	يكره الاحكار والتلق إذا أضر
٤٣٢	بأهله ...
٤٣٢	يكره لبس الحرير والديباج
٤٣٢	ولا بأس بتوسدها ...
٤٣٢	كرامة استعمال آنية الذهب والفضة
٤٣٢	ولا بأس بالمقتضى ...
٤٣٢	بحث في إعادة السن التي بانته منه
٤٣٢	لا بأس بلبس ما سده الحرير
٤٣٢	ولحمته غير الحرير وبكسه باز
٤٣٢	في الحرب ...
٤٣٢	تقبيل قدم الرجل ويده والمخافة
٤٣٢	والمصافحة ...
٤٣٢	كرامة بيع أرض مكة ولجارتها
٤٣٢	يكره أن يتنفع بمعى من الخنزير
٤٣٢	أو يباع الخ ...
٤٣٢	يكره للرجل أن يحمل الراية
٤٣٢	في عنق عبده ولا يكره تقييده

صفحة	صفحة
٤٤٧	٤٤٠ يكره أكل السلخانة ...
٤٤٧	٤٤٠ يكره أن يغتسل بدمى الحمر
٤٤٧	٤٤٠ يكره أن يبتدأ الكافر بالسلام
٤٤٧	٤٤٠ ولا بأس برد السلام عليه ...
٤٤٧	٤٤٠ لا بأس بأكل بيضة تخرج من
٤٤٧	٤٤٠ دجاجة ميتة ...
٤٤٧	٤٤١ لا بأس ببيادة الكافر ...
٤٤٧	٤٤١ محت كراهه الضب وإباحته ...
٤٤٧	٤٤١ يكره بيع الملاح من أهل السنة
٤٤٧	٤٤١ يكره للمرأة الحرة أن تسافر
٤٤٧	٤٤١ ثلاثة أيام فصاعداً إلا مع زوج
٤٤٧	٤٤١ أو ذى رحم ...
٤٤٧	٤٤١ يكره كسب الحصان واستخدمهم
٤٤٧	٤٤١ ولا بأس باستخدام البهائم ...
٤٤٧	٤٤١ لا بأس بإنزاع الخيل على الخيل
٤٤٧	٤٤١ وتأويل الكرامة التي وردت
٤٤٧	٤٤١ في حسنا ...

بيان الخطأ والصواب

الصفحة المعر الخطأ	الصواب	الصفحة المعر الخطأ	الصواب
٣ ١٧ ٦٩٣	٥٩٣	١١ ١٣٦	يأخذه ذلك
٦ ١٩	قد نال	١١ ١٤٠	أصليتك
٢١ ٢١	المبادات	٢٦ ١٤٤	والق
٢٠ ١١	أبي عدي	٢٢ ١٤٦	لسن
٢٤ ١٢	منه	١٨ ١٥١	وإين أخيه
١٧ ١٦	طاهر ما كول	٨ ١٧١	عليها
٢٣ ١٦	(٤) وكان في	١٦ ١٧١	في الأصل
	ما كول بالرغم والصواب	٣ ١٧٥	طى أبيه
	ما في الأصل بالنصب لأنه	١٩ ١٨٤	السكن
	خبر كان	٢ ١٨٤	كقولها
١٠ ١٧	كذلك (٧)	٢٢ ١٨٩	فلا يرجع
٢٤ ١٧	كذا في الأصول ولعل	٧ ١٩٠	كل سبعة
	الصواب بذلك	٢٧ ١٩٢	قولها
١٥ ٢٢	ولما ابتدأت	٦ ١٩٦	فان مكنت
٢٢ ٢٣	()	٢٤ ٢٠٦	سجين
١٢ ٢٤	معتدا (٤)	١١ ٢٠٧	عزم
٢٥ ٢٧	(٤) كذا في الأصول	٢٠ ٢٠٩	فانه لامع - - لامع
	ولعل الصواب غير معتد	٢٥ ٢١١	والثالث ينشد
١١ ٣٢	لم يفرده	٢٢ ٢١٥	ما يلفظ الأولى
١٨ ٤٥	في	٥ ٢١٩	أو الصفر
٢١ ٥٧	بنين	٩ ٢٢٢	كلين الحى
٢٣ ٦٢	في القيشية	١٧ ٢٢٢	به
٧ ٦٧	ولا يرجع	٢ ٢٣٨	موشعها
١٠ ٦٨	عصفور	٢٢ ٢٣٨	وكان بينها
١٠ ٧٦	(٢)	١٨ ٢٣٩	الحى
٩ ٨٩	فلا	٣٠ ٢٤٢	وهامش
١٣ ٩٤	(١)	١٢ ٢٤٤	وأرشد دية
١٣ ٩٦	أنه	١ ٢٥٦	استهلك
٩ ٩٧	رشدا	٥ ٢٦٣	البينة
١٢ ١٢١	فيه	٧ ٢٧٢	(٢)
٢٣ ١٢١	السكونة		(٣)

المصنف	المصنف	المصنف	المصنف	المصنف	المصنف
٢٧٣	١٣	التخليل	٢٧٣	١٦	فإذا أميت
٢٧٣	٢٦	بالثمة وجعلت	٢٧٣	١٦	ورارثا
٢٧٧	١٥	خير	٢٧٧	٤	يقضى له
٢٧٩	١١	خير	٢٧٩	٢٢	يقبضه
٢٨١	٨	ومن	٢٨١	١٩	فإن كان للمدى
٢٨١	١٧	(٣)	٢٨١	٧	على يالعه
٢٨٣	٩	ذبحوها	٢٨٣	٨	منه
٢٨٣	٢٥	(٤) لفظ الخ	٢٨٣	١٤	ماله
٢٩٨	١٢	لم يأكل	٢٩٨	٢٦	يسير اليسار
٢٩٨	٢٢	ما يرى	٢٩٨	٥	كانت
٣٠٩	١٥	(١)	٣٠٩	٢٩	الصار
٣٠٩	١٦	(٢)	٣٠٩	٢١	أول لأقل
٣١٢	١٨	هو إدام	٣١٢	٢٣	الفتنطين
٣١٦	١٨	فلا يصيه	٣١٦	٣٢	فكاهه
٣١٦	٩	(٢)	٣١٦	٥	منه ثلثه
٣١٦	٨	(٣)	٣١٦	٢٣	من الحى غصة
٣١٧	١١	(٤)	٣١٧	٢٤	وهذا وهذا
٣١٩	٦	بذلك أمر	٣١٩	٢٥	منافعها
٣١٩	+	(٦) كذا في الأصول	٣١٩	٢٦	من البين
		ولعل من المبارة	٣١٩	٥	المكابة
		سقطها من الأصول	٣١٩	١٣	وصبة
		تقدره د ولو قال ليقة	٣١٩	١٥	ثلث
		يقده فلان فاصرك يدك	٣١٩	١٨	لا يحتمل
		فقدته تجارا لم يجب لها	٤٠٩	١٥	أبو يوسف ومحمد
		بذلك شيء « يدل على	٤١١	١٢	قسمها
		سقوطه سياق عبارة	٤١٢	٢٧	قيها
		التي ويدل عليه	٤١٢	٢٧	سبل
		الفرح أيضا والله أعلم	٤١٤	٤	برد بصرطه
		بالصواب	٤١٦	٢١	يثبت (لا) يثبت
		من ماء الفرات	٤٣٢	٩	الله داد
		رحه الله			

فهارس الفهارس

الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كتاب كبير جليل
للقدار سوى من الأحاديث النبوية تسعة آلاف واثنين وثمانين حديثاً ، ومن
آثار الصحابة والتابعين زهاء ألف وستائة أثر ، وهي ثروة واسعة يصعب
الوصول إليها إلا بمجهود كبير ووقت طويل . وقد عنى فضيلة الأستاذ رضوان
محمد رضوان بتسهيل الوصول إليها في الوقت القصير والجهد اليسير ، وذلك
بفهرسته كما ترى :

أولاً : فهرس الأحاديث للسنة الرفوعة — يذكر طرف الحديث والراوى
له ، ثم يبقى على ذلك بذكر مواضع تكرار الحديث .

ثانياً : فهرس الأحاديث المعلقة على هذا الأسلوب .

ثالثاً : فهرس الآثار ، وهو يزفها بحروفها ذاكراً مواضعها .

رابعاً : فهرس الكتب والأبواب موضحة بأرقام صفحات الكتاب

وأرقام صفحات شروحه : للكرمانى ، والمصطفى ، والعيني ، والقسطلانى .

وقد قرضه فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثرى وكيل مشيخة
الإسلام باستانبول سابقاً . وفضيلة الأستاذ الشيخ محمد يوسف البنورى أستاذ
الحديث بمدرسة دار العلوم الإسلامية بباكستان . وبما قاله حفظه الله فيه :
إنه فتح جديد فى خدمة الأطراف أغنى الباحثين عن مقاساة عناء كثير فى
البحث وتصفح الأوراق وتتبع اللطائف ، فسهلت مهمة الباحث ، ويسنى له
فى المفاصل والثواب أن يخرج الحديث من دوك هذا البحر الزاخر ،
وتتوفر به فرصته للضئونة .

والكتاب يقع فى ٦٠٠ صفحة . ويطلب من المؤلف فضيلة الأستاذ
رضوان محمد رضوان بمارة على خليل رقم ٢ بميدان السيدة زينب — القاهرة
ومن مكنتات النياوى بالقاهرة والإسكندرية ، ومن سائر المكنتات .
وغته ٩٠ قرشاً مصرياً غير أجرة البريد .